

Handwritten text in Arabic script, possibly a title or address, on a rectangular piece of paper. The text is written in blue ink and includes the words "الملك" (The King) and "الملك" (The King).



٢١٩١٧

King

Saud

University

1957



محمد بن سعود

١٩٥٧

Copyright © King Saud University

٢١٩١٧

٢١٧٢

(شرح الخراشي على متن أبي الضياء) تأليف الخراشي ،

ش . خ

محمد بن عبد الله - ١١٠١ هـ . بخط محمد ضبيش

الفرنوي سنة ١١٥١ هـ .

ج ١ ، ٢ ، ٣ (٥٠٥ + ٣٩١ + ٤١٦ ق) ، ٢٣ س ، ٢٠ × ١٥ سم ،

٢١ × ٥ سم .

١٩٨٧

١ - الأثرية ٢ : ٣٧٢ ، مداخل المؤلفين العرب : ١٦٢

١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ النسخ

د - شرح مختصر - ر خليل .

Copyright © King Saud University

الجزء الثاني
من شرح الحرشي

الجزء الثاني
من شرح الحرشي

1957



عرض لا القطع والمعين ان شرط صحة الزكاة ان يكون
القطع جميع الخلقوم وهي القنينة التي هي محرم التقى
وجميع الودجين وهما عرقان في صفتي المنق لتصل بينهما
التورع وقا البدن وتصلان بالدماء ومن شرط
صحة الزكاة ان يكون من مفرم المنق لامن الموحتر
ولا من الحنك فانه لا يؤكل ومن شرط صحة الزكاة
ان يكون لا يحبل رفع قبل تمامه فان حصل من
الزكاة رفع ليدفع قبل تمام الزكاة ففيه تفصيل
وحاصل له انه لا يعتبر الا في حورة واحدة
وهي ما اذا التقى بعض مقانئها وعاد عن بعد وما
عدا هذه تؤكل اتفاقا او على الراجح ولم يحرر تت
هذا المحل وكل طوا هو الحنك التي يقول فيها وهو كذا
وان كانت موافقة لبعض الأقوال لا يقول عليها
وتشبهه عليها غير سديدة والذي يقول
عليه من نقل المواق وظاهر كلام المؤلف كالمرونة
وهو المشهور عدم اشتراط قطع المري وهو عرق حجر
تحت الخلقوم متعبل بالغم ولا يسأل المدة والكرش
يجري فيه الحطام منه اليها وهو المعلوم م وفي الحر
طعن بليغة ش هو معطوف على مقدار الزكاة
في الذبح وفي الخمر لانه لما عطف الخمر على الكلام
السابق علم انه في الذبح وقوله طعن بليغة في طعن
تخصيم ميزيناج فاستغنى عن ذكره هنا بذكره
في الذبح وبعبارة اخرى في آخر طرفي لغو يتعلق

بطعن وطعن معطوف على قطع فلا يحتاج الى جملة
معطوف على مقدار وطعن اي ودك وظاهرة انه
لا يشترط فيه قطع الخلقوم والودجين وهو كذا
على المشهور ش شهر ايجنا الاكتفا بنصف الخلقوم
والودجين ش اي وشهر ايجنا يشترط الايساوي
الاول والاكتفا خلافا للاكتفا في الزكاة بقطع
نصف الخلقوم وتام الودجين قال الودجين عطف
على نصف الحنك في لا على الخلقوم الحنك فيه
عني يكون المعين وشهر ايضا الاكتفا بنصف
الخلقوم ونصف الودجين وان كان في هذه ايجنا
خلاف لكن لم يسا والتشهير في الحورة الاولى
وان كان حقيقيا بالنسبة للمصدر او لا من قوله
تمام الخلقوم والودجين ش وان ساء مري س اي وان
كان قاعل الذبح والخمر ساء مري نسبة للمرة
طائفة من اليهود من ابي يعقوب عليه السلام
تنكر نبوة ما عدا موسى وهارون ويوشع ابن
نون من ابناء بني اسرائيل وتنكر المباد لجسبان
كالصغار يتقوا لا يرون لبيت المقدس حرمة كالتي
ويجرون الخروج من جبال نابلس ويرعون
ان نابلسهم توراثة يرفقا احبار اليهود وبنائهم
المؤلف على السامري فيه اشعار بان الصابي
كذلك وهو كذا فان قلت السامري قد احرقت في
اليهودية والصابي ببعض المصرا اية فواجب

حرمة لان ذلك علامة على انما لا تقبض من ذلك فلا تقبل
 فربما الذكاة عندهم بمنزلة متفردة المقاتل عنده
 وايس الرجاء من ذوي الخفر لانه مستفوق الصالح
 ليس بمعنا التحمال وظاهر كلام المؤلف في الكتابين
 مطلقا مع ان ذاك الخفر انما حرم على اليهود فقط لكن
 قوله ان ثبت بشر عنا يبين المراد منه وقوله والا
 كره اي كره اكله واما شراؤه فلا يجوز وايضا اذا وقع
 وفي كلام بعضهم ان القبح في الطريقة وعرضها على
 حمة المذهب **ح** كزارته **ح** اي الميز الذي يباع فيه
 كلامه انه يكره للمام ان يبيع فيه جزا في اسواق
 المسلمين اي ذبا حايدي ما يستعمله يبيعه وكذلك
 يكره ان يكون جزا في البيوت وهذا الثاني مبني
 على القول بانه يبيع استنتا بتم وبعبارة اخرى
 كزارته في اسواق المسلمين لعدم تحميه لهم والجزا
 الزايع والحقام بايع اللحم والخباب كاسر العظم
 وينبغي ان يراد هنا ما يبيع الجريح وهي كسر الجيم
 واما بالحنم فاحذر ان البعير يراه وزجلاه وراسه
ح وبيع او اجارة لعبيده **ح** يعني انه يكره للمسلم
 ان يبيع النصارى بما يذبحون ما يذبحون وكذا يكره
 ايجاله ان يواجر دابة او سفينة مثله
 الكتابين لا جلي عبيده وكذلك للمسلم ان يعطي اليهودي
 وذك النخل لعبيده وما اشبهه مما يستقيمون
 على تعظيم شائهم **ح** وشراؤهم **ح** اي

بكره

وما

مما يكره لئلا تشتت به ذبيحة الذي التي ذبحها لثقه
 بما يراه حلالا واما ما لا يراه حلالا فالطريقة
 فانه لا يجوز لنا شراؤه وبيع ان وقع على ما من
ح وتختلف ثمن شراؤه يبيع به لا اخره **ح** فحنا **ح**
 يعني انه يكره للمسلم ان يشتلف ثمن شراؤه من الكافر
 او ياكل منه طعاما اشتراه بثمن حراما حراما
 ثمن الحرام من عينة او حرفة او يبيعه به شيئا
 واما اخره من الرمي فحنا عن دين المسلم عليه فان
 يباع ثمنه يبيع اية الجزية منهم ولان له في التبيع
 مندوحة دون العتق قوله وتختلف ثمن حرام
 يباع به الذي لم يمسلم الا ان ثمنه من مسلم
 اشتد كراهته ثمنه قاله **ح** وتختلف ثمنه من مسلم
 انه لا يبيع ان وقع او يقال يبيع بمنزلة من يتبايع
 وقت ثمن الحدة مع من لا تلزمه ثمن **ح** وسهم
 يهودي **ح** اي وما يكره للمسلم ان ياكل سهم
 اليهودي الذي هو حرام اي وكره اكل سهم ذبح
 يهودي من يقر وعنه يشر او عينة او حرفة
 من السهم الحرام كما لا يشرب بالمشقة المفتوحة
 سهم رقيق يفتي الكرش والاميا فان قيل
 سهم اليهودي ثمنه ثبت تحريمه بشرعنا فليس
 لم يكن قرا ما فاكوا صب الله جزء مذكي والمذكي
 حل له فلو لم يذبح غير حل له لكن حرمة عليه
 كره اكله منه **ح** وذبح الصليب او عيسى **ح**

عليه

ش ايده وما يكره لنا ان ناكله ما ذبحه اليهودي للحليب
او للمسيحية او يهودا كذا ما قصدوا به التقوي والتعظيم
لشركهم فاللام في الحليب للتعظيم فلا ياتي في الحليب
ذكر والاسم عليه **ص** وقبول متخندق به لذكر **ش**
اي ذكره قبول المتخندق منهم لاجل الحليب او عبي
وحكم المتخندق به عن موتاهم كذا ذكره لا يقبلون
في هذه الحالة تعظيم لشركهم كما يقوله ابن عبد
السلام وكان المؤلف تركه لسبب او لغيره حكمه ما ذكر
ويصح ان تكون اللام بمعنى عن **ح** وذكره حقه في
وحشي وفاسق **ش** وانما ذكره ذكاة من ذكر لتقوى
النفس عن فعل الاولين فلا تزد المرأة فان ذكاة
غير مكروهة ولتقوى الثالث ولا يرد الكافر
فان ذكاة غير مكروهة بل المكروه كونه جزاء في
اسواق المسلمين على اليوم لا ما جزره لنفسه
لان الفاسق قسفه لا يقرب عليه في دينه بحلاف
الكافر الكتابي ويبدل في الفاسق البرعي على
القول بعوم كفرة والا غلغلة وتارك الصلاة ولا تتركه
ذكاة المرأة والحبي ولو غير ضرورة على مذهب
المرونة **ق** وفي ذبح كتابي مسلم قولان **ش** اي وفي
حجة ذبح كتابي مسلم بامرهم وعدمها قولان لا تتركه
ويطبخ على ذبح الاكل وعدمه ومفهوم قوله مسلم
ان ذبحه كافر لا يكون حكمه كذا ذكره هو كذا ذكره
ان ذبح ما لا يحل لكل منهما فيستحق على عدم حجة

ذبحه وان ذبح ما يحل لكل منهما فيستحق على عدم ذبحه
ومثل الذبح الخمر ثم ان القولين جاريان في الصحة
الجناء ولا يقال سبأين اشتراط الاسلام فيقتل
كلامه هنا بغير الخمرية لا نأقولا اشتراطه انما
هو بالشبهة لكونها حجة فقط واما بالشبهة كالحل
الاكل وعدمه فقيم القولان ولما ابي الكلام على النوعين
الاولين من انواع الذكاة الثلاثة لمتعلقها بالاسم
عالمها المانوس البه دون الوحشي فقرر ما على النوع
الثالث وهو الحيد المتعلق به شرع في الكلام
عليه ولم يعرفه ابن الحاجب قال ابن عبد السلام
كلامه ابن عرفة يرد بان الحلال المني عن التعريف
الحزوري لا المتحري فان اراده لم يفرقه والاول
ممنوع فالعبد محرم لا حر مباح اكله غير مقرر
عليه من وحشي طير او بر او حيوان بحر بقصد فلا
يتوهم احدا ذكاة اخر لعلهم اسما ما اخذوا وهو
من حيث ذاته جابر اجماعا وقوله بقصد اي بنية
الاحيطاء وهو راجع لما قبل او حيوان بحر بلذ البحر
لا يشترط فيه العمد وانما اخره خشية اختلاف
النظام وانما قبحه بذكر البحر انه حيد لا انه
يحتاج الى عقوبة لا يرد في العقوبة الذي هو الكرم
من ان كان ذكاة حيا يذبحه محبذ فاشارة
الي الاخير بقوله فيما ياتي بسلاح محبذ والي ما قبله
بقوله وخشية الخ والاول بقوله هنا **ح** وجوز مسلم

مميز **ش** انما ان الجرح شرط في صحة الكلى العبد ولو كان
الجرح في اي مكان من جسد العبد وانظر هل اراد بالجرح
ما يشتمل شق الجلد او الخواذ به ما يدعي وان لم يحصل
شق جلد ويدل له ما ياتي عند قوله او يحسن بل الجرح
انتي واحسن من المسلم من غيره كتابا او بحوسيا
واحسن من غيره فان حيد لا يجمع لعدم
النية كالسكنان والمجنون والحي الذي لا يقبل
واما المرأة والحي الذي يميز فانه يجمع فحين غير
كراهة لذكاته وهو المشهور واما في جرح المسلم
من احنافه المحدث لفا على وسنة الجرح المسلم
لكونه الحيوان كالمسلم ولما اصرغ من الكلام
على الجناب اخبر يتكلم على المحيد فقال **ص**
وحشيا **ش** والمعنى انه يشترط في المحيد ان يكون
وحشيا فلا ياكل الا شي بل الجرح واما البحر فله
شترط فيه جرح ولا غيره ويوكى ولو بحيد
كا قواد لا يزيد على كونه ميتة وميتة حلال
فقوله وحشيا هو الجرح وهو صفة لوصف
مذكور في اي حيوانا وحشيا اي متوحشا لا شيئا
من ابل او غنم او دجاج اتقا قا او بغرا وحماما او
اور على المشهور هذا ان لم يتا من الوحش بل وان
تاسى ثم لو وحش لكن قوله وان تاسى المعنى
على المعنى فان يعمى لو او يعذر كان اي وان كان
تاسى **ش** غير عنه **ش** صفة لقوله وحشيا

اي ولا بد ان يكون الوحش مجهورا عنه وان تاسى
كلام المولى غير محتاج للمقتضى بالمدود بعد
التاسى وقوله الا يوسر مستثنى من المنطوق
اي يحجز عن حيا تحصيل في جميع الحالات الا في
حالة المبرور احرى اذا اخرج عنه جملة والمراد
بالمرور المشقة اجمع من ارسل على وكره شافعي
حبل او شجرة وكان لا يحبل اليه الا بامر يخاف
منه العطب يجوز اكله يا لعبد **ص** لا نعم شردا
وتزدي بكوة **ش** المراد بالنعم لابل والبقر
والغنم ولو قال اسي لكان اشتمل واسب لانه
مهوم قوله وحشيا وانما غير بالنعم لاجل قوله
شرد والمعنى ان النعم ان شرد شي منها اي بقر
وكف بالوحش فانه لا ياكل بالبقرا ما الا بلبقلا
حلالا واما البقر فعلى المشهور ثم ان قوله لا نعم
يجمع جره عطف على مسلم بغير حرقى معناه
اي لا جرح نعم وهو من عطف المصدر المحناف
لفقوله على المصدر المحناف لفا على وهو جاز
وان كان قداما او رفعه عطف على جرح بغير حرقى
المحناف واقامة المحناف اليه مقامه اي لا جرح
نعم ونعمه عطف على وحشيا ونزل الالف في
الرسم على لغة ربيعة فانهم يسمون على المون
المحتوب يحرق الالف ثم ان قوله بكوة فيه نظر
وذلك لان الكوة هي الطافة وليس ذلك المراد لذلك

ولذا قال ابن عازي بكهولة وفي بعض النسخ بكهولة
 وهما بمعنى وعبادة اخرى ومعنى تزدي اي من
 الرداء هو الهلاك اي اشرف علي الهلاك بكهولة
 لا من التزدي الذي هو السقوط من علي الي اسفل
 كما فهم ابن عازي **ح** سلاح محدود وحيوان علم **ك**
 البامتنقة يخرجوا اشار بهذا الي ما يعباد به من
 سلاح او حيوان والمعنى انه يشترط في الالهة
 التي يعباد بها ان تكون ذات قدر يخرج سوا كان
 فيه حرد يوام لا كقراخذ اصحاب عبدة فليس المراد
 بالحدود الحول بل بحدوده وانما اشترط في الحيوان
 التقليل لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين
 ابن حبيب والتكليف التقليل وقيل التسلية
 وحده التقليل قال فيها المعلم هو الذي اذا ارسل
 اطاع واذا ارجا نزع رانتي واعتز من الاستياخ
 كلامها بان الطير اذا ارجا لا ينزع جرد ذكره في
 الشامل يقتل فقال والمعلم من كلب او يار فهو
 الذي اذا ارجا نزع جرد اذا ارسل اطاع وزيد واذا
 دعي اجاب وحمل علي الوفاق وقيل لا يشترط
 ان يجار الطير ان يني وهذا بعيد انه يعتبر فيما
 عدا الطير الوفاة ولذا في الطير ان لا اعتز
 الاستياخ المرونة يقتضي ان المعتز في الخير
 عدم اعتذار الا نزع جرد وهو انه اذا ارسل اطاع
ح بارسال من يده بلا ظمور ترك **ش** هذا حجة

وفيها

حيوان

حيوان اي وحيوان مرسل من يده ولم يظلم منه
 ترك والاولى اسقط قوله من يده والمراد ان يكون
 بارسال كات من يده او من يد غلامه او من حرا امه
 او من تحت قدمه او يحوذ لك يحترق عن حبور وحرارة
 وهي ان يكون مطلقا فبدن نبيته اشتلاه بعد
 ذلك ام لا قاته لا يوكل الا بذكاة ثم بالغ علي جوار
 اكل الحيد بقوله **ش** ولو تصور محيرة اي ولا نية له
 او نوي الجميع واما لو نوي معينا فلا يوكل الا ذلك
 المعين اذا قتل اوله وعلم انه الاول فان لم يعلم
 انه الاول او قتل غيره قتله فلا يوكل هو وللغيره
 واما لو نوي واحدا لا بجميعه فلا يوكل الا الاول
 فقط ان علم انه الاول والا فلا يوكل شي وفاعلي
 قوله او اكل ما يعباد به المتقدم في قوله وحيوان
 علم والمعنى ان الجارح اذا ارسله جملته علي
 الحيد فاكل منه فان ذلك لا يجزئ يوكل علي المشهور
س اوله بر باراد عبيته **ش** يعني ان المشهور
 عدم اشتراط روية الحيد فاذا ارسل الكلب
 او الجارح علي حيد في عار او عبيته او كان ورا
 الكنة او نوي ان وجد حيد اذ اكل ذكر فانه اذا
 وجدته واخذه وقتله فانه يوكل علي المشهور لان
 ما في ذلك كالمعين انه محصور والغارة كالمف
 في الخيل والفيعة هي الامة وهي المستخر
 الملقف والامة تلي وقيل شرفة كالراية وهي

قوله الكهولة اي حيلة

8

ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد ورعا غلظا ورعا
لم يغلظوا المواد بالروبة العلمية لا البعير
ح اوله يظن نوعه من المباح **ح** صورته ان رسل
عليه او جازحه او سهمه علي حيدر وهو يعلم انه غير
محرم الاكل الا انه لم يظن نجسه من ابي الجناس
المباحة الاكل ولا يتحقق بل تردد فيه هل هو غير
او جازح وشبهه وهو لا يقاذا اخذ حيدر وقتله
فانه يجوز اكله اذا لا شرط في جوار اكله ان
يعلم نجسه من المباح حين الارسل عليه
و بعبارة اخرى قوله من المباح حال من الظاهر
في نوعه اي حال كونه كوري نوعه من المباح لا موقوف
فان لم يظن لانه يقتضي انه ظنه غير المباح وليس
كذلك لانه علم انه من المباح ولكن لم يظن من
اي نوع هو من المباح **ح** او ظاهر خلافه **ش**
صورته ان رسل نوعا من المباح كارب مثله ان رسل
عليه او ياره او سهمه عليه فاذ هو ظني فانه
يؤكد علي المشهور لان ذلك وحده **ح** لا ان ظنه
الذكاة في **ح** هذا يخرج من معني ما تقدم كانه قال
ولو تردد محيده اكل لا ان ظنه حراما يعني ان
الحما بعد اذ ظن الحيد حراما او شك فيه ومن
باب اولى اذا تحقق انه حرام فارسل عليه
فقتله الجازح فانه لا يؤكل ولو وجده مباحا
لانه حين زمانه لم يرد تحيده فلا ياكله والمراد

بالظن

بالظن ما قابل التحقق فيمثل الظن والشك والوهم
فكروا قال المؤلف لاني لم يتيقن ايا حقه لشك طان
الكرمة والشك فيها والموهم **عاص** واخذ غير
مرسل عليه **ش** يعني انه اذا ارسل علي حيد
مباح فقتل غيره من المباح فانه لا ياكله لعدم
النية التي هي شرط في دمه اكل الحيد نعم ان
ارسله علي حيد بعينه ونوي ان يأخذه وان
كان وراه شي اخراخذه فاحذ غير الذي راه فانه
ياكل وما كان يعني المؤلف ان يقرب بان اخذ بهل
بما يعمد الرمي بالسهم فيقول او وقع غير مقصود
ليمثل ما لو ارسل كلبا اوري سهما لان السهم
لا يقال له مرسل بل مومي **ح** اوله يتحقق المباح
في شركة غيره **ح** يعني انه اذا اشترك في قتل
الحيد مبيع ومحرم والنفس اكله فانه لا يؤكل
للقاعدة المذكورة في المذهب انه اذا اجتمع المحرم وغيره
في شيء غلب جانب المحرم فكل واحد الوجوه الالنية او غيرها
نما اذا ارسل عليه فبعينه كلب اخر معلوم او غير
معلوم انه لا يؤكل الا ان يكون الكلب الذي اعانه عليه
معلوما قد ارسله صاحبه علي الحيد بعينه
اذ انوياه فقتله كلباها فهو خطال لا باس به كما
هو بالمعنى ان الحيد اذا وقع في ما بعد الجرح
الجازح ومات ولم يعلم هل ماته بسبب الجرح
او غيرهما فانه لا يؤكل وهذا حيث لم يتخذ شيئا

من المقاتل واما اذا انقضت المقاتلة ثم شارك المبيع
غيره فانه لا يجزى **من** وصوب بمسوم **ش** في الكلام
حذف اي او شركة مسوم صوب به الضيل
فان قلنا يوكل لانا لا يذري هل مات من السوفم
او من السم ويجوز ان يكون اي او سلاح مسوم
ولذا عبروا بالخراب الا عمدون الرمي الكائن بالسم
اي يولم ينقض السلاح مقاتله ولا ادرك ذكاته
فهذا يحصل الشك فان انقضت مقتله السلاح
قبل ان يرمى السم فيه لم يجرم اكله الا انه يكره
خوفاً من اذني السم **من** او كلب مجوسي **ش** حوزتها
ارسل مسلم كلبه او باره او سمه علي صيد
وارسل المجوسي كلبه او مسلم او باره او سمه
علي صيد وارسل المجوسي كلبه او مسلم ذلك
الحمد بغيره فقتله مقارن لم يتحقق ان
كلية المسلم او سمه هو القاتل ولا ادرك ذكاته
فانه لا يوكل والمراد بالمجوسي هذا الكافر من حيث
هو ما لو ارسل المسلم كلباً مجوسياً فانه يوكل ولا
ان لم يملك المجوسي له كما لو دبح المسلم بالة المجوسي
فانه يوكل **من** او يهنته ما قدر علي خلاصه منه
ش يعني ان الحيوان اذا دبح الخبيث به يهنت
الجراح له والكال انه قادر علي خلاصه منه اي علي
خلاصه الحيوان الجراح فانه لا يوكل للمقتل
موتة من يهنت الجوارح فلو تيقن موتة من

الذبح

الذبح الكال واحترق بقوله ما قدر علي خلاصه منه **من**
اذ لم يقدر علي خلاصه من الجراح حتى مات من يهنته
فانه يوكل ان كان الجراح قد جرحه لما مؤمن ان الجراح
شوط في صحة اكل الحيوان **من** وانما في الوسط **من** اعراض
قوي وحنان ان كان قتل ملحقاً بما بعده فهو عطف
علي قوله لان ظنه حراماً فهو خارج عن تظاير الشركة
وهو المطابق لما في توجيهه اذ لم يجره منها فالقتل
ولا يوكل الحيوان اذا ظنه الحيوان حراماً او اعراض الجراح
يعد ابتداءً ثم ينعته من غير ارسال من يده في الواح
اي اثباتاً لا ينعته وسواء زاده الاعراض قوة وان شئت
ام لا علي المشهور وهو قول مالك وابن القاسم
وان كان معدياً مجروحاً عطفاً علي تظاير الشركة
فهو مما يمكن انخرطه في سلكه ما يوقش به من ان
الاعراض يبيع لا يحقر نفسه اذ الاعراض هو المقتل
لشك اذ لو لا الاشتك في عدم اكله فهو شرشك
لم يبرأ من الشك ولا يجزى في مشاركة ان ما قبله
لولا الاشتك في اكله والاعراض يكره لكان لولا
لما شك في عدم اكله **من** ولو تراخي في ابتاعه الا ان
يتحقق انه لا يلحقه **ش** من امطوق علي ما قبله
والمني ان العباد اذا ارسل علي الحيوان كلباً او سمها
وتراخي في ابتاعه ذلك فلم يبرك الحيوان لا يقتول فانه
لا يوكل اذ اكله لوجود ادراكه ذكاته فيجب ابتاعه
والاسراع في طلبه الا ان يعلم من نفسه انه ولو

Copyrighted material

اسرع في اتباعه لا يلحقه فانه حينئذ ياكله ولو تراخي
 في اتباعه حتى قتله الجوارح **ص** او جعل الالة مع غيره او
 يخرج **ش** هذا معطوف على ما لا يجوز اكله والمعنى ان
 الحيايد اذا وضع الة الزنج مع غيره وهو جنيب الة
 يسبق ذلك الغير اي او يخل او يشك او وضع الالة
 في خرج معه او مع غيره بحيث لا يفتا ولا يسرع
 فانه الجدي قبل تناول الالة فانه لا يוכל لعدم ذكاته
 لتفريق الحيايد اذ يلزمه ان يجعل الة الزنج في يده
 او جوارحه وما اشبه ذلك مما لا يستدعي طولاً في تناولها
 الا ان يتحقق انه لو كانت الالة بيده لم يدرك ذكاته
 فانه يוכלها ولو لم يعلم الخ احسن اذ انما اذا علم
 لو كان ان الكامل للالة يسبقه للمعبد ثم خالعت
 عليه او ظنه وسبقه هو وادركه حياً فانه يוכלها
 بغيره **ص** او بات **ش** المشهور ان العبد اذا بات
 عن صاحبه لم وجده من الغد فيه اتركه او وجد
 سبه في مقاتله وعرقه والعبد ميت لم يוכל ولو
 جد في اتباعه لان الميل يخالف النهار في ان العوام
 تغار فيه فيجوز ان يكون قد اعان على قتله شيء
 منها بخلاف النهار لان العبد يمنع نفسه فيه فالمراد
 بالبيات المدة الطويلة التي بحيث يعلم انه لو
 لم يملكه شيء لا يتركه **ص** او جدم او يفتن بالخرج
ش المشهور ان العبد اذا مات من عدم الكلب
 او غيره ذكر من يخرج فانه لا يוכל وكذا لا يוכל

ادعي جنيب عنه وبين المولى حكمها بقوله **ص**
 ونوبه ذلك **ش** يعني ان حكم الحقيقة المذهب على
 المشهور ولم يكل ابن الكايب غيره وقيل بسنيتها
 وشار بقوله **واحدة** الى ان الذي يذبح في سابع
 الولادة انما هي واحدة لا بعض منها كان المولود
 ذكرا او انثى حراً او عبداً ولا يفتن عبداً عن الله
 ولو ماد ونال بالاذن بسببه ويتفرد بتفرد
 المولود وقوله واحدة موصوف في حد فقه صفة
 ابي واحدة من الغنم ليشمل البقر والحمير وقد
 يقال لا يحتاج الى هذا مع قوله **يخرج في ضحية**
 لانه ظاهراً في الشاة وغيرها وقال ابن شعبة ان
 لا تكون الا من الغنم لانه الوارد في الاضحية وخلة
 يخرج في ضحية واقعة بعد نكته في ضحية ليهي
 ومعنى يخرج يكتفي فهو فعل لازم في ضحية منصرف
 على نزع الكافض اي تكفي في الضحية ويحتمل ان
 يكون ضحية حالاً من فاعل يخرج العايد غلب
 واحدة وضحية مندرج من الضحية على نزع
 الكافض ومن المندرج حالاً موقوف على التماس
 مع كثره مجي المندرج حالاً والاول اولى اذ لا ايهام
 معه بخلاف الثاني كما يظهر بالتامان **ص** في
 سابع المولادة **ش** هذا متعلق بالمعبد وهو
 ذبح والمعنى ان وقت ذبح الحقيقة في يوم
 سابع الولادة لا قبله اتفاقاً ولا بعده غلب

صنيف

Copyrighted material

المشهور ولا يعلم من كلامه حكم الحقيقة عن المولد
الحق في السابع ولما ذكرنا كيف عنه ابن نجيب وهو
ظاهر المذونة وإشارته **نهارا** إلى أن شرط الحقيقة
أن تزني نهارا من فجر السابع لغروته لأنها ليست
متضمنة لحملها ففنا سرنا على المدايا أولى منه
على النهار يا شتم أن المولد أطلق اليوم المقدر
في قوله سابع الولادة على مجرى الليل والنهار
والألم بحجة لقوله نهارا وتذكر اليوم في قوله
والذي يومها والالتمح إلى قوله أن سيف بالبحر
أي الذي يوم الولادة فلا يجب من السبعة
أن سيف ذلك اليوم أو المولد بالبحر بان والوه
بعدة وبعد سبعة أيام من اليوم الثاني **حي**
والصدق بوزن شعره **ش** المشهور أنه يستحب
أن يتصدق بوزن شعر المولد ذهباً أو فضة
عق عنه أو لا ويبغى أن يكون ذلك في سابع
الولادة قبل الحقيقة سواء كان المولد ذكراً
أو أنثى **حي** وجاز كسر عظمها **ش** يعني أن
الحقيقة التي تزني في سابع الولادة نباح
كسر عظمها تكذيباً لما عليه في عموم ذلك
وتفصيلهم أيها من الفاضل **ش** وكبره عملها
ولم **ش** أي يكرهه أن يرضي الناس لها مخالفة
السلف وخوف المباحات والمخافة بل تطيح
وياكل منها أهل البيت والحيوان والعنبي

والفقير

والفقير ولا يباسي بالأطعام من كمالها نياو يطعم
الناس في مواضعهم والوليمة الطعام المتخذ
للعرس مشتقة من الولم وهو الكبح لأن الزوجه
يحتجبان والفعل منها أولم **ش** ولطخه يدها
ش يعني أنه يكرهه أن يلمح المولد يوم الحقيقة
كما ثبت عنه عليه السلام أنه قال مع الطعام
حقيقة فاهريقوا عنه دماً واميطوا عنه الذي
فسر بعضهم ماطة الذي يترك ما كان تحت
الها ملية تغسله من تلطيخ رأسه يومها ويعني
بالكلية والحقيقة يرضيها وكلام المولد هنا
مبني على أحد القولين المشهورين في التلطيخ
بالتجاسة بالكراصة والحرمة كما ذكرها البرقي
لحد رروق في شرح الارشاد وفي شرح الرسالة
حي وحقاً يومها **ش** يعني أنه يكرهه أن يحن
المولد يوم السابع وأحرى يوم ولادته لأنه من
فعل اليهود لا من فعل الناس وهذا الحقائق
من حين يومها بالحمل من سبع سنين إلى
عشر وحكمه السنية في الذكور وفوق قطع
الكبد السائرة والاستحباب في المشا
ونهي الكفاح وهو قطع أذن جرم الكبد
التي في أعلا الفرج ولا يهدل كبرام عطية
لنفسها ولا تشكي فانه يفسد الوجه ويعني
عند الزوج أي لا تبالغي وأسري أي اشرف



اللون واحظي اي الذ عند الجاع لانه الحيلة تشتد
 مع الذكر مع كمالها فتقوى الشهوة لذكر واذا لم
 تكن كذلك فالامر بالمعصية ويبقى ان يبتعد الى
 خوف المولد الكلاوة كما فعله عليه السلام بعد
 اسمه بن ابي طلحة ولما انبه المولى الكلام على القرب
 التي تنقسم الى واجب ومفروض من صلاته وحرم
 واعتكاف وحج وعمره وما ينشأ به من عباد
 وشبهه من اضحية وعقيقة وكانت اليه على
 راي تنقسم الى قسم والتزام فربما قيل ابواب
 القرب بباب اليه والتدليل على القرب
 المذكورة فقال **باب** يذكرفيه اليه
 وما يتعلق بها وروايات ينبغي الاعتناء بذكرها وقايعه
 وتنشأ من روعة اليه والخلف والابلا والقيم افعال
 متواذقة والامان جمع بينه وبين مودة في الحدة
 من اختلط ما في **باب** اليه كاد به الحديث وجمع على
 ايمن ايحنا واليه في النعمة ما حودة من اليه
 الذي هو المحن ولا نعم كانوا اذا احتلوا وضع
 احد هم عيشه في بين صا حبه فيسبى الخلق
 عيشا لذكر وقيل اليه القوة ويسبى العنوة
 بحيث لا يفرق قوة على اليسار ولما كان الخلف يقوي
 الخير عن الوجود او لعدم سبب يمينه على هذا
 التفسير يكون التزام الطلاق والعناق وغيرها
 على تقدير المعاملة حيث يجد لافه على التفسير

الاول وانظر تقريرا لما شرعنا لابين معرفة في شرح
 الكبير وحدثها الخوفا تبعا لصاحب الكتاب في
 قوله **باب** اليه تحقيق ما لم يحيط به اي تبين
 ولزوم ما لم يكن له دليله وايضا اي يثبت ذلك في كل
 اسم الله او بصيغة يعني ان اليه بذكر اسم
 الله او صيغة تحقق غير الواجب بالوقوع وتفسيره
 واجبا ثانيا لا زما فاذا قلت والله لا قلت فريدا
 في هذا اليوم لزوم كل كلامه في ذلك اليوم خوف
 الحنت فاذا قلت والله لا دخلن الدار في هذا
 اليوم لزوم كل دخولها في ذلك اليوم خوف الحنت وانظر
 تحقيق هذا الكلام في المشرح الكبير **باب** يذكرفيه
 الله او صيغة **باب** يعني ان اليه الشرعية
 لا تنفذ الا باحوذ من المقربين ولا تنفذ
 بالنية ولا يغيرها من الاضطرار كالبي وكوه
 ممن هو معظم شرعا بل اما مكروهة احرام
 لا يقال هذا تعريف غير مانع لان قولوا
 صفة مفرد محتاق فنقسم جميع الجماعات
 مع ان صفات الافعال خارجة من ذلك كما
 سيجرح به المولى لاننا نقول هنا قدوة والتقدير
 او صفة الذاتية والقرينة على ذلك المحذوف
 تخرج به فيما بين بصيغة الافعال وقوله
 كما انه ومثله الاسم المحذوف من حروف التسمية
 كانه لا فعلى **باب** رواها الله **باب** يذكرفيه

Copy

University

واقامة على التنبيه مقامها عند عليه الحاجة **ص**
 واما الله **س** اي بركته وجزة ايم يجوز فيها القطع
 والتوصل كما قاله **س** وهذا مع الواو واما مع عودها
 في جزة قطع ثم ان ايم يجوز فيها اثبات الواو
 وتعدم اثباتها فتكون مقذرة واما حقا الله وما
 الشبهة فلا بد فيه من ذكر حرف القسم كما قاله
 بعض مشايخ **ز** واراد بالبركة المعنى القزيم فان
 اراد المعنى الكادت لم يكن يمينا وانظر اذ الم يور
 واحدا منهما في كلام الالبين ما يعيد ايم **س**
 وحقا الله **س** يحتمل ان يكون المراد به العظمة **س**
 ان يكون المراد به التكليف المعنى هي صفاته
 ويحتمل استحقاؤه الالهية وظاهر قوله
 وحقا الله الاطلاق وهو معتد بما اذا لم يرد ذلك
 العبادات التي امر الله بها فاذا اراد ذلك فلا
 تنقيد به **س** والعزير **س** احتلف في معناه
 واشتقاقه فقبيل هو الذي لا يعلمه شيء وعلى
 هذا هو مشتق من عز يعز على المعنى اذا
 اشتد وقال ابن عباس العزير الذي لا يوجد
 مثله وقال الغزالي عز النبي يعز بكسر العين
 اذا قل حتى لا يكاد يوجد غيره وهو عزير النبي
 واللام في العزير للكمال اي الكمال العزير
 ويصح ان يراد بها الحمد المختص به لان الله
 حاضر **ص** وعظمته وجلاله **س** هما يمين

حيث

حيث اراد عظمته وكبرياه واستحقاقه صفات
 المرح واما ان اراد بالعظمة العظمة التي جعلها
 في خلقه وبالكمال الكمال الذي بهم لم تنفقد
 نعم اليمن **س** وارادته وخالقته **س** الارادة من
 صفات المعاني وخالقته التزامه وهو يرجع لغير
 الذي هو كماله وهو من صفات المعاني **س** والقرآن
 والمخفف **س** يعني انه اذا حلف بالقرآن او بكلمة
 او بآية منه او بالمخفف واراد القزيم فانه
 يلزم به اليمن وبعبارة اخرى هذا اذا نوي
 المعنى القزيم بركات الله او لآية له اما اذا نوي
 الكادت وهو اللفظ المنزل على محمد عليه السلام
 الدال على المعنى القزيم فلا يكون يمينا واختلف
 في تسميته قرأنا فقبل لانه مشتق من العزير
 الجمع لانه جمع القراءة فيعنيها اي بعدد ومنه قرأت
 كما في الكوض وقرأت الناقة ليعني في العنبر
 واول من جمع القرآن ابو بكر وهو اول من سمي
 المخفف **س** وان قال اردت وثقت بالله ثم
 ابتدأت لا فعلني دية **س** حورثها الله قال بالله
 لا فعلني كذا في هذا اليوم مثلا ثم معنى ذلك ان
 ولم يفعل الخلق عليه حسنت فقال انما اردت
 بقوي بالله وثقت به او اعطيت به ولم ارد
 تعطيته بالحلف ولا خلقت ولا باقسم ولا باقسمت
 ثم ابتدأت اي استأثقت قولي لا فعلني ولم

قبيل له

يجعله المخلوق عليه **دين** اي يترك له دينه ونفسه
في مقابلة بلا بين في الغنوي والقنص **ص** لا سبق
للسان **ش** يخرج من قوله دين وكلمة قال وان قال
اريدته وثقت به فلا كفارة عليه لا سبق لسانه
فعلية الكفارة والمراد سبق اللسان علميته
وجوبه كقوله بلا واسمه ولا واسمه لا انتقاه
من اعتد لا خرفان هذا **دين** **ص** وكثرة العلم وامانة
وعنده وعلى عهد الله الا ان يريد المخلوق **ش**
يعني ان الكالف بما ذكر يلزمه فيه الكفارة حيث
حنت اذا قصد به صفة اسمه العزيمة والعزة
منقته وثوته واحمل العزة الشدة ومنه قبل
للا رجح الحلية عزاز وتغرز المرص اذا اشتد
وامانة الله تكليفه وتكليفه كلامه العديم
وعنده الزامه لقوله تعالى او فوا بهدي اي
تكاليفي وذمة التزامه ويرجع الى خبره وخبره
كلامه وكذلك كفالته والميثاق هو العهد الموكر
بالخلف فيرجع الى كلامه تعالى اما ان قصد بالعزة
وما بعد هذا المعنى المخلوق نية في العباد المراد
من قوله سبحانه رب العزة عما يصفون
ومن قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات
الابية ومن قوله وعهدنا الى ابراهيم فلما ينفذ
بما بين والاسنتنا راجع لما قبل وعلى عهد
الله ولا يرجع له لان الامثيان يلفظ على مع

احناف العمد الى الله يمنع من ارادة المخلوق
ولما ابي الكلام على اقتضائه المتعبد من حرف
او معناه شرع في اقتضائه المتعبد فقال
ص وكالحلف واقسم واشهد ان نوي بالله **ص**
يعني ان الشخص اذا قال احلف او اقسم او
اشهد لا فعلن كذا ونوي بالله اي او جمعة
من صفة فانه يكون يمينا واخرى ان اعتك
بذلك **ص** واحرم ان قال يا الله **ص** يعني انه اذا
قال احرم لا فعلن كذا فلا يكون يمينا الا اذا قال
يا الله لان معنى اعزم اسأل فلا يكفي بصفة
الكلمة بخلاف ما يرفى به لا يمكن فيه سوال فلا
نية الكفارة وما يقوم مقامها بمنزلة القصر
بما **ص** وفي اعاد هذا الله قولان **ص** احدهما انه
يمين وهو قول ابن حبيب والثاني انه ليس
بيمين واستحسنه المحقق لان العهد منه ليس
بصفة لله ولا الله لم يكن بالعهود فيكون قد
خلف بصفة من صفة انظر التارخ واعلم
وحسب القول انه يمين انه لما علقه بما قصد
عزمه ذلك ذكر على الحلف به وخرج ابا يع
الله على اعاد هذا الله **ص** لا يملك على عهد
او اعطيك عهد **ش** هو معطوف على قوله
ذكر اسم الله اي قال يلزمه يمين ومثله لكن
على عهد الله **ص** او عزم من عليك يا الله اي

Copy

ersity

وكذا لا تنفقد اليقين بقول شخص لا آخر عزمت عليه
 باسمه الا ما فعلت كذا انما هذا شي على القابل بل
 هو حاشي اسمه ومعاد اسمه راع او كغيب **ش**
 يعني ان هذه الاشياء لا تكون اعيانا ولا افعالا
 فاذ اقال انسان حاشي اسمه لا فعلن كذا ولم
 يفعل ذلك شي عليه على المشهور لان معناه براءة اسمه
 اي براءة من اسمه وكذا اذا اقال معاد اسمه لا فعلن
 كذا ولم يفعل ذلك شي عليه على المشهور وكذا اذا اقال
 اسمه راع على كغيب على لا فعلن كذا ولم يفعل
 ذلك شي عليه **ش** واليبي والمعينة **ش** يعني ان
 الانسان اذا اقال واليبي والمختار والرسول
 والكمية والحجر والبيت والكرسي عما هو مخلوق
 وعظيم شر عما فعلت كذا او لا فعلن وجبت
 فلا يكون يمينالا ان اليبي يمين عن الحلف بغير اسمه
 وقبست الحقيقة على الاسم والظاهر تحريم الحلف
 بما ذكر كما في التوجيه وشهر العاكه في الكراهة
 ومحل الخلاف اذا كان الحالف معاد قالا لا يجرم
 عليه قطعا واما الحلف باليس مع ما شرعا كالرما
 والتعجب وروس السلاطين والاشراق فلا شك
 في تحريمه وان تعمد باليمين بما يحرمها بما عمد
 من دون اسمه غير الانبياء تعظيها بكفروا ما
 تعمد تعظيم ما عمد من الانبياء في الحلف به كعبي
 فليس بكفر الا ان يتعمد تعظيمه على انه **ش**

وكالحلف

ش وكالحلف والامانة **ش** يعني ان الحلف بصفات
 اسمه الفعلية لا يجوز ولا يستفد بها اليقين كالحلف
 والرزق والامانة بتأني والاحياء والاحسان
 والعباد واما المشتقات من هذه الصفات
 كالحالف والرازق والمحيي والمهيض فدخلت في
 قوله او حقيقته كما مر **ش** او هو يهودي **ش** اي قال
 هو يهودي او يهودي او يهودي او يهودي او يهودي
 غير ملحة الاسلام ان فعل كذا ثم فعله او ان
 كنت فعلته وقد كان فعله وليستفقر اسمه ومثله
 ان فعلت كذا يكون واقعا في حق رسول الله واما
 قوله بعدهم يكون دخلا على اهل زانية فاسقا
 ان فعل كذا فالحا هو انه طلاق وانكر ما ذا يلزمه
ش وعروس بان شك او كمن وحلف باليمين
 حمدق **ش** يعني ان اليقين العروس لا كفارة فيها
 بان شك الحالف حين حلفه فيما حلف عليه على
 هو كما حلف ام لا او يخطي ظنا غير قومي انه كذا او ولي
 المتعمد للكذب ولم يمين له حمدق ما حلف
 عليه بان يمين له ان الامر على خلاف ما حلف
 او يمين على شكه اما ان يمين حمدقه لما حلف عليه
 لم يكن عروسا وكذا الرقيب بان قال في خطبي او ما
 يشبهه فلا يكون عروسا ويجوز رجوع قول المولى
 ويستفقر اسمه كالحالف العروس و يمين الي اسمه ويقر
 اليه بما قدر من عتق وصدقة وصيام ورجوعه

قائمة بغير اسم الشواش
 ٩١

الى جميع ما مر من الحلف بما لا يفتقد به اليقين فالمراد
بالاستغفار حيث اطلقه الفقهاء الترتيبية **ح** وان
تعدد بك العزيم التظيم فكفر **ش** يعني ان من حلف
باللغات والعزيم ونحوها بما عدا من دون الله
حتى الامساك والضمكين كالشيخ والعزيم وتعدد
بالقسم بها تعظيمها من حيث كونهم معبودين
فهم كافر يستتاب فان تاب والاقبل لانه تعظيم
خاص باسمه وان لم يعقد تعظيمها فحرام اتفاقا
في الاحكام وعلى خلاف سيق بالانبياء وكل معطر
شرعا **ح** ولا لغو على ما يعتقده فظاهر نفيه **ش**
يعني ان اخو اليقين لا كفارة فيه حقيقة ولا انه
غير معتقد وقوان يحلف على شيء يعتقده
فظاهر خلافه كن اعتقد عدم نجس زيد فحلف
متجانب تبين انه جافقوله ولا لغو معطوف على
عزيم اي ولا يهوس ولغو وقوله على ما يعتقده
لكن يدل من لغو وقوله يعتقده اي يحرم به وليس
المراد به العلم بل العلم بقوله فظاهر نفيه لان العلم
لا يمكن ان يظهر نفيه بحال لان الاعتقاد هو
الحزم لا الرأيل والعلم الحزم المطابق للرأيل
ح ولم يعقد في غير الله **ش** يعني ان اخو اليقين
المذكور لم يعقد في غير الحلف باسمه كطلاق او
عتق او مسمى او حنيفة بخلاف اليقين باسمه فيعيد
اللغو فيها لانها اليقين الشرعية ومثله القدر

الذي

الذي لا يخرج له كلفه على شخص مقبل يعتقده
انه زيد مثلا ان لم يكن هذا المقبل زيد فعلي
تذكر ثم ينكشف له انه عمرو مثلا فانه لا كفارة
عليه **ح** كالا استثنيا بان شاء الله **ش** التشبيه
راجع لقوله ولم يعقد في غير الله والمعنى ان
الاستثنيا بان شاء الله تعالى لا يفيد الا في
الحلف باسمه كلفوا اليقين فلا يفيد في الحلف بغيرها
من طلاق ونحوه ويحقق باليهين باسمه المتذكر
الذي لا يخرج له فاذ اقال انك طالق او انت
حران شاء الله او الا ان شاء الله او يريد فلا
ينفعه ويلزمه واما انحلف باسمه او قال ان
فعلت كذا فعلي تذكر واستثنى ثم فعل ما حلف
على تركه فلا شيء عليه وقوله **ان قصد الاستثنى**
اي حلف اليقين قيد في المنعوق وهو عدم الافادة
في غير الله فالحري ان لم يقصد بان قصد
المتبرك فليبي مكر راع ما يأتي من قوله وقصد
وحتمل انه قيد في المجهوم اي في مفهوم غير
الله اي ولم يعقد في غير الله مطلقا ويعيد
في الله ان قصد حلف اليقين اي مع بقية
الشروط الاثنية لا المتبرك واي يقول وقصد
فيما يأتي للمحل منه لبقية القيد **ح** كالا ان
شاء الله او يريد او يقضي على الاظهر **ش**
تشبيهه في الحكمين اي الا ان شاء الله وما

في اليقين او لا فهو عام مخصوص ويتفهم ذلك ببيانها
 قال ابن السبكي العام المحض هو مراد تناولا
 لاحكام القرينة التحصيل فالقوم من قولنا قام
 القوم الازيد امتثالا لكل فرد من افراد هـ حتى
 زيد والحكم بالقيام متعلق بما عدا زيدا والعام
 الذي يراد به المحض هو ان يطلق المقطوع ويراد
 به بعض ما يتناول له فلم يرد محضه لا تناولا
 ولا حكما بل هو كلي استعمل في بعض افراد هـ وطورا
 كان مجازا قطعاً فعمارة المجازاة من ذلك ان
 الكلام من قوله الكلام على حرام استعمل فيه
 الكلام في بعض افراد هـ ولا يخرج فيه الزوجة
 ولما كانت اليقين غير متفردة وهي اللغو والغري
 ولا كفارة فيها ومنفردة وفيها الكفارة بالحيث
 ذكر ما يشار كفايا وجوب الكفارة وهو ثلاثة
 اشياء فيجب التوجب للكفارة بذكر اربعة اشياء
 مشيرة الى اولها بقوله **ح** وفي النذر المبهمة **ش**
 يعني ان النذر المبهمة الذي لم يسم له مخرجاً
 فيه كفارة يعني كقوله ان فعلت كذا فعلي نذر
 او علي نذر لا فعلت كذا ثم يفعل المخلوق عليه
 او علي نذر لا فعلت كذا وان لم افعل كذا فعلي
 نذر ولم يفعل المخلوق عليه ما لو عين شيئاً
 لزمه ما عيّن ان كان طاعة من بعد فعله ونحوها
ح واليدين والكفارة **س** يعني وكذا ذكر تلزم

الكفارة

الكفارة في هاتين الحقيقتين اذا قال ان فعلت كذا
 فعلي يعني ان فعلت كذا فعلي كفارة فاذا فعل
 المخلوق علي تركه لزمه كفارة يعني وبعبارة
 اخرى ومعنى كلام المؤلف ان من التزم عينا او
 كفارة بنذر او تعليق لزمه كفارة يعني ولا
 يقتصر على خصوص النذر كما فعل **ش** وما يفتق
 كلامه الا لو قال المؤلف في نذر مبهمة مجردة من
 ال **ح** والمنفردة علي برهان فعلت ولا فعلت
ش اي وكذا تلزم الكفارة في اليدين المنفردة
 علي تركه ان فعلت كذا في هذا اليوم مثلاً
 فعلي كفارة او وانه لا افعل في هذا اليوم ثم
 يفعل المخلوق عليه في ذلك اليوم فانه يلزمه
 خيبت كفارة يعني وهاتان الحقيقتان معاً
 واحد اكل منهما قيمه حرق نقي فان قاعدة المنفردة
 علي بران تكون علي نقي الفعل اي ان يكون الفعل
 المخلوق عليه بعد اليقين غير مطلوب من الكالف
 وسميت يعني بولان الكالف بها علي برحتي يفعل
 فانه خست اي الكالف علي البراة الاصلية اذ
 الاصل براة الزمة **ح** او خست بلا فعلين او ان
 لم افعل **ش** يعني وكذا يلزم الكفارة في اليدين
 المنفردة علي خست كقوله وانه لا افعل في هذا
 الطعام مثلاً او ان لم اكل هذا الطعام مثلاً فعلي
 كفارة ثم لم ياكل الطعام المخلوق عليه حتى

ذهب وقلة البهين المتقدمة علي حثث ان يكون علي
اثبات الفعل اي يكون الفعل المخلوق عليه بعد
البهين مطلوباً من الخالف وسميت بهين حثث لان
الخالف بهل علي حثث حتي يفعل المخلوق عليه غير
اذ الخالف بهل علي غير البراءة الاحتمالية فكانت علي
حثث وقوله **انه لم يوجب** شرط في كون الحثثين
صغتي حثث يعني ان الخالف انما يكون علي
حثث اذ لم يجزب ليمينه اجلاً اما اذا حثرت
لها اجلاً فلا تكون علي حثث بل تكون بمينه
علي بولي ذلك الجبل كواضع لا كلمين زين في هذا
الشهر او اضع ان لم اكله قبل شهر لا اقيم في هذه
المدينة **وهو** علي برو لا حثث الاحتمالية ولم يفعل
بلا مانع او لما نفع شرعي او عادي لا عقلي كما ياتي
ص اطعام عشرة مساكين **ش** هذا متيناً وجيزه
ما مر من قوله وفي التذرع المهر وما بعده كما في **الش**
وقول **الش** في الصغري في التذرع مبتدأ وما عطف
عليه مبتدأ والكبر اطعام سبق قبله او مراده
الكبر اللغوي وهو ما يقتضيه القابضة لا الكبر اللغوي
الخطي لا حتى والمعنى ان الاطعام وما بعده من
انواع الكفارة التي ذكرها المؤلف تحجب في التذرع
المهر وما بعده وهذا شروع منه رحمة الله تعالى
في بيان الكفارة بذكر انواعها استغنياً عن
ذكرها اختصاراً وانما غير بالاطعام تبركاً

بالقرآن

بالقرآن والا فالا واجب تملك عشرة كما عبر به في
الظهار واما العود فلا بد منه والمراد بالمسكين
المحتاجون واخرج المني والرقيق لغناه بسيرة
وان شايعة لانه وان لم يمكنهم في امور بالثقة
عليهم او يتخير عنهم فيقيمون من اهلها
واستغنى عن شرط الاسلام وذكرا المخرج في قوله
لكل مد اي لكل واحد من العشرة مد بوجه عليه
السلام كما في زكاة الفطر لتقارب اليات من
وعلي الكفارة واجبة علي الفور او التراخي والظاهر
الاول وهي موجب الكفارة البهين او الحثث
والظاهر الاول لقول المؤلف واخيراً ان كثر قبل
الحثث **وهو** ونزب بغير المدينة زيادة تليته او
تخففه **ش** يعني انه لا يطلب الزيادة علي المدينة
بالمدينة الموروثة **لقلة** الاقوات بما وقتنا عنه
اهلها بالسيرة اما بغيرها فيثرب الزيادة
علي المدينة الاجتهاد كما عند مالك وحدها
اشرب بالثلث واين ذهب بالمخفف وظاهر كلام
المؤلف ان غير البر مثله وهو الذهب وقيل يخرج
من غير البر قدر مبلغ شبع المرو ظاهراً كلام المؤلف
هنا وفي التعليل ان اهل مكة لا يشتركون اهل
المدينة في ذلك والعلة تقتضي للمثلية **ص**
او ظاهراً ان خير ايام **ش** هذا مقطوف علي مد
اي لكل مسكين مراراً طلاً بالبعير اذ من

مر

فقدار بفتح القاف اه
عياض

الخير وها مقامان على المدقاة الوارد ويكون من
اوسط عيشهم لقوله تعالى من اوسط ما تنظرون
اهل بيوتهم وندب ان يكون ذلك بادم من حكم اولين
اوريق او بقل او قطنية ويجزي قفارا على اللحيوب
قاله ابن ناجي وهو مذاهب للاحلا قال ابن حبيب **س** تسبهم
س يعني ان تسبهم بحزبكم بحزبي من الخير وطلان
سواء كان كل مد او دونه او اكثر منه كانوا مجتمعين
او متفرقين متساويين في الاكل او مختلفين قاله
ابن عمر انه والباجي ولا بد ان يكون العز او العشرة
لعشرة واحدة فلو عزا عشرة وعشا عشرة اخرى
لم يحزه والظاهر كما في **س** **س** انه لا يشترط التوالي
فلو عشا هم مرة ثم اخرى بعد يومين مثلا الجزاء
وكذا العز او كذا الوعدا هم في يومين فقط او عشا
كذلك فانه يحزبه **س** او كسوتهم الرجل ثوب والمرأة
درع وخمار **س** تعزم ان المكلف يحزبها بكفره
في اليقين بالله تعالى وتعزم الكلام على الاطعام
والكلام الان على النوع من انواع الكفارة وهو الكسوة
اي فاذا كسى العشرة مساكين فانه يكسى الرجل ثوبا
اي يحزبي به الحملان كما في المرونة ويكسى المرأة
ثوبين ذراعين الزال المملة التمجيد وحوار لو منهن
التمجيد التي يحزبها فقصدها ما لا يحزبها الطويلة
وبي مقبي الثوب الارار الذي يمكن الاستئمان
به تسم ان قوله الرجل الحجلة مستانفة استينافا

الثاني

بيانيا

السادس

بيانيا كان قابلا قال له فما يكسوه فقال الرجل
ثوب **س** ولو غير وسدا اهله **س** يعني ان الاطعام
للمساكين يكون من اوسط ما ياكل المكفر للامة
واما كسوتهم فانه لم يشترط فيها ذلك بل اطلقت
الامة فيها فاذا كسا هم من غير وسدا اهله
اجزاء **س** **س** والرجيع كالكبير فيها **س** اي فيعطي
الرجيع كسوة كبير ويعطي مدا او رطلين خيرا
بادم واعا يعطي ما ذكر ان اكل الولد اطعام
وان لم يستغن به عن الرضاع على المعتد فخير
المتنفة راجع للكسوة ولبيع انواع الطعام
كما مر وما الشبع فلا يعمور في الرجيع شرعا
انه هو حقيقة في الشرع فيمن لم يستغن بالطعام
واما اذا ارتد به الجمعير الشامل لمن يستغن
بالطعام وهو كالكبير في الشبع حيث استغني
بالطعام لكن اذا ساء وي الكلة الكا الكبير على
ما يفيد كلام التوسعي لا على ما يفيد كلام ابن
عمران وظاهر كلام **س** **س** وابن الحسن والشح عبد
الرحمن انه الراجح **س** او عتق رقبة كالظمار **س**
هذا هو النوع الثالث من انواع الكفارة وهو
العتق ويشترط في الرقبة التي يعقها عيب
عيبه بالله ان تكون مثل الرقبة التي يعق
في كفارة الظمار فيما يجب وما يسهل وييسر
وسيا في ذلك في باب الظمار عند قوله للجنين

Copy

rsity

واعتق بعد وجنعه مومنة وفي الا بحبي تاويلات
 سليمة عن قطع اذبح وعجي وجنونا و بكم ومرح
 مشرق وتطع اذن وحجم وهو مخرج شويدين
 وجدام وبوردي وفلم بلا شوب كوخ لا شترني
 للمعيق بحورية له لامن يعيق عليه وفي الب
 اشتريقه وهو حرج عن يميني تاويلان الي ان
 قال ويزيد ان يعلي ويحيوم ثم ان التحبير
 بين الثلاثه بالنسبة للمحر واما العبد فكان
 في المونة واذا حنت العبد في اليهين يا لعم
 فكساوا اطعم باذن سيده رجوت ان يحزيه
 ولبس باليهين والعموم احب الي واما المعيق فلا
 يحزيه وان اذن له السيد اذ لا ولا لمواثلا ولا
 لسيده ودمومه وفعله في كل كفارة **الححر**
 نفع قوم ثلاثة ايام **س** اي يتم المفتحة للتري
 لما علمت ان كفارة اليهين يا لعم محيرة مرتبة
 فالمكلف يحير كما مر في الاطعام والكسوة والعق
 يخرج ايهما شافان يحز وقت التكفير عنها كلها
 فانه يفتقل الي العموم لقوله تعالى فمن لم يجد
 فحيام ثلاثة ايام ذكر كفارة ايما نكم اذ احلقت
 فلا يحزيه العموم وهو قادر على حملته من
 الخيال الثلاثة المتقدمة وتتابع الثلاثة
 مبدئي **س** ولا يحزيه مطلقه **س** يعني ان الكفارة
 بشرطها ان تكون من جنس واحد ولا يحزيه

مطلقه

مطلقه من جنسين كما لو اطعم حنظل كسا خمسة
 على المشهور لان التحبير بين الاحاد لا يستلزم
 التحبير بين الاجزاء في قوله مطلقه العيب
 على الحال من الصبر المستتر الراجع للكفارة
 والرفع على انها حقة اي ولا يحزيه الكفارة الملققة
 وقوله ومكررا بالعيب عطف على اوبالرفع عطف
 على الصبر المستتر الراجع للكفارة ودمود لك
 لو جود الفاضل وهو الحال تاويل **س** ومكررا لمساكين
س تقدم انه قال اطعام عشرة مساكين لكل مد
 فالمد معتبر لقوله تعالى اطعام عشرة مساكين
 فلو اعطي طعام العشرة خمسة مساكين بان دفع
 لكل مسكين مدين او كسي خمسة مساكين كسوة
 العشرة لم يحزه شي من ذلك حيث لم يكمل على
 الوجه الا ان للمولف **س** وناقص كعشرين لكل نصف
س هذا عطف على قوله ولا يحزيه مطلقه والمسي
 انه اذا دفع العشرة امواد التي هي الكفارة لعشرين
 مسكينا لكل نصف مدياة لا يحزيه لان المد
 معتبر كما مر والكاف للتمثيل اي لعشرين او ثلثا
 مثلا وقوله لكل نصف اي جز **س** الا ان يكمل وهل ان
 بقي تاويلان **س** اي ويحل عدم الجزاء في سبب
 الا ان يكمل المد في الاول والعقد في الثانية
 ان بقي ثبوكل مسكين ما اخر يكمل بعده العقد
 في وقت واحد عليه فلا يحزيه تفرقة المدي او فان

هذا محل ايراد التحليل في الدائرة

وهو فهم ابن خالده وزعم انهما المرونة او مجزي
التكليف ولو يعود لها ب ما اخذ او لا من يده وهو
فهم الفاضل عياض تاويله **قوله** ترعه
ان بين بالترعة **س** اي ولو تكفر في سبيل التكرير
والثقل ترع المد والتوب المكرر في الاولى والكبر
في الثانية يشرك ان يبقى بيد المسكين لحد
يتلقه كما يشرب بذلك لفظ الترعة وكان وقت
الرفع له بين انه كفارة ولكن يترع في سبيل
النفق بالترعة لا بالتحسين اذ ليس بعضهم لولي
من بعدن ولما ذكر حرمة اجر المكرر لم يكن حتى
ان يتوهم بحرمه للكفارة الواحدة ولا كثر
منها دفع ذلك التوهم بقوله **س** وجازلتا نية
ان اخرج والاكره وان كبري وكما **س** اي وجاز
احكام امواد كفارة ثانية لسالكين الكفارة الاولى
ان اخرج الاولى قبل وجوب الثانية اتفاقا فبكرة
دفع الثانية لسالكين الاولى مع الاجز البلاء تحتلط
النية في الكفارتين ولو دعت في كل كفارة وخلعت
كل من الاخرى بان ينوي بعشرة امواد معينة
واحدة بعينها لجاز وسواء اختلف موجب اليدين
كبيني باسمه وكما راوا اتفق كيميذني باسمه فالمبا لفة
في قوله وجاز وفي قوله والاكره وجوب التمام
ينزل منزلة الحنث في الثانية **س** واجزات قبي
حنثه **س** اي واجزات الكفارة اي اخراجها بعد

فان اخرج الاولى بعد وجوب
الثانية فبكره هي سبيل

الحلف

الحلف في بين البر والحنث بحسب انواعها ولو بالعموم
قبل حنثه سواء كانت علي فعله او فعل غيره
وهذا في غير بين الحنث الموجب اما هو قبل
يكفره حتى يحسب الاجل كما في المرونة وان شعر
قوله اجزات يعني الكفارة ان هراي بين تكفر
قلو كانت مما لا تكفر كطلاق او عتق او شئ فلا يجوز
ان يطلق او يعتق او عتق قبل الحنث فان فعل
لم يجزه ولزمه فعله مرة اخرى اذ اجبت ابي
عرقه في غير اخر طلقة او عتق معين انتهى والحد
كالعتق يعرف فيها بين المعين وغيره وانظر
تخيروا هذه المسئلة في الكبر **س** ووجبت
به **س** يعني ان الكفارة يجب بالحنث اتفاقا والحنث
في بين البر بالفعل وفي بين الحنث بعينه واشتر
بقوله **ان لم يكره** يبراي ان وجوب الكفارة بالحنث
محملة اذ اجبت طائعا او كانت بعينه علي حنث كن
حلف ليكلمن زيدا في هذا اليوم ولم يكلمه فيه لما نفع
حصل اما من كانت بعينه علي براء كره علي الحنث
في ذلك فانه لا يلزمه كفارة لانه لم يحنث كن حلف
لا دخل الكفام مثلا فاكراه علي دخول فانه لا حنث
ولا يلزمه كفارة فقوله ان لم يكره يبراي مطلق
بان فانه المعلوم عليه في بين الحنث ولو موحلا
طوعا او كرها ان لم يكن المانع عقليا ولم يفوت
كما ياتي او فعله في البر المطلق طوعا لا ان فعله

Copy

مكرها فلا حنت علي المشهور فقوله ان لم يكن يوم منطوقه
ثلاثا تحبور ومنه دمورة واحدة ووجه التفرقة
بين الحنت بالاكراه وبين غير البراء بين الحنت
الحنث فيها بالترك وبين البراء الحنت فيها بالفعل
واسباب الترك كثيرة فحقيق فيه واسباب
الفعل قليلة فوسع فيه تأمل ولما كانت البرهين
الشرعية عند المؤلف محتججة بالكلف باسمه وصفاته
وما عدا ذلك التزامات لا ايمان شرعية واهي الكلام
علي الشرعية وما يتعلق بها من استثناء لغوي
وعموس وكفارة وغير ذلك شرع في شيء من الالتزامات
فقال **خ** وفي علي اشتر ما اخذ اخر علي اخوت من
ملك وعنفه وحنوقه بثلاثة وستي كج وكفارة **خ**
والمعني ان المكلف اذا قال علي اشتر ما اخذ احد
علي اخوان لا اكلم زيدا مثلاً فكله فانه يلزمه
عند عدم النية ان يطلق ساه ثلاثا وهو المراد
بالبت وان يعتق عبيده الذين يملكهم حين الدين
لا يوم الحنت وان يتصدق بثلاث ماله الذي يملكه
حين يمسه الا ان يتفق فثلاث ما بقي وان يمتشي
الي بيت الله في حج لاني عمرة وقول **الشم** او غيره
غير ظاهري وان يلعن كفارة يمين ولا يلزمه كفارة
ظهار ولا حيوم سنة **خ** وزيد في الايمان تلزمه
حيوم سنة **ش** يعني ان المكلف اذا قال الايمان
تلزمه اكل الايمان او جميع الايمان او ايمان

المسلمين

المسلمين ونحوها ما يدل علي العموم ان لا يفعل كراه
وفعله او لا فعلن وتركه ولا نية له فانه يلزمه ما امر
في المسئلة السابقة ويؤاد علي ذلك انه يلزمه
ان يحوم سنة كاملة واشتر بقوله **ان اعتيد**
حلف به الي ان يحوم العام لا يلزم الا اذا كانت
العادة حارثة بلحلف به ابي عادة اهل بلد
الكالف ان يحلوا بذلك ولا عبادة بعادة الكالف
وحده قال المؤلف ويقتضي في غير الحيوم ايضا
انه لا يلزم الا بالعادة انزيت وهل يلزمه ايضا
حيوم شهرين تمتت يعني كشرري الخمار او لا
يلزمه ذلك فيه تردد والنية استار بقوله **وفي لزوم**
شهرين بظهار تردد اي وفي لزوم حيوم شهرين
كشرري ظهار لو كان معه زوجة وظاهر منها قس
كونه منوي التتابع والكفارة الخ ما ياتي ولعم
يقول ولا نية الكفا بقوله وحصلت نية الكالف
خ ونحوه الكمال في غير الزوجة والامة لغوي **ش**
يعني ان المكلف اذا احرم علي نفسه شيئا ما اباحه
الله من طعام او شراب او لباس او ام ولد او عبد
او غيره ذلك سوا احرام او جمع كقوله ان فعلت كذا
فالكفال علي حوام او قال النبي المظلي علي حوام
فانه لا يحوم عليه لان المحلل والمحرم هو الله تعالى
الا الزوجية فتعد فانه اذا احرمها حرمت عليه لان
تحررها هو طلاقها فمطلق عليه ثلاثا فدخل بها

Copy

ام لا ونوي فتقوله والامة مطوقة على غير في غير
بحرورة فيكون في الامة لغوا اجمالا فالعاملي في
الامة في والتقرير في غير الزوجة لغوي في الامة
لغوا لان نوي بغير الامة محتوما وانما كغير
عليه السلام في تحريمه ام ولد ابراهيم لانه حين
بانته لا يقر بهتا وانما نحن المولف على الامة للرد
على من يقول يلزمه كفارة يمين ولا يطورها
حتى يكفر وعلي من يقول تقتل والافلاح صفة
للامة بل ملكها الزوجة كذا **كسر** وتكررت ان تعمد
تكررا كحنت **شي** يعني انه اذا حلف مثلا ان لا يكلم
زيد او نوي انه كلما كاه لزمه الحنت فانه يلزمه
كفارة يمين كلما كاه وكذا الوقال واسم لاجبا منعت
زوجتي وبنيت التكرار يريد واليهين واحدة
وحينئذ لا اشكال مع قوله بعد او نوي كفارات
فانه كذا القسم ونوي بكل اعظم كفارة فقر له
وتكررت اي الكفارة ان تعمد تكررا كحنت
بتكرر فعل ما حلف عليه والحنت في اليمين بكسر
الكا نقصها والنكت **ح** او كان العرف تقوم ترك
الوتر **شي** يعني ان العرف اذا كان جاريا بتكرره
الحنت في صفة من جميع الالمان فانه يتكرر الحنت
على الكالح بمنزلة من تعمد تكررا الحنت بما لان
العرف كالترك فن حلف لا يترك الوتر مادام بمكة
فانه يتكرر عليه الحنت بتكرر ترك الوتر كجرك

العرف

العرف بالتكرار فكانه قال كلما نزلت الوتر فملي كفارة
فصير كان للتكرار المهور من تكررت ومثل الوتر
كل عبادة لها وقت تفعل فيه لا تقوم عليه ولا
تتأخر عنه وهو دايم **ح** او نوي كفارات **شي**
فصورتها انه كرر اليمين على شي واحد وتعمد تعمد
الكفارات كمن حلف بانه او شي من صفاته ان
لا يفعل كذا شي واحد ونوي ان فعله فعله
كفارات بعد القسم به فان الكفارة تقدر
بمعدده اما لو نوي التاكيد والاشاد وان
الكفارات لم تقدر اتفاقا في الاول وعلى المهور
في الثاني **ح** او قال لا **شي** يعني لو قال لا باع
سلفه هذه من فدان فقال له اخروا قال وابنه
ولا انت فباعها منهما جميعا فعليه كفارتان وفي
الطلاق طلقتان ولو باعها من احدهما ثم ردها
عليه فباعها من الثاني فعليه كفارتان ومن
قال وابنه لا يبعثا من ثلثات ولا من طلائ
فكفارة واحدة تحريمه باعها منهما او من احدهما
اوردها عليه فباعها ايضا من الاخرين وسوا
لانه لم يقدر المحلوف به بخلاف صورة المولف
تقدر المحلوف به فلو تركا ثانيا يمينين **ح** او حلف
ان لا يبعث **شي** يعني ان من حلف على شي ان
لا يبعثه او انه يفعل ثم حلف انه لا يبعث
في يمينه هذه شهوة عليه الحنت فان

الكفارة تنقذ عليه واحدة كمنته في عيبته والحرى
 كلفه علي ان لا يحنت وقد وقع منه الحنت لانت
 الثانية لما كانت علي غير لغت الاول لم يحل علي
 التاكيد خلافا لما في المنسوخ **ص** او بالقرآن والصحف
 والكتاب **س** الحسن ان يكون معولا لفعل مقور دل
 عليه الحلف المذكور اي او حلف بالقرآن وهو معطوف
 علي مرخول الشرط اعني **فحسب** واما عطفه علي
 قوله ان لا يحنت لكونه علي تقدير حرف الجر فقبه
 شي لعدم تناسب المتقاطعين فان المعطوف عليه
 محلول عليه والمعطوف بمحلوف به وكذا عطفه علي
 مقدر بمرحلف وهو المحلول به فغيره نظر لاقتضائه
 كون الحلف بالقرآن وما بعده فيما اذا حلف ان
 لا يحنت مع انه غير مقصور علي ذلك ومعني كلام
 المؤلف ان من حلف بالقرآن والصحف والكتاب
 علي شي انه لا يفعله وفعله فعليه ثلث كفارات
 ولعل هذا ما لم يقصد التاكيد وما شئ عليه
 المؤلف خلاف الراجح والراجح انه ليس عليه الا كفارة
 واحدة لان جميع اسماءه مراد لولغا واحدا لوقال
 والصحف والقرآن والكتاب وقصد التأسيس
 فليس عليه الا كفارة واحدة علي المذهب **ح** اول
 لفظه بجمع او بكلا او بهما **ش** اي اول لغت الخالف
 علي التكرار حالة كونه ملتببا بكونه جمعا كقوله
 ان فعلت لاذعني ايمان او محمود او كفارات

او ملتببا

او ملتببا بكونه بكلا او بهما فعلت كذا فلي كفارة
 او يمين في الاول تنقذ الكفارة بالكفارة مرة
 فلي عليه بالفعلة الواحدة كفارات وهذا لا تنقذ
 الا بتعدد فعله فلي عليه بكل فعلة كفارة واحدة **ح**
 لما شئ ما **ش** يعني اذا قال الخالف متي ما كلفت
 زيدا او ان او اذا فعلت كفارة يمين ونحو ذلك
 فلا تنقذ الكفارة عليه بل تنحل اليمين بالفعل
 الاول الا ان يروي تكرار الحنت وما شئ عليه المؤلف
 هنا من ان متي ما لا تقتضي تكرارا هو المكرهين خلافا
 لما شئ عليه في باب الطلاق من انها تقتضي
 التكرار كما اشار له هناك بقوله او كذا حصت
 او طلقك او متي ما او وقع عليك طلاق فانك
 طالق وطلقتا واحدة **ح** وواحدة ثم وانه وان
 فخره **ش** اي ولا ان قال واسمه لا اقل كذا ثم
 قال ولو يجلس اخر واسمه لا اقله ففعله مرات
 فليس عليه الا كفارة واحدة بالفعل الاول ولا
 شي عليه فيما بعده وان لم يقصد التاكيد بل
 قصد التكرير والانشاء اي انشاء يمين ثالثة
 ما لم يمتد تكرار الحنت او تعدد الكفارات علي
 المشهور ولا فرق بين مجرد الاسماء والصفات
 ويجوز عما خلا قال لا بينت وحيث قال ان كذا
 المعني المحذرت مثل واسم والسميع والعليم وان
 اختلف المعني تكررت مثل والعلم والقرورة

والادارة فتقوله وان قصدته ابي وان قصدتك
 اللغات وهو تكريبا للهي وبعبارة ابي وان قصد
 انشا اليمين الثانية بعد اليمين الاولى فهو محمول
 على التاكيد حتى يبيّن تكرار الحنث او ينوي
 كفارات ومثل اليمين باسمه الظاهر كحلف
 الطلاق اذا قال انت طالق انت طالق انت
 طالق فهو محمول على التاكيد حتى يبيّن
 التاكيد والعرق ان المحلوف به هنا وفي الخبر
 اولاهو المحلوف به اخرا وفي الطلاق وان كان
 اللغو واحدا فعنه منعذ لان الطلاق الاول
 يحنث المصحة والثاني يزيدها حنثا وهو
 والثالث يبيها من المصحة **س** او بالقران
 والتوراة والابجيل **س** يعني انه اذا حلف
 بالقران والتوراة والابجيل لا يفعل كذا
 ثم فعله فان عليه كفارة واحدة عند محمد بن
 ابن بشر وهو جار على المشهور وبه يعلم حنث
 ما شئ عليه المولى فيما سبق من المنكر في
 قوله او بالقران والمصحف والكتاب لان ذلك
 كله كلام الله وهو حنث من حنثاته
 وكانه حلف بحقيقة واحدة **س** ولا كله عند
 غيره **س** ثم **س** يعني ان اليمين الثانية
 اذا كانت جزا لاولي فان الكفارة تقدر
 فيها كما لو حلف باسمه لا كله عزا وبعد ثم

حلفا لا كله عزا وكله عزا كما لو كرر اليمين على غير فبيلزمه
 كفارة واحدة بخلاف لو لم تكن الثانية جزءا لاولي
 فان الكفارة تنقسم كما لو حلف لا كله عزا ثم حلف
 لا كله عزا ولا بعد غير فبيلزمه كفارة ثالثة لا شيء عليه
 ان كله بعد عزا وان كله بعد عزا فقط فبيلزمه كفارة
 واحدة ولما ابي الكلام على حوال اليمين وحقيقة
 والوحية للكفارة منها وانواع الكفارة وتكرارها
 واتحادها اتبع ذكر بالكلام على مقتضيات الحنث
 والبروز كرمي ذلك حنة امور النية والسباط والعرق
 القولي والمخير المعنوي والمخير المشرعي وبدا بالنية
 فقال **س** وجعلت نية الحالف وتبين ان نية
 وساو في اسمه وغيرها كطلاق **س** يعني ان
 النية تعقد المطلق وتحدد اللفظ العام حيث
 كانت النية منافية اي مخالفة بتفحص حال كونه
 قصد مخالفتها وعدمه على حوسواي يمكن ارادته
 وعدم ارادته بالسوا واخرى لو خالفته بزيادة كما لو
 قصد معنى عاما وعبر عنه بلفظ خاص كالحالف
 لا اشرب لعلات ماء او لا لبس ثوبا من غزل امراته
 بقصر قطع المن فانه يحنث بكل ما ينقطع به منها
 واي لو وافقت ظاهرا للفظ وهي المقيدة للمطلق
 والمبينة لاجال المشترك وهو رهاين رايشوعا
 اذا حلف ان كلمة فاحر عبيدي حرا وفعلا شئت طالت
 وله زوجتان شهي كل منهما بذكر وقال اردت فلانا

او بنت فلان ولا فوق في تحصيل النية للفظ العام
 وتفيد المطلق بين ان تكون اليه او بعينه
 كطلاق وعنف فالواو من قوله وسأوت وواو الحال
 من فاعل نافذة اي حصلت النية المتأخية اي
 المخالفة بيقين حال كون قصد المخالفة وعمومه
 على حد سواء كما مر وانظر الكلام في العام والمطلق
 في شرحنا الكبير **س** كونهما مع في لا يتزوج حيا
س يعني ان الشخص اذا قال لزوجته لا يتزوج
 حيا ثم وان فعلت فالتى اتزوجها طالق ثم يطلقها
 ويتزوج غيرها ويرعى انه اراد بحيا تمام الامت
 تحته فانه يقبل في الفتوي والفتنة فالكان تمثيلية
 للنية المخالفة المتأخية في مخالفة لظاهر اللفظ
 مساوية في احتمالها لها وعمومه قال ابن رشد ولو
 لم تكن المخلوق بها زوجة له فقال ان تزوجت
 ما عاشت فلانه فكل امرأة اتزوجها طالق ثم
 اراد ان يتزوج بعد ان طلق وقيل ان تموت وقال
 اردت ما عاشت وكانت زوجة لفلان او ما شبه
 ذلك لم يوفى ذلك مع قيام البينة عليه ولم يكن
 له ان يتزوج ما عاشت الا ان خاف على نفسه
 العنت انتهى اي وقدر عليه التبريد وهذه المسئلة
 من مسائل المخالفة المتأخية التي يوافقها الفرق
س كان خالفت ظاهر لفظه **س** كان في لا اكل
 سمنا ولا اكله **س** يعني ان النية اذا خالفت ظاهر

في قوله
 لا يتزوج
 حيا
 ثم وان
 فعلت
 فالتى
 اتزوجها
 طالق
 ثم يطلقها
 ويتزوج
 غيرها

لغظه

لغظه ووافقت الاحتمال المرجوح القريب من
 الشاوي تحكما حكم المساوية التي تقبل في
 الفتوي والمخالفات التي الطلاق والفتق المتيقن
 مع مراعاة اقرارهم حلفت لا اكل سمنا وقال
 نوبين سمنا حنان او حلفت لزوجته في جارية له
 ابن وطمها وهو يريد بقدره فحلفت بنية في
 الفتوي دون الفخا ومثله لا اكله وقال نوبين
 سمنا مثلا بقوله كسمنا حنان اي كنية سمنا
 حنان مع نية اخراج غيره او لا في لا اكل سمنا
 بان يزوج ابنته ملحد يسمي الحنان واما
 لو توفي عدم اكل سمنا الحنان فخطابي لا اكل سمنا
 من غير نية اخراج غيره او لا فانه يحث بجميع
 انواع السن لان ذكر فرد العام مقرونا بحكمه يوده
 ولا يحصره وان الموكف بقوله كان خالفت الخ مقرونا
 بكان التشبيه ليرجع الاستثنا الاتي لما بعدها
 واكد على ان النية المتأخية لظاهر اللفظ
 على اربعة اوجه مخالفة باشتد من مدلولها لو
 قصد معنى عام كما مر مثاله ومخالفة يكون
 قصدها وعمومه على حد سواء وهذه ارادتها
 الموكف بقوله كونهما مع الخ وترك الاولى للفتوى
 ومخالفة موافقة للاحتمال المرجوح القريب
 من الشاوي وهذه ارادتها الموكف بقوله كان
 خالفت ظاهر لفظه الخ وهي التي يفرق فيها

بين المرافعة وعدمها في الطلاق والعتق المعين به
 ومخالفة موافقة للاختيال الزوج الجديد خذوه
 المرادة بقول المولى الا في لا ارادة معينة فالتقيد
 ولا في الفتوى **ح** وكذا كونه في لا يبعد ولا يجوز
ش فومن امثلة المخالفة القريبة ومعناه ان من
 حلف لا باع عبده مثلاً ولا خربة فوكال من باعه
 او خربة وفروى اياه لا يبيعه ولا يخبره ببيعه
 فانه يجهل ببيعه في الفتوى وفي القضا ان كانت
 بمينة بغير الطلاق او العتق المعين والا فلا عليه
 يحل قول المدونة وان حلف ان لا يبيع سلفه فامر
 غيره ببيعها حلت ولا يدين وان حلف ان لا يشتر
 عبداً فامر غيره فاستثراه حلت انتهى **ح** الا
 لمرافعة وبينة او اقرار في طلاق وعتق فتوا
ش هذا مستثنى من قوله كان مخالفت ظاهر لفظه
 يعني ان المينة التي اخذها لظاهر لفظه تقبل
 بين ادعائها في الفتوى مطلقاً وفي القضا
 اذا كانت بمينة بغير الطلاق والعتق المعين
 واما ان كانت بمينة بهما وروى الحاكم بمينة
 او اقرار قبل تقبل بينة المخالفة لظاهر
 اللفظ فالواو في قوله وبينة بمعنى مع قوله
 الا لمرافعة اية الا لرفع لان الرفع من جانب
 غير الواو في قوله او اقرار المستوجب وقوله وعتق
 اي معين ويأتي هذا في قوله ووجب بالتدري

ولم

ولم يقض الا بينة معين والتدري واليهين سواهما غير
 المعين فتقبل بينة في تعيينه وهذا بما يتأتى فيما
 اذا كان له عيب **ح** او استخلف مطلقاً فهو وثيقة
 حق **ش** يعني وكذلك لا تنفعه بينة اذا كان مستخلفاً
 في وثيقة حق **ح** يعني وكذلك لا تنفعه بينة اذا كان
 مستخلفاً في وثيقة حق لان اليهين في ذلك على بينة
 المخوف له تخلفه على ود بينة انكرها وتوهمها خربت
 او عقد النكاح على ان لا يشري عليها ثم يشري
 عيشية وقول يوثق من غير كسبي او حلفاً ليعتق
 غريبه الى اجل فحتمى الاجل ولم يقضه فقال الخالف
 الا في واحدة وقال الخلف انما اردت التثلاث فالعبدة
 بنية الخلف وسواها كان احلف باسمه او بغيره في الفتوى
 او القضا كان الطلاق معلقاً او محرراً واحدة او اكثر
 وكذا العتق وسواها كان العتق كاملاً او مبعوثاً
 او ابلى اليه كالمديون اذا كان في رقبة معينة ولا
 يقضي عليه في غيرها وهذا مراده بالاطلاق والى
 بالوثيقة الموثقة اي قطع النزاع فكانه اعتنا
 عن حقه هذه اليهين وليس الملاح بالوثيقة حقيقة
 وهي الورقة المكتوبة فيها وافهم قوله في وثيقة
 حق انها على بينة الخالف في غيرها على احوال
 يستقيم وانما بين الطالب انه لو كاع باليهين في
 وثيقة حق لتفهم وهو احد قولين **ح** لا اردت

اي عوض واخذ على
 تفسير الله

ومر ذكر في اليهين باسمه
 اتعاقا وفي غيرها

ميتة وكذب في طالق وحرمة او حرام وان يقتوي **ش**
 هذا عطف على قوله كسب وهو اشارة الى النسبة
 المحالفة البعيدة والميت ان من قال امرا في طالق
 او امرا في حرمة وقال اردت امرا في امري الميتة فان
 نيته لا تقبل ولو في الفتوى وكذا اذا قال امرا في
 حرام وقال اردت ان كذب باحرام فتقوله وكذب عطف
 على ميتة والعامل فيها واحد وقوله في طالق وحرمة
 راجع الى ميتة وقوله وخوام راجع الى ميتة دعوي
 الكذب من باب اللغو والنشر المرتب اليه ولا يصدق
 في ارادة الميتة في قوله امرا في طالق وجار يتي
 حرمة ولا في ارادة الكذب في قوله انت حرام وان
 يقتوي **ش** ثم ساء بمقتضى **ش** اي وان لم يكن
 للمخالف نية او كانت ونسب خبثا ما فانه يتقرر في
 ذلك الى ساء بمقتضى وهو السبب الكامل على اللفظ
 فيعمل عليه من تخفيف او تعقيد كما يعمل على الميتة
 من براو حنت فيها يروي فيه وغيره وليس بان يقال
 عن الميتة في الحقيقة انما هو مظنة لها ويؤيد
 عليها بحيث اذا تزكرها الكالف وجبه مناسبا
 لها وعطفه على الميتة باعتبار ان تلك نية
 صريحة وهذه نية كتمية فحصل التباين **ش**
 ثم عرف قول **ش** اي فان لم يكن المخالف نية وليس
 ثم ساء بمقتضى **ش** عليه حملت على العرف
 القوي لانه غالب بقصد المخالف واحد **ش** ترز بمقوله

قولي

قول **ش** العرفي فليس بمعتبر في هذا الباب مثال
 العرف القوي اختصا به الكالف لا اركب دابة بالجار
 دون الخيل ونحوها واختصا به المملوك لا لا يفتي
 دون غيره ومثال العرفي اذ حلف لا اكل خيرا فلكبر
 اسم لكل ما يحترق عرفهم فاذا كان اهل تلك البلدة
 لا ياكلون الا الشعير فتعاقا كل الشعير عنهم عرف **ش** عندهم
 فعلي فلا يعتبر فاذا اكل الكالف خيرا لم يفتي
 ولا يكون عرف اهل البلد العرفي مفصلا قوله
 في اي عرف مشهور بالمقول بان يكون ينصرف
 اليه عند الاطلاق **ش** متعارفهم في اطلاق
 اقوالهم **ش** ثم مقتضى لقوي **ش** اي ثم ان عدم
 ما ذكر اعتبر بمقتضى مقتضى مقتضى لقوي اي
 مدلول لقوي فيحمل اللفظ على ما يدل عليه لغة
 فتقوله واسه لا اركب دابة وليس لاهل بلده عرف في
 الدابة بل لغت الدابة عندهم بطلت على معناه لغة
 وهو كل بلاد فانه حينئذ بحيث يركوبه ولو كتمت
 وكان حلف لا يحمل فانه بحيث يركبها هو الدابة
 لغة ومقتضى مقتضى الحاد اي ثم ما يقتضيه من اللغة
 وكسرها وانما قدم العرف القوي على مقتضى اللغوي
 لان العرف القوي بمنزلة النسخ والقاعدة ان
 النسخ مقدم على النسخ **ش** ثم مقتضى **ش** اي
 ثم ان عدم ما ذكر خصص وقيد مقتضى **ش** اي
 فتركون وهذا اذا كان الحلف على شيء من الشرعيات

المستخلص من
 هذا اذا كان الحلف

مثل ان يجلب ليجلبنا اولادنا او ليعتق حنانا ان ترمي
ولما فرغ من مقتنيات البر والحنث من المنية
وما معها شروع في ترويع تنبيي علي تلك الاحول
وهي في نفسها ايجبا اصول ومن فاعده عالبا انه
ياتي بالبا للحنث وبلا لعدمه فقال **ح** وحنث
ان لم تكن له نية ولا سباط بقوت ما حلف عليه ولو
لما نزع شرعي او سرقة **ش** يعني اذا تقدر فعل المجرم
عليه فان كان الفعل غير موقت وفردا حتى تعذر
حنث اتفاقا وان يادر ولم يمكنه الفعل فكالوقت
والموقت تارة يكون تقدره عقليا كوت الحزام
المحلولي بد بحيا اذا الذي متقور في الميت فلما حنث
وتارة يكون تقدره شرعيا كمن حلف ليطان الليلة
زوجته فيجد هلها حنا او ليبيع في اليوم الكبارية
فيجدها حنا ملما فزعب المروقة انه حنث كما قال
الشيوخ خلا فالقول سمعون بمرم الحنث في مسيلة
البيع ولتفرقة ابن الفاسم وابن دينار في مسيلة
الوطي بين ان يجزي من يمكنه فيه الوطن فحنث
او لا ورد المولف عليه ما يلزم وتارة يكون تقدره علويا
كما لو حلف ليدفن الحامة غدا فسرقته او غنصت
او استمقت ومذهب المروقة الحنث وقوله ولو لم
شرعي اي ولم يجعل فان وطى في مسيلة التولين
الانية في قوله وفي يره في ليطاها اي الليلة
فوجدها حنا فوطها قولان **ح** لا يكون حمام

في

الثاني

اذا مات من عخن الحارج او الكلب من غير ان يخرج
لما مرانا الجرح شرطي صحة الحنث الجيد تقول
بالحرج لاجع لهما وهذا مفهوم قوله فيما مخرج
مسلم وانما ذكره لوضع ما يتوهم ان الجرح لما اسند
هناك الحبايد ان المواد الجرح حقيقة فرفع ذلك
التوهم بقوله او صدم الحنث فاعلم ان المراد الجرح
حقيقة بان رماه بسهم او حكا بان جرحه الحارج
اولا انه مفهوم غير شرطي وهو لا يعتبر به **ح** او قصد
ما وجد **ش** يعني ان الحبايد اذا ارسل علي حيد
غير مري عليه او باراه او سهره وايين المكاتب
محمورا او قصد ما وجد في طريقه بين يديه فانه
لا يוכל ما لو كان المكان محصورا فانه يוכל كما مر
في قوله اولم ير افارا وعجينة **ح** او ارسل ثانيا
بقومك اول وقتل **س** اي وكذا لا يוכל الحيد
اذا ارسل الحبايد عليه علي حيد فاسكه ثم
ارسل بارا او كلبا بعد ذلك فقتل الثاني الحيد
لانه حينئذ اية بعد ان اسكه الاول الحمار اسوا
اما لو كان القتيل للعبيد هو الاول فاما اشكال
في جوابا كله ومفهوم الخرق انه لو ارسل الثاني
قبل ان يسك الحارج الاول الحيد كجاءا كاه
بما اشكال **ح** او اضطر ب فارسل ولم ير **ش**
يعني ان الحارج اذا اضطر ب علي حيد فانه
فارسله الحبايد والحال ان الحيد لم يره العباد



ولا غيره والمكان غير محصور فاذا اخذ الجارح حيدا
لم يוכל لاحتمال ان يكون الجارح قد اخذ غيره الذي
احترق عليه الا ان يتيقن انه انما احترق على
الصيد الذي اخذ مثل ان يراه غيره ولا يراه هو
قوله ما ذكر في المشيئة وتلك حوازا كلمة ومبناها
هلي ان الغالب كالمحقق او لا ابن رثو من الناس من
حلى هذه الرواية على الخلاف لما في المدونة في الذي
يرسل عليه على جماعة من الهيدويين ان كان
وراءها جماعة اخرى لم يرها فبما هو ما لم يراها
ياكله وليس بخلاف بل الاطهر في معنى هذه المسئلة
انه ارسل يوي حيدا ما احترق بمشيطه فخلصه
واما لو يراه وغيره فانه يוכל والى هذا من المتأخرين
اشار بقوله **ص** ان ان يوي المحترق **ص** اي عليه
تحذف الجارح او جعل الفعل فاستمر الخبر على
ما فيه **وغيره فتاوي لان** بالاكل عند ابن رثيد
وعدمه عند غيره بناء على ان الغالب كالمحقق
وان روية الجارح كروية ربه او لا فيها وليس يكن را
جماعة حيد صواها وما وراها لان غير الربيع له
انتهى **ص** ووجب شبهة الضموي شبهة يرجع الى
الذكاة باقتسامها الاربعة الذبح والخمر والمقتر
وما جعل الموت كاقا في النار وعوها او قطع جناح
الجوارحوه مما يثبت طاعة من البري لكن
النبي في العقر عند ارسال الجارح او السهم والنبي

علي

علي فسهن نية تقرب ونية تمييز الذي يشترط
فيه السلام الاول لا الثانية ومعناها انه
يوي بهذا الفعل من ذبح وما معه فلا يميز
لا قننا ما اي ان يوي ان احلها ويبيعها لا يقتلها
وهذا امتثالة من الكتابين فعلى هذا قول المؤلف
وجوب شبهة ما اي من مسلم او كتابي **ص** وشبهة
ان ذكر **ص** يعني ان الشبهة البينة واختيم مع الذكر
في الذكاة من حيث هي فيقول لسانه والله
البر عند الذبح وعند الخمر وعند الارسان
في العقر ابن حبيب ان قال لسان الله فقولوا لله
البر ولا حول ولا قوة الا بالله او سبحانه الله او لا
اله الا الله اجراه وكل شبهة وما معني عليه الناس
احسن وهو اسم الله والله اكبر ان شبه رجل بعضهم
على الوفاق وان المواد ذكر الله شتم لوقال المؤلف
كشبهة ان ذكر الجوي على عبادته من رجوع القيد
لما بعد الكافي وقال **قوله** ان ذكر جاحص بالشبهة
وقد حذف من هذا الواو مع ما عطفنا اي وقد
وحذف للمعلم به من قريته واحب توزيه عن غيره
القادر كالآخر من فان الشبهة لا يجب عليه واقا ان
اشترط الذكاة لو تركها معه لم يוכל سوا كان
حيلا او متعذرا **حلى** فالاشبه في الجاهل انتهى
ص وعبر ايل وذبح غيره ان توري **ص** يعني ان
الابل جردنا وعرا بها يجب بحرعا فان ذبح الغنم

الحل

عن ضرورة لم توكل على المشهور ومثل الابل العليل وان
الغنم والحمر ولو نعاما متعجب ذبحا فان نحو شي من
ذلك اختيارا لم يوكل ولو ساء بها **ح** وجاز الضرورة
س يوجز وجاز وقوع الذي على الضرورة وقوع الضرر على
الذي للضرورة من وقوع في مهواة وجزم في الشامل
بضرورة عدم الالة فقال فان عكس في الامرين
لعذر لغوم ما يخرجه دعويا بعد بيان وفي الجمل
قولان اي من غير تزجيج ولقب بالمراد ما جزم
عدم معرفة الذي فيها يدعي والخرق فيها بغير الجمل
الحكم فانه لا يعذر به اتفاقا وانما عذر بالحبس هل
على الوجه المذكور دون السبيل لانه بمنزلة فقد
الالة الذي فيها يدعي والالة المخرقة فيها بغير كما اشار
له في شرحه **ص** لا المقر في يد الذي **س** هذا
مستثني من عدم قوله وذي غيره فقد دخل في
الغير كحيوانه او من مفهوم قوله وجاز الضرورة
والعبي على الاول انه يتعين دعي غير الابل الا البقر
فلا يتعين الذي فيه بل يجوز الامواف اي الذي والخر
واعا استحب ما ذكر في البقر الذي لقوله تعالى ان
الله يامركم ان تدبوا بقرة وتقتنوا جوار الخمر
فيها وهو واحد وقد اخذ من دليل اخر عدم وجوب
ذلكما ففي حديث البخاري في كتاب الزبايح ما يبين
ان المقر الذي في الضرر والمعنى على الثاني فان لم
يكن ضرورة بان دعي ما يخر او عكسه اختيارا لم

يوكل

يوكل الا المقر فانه يجوز فيه الامران من غير ضرورة
ح كما هو بدو احدا **س** يعني انه يستحب ان يكون
الالة التي يدعي بها او يخر بها من الخريد ولو فعل
بغيره مع وجود اجزائه اذا اخرج الا وداج على
المشهور ويستحب اجنا ان تكون الالة محدودة
اي سرعية القطع لانه كما هو على المزبوع
مخرج روحه سرعة فتحصل له الراحة
واجب الالة اخر في قوله واحدا **س** اي سبعة **ح** خبر
والجواز هو كس شجرة **ح** وقيل ام ايل وشجر مدني
على **س** يعني انه يستحب ان تكون الابل قائمة
مقيمة او مقولة اليد السري كما قاله ابن الحاجب
ومن واقعة وانظر هل يكلف قيام غيره مما
يتعين حره او بما يجوز حيث قد حره ام لا وما
يستحب ان يكون المزبوع وقت الذي على شفه
الاسير لانه اعون للزاني الا ان يكون الزاني اعسر
فيضطره على شفه الا يمن قال فبها السعة اخر
الشاة برفق وتضع على شفه الاسير واسرها
مشرق وتاغر بيدك اليسرى حيلة خلقت من اليمن
الاسفل بالحق او غيره فتمده حتى تبين
البقرة وتضع السكبي في المزبوع حتى تكونت
الحورة في الراس ثم تسهي الله وترانيك من
مراجهما من غير ترفيد ثم ترفع ولا ترفع ولا
تضرب بها الارض ولا تعمل رجلك على عتقها

خبر

انتهى **س** وتوجه **س** اي وما يستحب توجه المذبح
 الى القبلة على شفة الابر والاساس وتوكل
 والعرق بين توجهه الذبيحة وعزم توجهه اليه
 الى القبلة حقة الدم بالعقود عن يسيره واكل
 التباقي منه في المروق وفي البول كشفا عورته
 ايضا وان اذ لو قال توجههم وظاهر كلام
 غير واحد ان قوله وتوجهه فيما يدعى فقط وتقوم
 عند قوله وحرمها الى ما يقتضي توجهه في المحر
 الجناس **س** والجناس المحل **س** اي وما يستحب
 الجناس ان يوضح الزايج المحل الذي يوضح فيه من حروف
 او زعن الذي يستعمل الزنج وانظر هل يجري
 مثلي ذلك في التخرام **س** وقوي ودعي صيد
 انقذ مقتله **س** يعني اذا العبد اذا انقذت الحيوان
 مثلا مقتله وادركه العبايد وهو يعطرب
 فانه يستحب له ان يغريه او داجه لترشق روجه
 سرعة والاسم مختار فيحصل يغري الودجين
 ولولم يعطه الخلقوم كما يفعله كلام ابن عمر
 ولذا قال المؤلف فريده لم يقل ذبحا وحوا ذكاة
س وفي حواذ الذبح بالعظم والسن او ان انفصلا
 او بالعظم او منوما خلاف **س** يعني ان الانسان
 التي هي مركبة في ذم الانسان والظفر الموكب
 في الاضحية على نحو الذكاة بهما او لا يجوز ذكراه
 في ذكرا قول القول الاول يجوز الذكاة بهما

مطلقا

مطلقا وهو قول مالك واختيار ابن القصار
 وظاهره لجواز الذكاة او غيرهما وهو خلاف
 ما في المروية انه مع العبرة ذكاة لقوله من
 احتاج ثم قال فيه ولو ذبح بذلك ومع مسكين
 فانما يؤكل ابو حذر وقد اساء القول الثالث
 لا يجوز الذكاة بهما مطلقا وهو قول مالك في كتاب
 ابن ابي ارق قال ابن القصار وهو حقيقه **س** ذهب
 ما ذكر قال الباقين هو الصحيح القول الثالث
 يجوز الذكاة بهما ان كانا متفصلين ولا يجوز
 بهما ان كانا متفصلين لانه خفف بالظفر ومشي
 بالسن روان ابن حبيب عن مالك وقال ابن رثر
 انه الصحيح من جهة المعنى وروي عن مالك
 حواذ الذكاة بالعظم مطلقا وعلى هذا يكره
 بالسن مطلقا ومراوده بالعظم يقتضي اثباتا
 في هذه الاقوال الظفر بدليل قوله وان انفصلا
 لان العظم المتفصل لا يقتضي به ذبح اصلا
 ومراوده بالاطلاق فيما تقيد سوا كانا متفصلين
 او متفصلين وبحسب كل احد لا فحيته وجرت
 الة موما يحرم الكريد فان وجد الكريد تقين وان
 لم توجد الة غير تقين تقين الزنج بهما **س** وحرم
 احطيا دما يكون لا بسنة الذكاة **س** يعني
 ان الحيوان الجاهل كقول اللحم لا يجوز احطيا
 لغير ذكاة الذكاة اي ولا يذبح لتعليم بل لا

Copyrighted material

بنيته اصل او بنيت قتلته او حبسه او العزجة عليه
لانه من العيت المبني عنه ومن تعذيب الحيوان
اما الواحطاده بنيت الزكاة فلا يجزى ومنشكه بنيت
التعليق فلو قال المؤلف الا العزج شريحي موصوف
شريحي عوجن قوله لا بنيت الزكاة لا فاذ **هـ**
الا بكنه يبره **ش** الباء اخله علي محذوف
لا على الكاف اي الا الحيوان كثر يبرو الباء ظرفية
اي زهرم احتياط ما لول الا ان يكون الاحتياط
واقفا في حيوان لا ياكل كثر يبر في حيوان بنيت
قتله وليس من العيت لا بنيت عترة كالعزجة
عليه فلا يجوز ادخلت الكاف العواصف الحسن
الذي اذن الشارح في قتله **ح** كذا ما لا ياكل
ان النفس منه **ش** تشبيه في الجواز اي انه يجوز
بل يستحب ذكاة ما لا ياكل من الحيوان عتير
الادبي اراحة له ان ايسر لموص او غي مكان
لا علف فيه ولا يروجى اخذ احد له فلو نزل الما يوس
ربه فانفق عليه عترة حتى يحرق به احق به ويرجى
للمنفق ما اتفق عليه الكا يوس **ح** كره ذبح بدور
حيرة **س** يعني ان الذبح بدور الحيرة مكروه لعدم
توجه القبيلة ولروية بعضا حال الذبح
ح وسلي او قطع قبل الموت **ش** يعني انه يكره
لانسان اذا ذبح شاة مثلا ان يسلي منها
شيا او يقطع منها شيا قبل ذبحه ووجها قبل

منه

بتركها

بتركها حتى يبرد وتخرج روحه لانه عليه الحملات
والسلام فعله ومعنى عليه العمل فان قطع او سلي
منها شيا قبل موته فقد اساء ويؤكل ما قطع منها
ومثل السلي والقطع الحرق قبل الموت الا السلي
فيحرق القاه به النار قبل موته عند ابن القاسم
لانه لما كان يحترق يحتاج لذكاة فكان ما وقع فيه
من الاقار وما معه يتركه ما وقع في غيره بعد
تمام ذكاته **ح** يقول معني اللحم منك واليك **ش**
هذا مشبه بالمكروه والمعني انه يكره للمعني
ان يقول عترة في احصيته اللحم منك واليك
كافي المرونة ومعناه اي من فضلك ونعمتك لا من
حولي وقوتي واليك التقرب به لا الي من سواك
ولا ربا ولا سمعة والكراهية في حق من يراه من
لوازم التسمية **ح** وتعد ابانة رأس **ش** يعني انه
يكره للذبح ان يتعد ابانة رأس المذبح بعد قطع
التلقوم والودجين لانه تعذيب وقطع قبل الموت
ولكنها تؤكل ولو تعد ذلك او لا عند ابن القاسم
قال لانها كذبيحة ذكيت ثم يحل قطع راسها
قبل ان تموت وروي عن مالك انها لا تؤكل لانه
كالعاقبة وتناول مطرق وابن الماجشون والنووي
عليه قوله فربما لما لم يذبح فترا مت يده الي ان
ابان الواحس اكلت ما لم يتعد ذكواته ابن
القاسم علي الكراهية ابن يوشع وهو القياس

والاول استخسان والى تاويل غير ابن القاسم
اشار بقوله **وتاولت ايجنا على عدم الاكل ان**
قصده اول ولم يقل تاويل ان لرجحان الاول
عنه وانهم قوله نعم ان الناس والجا هل
كلمته ابعرفه ولو ابا ان راسها بذكرها جملها
اكتبت اتفاقا انتهى والصبر في قصده للاباثة
لا ينافي معنى الا تفحصان وتذكر اعياد الضمير
مذكرا وقوله اول ايجنا بذكره وقد جعل ما
قصد كما هو المتبادر من الكلام **ص** ودون نصف
ابن مينة الا الراس **س** يعني ان الكلب او
الباز اذا قطع من الحديد دون نصفه ولم يبلغ
مقتله وما ن قبل ان يترك ذكاته فان ذلك الدور
لا يوكل لانه وضعه بانه مينة لان القاعد
ان المنفصل من الحي كمينته ويوكل ما عداه
اتفاقا فلو ابا ان الخارج من الحديد دون نصفه
الا انه انقطع مقتله فانه يوكل جميعه لان الحديد
لا يبعث مع ذكره او لعمد الوابان الكلب او الباز
راس الحديد فانه يوكل مع راسه وكذا ذكره
الخارج فقطحه جميعه وقوله ابي ايجنا تفصل
حقيقة او حكى كمنطق بجلد او **س** وحكم **ص**
وملك الحديد المتبادر **س** يعني ان الحديد اذا راه
جماعة وكل منهم قادر على اخذه فبادر اخرهم
واخذه او بادر غيرهم واخذه فهو له لاني سبق

روية

روية له فلو تراقبوا عنه ولم يدع بعضهم يفتنوا به
اليه فتعني به لهم خوفه ان يقتلوا عليه والى هذا
اشار بقوله **وان تنازع قادرين فيهم** ايجنا
قلت هذا ان كان يحمل غير مملوك واما مملوك
فله به ان يرضى والمراد بالتنازع التذايح ولو قال
وان تنازع قادرين كان احسن والافتد يكون
هناك تنازع من غير تذايح واشار بقوله **وان نذر**
اي ان الجيد اذا هرب من صاحبه وكف بالوحش
وسوا كان الذي هرب منه ملكه بجدا او بشر ام
حايده او من غيره وهذا معنى المبالغة في قوله
ولو من مشغول احطاده شخص اخر مشغول
الذي احطاده لاني هرب منه وسوا طال مقامه عند
الاول ام لا وطاهره طال زمن نروده ام لا واستار
بلورد قوله ابن الكاتب الاول فباسا على من احيا
تاد ثوما احياه غيره بعد ان اشتراه من مال له
باحيا فانه يكون للاول واما لو احيا الرجاود ثوما
احياه به من المبالغة يكون للثاني انتهى بالمعنى
وحينئذ فتلفت النفس للمعوق بين هذه وبين
س ملك الحديد على ما شئ عليه المولى ويمكن
الفرق بان الحديد لما خرج من حوز جنابده ولم يكن
عوده الا لغيره فكانه لم يحصل فيه ملك بخلاف
ما احياه بالمبايعه وترا التبايع **ص** لان تاد ثوما
يوحش **س** يعني ان الجيد اذا كان قد تاش عند

الاول ولم يتوحيش فاحذره الثاني فانه لا يكون له ويكون
 الاول ويعوم للثاني بحجرة ثقبه ونفقتة في محبلة
 والواوي ولم يتوحيش والاحمال واعترض اعطاه
 الاجرة للثاني بحسبة الا يقتضيت لم يحملوا من
 اخذه حيلة الا اذا اخذه من مثانه قلب الاله باق
 وقد يعوق بان الذي اخذ لا يغتفر لعله بانه ملك
 للمغير حلال اخذ الحيد فانه دخل على ملكه ابتغوا وابتغوا
 ملك الثاني للمحيد قوي بدليل كونه له على بعض
 الاقوال فقوله لا ان تاشي اي ان النادقني تزود
 ولم يتوحيش بعد تزوده اي لم يلحق بالمال الوحيش
ص واشترى كطارد مع ذي حيلة قصدها ولولاها
 لم يقع بحسب فعلهما **ش** يعني ان المشهور من مذهب
 ابن القاسم اذا نصب شخص آلة الحيد من شبكة
 او حفرة او غير ذلك ثم طرد شخص اخر حيدا وقصد
 ابتاعه في الحيلة فانه يكون بينهما شركة وتكون
 الشركة بينهما فيه بحسب فعلهما بالتقويم قاذ اقل
 احدهما يساو يد رهما والاخر ثلثا ثلثا اشتركا ارباعا
 وقوله بحسب فعلهما اي بحسب اجرة فعلهما **ص**
 وان لم يتخذوا ليس منه قلوبهما **ش** يعني ان
 الحيد اذا طرده شخص ولم يتخذ ابتاعه في
 الحيلة انه قوايس من اخذ الحيد بان اعياءه والحق
 عنه وهو بحيث يشا فستقوا في الحيلة قلوبهما
 دون الطارد ولا شي على ربه بالطارد لانه لم يتخذ

والحال

ش

منه

ش وعلى تحقيق تغيرها فله **ش** يعني ان الطارد للحيد
 اذا كان على تحقيق من اخذه ولم يتخذ ابتاعه في
 الحيلة فوقع فيها قوله دون صاحب الحيلة فقوله
 وعلى تحقيق الخ معطوف على معنى ما تقدم اي
 وان لم يتخذ وهو اي ليس منه قلوبهما وعلى تحقيق
 الخ وقوله كالدرا مشبه بقوله فله يعني ان الحياي
 اذا طرد الحيد للدار فانه يكون له ولا شي لصاحب
 الدار **ص** لان لا يطرده لما قلوبهما **ش** مستثنى
 من احوال الدار يعني ان صاحب الدار لا شي له في كثير
 من احوال الا في حالة ما اذا لم يطرده الخ ما يدلل الدار
 فليعلم ويحل الدار فانه حينئذ يكون لما لكما في
 بعض وهو ظاهر اذا كانت مسكونة اما الحالبية او الخراب
 فما خرج منها من حيد او وجد بها فالظاهر انه لو جره
 وكذا ما يوجد في البساتين المملوكة لا يملكه يتخذ
 بهاد **ك** **ص** وحينئذ ما را مكنته ذكاته وترك **ش** **ش**
 يعني ان الحبيد اذا عاقه السهم او الكلب او الباري
 فربه شخص نعم ذكاته فتركه حتى مات وهو قادر
 على ذكاته فلم يذكاته لانه لخص قيمته لربه ويكون
 الحيد ميتة لا يحل للحد الكله لان الماركا امكنته
 ذكاته تول مشتركة لربه وهو اذا امكنته ذكاته وترك
 حتى مات لم يترك وبعبارة اخرى وحينئذ ما را
 اي تعلق ضمنا بدمته ولو اكله ربه في هذه الحالة
 فان الكله مفقولة عن كونه ميتة او حيا فانه لا ينتهي

علي

Copy

الحنان عن النار وكلام **ر** فيه نظر وقوله وضمن ما راي
ضمن قيمة العبد بجر وحا والمار من نعيم ذلك كما في المتن
ذكاثة بجرود الة الزكاة وعلمه بها وتركها حتى مات
فلا يوكل والكتابي كالمسلم لا يهاد كاة لا عقر ولا ياتي
لكلاف المتقزم في قوله وفي ذلك كتاب يسلطه قولان
لانه هنا من باب حفظ مال الغير وهو واجب عليه
فضمنه لتركه وهذا كله في العبد واما غيره فانه اذا
ذكاة بجرمنه لحياته ولا يقبل منه الة حتى عليه
من الموت ما لم يعم دليل على جحد فقول امكنته
صفة المارقان **ق** بل لم لم يقل المارق امكنته اي
المارق الجوا **ق** ان القاعدة انما امكن الاستناد
الى المعنى والى الذات فالى المعنى متعين كما هنا **ح**
كثيرك يخلص مستمكك من نفس او مال بيده او
شهادته **ق** التقييم في الحنان والمعنى ان من قور
عليه خلاص شي مستمكك من نفس او مال لغيره
بيده كن محارب او سارق او حرم او شهيد او
لربه على جاحد او واجتعه يده عليه بغير او ايداع
او حوذك لكر من غير ما لكر ولتتم الشهادة او اعلام
ربه بما يعلم من ذلك حتى تقدر الوصول الى المال بكل
وجه ضمن دية الكرو قيمة العبد والدية على العاقلة
ان كان متنا ولا وان كان متغلا لاهلكه بتركك
تخليصه قتل كما في **ق** سبلة منع الما لانية في احيا
الموات ثم ان لا يضمن في **ق** سبلة الشهادة ومما

بعرها

بعرها الا اطلب منه الشهادة او الوثيقة او علمه بان ترك
ذلك يوجب له ما ذكر وتركه والظا هو انه يجوز له على عدم العلم
ح او امساك وثيقة او تقطيعها **ق** يعني ان من امسك
وثيقة يحق عن صاحبها ولم يشهد بشا هو ما لا يها
حتى تلف الحق بسبب ذلك فانه لا يحق ما فيها لصاحبها
بلا خطأ في ولو قطع الوثيقة التي فيها الحق لا يثبت
ان يختلف في ضمانه واجبا بضمني في الوثيقة
اي المورق **ق** وفي قتل شاهد بجر حق توريد **ق**
يعني ان من قتل شاهدي حق لا ضمان ثم اوردنا
فمنع بذلك الحق بجر لحيته هذا القاتل الحق لوجه
لانه جناح بسببه كالتقطيع الوثيقة او لا يضمن لانه
قد لا يفيجده ضياح الحق وانما فعل فلكر لعداوة بينه
وبينهما فهو انما تقرب على السبب لا على الشهادة
في ذلك تورد فحمله اذ لم يفيجده بقتله ضياح الحق
والاحتمال اتفاقا ومثل قتل شاهدي الحق قتل
من عليه الحق عز و ابن جرير و قتل احد الشاهدين
قتل الشاهد بن حيث كان لا يثبت الحق الا بالشاهدين
واما ان كان يثبت بالشاهد واليهي فما هو كذا لكر
لانه يقول لوجبتني اليهي وقد كنت غنيا عنها وان
لا املك وانظر لو كان الحق مما يثبت بالشاهد واليهي
ولم به شاهد فقتل وقته هل يبرم جميع الحق بقتل
علي ان اليهي استقر ما را وانما يبرم نصف الحق
بنا على ان اليهي جز نصيب والاول هو الموافق

قال الشيخ هو الطام

لما يأتي في ما يلي الرجوع عن الشهادة على المعتز هناك
ق وتترك مواساة وجبت بحيط كايقة **ش** تقدم انه قال
 ان ترك تخليص مشرك من نفس الخ ثم انه عطف هذا
 عليه والمعتز ان ترك المواساة اي الاتالة الواجبة
 باحوال الامور الا انه توجب الحماة من ميثان لكان يكون
 ما شان جرح في جسده ويكون مع شخص اخر خبيثا
 او محبب له يوجد عند غيره وهو مستغن عنه
 فيطلبه منه المجرور بحيث به جرحه في نفسه منه
 حتى يموت فانه نجس والخمان ههنا ان تكون الدية
 على العاقلة **ق** او فصل طعام او شراب لم يطر **ش**
 اي وكذلك الحماة في هذه الحيوة وهي ما اذا كان
 لشخص مكلف فحتملة طعام او شراب فنيها من
 اضطر اليها حتى هلك جوعا او عطشا فانه نجس
 وسوا كان المحتضر اد ميا ام لا فاطعام لا ولا معروف
 لقوله طعام او شراب وكذا فصل لباس او ركوب
 بان كان ان لم يرفه او يركبه يموت والمراد بالفصل
 الفصل عما يخطر اليه لا ما فصل عن عادته في الاكل
 والظاهرة انه يعتبر عما يمسك الصحة حالا وما لا
 الى محل يوجد فيه الطعام كما ان الظاهر اعتبار
 الفصل عنه وعن من يلزمه نفقته ومن في عياله
 لا عنه فقط **ق** وعبد وخشب في بيع الجدار **ش** اي
 وكذلك عليه الحماة في هذه الحيوة وهي ما اذا
 كان لشخص جدار ما يبلد لشخص لغرامة او اخشاب

او غير ذلك فطلب ذلك منه ليعطيه به حايطة فنه
 حتى يسقط الجدار فانه يضمنه ما بين قيمته ما يبلد
 ومهد وما لانه يجب عليه ان يواسيه بذكره بعبارة
 اخرى فانه اذا كان الجدار ما يبلد وامكن تداركه
 وامتنع رب الخشب والعهد من دفعهما وحصل من
 ربه الا تداركه عند حاكم فان ذلك الخشب والعهد جني
 ما تلغه الجدارا جينا سقوطه لدا ينبغي وقوله فيقع
 منسوب عطف على المحذور وهو ترك لانه اسم
 حال من التاويل بالفعل **ق** قوله الثمن ان وجد
ش قد علمت ان المواساة واجبة حقا للاموال
 والالتص في دفع شيئا مما ذكر لاخر من ذكر فانه
 يقتضي له اي لحجب الخشب او الامدة او نحو ذلك
 بالثمن وقت الدفع ان كان الثمن موجودا مع المرفوع
 له وقت الوقع والا فلا شيء عليه ولا يتبع به ان
 ايسر او كان ملبا ببلدة والمراد بالثمن ما ينزل
 الاجرة في العهد والخشب وما ينزل الجنادقة مال
 يشترى به طعام او شراب كذا في نفس والمكانة
 الزكاة لا يبيع الميتة ولا ما الحق بها وغير الميتة
 صبيح ومريخ محقق الحياة وشكوك في حياته
 وما يوس منها شرع فيما يباح بالزكاة من ذكر
 وما لا يباح مع ذكر ما هو من علامة الحياة وما
 ليس منها فقال **ق** واكل المذكي وان ايسر من حياته
ش اي واكل المذكي اي ذكاة شرعية من ذبح ونحر



من البطن فانه ليس من المقاتل لانه يمكن ربه فانتعش
 وبعبارة اخرى والمراد ان نشر الكثرة يريد او يعجزها
 من الجوف بحيث لا يتورع علي ردها علي وجه نقبش
 معه مقتل ومثما قري وروح ابي اية بعضه من
 بعض ومنها ثقب المبراة اي حرقه واخرى قطع
 كبلان شفه وفي شق الودج من غير قطع واباية
 بعضه من بعض قولان في انه مقتل كما عند شهاب
 وغيره من اصحاب ما ذكر او غير مقتل كما عند ابي
 عبد الحكيم والخلاف في حال هل الشق يستعمل
 الدم او الباقي فقط يقتضيه وظاهر كلام المؤلف
 جريان الخلاف في شق الودج الواحد ويشعر به
 قولهم ان شق الخناجر يجري علي شق الودج
 ومقتضى كلام التوضيح حيث جعل القولين في
 شق الودج وكلام ابي الحسن حيث جعل في شق
 الودجين ان شق الواحد ليس بمقتل ودعوي ان
 المراد الحش خلق الظاهر **هو** فيها اكل مادي عنقه
 او ما علم انه لا يعيش ان لم يتخوها **ش** استشهد
 بمسألة المرونة لقوله اكل المذكي وان اسين من حياته
 ومعلوم قوله ان لم يتخوها لقوله المتقودة المقاتل
 بقطع خناجر قال فيها اذا تردت الشاة من جبل او
 غيره فابذق عتقها او احياها من ذلك ما يعلم
 ان لا نقبش معه فلا يأس باكلها ان لم يكن
 قد تخوها انتهى فقوله ان لم الخ راجع لهما اي ان لم

يقطع

يقطع خناجرها اي فان قطعته فلا تعلم منه ان قطع الخناجر
 من المقاتل وبعبارة اخرى فقوله وفيها الخ دليل قوله
 واكل المذكي وان اسين من حياته وقوله ان لم
 يتخوها دليل لقوله المتقودة المقاتل فالاول دليل
 يمتنعونه الجواز والثاني دليل بمعلومه للمنع وثالث
 اي الكلام علي الحيوان الذي تقدم له ذلك وهو
 الجنب الخارج بعد ذلك اية بقوله **هو** وذكاة الجنب
 بذكاة امه ان لم يشعر **ش** يعني ان ذكاة الجنب
 الذي يخرج ميتا من بطن حيوان ما كول بعد ذكاته
 كحصوله او حاد ملة في ذكاة امه فيوكي بذكاته
 ولا يحتاج الي ذكاة بشرط كمال خلقه الذي اراده
 امه به فلا يمتنع من الاكل لو خلف ثاقبي يدا ورجل
 ونبات شعر جسده ولا يعتبر شعر عينه فقط
 وهذا اذا كان من جنس الام ولو من غير نوعها فلو
 وجد خنزير بطن شاة او بطن بطن بقره
 لم يوكي بخلاف شاة بطن بقره لاها من جنس
 ذوات الاربع فلو لم يتم خلقه مع نبات شعره
 لم يوكي لا بذكاة امه ولا بغير ذكاة امه ولو لم
 يمت شعوره لما رخن اعتبر من نبات شعر
 مثله **ش** وانما خرج حيا ذكي **ش** اي وان خرج الجنب
 الذي تم خلقه ونبات شعره بعد ذكاة امه حيا
 حيا مرجوة او مشكوكا فيها او ضعيفا ذكي
 استحب ابي الثالث وفي الاولين وجوبا ولا

في الخارج استقرار
 حياة شرع في الكلام
 علي ما لم يتقدم له
 ذكره

يوكل فيها الزكاة فتصير ما كانت ذكاته في الثلثة
 مسخية ولا يحترجها ما اشار بقوله الا ان يدار
 بفتح الميم المحلة لذكاته اي يسارع اليها فيقوت اي
 يسبق المبادر بالموت من غير تقرب فيؤكل بذكاة امه
 لان حاله هو ان انقضت مقاديره باحيد هذا ان
 جعل الاستئناس متعللا وان قوله في شامس
 للماحوال الثلثة كانه قال وان خرج حيا ذكي
 ابي وجوبه بالكن ان يورث اليه فمات اهل من غير ذكاته
 وعلي كل حال لا يعلم استئناس ذكاته في هذه الحالة
 وانما يؤمن منه عدم افتقار حكمه لذكاة **ص** وفي المرق
 ان حيي مثله **ش** يعني ان المرق وهو السقط الذي
 يراجل امه قبل ذبحها وقبل تمام حمله بان تخرجه
 مثله وكثيرا ما يكون ذلك اذا شربته لغيره او عطشت
 لغيره فانك تنظر امره فان كان مثله يحيى بات
 تحققت حياته فانه يذكي ويؤكل وان كان مثله
 لا يحيى او شك في امره هل مثله يحيى او لا فانه
 لا يؤكل ولو ذكي لان موته محتمل ان يكون من الارلاق
 ولما اني الكلام على انواع الذكاة الثلاثة ذكر الرابع
 وهو فعل ما به الموت فقال **ص** واقتصر نحو الجراد
 بما يموت به ولو لم يجعل كقطع جناح **ش** والمعنى ان الجراد
 ويؤوه من كل ما لا ينسب له سائلة على ما ياتي في
 العمل بغيره جناح الذكاة المستروطة باليقين والتميم
 على ما مر ولا يكتفي بمجرد اخذه على المشهور بل لا بد ان

لا يؤكل
 الا في حال
 ان يكون
 ذكاته في
 الثلثة
 فيكون
 ذكاته في
 الثلثة
 فيكون
 ذكاته في
 الثلثة

يقعد

يقعد اي ارهاق وجهه بفعل شيء يموت بفعله سواء كان
 الفعل مما يجعل الموت من قطع راسه والقائي بار او مما
 حار او مما لا يجعل كقطع جناح او رجل او القائي ما يارد
 فتؤله كقطع جناح مثال لما لا يجعل ولا يؤكل الشيء
 المزال لانه دون نصف اي بين الا ان يكون الرأس وانما
 حق المؤلف الجراد بالذكر لرد قول من قال بدم افتقاره
 لها ولما كانت المضمومات على جنس بين احدها حيوان
 يحتاج لذكاة وقد مرونا فيهما غيره وهو اما حيوان
 لا ذكاته فيه اما لا يستغنى به عنها او عدم تأثيرها
 فيه كالبحري والمحرم ونبات وغيره من جامد وما يع
 عقد لهذا الحزب با ما مع ذكر ما يباح من الحزب
 الاول وما يكره منه فقال **باب** يذكر فيه المباح
 من الاطعمة ومكروهها ومحرمها من حيوانات وغيرها
 مما ذكر في الباب قبله وما لم يذكر فيه وبما بالاول
 فقال **ص** المباح طعام طهر **ش** يعني ان المباح تناول
 في حال الاختيار من غير الحيوان اكل او شرب لطعام
 طاهر ولا عكس فخرج الخس بنفسه كالسحرة
 المذرا وبما لطف غيره كالاطعمة المأبغة ان تحولت
 للخس والجامدة ان امكن السريان على ما مر في
 بابها ودخل كل طاهر من جامد وما يع حتى اللحم
 الحي ودخل كل مشروب حتى البول من المباح **ص**
 والبحري وان مينا **ش** اي والمباح من الحيوان البحري
 كونه وان مينا سوا وجد راسيا في الماء او طائيا وفي

تق

University

بطن حوت او طير وسوا ابتلعه ميتا او حيا ومات في بطنه
 وبقيت ريوكل وسوا صاده سلم او مجوسي وشمل قوله
 البحر يادى الماء وكلبه وخنزيره وهو الممتلئ وما عراه
 لا يقول عليه **ص** وطير **ص** يعني ان الطير كله مباح
 الاكل سوا اكل الجيف او لا ولهذا بالغ عليه يقول **ص**
ولو حيلة اي ذوات الكواحل من الطير التي ياكل
 الجيف والجلالة لغة البقرة التي تتبع الجاسات
 ابن عبد السلام والعقما يستعملون في كل حيوان
 يستعمل الجاسة انثى فالمتولين في الطير وفيما
 يعرفه للما يستفراق على حد قوله تعالى علمت نفس
 ما احضرت ولو عرف الجميع كان اولي **ص** وهذا محلي
 ونعم **ص** المشهور ان جميع الطير مباح اكله ولو
 كان ذا مخلب كالبار والنعاب والخمير والرحم
 والمخلب الطائر والسبع بمنزلة الطفر للسان
 ومن المباح النعم وهي الابل والبقر والغنم ولو حيلة
 ولو تغير حكمه من ذلك وهو المشهور عند المجملين اتفاق
 عند ابن رشد **ص** ووحش لم يغترس **ص** يعني ان
 الوحش الذي لم يغترس من اي لم يجد كثر الوحش
 والغزلان والحب مباح الاكل وسياتي حكم المغترس
 كالاسد والافتراس ليس خاصا بمن يغترس بالادي
 بل هو عام والمد اخاذ بعد وعي الادي ثم يحتمل
 ان يكون قوله **ليربوع** و**يكلد** و**يرز** **ص** فيقتر
 وخنزير ووحية امن سمها وخشا من ارض متبلا

لما لا يغترس ويحتمل ان يكون تشبيها به ويكون المال
 ما ذكرناه انما لا يقال يتبع الاحتمال الاول
 لان المشبه غير المشبه به مع ان هذه الامور من
 الوحش الذي لا يغترس فيلزم اتحاد المشبه به
 والمشبه به لانا نقول هذه الاشياء احسن من المشبه
 به ويكفي التقاير بين المشبه والمشبه به بلعتبار
 الاحدية والاعدية والبر بوع دابة قد ربت عرس
 رحلا ما اطول من يدهما على الزرافة واخذ هو
 القار الذي لا يجمل الي الجاسة واما ما يجمل اليها
 فيكره اكله وكذا الوطواط على المشهور واما بنت
 عرس فذكر الشيخ عبد الرحمن جريمة اكلها قال لان
 كل من اكلها عصى الله والوبر يقع الواو وسكون
 الباء الموحدة نحو راق قال ابن عبد السلام يقع
 الباء وبيبة فوق البر بوع ودون السور طرد
 اللون حسنة العبيد شديدة الحياء لا ذنب لها
 توجد في البيوت وحقها وبرو بار بكر الواو وحلا
 بالطا المحلة وهو لون بين البياض والصفرة والاربع
 يقع العرة وسكون الراء المحلة وفي التوف فوق
 الهو ودون الثعلب في اذنيه طول والفتقر بعنم
 القاف والقار يقع القاف اجنا بينهما تون سائلة
 وقال محبة والاشي فتقودة ويقال للذكر شيم
 البر من القار كله شوك الاراسه وبطنه وبيده
 ورجليه والحزب بوب بجد دمية مفتوحة ورا

سأنته فوجدتني فيه بما واد كما اعتقد في الشوك الا انه
يقرب من الشاة في الخلقة والتالي احية الوحيدة لا
للتا بيت في مثل الذكر والاشي ذبيحة اكلها الحاجة
كذافي المدونة وروا ابن القاسم في غيرها بالاحتيا
من غير ذنب الحاجة قاله **الشم** وهو ظاهرا كلام المؤلف
ويعتبر من سبها بالنسبة لمستعملها فيجوز اكلها
بسمها لمن يتقدم ذكر لرحمته وانما يؤمن سبها بالنسبة
لمن يؤذيه السم بذكر كما يتعالى الصفة التي ذكرها
اهل الطب بالممارسة ثم ان كلام اهل الزهد
يعيد انه لا بد في الزكاة التي يؤمن بها السم ان تكون
في حلقها وفي قدرها من ذبيحة والالم بولكل وان
امن سبها لقدم حصول الزكاة الشرعية فيها بغير
قطع الحلق واما الزكاة التي تطهر بها فهي كزكاة
غيرها كما يعيده قول ابي الحسن فوجع ذكاتها
حلقها وهو وجع الزكاة من غيرها انتهى **حس**
واكتشاش **س** مثلث الاول كالمقرب والمقربان
والختنا وبنات وردان والممل والود والسوس
واكلهم بياح اكله وحنافته للارض لانه لا يخرج
منها الا يخرج ويبادر برجوعه لها **حس** وعصير
س فمبيل بمعنى مفعول اي المحصور من ما العنب
اول محصوره مباح ما لم يسكر **حس** وقناع وسوبيا
س اي ومن المباح القناع والسوبيا والقناع
شراب يتخذ من العجج والتمر وقيل ما جعل فيه

زبيب

زبيب وكوه حتى اكل البه والسوبيا شراب
يؤخذ بالماء الحية ونحوها في البه ما حذر المحرمين
او الحرة فتكسبه حرمته **حس** وعقيد **س** فمبيل
بمعنى مفعول اي ومن المباح استعمال العقيد
وهو المحبب الذي هو ما العنب فاذا علي علفي
التارحي العقيد وذهب منه الاسكار ونبيبي
بالرب الحيا مئة فانه مباح ولا يحرم عليانه بقدر
اي لا بد لها بثلثيه ولا بغيره وانما المحصر
فيه السكر وعدمه قوله وذهب منه الاسكار
اي الذي حصل من طبعه لانه كان فيه ابتداءه
وقوله **امن سكره** شرط في اباحة تناول سكر
المحصر واما هو فلا يتصور فيه سكر ان هو ما
العنب او محصره **حس** للضرورة ما **س**
عوا الضرورة ان يحاق علي نفسه الدلال ولا
يشترط ان يصير الي حال شرف فيها على الكون
فان الاكل يبيد بيبده والحق كالمعلم فتقرب
كلامه والمباح للضرورة ما سبب الرمق فقط
غير ادبي والمعنى ان الانسان اذا خاف علي
نفسه الملاك بان علمه ذكر او طمعه فانه بياحله
في هذه الحالة الاكل من الميتة بقدر ما يسد
الرمق ولا يشبع ولا من الكساء الجنية على ما حلي
ابن الجواز والحباب وعبد الوهاب عن ما كرويه
قال ابن جيب وابن الناميتون وابوه فبها

اذا كانت الضرورة تادرة اما ان كانت دائمة فلا حلا
 في جواز الشبع قاله ابن العربي و اشار بقوله غير
 اذ في لقول ابن شاسق و اما جنب المستباح فكل
 ما رزق جوعا او عطشا برفع الضرورة او تحفيها
 كالأطعمة الخبيثة والميتة من كل حيوان غير
 الادمي ابن القاسم ولا يقرب المحنط حيوات
 الابل و قاله ابن وهب ابن العربي ولا ياكل ابن
 ادم و اما مات قاله علي و لا تقرب المحنط
 لغيره و النجس عدم جواز اكله لمحنط و لا ياكله
 ولا فوق بين ميتة المسلم والكافر في الجحمة
 وهل هي تغيب و هو المشهور و لا اذا قيل
 انما اذا حافت صارت سما و هو لا ياكل الجوارح
 و اشار بقوله **غير جوارح** الا لغيره
 للمحنط تناول الدم و شرب المياه الخبيثة و غيرها
 من المايبات ما عدا الجوارح لا يحل و لا تغيب
 بل ربما زادت العطش الا لعصاة عند عدم ما يشبعها
 غيره و هو لعنه غير ابن عرفة و اما هو فيقول يوم
 الخوار و لو لعصاة و يجيد في انه قيل ذلك للعصاة
 ان كان ما مونا الا لغزيرة فيجعل عليها ثم ان قوله
 غير نجس و قد علم على انه يدل من ثما و نجس على انه
 حال منها و قد علم الميت على خنزير **يبي** ان
 المحنط يتوهم في تناول الضرورة الميتة التي
 لم تتغير و تحشي من اكلها على الخنزير لان لحمه

اي في قوله
 والميتة ما تبدا

حرام لذاته والميتة لو دعتها في احق و لان الميتة
 تحل حبة ابي و لو علي قول في من هبنا او غير هو الخنزير
 لا يحل مطلقا **و** خنزير المحنط **ش** اي ان الميتة
 تقدم على ما حادده المحنط و ان دعتهم غيره او دعتهم
 المحنط و ان حاددها ل و هذا حيث كان المحنط
 محرما و اما ان كان حلالا و حاددا المحنط حلالا و نجس
 الحلال فانه يقرمه على الميتة لان الخنزير فيه
 من حمة واحدة و يعبر من كلامه تقويم حيد المحنط
 على الخنزير و كذا يقوأم ما اختلف في تحريمه على ما اتفق
 على تحريمه **ش** لانه **ش** اي لا يقوأم الميت على حكم
 حيد المحنط و حيد المحنط بمراد ذبح و وجب جزاه
 بل يقوأم على الميت لان حكم الحيد ميتة بمراد ذبح
 لان ذبح الاحرام منع من اعمال الذكاة فيه و توافق
 من ميتة غير مذكاة فحقة التحريم العارض على
 الاحكام **ش** و طعام غير ان لم يحف القطع **ش** يعني
 ان المحنط اذا وجد الميتة و طعام الغير من ثم او رزق
 او عنتم مما ليس محنط اليه ربه فانه يقوأم طعام
 الغير على اكل الميتة و هذا ان لم يحف ان تقطع يده
 بسبب ذلك مما فيه قطع كثر الجرب و عنتم المراح
 اي و لم يحف ان يؤذي و يجرب فيما لا قطع فيه
 كالنوا المعلق فانه حاف ما ذكر تقدم الميتة على
 طعام الغير فلو قال الولد عقب قوله القطع كالخنزير
 والا يذبح فيما لا قطع فيه لوفي بالمد **ش** و قال في عليه

Copy

ش اي جوارا يعرف ان يعلفه الله ان لم يعطه قاتله ثم
بعد ذلك ان قتلته المحنط فهدر وان قتلته رب
الطعام فالغصاح اي ان كان المقتول مكافيا
للقاتل وقوله وقاتل عليه حيث لم يكن معه من
الميتة ما يستغني به عنه وربما يرشده ما تقدم
من انه اذا خان تباخره الحنط والاذية فانه لا ياكله
وكتب نحوه بعض الفقهاء من لقبته **ص** والمحرر
المتن **ش** يرد عليه الخيل والبغال والحمير والخنزير
والكلب على احوال اقوال والمفرد على احوال القولين
والوطواط على قول والسم فانهما محرمة ليسن بجمعة
فالاحياء يمتكون اي والنجس المحرم واللافتراق
اي كل نجس محرم **ص** وخنزير ومجلى وحرس
وتحار ولو وحش باد جن **ش** اما الخنزير البربري
فلا خلاف في تحريمه وشحه وحلوه وعصبه
كل ذلك حرام واما الخيل والبغال والحمير فالمشهور
انها حرام ولو كان الحار وحش باد جن وحار يميل
عليه عند ما ذكر في المرونة خلافا لابن القاسم
ص والمكروه سبع وخبث وقلب وذئب وهر واذ
وحش **ش** هذا معنوم قوله لم يفترس والمعنى
ان السبع وما معه مكروه على المشهور وهو مذنب
المرونة لقول ما ذكر فيها لا يحب اكل السبع ولا
الثعلب ولا الهر والوحشي ولا الاشبي ولا شبة من
السياع ورواه العراقيون عن مالك وقوله تعالى

قل لا اله الا الله

قل لا اله الا الله او حي الي محرم ما على طعم بطنه الا ان
يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه رخيص
او قسحا اهل لغوا به به فمذه الاية دللت على عدم
تحريم هذه الاشياء ولما كان نقي التحريم لا يقتضي
الجواز عين الحنط للمكراهة وروا المرونة
عن مالك تحريم اكل ما بعد وامن هذه الاشياء كاللحم
والتمر والثعلب وما لا بعد وايفكوه اكله **ص** وقيل
ص المشهور انه مكروه الاكل لانه ذو اباب ومثلي
الفيل الرب وما الحب فقد صح في تحريمه ابا حنيفة
ومن المكروه البهي والغمد والتمر **ص** وكتب متا
وخنزيره **ص** هذا في مخرج الاستئناس قوله
اول الباب والجمهور اي الا اذا ذكر فانه مكروه وقيل
حرام ووجه الخلاف ان من نكح الحرة قوله تعالى
قل لا اله الا الله او حي الي الاية منع اكله ومن نظر الي
عموم قوله تعالى اكل لكم حبيدا الجوارا اكله والمذهب
الا باحثة واما ادمي البحر فاكله مباح والذئب بمنعه
ومذهب المرونة كراهة اكل كلب غير ابي **ص** وشراب
خليطين **ص** اي ومن المكروه شرب شراب
خليطين او على شراب خليطين ليسر به من
تمرور بيب او سبرور وهو رطب او خبطة مع
شعير او ادمي مع ثين او عسل وشوا خلطا عند
الاستئناس او عند الشرب وهل البهي تقيد ابن
رشد وهو طاهر الموطا ولا احتمال لغيره

قوله اكله
الاية هذا على
منه ان كان
الشراب

بمخالطة وخفايه قولان ولا بأس بخلط الماء باللبن
لانه ليس انتباذا بل خلط مشروبين كخلط شراب
الورد والنور ابن سراج فعليه يجوز خلط الورد والخل
لان كلامه لا يمتنع للمساكنة ويتناول قوله
وشراب الخ الملبول الذي يهرج على المشهور **و** يند
بكره **س** اي بكره ان ينع في الدنيا اي القرع والمزقة
تأثم ببقية فيه ثمرا او ثبثا او يحود كرحشبة
ان شرابه في حال اسكارها من يعتقد انه غير
مسكر ولا يكره ذكره في غيره من الفخار او غيره
من الخروف لعدم اسراع ما يند فيه الى التغير
ح وفي كره المزد والطين ومنعه قولان **ش**
يعني ان القرد هل ينع اكله لانه ليس من بعمية
الانعام وهو مذهب الواحشمة ولانه يقال انه
مصوص او بكره اكله لعدم قوله تعالى قل لا اجد فيها
اوحى الى الالة وهو قول الباجي وكذلك الطبري
هل ينع اكله وهو قول ابن الماحي لانه يجوز باليد
او لا ينع بل يكره وهو قول ابن الموارقي كل مسكة
قولان وشهرا ابن عرفة القول بنع اكل التراب
ولما ابي الكلام على الزكاة ومعروضا من الحيوان
وكان اعطيه مذكورا في باب المباح ذيل به باب
الزكاة لبشرة التلطف اتيه ذلك بالكلام على
الاحشمة لانها انما تكون من النعم المعروضة
للزكاة فقال **باب** ذكر فيه حكم الاحشمة

والمخاطبة

والمخاطبة بها وما هي منه وما يجري فيها وما لا يجري
ومكانها وما بها وعرضها ابن عرفة بقوله الاحشمة
اسما ما تقرب بذكاته من جزع حنان او شئ سائر
النعم سليمان بن بيب عيب مشروط بكونه في زمان
عاشري الحجة او ثاليينته بعد صلاة امام عبده
له وقدر من ذبحه لغيره ولو عريا لغير حاجته
فتخرج العقيقة والمهدي والسك في زمانها قواه
مشروطا حال من التقرب به يخرج العقيقة
وما شابهها من المعوي والسك في زمانها والخبير
في عبده يرجع الي عاشري الحجة وله يعود على
الامام والخرقة ما يتعلق به في الشرح الكبير
واركانا ثلاثة الذبيح والوقت والواحد واحكام
الاحياء اقسامان قبل الذبح وبعده وبدا المولف
عكمها وفي ضمنه المخاطبة بما فقال **ح** من حر
ش يعني ان المشهور ان حكم الاحشمة السنينة
اقوله عليه السلام اموت بالاحشمة وهي لكم
سنة فتش في حق الحوص غير او كغير اذ كرا او
انني مقبلا او مسافرا فالعبد لا تسن في حقه سوا
كان فيه شائبة حربية ام لا لانه يجوز عليه فان
اذن له السيد استخف ودخل القافر خطا سبه
ليورع الشرقة على المشهور وان لم يقع منه لا انما
قوله شرطها الاسلام **ح** غير حاج يبي **ش** اعلم
ان الاحشمة تسن في حق غير حاج بشرطه ولا

تشي في حق الحاج ويدخل في غير الحاج المعتر ومن
 فانه الحج بعباده احرى به اي اذا غلغل منه بفعل عمره
 قبل معني ايام الصلوات له يعني صفة كواي سن
 كوكاين يعني حال كونه غير حاج شخصية لا تحجب
 واذا كان من معني غير حاج تشي في حقه قاي
 من ليس مثله لان من معني قد يتوقف انه ملحق
 بالحاج فلا تشي في حقه وان كان غير حاج **ص**
شخصية ش هو نائب فاعل سن والمراد بالصفة الشخصية
 وقوله لا تحجب اي الشخصية يعني الذات المعنوية بها
 لا معنى الشخصية فهي كلاً ما تستخدم فاما الحق
 بانه من غير حجب فانه لا يحاط به والذي يبيده
 كلام بعض ان المراد بالصفة ما يختص بحرقه في
 الشخصية الحاجة اليه في اي زمن مما هو ويقتضيه
 من كلام المص وكلام ابن مشير ان من ليس معه
 شي لا يتسلف خلافا لما عند ابن رشر خلافا
 زكاة الفطر فيسلف لها لان امرها سهل ولا لها
 واجبة بالسنة فهي اقوى **ص** وان يتيمها **ش** خالفة
 في قوله كوفيها طوبى له ان يجني عنه من ماله
 ويعتدل قوله في ذلك كما يقبل في تركية ماله
 والنفقة عليه واليتيم جمعه ايتام وقياموا اليتم
 في البهايم من جملة الام وفي الطير من جملة الام
 والاب مملوك في الادي من جملة الالب فحق **ص**
 يذرع حنان وتشبي معز وبقروا بل **ش** حذف

تشي

تشي من التناوين والثالث لولالة الاول وقوله يذرع
 الحج متعلق بقوله سن اي انما تشي الشخصية بذه
 الاسنان كما قاله **الش** لا شخصية لان المتعلق بالفعل
 اوي من المتعلق بما في معناه من مصدر وجوه وعل
الش اخذ الحصر من تعديم الجار والمجرور **ص** ذي
 سنة وثلاث وخمسة **ش** هو بيان لما يجري في
 الشخصية وان جدد الحنان وتشبي المعز ما اوتي
 سنة وخمسة في الثانية دخولاً ما في جدد الحنان
 كليات تشبي المعز لا بد من دخوله فيها دخولاً بيانياً
 كالشهور وان التشبي من المعز هو ما اوتي ثلثاً وتوكل
 في السنة الرابعة وان التشبي من الامل هو ما اوتي
 خمس سنين ودخل في السنة السادسة فهو
 من باب الف والتشرا الموتي على يوم تبيضن
 وجوه وشود وجوه وانما اختلفت اسنان
 التناوين من هذه الاحناف لاختلافها في قبول الكل
 والقرآن فان ذلك لا يحمل على الباقي الاسنان
 المذكورة ولما كان ما ذوق الحرام من الادي في حد
 الحقرنا قصداً كان في الانعام كذلك لا يحمل للتقرب
 به ويراعي السنين القرية **ص** بلا شرك الا في
 اللجور وان القر من سبعة ايسكني معه وقوب له
 وانفق عليه وان تبرعاً **ش** يعني ان الشخصية
 لا يجوز فيها التشريك لاني تمهيداً لاني كجها
 واما التشريك في الجور والقواب فانه يجوز

وان كان المدخل الثمن لبعة بشروط ان يكون الذي ارسله
في الاجور كمناع المدخل له في مخرج واحد او كالمواحد
وان يكون قريبا للمدخل له فلا يدخل الزوجة ولا ام
الولد ولا من فيه شايبة رق ويحذف الحق الزوجية
وام الولد بالتزويج لما بينتهما من الرحمة والمودة ما جعله
الله يقوم مقام القرابة وان يكون المدخل يتفق على
من اذ حله ولا فرق في النفقة بين ان تكون
واجبة كحسار ولده الفقير او كبارهم الفقير العليل
وابويه او تلوعا كجوماته وحوته وموهم لكن
ظاهر كلام المؤلف ان شرط السكنى معتبر مع
النفقة الواجبة وليس كذلك انما يعتبر فيها
اذا كانت النفقة عليه تلوعا فان كانت واجبة
عليه فلا يعتبر سكناه معه انظر الطحاوي
قوله وان جاء مقعدة لشحم ومكسورة قرين
لان ادبي **قوله** بالغ على اجزا ما ذكر من جذع الحنان
وشي غير ذلك نوقم عدم الاجزاء المعنى ان
الحاجة الموصوفة بما يقوم تجزي وان كانت
جاء مخلوقة بغير قرين في نوع ماله قرين اتفاقا
يل اجماعا ولذا قال **بعض** لا محل للمبالغة الا ان
يحل ان يدفع تزويجهم عدم الحكم لا اشارة للخلاف
قوله او مقعدة **قوله** اي ما حرة عن القيام لشحم
او مكسورة قرين من احمله او طرفه واحدا او اكثر
لان غير مقتضى في خلقة ولا حكم الا ان يكون

يدري

يدري فلا يجوز كما لا فة موحدة والمراد بالادبي عدم المبر
شحم شحم في عدم اجزاء امية العز من ما شاركها
بقوله **قوله** لبني مخرج وهو الوجود في ما ذكره يمنع
وعرج وعور **قوله** يعني ان وجوده في ما ذكره يمنع
من الاجزاء منها المرحا لبني هو الذي لا يتصرف
معه يتصرف الغنم لان المرحا البيني يغسل
الحكم ويجزى عن ياكله ومنها المرحا البيني
وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام والتحمنا
التي لا تنقضي اي لا تمنع في عظامها لشدة هذا لها
قوله اهل اللثة ومنها الجرب البيني وهو معروف
ومنها البشم بالتحريك التهمة يقال بسمت
من الطعام كعرج وقد اشتهر الطعام وجبارة
اجزى البشم هي التي احسا بها التهمة من الاكل
غير المتبادر او المتبر لان ذكر مخرج بها انتهى
واذا كان مخرجها فالا بد من كونه بيتا لان يقال
المرحا الثاني عن التهمة لا يفتك عن كونه بيتا
ومنها الجرب البيني فقيد البينة معتبر في
المعطوفات فلا يجوز الحنفية من جهة وجوب
عبر الادبي فقد اال طعام ومنها الفرج البيني
وهو معنى قوله في الحديث والمرحبا البيني
جذوعا القاصي هو بفتح الحاء واللام انما
الحسن روي بانظا المشالة اي عرجها وهي
التي لا تلحق الغنم وانما لم تجز لانها ابا تجرد

نفسها في المشي لتذكر العنق فتكون مهزولة **المحرم**
 ومنها العور والماني منه ما اذهب لحيوا حوب عينها
 الباجية وكذا الواذ هب اكثر عينيها فان كان بعينها
 بياض على الناظر لا يبينها ان تنظر او كان على غير
 الناظر لم يبع الاجز **ش** وقايت جز غير خفية
ش معطون على بين والتقدير وكذا ان مرحت
 بين وذات جوفات والمعنى ان قايته الجوز كيد
 ورجل خلقة او طاريا لا يحزى ان يحس به هو اقل
 عن قايته جز الحمية اما هو قايته الاجز الا انه
 يعود بشفقة في حكمها فيعبر ما نقص ولذا لا يحزى
 مفكوع الاذني لانه لم يوجد منها عوجا بحسب
 بل نقص من خلقة **ش** وجميعا جدا **ش** يعني ان العنق
 بالمد وهي السكا لا يحزى في الاحمية لانه اذا كانت
 صغيرة الاذني جوا فكا ان خلقتا بغير اذ
 فان كانتا جميعا لا جوا فكا ان خلقتا بغير اذ
 بحيث تقبح به الخلقة ولما لم يكن في كلامه
 فيما سبق ما يقتضي الحس في النعم ذكر ما يخرج
 غيره بقوله **ش** او ذني ام وحشية **ش** لا حلال ان
 الذي امه وحشية لا يحزى في الاحمية كما لو
 حزن في حول العنان في انات الوحشي فتوالد
 لان الحيوان غير الناطق انما يلحق بامه ولذلك
 انما يبي بينا اذا ماتت امه عكس الادب واما
 اذا كانت امه غير وحشية بان كانت من بعيمه

الانعام فانه يحزى في الاحمية على احد القولين كما لو
 حزن في حول العنان مثلا في انات العنان فتوالد
 لكن الواجب من القولين عدم الاجز او على حكم المحرم
 لكونها فيهما فلا محرم لقوله او ذني ام وحشية **ش**
 وبتراو بكما وبتراو يايسة صرع ومشقوقة
 اذنا ومكسورة سن لميرا ثخارا وكبر وذا هبة
 ثلث ذنب لا اذن **ش** يعني ان كل واحد مما ذكر
 يبع الاجز منها البتراو وهي التي لا ذنب لها
 في حبي ماله ذنب بان خلقت بغير ذنب او حيا
 عليها تحس فتقطعت ومراذه النقص على اعيان
 السائل فلا يقال بسبق من هذه بقايت
 جزء ومنها النيك وهي فاقرة الصوت من
 غير امر عادي لان الفاقرة اذا حيا لها من حيا
 اشهر تبكم فلا صوت ولو قطعت ومنها الاجز
 وهي متغيرة راحة العنق لانه نقص جبال ولانه
 يغير اللحم او بعينه اما كان احليا كبعين
 الابل ومنها بين الحصر فان كانت ارجعت
 ببعينه فلا يغير والظاهر ان ما يخرج من حوزها
 محرم كيايسة الحصر ومنها مشقوقة
 الاذن اذا زاد الشق على الثلث فان كانت
 الثلث فادون اجزات لانه اذا لم يمس
 قطعه كما ياتي فاحزى شقه ومنها مكسورة
 او مقلوعة من اذ كان لميرا ثخارا وكبر

Copy

University

او هوم رباعية او ثنية لغيرها واحدة فما فوقها اما
الا ثمانية او كبر او هوم فلا يجزئ كذا الخافي ولو لم يجمع
ومنها ذهنية ثلث الدين فمعدا يتبع او مخرج
لا به كبر وعظم واما ذهنية ثلث الاذن فدوت
فلا يجزئ كذا الخافي لانه **جلد** من ذبح الامام للحزب
الثالث **س** خبر مبتدأ محذوف اي بوقت كل من الذبح
والخبر من ذبح الامام ارجال من حبيبه اي كايمة من
ذبح الامام لغیر الامام واما هو فوقته من فراغه من
صلاته وخطبته والمقبادر من الامام انه امام الجماعة
فخبر حكمي لخطا في بعده لكونه مستمر وقت كل من الذبح
والخبر لغير اليوم الثالث من ايام الخبر بوقت بعروب
والاخلاف محذوف في ذلك فيوم الخبر معلوم للمفسر
عن معدود للرعي الا العقبية واليوم ان بعده معلوم
معدودان والرابع معدود غير معلوم **س** وهن
هو العباسي او امام الجماعة قولان **س** تقدم انه قال
من ذبح الامام قبل المراء بالامام العباسي وهو
امام الطاعة لقوله عليه الجماعة والاستلام للامة
من قرين او المراء بالامام الزيمه جعلي بالتأني
صلاته العيد وغيرها اذا كان مستنفا باعلي
ذلك في ذلك قولان ومحلها ما لم يخرج اما من
الطاعة او حبيته للزيمه بالمحلي والافلا
يعتبر امام الجماعة فاما البعض منهم وكلام
المؤلف معترض انظر الكبير **س** ولا يراعي قد

في

في غير الاول **س** يعني انه لا يراعي قدر ذبح الامام الا في
اليوم الاول وتقدم ان الامام لا يجزئ الا بعد الصلاة
والخطبة معا واما في اليوم الثاني والثالث فلا يراعي
الامام بل يدخل وقت الذبح والخبر من طلوع الفجر
لكن المستحب ان يوحى الذبح او الخبر قبل الصلاة
واذ علمت ان مرجع الخبر المذكور في قدره هو ذبح
الامام السابق في قوله من ذبح الامام علمت عدم
ظهور قول **الشم** لو انتم الضمير فقال قدرها ليعود
على الصلاة لكان احسن وعليه فلا بد من
مراعاة الخطبة ايضا لانه اذا ذبح بعد الصلاة
وقبل الخطبة لا يجزي كما مر **س** واعاد سابقه الامة
المخري اقرب امام **س** تقدم ان وقت الذبح من ذبح
الامام وتقدم ان الامام لا يذبح الا بعد صلاة العيد
وبعد الخطبة ايضا فن ذبح قبل الامام في اليوم
الاول اعاد وتكون شاة كيم الامام كونه مخري
من الامة اقرب امام اليه في قبله فانه يجوز له
وحده يعني اقرب بطلا لانه امبال لانه الذي
ياتي لصلاة العيد منه اي واما ما بعد عن ذلك
فلا يلزمه اتباعه لان الذميمة تتبع للصلاة وانظر
اذ لم يكن اقرب امام او كان وتقدم مخريه قبل يذبح
بعد ان يجلي العيد او يوحى اقرب الزوال او يذبح في
اي وقت شاء ولما كان مفهوم الاستنفا لقوته
كالمنطوق بل قيل انه منطوق شبه في مفهوم الا

المحترمي وهو لا جزا بقوله **كان لم يبرزها وتواين بلا**
عذر بقدره اي ان الامام اذا لم يبرز احصيته الى
 المحصلين وذبحها بمنزلة وتوحي شخص قدرته بمنزلة
 ثم ذبح وتبين انه ذبح قبله لكونه تواين في الذبح
 بعد وجوبه لمنزلة لعذر عذر فاما بجزءه فتقوله قدرة
 ظرف لمعذرة اي واخر قدوره اي اخو المحصين ذبح احصيته
 قدرة في الامام احصيته بمنزلة وانما قلنا ان قدرة
 محوله لمقدرة لان المحصين تواين راجع للامام **ص**
 وبه انظر للزوال **ص** هذا معوم قوله فيما سبق بلا
 عذر اي وان كان تواين الامام عن الذبح بسبب
 عذر كاشتغاله بقتال عداو وغيره انتظر ذبحه
 ليذبح بعده لقرب الزوال بحيث قدر ما يذبح فيه
 قبله لئلا يفوق الوقت الا فعمل من اليوم وقدم
 من كلام المؤلف ان المحترمي لذي الامام اول محرم حيث
 لم يبرز احصيته اما لو ابرزها فلا يعتبر المحترمي من
 احد سواء علم ابرزها ام لا لان محرمه وعدمه سواء في
 محرم الا هو اجبت بان سيقه ولما كان قوله ووقت
 الذبح من ذبح اللام لاجل الثالث مشاملا للامام
 بلبا لمعين المواد بقوله **والنهار شرط** اي والنهار
 في الاحتجاب بالهدايا شرط فلا يجزئ ما وقع منها
 ليلا على المشهور واول النهار طلوع النور ولا بد من
 تقرب شيء ليعمل اجل اني وذبح النهار او نحوه او قبل
 النهار شرط في غير اليوم الاول وفي الاول مع ما

يبقى

تقدم

تقدم المعنى عليه من كونه بعد ذبح الامام او محترمي
 اقرب امام **ص** وتوحي ابرزها وجوبه سالم وغير
 حرقا وشرقا ومقابلة ومدايرة **ص** يعني انه يذبح
 للامام ان يبرز احصيته الى المحصلين ليدبحها فبها
 بعد الحيلة واجبة فبها الفاس يذبحه فبها
 بعده كما ثبت عن النبي ذبحه ولو ان غير الامام ذبح
 احصيته في المحصلين بقدر ذبح الامام جاز وكان حوايا
 وكلام المؤلف في الامام وغيره الا انه ترك الامام
 ابرزها بكونه جلا في غيره وما يستحق ان
 تكون الاحصية عبدة اي خسة العمورة اي
 حسا ابرزها على ما تقتضيه لا يبع لاجلها وما يستحق
 احصا ان تكون الاحصية سالمة من العيوب البسرة
 التي تجزئ بها فانه يجب اجتنابها كالمخرج الذين
 كانوا وما استحب اجتناب الاحصية ان تكون
 سالمة من جميع هذه العيوب الاربعة وهي كونها
 غير حرقا وهي التي في اذنها حرق مستدبر وغير
 شرقا وهي المشغوفة الاذن وغير مقابلة وهي
 التي قطع من اذنها من قبل وجهها وترك معلقا
 من قدام فان كانت من اخرفي مدايرة فالمندوب
 ان تكون سليمة من جميع هذه العيوب وقوله **الشم**
 من احد هذه العيوب الاربعة فيه شيء الا ان يقال
 مراده بالحد الميم الذي هو لا يتحقق بغيره الا ان
 بانسقا جميع **ص** وذكره واقره شوايحي وشيخه

وسمي

الاحصية كالشوا
 السير في الاذن
 مشطرا ما العيوب
 التي لا تجزئ
 منها

Copy

versity

لم يكن الخبي اسه **ش** لا اشكال ان السه في افضل
 من غيره ولا يلزم منه جواز الشهي والشه في الاصل
 وكروية ابن شيبان لانه من سنة اليهود والمشرور ان
 ذكر كل جنس افضل من انشاء وكذلك الاقرن افضل
 من الاجم وكذلك لا يبعث من خلافه وينبغي ان ما قارب
 البياض اولى مما يعبر منه وكذا المحل افضل من الخبي
 الا ان يكون الخبي اسه والاقوم افضل من المحل
ح واما ان مطلقا ثم معرفته هل يقرب هو الاخر
 او ابل خلاف **ش** يعني ان الحنان باطلاقة ذكره
 وانا انه فهو له وحقيقته افضل في الاحتمية من
 المعز باطلاقة افضل من الابل ومن البقر باطلاقة
 ثم هل البقر افضل من الابل لا ناطيب كما او الابل
 افضل من البقر لانه اطيب كما في ذكر خلاف بيني
 الاشياخ اختيار الاول ابن الحلاب واما حيد المعونة
 قيل وهو الحقواب واختار الثاني ابن شيبان وهو
 خلاف في حال هل البقر اطيب كما او الابل بخلاف
 المعز باطلاقة لا افضل فيها كثرة اللحم والحماسا
 حينئذ اربعة انواع في كل نوع ثلثة مراتب ذكر
 فخصي فاني تقدم المذكور من كل نوع على حقيقته
 وحقيقته علي انا ثلثة فالمراتب حينئذ اثنتان
 عشرة مرتبة اعلاها ذكر الحنان وادناها اناث
 الابل **و** وترك حلق وقلم لمصر عشرين الحجة **ش**
 يعني لانه اذا دخل عشرين الحجة فانه يبدى لمن اراد

افضل

ثم ان المعز
باطلاقة

الاحتمية

الاحتمية ان لا تقام اظفاره ولا يخلق شيئا من شعره
 ولا يقف من سائر جسده شيئا تشبهها بالمحرم
 وبما عني ذلك خبي ينجي قوله **وترك حلق**
 اي ازالة ولو بورة وقوله عشرين في طريق ترك ما ذكره
 ومراوده المشع من ذي الحجة ان صبي في اليوم
 العاشر والافريد من التوك علي العشرة ويدخل
 فيه المدخل في الاحتمية فيمد يد له ما يدب
 لما **الح** وحينئذ علي صدقة وعقبة **ش** اليهود
 ان الاحتمية افضل من الصدقة بتمهها ومن
 المتفق ان الاحتمية سنة والعقبة والصدقة كل
 منهما مستحب وانما تعد علي ذلك فاعلم ان يتوهم
 ان المستحب هنا افضل من السنة كما انه قد يكون
 افضل من الواجب فان صدقة دين المسلم عليه
 افضل من انتظاره الواجب المشا واليه يعود له
 تعالى وان تعد قوا حيز لكم اي من انتظاره وظاهره
 افضلية الاحتمية علي العتق ولو كانت الاحتمية
 بدنيا والرقبة بئسرة مثلا **ح** وفيها بئسرة
ش يعني انه يستحب للمحبي ذكره او انني ان يدخ
 او يخرج احتمية بئسرة لانه من التواضع فله
 واقف اسيد البشر فانه كان يومئذ احتمية
 بئسرة وعبارة اخرى ويدب فكم ما ولو امرأة
 او صبي بئسرة لمن طاق فان لم يمد لذكر الاله
 بولاق فلا يأس ان يوافق ولا يأس ان يجيبك

هو

Copy

University

بدن عسل الجزار

يكون فالالة ويهد به الجزار راس الحربة ويضعه على
المخرا والعلك فان لم يحسن شيئا استناب ويصح
ان يحضر عندنا بيده ويكره الالة تنابة مع القدرة
ص وللوارث انقاذها **ص** اي ونذبه للوارث انقاذها
اي ذبح الصبيحة عن مورثة الذي مات عنها قبل
ايها او نذرها على ما ياتي وليس عليه دين يتردد
والا يباع فيها عليه من الدين بخلاف ما اذا مات
بعد ايها فان على الورثة انقاذها فيقتسمون
كسرها ولا يباع في ذكر الدين الذي على الميت لانه
تقيت وسوا كان الدين قدما او جدينا **ص** ومع الك
وتحدد قوا عطا بيا حد **ص** يعني انه يستحب لحيات
الاصحية ان ياكل منها وان يتصدق على الفقراء
منها وان يعطي احبا به منها ولا يتخذ يد في ذلك
لا يبيع ولا يغيره ويستحب لحيات الاصحية
ان لا ياكل يوم الفرح ياكل من اخيخته وان ياكل
من كبد ما قبل ان يتخذ ق منها ولو ابدلت
الا عطا بالافدي لكان اولى لان الا عطا بها مع
الصدق **ص** اليوم الاول وفي اخذلية اول
الثالث على اخو الثاني ترديد **ص** يعني ان اليوم
الاول كله من ذبح الامام الي عزوبه افعل من
اليومين بعده واما اول الثاني من ذبحه الي
رواله فهو افعل من اول الثالث واما اول
الثالث الي زواله هل هو افعل من اخو الثاني

وهو

وهو من زواله الي عزوبه وحكي ابن رشد عليه
الاتفاق او العكس وهو افعل من الثاني جميعه
على اول الثالث وهو رايي الخمي ورواية ابن الموار
القاسبي وهو المعروف ترديد لقولا المتأخرين
الا انه لا نعم منه القول بافعلية لحو الثاني على
اول الثالث لا خيلهم المتأوي بينهما فلو
قال او العكس كما قررنا لاستقام ولما كان ولد
الاصحية بينهما تارة ولا يبيعها لحيات اشار
الي ذلك بقوله **ص** وذبح ولو خرج قبل الذبح
وبعد جرحه **ص** اي ويذبح ذبح ولد الاصحية
لما ربح منها قبل ذبحها وظاهره ولو نذرها
وهو كذا ولو ذكر لم يسلم قول ابن الكا حيب
وحكم لبيها وحمو قما وولدها كذا رايي التفتيل
بين ما اوجبه وما لم يوجبه انظر التوضيح
التي واما الخارج منها بعد ذبحها ميتا
فهو كبد منها اي حكم حكم حماته ان حلي
بتمام خلقه ونيات شعره وان خرج بعد
ذبحها حيا حياة مستقرة فافعل به
لانه استقل حكم نفسه **ص** وكره جرح حمو قما
قبل ان لم يمت للزبح ولم يمت حين اخرها
ص يعني ان المصني يكره له ان يخرصوف
اخيخته قبل ان يذبحها لانها خرجت قربة
وتحلي الكراهة اذا لم يكن بين جرح حمو قما

ف

وذبحها من بينة فيه مثل الحبوب او قروب مبه
 ولم يواجز حين اخذها اما ان يعر الزمن بحيث
 لا تدل حتى يثبت مثله او يوي الجز حين اخوها
 فلا ياتي بالجز ومباراة احري ولم يوه اي الجز
 حين اخوها او حين شراها هذا ما في النقل
 ومثله حين قبولها بعلية كما يرث له المعنى وكذا
 ملكها بارت كما ذكر وهو بعيد ان يثبت حين
 تعينه من غنمه واخوها منه لا يعيد في بقي
 الكراهة واعلم ان فيه جزه حين شراها
 له احوال الاولى ان يوي ان يجرها قبل ان يجرها
 والثانية ان يوي ان يجرها بعد ذلك
 ان يوي ان يجرها ولم يثبت في مباحث الاولى
 تعتبر نيته فيها والثالثة لا تعتبر نيته فيها
 لانه مناقض حكمها كما قال ابن عرفة فهو كمن لم
 يوه وهذا اذا كان الجز وزل ليتصرف فيه العتق
 المموج واللجاء مطلقا وفي كلام **2** وثبت ما يعيد
 والثالثة حكمها حكم الاولى **عرو** **بيع** **س** اي
 بكرة للمحني ان يبيع حبوب احييته المكروه
 جزه واذا غلب المكروه الجز فهو قسمان لا يكره
 بيعه ويجمع به ما يشاء وهو ما اذا بيع للزك او لغيره
 حين اخذها وجزه قبله وقسم حكمه حكمها
 وهو ما اذا نواه حين اخذها وجزه بغيره **س**
س وشرب لبن **ش** اي ومما يكره للمحني ان

او قروب مبه

شرب

يشرب من لبن احييته لانه خرجت قربة والاشنان
 لا يعود في قوبته وظاهره كان لها ولدان لا يوي
 الشرب حين شرايه وحوه ام لا وسوا الجز بالولد
 ام لا بان شربه بعد ربه ويبقى تعينه لكره
 المنذرة فان كانت مقدورة جزية فيها حوما من
 في المدي من قوله وعزم ان لحنو شربه الام والولد
 بوجوب فعله **س** والطعام كافر وهل ان يعت له او ولو
 في عياله تردد **ش** المشهور من المذهب انه بطور
 للمحني ان يطعم الكافر سوا كان ذميا او غيره
 من احييته لانه قربة وليس هو من اهل القرب
 وهل يحل الكراهة اي كراهة اطعام الكافر
 منها ان يعت له منها الى منزله اما ان كان في
 عياله المحني كالطير وعنده الضراب او ولده
 الضراب فلا كراهة وهو قول ابن حبيب
 او الكراهة مطلقا سوا يعت له منها الى منزله
 او كان في عياله المحني قال ابن الحاجب وهو
 الا شهر واربعه **في** وجعله المذهب تردد ولو
 اقام باحييته سنة عرسه اجزائه ولو عتق
 بها عن ولده لم تجزه وهل الفرق ان الولد
 لما لم يشرط فيها ذلك ما يشرط في الاحيية
 من الاستان تقوي بجانب الاحيية بخلاف
 الحقيقة فيشرط فيها ما يشرط في الاحيية
 من الانسان فتضعف جانب الاحيية فلم تجز **س**

Copy

ersity

والنقل فيهما **س** يعني بذلك ان يجد حجة فيهما
والعالم في اهل البلد عدم الزيادة على ذلك
فستخرج حجة باربعين مثلاً وذلك في حجة او اثنا
كره ذلك خوفاً من قبح المباحات ولا كراهة
انتها المباحات في كبر افضال الرقاب اعلاها
ثمنا **س** يعني ان يفتى **س** يعني انه يكره
للشخص ان ينجس عن الميت خوف الرياء والمباحات
والعدم الوارد في ذلك وهو ان الميعر للميت
والا فلو اريد ان ينادى **س** كثره **س** تشبه
في الكراهة والمعي ان فعل العترة بمشاة
قوية فحتمية مكره لما في فعلها من التشبه
بفعل الكاهلية قال مالك العترة مشاة تدعى
للاحناف في رجب يتبررون بها وقد كانت في اول
الاسلام ولكن ليس عمل الناس عليها يزيد
انما تشبه بما روي عنه عليه السلام من قوله
لا فرع ولا عترة والفرع ما كانوا يدعون به في
الكاهلية من اوله ولو فكره الفاقه او الشاة
فيما كلون ويظنون **س** وابدالها بدون وان
لاختلاف قبل الرخ **س** يعني انه يكره للمعني
ان يبدل احضنه التي لم توجنها ويعبها بدون
قبل ذلكما ولا فرق بين الابدال الاختصاصي
وعينه كاختلافها مع غيرها فيكره تركه
الا فضل احبها من غير حكم واخذ الادب

فالظن

فالظن متعلق بقوله وابدالها بدون لا يختلط
لان الكلام هنا في حكم الابدال بدون قبل الرخ
سوا كان الاختلاف ام لا ويجوز الابدال بمثلها
ولو كان المتي دون الاول لكن الراجح ان ابدالها
بمثلها مكره كالدون واما ابدالها بخير منها
فيما يزيد بيبقى ان يكون مستحباً كما في التوجيه
وكما هو كلام المؤلف ان ابدالها بدون مكره ولو
كان ذلك على حكم القوعة مع انه لا كراهة فيه
حينئذ لكن يكره له ذلك بحجة فعلية هذا اذا
ابدلها بدون او مثل بغير حكم القوعة وذلكما
تعلق الكراهة بهما من وجوب وان ابدالها بدون
او مثل بحكم القوعة وذلكما تعلق الكراهة
بهما من وجبه واحرفقيا وكلام المؤلف حيث لم يوجها
فان اوجها بالمثل فحكمها في جواز الميل وعينه
حكم المدي قاله ابن عبد السلام اي فلا يجوز ابدالها
وجوز الاكل منها ان لم يسمها المسكين فان سملها
لم يمتنع الاكل منها وظاهره انه لا فرق بين اختلاف
الكل او الجزء وهو كذلك كما في ابن الحبيب **س** وجاز آخر
الموضع ان اختلطت بقوه **س** يعني ان الاختصام
اذا اختلطت بغيرها بعد الدخ فانه يجوز له ان يأخذ
عوضها كما استقر به ابن عبد السلام وعلمه بقوله
لان مثله هذا لا يفتى به المعاصرون ولا يفتى به
شرويه فاستثبت شركة المورد في حكم الحجة

مورد ثم انتهى الى هذا الشارح **قوله** لا بالاحسن **ح**
 وهو ان انا به نطقنا ان اسلم **س** نفهم انه قال ودحا
 بيده اي يستحب للمحبي ان يلي ذلك استحبابه
 بيده وتكلم هنا على انه يجوز له ان يستحب
 من يري عنه استحبابه وذكر ان النبابة اما ان
 تكون باللفظ كما يستحبك او كطقتك او اذكي هي
 وشبهه ويقبل الخبر اما ان تكون بالعماد فهو لبيان
 والمعنى انه اذا استغناى من يري عنه استحبابه
 فانما تجزيه سواء استغناى بلفظ ام لا مع الكراهية
 واستحب له ابن حبيب ان يعيد ان وجد سعة
 ولذا عبر بجمع دون جاز ولا جلي معوم قوله الا اسلم
 لانه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة وكان عليه
 ان يعز بنبابة او استنبابة لان الالباب الرجوع
 وبث ثرك في التاييب ان يكون مسل فكل تعم
 استنبابة كافر على ذلك استحبابه ولو كتبا بيا على
 المشهور لان الاستحباب قربة والكافر ليس مما هل
 القرب ولا باس ان يلي الكافر السلخ وتطبيع الجم
 والمراد بعدم صحة استنبابة الكافر المتاييب في
 الاستحباب عدم صحة كونها استحبابا لانه لا تؤكل
 ومثلهما في ذلك الحدي والعقيقة والفريفة ويجوز
 استنبابة المسلم ولو لم يجعل به كراهية بيا على
 عدم كفر تارك الصلاة في استحباب اعادة الاستحباب
ح او توي عن نفسه **س** المشهور ان التاييب اذا

توي

توي يوثق الاستحباب عن نفسه انها تجزيه عن ربهما
 فقوله او توي يوثق عطف على قوله لم يجعل اي ولو
 توي التاييب عن نفسه **س** او عادة كقريب والا
 فتزد **س** يعني ان النبابة كما تكون باللفظ تكون
 بالعادة ايضا وتقوم مقام اللفظ لئن كان
 الا ان في الخارج قريب المحبي وله عادة في القيام
 بامور قريبه وذلك او نحو عنه استحبابه فانما
 تجزيه عن ربهما على المشهور فان كان لا عادة له او عادة
 لا قوابة في اجزائه لم يحو به عن ربهما وعدم
 خبر اليها تزد واما ان انتهي الوجيعان فلا تجزي
 عن ربهما ولا يدخل هذه الصورة تحت قوله والا
 فقوله او بعادة عطف على بلفظ يعني ان الاستنبابة
 على قسمين حقيقة وهو باللفظ ومجازية
 وهي بالعادة ويدخل تحت الثاني الحذر بق
 الملاحظ والكبار القاييم بحقوقه وعلمامه وعبد
 وعباده والحيور اربع واحدة تجزي بيا نزاع وولع
 لا تجزي بيا نزاع وان ثقتان فيهما **س** فتزد **ح** لان
 عطف فلا تجزي عن امرها **س** خبر ثمانية اذ ان يري
 استحبابه نفسه ففيلد في ذلك استحبابه غير معتقد
 انها استحبابه فانها لا تجزي عن واحد منهما اما
 عدم اجرائها عن ربهما فلم يرد النبابة واما عدم
 اجرائها عن ربهما فلم يرد الملكية وهذا هو المشهور
 ويعين لربما فبما تسم ان العلق حقيقة

Copy

University

او عبي او عود بر يد و ذبحها بالبا لعيب و يحكمه ناولا
 القرية فانه لا يباع كرها اما ان لم يذبحها فهي مال
 من امواله يبيع بها ما شا على ما سياتي من قوله
 فاما تجزئ ان تعبت قبله وفتح بها ما شا فسلما
 معارضة بينهما كما قاله **بعض** **ش** اودح معيبا لا
 يسمي ان من حوى شاة مثلا وهو يعتقد ان يظن
 انها سليمة ثم يتبين ان بها عيبا يبيع الاجزا فيقتضي
 بها عيب يبيع الاجزا فانه لا يجوز له بيع شي من اجزاها
 وللجذرها ولا غير ذلك لانها خرجت من جرح القراب
 والقرب لا تغني المعاو حفات وقوله جملا يشمل اجزاها
 بعيبه كزجده معتقدا انه سليم فتبين انه معيب
 ولكم يحكمه كزجده عاليا لم يثبت معتقدا انه لا يبيع
 الاجزا **ش** والاجارة **ش** بعيبه انه لا يجوز له الاجارة فكل
 الاحتمية اوبه لان يبيعه لا يجوز له الاجارة انتمال
 لعيبه قيودي الي بيعة وما شئ عليه المولى من
 منع الاجارة لها ويجوز لها خطا في المشهور انما هو الواقع
ش والبذل **ش** يعني ان الاحتمية اذا اوجبهما
 فانه لا يجوز له ان يبادلها قبل الزخ لا بها تعبت
 واما اذا لم يتبين فانه يجوز له ان يبدلها بغير منها
 لا بدو بها فليكره تجا سولا يجوز له ان يبادل بغيرها
 اذ غيره بمو دح لا يبيع معيب المعاو حنة **ش** الا
 لمعتدق عليه **ش** فلو لم انه قال ومنع المبيع والبا
 والبذل وكل ذلك باسبة الي صاحب الاحتمية او من

او يعتقد ان
 العيب لا يبيع
 الاجزا مع

يقوم

يقوم مقامه واما لو تعبد قحطها بلحها او جلدوها او
 شعورها او عظمها او غير ذلك على مسكين او وحيه فذكر
 فانه يجوز له ان يبيع ذلك او يواجره وان يبادل به
 وطاف كلامه ولو حكم المتعبد في نكس الدال ان المسكين
 او الفقير يبيع ذلك او يواجره او يبادل به وهذا هو
 المشهور من المذهب وهو قول اجمع في كتاب ابن حبيب
 وفي التوضيح عن ابن غلاب انه المشهور ومثل المتعبد
 عليه الر هو به له بخلاف المهر يملكه فانه كالمالك كما استظهر
ش في شرحه وفي شرح **ه** لو قال المولى لا يعطى لكان
 يمتنع **ش** فبحث **ش** يعني ان العقدة المشتملة على
 شي مما ذكر من البيع والاجارة والبدل تفسخ مع بقاء
 العين من جلد او حكم فان فات المبيع فانه يتعبد في
 بالعوض ويستفاد من جعلهم تخيرا لسوق فوات
 ان البيع والبيع للحكم ولو من غير ان يرافوت او **ش**
ش وتعبد في بالعوض في العوات ان لم يتول غير
 بل اذا ن وصرف فيما لا يلزمه **ش** اي وان لم يوتر على
 العقدة المذكورة الا بعد فوات العوض فان المضمين
 يلزمه المتعبد في بديل العوض من قيمة او مثلا ان تولي
 فوالبيع وما معه يتقنه او تولي العتري بانه او تولي غيره
 بغير اذنه مع صرف العوض فيما يلزم المضمين اما ان
 تولي الغير بذا ن من المضمين مع صرف العوض فيما لا يلزم
 المضمين فلا يجب على المضمين المتعبد في بديل ما صرف
 ابن عبد السلام وينبغي اذا استقرا عن المضمين ان

Copy

University

ان لا يستطاع العمل الذي تولوا البيع فقوله وتصدق
بالعوض اي ببدل العوض وانما قد يتأيد للجل الشرط
لانما هو في المتصدق بالبدل لا في المتصدق بالعوض
لان العوض اذا كان موجودا بصدق به من غير تعجيل
اي سوا كان المتولي هو المالك او غيره باذنه او بغيره
ش كارتش عيب لا يمنع الاجزاء **ش** يعني ان من اشترى
فخمية فوجد بها عيبا بعد ايجابها وزجج المشتري
بالارش علي بايعه فان كان العيب المرجوع بالارش
لا يمنع الاجزاء كمن اشترى قار او شرقا ونحو ذلك فان
يتصدق بالارش وجوبا وهذا اذا اوجبه يذبح او
قلوا طلع علي العيب قبل ان يوجبه فيفعل بالارش
المرجوع به ما شاء كما يفعل بها وقيل يتصدق به
او ياكله ولا يمنع به ما نشا ولا ادرجه ما وجهه وان
كان العيب يمنع الاجزاء فيسب له المتصدق بالارش
المرجوع به لان عليه بدلهما فتقول المولف كارتش عيب
لا يمنع الاجزاء مشبه بمطوق المسئلة السابقة وهو
وجوب المتصدق علي نسخة اثبات لافي قوله لا يمنع
الاجزاء مشبه بمطوقها وهو عدم وجوب المتصدق
علي حذف لا كما هو نسخة **ش** وانما تجب بالنذر الذي
ش يعني ان الاحجية انما تجب باحد شيئين اما
بالنذر كما عند القاضي اسما عيني بان يقول نذرت
نفسه هذه الاحجية او لله علي ان اخفي لبداهة الشاة
مثلا واما بالنذر كما عند ابن رشد قال ولا تتعين

عند

عند ما لا بالذبح ولو عطفه بالكان لعين ولا تتعين
بالشبهة ولا بالشر الكون كما تجب بالنذر خلافت
الشهيرة والشهيرة انما لا تجب الا بالذبح فيما يذبح
او النحر فيما ينحر ويتعين ان تكون الواو بعينها او
ولا يجمع بقاؤها علي حالها **ش** فلا تجزي ان تعين
قبله وضع بها ما شاء **ش** يعني بسبب ان الاحجية
انما تجب بالنذر او بالذبح لو حصل فيها عيب قبل
ما ذكر لا تجزي معه فانه يفعل بها ما شاء لان عليه
بدله او بغيره من مائة هذا قوله او تعين حالة الذبح
او قبله بان ذاك يحكم وهذا الم يذبح ومعلوم
الغرف او تعين بعد ادراكه لم يجز وهو واضح
فيما تعين بعد الذبح وهو فري الكفوف والاوراج
واما ان تعين بعد النذر فليس الاجزاء بالشهيرة
بل علي ما مشي عليه المولف وقد علمت ما فيه **ش**
كسرها حتي قات الوقت الا ان هذا **ش** يعني
وكذا ذكر من ليس احجيته حتي تحت ايام النحر كمن قال
يفعل بها ما نشا اذا لا يفجج احد بعد ايام النحر وقد
اتم هذا بسبب جسامه وخيار بمنزلة من لم يفجج
فالتشبيه في عدم الاجزاء ويجمع بها ما شاء **ش**
والوارث النعم ولو ذبح **ش** اي اذا ادعى
بعض الورثة الي قسم الاحجية فانه يجب الي ذكر
ولو ذبح وتقسم علي الواو شيئا وسماغ عيني
وصوبه التحيا وفيه علي قدر ما يكون والذكر

والاثنى والزوجة سوا وجواز النسبة بالقرعة بين
تيميز حقا ولا يجوز النسبة بالقرعة لانها لا يبيع **في**
لا يبيع بعده في دين **في** يعني ان الشخص اذا مات
بعد ذلك احييتة وعليه دين سابقه على ذلك كما
كان الورثة يقتسمونها ولا تتابع للجلد بين العرما
لان اللحم في حمز اليسر كالنقطة التي تترك لانها
فلا يقال له لقرما فيها ولانها تعينه بالزوج لانها
نسك وكل نسك شهي لله فلا يتابع لعروبهم ولا غيره
وقسم منه جواز تبعها قبل الذبح وهو كذا لو
اوجها كما في الهدى بعد التقيد وقيد ان
رشد بالدين السابق على التقليل لما كانت
المعققة شبيهة بالصحة ذنبا بها ولم
يجز بقا بترجمة فما فعله جمع من المؤلفين وهي
تعين من العق وهو القطع لقطع اود اجها وحلها
بمعنى معقولة مثل قتيلة وطليحة ورهبة
منقولة عن معناها لغة وهو شمر راس المولود
لانها تدل على عدم خلقه كان نقاه عقوق في حقه
اي اخلاله بجرمته ولذا في الخبر ايجوا عنه اذي
وعنه احمد بن حنبل المعققة الزوج بنفسه
والتحقيق خلافه وانما الشاة المذبوحة وعليه
عروض ان عرقه يقال هي ما تقرب بركاته من
جذع حنائه او شئ من النعم تسليمه
بين عيب مشروطا بكونه في بمارسابع ولادة

في اليد بحية **في** اي ولا بحيث اذا كان المانع عقليا لموت
المخلوق على ذلك بجه ووقت او اطلق وبادر ولم يفرط
اما ان كان غير موقت وفوط فاحسنت والكاف داخله
على حام علي قاعونة كما مر في قوله ولطاني مطير
من انه يدخل الكاف على الحناني مع انها في الحقيقة
داخله على الحناني البية ويحتمل بقاوه على
عالمها التداخل من حلف ليلين هذا التوب في هذا
اليوم واخره ليليه فخلصه منه اخر وحرقة
وتبار ما اذا فاحسنت على الحالف **في** ويعزمه
على صده **في** هذا معطوف على المجرور الاول
وهو قوله بفوت الخ اي وكذا لرحمت الحالف على
حيث حلف بالعزم على فعل جند ملحق علمية
كوا انه لا يدخل دار زيدا وان لم اتزوج فانت طالق
ثم يبرم ان لا يدخلها او لا يتزوج كقوله في الكلام
وبعد زواج فمعد الياس او العزيمة ولا بحيث بالقول
على جند ما حلف في الحنث الموحيل وكذا في البرقع
تعليم **في** كلام المؤلف للحنث والبرقع **في** بالشيان
ان الحلف **في** يعني ان الحالف اذا حلف ما حلف
عليه بالفعل او التزك فانه بحيث سوا وقعت منه
المخالفة عمدا او خطأ او سهوا او سبنا على المشهور
حيث اطلق في يمينه بان لم يقيد بقوله تعالى
ذلك كفارة اي بانكم اذا حلفتم ان معناه عند العامة
فحسنت والحنث مخالفة ما حلف عليه بالفعل او

الترتيب في حاصلة في الشبان كحبر لها في العرف
 ما وانما حكمها ولا اتفاقهم على الحاق المحل بالعام
 مثال الجمل ان يعتقد من حلف ليدخل في الزاوية
 وقت كذا انه لا يلزم منه الدخول في ذلك الوقت ومثال
 الحلف ان يحلف ان لا يدخل دار فلان فيدخلها
 معتقدا انما غير ما هو في الفعل ومثاله في القول
 ان يحلف لا يدرك فلانا فادرك غيره فغيري على
 لسانه ذكر المحل في عليه غلط او لا كلف في براه
 فكله معتقدا انما غير **ص** وبالمعنى عكس البرهان
 يعني وكذا كذا حيث اذا حلف لا يفعل كذا ففعل بعينه
 كقوله لا اكل رعييا فاكل بعينه ولو لفته واما بالسبب
 الي البرهان من الجميع ولا يبرها البعض فاذا قال
 لا اكل هذا الرعيي مثلا فلا يكفي في براه الا اكل جميعه
 على المشهور وظاهر قوله وبالمعنى كذا ولو قيد
 بكل فقال لا اكله كله وهو كذا كذا لشبهة استعمال كل
 بمعنى الكلية لا الكل فيستلزم بالاجزاء كما قال ابن
 عرفة والكلية هي الحكم على كل فرد فرد بحيث
 لا يبقى فرد ككل رعيي يتبعه رعييان عالميا فالحكم
 صادق بل اعتبار الكلية والكل العقدة على المجموع
 من حيث هو مجموع ككل رعيي كجمل الحجرة العظيمة
 ومن الحكم صادق بل اعتبار الكل بكونه الكلية
 فقوله وبالمعنى اي والحقبة صفة بروقوله
 عكس البرهان والحقبة صفة حيث **ص** وبسوي

اولي

اربع في لا اكل **ش** يعني وكذا كذا حيث يشرب السوي
 والذين في قوله لا اكل لانه اكل شرعا ولغة هذا
 ان قصد التخييل على نفسه حتى لا يدخل في
 بطنه طعام والسويق والذين طعام وان قصد
 الاكل دون الشرب قل حيث اتفاق **ص** لا ما **ش**
 يعني انما اذا حلف لا اكل فشرط ما كان لا بحيث
 ولو تارة مزم لانه ليس اكل عرقا وان كان طعاما
 شرعا لان العرف يقدم عليه **ص** ولا يتصور في
 لا انقضاء **ش** اي ولا بحيث بالمتجر وهو لا اكل
 اخر المثل في حلفه لا انقضاء لان السجور ليس
 بعنما هو يرد من العراض وذواق له يحمل
 جوفه **ش** فيها لاي القاسم ان حلف لا اكل
 طعام كذا ولا يشرب شراب كذا فراقه فان لم
 يحمل الي جوفه لم بحيث ولا بد في كلام المؤلف
 من تقدير معناه اليه ليحمل الكلام ومعناه
 ولا بحيث يكر او لا بد ذواق شي لم يحمل جوفه
 اذا حلف ان لا ياكله لان المعتد المتقري ولم
 يحمل ولا بمعناه فقوله وذواق اي مذوق
ص وبوجود اكثر في ليس مع غيره فلتسلف
 لا اقل **ش** معطوف على قوله وحيث يكون اي
 وكذا كذا حيث اذا حلف بطلاق او عتق ومحوه
 بما لا يوافق له من ساء له فوجد حصة محشور
 فقال ليس في الا عشرة فوجدها اربعة عشر



ولا يجتاز اذا وجدنا شعبة لان المعنى ليس معنى ما يربو
على ما خلقت عليه كما يدل على ذلك سباط يمينه
وتوا كانت يمينه بالطلاقة او بالله وبحوها **ص**
وبدوام ركوبه وليس في لا اركب والبس **س** يعني
ان المالك اذا خلط لاركب الدابة وهو مستوع على
ظهورها او لا لبس الثوب وهو عليه وتماذي على ذلك
مع الامكان حنت بين علي ان الدوام كالا يتدار لو
خلط لا لبس او لا اركب برب الدوام ولا بشرط
ذكر الدوام في كل الاوقات بل بحسب العرف فلو
لا يجتاز بالثوب ليلوا في اوقات الحر وراة
ولا بشرط الثوب ليلوا في توجبه وهو فائدة
قول ابن الحاجب بحسب العرف **ص** لا في كحول
س اي قلنا يجتاز بدوام الرخول حيث خلط لا دخل
هذه المراد وهو فيها مجلف ما اذا خلط به
الشروع في الرخول ثم تماذي على ذلك فانه يجتاز
وذلك لان استمراره على ذلك كالمركول ابتداء
والسقيمة كاللابة فيما اذا خلط لا اركبها والدار
فيما اذا خلط لا يدخلها **ص** وبراية عبدة في دابة
س قال فيها ومن خلط ان لا يركب دابة قلنا ان
تركب دابة عبدة حنت الا ان تكون له سنة لان
ما في يد العبد لسببه لا تربي ان العبد لو اشتد
من يمتد على كبره لحنق عليه وقال استهيب
لا يجتاز ابن الموار وكذا المركب دابة ولده مما لا

اعتباره

اعتباره لا يجتاز عبدة التربي لكن تخفيف عدم
موم لحنث با شتمين يدل على حصة وان الموهب
يجتاز في دابة الركب كما في شرح **س** وقال ابو
الحسن وانما حنت فلان السنة للحقة في دابة
عبدة كما للحقة في دابة المحلون عليه والحنث يقع
باقل الاستيلاء التربي على هذا المكان كغيره **ص**
ونجح الا لو اذ في الحضر منه كذا **س** اي ولا يسير
من حلف ليحضر بن عبدة مثلا مائة سوطا يجمع
الا سواك المائة وحضر به حاضرة واحدة ولا يجتاز
بالحنث لكان حنة منه بالارواح المجموعة اجتمعا
اذا لم يحصل بها ايلام كايام الواحدة المتفرقة
والاحسب واحدة كما يبرئ له التقليل والعرق
بين هذا وبين من رمي بالحيات المتبع في رمي
الحار في رمية واحدة فانه يحمل الحيات واحدة
ان المقصود في الحيات الرمي وقد حصل بكمال
سبلة المولف فان المقصود من الحنث الايلام
ولم يجزى **ص** ولجميع الكون ويحتمل وعسل
الوطب في مطلقا **س** يعني وكذا كرجعت اذا
خلط لا اكل كما في كل حكم الحنثان والطير لان
الاسم يجمع ذلك قال تعالى لتاكلنوه كما طريا
وحكم طير مما يشتهون وكذا كرجعت اذا خلط
لا اكل يفتا او روي ساقا كل يفتا كوت او روي
والمراد بفتح الكون يفتح الترس والتمساح

س

لان له يحنه واما البطارخ فعند خلت في حكم الحوت
وانظر هل يدخل بين اوجم الادبي في مطلقا
بغني ط الشهور ذكرا لعة اول لان الفرق لا يبره
كما والفرق القوي مقدم على المقتصد اللغوي وكذا
يحنه اذ حلف لا اكل عسلا قاكل عسل الرطب
ومثله عسل النخل بالكا المحبة وبعبارة اخرى
ولا خصوصية لعسل الرطب ابي والكروب والزبيب
وتحذركم وكذا كبحته بكل ما يطبخ بالصل ومراة
بقوله في مطلقنا مطلق كل جنس مما ذكرنا مطلق
الحجم والبيعت والصل من غير تقييد بالاعتدال او
المنة او الباطن بالانعام والدجاج والنجس وغيرها
ح وبكمك وخشكتان وهو بيعة واطرية في حيز
لا يحسنه **ش** يعني ان من حلف على ترك اكل الكبر
يحنه بالكلية لهذه الا موردا من حلف على ترك
شي من هذه الاشياء الخاصة فلا يحنه باكل الكبر
واختلكتان اسم مجيى بقى على محبتهم وهو كمد
محشو بسكر وهو بفتح الكا وكسر الكاف والاطرية
قبل هي ما يبيى في زماننا الشعبية وقيل ما يبيى
الرسنة وما ذكره المؤلف لا يجوز على عرف زماننا
والجارى عليه عوم الحمت بما ذكره **ح** وحنان ومز
ودبكة ودجاجة في عنم ودجاج لا يحد في اللز
س ابن الكوا من حلف لا اكل غنما حنت بالكل الحنا
والعز والكالف على احوال لا يحنه بالآخر والكالف

٦٢
على الدجاج يحنه بالديك والوجاجة وعلى اخرها لا يحنه
بالاخر فقوله في عنم راجع الى قوله حنان ومز وقوله
ودجاج راجع الى قوله ودبكة ودجاجة من باب
اللف والشت **ح** ويسمى استمك في سويق **س**
ينى وكذا كبحته اذ حلف لا اكل سمنا باكله مستمك
في سويق اي لمة ولم يبق له عين قائمة الا ان يؤبه
خالعا وسوا وجد طهه ام لا على مؤهبا حننا فلا يحن
ميسر **ح** ويزعفران في طعام لا يحنه طبع **ش** يعني
وكذا كبحته اذ حلف لا اكل زعفرانا فاكله مستمك
في طعام ثماله سمون ولا يؤبه لان الزعفران ياكلوا
بوكلا واما الكحل اذ حلف عليه ثم اكله مستمك في
طعام طبع به قال يحنه كما قال الشيخ لا يحنه لانه
لا يمكن اخراجه بخلاف مسيلة السويق لان العن
يمكن اخراجه منه وادخلت الكاف ما الورود والخلل
وتحذركم **ح** وباسر خالفا في لا قبلتك او قبلتني
ش يعني ان الشخص اذ حلف على زوجته بان قال
لا قبلتك او حنا جعتك واسترخا لها حتى قبلته
هي فانه يحنه المحيى هذا اذ اقبلته على فمها لا
لم يحنه وان قال لها لا قبلتني انت او حنا جعتني
انت حنت بتقبيلها او حنا جعتنا له سوا استرخا
ام لا وسوا قبلته على الفم او غيره الا ان يؤبه
لانه حلف على فعلها وقد وجد في شوية المؤلف
بينهما في التقييد بالاسر خا نخر ولو قال

ويتفق بينهما مطلقا في لا قبلتي كلا قبلتك وقبلها كان
 قبلته ان استرخى لها وقبلته في فيه لوي بالمسلة
 مع زيادة فلا تكلف **ح** و بقرار عزيمة في لا فارقتك
 او فارقتي لا بحق ولو لم يفرط وان احاله **س**
 اي وهكنا نحن اتفاقا اذ احلف لا فارقت عزيمة الائمة
 ففر منه حيث فرط وكذا لو لم يفرط على المشهور بان
 انفلت منه كرها او استغفالا وكما بحث بالعزيز
 بغير احالة بحيث وان احاله على عزيمة لم يجرى قبوله
 الكوالة ولا يتعمده فقتضها ولا يتعمده قبضه
 من المبال عليه ولو قبل مفارقة المجلد ومثل
 لا بحق حتى استوفي حقي او اقتبح حقي واما
 لو قال لا فارقتك او فارقتي ولي عليك حق فانه
 يبر بالحوالة دون الرهن ومثله لو حلف لا فارقتي
 او فارقتك ويبي وبسبك معاملة **ح** وبالشم
 في اللحم لا العكس **س** يعني انه اذا احلف لا اكل
 كما قال كل شيء اكل كل شيء فانه يحنث وان حلف
 لا اكل شيئا فاكل كما فانه لا يحنث لان الشم متولد
 عن اللحم لا العكس **ح** و بقرع في لا اكل من كذا
 الطلع او هذا الطلع **س** بغير تعين الاشياء عن هذا
 العجل بالحلف على ترك الاصول هل يقتضي
 الحنث بفعل المتناول وبعضهم بالحلف بالترك
 الاموات هل يقتضي الحنث بالنباتات وعبارة
 الشيخ قوبية من الاول لقوله و بقرع الخ والمعي

شحا
 ق

والمعنى ان الحنث يقع على اربعة الفروع بالحلف على
 ترك اكلها ان اتي في عيمه بمن واسم الاشارة
 او باسم الاشارة فقط كوا الله لا اكل من هذا
 الطلع او هذا الطلع فحنث ببسره وربطه وبحره
 و بقرعه واما ان استغفلا اسم الاشارة ومن جيعا
 فلا يحنث الا بيمين ما حلف عليه وسواء عرف او نكر
 كما اشار اليه بقوله **لا الطلع وطلعا** فلا يحنث
 بالمتولد من الفروع وادخلت الكاف من قوله
 من كذا الطلع التخي واللين وغيرها من كل اصل
 فحنث باليمين واليمين واليمين واليمين
 وبالزبد والسنن واليمين لا ف من للتبعية والنز
 وما معه فيه اجزا الطلع والزبد والسنن يحنث
 اللين والاشارة تتناول الجميع **ح** لا بيبذ
 زبيب او مرقه لحم او شحم وخير لمج وعصير
س يعني اذ الديات باسم الاشارة ولا يحنث
 فلا يحنث بالمتولد من الفروع الا في ما يبل جس
 منها من حلف على ترك اكل الزبيب او التمر والعنب
 معرقا او منكرا فحنث بشر به لتبذ ما ذكر ومنها
 من حلف على ترك اللحم او الشحم معرقا او منكرا
 فحنث بمرقه ما ذكر ومنها من حلف على ترك اكل
 التمر معرقا او منكرا فحنث باكل خبزة ومنها من
 حلف على ترك اكل العنب معرقا او منكرا فحنث
 بشرب عصيره الا ان هذه كالمستقيين عنها لانه

Copy

versity

اذا حنت بالنيب قاري بالعبير لانه انما حنت في
 هذه الجنس لقرب الفرج من ادمله والعصير اقرب
 الى العنب من النبيذ بل هو عنبه **س** وبما اثبتت
 الحنطة ان نومي المن لا لرداة او لسرقة طعم
س يعني وهكذا اثبتت ان الحلف لا اكل من هذه
 الحنطة فاكل مما اثبتت او مما اشترى من ثمنها
 وهذا اذا نوي قطع المن كقول القائل لولا ان اطعم
 ما عشت ولولا وجود ما تاكده لجنعت وان كانت
 لشي في الحنطة من رداء او سوا صنعة في الطعام
 لم يحنت باكل ما ذكرنا حيث جوده له وقوله لا لرداة
 معطوف على معنى ما مر اي وبما اثبتت الحنطة
 ان الحلف يقطع المن لا لرداة ان قلت لم اقتصر المؤلف
 على ما اثبتت الحنطة مع ان من نوي قطع المن لا يثبت
 حنته بما اثبتت بل لو بيعت واشترى من ثمنها
 فانه يحنت بذلك ايضا كما في المدونة فالجواب انه
 اقتصر على ذكر مراعاة المخرج وهو قوله
 لا لرداة اي فلا يحنت بما اثبتت واخرى ما اشترى
 بثمانها **س** وبالحكام في البيت **س** اي ان من حلف
 لا يدخل على فلان بيتا قد حلف عليه احكام فانه
 يحنت واما لو حلف لا يدخل على فلان بيتا قد حلف
 احكام التي لا يملكها فلا حنت وليست كبيت جاره
 واعلم ان الاصول التي فيها العرق لهذه
 وما بعدها لا يجمع الحكم فيها بالحنت بحصر الا ان

اذلا يطلق البيت على الحام في محوف اهل مصر **س**
 او دار جاره **س** اي اذ احلف لا يدخل علي فلان بيتا
 او بيته قد حلف عليه في دار جاره اي جار المحلوف
 عليه فان الحالف يحنت لانه لما كان للجار على جاره
 من الحقوق ما ليس لغيره اشبه بيته او لان الجار
 لا يستغني عن جاره عما لبا فانه محلوف عليه عرفا
 ويصح عود الضير على الحالف وتكون دار جار المحلوف
 احراما لكن على عود الضير على الحالف تحتمل السبل
 بما اذا حلف لا يدخل على فلان بيتا بالتبوين لا بيته
 بالاحاطة فلا يحنت **س** او بيت شعور **س** اي اذا
 حلف لا يدخل على فلان بيتا او بيتا قد حلف عليه
 بيت شعور او حلف لا يدخل بيتا او لا سكن بيتا
 قد حلف بيت شعور فانه يحنت لان اسمه قال بيوت
 تحتمل بها الآية الا ان يكون ليمينه معنى بيت
 به عليه مثل ان يسبح بقوم اهدم عليهم المسكن
 فحلف عند ذلك فلا يحنت بسكنى بيت الشعور
س كس اكره عليه يحنت **س** اي ان من حلف
 لا يدخل على فلان بيتا فحنت بدخوله عليه
 المحلوف عليه كس وسوا كان دخوله طوعا
 او كرها يحنت لان حقيقة البر لا يمنع فيها الاكراه
 الشرعي لانه كالطوع فيه بقوله اكره عليه على
 انه اذا دخل طوعا يحنت من باب اوي واما ان
 سجن الحالف فلا يحنت بدخول المحلوف عليه

وان طامع الكالف بدخول السجن حثت بدخول المخلوق عليه
 على كل حال اذا تولى المجامعة **ح** لا بمسجد **ح** يعني ان الشخص
 اذا حلف ان لا يجتمع مع اخواته تحت سقف فحلي معه في
 المسجد تحت سقفه فلا حثت عليه كالحالف على الدخول
 لانه لما كان مطلوباً بدخوله شرعاً صار كانه غير مراد
 للحالف **ح** بدخوله عليه ميتاً في بيت يملكه **ح** اي
 وكذا لا حثت اذا حلف لا يدخل علي فلان بيتاً يملكه
 قد دخل عليه ميتاً قبل ان يدفن لانه حلف من غير
 يجرى به يجرى الملك وكذا الوفاق لا يدخل عليه ما عاش
 او حياً نه او حتى يموت علي ما في الرواية اي وشد
 وهو الحمواب لان الناس لا يتحدون بذلك التقيد
 انما يتحدون التابيد كقول الرجل لا ادخل هذه
 الدار ولا اكل هذا الطعام ولا اكلهم زيدا حياً او ما
 عشت يري ولا فعل ذلك ابدأ **ح** لا بدخول مخلوق
 عليه ان لم يبر المجامعة **ح** يعني ان الشخص اذا
 حلف لا يدخل علي فلان بيتاً قد دخل فلان بيتاً
 فيه الحالف فلا حثت علي الحالف الا ان يوتى **ح**
 لا يجامعه في بيت هكذا في المرونة عن ابن القاسم
 ابن بوش قال بعض اصحابنا وكذا لا ينبغي علي
 قول ابن القاسم ان لا يجلس بعد دخول المخلوق
 عليه فان جلس وتراخي حثت ويجبر كابتدا
 بدخوله هو عليه انتهى وفيه تكرار لان دوام الإقامة
 لا يعود حولاً لما موثق قوته لاني كدخوله في حثت

ان المولف هنا لم يرحن ما قاله ابن بوش من بعض
 اصحابه **ح** لا بد **ح** ويتكفيه في لا تقعه حياً نه
ح اي وحثت بتكفيله في حلفه لا تقعه حياً نه
 او لا ادعي اليه حقاً ما عاش ويتكفيم من يشتره
 ويشتا به عليه في تكاح حيث كان الشا مقصوراً
 به تقعه وحيث من حلف لا يقع احاه يتقع اولاده
 الذين تقفتم عليهم والمراد بتكفيله ادراجه في
 الكفوف او في شرا المكف له ومثله تقسيم وانما
 مؤن تجهيزه والصلاة عليه فظاهر كما محض
 انما ليست كذلك لانها وان كانت من تقعه لغيرها ليست
 من توابع الحياة فان لم يقل حياً نه فانه يحنث بكل
 ما يفعله من مؤن التجهيز والوفيق كما هو الظاهر
ح وباكل من تركته قبل قسمها في لا اكلت طعام من
 ان اوحي او كان مديناً **ح** يعني ان الحالف اذا حلف
 لا اكلت طعام زيد مثلاً حثت اذا اكل من تركته
 زيد قبل قسمها بين مستحقين ان كان زيدا الميت
 مديناً بدين محبط او غير محبط او اودي بوجبة
 فبدها ابن الكاتب بما اذا كانت معلوم حياً ح
 فيه لبيع مال الميت لان ذلك المال لو حثت قبل
 قبض الوحي له لرجع في الثلثة اما ان كانت
 بميت لا حثت فيه لبيع مال الميت كما يجب به
 بعد عيته لفلان او شايع كونه او ثلثت
 فلا حثت وانما كان حثت بالاكل من التركة علي

الوجه المذكور لوجوب وقوعها للدين او النورية فالصبر
 في تركته راجع للمخلوق علي اكل طعامه **ح** وكتاب
 ان وصل او رسول في لاكله **س** يعني ان من حلف
 لا كلم فلا تكتب كالف مكتوبا للمخلوق عليه
 او املاه او امره به ووصل الي المخلوق عليه فاست
 كالف بحيث لان القصد بهذه اليمين النية
 وهي غير حاصله مع وصول الكتاب ولو لم يقرأه
 المخلوق عليه علي المذهب وكذا كحيث كالف
 اذا ارسل الي المخلوق عليه كلاما مع رسول وبلغه
 فان لم يبلغه الرسول فلا حية لان يسمعه
 المخلوق عليه **ح** كذا لا حية عليه ان لم يصل
 الكتاب ولو كتبه كالف عازما ولو لم يصل لان
 الطلاق يستقل الزوج به بخلاف المكالمة لا يكون
 الا بين اثنين **ح** ولم يوف في الكتاب في العتق
 والطلاق **س** يعني ان كالف اذا ادعي انه اراد
 بدم الكلام المشافهة قطعت نيته في الرسول
 سواء كانت بجميعه بانه او بغيره لانه يزيد
 وينقص لكن يحلف في العتق والطلاق
 كلف العبد والروحة ويؤي في الكتاب
 ان كانت بجميعه بغير العتق المعين والطلاق
 واما ما قلنا يؤي فيها في القتل مع الموافقة
 وتفيد نفوخته بغير العتق والطلاق مذكور
 في الآم فلا اعتراض علي الموافق بانه في التمس

بخلاف الطلاق فيقع بمجرد الكتابة عازما

غير

غير مقيد وحلف ليكفن لم يبر بالكتاب ولا
 بالرسول مطلقا لان الحنت يقع بادي سبب
 بخلاف البوكا من **ح** وبالاستشارة له **س** يعني لو
 حلف لا كلم فلانا فاستشار كالف اليه فانه يحث
 لان الاستشارة كلام وسوا السمع والاحسم ولا
 يحث في لا كلم ريرا بالفتح في وجهه وهو في
 الحملة كلام وقوله وبالاستشارة يعني حيث
 كان يصور والاطا يعني ان يكون فيكم النية
 في الاستشارة حكمها في الكتاب فتقبل في غير
 العتق والطلاق **ح** وبكلامه ولو لم يسمعه
س يعني وكذا كحيث كالف اذا كلم المخلوق
 عليه ولو لم يسمعه لجم او يوم مستثقل او
 اشتغال بكلام غيره لكن بشرط ان يكون كالف
 في مكان يسمع فيه كلام المخلوق عليه عادة لمولا
 المانع لان كان في مكان بعيد لا يسمع المخلوق
 عليه كلامه عادة فانه لا حية **ح** لا ترا به
 بقلبه **س** مراده ان من حلف لا يقرأ او لا يقرأ
 او لا يقرأ هذا الكتاب او في هذا الكتاب فحسب
 عليه بقلبه فاحسب عطفه فاعل العزاة كالف
 لا المخلوق عليه لانه مران المشهور حيث كالف
 بمجرد وصول الكتاب الي المخلوق عليه فكيف
 جراته هذا هو المتقني في تعزير كلام المولى
ح او شراة احس عليه بل اذا **س** اي وكذا

Copy

لا يجتنب الكا لث اذا كتب كتابا بالمخلوق عليه فرده او
قال للمرسول اريد اواقطعه فمعه ودفعه للمخلوق
عليه فقراه او رماه الكا لث فخره المخلوق عليه
فقراه لم يجتنب فخره عليه المخلوق عليه وبلا اذن
للمخالف وقوله بلا اذن متعلق بمقدور صفة المحذور في
اي كتابا وحصل بلا اذن اي وحصل للمخلوق عليه بلا
اذن من المخالف والمراد بالاذن ولو حكما كما اذا علم
لكا لث بذهابه وسكت **ص** ولا سبلا به عليه بحيلة
ش يعني ان من حلف لا كلمه يد اقصي الكا لث يقوم
فيهم المخلوق عليه تسلم عليهم فردوا عليه السلام
من الحيلة فان الكا لث لا يجتنب بدلكه يرمي
ولو كانت التسليمه الثالثة التي علي ساره **ص** ولا
كتابة المخلوق عليه ولو قراه على الاضرب والاختار
ش يعني اذا حلف لا كلمه فلا تكتب المخلوق
عليه كتابا وارسله الى الكا لث وحصل اليه وقراه
بلسانه فان الكا لث لا يجتنب بدلكه علي ما حو به
ابن المواز وعلي ما اختاره المحقق بل لو خدع المخلوق
عليه وكلمه الكا لث ولم يجبه فانه لا حث عليه
بذلك لان حلفه لا كلمته ولم يحلف لا كلمه **ص**
وسبلا به عليه معتقدا انه غيره **ش** يعني لو
حلف لا كلمه فسلم عليه في غير حيلة معتقدا
انه غيره وظانا انه غيره فاداه المخلوق
عليه فانه يجتنب فالمراد بالاعتقاد الجزم فانه

فصل

قلت

قلت هذا من الطمق فلا يجتنب فيما يجري فيه الطمق
قلت الطمق الحلف علي ما يعتقده فيبطل بغيره
والاعتقاد هنا ليس في الحلف بل في فعل غير
المخلوق عليه فتبين خلافا وما عكس كلامهم
المولف وهو لو كلم زيدا بغيره المخلوق عليه فاداه
هو غيره لم يجتنب ولو قصد ان كما في الشرح الكبير
وشامله ولا يقال هذا فيه العزم علي العبد وهو
يوجب الجنب لانا يقول المزمع علي العبد انما يوجب
الحث في صفة الحث فقراه **ص** او في جماعة الا ان
كما شئ **ش** هذا معطوف علي معدر اي وسبلا به
عليه خالة كونه وحده او في جماعة الا ان كما شئ
بالنية او بالاعتقاد لا حثا ويجوز عطفه علي معتقدا
والمراد بالمحاشاة هنا الموقوفة وهو ان يقول السلام
علي من عداه لا المحاشاة الاحتمالية فانهما
لا يشترط فيكفي ان يقصد بالسلام غيره ولا
يشترط ان يترك او لا اي لا يشترط ان يخرج
بالنية قبل ان يسلم وظاهر كلام المؤلف شوا
ذا المخلوق عليه مع الجماعة ام لا وشوا عرف الجماعة
ام لا وهو ظاهر المدونة وقال ابن المواز لو سلم
علي جماعة ولم يرمعهم المخلوق عليهم لم يجتنب
لانه انما سلم علي من عرف **ص** ويقع عليه **ش**
يعني لو حلف لا كلمه فسلمه بغيره فاداه في قراه
واستوث عليه طرق العزاة فتخرج عليه بات

Copy

versity

ارشده و لفته ما غلط فيه فانه بحيث ظاهره ولو
 و وجب عليه العتق كما اذا كان في الفاتحة لانه في
 معنى قوله قل او اتوا عبداً من سلام الجماعة **من**
 و بانه علم اذنه في لا يخرج الا بانه **س** يعني
 ان من حلف على زوجته بالطلاق او بغيره
 انما لا يخرج الا بانه فاذنه لما خرجت بعد
 اذنه وقبل علمها بالاذن فانه بحيث لانه تحده
 لا يخرج الا سبب اذنه وقد صدق عليها بها
 خرجت بغير سبب اذنه **و** و يهرم علمه في لا علمه
ش يعني لو حلف انه ان علم بالشئ القاطن ليعلم
 به ان يراهم به ولم يعلم بربا به حتى علمه من
 غير الكمال فانه بحيث اني لا يبرح حتى يعلمه **وان**
برسول او كتاب ففوله وان برسول من امة
 في المعلوم وهو الا علم المقتضين لبر الكمال اي
 قان العلم بذلك الامر فان الكمال يبر ولو كان
 الا علم حاصلاً برسول برسوله للمحلف عليه
 بعلمه بذلك الامر و يحوي بكتاب وانما بالغ على
 الرسول لانه يزيد ويتحقق ويصح كون المبالغة
 في المحلوق اي و حيث بانتفاها لا علم وان كان
 انتفاؤه من رسول لكن كونه في المعلوم انتم
 قانوة و علمه اسم محذور مراد به المحذور اي
 املا منه ثم لختلف هل لا يبر الكمال الا بالعلم
 بما وقع الحلف عليه ولو علم الكمال ان المحلوق

له وحمل له العلم من غيره وهو اي اي كرا ن
 وعبره بخلافها لانه لا بد من اعلاسه
 الا ان يعلم الكمال ان المحلوق له علم بغيره
 يطلب منه اعلام حبيبه ولا حشيت عليه وهو تفيد
 عن المحرم والي هذا استشار بقوله **وهل الا ان**
يعلم انه علم تاي و بيلان مبيناً هل يتزل علمه
 باعلام غيره بمزلة اعلا معام **لا** و علمه والب
 ثان في حلفه لاوله في **نظر** هذا معطوف على
 علمه يعني ان من حلف طوعاً او اياً لم يولي شيئاً
 من امور المسلمين انه ان راي الشئ القاطن ان
 فيه نظر للمسلمين ومحملة فكم يجوز له به فان
 المحلوق له او عزله وتولي غيره ثم ان الكمال راي
 ذلك الامر فعليه ان يجبره الوالي الثاني فان لم
 يجبره به فانه بحيث اني لا يبر و اما اعلام الاول
 والكمال ما ذكر فلا يعتد به ومعلوم في نظرائه لو
 كان ذلك مما يحجب المعزول في نفسه فان رايه بغير
 عزله فليعلم به والاحتشاش وان لم يذكر ذلك حتى
 مات فلا شيء عليه ولي علمه رفع ذلك لورثته
 ولا الي وحيه ولا الي الا مبر بعبده وقوله او علم
 وال اي اعلام فليجرب محذور المحذور بحوي الوارد
 ثم انه بحوي هنا و هل الا ان يعلم انه علم
 تاي و بيلان **و** و يبر محرم في لا يبر اي
 يعني وكذا ان بحيث اذا طلب منه اسنان ثوباً

عارية تخلف بالطلاق انه لا يملك ثوباً له ثوب
مرفوع حيث لا ينة سوا كانت قيمته تزيد على
الدين ام لا واما ان يؤخذ من ثوب المرفوع
ذلاً حنته اذا كانت قيمة الثوب قدرا الدين واما
ان كان فيها خصل فانه لا يحنث ايضاً على المعتبر
ويستبيح ان يكون مثل المرفوع المتعارف والمتاجر
كما في شرح **ح** وبالمعينة والحمد لله في الاعارة
وبالعكس ويؤيد **ح** يعني انه اذا حلف لا اعاره
فوجهه لغير ثواب او يصدق عليه فانه يحنث
لان تحمده عدم نفعه وكذا كل ما ينفع به من
خلة او عري او اسكان او تحببى وكذا كحنث
اذا حلف لا وهبه او لا يصدق عليه فاعاره
للمعينة السابقة وان ادعى بنية فانه يصدق
فيما ادعاه ويجعل عليه كاد اقال اردت فخير
اليقين على العارية دون المعينة والحمد لله
فانه يصدق ولا يحنث بالمعينة والحمد لله
وكذا اذا اقال اردت فخير اليقين على المعينة
والحمد لله دون العارية فانه يصدق في ذلك
ولا يحنث عليه بالعارية ولا يؤيد في ارادة
خصوص المعينة او الحمد لله اذا حلف بحلي
احد على التقارن وهذا معين قوله **ح** لا
صدقته عن عينة وعكسه وهذا اذا لم
يكن الواهب ان يقتصر المعينة من الموهوب

واما

واما ان كان له الاعتصاف فانه يؤيد اذا حلف على الصدقة
انه اراد خصها لغيره المرفوع عمنها فلا يحنث بالمعينة
ح ويقتضى لو لبلا في لا سكت **ح** يعني ان من
حلف لا سكن في هذه الدار وهو ضيقاً فانه يجب عليه
ان ينتقل منها فوراً لان بقائه فيها سكنى عرفاً فان
بقى ولو لبلا لغيره بمينه مدة تزيد على ان كان لا ينتقل
حنث قال فيها خرج لوي جوف الليل الا ان يؤيد
الى الحيض وان تقالوا عليه في الكرا او وجد منزلاً
لا يوافق فليستقل اليه حتى يجد سواه فان لم يفعل
حنث ثم ان قوله ويقتضى ان يفتد بما اد العيش على
نفسه لانه حينئذ مكره في **ح** المقارن لا في لا ينتقل
ح يعني اذا حلف ليمتقل من هذه الدار مثلاً فانه
لا يحنث ببقائه فيها الى الحيض اذا كانت بمينه غير
موجلة ويؤيد لا ينتقل بسرعة ويمنع من ذلك
لو حنث حتى ينتقل فان لم ينتقل ورفضته حنث
لما حل الا بلام يوم الوقع واما ان كانت بمينه موجلة
فمؤيد برأي ذلك الحل ولا يحنث الا بحنث الحل النهم
فان عاها لهما بعد انتقاله منها لم يحنث بخلاف المسئلة
السابقة وفي مسئلة السكنى فانه اذا عاها لهما بعد
انتقاله منها فانه يحنث لان قعوده ان لا يوجز منه
سكنى في تلك الدار حتى وجدة حنث **ح** ولا يجوز
ح فهو متعلق بمدة في معطوف على جملة ببقا
فهو من عطف الجمل والتقدير وحنث ببقا ولو لبلا

ولا بحث بحرف والمعنى ان من حلف لا سكن هذه الدار
 وخرج منها ثم خزن فيها فانه لا بحث لانه ليس بسكن
 واما لو كان له في الدار شيء خزنه وقت حلفه لا سكن
 بها فانتقل وبقائه فانه بحث ببقائه كما يفيد
 كلام المواقف **والتنقل** في لاساكنه عما كانا **س** يعني
 لو حلف لاساكنه في هذه الدار او لاساكنه في دار
 فانه لا بد من انتقال احوالهما او انتقالهما معا انتقالا
 يزول معه اسم الساكنة عرفا بخروجها اذا انتقل
 احوالها الى موضع الاخر ايا وسكن كل منهما في مكان
 اللزوم على ما يظن فان هذه الحالة لا يزول معها
 اسم الساكنة عرفا فبحث به اي لا يبرأ من قوله
او حذر بالحدار اي انه يخرج من اليه ايجافا يجرب
 الحدار بينهما ولا يشترط كون الحدار وثيقا بالطوب
 والجير بل يكفي **ولو جري** عند الاكثر اذا جعل لكل
 حطب موخل على حدة ولو قسم منافع لاقسم
 رقبته وقوله **بحد الدار** متعلق بساكنه اي في
 حلفه لاساكنه بهذه الدار واحري ان لم يبين الدار
س وبالزيارة ان قصد التنجى للروحول عيال **س**
 يعني اذا حلف لاساكنه فزيارة فان كان حلفه للاجل
 ما يدخل بين العيال من الشئان بل قصد البعد
 والتنجى فانه بحث بالزيارة لان التبعيد عن
 موجود مع الزيارة لانهما مواصلة وقرب وان
 كان حلفه لاجل ما يدخل بين العيال من الشئان

فانه

فانه لا بحث بالزيارة لانها ليست بسكن عرفا وسكنت
 المولى عما اذا لم يكن قسدا والظاهر ان المولى عليه مفهوم
 الشك ولو يقيد بما اذا لم يكن لها ثمار او يبيت بها
 مرد **س** ان لم يكن لها ثمار او يبيت بها مرض **س**
 تقدم انه اذا كان حلفه للجل ما يدخل بين العيال
 فانه لا بحث بالزيارة ومحل عدم البحث اذا لم يكن لها
 ويبيت بها مرض واما لو اكثرها ثمارا ويات ثمارا
 مرض بان يات اختيارا فانه بحث به فلا بحث في
 بالشيء مع ان القلعة المركبة من شئتين تنسق
 بانقلحها فان اكثر الزيارة ثمارا من غير مبيت
 او يات بمرح او يات بها مرض ولم يكن الزيارة
 فانه لا بحث عليه هذا ظاهر كلامه وكلام الشامل
 لكن الذي في نقل ابي الحسن عن ابن رشد التعبير
 باو وجيند فالواو معنا معنى او كما هو موجود في
 بعض النسخ وما في الشامل غير ظاهر والذكر
 ما بعده العرف كثيرة ولو في ايام وقيل معنى الكثرة
 بما اطلول القائمة باهله مدة الزيارة في المرة
 الواحدة من الزيارات وليس المراد بالزيارة المعروف
 منها تامل **س** وسافر الغصوي لاسافرن ومكت
 بعض شهر ونوب كما له **س** يعني ان من حلف لاسافر
 فلا يخرج من البحث الا ان يسافر مسافة اربعة برد
 ويكت في مشري سفره تحف مشرو ويبدى كمال
 الشهر وقوله وسافر الخ جل له على المقصد الشرعي

قف

وهو المنصوص دون المنوع واللاجزا ما يسهل سفره
ودون العرف واللا عتبر العرف هو خلاف ما مر من
تقديم المنوع عند عدم النية والباطل متأكد من
حلف المخرجين من المدينة على ما في سماع ابن القاسم
مع رواية محمد وادواته اذ رتبة وليس المراد بالملك
حقيقة بل المراد به لا يرجع بعد سفر مسافة القصر
قبل نصف شهر فلو استمر سايرا بعد مسافة القصر
نصف شهر لكان الحكم كذا **ح** كما تنقلني **ش** بحتم
ان التشبيه تام والمعنى ان من حلف لا تنقلني من بلد
فانه لا يخرج من الحنث الا ان يسافر مسافة قصر
ويبرمه ان يقيم هناك اي في اثنتي عشرة نصف
شهر ويذهب كماله في اثنتي عشرة **ح** ويحتمل ان التشبيه
في تور المكث فقط والمعنى ان من حلف لا تنقلني
من دار فانه لا يخرج من الحنث الا ان يقيم في المكان
المنقل اليه نصف شهر ويذهب كماله فان لم يقيد
بواحد منهما فلا يبر الا بفعل من قيد ببلد **ح** ولو يابسا
رجله لا يكسار وهل ان نوي عزم عوده له تردد **ش**
هذا راجع لقوله لا سكت ولا وجه له حمله عنه والمعنى
ان من حلف لا سكن هذه الارض حتى يجمع اهله
وولده ومثله وابقى ماله بال فانه يحنث لا ان ترك
مومسار وحشة بما لا يحل الحالف على العود اليه
فانه لا يحنث بتركه ذكر مطلقا سواء تركه ليعود اليه
ام لا وقيل ان نوي العود اليه حنث لان نوي عدم

العود

العود والانية فالتردد دائما هو فيمن نوي العود عبارة
الموافق قطعي بان لا نية له من حلف التردد وليس
كذلك بل لا يحنث في هذه اتفاقا فلو قال وهل لا
ان ينوي العود له تردد لتردد علي ما نوي **ح**
وباستحقاق بعينه او عيبه بعد الاجل **ش** يعني
ان من حلف لا يقضي فله ناسخه الى اجل ففحصناه
اياه فاستحق كله او بعينه من يده او اطلع
فيه على عيب فانه حنث حيث كان ما ذكر بعد
الاجل اذ قبله ولم يبق عليه الا بعد الاجل وظاهره
الحنث ولو كان البعض الباقي قيمة نقي بالدين
واما حنث في خمر العيب بعد الاجل اذ اقام ز
الدين بالعيب ومثله يحرم في الاستحقاق
والا فلا حنث ولا يباقي هذا ما تقدم من الحنث
ولو ابا ان المستحق لانه في الاجازة بعد القيام
واما هنا لم يحصل قيام اجلا وهذا في عزم
نقص العزم واما فيه فحنث ولو حصل الاجازة
قبل القيام **ح** وينبغي قاسدات قبله ان لم
تف **ش** حور بها حلف لا يقضي به حقه الى اجل
كذا بقاءه بما به عزمنا قيمته اقل من الدين
بما قاسدا بمثل الدين وقاصصه بالتمن
وقان المبيع في يرحا حيا الحق قبل الاجل بما
يموت به المبيع القاسد من حواله سوت فالحق
فان محي الاجل حنث لان المعارضة الشرعية

لم يحصل العلم الا ان يوقبه المدين الكالف ما بقي من
دينه بعد القيمة قبل الاجل او يكون في القيمة وقا
به فانه يبرقوله ان لم تنف بالمقتضا فوقي على ان
فاعله القيمة او القيمة اي الا ان يوقبه الكالف ما
بقي من دينه بعد القيمة قبل الاجل **ح** كان لم يفت
على المختار **س** اي انه بحيث ان لم يفت المبيع حتى
انقضي الاجل اي وقا بعده حيث لم تنف القيمة
بالدين والافلا حيث كافي فوته قبل الاجل على
المختار عند المحي حكما في قوله بالكنث
من غير تعجيل قال التشبيه تام اي في مستحق ان
لم تغوي فهو مامان انه يفت بعد الاجل ايضا
فانه بحيث اتفاقا اذا المبيع حينئذ ياق على ملك
ربه ولم يدخل في ضمان الترتيب ولا في ملكه فلم
يجعل وقا **ح** ويعتبه له **س** يعني ان من حلف
ليتحينه حقه اي اجل كذا فوهبه ربه للدين او تصرف
به عليه او ابراه منه وما اشبه ذلك وقيل الميراث
ذكر فانه بحيث مكانه لان الحق سقط بمجرد قبوله
ح او دفع قريبا عنه وان من ماله **س** يعني لو حلف
ليتحينه حقه اي اجل كذا فاقا به الكالف او لم يفت
الا ان بعض اثاره الكالف فحنه عنه من مال
او من مال الكالف فانه لا يبرقوله كانت اليه من وجلة
ومحي الاجل وموجا نث ما لم يعلم الكالف قبل
الاجل ويرضي به فانه يبرقوله واما ان كان الواقع

وكيله فان كان وكيله في القضا او موقضا برودان كان
وكيله في البيع والشرا والتقاحي فكذا كان امره
به الكالف الا فلا يبرقا الحيز في قوله عنه الكالف
وكذا صهر ماله وكان ينبغي ان يقول وان من مال
ح او شهادة بيمينه بالقضا **س** يعني لو حلف
ليوقينه حقه فشهدت له بيمينه انه قضا له
لم يمتنع بذلك ولا يبرقلا يدفع له او لو كيله
الشهادة ما اذا كان الحق المحلوق على وقا يبرقون
بعد فاستحقه او ظميره عيب ورده فانه لا يسر
حتى يوقيه عوق العبد ثم يردده ومثله ما اذا اقر
المحلق له انه وحمل اليه حقه قبل حلف المريان
فان الكالف لا يبرقلا يدفع له ثم ان شأ آخره منه
اوله ياخذه منه فقله الا يدفعه ثم آخره راجع للمسايل
الثلاث ايمولا يبرق الكالف في ذلك كله الا يدفعه الحق
قبل محي الاجل حقيقة كافي سبلة القريب
اذا بلغه ذلك وهو عايت واجبار دفعه وهذا يرجع
ما قرره **ق** من انه راجع للمثلاث مسايل **ح** لان
من دفع الكالم وان لم يدفع فقولان **س** صورتهما حلف
ليتحينه حقه اي اجل كذا ثم جعل الكالف جنون
في الاجل فان دفع الكالم عنه الدين في الاجل يبرقي
بيمينه ويرمي من الدين وان محي الاجل فرفع الحكم
الدين بعد فقي المسئلة قولان يا حثت نظرا الي
حين يمينه وعدمه نظرا الي حين المقرون وفي شرح

وكيله

المعينة وسبلة
الشهادة او حكما
في سبلة حر

هـ بعد ان استظهر ان دفع جماعة المسلمين يقوم مقام دفع
الحاكم وان المعنى عليه والسكران بمثل ذلك كالمجنون
قال نعم ان البر يدفع الحاكم مقيد بما اذا لم يكن للمجنون
ولي ويجري مثله في المعنى عليه والسكران كذا ينبغي
وتبين ان يكون الاسير كالمجنون وانظر الموقوف كذا
ام لا وظهر كلامه انه يبرر دفع الحاكم ولو كان الموقوف
من مال الحاكم والولي مثله والظاهر ان المحبوس من
امكن الوصول له قلا يبرر بغيره والاب **حـ** وبيد
فقدنا في عرفي لا فحيتك عذرا يوم الجمعة وليس هو
شـ يعني لو حلف ليغيبه حقه عذرا يوم الجمعة او يوم
الجمعة عذرا وهو يظنه كذا وكذا ان عذرا يوم الخميس
مثلا فان قدنا فيه فانه يبرر في يمينه اذ هو مهيء
عذرا عرفيا ولا يجوز عطفه في اسمه وان لم يقضه
فيه حنت لان المعلوم من قبح الحالف انما هو تحصيل
القضاء لا تشيئه اليوم فلا يلتفت الي قوله يوم كذا الا
ان يريد اليوم الذي سمي فينبوي ان كان مستغنيا
كما نقله المشراي **حـ** لا ان قدني قبله بخلاف لا اكلته
سـ يعني انه اذا حلف ليغيبه حقه في عذره فله البر
فانه لا حنت لان قونية الحال اقتضت ان الحلف انما
هو على عزم تلحين عن اليوم ولذا اذا قصده بلفظه
ان يرفع له عذرا المطلق فانه يثبت بغيره قبله
بلا ف لو حلف ليأكلن هذا الطعام عذرا فاكله اليوم
فانه يثبت لان الطعام قد براد به اليوم والغريم

من

انما

انما المقصد منه القضاة بما في المرونة قال ابو ابراهيم
جله في الطعام على مقتضى المعطوف في الرين على
المقصد وذلك لو قصد بالذين المرد بالناشئ
وبالطعام الموعنة في الكله لكونه مرجعا لا انعكس
الحكم وعونه لا شئ **حـ** ولا ان يلعنه به عر حيا **شـ**
هذا معطوف على قوله لا ان قدني قبله اي فلا
حنت وجوزها خلف ليغيبه حقه الي اجل كذا
فبا عه به عر حيا قبل محني الاجل سبوا في يمينه
الذين الله يبعثه فانه يبرر في يمينه فان كانت
قيمة اقل من حقه لم يبرر ولو باعه بقر الدين
لانه يحيا كحيا اب البر والحنت يقع بادي سبب
وان كان العين حيا يبرر في مثل هذا **حـ** وبران عاب
بقضا وكيل تقاض او مفوض **سـ** اي وبران كالحالف
ان عاب المحلوف له او تعيب واجتمعت في طبعه فلم
يجده بقضا وكيل تقاض كدبته او مفوض واحترز
بقوله عاب عما لو كان رب الحق حاضرا فان السلطان
يحضره ويجبره على قبض حقه الا ان يكون الحق
مما لا يجبر على قبضه كعارية عاب عليها فتلقت
عنده وما شبه ذلك فيبرر من يمينه برفعه الي
السلطان وانه لو مات برفعه وارثا **حـ**
وهل يبرر وكيل حنعة او ان عزم الحاكم وعليه الاكثر
تأويل **شـ** اي وهل يبرر ما امر وكيل الحنيفة
الذي لم يوجهه عاب تقاض دينه بل وكله على قبض

Copy University

خارج رزقهم جميعته وهو في رتبة الحاكم فابها قضاها بر
او انما يلي ما تقتزم وكيل الحقيقة ان عدم الحاكم القول
او القول اليه اما ان لا يجوز امكن الوصول اليه فلا
يعمل الا به ثانيا وبيان والحكمة بوعدها ان العبد في الملاطف
بوكيل الحقيقة وعليه هذا الخلاف انما هو حيث
دفع لوكيل الحقيقة مع وجود وكيل الحقيقة متفق
عليه والخلاف في البر بالدفع لوكيل الحقيقة مع وجود
السلطان ولما كان اليومين اليه من حاكم بقضا
الاشخاص الاربع والبراة من الدين حاصلة
بالاولى والثالث وفيها في الرابع تعصيان
اشارة اليه بقوله **ح** ويرى في الحاكم ان لم يحقق جوره
والا **بوس** يعني لو حلف ليحقق حقه اي قبل كذا
فغاب رب الدين وخشي الخائف لخشى بخرجه لاجل
وعنا برب الحق فرفع الحق الحاكم حيث لا وكيل وكان
وعنا برب فان كان الحاكم عدلا او مجرما فان الخائف
يعرف في يمينه برفع الدين له ويرى من الدين الجنا
وان تحقق جوره برقي يمينه ولم يبرأ من الدين
ح كما عهده المسلمون يشهدونهم **ش** التثمين في
البر من اليقين لابي الابرار والمعنى ان الخائف اذا لم
يجد الحاكم القول ولا وجد وكيل الرب الدين فانه
ياتي الي جماعة المسلمين يعلمهم بحاله ويختاره
في ملك صا حب الحق وانه لم يجد له سورا وتبين
ويشهد هم علي عدد الحق ووزنه ويقيمونه

الحاكم يهد يوم لا فالبر بالدين للسلطان هو وجوده

يده الي حاكم صاحب الحق يشهدوا له عند الحاجة
الي الشهادة فانه حينئذ يعرف في يمينه ولو محني
الجل ومطل ربه والواحد منهم يلقى **ح** وله يوم
وليلة في راسي الشجر او عند راسه او اذا استنزل
ش يعني اذا حلف ليحقق حقه في راس الشجر
او عند راسه او اذا استنزل فله ليلة ويوم من
الشجر الثاني فاذا محني ذلك ولم يوفه حقه كان
حائتا وانما قدم المولى اليوم على الليلة تنبها
للرواية والاولى ان يقول وله ليلة ويوم لان
ليكن كل يوم قبله اما استفتي ليوم عرفة
لكن هذا التوهم انما يتأتى علي من قبل الكوفيين
القبائليين بان الواو تنفتح برتيب لا علي من قبل
البحرانيين **ح** راي رخصان او لا يستنزلان **ش** شعبان
س يعني انه اذا حلف ليحقق حقه في راس الشجر
رخصان او لا يستنزلان فطرف الحق شعبان
لا غيره فبمجرد اسبلاخ شعبان واستنزال
رخصان ولم يوفه حقه كان حائتا لكنه مسلم له
في الي لابي اللام لمض ابن عرفة ان ترون الدائم
ترويه اهل مال او اسبلاخه او استنزاله او
بحوله او انفقنا رخصان فله يوم وليلة **ح**
ويجمل برب قبا او عمامة في لالهة لان كره
الحقيقة **ش** يعني ان من حلف انه لا يلبس الثوب
الطائر ففعله وجعله قبا بالمر وهو ثوب مخرج

Copyright University

او سراويل او عمامة ولبسه علي هذه الحالة فانه
 بحيث ومثله ان ينزله او لفة به راسه او جعله علي
 منكبهم الا ان يكون حلقه لاجل حقيقته او لاجل سوء
 عمله فتقطعه وجعله قبا او عمامة ولبسه فانه
 لا بحيث يذكريه اذا كان المخلوق عليه مما يليه
 بان كان قبيحا او قبا وما اشبه ذلك واما ان كان
 لا يليه بوجه مثل ان يكون شقة فانه اذا قطعهما
 وابسهما بحيث ولا يتوحي انهما احد فاما ان
 كان اي لهما لا تلبس عليهما لئلا يكون حلقا لاي
 حقة فكل خبرها ولا يتوحي فقوله ويجعل الخ عطف
 علي قوله ويعوت ما حلق عليه الخ والقبيل ممدود
 وجعه اقضية وهو قاري محرب وقيل عربي
 مشتق من القبر وهو الخنم والكبح **ح** والوجه
 علي فرجه **ش** يعني ان من حلق ان لا يليه الثوب
 القليل في حقه علي فرجه من غير لفة ولا اذارة
 فانه لا بحيث وحيث من حلق لا يجتمع عا فراش
 فمقتضيه الخ الخ به الا ان يكون لسر خشوه
 لا اذا يمه فيمقتضيه وبزبل خشوه ويجعله ازارا
 ثم ان قومي ولا وجهه عا فرجه بالفضل كان معروفا
 علي كرهه ابي ولا ان وجهه علي فرجه وان قري
 بالخذل وجررته كان معروفا علي التوهم ان
 توهم ان التبادلة علي كرهه وانه محذور
 والاول احسن **ح** ويدخله من باب خبر في لا دخله

ان لم

ان لم يكره حقيقته **ش** يعني انه اذا حلق ان لا يدخل من
 باب هذه الدار او من هذا الباب فقول الباب عند
 حقه الاول او سدو ففتح غيره ودخل منه الحال فانه
 بحيث الا ان يكون حلقه لاجل مروءة علي ما لا يجب
 الا طلاء عليه او لحقيقته وخوفه فانه لا بحيث الخ الخ
 يدخله مما غير اصل قوله لا ادخله لا ان دخل منه
 فخر الجار ووصل الضرب بالفضل وهو من باب **ح**
 الحرف والاعمال **ح** وبقيا علي خبره وبكثري في
 لا يدخل الخ **ش** يعني اذا حلق لا دخل دار فلا
 او بيت فلان قد دخل عليه في بيت يسكنها فلان
 فانه بحيث وسوا ملك فلان الرقية او المنفعة
 فقا بكونا واعارة هذه البيوت تشب لسكانها
 فان اقام علي ظمرد لكر البيت الذي يسكنه فلان
 المخلوق عليه وسوا ملك الرقية او المنفعة فقا
 فانه بحيث والكراد بالقيام الاستغناء ولو مارا **ح**
 وبالكلي من ولد دح له مخلوق عليه وان لم يعلم ان
 كانت نفقة عليه **ش** صورته حلق شخص لا الخ
 طعاما لرب مثلا قد حل ولدا الخالف او عبده ولادين
 علي العبد علي ربا المخلوق عليه فاطمه خيرا
 فخرج الولد او العبد فاكلي الخالف ولدي يعلم انه
 من سائر ولد المخلوق عليه فانه بحيث لكن بشرط
 ان تكون نفقة الولد علي ابيه اي لازمة له بان
 يكون الابن عديما والاب مؤثرا ولا بد من كون

المدفوع للولد بسبب وفاقان كان لثبوت المبحث ووجهه
 المتفرقة ان السبب لما كان للوالد ربه فكانه باق على
 ملك المخلوق عليه فيجوز ان ياكل منه ولا كذا لكن
 الكثر اذ ليس له ربه وقتا شارع عبد الحق الي بيان
 قول النبي فقال فيد بعن القرويين قول ما ذكر
 يكون الاب قادر على حرم قبوله لا يثبت لكونه الطعام
 لا يستغنى بأكله في الوقت كالسكر في حوالة
 يقول نفقة ابني علي فليس له اعدان في كل شيء
 فمذا ان اكل مما اعطى احيى حنت وبعد ذلك قتلوا
 كثر المخلوق عليه النبي وعنده كولد الا انه جنت
 باكل ما دفع له وان كان كثر لان له ربه واما والده
 الذي يجب نفقته عليه فلا يجزى بأكله مما دفعه
 له المخلوق عليه سواء كان بسبب او كثر الا انه ليس
 له ربه **ح** وبالكلام ابداني لا كلة الايام او الشهور
ح يعني ان من حلف لا اكلهم فلانا الايام او الشهور
 او السنين فانه يجزى بكلامه له ابداني في جميع ما
 يستقبل من الزمان لان ابدان طرف لا يستغرق ما
 يستقبل من الزمان حلا للمال على الاستمرار
 في الثلاثة وهذا مع عدم النية ولا مفهوم للكلام
 بهذا الحكم بل بمثل لا اليه اولا اركبه الا باس
ح وثلثة في كايام **ح** يعني ان اكلهم لا كلة
 ايا ما او شهور او سنين فانه يلزمه اكل الجمع من
 كل حنف علي المنصوص عند ابن الحاجب والمشهور

عند

عنده اعياد السلام **ح** وحل كذا كذا هجرة او شهر
 قولان **ح** يعني انه اذا حلف له هجرة او شهر
 فقال بعن الاثني عشر يلزمه ثلثة ايام وهذا
 هو قول ابن القاسم في المتبعية وقول ابن
 الحاجب وادبع في الواحدة وقول محيوت
 في كتابه يعني قال بعنهم يلزمه شهر واحد
 وهو الذي في الموازية لابن القاسم اما اذا حلف
 له هجرة ايا ما او شهور او سنين فانه يلزمه
 اكل الجمع من كل نوع وفي لاطيلين هجرة سنة
 عند محيوت قبل شهر المحرم قول محيوت انما لا
 لا يجره دونه فانه كان بينهما مصافاة ومصادقة
 فالشهر طول ولا هو قليل **ح** وسنة في حين
 وزمان وعمرود هو **ح** يعني انه اذا حلف لا كلة حين
 او زمان او دهر فانه يلزمه سنة من يوم حلف فان
 كلة قبل محيوت حنت فلو عرف ما فقيل كذا وكذا
 الا بدعيما عما الحين واما هو سنة ولو عرف **ح**
 وما يشيخ او غير شايه في لا تزوج **ح** يعني ان
 كالف لا يريد اكله لا يتزوج وتزوج امرأة تكاها
 يتبع قبل الدخول ولم يدخل بها فان دخن بها بر
 في محيوت لا حنت لانه يحل بالدخول او كان تكاها
 بما يتبع ابدانها لا يبر ولا يدخل بها فقولها بما
 يتزوج اي يستحق الفسخ قبل الدخول لا يتبع قبل
 الدخول ولم يدخل او قبل الدخول ولم يدخل

او بعد الدخول
 ذكره في بعض النسخ

لو كان المصنف من كل مكان

او ابد احاطا ليمينه على النكاح الشرعي خلوقات بدخول
او طول في الحلف المطلق او المقيد والاحل باق بوجوه
يعر اذا تزوج امرأة تزوجا صحيحا الا انها لا تشبه
ان تكون من سايه بان كانت كناية او دنية الاحل
ولو دخل بها لا يبريه الا العقد الصحيح والوطي المباح
وان تكون من تشبه ساه واشترط المبررة ان
تشبه وتتشبه زوجته لانه اعبط لها والطاهر ان
الحلف على الشرعي كالحلف على التزوج **ح** ويجهل
الوجه في لا التكفل ان لم يشترط عدم العزم **ش**
حور منها حلف ان لا يتكفل بمال فتكفل بالوجه
فانه بحيث لا يضمن الوجه بوجوه بوجوه الحلف
يقع باذن من يبي هذا ان لم يشترط عدم العزم والافلا
حنت فقوله ويجمان الوجه بان قال احمن وجهه
اولا احمن الا وجهه في قوله لا انكفل لعلان بمال
كما يدل عليه قوله ان لم يشترط عدم العزم فمنا
قريبة تعين المراد كما هو نفس المرونة فقوله **ش**
في قول المؤلف في لا التكفل والطلق والحرى لو تكفل
بمال غير ظاهر لانه اذا اطلق في يمينه بحيث بكل
حمان ولا يقع شرط عدم العزم وان قيد بالوجه
حنت بالمال لانه اشترط ما سوي **ح** وبه لو قيل في لا
احمن له ان كان من ناحيته وهل ان علمه تكون لان
ش الضمري به الحمان اي ان من حلف لا احمن
لعلان فانه بحيث بضمانه لو قيل في مال المحلوف

عليه

عليه بشرط ان يكون حمد يقاله ملاطفا او قريبا وهل
الحنت يقيد بما اذا علم الحالف انه من ناحيته وامان
لم يعلم ذلك فلا حنت عليه او الحنت مطلق حيث
كان من ناحيته في نفس الامر سواء علم الحالف
انه من ناحيته ام لا فان قيل اذا كان قرحا
المسئلة ان المال المحلوف على عدم الحمان له
فلا يبي شي اشترط كونه من ناحية المحلوف على
عدم الحمان له فليجواب **ب** ان المؤلف لم يقصد
الحالف له يشمله لعظم قلده لانه حنت اذا لم
يكن من ناحيته اشار الى ذلك المحلوف في مسئلة
البيع الا ثنية واما اذا كان من ناحيته فكان النمان
انما وقع من الحمان للموكل ولذلك اشترط علمه
بكونه من ناحيته على احد القولين **ش**
محل التاويلين حيث لم يعلم الحالف ان المحلوف
وكيل المحلوف عليه فان علمه حيث باتفاق سواء
علم انه من ناحيته ام لا **ح** وبقوله ما ظننته
قاله لغيري المحلوف في لیسونه **ح** حور منها علمه زيد
خالدا بامروا **ب** تخلعه على كتمانته ثم ان زيدا
اسره لغيره خالدا سره ذلك العبر كالدول حنزه
به فقال له المحلوف ما ظننته ان زيدا قال
ذلك الامر لغيري فانه بحيث يملكه فقول له
ما ظننته قاله لغيري منزلة الاجبار ولو لم يقيد
بقوله وبقوله محلف على قوله وبقوله اي وحنت

الحالف بقوله اي المحنير بالفتح ما ظننته اي المخلوق له
قاله اي الخبر المعلوم من السياقة وقوله كغير متعلق
بقاله والمحنير متعلق بقوله **ح** وبان ذهبي الات
اثرا لا كملك حتى تقضي **ح** صوره ثانيا قال لزوجته
ان كملك قبل ان تقضي النبي الفلاني فانت طالق
ثم قال لما بعد ذلك ان ذهبي فانه كملك الان بذكر
لان قوله اذهبي كلام قبل ان تقضي المخلوق على
فعله على المشتور فقوله الان متعلق بحقيقة المقر
الذي يتعلق به بانه ذهبي اي كملك الان بمجرد
قوله اذهبي اي وحشة وقت قوله لما اذهبي وكا
ينتظر وقوع الفعل **ح** وليس قوله لا ابالي بر القول
اخرا الاكل حتى تبدأ اي **ح** صوره ثانيا حلف بالطلاق
او غيره انه لا يكلم زيد امثله حتى يبدأ بالكلام فقال
له زيد عند ذكر اذ اذ الله لا ابالي منك فانه لا تكون
هذه بديهة يعتمد بها في حل التيمم فان كلمة قبل
حدود كلام غير هذا خست وانما لم يجعل قوله
لا ابالي كلاما لانه في جانب البر وهو لا يجعل الا
بكلام يعتمد به وحلف قوله اذهبي كلاما لانه
في جانب الحث وهو لا يجعل باقل الاشياء **ح**
وبالاقالة في لا ترك من حقه شيئا **ح** اي ان
من باع سلعة لم يحن بيمين ولم يتبعه من
المشتري ثم حلف لا ترك من حقه الذي هو
عن السلعة البيعة شيئا ثم تقابلا في السلعة

المبيعة

المبيعة شيئا ثم تقابلا في السلعة البيعة فان كانت
قيمة ثابته الاقالة قدر الثمن الذي يبيعه به او اكثر
فلا حث وان كانت اقل منه حثت فقوله ان لم يف بالبا
المشتاة من تحت اي المبيع اي عود ما وقعت الاقالة
فيه وبالقائمة من فوق اي السلعة اي قيمتها
ان لو بيعته الان ولا بد ان يكون وقفا محققا غير مشكوك
فيه فلو كان مشكوكا فيه فلا يتعمد ويثبت الحالف
البائع **ح** لا ان اخرا الثمن على المختار **ح** معطوف بحسب
العمى على قوله بالاقالة اي لا يتخير الثمن والمعنى
ان من حلف لا ترك من ثمن سلعة التي يبيعها شيئا
فاخر الثمن على المشتري الى اجل فانه لا يحث على
ما اختاره الفحش من الخلف لا له حسن مما ملته
لا اسقاط من الحث ولا يقال الا اجل لمحضنة من
التمن لانه اذا وقع التأجيل ابتداء **ح** ولا ان دخل ما لا
فلم يجد في شروحه مكانه في اخواته **ح** يعني ان
من دفن ما لا ثم طلبه فلم يجده باسما لمكانه الذي
دفنه فيه فحلف بالطلاق او غيره ان زوجته اخوة
ثم امعن في النظر ثانيا فوجدته في المكان الذي دفنه
فيروا في غيره فانه لا حث عليه في ذلك لانه
معنى يمينه ان كان المال ذهب في اخوه الا ان
ولم يذهب وهذا واحد يمينه كان حين اليمين
مستقرا انما اخذته والا فحق المسلمة في حلف
انكره في الكبير **ح** بتركها عما في لا خرجت الا

بأذن بني **ش** يعني أنه إذا حلف علي روجته أمثالا يخرج إلا
بأذنه فتمت حوخته بغير إذنه حنت علم بها ولم يعلم
لكن إن لم يعلم بها فلا اشكال في الحنت وكذا لو أن
علم بها ولم يتبعها من الحزب ولا يكون علم بها عند
خروجها وتركها كالإذن لها في الحزب ولا مفهوم لقوله
للخروجت أي في حلفه لا فعلت أو لا تفعلين كقول لا بد
من أن لا يخرج ولا يلفي العلم لأن الإذن هنا في جانب
البر فلا بد منه وليس قوله **لأن الإذن لا موقود است**
من ثمة ما قبله وإنما هو **مسئلة مستقلة** ومعناها
أن من حلف لا ياذن لزوجته إلا في عبادة المخرجين
مثلا فاذن لها في ذلك فزهدت إليه ثم ردت من غير
علمه فإنه لا شيء عليه وأما الموقود فهو عالم فإنه
يحتل لأن علمه كاذنه وعليه ذلك **الشم** كلام المؤلف
ومعناه في الواقع وهو نحن الموقود وقوله **بما علم**
أي بحال الزيادة فعله بعد فعلها الزيادة لا روجته
حينئذ ثم إن مثل ذلك ما إذا خرجت في العرض المذكور
لغير ما أذن لها فيه فتحمل فيه بين أن يكون علم
فتحتت أو لا فتلحنت عليه وكذا لو ذهبت لعين
ما أذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لما أذن لها فيه
وأما إن حلف لا يخرجني إلا بأذن بني فخرجت ابتداء إلى
غير ما أذن لها فيه فإنه يفتت سواء علم أم لا وأما
أنه خرجت لما أذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لعينه
ففيه قولان **ص** ويعود لها بعد ملك آخر في لا

سكت

سكتت هذه الحارود أو فلان هذه إن لم ينو ما دامت
له لا دار فلان **ش** يعني أنه إذا حلف لا تسكن هذه
الدار أو دار فلان هذه فيأ عما صاحبها الذي هو
الكالف أو المحلوف عليه ثم سكنها الكالف بعد بيعها
فإنه يفتت لما في اسم الاستارة من التفتت فلما
يزيله انتقل الملك لأنه إنما كره تلك البقعة إلا
أن ينوي في المسيلتين ما دامت له ولو قال دار
فلان ولم ينو هذه قبلا عما فلان فسكنها
لكالف لم يفتت أن لم ينو عينها وظاهر قوله
ويؤيده لما سوا عاد لها طوعا أو كرها وقد
علمت أنه للحتت مع الأكره قبل وفي ذلك العود
تخلان الحنت لا يفتت بما إذا كان ساكنا
ثم عاد واجيب بأن العود يطلق بمعنى الرجوع
كما في قوله تعالى لو لم تودن في ملتنا إنما لتجلى
وهو المراد أي ويرجوه على وجه السكنى أو
والشرط راجع للثابتة ويصح رجوعه للمسيلتين
على معنى ما إذا كانت الدار الغير في المسيلتين
ص ولا انتحريت وصارت طريقا **ش** يعني إذا
حلف لا دخلن هذه الدار فخرجت الدار وصارت
طريقا فإنه لا يفتت بالرجوع فيها وقوله **إن لم**
يا مربة شرط في مقدار حق قوله ولا إن خرجت
وصارت طريقا بدل عليه كلام المدونة والتقرير
أو يفتت ودخلها مكرها إن لم يامربه أي بالأكراه



المفهوم من قولنا مكرها وهذا المقدر مفهوم مما مر من
قوله ان لم يكره يبروته كرهنا لاجل الشرط المذكور
وبعبارة اخرى اذا حلف لادخل هذه الدار فخرت
فان كانت بميمته لاجل كراهته في صاحب الدار فانه
لا يحلف بالرجول فيها وهي خراب وهذا هو مراد
المؤلف وان كانت بميمته لاجل كراهته لمعين الرار
فلا يمر بها اذ قال فيها فان بقيت ثانيا فمر بها
حتي الا ان تبني مسجد او قلا حث بدخوله اما
لو حلف ان لا يسكن في هذا البيت ولو جلس فيها
او نام من غير خواب اذا انقل امتعته منها ان
كان له فيها امتعة والظاهر ان الضمير راجع للتمتع
كما فهم المؤلف كما قاله **ح** وهو ظاهر لان هذا هو المقوم
لا لا كراه لان الاكراه المأمور به ليس الاكراه وان
حلف بالرجول بعد ان حثت حيث امره بالتحريم
معاملة له بغيره من مفعوله والافاسم الدار اسم
للساحة مع البنيان **ح** وفي لا باع منه اوله بالوكيل
ان كان من ناحيته **ح** يعني انه اذا حلف لا باع من فلان
اي فلان شيئا فباع ممن اشترى من فلان فان كان
هذا المشتري من ناحية المخلوق عليه كقرينه او صديقه
الملاطفة وما اشبه ذلك فان الحالف يحث وكذلك
يحث من حلف ان لا يبيع فلان شيئا اي لا يبيع
بسم الله والشبه قد فع فلان ثوبا لرجل فاعطاه الرجل
الحالف قبضه ولم يعلم انه ثوب فلان ان كان الرجل

من ناحية

من ناحية المخلوق عليه كما مر والافلا واعلم ان
التأويلين اللذين تقدم عند قوله لو وكيل
في لا حث ان كان من ناحيته وهل ان كانا
يا تبيان هناك اجوابا ابولحسن **ح** وان قال حين
البيع ان حلفت فقال هو لي ثم حج انه ابتاع له
ولزم البيع **ح** هذا مبني على ان الحث والمعين انما
لوقال للوكيل عند البيع ان حلفت ان لا يبيع فلانا
والحث ان اشترى له بالوكالة فقال له الوكيل
انما ابتاعه لي لا للموكل قبضه ثم يبين بعد
البيع ان البيعة العادلة انه انما ابتاع للمخلوق
عليه فانه البيع يلزم الحالف ويثبت وقولنا بالبيعة
العادلة اشترانا لوقال اشترى لنفسه ثم
بعد الشرا قال اشترى للمخلوق عليه فثبت
الحالف لا يحث بذلك ان يكون الوكيل غير محدد
فيما يبيع ولو قال ان كنت اشترى كفلانا
فلا يبيع يتي وبيني فثبت انه اشترى لفلان
لا يتي ان لا يحث ولا ينفذ البيع وحرم المحمي
بذلك **ح** واجزا تاخير الوارث في الا ان يخرج **ح**
صورته انه حلف بفلان او غيره ليعضيه بغيره
اي اجل كذا الا ان يوجره في ذات صاحب الدين قبل
ان يوجره فاحرمة الورثة بذلك الدين فانه يحرم
لانه حق يورث بشرط ان يكون الوارث رشيدا
ولا دين على الميت **ح** لاني دخول دار **ح** المخلوق

Copy University

مذوق اي لا اذنه في دخول دار ابي فلان يكتفي والمسمى
ان من حلف لا يدخل دار زيد ويخوه من كل ما ليس من
الحقوق التي تورث الابدان بحقوقها بحقوقها
له ورثته فان ذكر للجزية اذ لا اذنه لا يورث قال
المعوي والظاهر ان هذا حيث لم يكن نية ولا سببا
والاحتمال عليه من ان يكون سببا بحيث ان
حق في الدار اوله فيها اهل فخره دخولها لاجل
اهله الابدان نه فان له من له فيه اهل فخره حق او
يكون الحق شركة بين زيد وعمر وفيجز به اذ
ورثته لان احمل بحسبه انما هو عاقل لا يورث
احد الشريكين الابدان الا حرو الحق قد استقر
فيجز به ويدل لذلك رواية ابن القاسم عن مالك
في المجموع اذا جلت امرأة لزوجها امته
عبد فلان الابدان نه فان فلان فلا تزوجها اياه الا
باذن من ورثته انتهى **ص** رواه جبر وحي بالتطروا
دين **ص** يعني لو حلف ليقبحينه حقه اي اجل كذا
ان يوحده فان رب الحق قبل ان يوحده ورثته
صغار فاحزه الوحي عليهم فانه يحزب الحالف
شرط ان لا يكون على الميت دين محبط سوا كان
تأخيرها لتعريضه لاغا نية انه ان كان لغير نظر كان
اثما فخطا ويصفي ان يوحده الدين حالا كما ذكره
بعضهم فتقيد المواقف تأخير الوحي بالتطروا
لاجل حوار الاقوام علي التأخير لا لاجزائه فلان

قبل

قبل لو حذفه لوافق التثني **ص** وتأخير عزيم ان احاط
وابراه **ص** صور تعلقه ليقبحينه حقه اي اجل كذا
الا ان يوحده فان رب الدين قبل ان يوحده وعليه
دين محبط بما له فخره بذكر العزم فان ذكر يحزب
اي ابرو اذ مئة الميت من القدر الذي يحزب به الحالف
حتى يكونوا كالتأجيل له من المدين وبعبارة
وانما استوطنت البراة لاحتمال تعذر اخذ المدين
من الحالف بعد التأخير بغيره او غيره من
المستطقات الدين فتشفي ذمة الميت معبرة للمدين
فاد البراه سلم من ذلك فان لم يرد ذمة الميت لا يحزب
تأخيرها لانه ليس له حق في التأخير بغيره **ص** وفي
بره في لاطينها فوطيها ايضا **ص** يعني انه لو اختلف
فمن حلف ليطاها الدبيلة او مطلقا فوطيها في الحيض
او في سائر محبات مثلا هل يبرئ لكذا ولا يجنب
ان كان اجله محمي فولا ان منشاها حمل المقتضى على
مهمه لغته وقد حمل او شرعا ولم يجعل بناء على
ان المعلوم شرعا كالمعلوم حيا وطاره حيا
القولين ولو قرا حتى جعل الحيض ووطيها وكان
بميتة غير موقفة وهو ظاهر كلامهم هنا **ص** وفي
لتاكلنها فخطمتها هرة فتشفي جوفها واكلت
ص صور تعلقه حلف علي زوجته لتاكلن هذه
النطية المحمي فخطمتها هرة فاكلتها ثم ان المرأة
اخرت الهرة فذبحتها وشقت جوفها واخرجت

القطعة المحم منه قبل ان يصل في جوفها منها شيء
 فاكلتها هل يبرئ كالف بذكر اول قولانه ومحملا حيث
 تواتر واما حيث لم تتواتر فلا حث اتفاقا ولو لم
 تنفق جوف الفرة وتخرج من المراد بالتواين ان يكون
 بين محمته وبعد الفرة التي المحلوف عليه ما يزيد
 على قدر ما تنشا ولها المرات وتخرجها فتقوا كما يقدر
 كلام المواق وأشار بقوله **او بعد فسادها** اما الى
 مسألة المجتعة لو اخرجت المرات اكلمها بتم الكلتما
 بعد ان افسدت او الى ما حكي في المحكي فيمن حلف
 على طعام لياكله فتركه حتى فسد ثم اكل ففسد
 حث عند ما ذكر اذا اخرج عن حوال الطعام وقال يكون
 في العتبية لا يثبت الا ان يكون اراد ان ياكله قبل ان
 يفسد وعليه فانت الحيزر باعتبار الزان المحلوف
 عليه او قوله او بعد فسادها ظرف لمقرر معطوف
 على خطفتها اي وان لم تخطفها واكلت بعد فسادها
 اي تركتها بعد الخلق حتى فسدت ايج وقوله قولان
 محذوف من الاولين لالة التثنية وقوله الا ان تتواين
 راجع لمسئلة العباد فان قلت **العناد يستلزم**
 التواين فلا يجرى الا لئلا شاذت لاستلزام ذلك اذ
 يفسد سقوط شي فيه بمجرد سقوطه من غير تواتر
 ولا يجرى رجوعه **مسئلة** الفرة كما مر وفيها الحث
 بلعدها اي لا كسوتها وبنيته اجمع واستشكل كل
 يعني ان من حلف بطلاق زوجته انه لا يكسوها فري

ما تنشا ولها المرات
 تواتر
 تواتر
 تواتر
 تواتر

التواين

التواين وبنيته يوم الجمع بينهما فكساها احداهما فقط
 وبنيته فانه بحيث يذكركا في المرونة واستشكل
 الحث حيث كانت بنيته عزم الجمع واعتذر عنه
 بحله علي من رقبته المبينة اي واليمين بالطلاق
 او المتفق المعين ولو بما مستغنيا قبلت بنيته
 اتفاقا فقوله يا حرمها اي التواين ومراجعة الصهر
 بغير من قوله لا كسوتها وفي نسخة لا كسوتها اي اي
 وقوله وبنيته اجمع اي عزم الجمع لهما بينهما والحكمة
 بالبعق او في في الحث لو لم يكن له ثبة احملها
 اي الكلام علي الايمان وكانت النذور قريبة
 لها في التراجم ونشأ لكافي كثير من الاحكام
 جعل للنذور فحلا لا تا باليات النبي فقال
فصل لذكر اركان النذور واحكامه قال
 في التنبية في فعل الزال المحجة والنذور جمع
 نذور يجمع على نذره بضم النون والذال يقال
 نذرت ان نذره ونذره الذال في الماضي وكسرها
 وضعا في المستقبل ومعناه الا التزام انهي قال ابن
 عرفة النذر لا اعم من الجايز ايجاب امره علي نفسه
 به امر الحديث من نذرا ان يعصي الله فلا يعصيه وطلاق
 النذر علي المحرم نذرا يعني ان النذر يطلق بمعنى
 لعمري وعيني احصوا والاعم يطلق علي المنذور
 والمكروه والحرام لما ورد في الاطلاقات الشرعية
 والاحاديث النبوية ثم قال ابن عرفة واحكامه

قوله

Copy University

المأمور باداء التزام طاعة بنية قربة لا لا امتناع من
امر هذا يعني حسبما مر قوله طاعة اخرج به المأثور
والمباح والمحرم الا اخل في الاعم وقوله بنية قربة
اخرج التزام الطاعة لا بنية قربة وهو لاجزاء قسم
اليمن وقوله لا لا امتناع من امر اخرج به اليمن لا انه
لا امتناع من امر اخرج به اليمن لا انه لا امتناع من امر
وهو عزم فعل المحلوف عليه وادراكه ثلاثه العينة
وسياي عن قوله كالملة علي او على حصة والتي
الملتزم وسياي عن قوله وانما يلزم به ما لم يرد
والشخص الملتزم وهو ما اشار له هنا بقوله **شي**
التزام مسلم كلف **شي** يعني انه يشترط في الملتزم
للتزام ان يكون مسلما مكلفا فلا يلزم الكافر الوفا
بنذره ولو انسلم نذبه الوفا به ولا يلزم الحبي
ويستحب له وفا وهو لا المحنوث ويلزم الزوجة
والمحجور البالغ والرقيق ابن عرفة ونذر ذي الرق
ما يلزم اكر يلزمه ولرب منعه فعله التبري ويحار
وشمل كلام المؤلف للزوجة والمربعين حيث كان نذرها
بغير المال او به وله يرد على الثلث فان زاد فله زوج
رد الجميع والنذور من التبرع والوارث رد ما زاد على
الثلث فقد من تبرع الزوج وشمل كلامه ايضا السيد
وقبيل نظر اذ علي وله رد نذره مطلقا وشمل كلامه
العبد سوا كان الملتزم مالا او غيره لكن ان كان
غير مال فليسيد منعه منه ان اضربه في عمله كما

لنذر

نذر صلاة ونحوها وان كان مالا فعليه ان عتق ثم
بالخ على لزوم النذر بقوله **ولو عتق** اي ولو كان
العائد عتقا على المأثور لرد ما حكي عن ابن القاسم
انه في النجاسة كفارة بين وانه افتى ابنه عبيد
الاحمد بن نذر وكان حلف بالمشي الى مكة فحسنت وقال
له ابن ابي شيك بقوله للميث فان عدت لم اقبل
الا بقوله ما لك ابن شيك وهذا احد اقوال الشافعي
وكان بعض الاشباح يميل اليه ويبدونه نذرا
في معصية لا يلزم الوفا به والنجاسة ان يتجسد
منع نفسه من شي ومعاقبتها بالزامها النذر لقوله
سبح على نذر ان كنت فلانا ونحو ذلك كما يقتضيه
عينا نفسه والتشديد عليها والتميز والرجوع
ان يكون على سبيل الشكر لله علي نذر ان شفي
الله مريض مثلا وقد ذكر **ح** ما يقيد كراهة نذر
المجاح **ح** وان قال الا ان يبدولي او اري خيرا منه
مخلاف ان شافلان فيمنشيه **شي** يعني ان النذر
لازم لفأوره وان قال الا ان يبدولي في عدم جعله
نذرا اي فاحله عن نفسه فانه لا يخل وهو لازم
لان السبب تقدم فيمنشيه عليه النذور والسبب
هو التزام النذر ولو لم يلزم النذر ولو قال العائد
الا ان اري خيرا منه اي من هذا المندور فانه لازم
ولا يقيد استثناءه فلو قال هذا نذري ان شافلان
فلان فانه لا يكون نذرا الا بمشيه كالتكاليف

ان شئت اولا كفى قلوبا قتل ان يحير او يرد حله
شي على الخالق واما ان علق النذر على مشيئة
الملك ان كانت فلا ينفذ المشي الى سحر مكة او على
الحج اذا شئت الله ثم كلمة لزمه ذلك على المشهور
ص وانما يلزم به ما نذب **ش** يعني ان النذر لا يلزم
منه الا ما كان معذوبا فعليه او تركه فلا يلزم في
المباح كنذر على ان امشي في السوق اذ لا قرينة
فيه والمكروه اخرج كنذر على ان احمل ثقل بعد
التحسر والمحرر اخرج كنذر على شرب الخمر والواجب
لازم بنفسه كحملاة الظهر مثلا ونذر المحرم
وفي كون المكروه والمباح كذلك او مثلهما قول الاكثر
مع ظاهر الموطا والمقدمات انني وعلة حرمة
نذر المباح لانه عظم ماله يعطيه الشر ويشمل
قوله ما نذب من نذر يارة قبر رجل حيا او حيا
قانه وانما حمل فيه المظن فقد قال ابن عبد البر
كل عبادة او زياره او رباط او غير ذلك من الطاعات
غير الحملاة فيلزم الا ببيان اليه وحديث لا تقبل
المظن مخصوص بالحملاة واما زياره الحسين
الاخوان والشيخة ونذر ذكر الرباط وحوه
فلا اختلاف فيه وتوقف بعض الناس في
زيارة القبر واثار الحسين ولا توقف في
ذلك لانه من العبادات التي من تحتها البراءة
كلها **ص** والله على صفة **ش** اشار الى الحقيقة

يلزمه

كله

كله على صفة او ركنان قبل الظهور ولو لم يلفظ
بالنذر على الجميع او على صفة ولو لم يلفظ
بالحملاة وينظر في النذر كاليمين الى اليه ثم
الحرف ثم اللفظ وتقدم الحلق في انعقاد به
اليمن بالنية دون اللفظ فان قيل تمتلئ
للمدوب بقوله صفة وهي سنة يقال المراد
بالمدوب المطلوب طلبا غير جازم فيشمل
السنة وما دونها ولا ينافي جعله هنا الجملة
تجب بالنذر مع قوله ان المشهور لا يجب
الا بالذبح لانه هناك في شاة يمينها **ص**
ونذب المطلق **ش** اي ونذب التزام النذر به
المطلق غير المكرر والمعلق وهو ما يوجب المرء
على نفسه بتكرار الله على ما كان ومحيي كن
شقي مريجة فنذر ان يخنوم او يتجندق وما
ليس بتكرار على شي حمل مباح انما الاقدام
عليه والتزامه مباح **ص** وكره المكرر في
المعلق تردد **ش** يعني ان نذر المكرر مكروه كنذر
صوم كل حبي او اتقيين لانه ربما اتى به على
كسل او مخافة التقريب في الزيادة واما
النذر المعلق بمحبوبات كان شقي الله مريجي
فعلى حادثة كذا او ان رزقي الله كذا فعلى المشي
الى مكة او غيره من القرب قبل هو مكروه
اما لكونه اتى به على سبيل المعاودة لا القرينة

Copy

ersity

او خوف توهم الجاهل منفعه من حصول المقدار و مباح
 نردود من المكروه نذرا للثبوت كذا رعتف عبت ثقلن
 مونتة عليه لقلبة نفعه تخلصا منه و ابعاد له و نذر
 المخرج كذا رشي كثير يشف عليه اما ما لا يطيق
 فحرام ومع كونه المكرر مكررها فهو لازم ولا يشك
 مع قوله انما يلزم به ما نذب لان المراد به ما نذب
 في الجملة والكراهية عارضة واذ الزم المكرر فلو
 المعلق لان المكرر يتحقق على كراهيته والمعلق
 مختلف في كراهيته فقول من قال ان المعلق
 لا يلزم فيه نظرو ولا يغني بالنذر ولو كان المحي
 ولو كان عتقا لانه لا وقا الامع البنية وبتني
 فحي عليه بغير اختياره لم يخرج منه بنية فلم
 يكن فيه وقل **و** لازم البدنة بنية فان عجز
 ببقرة ثم سبع شياه لا غير **ش** يعني ان من
 نذر هدي بدنة نذر معلقا او غير معلق وهي
 الواحدة من الابل ذكر او انثى فانه يلزمه اخراجه
 فان عجز الناذر عن البدنة فالمتشهور انه يلزمه
 ان يخرج بقرة لقول الخليل البقر من البدن
 فان عجز عن البقرة فانه يلزمه ان يخرج سبع
 شياه من سن الاحبية وخضرها فان عجز عن
 الغنم فانه لا يلزمه شي لاصيام وللغيره بكل
 بعير او جود الاحل او بدله او بدله فلو
 قدر على ذون السبعة من الغنم فانه لا يلزمه

مع قطع النظر
 عن الحواش
 وهذا من رد
 في الجملة

الخراج

الخراج شي من ذلك وهو طاهو كلام المولف والمواق
 وقال بعض يلزمه ثم يكمل ما بقي من ايسر
 وهو طاهو لانه ليس عليه ان ياتي بها كلها في وقت
 واحد وكلام المولف فيمن نذر بدنة كما هو طاهو
 اما لو نذر هديا مطلقا فان توفي نزع الزم وال
 قال لا فضل البدنة كما ياتي في قوله والاحب حينئذ
 كذا الهدي بدنة **التي** وصيام بتفرض يعني ان
 من نذر ان يصوم بتفرض من التفور كسقطا
 واسكتد ربه فانه يلزمه الاثبات اليه لاجل ذكر
 وان كان من مكة او المدينة ويأتي راكبا فلو نذر
 صلاة بتفرض من التفور لم يلزمه الاثبات الي
 ذلك مفهوم التفراية لو نذر الصوم بموضع
 غير التفور فانه لا يلزمه الاثبات الي ذلك الموضع
 ونحيوم في مكانه اذ لا قرينة في ذلك الموضع **ص**
 وتلته حين يمينه الا ان يتفرض فما بقي بما لي
 في سبيل الله وهو الجهاد والرباط يحمل خفيف
ص هذا عطف على قوله ولزم البدنة والمعنى انه
 اذا قال مالي في سبيل الله وهو موضع الجهاد
 والرباط بموضع يخاف العدو فيه ويحوم امر من
 السواحل والتفور ومثله التفرا او هبة لعم
 او هدي من كل ما فيه قرينة غير معين فانه
 يلزمه ان يخرج ثلث ماله من غني ودين وعمر
 وقيمة كتابه ثم ان عجز وكان في قيمة رقبته

Copy

ersity

فحصل عن قيمة كتابته اخرج ثلثه ولا شيء عليه
 في ام ولده ولا قيمة مدبره فان زاد المال ثعبنة
 او نحو او لادة بين الحلف والحنت فانه لا يلزمه
 ان يخرج سوى ثلثه يوم الحلف فقط وهو قول
 ابن القاسم فلو حلف وماله الف وحنت وهو
 الفان لزمه ثلث الالف وبالعكس ثلث الالف
 ولا يلزمه ان يخرج ثلث ماله حين يمبسته
 دفقا به سواء كانت بمبسته على برا وحنت وكذا
 كان النقص قبله حنته او بعده ولو بالتعاقد
 او تلف بتفريطا وجيب دية ومهر امرأته
 ويخرج ثلث ما عداه **ش** وانفق عليه من غيره
ش يعني ان الانسان اذا قال مالي في سبيل
 الله وقلتكم يلزمه ثلث ماله فاحتج الى
 ارساله الى ما الذي هو محل الخوف فانه يلزمه
 ان ينفق عليه الى ذلك المحل من غير التثنية
 بخلاف لو قال ثلث مالي في سبيل الله فانه ينفق
 عليه منه اتفاقا والفرق انه اذا قال مالي في
 قال اصل انه يلزمه اخراج الجميع فلما رخص له في
 الثلث وجب ان يخرج الثلث من غير نقص منه
 بخلاف قوله ثلث مالي فانه لا يلزمه غيره **ح**
 الا ان قصد في به على معنى فالجميع **ش** الخيري به
 راجع لقوله مالي اي ان من قال مالي صدقة لزيد
 مثلا فانه يلزمه اخراج جميع ماله لزيد لا ثلثه

فقط

فقط ويعتبر الجميع حين يمبسته الا ان ينقص فابقى
 وكذا يقال في قوله وما سبي الخ وانما يلزمه اخراج
 الجميع في الميكنين بعد قعدا دية وكفارته والنذر
 السابق عبد الحق عن بعض الشيوخ ويترك له
 شيء كما يترك للعقل ما يعيشت به انتهى والمراد
 بالمعنى من كان مغبوطا بنفسه كزبد او بحمة
 من جهانه كعبي زيد والاول هو قوله بما لي في سبيل
 الله **ش** وكذا ان اخرج والآخر **ش** يعني ان
 نادى الخديعة بجميع ماله او بثلثه او بحالف بذلك
 يلزمه ان يكره احواله الثلث لكل مبيع فيخرج
 ثلث ماله لما لزمه او لا يتم ثلث الباقي للثاني
 لكن اتفاقا ان اخرج ثلث الاول بعد لزومه له
 وقبل انشا الثاني وقولنا بعد لزومه بشئ ما اذا
 كان الاول نذرا او يمينا ومعلوم ان النذر يلزم بلفظه
 واليمين بلفظها واذا لم يخرج الاول حتى
 انشا الثاني فمحل جزية ثلث ماله مرة واحدة
 او لا جزية الا ثلث ماله او لا يتم يخرج ثلث
 الباقي ثم كذلك قولان ومبناها انه لما لم يخرج
 حتى عقد الثانية خسارا كما ينبغي واحدة
 او ان كلامها يمين مستقلة واذا كانت اليمين
 الثانية غير الاولى اي اذا كانت الاولى للمهاد
 والثانية صدقة النذور او قلنا يلزم ثلث

Copy University

فقد الما قبل ينقسم على قدر الجبارة او يفتقر بالاول
وهو الاظهر تفويده **ص** وما سمي وان معيناً اي على
لكم **ش** تقدم انه اذا قال مالي للمفقور احد فقو غو
ذلك فانه يجزيه احراج ثلثه واما اذا سمي شياً
او عينه فامشهور انه يلزمه ما سمي به فهو نصف
او ثلثين او عينه كعبد ي قال اوداري الغلانة
لحاجتي الغلانة صدقة للمفقور امثلاً فانه يلزمه
ان يخرج ذلك كله وان استغرق ذلك المسمى
جميع ماله فقوله اي على الجميع حصة للمفقور
لانما قيل المبالغة اي جناً اذا لا ياتي فيه ذلك
لان المراد به ان يقول نصف مالي او جميع مالي
الا كذا وفيه بحث لانه يمكن فيما سمي وهو غير معين
ان ياتي على الجميع كان يقول الف من ما لي ولا يكون
ماله غير الف وقوله وما سمي عطف على
البدنة **ص** وبعت فرس وسلاحاً لمحمد ان وصل
ش عطف على فاعل لزم والخبير في محله يرجع
للجهاد والمعين انه اذا قال فوسي او سيقني
او غير ذلك من آلاء الخوب في سبيل الله او ثذر
بسمه تعالى او حلف بذلك وحنت فانه يلزمه ان
يرسله الي محلي الجهاد هذا ان امكن ارساله
ولا يبل قوله **وان لم يعجل بيع وعوقب** اي وان لم
يمكن حصول ما اهداه في سبيل الله من دابة

او سلاح

او سلاحاً ويجوز ذلك اي محلي الجهاد بان لم يجد من يعلم
امانة ولا من يبلغه لمحله فانه يبيعه هناك ويرسل
ثمته الي محلي الجهاد يستبدل به مثله من جبل او
سلاح هذا اذا بلغ ثمته ان يشتري به مثله فان
يبلغ ذلكا يشتري به اقرب شيء اليه فان لم يبلغ
ذلك دفع ثمته للخازن ولا يحمل في شق من مثله
كما في مسألة الوقف **ص** كعبد يروى معينا على الاح
ش التشبيه في لزوم الارسال والبدل والمقضي
ان المقو والابن والفقير المعدي يلزمه ارساله
الي محلي المعدي وهو مكة او مديان ان امكن فان لم
يمكن فاهما بناء وعودن بتمنه غيره ويخرجه الي
لكل ان اشتراه بمكة المحمي يشتري من حيث
يريد انه يبلغه ولو وجد مثل الاول يعطى
الطريق لا يوجر جبا فحصل منه بمكة ويلزم
عند اشتبه بعت المعدي المعين بعينه وكون
معينا على نقل هذه البدنة العرجا وكوزه مما
لا يهدي على الاح لان السلامة انما تطلب
في الواجب المخالف فان لم يعجل بيع وعوقب بتمنه
سليماً ونفقة بعته على بيت المال وقوله
وان معيناً في بعض النسخ يا ثيا يعني وهو معين
وفي بعض النسخ يا ثيون يعني وهو معين **ص**
وله فيه اذا بيع الابن بال لا فحصل **ش** هو رابع
قوله المعدي وارشاه الي ما تقدم بيانه

لم

منه انه اذا قال قوسي في سبيل الله او قال هذه البركة
 هديته وتقرار سال ذكر الي محله فانه يبيع هنا ويبيع
 بتمنه في محله لكن ثمن القوس او السلاح لا يبيح به
 الا من جبه في محله الجهاد او ما المدي فانه يجوز ان
 يبيح بتمنه من نوعه من غير نوعه وهذا مذهب
 قوله وله جبه اي في المدي سليما او معيبا اذا بيع
 الا بدال بالافضل كالمال في البيع الغنم واستثني بتمنها
 ابلا او بفرا وهذا هو الاجم عند ابن الحاجب لان
 المطلوب من المدي شي واحد وهو اللحم تؤسفة
 للمنفق والحكم الا بل الترخيل في متعة القوس
 والسلاح فانهما متقاربان **ص** وان كان كتوب
 ببيع **ش** بتمنه فان كان الذي يذره لاسان والثر
 هو بما يتجلى المدي في العادة كالكتوب والمبد
 والقوس فانه يبيعه هنا ويرسل ثمنه بتمنه
 به هوي سليم ما يدرى في العادة ولا يرسل
 بتمنه لموضع المدي **ص** وكره بيعه واهوي به
ش يعني انه يكره له ان يرسل ما هو كالكتوب
 لاسان بتمنه سنة المدي لان جبهها محصور
 في بتمنه الا انعام فبعت ذلك بتمنه بيجل
 فقد الخمر فان ارتكب المكروه وارسله فانه
 يباع هناك وبتمنه به هوي سليم بتمنه بيجل
 المدي فقوله **واهدى به** راجع لما ابي وبيع
 واهدي به وكره بيعه وعليه تقر بتمنه اهدي به

اي بتمنه **ص** وهل يختلف هل يقومه او لا او لا يربا
 او التقويم ان كان يمين تاويلات **ش** في المدونة
 في المدونة اذا اهدى ثوبا ويحوزه انه يبيعه ويبي
 ثمنه ولا يبيعه بتمنه وهو مذهب قوله وان كان
 كتوب ببيع وكره بيعه ووقع في العتبية وفي
 المدونة في موضع اخر من التذخير والتقويم علي
 نفسه واخراج قيمته قال في التوجيه وهو ظاهر
 المدونة في كتاب الحج فحل كثيرا الاستباح ذكر علي
 الخلاف والتقي بظاهر المقار وحله بتمنه من
 علي الوفاق واخا وقع في العتبية مضمنا في
 المدونة والي ذلك اشار بقوله وهل يختلف اي
 قول مالك في المدونة العتبية مع موضع اخر
 من المدونة فلفظا يختلف بالثبنا للمعا على اي
 هل ذلك حل علي الخلاف او لا وكان قابلا قال له
 وفي اي شي يختلف فقال هل يقومه علي نفسه
 كما في العتبية وموضع اخر من المدونة او لا يقومه
 علي نفسه بل يبيعه كما في المدونة فانه لا
 رجوع في الحداقة فقبل له اذا قلنا بالتوقيف
 فترك التقويم الواقع فيها علي اي وجه فقال
 يترك ثوبا لا وجوبا قال في مخالفة بين قوله بتمنه
 وقوله العتبية ان ثوبا يباعه لان الامر فيها بالبيع
 امر ببلان ترك المكروه مندوب والمندوب
 موكوله فعله وتركه الي المسنية او يقال التقويم

من

الواقع في العتيبة ان كان الا التزام جعل بين حث
 فيها لان الحال لا يتعد قوة قلم يدخل في خبر
 العايد في هبته كالكلب يعود في قبليه والبيع
 الواقع في المونة على من التزم بغيره في
 متطوع فاجده في القرية فيدخل في الحكر فمذه
 تاويلات ثلاث هذا زبدة كلام ابن عازم **حي**
 فان يخرج عودنا لادب يتم خزنة الكعبة بحرق
 فيها ان اجتاحت والا تعمد في **شي** تقوم انه اذا
 اهرى ثوبا او عبدا او خوذ لكره لا يهدي عادة
 انه يبيعه هنا ولا يرسله ويرسل ثمنه شري
 به هوي سليم في محل المدي واشتار هنا الى ان
 الثمن المذكور اذا يخرج عن شرا بدة او بكرة فانه
 شري به اقل المدي وهو شاة وهو مراده
 بالادب فان يخرج عن ثمن شاة فانه يرسله
 الى خزنة الكعبة بحرقونه في جعلها ان اجتاحت
 الى ذلك فان لم يخرج اليه فانه يتصدق به في اي
 مكان كان **ح** واعظم ما لكان يشرك مع غيره
 لا يناول لاية منه عليه السلام **ح** يعني ان مالها
 استغنى ومنع ان يشرك مع خدمته الكعبة
 غيرهم في القيام بحماها وحرماتها والتصرف
 فيها والحكم عليها فان خرجت منها احد اصحاب
 عقرها وحلها فلا يشركهم غيرهم في ذلك
ح ومشي لمسجد مكة ولو لمحلة **ح** تقوم

انه قال ولزم البدنة بتدريها وعطفها عليه والمعنى
 ان من تدرا المشي لمسجد مكة في حج او عمرة او تدرا المشي لمسجد
 مكة لا يجل حيلة به ولو تعلقا فانه يلزمه ذلك في الاولى
 بخلاف وفي الثانية على المشهور ويأتي ذكر ما شكا
 لارالباء خلا قال للقاضي اسما عجل في قوله من تدرا
 المشي للمسجد لاله لا يمشي بل يركب ان شاءوا مشا
 مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فانه اذا تدرا المشي
 الى احدى لا يلزمه ذلك على المشهور ويأتيها راجعا
 كما يأتي عند قوله ومشي للمدينة او الى ان لا تدرا
 يؤخذ لانه مسجد بها او يسجد بها فيركب واعلم
 انه لا فرق بين العملة والخنوم والاعتكاف في
 لزوم ذلك اذا تدرا شي من ذلك لحواسا جبال الثلاثة
 مسجد مكة والمدينة وابيل **ح** وخرج من يملوا في
 بهمة **ح** يعني انه من تدرا المشي الى مكة وهو قاطن
 بها سواء كان بالمسجد او خارجا عنه فانه يلزمه ان
 يخرج الى الحل ويأتي بعمرة ماشيا في اياه وان
 يقوم من الحرم يخرج للمجد اكبا ومشي منه **ح** مكة
 او البيت ارجوه **ح** التسمية تام اي وكذا اذا
 تدرا المشي لمكة او الى البيت او الى جوبه المتعجل بالحج
 والي التزم والركن والباب والشاذروان فانه يلزمه
 الايمان اليه ماشيا وانما لزم من قال اي مكة او الى
 المسجد لانه لا بد من ذلك بحيثوي على البيت والبيت
 لا يوتي اليه الا في حج او عمرة **ح** لا عبر ان لم يوتسكا

ش يعني انه اذا نذر المشي الى موضع غير الواقع التي تقرر
 ان يلزمه الاثبات اليها فانه لا يلزمه شي بسبب ذلك
 كما لو نذر المشي الى زمزم او الى اللقاع او الى قبة الشراب
 او الى المروة وما اشبه ذلك من الاجزاء المتعقلة عن
 البيت ما هو داخل المنجرا وخارجه ومحل عموم الزوا
 في المتعقل من البيت وحيزه ان لم يتوحد السكن
 الى او العروة فان نواه فانه يلزمه حينئذ الاثبات ملكا
 الى ذلك المحل ويدخل بكنة محرمات بما نوي وحدا
 كما لم يحل عند التراب والنبوة وعزاه عباد من المروة
ح من حيث نوي والاحلف او مثله ان حثت به
ش يعني ان من نذر المشي الى مكة او حلف به لكونه
 به فانه يلزمه المشي من موضع نذر في الحلف من
 موضع حلفه فان حثت بموضع غير موضع الحلف
 فانه يلزمه المشي منه ان كان مثل موضع الحلف في البعد
 فان كان موضع الحلف ولو يسيرا رجع لموضع الحلف
 ومشي منه وقيل في السير بمشي من موضع موهوم
 والمراد بالمشية في المسافة لا في الجموعية والسهولة
 ومقتضى قوله ان حثت به انه اذا مشي من مثل
 محل الحلف ولم يكن حثت به انه لا بحرية وكلام المحي
 في ذلك بعيد انه يحزبه ونقل **ش** وان عرقه وعثرها
 يدل على ان الحثت به ليس بشرا **ح** وتبين محل
 اعتيد **س** يعني ان من نذر المشي لغير مكة مثلا او
 بية له انه يلزمه ان يمضي من الموضع المعتاد للمحالين

نذر المشي الى مكة
 نذر المشي الى مكة
 نذر المشي الى مكة
 نذر المشي الى مكة

وعجز

وغيرهم والمحالين فقط واما المعتاد لغيرهم فقط
 فلا يمضي منه ويترك المعتاد للمحالين فان لم يكن
 الا بغير عرف بموضع ولا هناك بية في حيث يخط
 او نذر **ح** وركب في المنهل **س** اي في مكان النزول كواحه
 وما يتعلق به انهم من ان يكون فيه مقام **ح** او كلبه
س اي وركب في طريقه كاحية تسبها وعلا لعلها
 تارق ما قبل **ح** كطريق قريب اعتيد **س** يعني
 ان من نذر المشي الى مكة فله ان يمضي في الطريق
 القريب ان كان معتادا المشي فيه فان لم يكن معتادا
 فليس له ان يمضي منها وظاهر كلام **ش** كميزاة المواق
 اعتبار الاعتقاد ولو لغير المحالين والذي يقرر اكثر
 شيوخنا انه انما يعتد بالاعتقاد للمحالين فقط
 اولهم وغيرهم اما لو اعتيدت البعدي للمحالين
 والقريب لغيرهم مشي البعدي ثم انه اذا كانت
 كل من القريب والبعدي معتادا فله المشي في ايها
 شاء وان لم يعتد واحدة منهما فانه يمضي في البعدي
 كما اشار له **ح** في شرحه **ح** ويجزأ بظن **س**
 يعني ان من لزمه المشي الى مكة هو في جزيرة في
 البحر مثلا ولا يمكنه الوصول الى البر الا في السفن فانه
 يجوز له ان يركب في السفينة الى البر ثم يمضي ما بقى
 من طريق مكة وقوله ويجزأ الى معطوف على محل
 المنهل وقوله ويجزأ يدخل في يومه القريب
 والحادث **ح** لا يعتد على الارح **س** يعني ان البحر

Copy

University

المعتاد لغيرها العين كالنهار والحجاج لا يركبه بل يمشي في
المحل الذي اعتادوا له المشي منه واما لو اعتادوا المحل
ركوبه **ص** لتمام الافاضة **ص** يعني انه اذا جعل مثله
الي مكة في حج فانه يلزمه ان يمشي لتمام طواف الافاضة
فيركب في رجوعه من مكة الي مبني ويركب في رمي الجمار
واما ان اخطوا في الافاضة فانه يمشي في رمي الجمار قوله
لتمام الافاضة وله بعد الركوب ولو لم يخلت راجع لقوله
والشي لم يركب مكة وللغير ان يركب في شكا كما هو صريح
وسبقها يجمع رجوعه للعمرة المعروفة من الكلام
والافاضة المتقدم ذكرها والمعني على الاول انه اذا
جعل مثله الي مكة في عمرة فانه يلزمه المشي الي تمام
سعيها فقط واما الخلق فانه من واجباتها لا من
اركانها والمعني على الثاني انه اذا جعل مثله الي مكة
في حج فانه يمشي مثله لتمام الافاضة وسعيها
ان كان لم يسبح او لا وعلى هذا بقية الكلام على سيرة
العمرة **ص** ورجع واهرم في ان يركب كثيرا بحسب مسافته
ص يعني ان من لزمه المشي الي مكة او الي المسجد الحرام
بان تزداد كما دخلت وحسب قبل المشي ركب كثيرا
فعلية وجوبا ان يرجع ثاني في العام القابل لثبتي
ما ركب فقط على المشهور وعليه هدي لتبع حزن
الشي وبوجه لتمام رجوعه في الجمع الجاهل النكس
والجاء الكمال ولو قدمه في عام مثله الاول الجزاء
والثمة والكنزة في ذلك بحسب المسافة فقد يكون

الركوب

قق

الركوب كثيرا وهو قليل بحسب المسافة لمن لزمه المشي
من اذ يقينه وقد يكون الركوب يسيرا وهو كثير بحسب
المسافة كالمصري والمري وما اشبه ذلك ولا يجرى
ان يمشي عدة ايام ركوبه اذ قد يركب ركوبه ولو لوزن
الرجوع في يجر السرحا والبعد جدا كما يا تشه
بيان ذلك **ص** او المناسك والافاضة **ص** يعني وذلك
يلزمه الرجوع في العام القابل اذ اركب المناسك **ص**
والافاضة مع ان ذلك لما كان مقصودا بالثبات وان كان
يسيرا في نفسه اشبه الكثير والمناسك هي افعال
الحج من غير حروجه من مكة الي رجوعه منه لم يزل
في رجوعه من مبني الي مكة لطواف الافاضة ومثلها
تولاك المناسك ففقر الى الافاضة فقروا وادار جمع
في العام القابل فانه يمشي اما ان يركبه وعليه المدي
استحبنا بما ياتي في كلام المؤلف لان بعض العلماء
لا يري المشي الا في مكة فقط وقوله او المناسك
مطوق على كثير اعيان ركوب في فعل المناسك وقوله
والافاضة الواو يمشي مع لا يمشي او ليليا يمشيه قوله
كالافاضة فقط **ص** هو المحرم **ص** هو فاعل رجع
والمعني ان المحرم حكمه حكمه القريب في لزم الرجوع
يمشي ما ركب وقوله هو الخ يمشي رجه واهدي
ورثنا واهدي هو المري وسما في حكم البعيد جدا
في قوله وكما فري فانه يلزمه الهدي فقط من غير
رجوع فاشتمل كلامه على الاقسام الثلاثة **ص**

قابل في شئ ما ركب في مثل المعين **شئ** يعني انه اذا الزم
 المشي بان ركب كثيرا وقلتم يلزمه الرجوع في العام
 القابل فانه يرجع في الحج ان كان حين تدره تدر حيا
 او نواه او في عمرة ان تدرها او نواها فان خالف لم
 يحرمه وقوله قابلا صفة لمقدرا اي زمانا قابلا وهو
 اولى من تقدير عام قابلا لشموله لمن يركب الحج في
 عامه او لمن يمكنه الرجوع فيه في عمرة **ح** والافضل
 المخالفة **شئ** اي وان لم يكن حيا ولا عمرة بل قد ولانته
 حين تدره او حلفه بل انهم ومنى في اخذها فركب
 فيه كثيرا فانه يلزمه الرجوع ثانيا في الزمن القابل
 فمشتى اما ان ركب به ويحوز له ان يحرم بغيره الحرام
 به او لا ماله لكن ركوبه في العام الاول في المناسك
 بمشي وعرفة فيستقيم جعل الثاني في الحج لا عمرة
 لان عملها اقصر كما قاله ابو محمد وعبد الحنف وتاوهما
 عنهما على جواز المخالفة ولو ركب لولا المناسك وهو
 كما هر كلام المخالف **ح** ان كان اول الفطرة والاشي
 مقدوره وركبوا هدي فقط **شئ** اي انما يجب الرجوع
 على من ركب كثيرا او ما في حكمه حيث كان حين خروج
 الفطرة على شئ اجمع ولو في عامين خالف
 طنه اما ان لم يخل الفطرة حين خروجه مع
 عمله اي او طنه الفطرة حين يمسه على شئ
 اجمع في عام ويعد بان ترهه او شك او عام الحج
 لخصا او كبر فانه يخرج اول عام بمشي مقدوره

القابل في العام
 اذا ركب في العام
 يعني

ولو خفف ميل ويركب مجوزه ويهدي من غير رجوع
 وقيل كلام المولف انما من طن الفطرة حين يمسه
 بغير ان يمشي طن الحج حين اليه او يؤي ان لا يمشي
 الا ما يطيقه ولو شأنا فانه يخرج اول عام وبمشي
 مقدوره ويركب مجوزه ولا رجوع عليه ولا هدي
 قاله في توجيهه **ح** كان قبل ولو قادرا **شئ** يعني انه
 اذا الزمه المشي الي مكة فركب فيه ركوبا قليلا بحسب
 مسافته ولو لم يركب فانه لا يلزمه الرجوع ثانيا ولكن
 يلزمه الهدي فقط من غير رجوع **ح** كالا فاحتمل
 فقد **شئ** التشبيه في عدم الرجوع والمعني انه اذا ركب
 الا فاحتمل فقط فاما عليه الهدي فقط على سبيل
 اليب ولا يلزمه الرجوع كما اذا ركب في رجوعه من
 منى الي مكة لطواف الا فاحتمل فقط اي من
 غير حتمية المناسك ولا المناسك فقط والارجح
 كما مر فقوله كان قبل مشيه في لزوم الهدي من غير
 رجوع وقوله كالا فاحتمل فقط تشبيه في عدم
 الرجوع مع الهدي **ح** وكلام عمن وليقضه **شئ**
 التشبيه في لزوم الهدي فقط وعدم الرجوع والمعني
 انه اذا تدر المشي الي مكة في عام معين كمله على الحج
 ما شئنا في عام كذا فخرج وركب كل الطريق او بغيره
 فانه يهدي ولا يلزمه الرجوع قبله في هذا العام
 المعين بل ترك الحج فيه بمسدا من غير ضرورة او شئ
 وتراجعي فانه فانه يا تشبه يلزمه قضاؤه **ح**

Copy

University

اوله يتدر **ش** هذا معطوف على ما فيه المعري فقط فرسو
مقابل لقوله ان ظن اول القزرة اي في اول الخروج في
العام الاول والمعني انه اذا ركب كثيرا وقلتم يلزمه
الرجوع ثانيا كما مر عليه يستعاج الرجوع فانه يلزمه
المعري فقط وبعبارة اخرى هو معطوف على قوله
كان قل اي فلما يلزمه الا المعري وهذا آخر وجه للمرة
الثانية اما الاولى فيقدم ان ظن اول القزرة **ص**
وكافرتي تقدم انه انما يرجع ثانيا نحو المعري لاني بعدت
داره من مكة بعد الكثرة فانه لا يلزمه الرجوع ثانيا
اذا ركب كثيرا في الاول وانما يلزمه المعري فقط كالا
بعد داره في مشقة رجوعه واخر يعني نسبة لافريقية
تكرر المعرة وتشتريد البيا وتختص بها **ص** وكافرتي
ولو بلا عذر **ص** يعني ان من لزمه المشي الي مكة
ففرق المشي على غير العادة بان مشي مرة واقام
مرة اخرى ثم كذا في ان وحمل الي مكة فان ذلك
يخزيه ويهدى فقط وسوا فرق مشيه لغيره او غيره
على ظاهر المرونة وظاهر كلام المؤلف الجزل لو اقام
وجع في عام اخر وهو قول التوسعي خلافا لابي رستم
ص وفي لزوم الجميع بمشي عتمة وركوب اخر في تاولان
ش صورتهما نذر المشي الي مكة او حلف بذلك وحنت
فبني عتمة وهي لاسي سعة اميال وركب اخرى
وقيل كذا كذا طريقه دمل يلزمه في العام القابل
ان بمشي الطريق كلها لانه بمنزلة من لم يمسي لما

حصل

لا يحصل بذلك من الراحة المعادلة لركوبه جميع الطريق
او ما يقرب من ذلك او يلزمه ان يمسي اما ان ركب
فقط تاولان ومحمدا اذا كانتا ما كن ركبوه فقط
واما ان مشيه معبودة والامشي الجميع بالتفاوت
المولف في التناحيث واما الوركة كثيرا رجع واهدي
او قليلا اهدي فقط كما مر **ص** والمعري واجب الا
فبين تقدم الناسك فندب **ص** يعني ان المعري
في جميع ما مر واجب اي سواء وجب منه الرجوع
الي مكة او لا الا يجب تشهد الناسك راكبا
او بعدتها او لا فاختاره او هما فانه يندب في حقه
المعري **ص** ولو مشي الجميع **ص** يعني ان وجوب
الهدى يندبه حائلا ولو مشي في رجوعه جميع
الطريق في العام القابل لان المعري ترتب ذمته
فلا يستغنى عنه بمشي غير واجب **ص** ولو اقتصر
انته ومني في قضائه من المكيات **ص** يعني لو
نذر المشي الي مكة او حلف بذلك وحنت به فحمل
مشيه في حجة ثم افسرها بجاء او غيره فان
عليه ان يتم ما شئها او راكبا وعليه هديان هدي
للفاروق هدي لتفيعدن المشي في العامين لان
المشي بعد الاحرام في قساده الفتي واعتبر المشي
قبل القساده فعبار متبعه لنا اذا اتم فانه بمشي
في قضائه من موهج اخره وقد علمت ان القساده
انما يسلط على ما بعد الاحرام وسوا الاحرام او لا

من الميقات ام لا نقول المولى ومشي في قصايه من
الميقات اي ان كان احرم او لا من الميقات فلو احرم
اولا قبل الميقات واخره قبل الميقات فانه
يمشي في قصايه من مخرج الاضداد من الميقات
من وان فاته جعله في عمرة وركب في قصايه من
مخرج الاضداد من الميقات **س** يعني ان من
لزمه المشي الى مكة فيجعل مشيه في حجة ولم يكن
عين في نذره لو حلفه حيا ولا عمرة ففاته الحج
الذي احرم به فانه يجعله في عمرة لرجوعه الى مكة
عمرة ليحلل بها من حجة ويتحقق بها نذره وله
ان يمضي فيها التمام السعي ثم يقضي حجه الذي
فاته على حكم العوات ويركب في قصايه جميع
الطريق لان النذر قد انقضى وهذا مما هو للمعوات
وعليه هدي لعوات الحج وقيل يلزمه المشي في
المناسك والاول هو مذهب المروية واما من نذر
الحج ماشيا وفاته فانه يركب في قصايه الا ان يقضي
المناسك والمراد ببقية المناسك ما زاد على
السعي بين الصفا والمروة فانه يمضي فيه **س** وان
حج ناولا نذره وفرصته مفردا او قارنا اجزا عن
النذر وقيل ان لم يذره حجاتا ويلات **س** حوراتها
ان شغل عليه حجة الضرورة ونذر المشي لم يخرج
ناولا نذره وفرصته معا مفردا او قارنا بان احرم
بالعمرة وقد هما في بيته وجعلها عن النذر والحج

عن العرفن او احرم بالحج والعمرة معا ونوي بهما فانه
ونذره بطريق الاشتراك فانه يحرم عن النذر
في الحوراتين ولا يحرم عن العرفن وعليه فحجته
قائلا وهل اجزاوه عن نذره فقط مقيد بما اذا لم
ينذر او يمين في يمينه حيا بان نذر عمرة او مشيا
مطلقا او حلفا لذكر وجعله في حج واما ان نذر الحج
ماشيا او يمين في يمينه ونوي بالحج نذره وفرصته
فلا يحرم عن واحد منهما وهو قوله ان المزاراة اجزاوه
عن نذره فقط غير مقيد بل هو مطلق في ذكر
ناولا **س** وعلى الضرورة جعله في عمرة ثم
يحج من مكة على الفور **س** يعني ان من لزمه المشي
الى مكة بان نذره نذرا مبهما وحلف به فحجته وهو
ضرورة اي لم يحج حجة الاسلام فعليه وجوبا ان
يجعل مشيه في عمرة فانه حل مكة يطوف بالبيت
ثم يسعى بين الصفا والمروة وحلف او ينحصر
وقد حل من عمرة وانقضى نذره ثم يحج حجة الا لزام
من مكة ومراعي القول بان الحج على الفور ويكون
متمما بشرطه واما على القول بالتراخي فلا
يجب فعل هذه او يحرم في الخطاب وفي النباطي
خلافاً لغيره المولى بمضمونه ان غير الضرورة
ليس كذلك فيحرم بين ان يجعل مشيه في حج او
عمرة وظاهرة كالمروية سواء كان مقربا ام لا
وهو كذا لكونه قوله جعله اي جعل مشيه الذي يقصد

به اذا نذره في عمرة ثم يحل منها ثم يحج من عامه لانه
 ارتقت به وقوله علي المؤثر متعلق بيحج اي بحج العول
 بوجوب الحج علي الفور **ح** ويجعل للحرام في انما يحرم
 او احرم ان قيد بيوم كذا **ش** يعني انه اذا قال
 انما يحرم بحجفة استتم الفاعل يوم كذا الحج او عمرة فانه
 يجب عليه انشا الحرام من ذكر اليوم وكره اذا قال
 ان كلفت فلانا وان فعلت كذا فلانا يحرم بحجفة المخار
 يح او عمرة ثم كلف فلانا او فعل الشيء المخلوق عليه
 فانه يتقيد عليه انشا الحرام من وقت حيث
 لان القيد قريب علي ارادة المؤثرية وهذا شامل
 للحج والعمرة ولا يوجزه عند ما لا يشترط الحج ولا الجود
 رفقة لانه ضيق علي نفسه حيث قيد فيحرم ويبلي
 علي احرامه فقوله يحل اي انشا الحرام بتسمية
 جديدة غير التسمية الاولى وقوله ان قيد بيوم كذا
 لغضا او تسمية **ح** كالحجرة مطلقا ان لم يعدم صحابة
س اي كما يجعل الحرام بالعمرة ناذرها حالة كونه
 مطلقا لكسر اللام اي غير مقيد بزمن ان وجد
 صحبة كما اذا قال ان كلفت فلانا فانا محرم او احرم
 بعمرة وكله فان لم يجد من يحجبه فلا يلزمه تعجيل
 الاحرام حتي يجد واما المقيدة فيجعل الحرام بها
 ولو عدم صحبة كما مر فقوله كالحجرة تنسبة في وجوب
 تعجيل الاحرام ولا يوجب فتح اللام من مطلقا لا تنقضا
 ذكر ان التعجيل في العمرة لا بد فيه من الشرط المذكور

٩٦
 تواقيدا لا وليس كذلك **ح** لا الحج والمشي فلا شهره **ش**
 سطوف علي العمرة اي لا ناذرا الحج والمشي حال كونه
 مطلقا فلا يومر بالتعجيل فحذف مطلقا من الثاني
 دلالة الاول عليه كما لو قال ان كلفت فلانا فانا محرم
 او احرم يح او قال ان كلفت علي المشي الي بيت الله
 الحرام واذا لم يومر بالتعجيل فدل عليه كل منهما عند
 الشهر الحج فقوله لا شهره جواب شرط مقدر كما ترمي
 واللام تحمي عند هذا اذا كان يحل الي مكة في
 شهر الحج وان كان اذا خرج من بلده في شهر الحج لا بد
 فانه يجب عليه ان يحرم وان عيش من الزمن الذي
 اذا خرج فيه يحل الي مكة في شهر الحج والي هذا اشار
 بقوله **ح** ان وصل والاقب حيث يحل علي الاظهر
ش اي فيجعل الاحرام من الوقت الذي يحل
 فيه والبراف استعمل حيث هي في الزمان وهو
 قليل في العربية ولو قال متى يرك حيث كان اولي
 فقوله لا الحج يخرج من قوله ويجعل الاحرام ومن قوله
 كالحجرة مطلقا اي انه يجعل الاحرام في العمرة
 المطلقة لا في الحج المطلق والمشي اي الذي لم يقيد
 بالحج او عمرة **ح** ولا يلزم في مالي في الكعبة او غيرها
س يعني انه اذا نذر مالي في الكعبة او غيرها فلا يلزمه
 التعجيل ذلك ولا شي عليه ولا كفارة يمين علي المشهور
 ومثله مالي في الخطيم وخوه لانه نذر لا قربة فيه
 والخطيم هو ما بين الباب الي المقام اي زمزم ومهيبي

بذلك لانه يحطم الذنوب كما تحطم الفار الحطب قال في
 لا المرونة لانها تنقش فتبين ابو الحسن حيلة علي انه
 اراد بناها فلذلك قال لا شيء عليه ولو اراد ان ينطق
 عليها لم يزل يقول مالي في كسوتها او طيبها دفع
 ثلثه الي الحجة بغير قوة فيها ان احتاجت قاله
 في المرونة **في** او كل ما الكسبة **في** يعني انه اذا قال
 كلما الكسبة في الكسبة او في باها او في حطيمها
 او هو صدقة للمفقير او هو في سبيل الله وما استم
 ذكر فانه لا يلزمه شيء من ذلك المخرج والمستحق وهو
 كن عم في الخلاق والعتق اما ان عين زمانا او
 مكانا فقال كلما الكسبة في الزمن العلاني فهو في
 الكسبة او في رتاجها مثلا او قال كلما الكسبة في الزمان
 العلاني فهو في الكسبة او في سبيل الله فانه يلزمه
 ثلث ما يكتبه في ذلك الزمان او ذلك المكان بوجه
 كثرته الكسبة بغير قوة فيها ان احتاجت اليه
في او هدي لغير مكة **في** حاصل هذه المسئلة ان
 من نذر ما يجمع هديه بلفظ هدي او اعتذاره فان
 سمي مكة او نواها او اطلقا لزمه سوقه لهما
 حيث كان المحل قريبا بحيث يحمل منفقان كان
 بغير اذانه بشرطه بتمنه مثله او اقل من منه
 من مكان يوجب علي ظنه انه يحمل منه واث
 سمي بقعة غير مكة فان قصد تعظيمها حتى
 كانها مكة لم يلزمه شيء وان قصد الرقة بغيرها

الرتاج بالحاء المعجمة
 هو الباب (م)

فذلك

فذلك لانه نذر معجبة لان سوقه لغير مكة حلال
 وان من نذر ما يجمع ان يهدي بلفظ احدى او بعينه
 او هو ذلك فان قيد بمكة بلفظ او نية حقه بمكة
 الا ان يقبله او يتغيره فيكون هديا فيجوز فيه
 تعجيله وان جعله لغير مكة بلفظ او نية او اطلق
 لزمه ذبحه او حقه بوجه نذره وليتصدق به وله
 ان لا يجره ويحطم المساكين قورح **في** او مال
 غير ان لم يرد ان ملكه **في** موقوف علي في مالي من
 قوله ولا يلزم في مالي في الكسبة اي ولا يلزم النذر
 في مال غير ان لم يرد ان ملكه فان اراد ذلك عند
 نذره انه ان ملكه فمدي او صدقة فانه يلزمه
 ان ملكه لانه تعليق والعرق بين نذر مال فلان
 ونذر هدي فلان هو ان مال الغير لما كان يجمع ان
 يباع ويهدي بتمنه فكانه اراد هدي بتمنه وهو
 لا يملكه فلا شيء عليه كالتقابل عند فلان حرا ومال
 فلان صدقة ولما لم يجمع بيع الحرف فكانه قصد فيه
 الهدي عنه قلت فيجوز لزوم الهدي في قوله
 او علي بحر فلان الخ بقلنا لحر لستم هذا العرق
 وسما في الكلام عليه **في** او علي بحر فلان ولو
 قويا **في** الشهور انه اذا قال لله علي بحر فلان
 الاحبي او قال لله علي بحر قويا فلان او قال
 لله علي بحر يقيني من كل مالا يثلل كالحراوات
 فعلت كذا علي حره لوانا الحرة او هو بركة فانه

Copyright University

لا يلزمه في ذلك شي لانه معجزة قوله فلا ان اي الحر
واما العبد فان كان عبدا نفسه فعله هو وان
كان عبدا غيره فلا شي عليه **س** ان لم يلقها بالهوي
او بنوه او بذكر مقام ابراهيم **س** تقزم ان هذا عام
في القريب والاحبب ومثومه انه ان لفتا بالهوي
كفلي هوي فلان او بحره هوي او بوي الهوي او ذكر
مقام ابراهيم او غيره من امكنة الخوكة او من
او مودعا من مودعا فانه يلزمه الهوي في القريب
والاحبب معا لان ذلك قربة في ارادة القربة
ولا فوق بين العذر والحلف والاحبب جميعا كمنذ الهوي
بدنه ثم بقرة **س** يعني حيث امرناه بالهوي في
المسايل المتقدمة فانه يمدد ان يكون من الات
فان لم يجد في البقرة فان لم يجد في القصة فقله
حينئذ اي حين لفتا بالهوي او نواه او ذكر مقام
ابراهيم او نواه كما يستحب في نذر الهوي المطلق
بدنه ثم بقرة ثم شاة ولهم يذكروها لانها اخر
الراتب والاحبب منجبة علي الراية والاف الهوي
في الكلمة واجب وقوله **كذلك** **الحقا** بالهوي هو المشي
بغير نفاق ولا حقد على التشبيه في الاستحباب
الا ان الاستحباب فيما قبله في حصة الهوي
مع لزومه له وفي نذر الحفا ومثله الزحف والحبو
في استحباب الهوي ويلزمه الحج منتقلا ارجانيا
ويحتمل التشبيه بقوله ولا يلزم في مالي في الكعبة

كما لا يلزم

كما لا يلزم الحفل وما معه في نذره قال كاذبا داخله على الحقا
اي ونذر كالحقا **س** او حبل فلان ان نوي القرب **س** يعني
ان من نذر ان يحل فلا تا الي بيته اسمعني عتقوا اراد
بذلك انقاب نفسه فانه لا يلزم محله وتخي ما شيا
وجوبه يستحب له الهوي وليس عليه الحاجة فلان
س والاركي ورج به بلا هوي **س** اي وان لم يرد
انقاب نفسه يحل علي عتقوا اما اراد ان يحاسبه
معه اولاد بيته فانه شح به راكبا ولا هوي عليه
فان اي فلان ان يح مع الخالف حج الخالف وحده راكبا
ولا هوي عليه وان نوي احجاجة من ماله فلا شي
علي الخالف الا احجاجة الرجل فان ابي الرجل فلا حج
علي الخالف **س** ولحق علي المسير والرهاب والركوب
لمكة **س** يعني ان من نذر المسير الي مكة او نذر الرهاب
اليها او نذر الركوب اليها او حلف بذلك فحنته فانه
لا يلزمه شي من ذلك الا قربة فيه الا ان ينوي احد
السكنى الحج والعمرة فانه يلزمه ذلك راكبا الا ان
ينوي ما شيا فان قلت فخر مران من نذر المشي الي
لمكة يلزمه وانت خبير بان الرهاب والمسير متساويان
لذلك قلت قال الشيخ داود ما خصموا الفرق بين
الشيوعيين ان الفرق انما حوي بلفظ المشي ولانه
قد مات فيه السنة بخلاف غيره من الاعاظ المذكورة
التي **س** مطلق المشي **س** المشهور ان من قال
علي المشي من غير تعيين بمكة ولا بيت الله بلفظا

Copy

ersity

ولا شبهة فانه لا يلزمه شي اذا المشي على التراب لا طاعة
فيما يلزمه استوجب المشي الى مكة **ق** ومشي المسجدين
لا عتكا **س** يعني ان من تذر المشي الى مسجد غير
المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة وبيت
المقدس ولو لا عتكا او حطاة فيه فانه لا يلزمه
ذلك ولو قال ولحي اتيان المسجد كان احسن لانها
كلما لم يلزم الركوب ولعلم انما عير بالمشي لا حيل
قوله **الا القريب جدا فقولان** **تحتلما** والمعنى ان
من تذر ان يحل او يعتكف في مسجد قريب جدا كالاسرار
السيرة عتقا للمساجد الثلاثة هل يلزمه الاتيان
اليه ما شيا ولا يلزمه في ذلك قولان **تحتلما** المرونة
وعلى القول بعدم اللزوم يلزمه فعل ما تذر به
كن تذرهما بمسجد بعيد **ح** ومشي للمدينة او ايليا
ان لم ينوح حطاة بمسجد بهما او بينهما فركب **ش**
هذا عطف على على السجود والمعنى ان من تذر
المشي الى المدينة او الى بيت المقدس فانه لا يلزمه
ذلك لا ما شيا ولا راكبا فان نوح حطاة او ضمها
او اعتكا فامسجد بهما او سبي مسجد المدينة او ايليا
اي وان لم ينوح الحطاة فيها فانه يلزمه الاتيان
اليها راكبا او ماشيا ولا يلزمه المشي لانه لما سهاها
فكانه قال على ان احل فيهما وظاهره ولو كانت
الحطاة ثاقله فان قيل ما الفرق بين قوله
على المشي الى هذين المسجد وبين المشي الى مكة

فانه هنا يركب وهناك يمشي فاجواب عن ذلك من
وجيبين احدهما ان المشي الى المدينة مثلا لا قربية
فيه وانما هو وسيلة الى ما فيه قربية والمشى الى مكة
فيه قربية لانه يحرم من الميقاتين تابيها ان المشي فيه
استحب لعبادة الحج لانه يمشي في المسالك وقربية
الحطاة منافية للمشي **ح** وهل وان كان ببعضها
او لا لكونه بافضل خلا **ش** هذا موع على مفهوم
قوله ان لم ينوح حطاة بمسجد بهما والمعنى ان من كان
ياحد المساجد الثلاثة وتذر ان يحل في احدها
فيل يلزمه الاتيان اليه مطلقا اي سواء كان المسجد
الذي هو فيه فاحطلا كان تذر من بمكة الحطاة
بمسجد ايليا وعكسه ابن تيمونه وهو الظاهر من
الذهب وقال المحقق لا يلزمه الاتيان الا اذا كان
المسجد الذي هو فيه مفعولا كما اذا كان بمسجد
ايليا وتذر الاتيان الى مسجد المدينة او الى المسجد
الحرام وعليه فلا ياتي من هو بالمدينة او بمكة اذا
تذر الحطاة بمسجد ايليا او الى هذا استار بالخطاف
ح والمدينة افضل ثم مكة **ش** لما قال المؤلف او لا
لكونه بافضل اخذ يبين الا فضل من غيره بقوله
والمدينة التي قرعتم ان بيت المقدس مفعول
بالسبة الى مكة والمدينة واما ما قد وقع الخلاف
فيها بين الامة في الفضل منها فذهب ما لم
الي ان المدينة افضل من مكة وبه قال اكثر اهل

المدينة وقال الشافعي وابو حنيفة واحدا في الشهر
 الروايتين عنه ان مكة افضل من المد ينفق محل
 الخلاف المذكور في غير البقعة التي حتمت اعراض
 المحططين عليه العملاء والسلاطيم فانها افضل
 بقلع الارض والسما ولما انبى الكلام علي النذر
 وكان هو احد الاسباب الثلاثة المعينة للجهاد
 كما ياتي في قوله بفتح العروا عظمه بالكلام عليه
 فقال **باب** ذكر فيه احكام الجهاد وما يتعلق
 به وهو لغة التقب والمشفقة وهو ابن عرفة بقوله
 قتال سلم كافوا غير ذي عهده للعملاء كلمة الله
 قتال او حشوره له او دحوله ارادته له فخرج
 قتال الرمي المجارب علي المشهور من انه غير يفتق
 وقوله لا عملاء كلمة الله يقتضي ان من قاتل الكعبة
 او لا حمار الشجاعة وغيره لا يكون مجاهدا فلما
 يستحق العقوبة حيث اظهر ذلك ولا يجوز له تناوله
 حيث علم من نفسه ذلك وقوله او حشوره او دحوله
 له بالرفع عطف علي قتال و اشار به الي ان الجهاد
 اعم من المقاتلة او الحشور للمقتال والخصم
 في الحشور يعود علي القتال وخصمه له يعود
 علي اعلاء او غلبه القتال وخصمه ارفعه بحمل
 عوده علي الكافر له علي القتال ويحمل ان
 الخصم الاول عايد علي القتال والثاني للمقتال
 او لا عملاء الكلمة ولم يقل لا عملاء الا سلام

محافظة علي ذكر العملاء في الرسم للبركة واحدا في
 الكلمة الي الله علي معني الكلمة التي امر الله بها
 وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فقاتل
 الجهاد علي اربعة اشياء جهاد بالقلب وهو مجاهدة
 الشيطان والمنفس عن الشهوات المحرمة و جهاد
 باللسان وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 و جهاد باليد وهو جوالا مترا اهلا الما كرا لارب
 والخصم باحباط دهره ومه اقامة الحزور
 و جهاد بالسيف ولا يصرف حيث اطلق الا اليه
 وهو المراد بقوله المولف **باب** الجهاد في اهد حمة
 كل سنة **باب** يعي انه يجب علي الامام ان يعي
 طائفة من المسلمين كجهاد الكفار في كل سنة
 ويكون في اهد حمة للمعوم مع قلة خوف غيرها
 لتكون كلمة الله هي العليا وان نشأ والطريقان
 خوف والنظر للامام في الحمة التي يوجب اليها ان لم
 يكن في المسلمين كفاة لجميع الجهاد والاوجب سر
 الخبي **باب** وان خاف مجارب **باب** يعي ان الجهاد فرض
 كفاية وان جعل الخوف من المجاربين وسوا كان
 المجارب في طريق المجاهدين او علي حدة اي في
 حدة فتر مباينة في الحكم المذكور بعبده وهو قوله
 فوجد كفاية مقدم عليه **باب** كبريارة الكعبة **باب**
 المراد بزيارة الكعبة اقامة الموسم اي الوقوف
 بعرفة في كل سنة لان زيارة الكعبة ليست فرضا

فروضا فوجب على الامام ان يرسل جماعة في كل سنة لا
الموسم ان كان امام ابي والافضل جماعة المسلمين ولا
يكفي اقامته بالهرة **ح** فوجن كفاية **ش** يعني ان
الجماد كل سنة مرة واحدة ولو مع خوف محارب فوجن
كفاية على الشهور وسبقا بفعل السبعين لهو كونه
تعالى فحفظ الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على
القاعد بين درجته وكذا وعما لله الحسبي قبله وعبد
الله القاعد والمجاهد الحسبي علم ان الخطاب به
للمجمع على سبيل البدلية وانما يستحق بفعل البعض
ولو كان على الاعيان لكان القاعد بلا ضرورة
عاصيا **ح** ولو مع والجاهل **ح** يعني ان الجماد فوجن
كفاية ولو مع الواجب الجائر في حكمه وهو الذي لا يجمع
الخمسة في موضع ولا يفي بغيره ارتكابا لاحق الحرر
لان القرو معهم لعانة لعنة علي جورهم وترك القرو
معهم حذ لان الاسلام وجمرة الدين واجبه والمراد
بالوالي امير الجيوش **ح** على كل حرد ذكر مكلف قادر
ش هذا متعلق بوجوب والقي ان الجماد يجب على
الحواله كالمحقق العاقل البالغ القادر على خدم
كما ياتيه ولعل المؤلف اسقط الاسلام لقوله كفاية
الكتاب بوجوب الشريعة كما هو معروف المذهب
كالقيام بعلوم الشرع **ش** تشبيهه في قوله فوجن
كفاية لا تشبيه وهو كل سنة والمراد بقيامها
حفظها واقرابها وقراتها وتدريبها وتحقيقها

وتدريتها

وتدريتها وتدريبها ان قام دليل على تميمها وتحججها
ان قام دليل على تحججها وتدريبها بعلوم الشرع
لما من تغيب غيره بالعلوم الشرعية لان العلوم
الشرعية ثلاثة النسخة والكوديت والتفسير كما بينا
بالاحكام **ح** والعقوبات **ح** يعني ان الافتاء والارشاد
الى الحق واجب على المكلف كما يجب العقليين والعقوبات
في الحيات بالحكم الشرعي لا على وجه الالزام
سواء كانت بكتب او اخبار لكن ان توقف الحكم على الكتب
وجب **ح** ودفع الحرر عن المسلمين **ش** يعني ان دفع
الحرر وكف الاذ بحسن المسلمين او ما في حكمه كما في
الائمة من فوجن الكفاية من اطعام خبايع وسمن
عورة حيث لم تغف الحنقات ولا بيت المال
بل كماله وكان عمر رضي الله عنه يخرج الى الجواب
يخفف عن ثقل في علمه من الحرار والرقيق ويريد
في رقة من اقل في رقة **ح** والعقوبات **ش** اي من
فوجن الكفاية الفقهاء وهو من اعظم المراتب لما فيه
من فضل الخسومات ودفع التهارج واقامة الحرود
وبعض المعلوم وكف الظالم **ح** والشهادة **ش** يعني
التحليل الشهادة من فوجن الكفاية واما ادائها
فهو فوجن عني على من طلب بها فكل من طلب منه
الاذا تيقن عليه واما قبل الطلب فلا يجب **ح**
والامامة **ش** اي الامامة العظمى فوجن كفاية
علي من توفرت فيه شروطها مع وجود من

بشاركه والالتفات عليه واما اامة العلماء فيكون
 كفاية الجناح حيث كانت اقامتها في البلد كما مر في
 فصل الجماعة **ق** والامر بالمعروف **س** لم يبق الا
 عن المنكر لما علمت ان الامر بالشيء يبي عن حقه وفيه
 نظر كما بيناه في الشرح الكبير والمعنى ان الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية
 بشرط ان يكون الامر بالمعروف والمنكر لئلا
 يبي عن معروف يعتقد انه منكر او يامر بمنكر
 لا يعتقد انه معروف وان يامر ان يورد في انكاره
 الى منكر المومنة مثل ان يهي عن شرب خمر
 فيورد به الى قتل نفس ويحرمه وان يعلم او يظن
 ان انكاره يزيل المنكر وان امره بالمعروف موثر
 فيموت فافترس في الشرطين الاولين بحكم الامر
 والهي ويفترس الثالث بشرط الوجوب ويبقى
 الجواز والندب والمثبوت عدم اشتراط العدالة
 وادان الامام ابن تاجي بشرط ظهور المنكر
 من غير خمسين ولا استراق سمع ولا التفتت
 زكج ولا بحث عما اخفي بيده او ثوب او حات ثوبه فان
 حرامه اقره يوافق الامر بالمعروف البديهي اللسان
 برفق وامن ثم القلب ثم لا يجزئه من حثه ونهي
 من شروط تغيير المنكر ان يكون مجمعا على تحريمه
 او يكون مردك عدم التحريم فيه جميعا وقاتل
 الشيخ زروق في شرح الارشاد المربع الثالث

من

من فعل فعلا مختلفا في تحريمه وهو يعتقد التحريم
 انكر عليه وان اعتقد التحليل لم ينكر عليه الا ان
 يكون مردك القول بالتحليل حقيقيا يتحقق تحضا
 القاضى بمثله وان لم يعتقد التحريم ولا التحليل
 والمردك فيها متواتر اراد شد للمترك برفق من غير
 انكار ولا توبيخ لانه من باب الورد انتهى **س** والحق
 المهمة **س** يعني ان الحرف المهمة من فروض الكفاية
 كالحياطة والحياكة والحجامة والبناء والبيع والشرا
 وهو هم اذ لا يقوم بصلاح العالم لاهلها واحترار
 بالمهمة عن غيرها كالمخير للثياب والفتش **س**
 للفتش **س** ورد السلام **س** اي ومن فروض الكفاية
 رد السلام فيقطر برد واحد ويتعين على الواحد
 في حق غير المودن والملبي وقاضى الحاجة فانه
 لا يجب الرد لكن لا يجب الرد على الملبي والمودن في
 حال التلبية والادان فاذا فرغ كل وجب عليه
 الرد ولو سوا لانه انما يفتنر لاسماع في الرد حيث
 كان المسلم حاضرا واما قاضى الحاجة فلا يطلب
 منه الرد ولو بعد الفواع كما هو ظاهر كلامهم واما
 قاضي القوان واصل هو كذا وهو ما عليه صاحب
 المرحل اوسين السلام عليه وحيث عليه الرد
 وهو المعتبر كما يغيره كلام الواشني **س** ويجهل
 الميت **س** يعني ان تجهيز الميت من غسل او
 كفن وصلاة وغيرها من فروض الكفاية اذا قام

به البعض لقطع الباقي لكن في الفل والحصاة
على احد القولين المتقدمين في بابيه وبين ههنا ان الجهاد
للميتة فوج كفاية وهذا الاستعداد مما قرره في الجهاد
ح وفيك اسير يعني ان فيك الاسير المسلم من ايدي
العدو فوج كفاية ولو خرج اموال المسلمين **ح** وتعين
بها العدو وان علي امرأة وعلي من يغزىهم ان يحرقوا
ح تقدم ان الجهاد من فوج كفاية اذا قام به البعض
سقط عن الباقيين وذكر ههنا انه قد يتعين على كل احد
وان لم يكن من اهل الجهاد كالمرأة والعبد ونحوهما كما
اذا في العدو ومد يده قوم فان يجوز ائتمارهم فان
يتعين علي من يغزىهم ان يقاتلوا معهم العدو ما لم
يخف من يغزىهم معرفة العدو فانما في ذلك بامارة
ظاهرة فليكن مواكبا لهم **ح** وتعين الامام **ح**
يعني ان الامام اذا عين طائفة يخرج لقتال العدو
فانه يتعين عليها ذلك ولا يسعها ان تتألف وسوا
كانت هذه الطائفة التي يجيزها الامام ممن تلي
العدو ام لا كانت ممن يتأطع بفوج الجهاد ام لا كالمسلم
وحوه كان هناك مانع من منع احوال ايوين اورب
الدين ام لا **ح** وسقط بمخرج وجبه وجبه وجبه
وانتوتة وعجز عن محتاج له **ح** هذا شروع منه
وجه الله في الكلام علي ما يستحق فوج الجهاد والمانع
من وجوبه علي المخالف اما خبي او شرعي وسيد
بالكلام علي الاول بما ههنا والمعي ان المرحن الشدة

بمن وجوب الجهاد ما لم ينجها العدو كما مر قال
في الجواهر ومن وجوبه بالغير الحسي وبالواضع
الشرعية فالأخطاب يريجن وللحبي ولا يحبون
ولا ايمون ولا اعوج ولا انبي ولا عاجز عما يحتاج اليه
من ترأسلاح وما يركبه وما يتفق في زهه الله
واياه والخيبر في قول المؤلف له يرجع للجهاد والسقوط
ههنا مستعمل في حقيقة ان كان طاريا او مجازا
ان كان له ليا كالحيا والابوتة لانه لم يترتب عليهما
اولا حتى يستحقا القتل فانهما عدم الخطاب واثار
المؤلف الي المواضع الشرعية بقوله **ح** ورق ودين حل
ح فليس للعبد ولو مكائبا ان يقاتل غير اذن
سيده لانه حق السيد عين والجهاد فوج كفاية
والفوج المعيني مقوم علي فوج الكفاية وكذلك
من عليه دين جال وهو قادر علي ادايه الا ان وان
كان يحل في عيبه وكل من يقضيه وان لم يقدر
علي وفا يخرج بغير اذنه **ح** كوالدين في فوج
كفاية بغير اذن **ح** هذا مستعمل في السقوط
وهو علي حذف محتاق اي يمنع والدين دينة ايا
وسقط الجهاد بسبب مخرج وحوه كما بسقط فرض
الكفاية عن الولد لمنع الوالد من ماله او احدى اعمام
مخرج بقوله فوج كفاية ليعيد التخصيص المذكور
لكلم بالسبب لكون الكفاية مطلقة جهاد او غيره
كطلب علمه ايد علي الحاجة الا ان كلام المؤلف

يوهم ان قوله بيجز الخ متعلق بمسئلة الجهاد وان حمل
منع الوالد من منه اذا كان يركوب بحرا وسير بر فطر
وليس كذلك بل هو المتع من فروع الكتابة لا بعد
ذلك فلذلك قال بعض حيوانه كبحر ببحر وخطو بالكا
الداخله على بحر بالثا المشاة من فوق والجسم
من باب التجارة ثم البالد داخله على بحر من البحر
اي ليصير تشبها في المنع ليس له تعلف بالجهاد
ح لا جد **ح** عطف على والدين اي يستحق الجهاد
لمنع الدين لا يمنع جروحة وان كان برهما واحبا
ح الكافر كفيرة في غيره **ح** يعني ان الشخص
الكافر سواء كان ابا او اما كالمسلم فجميع طاعته
على ولده الا في الجهاد فلا يكون كالمسلم فليس له
ان يمنع ولده ان يسلم من السفر الى الجهاد في فروع
الكتابة لان منعه منه مظنة التوهمين الاسلام **ح**
ودعوا للاسلام ثم جزية **ح** يعني ان المسلم لا يقاتل
المشرك حتى يدعوه للاسلام الي دين السمجة
من غير تفجيل الشرايع الا ان يسأل عنها فتبين
له والدعوى واجبة سواء جرت دار الكافر عن دار
الا سلام ام لا بلغته الدعوة ام لا واصل الدعوة
ثلاثة ايام متوالية كالمريد ثم ان الجوار من قبول
الاسلام دعوا الي اذا الجزية اجب الا ان يسألا
عن تفجيلها وتحلى الدعوة ماله يعاجلونا
بالقتل والا فقتلوا من غير دعوة لانما جيبه حرام

بحمل

بحمل يوم من **ح** متعلق بدعوا وبالا سلام والجزية
اي لا يدعو الا في حمل من ولا يكف عنهم اذ الجاهل
للاسلام والجزية الا ان يكون يحمل يوم من غوطهم
ح والا فقتلوا فقتلوا **ح** اي وان لم يجيبوا الجزية
واجبوا لها والكنيم يحمل لانتا لهم احكامنا فيه
قتلوا اي اخذ في قتلهم وان اقدر عليهم فقتلوا
اي جاز قتلهم الا سبعة لا يجوز قتلهم **ح** الا المرأة
الا في مقاتلتها **ح** الا ستمنا الاول من الواو
في قتلوا والثاني من متردد عليه الاستمنا
الاول اي قتل تقتل المرأة الا في مقاتلتها وفي بيعة
واعلم انما اذا قتلت احدا فانها تقتل فيه ولو
بعد اسرها وان لم تقتل احدا فانها تقتل بالسلاح
ويجوز كالرجال فانها تقتل بغيرها ولو بعد الايسر
وان قاتلت برمي الحجارة ويحرقها فانها لا تقتل
بعد الاسر اتفاقا ولا في حالة المقاتلة على الارحح
ويجزي في الحيي ما جزي فيها من التفجيل **ح**
والحيي والمفقون **ح** يعني ان الحيي المطيف للقتال
لا يقتل الا ان يقاتل فكالمرأة وكذلك المعتوة وهو
المعتوف العقل لا يقتل والمحمون المطيف احريه
وان كان يفتي احيانا فقتل **ح** كشيخ فان وزمن
واعي وراهب معقول يدبر حوسمة بلاراي **ح**
يعني ان الشيخ القاسي اي الذي لا يقبض فيه
والزمن باقتاد او شغل او فليح او جزاء والا غمي

والراعي المفلول بدنيا وادارا وغارا وجسمه لا يقتل
حيث لم يكن له يد راي ولا يد يرا ما ان كان للحر من
هو لا راي قتل وانما ان يقول له كشيء وما بعد مقتولا
بالكاف ليرجع قوله بل لا راي لما يقول **ح** ونزك لحسم
الكفاية فقتل **ح** يعني ان من يبي عن قتله اذ اراد
الامام عدم اسره لما ياتي ان كل من يبي عن قتله
يجوز اسره الا الرهبان فانه بنوك لهم ما يعيشتون
فيه من اموالهم ولا تؤخذ كلهم قوتوا فان لم يكن
لهم من اموال الكفار فان لم ياتي للكفار مال
وحيت على المسلمين مواسما **ح** واستنفر
قائمه **ح** يعني ان من قتل احدا من يبي عن
قتله قبل ان يحار ويحبر مغبنا فانه لا شيء عليه
من دية ولا كفارة الا الاستغفار اي التوبة
الا الراهب والراهبة فانه علي قاتلها دية لانها
حرة كما ياتي **ح** يمكن لم يبلغه دعوة **ح** يريد ان من
قتل احدا من لم يبلغه دعوة تبيل عليه الحلال
والسلام قبل ان يدعوه الي الاسلام او الجزية فانه
لا شيء عليه غير التوبة ولو في غير جهاد **ح** وان
حبروا فقتلهم **ح** اي وان قتل من يجوز اسره وهم
من غير الراهب والراهبة بعد ان حبروا وجاروا
مغنا فقتلهم وبسبب عليه جعلها الامام في الغيبة
ح والراعي والراهبة حرة **ح** تقدم ان الراهب
المفلول يدبر لا يقتل علي المشهور واذ كان كذلك

حرة استرقا ولا يوسر والراهبة كذلك فقتلها حرة ان
من ياب تغليب المذكور علي الوثبة والظاهرة انه
الجزية الثانية لها قبل العدة عليها وعلي قاتلها
دية حرة تقع لا هل دية لها والمراد بها المفلولان يدبر
بل لا راي لها بدليل الا ثبات بها معروفين **ح** بقطع
تا والة **ح** يعني انه يجوز قتل العدو اذ لم يحسوا
الي ما دعوا اليه بجميع انواع الحروب فيجوز قطع اليها
عنهم ليموتوا بالخطيئة او يرسل عليهم ليموتوا بالحق
علي المشهور او يقتلوا بالالة كحرب ياكسيف
وطفن بالرمح وربي بالمخيف وما اشبه ذلك
من الة الحرب فتقوله بقطع ملك متعلق يقتلوا **ح**
وتبار ان لم يمكن غيرهما ولم يكن فيهم مسلم
يعني انهم ما تلوث اجمالا بالسكر بشرطين ان
خاف منهم ولم يمكن غيرهما ولم يكن فيهم مسلم
فان امكن قتلهم بغيرها لم يغتالوا بالنازع عند
ابن القاسم وسعوت وكذا ان كان فيهم مسلم
لم يحرقوا بها لكن اتفقا قاتلا كذا الباقي قوله
ويبار ليرجع الشرطان له وفي **ح** ما نخصه وظاهر
قوله وتبار الخ سوا حيف منهم ام لا ومعلومه ان
ان امكن غيرهما او كان فيهم مسلم لم يرموا بها
فظهره اجمالا سوا حيف منهم ام لا انظر **ح**
وان سيقن **ح** سبالة في المعلوم اي فان
امكن غيرهما او كان فيهم مسلم لم يرموا بها

وان كنا عن واياهم في السفن على المشهور شاولي لو
وكانهم ايجنا سو حيتهم ام لا انظر
كانوا هم وحق في حيتن وقعيد بالمبالغة الرد
على حكاية ابن زرقون الاتفاق على جواز ربهم
بما اذا كنا نحن وهم في السفن لانا ان لم نؤمنهم
بما رمونا بها **و** بالحصن غير خريف وتغريقت
مع ذرية **س** تقدم ان المشركين اذا كانوا في الحصن
ومعهم ذرارهم انه يجوز ربهم بالمجانبة ولا يجوز
تخريبهم ولا تغريقهم ومثل الدار في الشاومين
باب اولي اذا كان في الحصن مسلم ان لم يحق
على المسلمين والكافين ان المسلم يراعي سوا
كان في السفن او في الحصن لكن على المشهور
في الاول وبالاتفاق في الثاني واما الذرية
فانها لا تراعي في السفن وتراعي في الحصن
والفرق العموم فيه دونها وقوله ونا الحصن
معطوف على مقدراي قوتلوا في غير الحصن
وبالحصن واتي به مفرقا تنبيهها على جرده
من حيز المبالغة **و** وان تترسوا بوزية تركوا
الاخوي وبمسلم لم يقصد الترس ان لم يحق
على الكفر المسلمين **س** يقضي ان العدو اذا تترسوا
بذرارهم او بشيا بهم بان جعلوهم ترسا
يتقون بهم فانهم يتركون حقا الفايدين
الا ان يخاف منهم فيجاء تلوا حيتهم وان تترسوا
بمسلمين فانهم يقاتلون ولا يقصد الترس

بالربي

بالربي وان خفنا على النفس لانا دم المسلمين لا يباح
بالخوف على النفس الا ان يخاف منهم على اكثر
المسلمين قبضوا حيتهم حرة الترس الا انه
ذكر في الجواهر فيرد زايدة حيث قال اذا تزلوا
بهم في الحيت ولو تركنا لهم لا يفرم المسلمون
وعلم الشر وخيف استنجمال قاعدة الا لاسلام
وجهورهم واهل القوة منهم انقبى ولو ابدل
الترجل لكان احضر **و** حرم قبل اسم **س** هذا
شروع منه رجه انه في عمومات الجهاد بعد
ذكر جازاته يعني ان المسلمين يحرم عليهم ان
يرموا العدو ببطل او رمح مشهور بخوفهم ان
يقاد عليهم ولانه ليس من فعل من محمدا الذي
في التواذر عن ماله الكراهية وحملها المولى
على التجريم وكون سمون جعل سم في قتال
الكر ليشربها العدو **و** واستغاثة بترك
الاجزامة **س** يعني انه يحرم علينا ان نشفي
بكاف في الجهاد الا ان يكون حاد بالناحية
خفنا وهم اذربي مجتنب وما استمه ذلك
والسبي للطلب فالمنوع طلب اعانتهم وح
من جرح من تلقا نفسه لا يحرم علينا
معاونته وهو كما هو سماع يحيى حلا لا اجمع
والمراد بالترك الكافر واللام في حرمته ما
يمضي في واما يعني علي **و** وارسال معص

لهم وسفوه لا رخصهم كرامة الا في جيش **س** يعني
انه يحرم علينا ان نرسل اليه الخيف لهم او نساخر به
الي ارض الحرب خشية الاهانة واجبالهم بخروجنا
عن الجاسة فيسوه به وهو مكره عن ذلك
ولا بأس ان يرسل الكتاب الي دار الحرب فيه الايات
من القرآن والاحاديث يدعوهم الي الاسلام
وكذلك يحرم علينا ان نساخر بالخيف الي ارض
الكر والفر ولو كان الجيش متاخفة ان يستقر منها
ولا يستعرب فثنا له الاهانة ويخفف من
عظم اسمو كذلك يحرم علينا ان نساخر بالمرأة
في ارض الحرب اذا كانت مع غير جيش من واما
تسعة فانه يجوز السخرة الي ارض الحرب لا يها
تنبيه عن نفسه والخيف قد سقط ولا يشتر
هما به وجميع انفعليه الحملان والسلام كان يفرغ
بين سايه اذا غزى لوجود الامن معه قال الثنا
في كلام المؤلف راجع لما بعد الكاف وامن اما اسم
ففاعل او فعل ماض وسوا كانت المراكاة حرة
او امته والقال كرامة **س** وقران بلغ المسكون
الخيف **س** يعني ان المسلمين حيث بلغ عددهم
تخفف عنه الكفار فانه يحرم عليهم الغزاة حينئذ
ولو قوا الامام وقد كان سجناءه ونجا الي مع الغزاة
مطلقا بقوله ومن يولفهم يومئذ بركة الاله
ثم شحه بقوله ان يكن منكم عشرون صابروا

يغلبوا

يغلبوا ما يثبتين وقيل ليست ناسخة بل بحجة
لذلك ثم شحه بقوله لان خيف الله عظيم
الاية والعوار من الكيا يور لا يجوز شهادة الا
ان ظهر ثوبته وتوبته كغيره وكلام ابن عرفة
الثاني بان لا تعرف الا بتكرار جهاد وعدم قراره
انتهى غير منقول والواو في قوله **س** ولهم يغلبوا
اثنا عشر الفا **س** واو الحال وهو راجع لجهنم
قوله ان بلغ المسلمون الخيف اي لا ان يغلبوا
عن الخيف فيجوز العوار والحال انهم لم يغلبوا
اثنا عشر الفا وهو قيد في الموهوم فان بلغ عدد
المسلمين اثني عشر الفا حرم العوار وان زاد العدد
الكفار تحلى الخيف حيث لم يختلف كلمتهم وان
يلون معهم السلام فان اختلفت كلمتهم جاز ذلك
اذا كان العدو محل مدد ولا مدد للمسلمين واد
اعتبر هذا فيما اذا بلغوا اثني عشر الفا اعتبر
فيما اذا بلغ المسلمون الخيف فيكونوا اثني
عشر الفا **س** الاخرى وان خيف **س** يعني
ان العوار حرام بالقتل كذا في حق المتخرف
للقتل والمخبر الي فيه فانه لا يحرم في حق
العوار والمخرف هو الذي يظهر من نفسه الموقية
وليس هو قبيح فانه اثنى عشر العدو رجع عليه
فقتله وهو من مكاييد الحرب والمخير هو الذي
يخادع الي امير الجيش فيتقوي به او الي فيه

بشرط ان يكون المتخير خاف على نفسه خوفا بينا
وقرب المخار اليه ولم يكن المخار امير الجيش
وهو المثلثة **س** يعني ان المثلثة وهي الشكال عند
القذرة على الكافر حرام عليه ان يبيعه عليه
الصلاة والسلام عن ذلك ما قبل الظفر
عليه فيجوز لنا ان نقتل باي وجه من وجوه
القتل **س** وحل راس ليلوا ووال **س** يعني ان يحل
راس الكافر من طراي اخر حرام وكذا لكرهنا ما الى
الولادة والمراد بالوالي امير الجيش **وهو حيانية**
اسير اليمنى طابعا ولو غلبت نفسه **س** يعني ان
حيانية الا سبر حرام اذا ائتمن سوا اليمنى علي
نفس او علي مال فلا يجوز له ان ياخذ من اموالهم
ما قدر علي حمله ويهرب به وسوا اليمنى طابعا
علي وجه المعاهدة اي بان اعطاهم هذا
علي ان لا يحول نعمه او لا علي وجه المعاهدة
حوا مثال علي كذا من غير يمين اخذوه منه
فان كان يميني فالمعاهدة ان حكمه كالا يمينات
بلا يمين **س** والغلول وادب ان ظهر عليه **س**
الغللول من الغلول وهو ما الجاري بين التمز
والغال يدخل ما ياخذ به من متاعه فقبل له
غال ويقال غل يغلب بالسر والخبث
وعرفه اثن معرفة بقوله اخذ ما لم يكن الانتفاع
به من العنينة قبل حوزها قال ابن القاسم

يودب

يودب الغالة فانجا تايبا سقط عنه المقر بولا له
سقط بالتوبة واعلم ان الغلول لا يبيع سحره
من العنينة ولزوم الادب له اذا ظهر عليه قبل
ان يحبس تايبا وهذا كله اذا كان قبل حوز العنينة
واما يفرق فانه يحكم كما ياتي عند قوله وحوزات
وسارق ان حيز العنينة **س** وجاز اخذ محتاج بطلا
وحزام لابررة وطعاما وان نهارا علفا **س** يعني انه
يجوز للجيش اخذ كل محتاج منهم ما يحتاجه من
العنينة قبل القسم ولو نهارا لغيره الا ما مام به
ظاهر او خفية بطلا وحزاما وابررة وطعاما
ويصلحه من نحو فلفل وان كان المحتاج اليه
نهارا كما علي المعروف ذكره في الحرثة والوطا
وبغيرها ويرد جلودها في المعنن ان لم تكن اليه
وعلفا لدوا لجم ولعل المؤلف لم يات ببلو ويؤول
ولو نهارا وعلف الرد القول بالمنع لقول ابن الحبيب
وفي اخذ الا مقام الحية للذي قولان لقوله في
توجيه القول الاخر اي بالمنع لم اره معروفا
س كتوب وسلاحه وداية **س** المشهور انه يجوز
للمجاهدين ياخذوا من العنينة عند الاحتياج
توب اليه وسلاحه وداية لطفاه او حل متاعه
وسلاحه وداية للقتال او ليركبها الى بلده
بشرط ان يسوي عند اخذ ذلك ان يردده
العنينة اذا فرغ من الانتفاع به واليه اشار

بقوله ليرد اي بنية رد ما يستغني عنه من ذلك
لا بنية تملكه ويقا هو السري اد خال الكاف
ليرجع القبول كما يعدها خلاف ما قبلها فاحذر هذا
بنية غلله لان الانتفاع به مع ذهاب عينه كغلاف
هذه فانه يستغني به مع بقا عينه ما وبلا بنية احمل
كبنية الرد علي كاهو المرد ونقص ورد العنق ان
لنتر فان يرد تحديق به **بمعني** ان ما ايج له
اخره من العينة لا بشرط الرد هو ما عدي
التوب والسلاح والدية اذا فعل منه شي
كغير كخفف ديار فانه يلزم ان يرد الى العينة
ان امكنه رده اليها وان لم يمكنه لتفرق الجيش
تخندق به كله لانه كمال حملت اربابه بعد
اجراج الخمس علي المشهور ومن باب اولي رد ما
فعل مما ياخره بنية الرد ونحوها فتقوله ورد
الحاجع لما قيل الكاف ايجاد مفهوم الشرط
ان التي البسر الذي لا يال له مما قيمته البرهم
ونحوه فانه يباح له اكله ولا يرد الى العينة
لانه في حكم الحاجة اي في حكم ما هو محتاج
اليه **ومحض** المباد له بينهم **شاي** ومحت
بكرهنة المباد له بينهم في الطعام المستغني
عنه والمحتاج اليه بمثلهم او غيره ولو يتفاحل
او قاجر وبمباراة اخرى ومحت اي وجاز
ثم انه يجوز ولو كانت يتفاحل في الطعام الربوي

كالثوب

المختار

المختار الجنس ويحل ذلك اذا وقعت قبل القسم **من**
ويبلغهم اقامة الكور **قروم** الكار والمجور واللا
والقبي انه يوذن للمام ان يعين الكور في بلاد
المرد وسوا كان الكور او للمادي لانه اقامة **طالعة**
فلذا وجب اقامه ولا يجوز ان يخرجه من غير
عذر وخوف الفوات والمراد بالجواز هنا الا اذا
فان اقامة الكور يبلغهم واجبة **وتحريب**
وقطع تجلج حرق ان انكا اولم يرج **بمعني** يجوز
كجاعة الجاهرين ان يجوزوا مشارل المشرمين
ويقطعوا اشجارهم ويحطمهم ولو غير مستمر
ويحرقوا ذلك ان كان فيه نكابة لهم ولو رجي
المسلمين فان لم يرج يقاتل المشرمين فانه
يحرق ولو لم تكن فيه نكابة لهم فان عدم
النكابة ورجيت بقيته تقوله ان انكا يح
العقل السابق وهو التحريب والقطع والتحريق
وقوله ان انكي رجيت ام لا وقوله اولم ترج
انكا ام لا ومفهوم الخبيدين وهو ان لم ينكاه
ورجيت المنع في كعبور حمس ولما اقيم كلامه
جواز الامر من دون افضلية للحرها اذا وجد
الا انكا او عدم الرجاء ولم يوفهم منه الحكم لوجه
استقبا يلزم بايوجه المنع وقد توقف مالك
في الا فضل من ذلك اشار بقوله والظاهر انه
اي الانطلاق بالقطع والحرق ونحوها مستدرب

منخر

عنه ان كانا بدويان **س** يعني لو عني امير المؤمنين
طائفة المجاهد في ليل انما فاراد اخره ان يجعل
من يخرج عنه خطا فان ذلك جاز ان كان الجاعل
والخارج بدويان واحدا وموتوا المبع الى السلم
يكونا بدويان واحدا وان وقع وتزل فيمنع ان يكون
السهم للخارج ويرد الجمل **س** ووجه موت من ابرأ
بالتكبير وكره التطريب **س** يعني انه يجوز رجحان
للمرابطين ان يرفعوا اجسادهم بالتكبير في
حرسهم لان التكبير شعارهم ويكره التطريب
وهو التقني بالتكبير وهو صوت شبيه صوت
المغاني وفي عبارة التطريب حقة نجيب الانك
حزن او سرور وكذا يجوز رفع الصوت بالتلبية
ورفع الصوت بالتكبير في الخروج للمعبرين واما
غير هذه المواضع الثلاثة فالسرا فحن **س** وقتل
عني وان امن والمسلم كالزندق **س** يعني انه
يجوز قتل الجاسوس وهو مراد بالعين هتار هو
الذي يطلع على عورات المسلمين وينقل اخبارهم
الى العدو فالجاسوس رسول الشرح هذا الماموس
فانه رسول الجور وسوا كان هذا الجاسوس عينا
تحت الزمعة ثم تبين انه عيني للعدو ويكاتبهم
بامور المسلمين فلا يعمد له او دخل عسكنا يمان
واليه الاشارة بقوله وان امن لان الامان به
لا يتحقق كونه عينا ولا يستلزمه سمون الا ان

يري

يرى الامام استرقاقه ويحل جوار قتله ان لم يسلم
والشروط ان المسلم اذا تبين انه عيني للعدو فانه يكون
حكمه حينئذ حكم الزندق **س** يعني يقتل ان ظهر عليه
ولا تقبل ثوبته وهو قول ابن القاسم وسنوت **س**
س وقبول الامام هديتهم وهي له ان كانت من بعض
للقراءة **س** اي وجاز قبول الامام وامير الجيوش هدية
اهل الحرب وحيث قبلها الامام او غيره من اهل
الجنس هي له او لمن اتت له خلاصة ان كانت من بعض
للقراءة او صداقة بينهما او مكافاة وسوا دخل يلزم
ام لا لما قابل البعض بالطاعة علم ان المراد ببعض
غير الطاعة اي الملك وحينئذ فيفيد كلامه انها
ان كانت للامام من بعض الكفار لقراءة في له سوا دخل
يلزم ام لا وهو كذلك ومعنوم للقراءة انها اذا كانت
من بعض لا للقراءة لا يكون الحكم كذلك والحكم في
ذلك انه لا يحلوا اما ان يكون قبل دخول بلاد العدو
او بعد دخوله فان كانت قبل في جميع المسلمين
وان كانت بعده في الجيش **س** وفي ان كانت من
الطاعة ان لم يدخل بلز **س** اي والمعدية في اي
جميع المسلمين ان كانت من الطاعة ما لم يدخل بلاد
العدو فان دخل في الجيش ولا فرق هنا بين ان
يكون الملك قريبا للامام او غير قريب والظاهر ان
وجه عدم مراعاة القراءة في هدية الملك كون الخالي
فيها الخوف من الامام وحيثه ولذلك لم تكن له

والطاعة ملك الكفر مطلقا كان ملك الروم او غيرهم
وان كان اسم الطاعة محصورا بملك الروم **ح**
وجاز قتال روم وترك **س** المراد بالجواز الاذن اذا القتال
فردن كفارة وبعبارة اخرى وجاز برحمان قتال روم
وهو من ولد الروم ابن عجموا بن اسحاق بن ابراهيم
وهو الذي تسميهم اهل هذه البلاد الا فوج وترك
جبل من الناس لا كتاب لهم فكل منهم يقتل بكل حال
لقوة العريقين امدحفا الكفار من القبط والحبة
فبقا يكون في بعض الوجوه اذا ابوا الاسلام لانهم
لستفالتهم يميلون للرجي بالذل والحقار والامن
عالميا على المسلمين منهم وهذا يندفع قول **الش** منهم
انه قتال غيرهم من القبط والحبة لا يجوز والمشهور
جواز **ح** واحتجاج عليهم بقولان وبعت كتاب
فيه كناية **س** يعني انه يجوز اذا اجاد لونا ان يخاطبهم
بالقران اذا امنوا من سبهم له او من انزل عليه لقوله
نفاي قل يا اهل الكتاب انما لنا الى كلمة سواء بيننا
وبينكم ان لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا
ولا يتخذ بعضنا اربابا من دون الله ويجوز
اجتناب القتال الى ارجح الحرب فيه الايات
من القران والاحاديث لندعوهم الى الاسلام
فقل له عليهم اي على الكفار مطلقا لا محصور
كوقوع روم وترك **ح** واخوان الرجل على كثير
ان لم يكن ليظهر جماعة على الاخر **س** يعني

انه يجوز

112
انه يجوز للرجل ان يقدم على ما اراد على اثنين من
المشركين لبقائهم وهو مراده بالثبوت اي جمع
كثير وان علم ذهاب نفسه بشرط ان يحض
بنية سموان يعلم من نفسه الكفاية وان يكون
في ذلك نكاهة لعموم ما ان فعل ذلك لاجل ان يظهر
شجاعة من نفسه فانه لا يجوز له فعل ذلك لانه
لم يقاتل حينئذ لتكون كلمة الله هي العليا **ح**
وان يقال من موت لاخر **س** المشهور انه يجوز لمن
عليه العدو ان يقتل من كيب مودة الى سيب
موت اخر كما اذا احرق العدو مراكبا للمسلمين
فانهم ان امكنوا فيها هلكوا وان طرحوالغيم
هلكوا **ح** ووجب ان رجي حياة او طولها **ش**
يعني ان من عليه العدو ورجي الحياة المستمرة
بمرور رجي طول الحياة ولو اسرره فانه يجب
ان يفر الى تلك الحمة التي تقول حياتها فيها لان
حمتا المتوسل واجب ما امكن ولو طالت الحياة
مع موت اشد واجب من الموت المحمل **ح** كالنظر
في الاسرى يقتل او من قدا اوجزية او استوفاق
س التشييم في وجوه المطر من الامام في
احواله الا سارية قبل الغنم فإراي فيها المصلحة
المسلمين فدين عليه فانه اذا احتجاده
الى قتالهم قتله ويجب من راس الغنمة على القول
بملكها بالاختار وان اذا احتجاده الى ابقائهم

تعيين عليه ذلك وان اداها الي ان بين عليهم ويجلي
سبيلهم فعل ذلك وجب من الخس وان اداها الي
ان ياخذ منهم العوايا بالاسري الذي عندهم او يبال
فعل ذلك وجب من الخس ايضا وان اداها
الي ضرب الجزية عليهم فعل ذلك وجب المصروب
عليه من الخس وان اداها الي استرقاقهم فعل
ذلك وهو راجع للقيمة وهذه الوجوه بالنسبة
للرجال المتأثلة واما الذراري والساقطون الا
الاسترقاق او المعاداة فادبي كلام المؤلف للتبويب
وفي كلام **الشيخ** للتخيير وهو مشكل لانه اذا كان المختار
النظر في ما هو محلل فابن التخيير والحوادث ان
التخيير حيث را ان كلام من الامور محلل ومحلل
ان يكون المراد بالتخيير لازمه وهو عدم تعيين
واحد منهم **ابن** ولا يتبعه حل بمسلم **ش**
اي ولا يمنع استرقاق الامة حلها بمسلم كان زوجها
مسلم يملك الحروب ثم تشبه حاملها او مسلم زوجها
قبل كسبه ثم تشبه حي حاملها وقد اجملا وهو
كافرا او كافرا مسلمة لانه يتبع اياه في الدين
والسب فاحل في جميع هذه الصور مسلم وترق
هي في جميعها واما **ش** اكل خفيه فمحلل استار له
بقوله **ش** ورقا ان جعلت به بكفر **ش** ايه في حال كفر ابيه
كما في الصورة الوسطى لان جعلت به في حال اسلام
ابيه كما في الطرفين من الصور وهذا يعيد قوله

فيما

فيما سياتي وورده وماله في مطلقا ليس معنى
الاطلاق جعلت به بكفر او اسلام بل معناه كانت
الولد صغيرا او كبيرا **ش** والوفاء بما فتح لغا به بعضهم
ش يعني انه اذا اشترط علينا كتحفي من العود
مثلا انه اذا فتح لنا الحصن او البلد او القلعة او ثمنه
علي نفسه او علي ما له او ولاده او علي غيره ذلك
فانه يجب علينا ان نؤديه بذلك لو قال افتح لكم علي
ان تؤمنوني علي فلان راس الحصن فوضوكم وفتح
فالراس مع الرجل امكان وكذا علي فلان لا تسخ
لا يطلب الامام لغيره الا مع طلبه لنفسه **ش**
وبما ان الامام مطلقا **ش** يعني ان من امنه امير
المؤمنين فانه يجب له الوفاء بذكر التامين سواء كان
في بلد ذكر السلطان الذي امنه او في بلد غيره
من سائر بلاد المسلمين فاي اقليم حل فيه فانه
ورده مضموم ولا محل للحد ان يستخرج من ذلك
شيئا واذا اراد هذا المؤمن ان يرجع الي بلده فلما
فان يجوز لاحد ان يرضى له بل يحل سبيله لانه
وجب له الوفاء ببلد من بلاد المسلمين وسواء امنه
قبل الفتح او بعده ومحل امير المؤمنين امير الجي
ش كالمبارز مع قريته **ش** يعني انه يجب علي المبارز مع
قريته الوفاء بشرطه عليه من القتال واجل بين
او الكيبي علي غير من او قريته او من اجل غير
الحد ذلك والعون بالكسر المكافي في النجاعة

كل

فالتشبيه في وجوب الوفا وسوا خيف عليه الضعف
والعلية ام لا على المشهور لان مبارزة كالعبد على ان
لا يقتله الا واحد **ش** وان اعين ياذنه قتل معه **ش** اي
وان اعين الكافر المبارز من واحد او جماعة ياذنه
قتل المعان مع مبيته وان كان بغير اذنه قتل المعين
دون المعان نعم ان العماير الثلاثة راجعة للمقرون
وصحبه معه كما يدعي المعين المبروم من اعين **ش** ولو
خرج في جماعة لمثلها اذا فرغ من قوته الاعانة **ش** يعني
لو خرجوا جماعة من المسلمين لجماعة من الكفار فانه يجوز
لمن فرغ من المسلمين من قوته ان يعين احدهم المسلم
على قوته نظرا الي ان الجماعة خرجت لجماعة اي وكان
كل جماعة بمنزلة قون واحد وقوله ولكن الخبر مقدم
والاعانة مستند او اذ لظرف فيه مجرد تمنع الشرط
فاما جواب **ش** واجبروا على حكم من تزلوا على حكمه
ان كان عدوا لا يعرف المصلحة والا نظر الامام **ش**
يعني ان المشركون اذا تزلوا على حكم رجل مسلم
محول في عرف المصلحة للمسلمين فان العدو يحرم
على حكمه فان لم يكن هذا المؤمن عدلا ولو عرف
المصلحة او لم يعرف المصلحة ولو كان عدلا او انتفيا
جميعا فان امير المؤمنين ينظر فيما امن فيه فما
كان حسوا بابقائه وما كان غير حسوا برده وبعبارة
وقوله عدل اي فيما حكم به من الامان وغيره
وان لم يكن عدل شهادة **ش** كتمان بين غيره اقلها

ش

116
ش تشبيه في نظر الامام والمعين انغير الامام اذا
امن اقلها فان الامام ينظر في امناه او رده
بالمصلحة للمسلمين ان تامين الاقليم من خصايج
الامام والمراد بالاقليم العهد الذي لا يحد **ش**
والا قبل يجوز وعليه الاكثر او يخفى من موطن
مهور ولو دعيه او رقا او امرأة او خارجا على الامام
ش لما ذكر ان الامام ينظر في تامين غير المعول
ومن لا يعرف المصلحة تعرف هنا حكم تامين المبرور
من دعيه وعبد وامرأة والامانة التي ذكر
منقطع بخلاف ما قبله والمعنى لكن اختلف في تامين
ما ذكره من يجوز ابتداء لابي الامام فيه خيار وعليه
عبد الوهاب وغيره وهو ظاهر قول المروني يجوز
امان المرأة والعبد والحيوان عقل الامان فنقول
اي المباحثون خلاف او لا يجوز ابتداء ولكن ان وقع
بعدمي ان امناه الامام وان سارده وهو قول
ابن المباحثون ويحويه لابن حبيب وقوله اوقافا
لها ويحمل قولها يجوز اي يحتمل واما امان الخارج
على الامام المسلم الكثير الحر فيمحق ويجوز بائفاق
وظاهر كلام الموف ان فيه التناولين وليس كذلك
واشار بقوله لادمية وخايفامهم الي انه لا يجوز
تامينها لان مخالفة الاول الذين يحمله على شوا
التواضع لغيره وانما انقم المسلم على ذكر في بعض
الاحوال فانكرا ولي يذكر قوله من موطن متفق

بمخزوف حال لا يمكنه كونه واقعا من مومن ومعي
مهر ابي عتقا لالمان وعرف بمثرة وقوله لاد مسيا
عطف علي من مومن لانه واقع في موضع الحال وقوله
تاويلان راجع لما قبل لا ولو قدمه هناك لكان احسن
وقد علمت ان الكارح علي الامام ليس راجعا في
التاويلين كما في نقل المواق وغيره **س** وسقط
القتل ولو بعد العتق **س** راجع للمهر اي لما قبل لاد مسيا
وخالفهم ابي الوفا بما فتح لما به بعضهم وسقط
القتل ويا مان الامام مطلقا وسقط القتل وكما بين
غيره اقلها وامنا الامام وسقط القتل اي وغيره
من الاسر والاسترقاق ان وقع قبل العتق وان وقع
بعد العتق فلا يسقط غير القتل مما مروى في الامام
رايه في غيره وانما اقتصر المولى علي القتل مع انه
للخصومة له حيث وقع الا مان قبل العتق لاجل
المباينة علي ما بعد العتق اذ لا يسقط جيمدة
الا هودون غيره **س** بلغة او استارة معصية
س متعلق بتامين لان التامين بلغة او استارة
معصية يتحقق ان سقوط القتل بذكر اي يلزم
منه ذلك فيعيد فايد تين كون التامين بلغة
او استارة معصية وكون السقوط بالقتل كذلك
خلقا في خلقه يسقط فانه لا يعيد الا واحدة وهو
كون السقوط به فعدا لانه لا يتحقق كون التامين
بذكر اي لا يلزم منه ذلك فكل **س** اوي من كلام

ابن عازي ثمان شرط حوازا لالمان او امنا به السابقة
في قوله قبل يجوز الخ قوله ان لم يجز لالمان بالمسلمين
بان حدثت به المصلحة او استوا حالنا المصلحة
وعدم الضرر وهو نحو قول ابن شاس لا تشترط
المصلحة بل عدم الضرر انتهى وبعبارة قوله
ان لم يجز راجع جميع حوازا لالمان وهو شرط في
اللزوم لا في الخيرة اي فان احتركا شترافهم
علي فتح حصن وثيق اخذه فامنه مسكر فان
الامام يخبرني رده قاله سبحانه **س** وان ظنه
حربي فجاو به الناس عنه فمضوا او شوا او
جملوا او جعل اسلا مة لا امنا به امنا او
رد المحل **س** الخبر المنصوب بظن والمجزور
يعني راجعا الي الامان والمستتر في هي راجع
للامام والمعتني ان الحرب اذا ظن الامان في
معتز علي ظنه كما لو حلف المسلم علي ان
يقتله فجا الحرب وقال ظننت بذكر الامان
او هي امير المؤمنين عن التامين فجا لعوا واموا
اما سياتا لالمان لهم واما عن عحيات لا سره
واما جملا بان جعلوا حرمة المخلعة وجملوا
الذي بان لم يعلموا به فامنا فجا الحرب المنا
فان الامام يخبرني امنا به او رده الي المحل
الذي كان فيه قبل الغزو ولا يجوز قتله
ولا استرقاقه وكذلك يجبر الامام في الامنا

والرد لمجمله اذا انزل الحربي علي تامين مؤظنه مسلما
فاداهود ممة واما لو علم غوم اسلامه وجعل
ان امانه ما جنى كما بان الحبي والمواة فلا يعذر
بذلك وهو في اي بي بيت المال **ح** وان اخذ
مقبلا بارضهم وقال جيت اطلب الامان
او بارضنا وقال ظننت انكم لا تفرحون بل تجر
او بيتهما **س** يعني ان الحربي اذا اخذناه في
ارض العدو وهو مقبل اليها فلما طغونا به قال
لنا جيت اطلب الامان منكم فانه يجدي في
مقاتلته ويرد الي ما منه وكذا اذا اخذ في ارضنا
ومعه تجارة ودخل عندهنا بلا امان وقال لنا
جيت لا تجر فظننت انكم لا تفرحون للتجار
فانه يقبل منه ويرد الي امانه ومنه اذا
اخذناه بين ارض العدو وارضنا وقال جيت
اطلب الامان فقوله رد لما منه في المسائل
الثلاثة كما هو جواب ما لك في الاولى والثالثة
وحكي في توجيحه عليه الاتفاق في الثانية
وقوله ظننت انكم لا تفرحون لتأخر ايجال
انه تأجروا اذا اخذ بارضهم وقال ظننت
انكم لا تفرحون لتأجروا الحال انه تلجروا
لو اخذناه بارضنا وقال جيت اطلب الامان
حكي **ح** خلافا لما اذا وجد بارضنا وقال جيت
للاسلام او للمعراهل لما منه ام لا والظاهر

اله

والظاهر انه يجري مثله ذلك فيما اذا قال وجيت اطلب
الامان وان اخذ ببلدنا فيقول جيت الي الاسلام فان
اخذ ببلدنا وجوهنا فان قرومه قبل منه وادلما
وان لم يجسر عليه جيت طالت اقامته عندنا كم
يعمد في قوله ولا يكون لمن اخذه ويروي الامام فيه
رايع ولا يقبل الا ان يعلم انه جاسوس للعدو
ح وان قامت قرينة فعملها **ش** يعني ان المشرى
اذا اخذناه في بلده وهو مقبل اليها او اخذناه
في بلدنا وقد دخل بلا امان واخذناه بين البلدين
وقامت قرينة تول على التجارة او الحوالة عمل
عليها **ح** وان رد بخرج فعلي امانه حتى يجمل **ش**
اي وان رد الموم بخرج قبل وصوله لما منه فهو
على امانه السابق حتى يجمل الي ما منه فاذا
قام فليس للامام الزامه الذهاب لانه على الامان
ولا مفهوم للخرج فمن رد قبل الوصول الي ما منه ولو
اختيارا فهو على امانه كما هو ظاهر كلام ابن يوش
وان ردوا بعد بلوغهم ما منهم بخرج بحال او اختيارا
فقبل الامام مختار ان شاء انزلهم وان شاء ردهم
وقبل هم قبل وقيل ان ردوا عليه قال الامام مختار
وان ردوا اختيارا فهو حلال وما ابي الكلام على متعلق
الامان شرع في شيء لم يعلق الاستصحاب
وهو كما قال ابن عرفة تامين حربي يتزل الامر
ببصرفه بانفعنا به مما يتعلق بذلك ما اشار اليه

اي لا يعرض

المولى بقوله **ح** وان مات عندنا فماله في ان لم يكن معه
 وارث ولم يدخل على الخبز **بوش** يعني ان الحرب
 المستمرة اذا مات عندنا في غير معركة ولم يوسر
 قبل موته فان ماله ودية ان قتل يكون في البيت
 المالك ان لم يوجد له في بلونه وارث ودخل البيت
 على الاقامة او كانت عادتهم ذكر او جمل ما دخل
 عليه وللعادة او دخل على الخبز او كانت
 عادتهم ذكر وطالت اقامته فيها بالعرف ولا يمكن
 في هذه الوجوه من الرجوع لو اراده فان وجد له
 وارث في بلونه استواحيامه ام لا فماله لو ارثه
 سوا دخل على الخبز او ام لا والمواد بوارثه وارثه
 في دينهم كما في التوضيح ومعلوم ولم يدخل الخ
 انه لو دخل على الخبز او كانت عادتهم الخبز
 ولم تطل اقامته فيها فترسل لو ارثه كما يا ترى
 واما مال العملي فسياتي في باب الجزية واما
 المعوي فسياتي في باب القوايج **ح** ولقائه
 ان اسرته قتل **ح** خور بها حربي عندنا بامان
 ثم فحقن العمد وحاربنا فاسرناه ثم قتلناه
 فان ماله ودية يكونان له اسره ثم قتله
 لانه ملك وقتلته باسره قبل قتله والقولان
 الاثنان في الودية مختصان بما اذا قتل من
 غير انفسهم ثم ان كان من اسره من الجيوش او
 مستنوا الجيش فانه ينسب كسابر الغنمة والاه

اختص

اختص به ولا مهور لموله ثم قتل بل حيث اسر
 فانه لا اسره سوا قتل بعد او لم يقتل قوله ثم
 قتل قتله الاسرا وغيره وعليه الغنمة للاسر
 لانه باسره صار رقيقا له **ح** والا ارسل مع دية
 لو ارثه **ح** يعني ان الحرب اذا دخل عندنا بامان
 ومات وله وارث عندنا او لم يكن له وارث
 ودخل على الخبز او كانت عادتهم الخبز
 ولم تطل اقامته فيها او قتل عندنا في معركة
 قتل الاسرقان ماله ودية لو ارثه في الصورة
 الاولى ويرسل ما ذكر لو ارثه فان لم يكن له
 وارث فلبيت المال كما نطه الدمبري **ح** كودية
ح تشبه في جميع ما مر وافرد الودية بالذكر
 ولم يستثن بدخولها في عموم ماله وقرباها في
 الشبهة لتخصيصها بقوله **ح** وهل وان قتل
 في معركة او في قولان **ح** اي وهل ترسل ودية
 المستامن التي تركها عندنا وسافر لو ارثه وان
 قتل في محاربة المسلمين في معركة بينهم وبينهم
 من غير اسرا والودية في هذه الحالة في لا ترسل
 قولان لابن القاسم حكاهما ابن بوش وحكم
 دية علينا حكم ودية **ح** وكرة لغير المالك
 استواسلقة **ح** يعني ان الحرب اذا لقم من
 اموال المسلمين او الذميين في دار الحرب او في
 غيرها سلفا ثم قوم امينا بامان ومعه ثلث

Copy

ersity

فانه يكره ان يبيع
ما لا يملكه السلعة
التي عندها

السلع ان يشتريها من هذا المستامن وابقى الموال
الحسن الكواحة على بابها اما لان فيه تسليطا
لهم على اموال المسلمين واستنبلا بهم او ان فيه
تقوية لهم على المسلمين او لانه يشترى بها بقرتها
على المالك واما ما لكرها فانه لا يكره له ذلك لانه
يغزو بها يذ لك اذا لا يمكن ان يلخزها منه الا بذكر
لان الحروب ملك السلعة بالامان يعني ان
الامان يحقق له الملك على تلك السلعة ويجوز
شراؤها اذا اهل الشرك منهم كما في الخطاب **ح**
وقالت به وبعيتهم اما **ح** الحبيب في قالت
يرجع للسلع وفي به يرجع للبيع والمعي ان
الحروب اذا باع السلعة لم يبر ما لكرها يعرفونه
المينا بامان او وهبها لآخر بعد عمده وقدر
الميتا فانما تقوته على ما لكرها بذكر وليس لما لكرها
ان ياخذها من اشتراها بالتمن الذي يبيع
به ولا من وحيث له جبر لان الامان يحقق
ملكهم او لانه بالعهد جاز له حرمه لست له في
دار الحرب بجله في ما وقع في القاسم او باعوه
او وهبوه بدارهم كما ياتي عند قوله وله اخذه
بتمن وبالأول ان تقوته وعند قوله اخذ الباط
وليس اوذي اخذ ما وهبوه بدارهم كما ياتي
ويجوز به ان لم يبيع في حيا والمالكه التمن
او لا بد **ح** وانتزع ما سرق ثم عيده على

الظاهر

الظاهر **ح** يعني ان الحروب اذا دخل عندنا بامان
ثم سرق في زمن عمده شيئا من اموال الناس
المسلمين او الذميين وخرجه الجبلره ثم علا
المينا بامان ومعه ما سرقه او عاد مع غيره
فانه ينتزع جميع ما سرقه ولذا بين المولى عبيد
المجهول ان ان عاد هو به قطع على مذهب المرونة
كما يقتل ان قتل ثم هرب ولا يزيل ذلك عنه امانة
وقوله على الاظهر متعلق بانتزع **ح** لا احوار
مسكون قد مواتهم **ح** المشهور ان الحروب اذا
قدوا المينا بامان ومعه مسكون غنموهم منها
فانهم لا ينتزعون منهم ولهم ان يرجعوا لهم
الى بلدهم وسوا كما لو اذ كورا او انا ثامن الا حوار
او من المبيد ولهم وطى انا يقدم عبد ابن القاسم
في ادق قوله والقول الآخر انهم ينتزعون منهم
وهو الذي عليه اصحاب ما لكرهية العمل وبعبارة
وجه قوله ابن القاسم ان الامان يحقق لهم
الملك على القول بان دارهم تملك والمشهور انما
لا تملك واعمالهم شبهة تملك ولا ابن القاسم
قول اخذ انهم ينتزعون منهم بالقيمة وهو الذي
عليه اصحاب ما لكرهية العمل ومحل الخلاف فيها
غنموه من الا فيما سرق ثم عيده به فانه ينتزع
منهم كما مر وما قاله المولى يجب كتمه **ح** وملك
باسلامه غير الحروب المسلم **ح** يعني ان الحروب اذا

اسلم عليه ولو صرح اموالها كان له بذكره المؤلف
ح ولا خيار للوارث **ش** يعني ان سيد الميراث امان
وعليه دين يستغرق المذبح او يجره فانه يرق
مقابل الدين للمستامن وكذا المولى يترك سيده
عنوة عتق تملكه فقط ورق باقية للمستامن
لنقوم حقه على ارباب الديون فيما يستغرقه
ديونهم فهو اولى به والخيار لو اراد السيد في ارق
منه يلقى السلامه للمستامن او اخذته ودفع قيمته
ح وقد ران وسارق ان حيز المعتم **ش** يعني ان
العتبة اذا حيزت وصارت بين ايراجي المجاهد
نفران اخذهم سرق منها بما كان دون حقه
او سببا وبما اوقعه فانه يقطع على المذهب
لضعف الشبهة هنا فلم تذر الكفر ولا انا اني
بامرأة حربية او ذات مخيم فانه يجد قتل الجيش
او كثر على المشهور ومعلوم اقوله ان حيز المعتم
انه لو سرق قبل حوز العتبة فانه لا يقطع نقوله
ان حيز المعتم راجع للسرقه فقط لان السرقه
اعتبر فيها الحوز وحوز كل شي بحسبه لما كانت
اموال الكفار المأخوذة منهم ثلاثة اقسام كما
قال ابن عروقه ما ملك من مال الكافر عتبه
ومختره في ربي وبني القلام على المختارين
والكلام الا ان في العتبه قاتلها بقوله
ح ووقعت الارض كحيز والثام والعراق **ش**

والعينا

الثالث
١٣

والعينا ان الارض المفتوح بلدها عنوة تخير وقفا للمسلمين
بمجرد الاستيلاء عليها من غير احتياج الى حكم على المعتد
ولا تقسم بين الجيش كغيرها من اموال الكفار ليعمل غير
في ارض مصر والثام والعراق ما لك بلغي ان بلا لاه
والعينا به سالوا عن في قسم الارض المأخوذة عنوة
فابن ذكر عليهم وكان بلال من اشترى الناس عليه كذا ما
فزعهم من حيزه لكان عمر دعي عليهم فقال اللهم اغفر لهم
فلم يات الحول وواحد منهم حيز الوهاب ولم ينكر
بعض العينا عليه ذكره ثمانية عثمان وعلي علي
مثل ذلك وقد غنم عليه السلام غنائم وارضى فلم
يقبل انه قسم منها الا حيزه وهذا اجماع من
السلف وبعبارة اخرى ووقعت الارض اي التي
ليست بموات ما عدا ارض الدور على القول بان
دورهم تقسم على حكم العتبة وانما على القول
بانها لا تقسم هو المعتد فارضنها وبنائها وقف
ولكن لا يوجب الدور كذا فليست كارضن الزراعة ولو قضت
الارض التي ذكرنا انها توقفت فيمضي حيث قسمها
من يري قسمها ومذهب مالكا ان ملكه فتمت عنوة
ح وخمس غيرها ان اوجف عليه **ش** قد علمت حكم الارض
العنوة واما غير الارض من المال والكراع اي الحياض
ويجوز ذكره في خمس اي ينقسم الامام خمسة
اجناس خمس لله ولرسوله لقوله تعالى فان لله
خمس والاربعة الخاس يقسمها الامام بين

قسمها

الحكام المجاهدين كما ياتي عند قوله وقسم الاربعة لم
سلم الخ لكن شرط التخييس المذكور لا يحاف عليه
بالجبل والركاب اي الابل اي يكون القتال سببا في
اخذ **ح** فخراجها والخمس والحزبة لاله عليه السلام
تقدم ان ارض العنوة توقف لمصلحة المسلمين ولا تقسم
واملا جزاها ان اقرت بايدي المسلمين او اهلها لعمارتها
او سوقها على سوادها والخمس الذي لله ورسوله
اي الخمس الخارج بالغزوة من عينة او ركاز كما مر
عند قوله وفي ثمرته الخمس كالركاز والعبي والحزبة
العنوية والمصلحة وعشور اهل الذمة وخراج ارض
الحمل فحله بيت مال المسلمين بغيره الا امام
في محارفة باجتهاده فيبدا من ذكر بال النبي علي
جدة الاستخفاف ثم بغيره للمصلحة اي المعاش
تفهم على المسلمين كسب المساجد والقطاير والقرو
وعجارة الثغور وازراق الفخانة وقضا الديون وعمل
الجراح وتزويج الازواج ونحوهم واشتعل كلام المؤلف
ان النبي لا يلزم تخييسه **ح** وبدا من فيهم المال ونقل
للا جوج الاكثر **ح** يعني ان الامام عند القسم للنبي
ومناي حكمه ببدأ من جبي فيهم حتي يعنوا عننا سنة
ثم ينقل ما قلنا لغيرهم او وقف لنوايب المسلمين
هذا الموقوف الحلية في كل البلدان فان كان غير فقرا
البلد اكثر حاجة فان الامام بغير القليل لاهل البلد
الذي جبي فيهم المال ثم ينقل الاكثر لغيرهم وقوله

ونقل

ونقل للا جوج وجوب الاكثر وقوله وبدا الخ البداية هنا
بالسنة لمصلحة المسلمين فلا ينافي البداية لاله عليه
السلام قبل ذلك فالبدء باله عليه السلام حقيقة
ح ونقل منه السلب لمصلحة **ح** يعني ان النقل
في الشرع هو الزيادة من خمس العتبة فان لا مبر
المؤمنين ان يزيد من الخمس وهو مخرج صبر من
لن شام المجاهدين اي يزيد ما يري زيادة ان كانت
لمصلحة كقوة بطش الاخر وشجاعة او يري حنفا
من الجيش فيبرعهم بذلك في القتال لا لغيره مصلحة
فان استنور نقل جيعهم او ترك ولا ينقل بعضهم
ولا باس بالتفصيل ان اختلف فعلهم والسلب
بالتحريك اي الذي سلبناه منهم وغير السلب ينقله
الامام من باب اولي فلو قال ونقل منه ولم يذكر السلب
لكان اشمل واخص **ح** ولم يجز ان لم ينقص القتال
من قتل قتلا فله السلب **ح** يعني ان قوله الامام
للمجاهدين قبل الغزوة علي العدو هو مراده بقوله
ان لم ينقص القتال من قتل قتلا فله سلبه
غير جائز لان ذكر يودي الي ابطال ثباتهم والي قسارها
لان بعضهم ربما القى نفسه في المعركة لاجل العز
الديني فيحبر قتاله لا ثواب فيه لكونه ثائلا
لاجل العتبة اما بعد الغزوة علي العدو فان ذكر
جائزا لا محذور فيه ومن فاعل بجراي لم يجز هذا
اللفظ قبل ان تقضى القتال والمراد لم يجز هذا اللفظ

إذا

و ما اراد فهو ما كان بمعناه **ص** ومحيى ان لم يبطله قبل
 المغنم **ص** يعني اذا قتلنا بعدد جواز قول الامام قتل
 انقضا القتال من قتل قتيلا فله سلبه فان وقع
 محيى لانه حكم بما اختلف فيه الا ان ينجس على ابطاله
 قبل جواز المغنم فانه يبطل حينئذ ولا شيء لمن قتل
 بعد ذلك من سلب المقتول وله سلب من قتله
 قبل الا بطل ولا يعتبر ابطاله بعد المغنم بل يستحق
 من فعل سببا من الاسباب ما رتبته الامام عليه
ص والمسلم فقط سلبا معتبرا **ص** يعني ان الامام
 اذا قتل قتيلا فله سلبه قتل المسلم قتيلا
 فله سلبه المعتاد وجوده مع المقتول حال الحرب
 كفره وسود رعيه ولبغته ورحمه منطقتة بما فيها
 من حلية وفرسه المربوب له او المملوك بيده او
 يد غلامه للقتال وما ياتي من قوله ودابة لا يخالف
 انه هو محمول على دابة لست كذا وكذا وهو المسمى
 ان الذي الذي مع الجيش لا سلب له اذا قتل قتيلا
 الا اذا جاز له امير المؤمنين فانه ياخذ سلبه
 وعجيب ذكره لا يتفق وكذا ذكره في منقته امرأة فلا
 شيء لها الا ان يحكم بذلك لما في محيى كما قاله سحنون وانما
 لم يقتصر المؤلف على قوله مسلم بل زاد قوله فقتل لان
 الاول مضموم عن شرطه هو لم يقتله عتقا الثاني
 لا اعتبار له لزوما **ص** لا سوار وحليبه وعين **ص** هذا
 مضموم قوله اعتيد ومثل العين وهو الذهب والعقبة

قال من

طوقه

طوقه وقرطه الذي هو في اذنه وقناعه الذي على راسه
 لانه للملوك وقوله ودابة تقدم بيا **ص** وان لم يسمع **ص**
 هذا بالمعنى في استحقاق السلب والمعنى ان امير المؤمنين
 اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فان من سمع ومن لم
 يسمع قوله لم يعد او عينة مسموعة اذا سمعه بعض الجيش
ص او فرد **ص** يعني ان امير المؤمنين اذا قال من قتل
 قتيلا فله سلبه قتل من المسلمين قتيلا من الكفار
 فانه ياخذ سلبهم وانما ان قال الامام يا فلان ان قتل قتيلا
 فله سلبه فانه لذلك المعين سلب قتيلا ان القود قوله
 ان لم يقتل قتيلا هو اية ان لم يعني قاتلا لان مضموم انه
 قال من قتل قتيلا وقوله قال اول ابي والابان عين قاتلا
 والا بان قال قتيلا قال اول فقط ما لم يات بما يدل على العموم
 او قتل اثنين معا فان في الفرع الاول قولين احدهما ان جعل المقتول او لا
 له نصفها والثاني ان له اقلها وفي الفرع الثاني قيل له لم يكن ما يدل على
 نصفها وقيل اكثرها **ص** ولم يكن للمرأة انه لم تقتل **ص** العموم اوجه
 هو مستوفى على قوله والمسلم فقط سلبا معتبرا والمعنى
 ان امير المؤمنين اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه
 قتل المسلم امرأة او حبيبا او شجاعا بيا وجوه مما مر
 انه لا يجوز له قتله فانه لا سلب له منه الا ان يقتل حولا فله
 سلب من قاتل منه جواز قتله حينئذ قوله ان لم تقتل
 اية المرأة ومن ذكر موهبا اية قاتلت قتالا يقتل قتلها
 بان قتل او قاتلت بالسلاح لان قاتلت بالحجارة وجوها
 ولم تقتل احدا فانه بمنزلة عدم قاتلتها **ص** كالا ما

ولا
 جعل المقتول او لا
 لم يكن ما يدل على
 العموم اوجه
 اية من كراهة

ان لم يقتل منكم او بجحش نفسه **ح** تشبيه في المقيد وهو
استحقاق المسلم السلب بغيره وما كوت السلب مقتنا
ولم يكن لكرامة والمعي ان الامام كغيره من احوال الجيش
هذا ان لم يقتل منكم فان قال من قتل منكم فقتل
قله سلبه او قال ان قتلنا فقتلنا قلبي سلبه ثم
انه قتل قتيلا فلا سلب له في الحالين لانه اخرج
نفسه في الصورة الاولى بقوله منكم وجحش نفسه
في الصورة الاولى بقوله منكم وجحش نفسه في الصورة
الثانية اي حابي نفسه فلا سلب له **ح** وله البينة
ان قال علي بعل **س** يعني ان الدابة التي يقتل عليها
داخلية في السلب المعتاد وبني المولى بالادب غلب
الا على لانه اذا دخل البغل الغير المعتاد فاحري الفرس
فاذا قال امير المؤمنين من قتل قتيلا علي بعل قوله
فقتل قتيلا علي بعلة هي له لحدق البغل الذكر علي
البغلة الا انني قلوقال من قتل قتيلا علي بعلة
هي له فاذا المعتول علي بعل ذكر لم يكن له لعدم
حدق البغلة علي البغل الذكر ومثل البغل والبغلة
الكار والاقا والجل والناقة فلو قال علي بعل لكان
اشمل **ح** لان كانت بيد علامه **س** هذا راجع لقوله ودابة
ان عطفناه على المثبت اي ودابة ان كانت بيده
او منقطعه او محذره لان كانت بيد علامه وان
عطفناه على المنفي كان تكرارا لانا ان عطفناه على
المنفي كان معناه ولم تكن متصلة به والتي لم تكن

الثانية

متصلة

متصلة به هي ما كانت بيد علامه وان عطفناه على
المنفي كان تكرارا لانا ان عطفناه على المنفي كان تكرارا
معناه ولم تكن متصلة به والتي لم تكن متصلة به هي
ما كانت بيد علامه فقطعه على المثبت اوي وراجع الشرح
الكبير عند قوله ودابة فان فيه زيادة توضيح **ح** وقسم
الاربع فذكر مسلم عاقل بالغ حاشر **س** تقدم الكلام على
محرف الخمس الخارج بالغزعة والكلام الان على محرف
الاربعة الاخماس الباقية فذكر المولى انه يقسمها الى ماس
علي من اجتمعت فيه سبعة اوصاف الاول ان يكون حاشرا
علي تفصيل في هذا يا تبي قوله وموجب شهره الى الثاني
ان يكون ذكرا فلا يسهم لانه اني ولو قاتل علي المشهور وما
اكتفى المشكل فله نصف سهم لانه ان قدر اني قاتلني له
وان قدر اني قاتله نصف بخيه كالميراث واخفى المولى
بغير الذكورية ولا يقال نذكر الاوصاف مشعره لان
نقول هذه الاوصاف اسما احب اس فيشمل الا انني كقول
المولى العدل حر مسلم الح فيشمل الا انني الثالث ان
يكون حوا فلا يسهم لعبد ولو قاتل علي المشهور الرابع
ان يكون مسلما فلا يسهم لكا فلو قاتل علي المشهور
الخامس ان يكون عاقل فلا يسهم لعبد عاقل السادس
ان يكون بالغ فلا يسهم لحي السابح ان يكون حاشرا
للمقتال اي للمناشاة وسوا قاتلة ام لا ولو قال مكلف
لكان الحشر **س** كذا جرح وان قاتلا او حجابية القود
س التشبيه في وجوب القسم من الضحية والمعي

ان التاجروا لاجير اذا كانا مع الغزو في القتال وقتلا او
خرجوا بنية الغزو وحضر القتال ولو لم يقاتل فانه
بهم لهما لا ينالون اسواد المسلمين وسوا كانت بنية الغزو
تابعة او متبوعة او مما علي حد سواء **لا يجوز** لهم ولو قاتلوا
ش يعني ان حذر ما تقزم لا يسهم له ولو قاتل فعند الذكر
الا نبي وحذر الحرام العبد ولو بشا بنية وحذر المسلم الكافر
ولو بنية تقزم مع المسلمين ام لا وحذر العاقل المجنون
المطيع لا من معه من العقل ما يهز به القتال وحذر
البالغ الصبي ولو اطاق القتال علي المشهور وحذر
الحاضر للقتال الغائب والمرجع علي ما سياتي
وحذر التاجروا لاجير الذين قاتلوا او خرجوا بنية
الغزو اذا خرج احدهما لا بنية الغزو ولو لم يقاتل لكن اتحي
احزجه المولى بقوله احيي نعيمه ان اجير وقاتل خلافه
لعوة الخلاف فيه والمراد بالخذل المقاتل لا المحط عليه
ح ولا يروح لهم **س** يعني ان الحذر المتقدم ذكره
الذي لا يسهم له المشهور انه لا يروح له ايجار والرخي العطا
ليس بالكثير وشرعا تقدره الي راي الامام محله الحي
كالنقل **ح** كمين قبل اللقاء **س** التثنية في عدم الاسهام
والمعنى ان من مات من ادي او فرس قتل التقا العيون
ولو بعد دخول العدو فانه لا يسهم له علي المشهور ولو مات
بعد اللقاء سهم له والمراد باللقاء القتال **س** واعني واخرج
واشمل ومن خلف الحاجة ان لم تنقلب بالجيش **س** اي
وكذلك لا يسهم لاعمي ولا لاشل ولا لاقطع بيده او رجل ولو

كان بهم منفعة علي المشهور وكذلك لا يسهم لمن تخلف الحاجة في
بلاد الاسلام الا ان يكون من حوايج الجيش فانه يسهم له **ح**
وقال ببلدنا وان يروح بخلاف بلدهم **س** يعني ان القاري اذا
حذل من الجيش في بلاد المسلمين فانه لا يسهم له لانه لم
يحمل منه للجيش وانه حذل عن الطريق يروح انت علي
مركبه ولو كانت مركب الا ميوب بخلاف من حذل من الجيش
في بلاد العدو فانه لا يسهم له لانه يكثر السواد في بلاد
العدو وان يروح وهذا التفصيل الذي ذكره المولى تتبع
فيه ابن تاس وابن الحاجب وهو منتقد انظر المتن
الكبير **ح** ويرجع شهيد كفرس رهيق **س** هو موقوف
علي محقق بخلاف في قوله ببلدهم اي بخلاف حذل
بلدهم بخلاف مريض شهيد القتال من اوله ولهم
يزل كذلك حتى انهم اعدوا فانه يسهم له لانه حذر
سبب الغنمة وهو القتال فان لم يشهد المريض فلا
يسهم له الا ان يكون ذار ايم والمحقق الذي له راي كذلك
بلاولي منه وكذا سائر من قلنا لا يسهم له ممن يتصور
منه راي كالا عرج والاشل انهم وكذلك يسهم للمفوس
الرهيق اي الذي به مرض في باطن حاقون من وطيه
علي حجر او شبهه كالوقرة وانما سهم له لانه يجف
الافحاح **ح** او مرض بعد ان اشرق علي الغنمة **ش**
اي يسهم له بخلاف واما ان لم يشرق فاشار له بقوله
والا فتولان اي والابان مرض وانقطع قبل الاشرق
فيشمل من خرج من بلاد الاسلام مريضنا وله يزول كذلك

منفعة

او هجما ثم مرحن قبل دخول بلاد العدو او بعد دخوله
وقبل القتال او بعده وقبل الاشراف فقولان بالالهام
وعومته في كل من الحور الاربع حكاهما ابن سببر ولا يدخل
في قوله والاحور وقال المانع بان يخرج مريضا ثم يخرج
قبل دخوله بلاد الحرب او بعد الدخول وقبل القتال او
بعدها وقبل الاشراف فانه يسم له في هذه الحور
بلا خلاف لان كلامه في حصول المانع لاني زواله ويخرج
في مرحن العرس ما يجري في مرحن الادبي من التفتيح
وبه يعلم ان قوله كغرس رهجن بجري فيه جميع التقديرات
المذكورة **والغرس** مثلا فارسه **ش** يعني ان العرس
لها سهامان ولها رسها سهم واحد اما اعظم مونة الغرس
واما القوة المستغنة به ولقد الم بهم لبطل وكوه
وقوله وان سفيينة مبالغة في الاسهام للغرس
والعني ان الغرس لها سهامان ولو كانت في السفيينة
السفيينة ولها جميعها سهم لان المقصود من حال الجبل
في الجهاد الارهاب للعدو وقوله تعالى ترهبون به عدو
اسه وعدوكم والقتال عليها عند الحاجة اليها الا ترى
ان المرأة لو تزكو اخيلهم لاجل الحيق وقائلوا علي
ارجلهم انه يسمهم للغرس سهامان ولها جميعها سهم فلا
فرق بين البحر والبر **بر** او برذونا وهجينا وجمعيرا
يقدر بها علي الكروا **الغرس** يعني ان الغرس يسم له
وان كان برذونا وهجينا كما يسم للغرس في السفيينة
والبرذون هو الدابة الثقيلة اي العليظة الاعضا

120
الجافية الخلقه والعوانا اقرا عينا والعين من الجبل
من ابوه عربي وامه ببطية اي ردية وعكسه مقرف يا
وبعد فاسم فاعل من اقرف وهو من امه عربية وابوه
بطي ومنهم من عكس ومن الادبي من كانت امه
غير عربية كالمصنعة وابوه عربي وكذلك يسم للغرس
الصغير فالصغير في قوله بها يرجع للغرس الصغير
فالصغير في قوله بها يرجع للغرس البرذون والغرس
العجمي والغرس الصغير والكوفي الحرب الرجوع اليه
بعد التولي يقال كرهه وكره نفسه يتقدي ولا يتقدي
والغروا الغرار عجمي المبرور **بر** ومريجن رجي **ش** اي
وقرس مريجن يعني ان العرس المريجن اذا كان يتوقع
بروه كالحجج بهم له وبعبارة اي رجي الانتفاع به
وقول عليه فليس تكرار مع قوله لغرس رهجن لان
ذاك مرحنه في حافره فهو يوصف الاحكام فلو كرهه بغيره
بلوجا وليس مرادا به الانسان حتى ياتي فيه الاحمال
الذي ذكره **ش** لانه فهم قوله رجي اي رجي بروه وليس
كذلك الغرس في قوس يرجي الانتفاع به عند الحاجة
اليه **بر** ويحيى **س** اي وكذلك يسم لغرس يحيى ويها
للقاري عليه لاني علفه وحملته وهل سهمها الغرس
العار للمير او المستغنى قولان **بر** ومعصوب من الغنيمة
او من غير الجيش ومنه لربه **س** اي وكذلك يسم للغرس
المعصوب لكن ان كان معصوبا من الغنيمة او من غير
الجيش وقائل عليه في غنيمة اخرى فسمها للمقاتلة

عليه وعليه الاجرة للجيش وكذا الواخذ فرسا للمرو وقيل القتال
فله سهماه وعليه للجيش الاجرة وان كان مفصوبا او هاربا
من الجيش فليسهماه لربه ان لم يكن معه غيره لا للمقاتل
ولا اجرة علي راكبه واما ان كان مع ربه سواء فليسهماه
للمقاتل وعليه الاجرة واما العرس المكثرة فليسهماه لراكبه
للا ربه **ص** لا الخجف او كبير لا يمتنع به ويقلد جيروثان
يعني انه لا يسهم له ولا واما له سهم للبغل وما بعد
لان منافعهما غير مقاربة لمنفعة الخيل قل في التنبيه
الخجف الهزيلة والاعجف المجهول يقال الخجف يفتح العين
وكسر الجيم يخجف يخجف اعرج بعرج فوحا والجح يخجف
فقوله لا الخجف عطف علي كعرس رهيج وليس عطف
علي قوله عرس من قوله والعرس لانه لا يفيد معلوم
الا سهام له بالكلية مع انه المراد **ص** والمشترك للمقاتل
ودفع اجره شريكه **ص** يعني ان العرس المشترك بين
اثنين او جماعة اذا قاتل عليه احدى الشركا فليسهماه
للمن قاتل عليه ودفع البقية الشراكا اجرة المثل باث
يقال كل اجرة هرا فان **ق** لكذا كان له بسببه
ما لهم من العرس فان قاتل عليه كل واحد من الشركا
مناوبة فلكل واحد مقدار ما حصل عليه من ذلك وعليه
اجرة المثل بسببه ماله من العرس **ص** والمستند للجيش
كعوس يعني انه اذا خرج من الجيش واحدا او جماعة ياذن
الامام او غيره ففيموا غنيمته فانه لا يختصون بها
بل يشاركهم الجيش في ذلك لانهم ائتمنوا ذلك لخدمة الجيش

وقوة

وقوة وكذلك اذا اعتمد الجيش غنيمته في غنيمته هو المستند
له فان الجيش لا يختص بها ايضا وظاهر كلام المؤلف انه اذا
كان المستند للجيش من لا يسهم له ائتمنوا غنيمته يكون جميعه
لجيشه وكلام ابن رشد يدل علي خلافه وفي المواق
عن ابن رشد فان عروا اي الكفار مع المسلمين ياذن الامام
او يغير اذنه منفرد بين تركته لهم غنيمتهم ولم يكتسب
وان عروا مع المسلمين في معسكرهم لم يكن لهم في الغنيمه
نصيب الا ان يكونوا مكافئين او يكونون هم الغالبين
فتقسم الغنيمه بينهم وبين المسلمين قبل ان يكتسب
ثم الخمس سهم المسلمين خاصة انتهى **ص** والا فله كمن تلحق
وخمس مسلم ولو عبد علي الا حرج لادبي **ص** اي وان
لم يكن الكافر مستند للجيش ولا يقوي به بل يخرج
عازيا وحده من بلاد الاسلام فانما غنمه يختص به
دون الجيش وهذا معنى قوله كمن تلحق اي انضم اذ لم
يستند للجيش بل خرجوا من البلد متلحقين فان
حكمهم حكم الجيش المنفرد فيما غنموه فهو لهم فقوله
كمن تلحق مثال لقوله والا فله لكن هذا المتلحق ان
كان مسلما فانه يجمع ما غنمه ولو عبد علي المشهور
وهو قوله ابن القاسم واليه اشار بقوله علي الاحم
وسوا كان هذا المسلم ذكرا وانثى بالفا او غيره واما
الذي فانه لا يجمع ما غنمه قولا واحدا لقوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شيء ان لله حصة فالحطاب للمؤمنين
وقوله لاذ اي عطف علي مسلم **ص** ومن ترجى او سها

عمله

مذهب المدونة وهو المشهور ان من عمل سرجا او بري بها
 او منع شجيا او قصعة او غير ذلك في بلد العدو فانه
 يفتن به ولا يخنس وسوا كان بييرا او كثيرا كما هو ظاهر
 وهو المشهور فيكون تقيد بحقوق المدونة بالسير خلاف
 كما عند ابن رشد المشي بكسر الميم وكسر المعجمة وبكسر
 اسم الله كالعنان وقيل شي من عيذان يوكي عليه
 كالتياب واثم قوله من عمل انما اصلحه مما كان معمول
 لا يأخذه ابن حبيب وما وجدته معنوعا في بيعه
 فلا يثاثر به وان دق **ح** والثاني القسم ببلدهم
س يعني ان السنة الماحية التي فعلها النبي عليه
 السلام او العمل الذي محي عليه السلف ان الامام
 يقسم الفتيمة في ارض العدو لانه انكبي لهم والطيب
 يلقوب المجاهدين واحقا للفتيمة وارحق بهم
 في التفوق لبلادهم وهذا اذا امنوا كثر في العدو
 وكان الغامون جيشا واما ان كانوا سرية من الجيش
 فلا يعسر احثي يعود والى الجيش وسكت المولف
 عن احتياج القسم اليحاكم ويحق ابن قوجون على
 انه لا بد منه اذ لو فوج ذلك جميع الناس لدخلهم
 الطمع واحب كل لنفسه من كوايم الاموال ما يطلب
 غيره وهو مورد للعن **ح** وهل يبيع ليقسم قولان
ش يعني ان الامام او الامير هو الذي يجب عليه ان يبيع
 الاربعة الخماس ليقسم انما انما لانه اقرب
 للمساواة لما يدخل التقويم من الخطا الا ان لا يجد من
 يشتري

يشتري فيقسم الاعيان او لا يجب البيع بل بخير فان شا
 باع وقسم الثمن وان شاق قسم الاعيان يجب ما
 يراه من المصلحة واعتز من بعضهم الاول بان يسوما
 ببلد الحرب جبايع لرخصها هناك والجبب بان
 رخصها يرجع لهم لا يعمهم المشترون وهم احق
 برخصها واما الكمين فلا يبيعهم با اتفاق وهذا يعم
 قول المولف ليقسم **ح** واقرود كل صنف ان امكن على
 الارجح **ش** هذا مبني على ان الامام يقسم سلع الفتيمة
 لا انما يقسم كل صنف من سلع الفتيمة حصة اقتلا
 ان امكن ذلك حسبا بانشاع الفتيمة وشرعا بان لا يودي
 الي تفريق ام وليد وانها على ما رجحه ابن يوسف فان لم
 يمكن الافراد قسم الي غيره **ح** واخذ معين وان ذميا
 ما عرف له قبله محبانا وحلف انه ملكه **س** يعني ان
 المسلم والذمي اذا وجد احدهما شيئا من متاعه في الفتيمة
 قبل فسخها ونهتد له البعثة بذكر فانه يأخذه
 بغير عود لكن بعد ان يحلف اليه الشرعية انه
 ما باع ولا وهب ولا حرج عن ملكه بما قل شرعي وانه
 باق على ملكه الى الان فيستحق قبضته واخذته به
 بالطريق الشرعي كالا يستحق لا يد من ثبوت ملكه
 بمبيته وتضمنه اليه بين الاستظهار وهي
 مكمة للملك ولا فرق في ذكر بين المسلم والذمي منه
 المعصية وهذا كله اذا كان صاحبه حاضرا في الفتيمة
 بدليل قوله **و** **ح** **ل** **ا** **ن** **ك** **ا** **ن** **خ** **ي** **ر** **ا** **و** **ا** **ل** **ا** **ب** **ي** **ع** **ك** **ه** **ا** **ي** **و** **ا**

مخوف شيء شخص غائب حل له ان كان الحل جبراً ولا يبيع له
وانفذ الامام بيعة وليب لربه غير ثمنه وكل الاموال
صادق بما اذا كان بيعة جبراً من حمله او استوت معلومة
بيعه وحله والنقل بغير ذلك واللام في له للتقليل
اي ويبيع لاجله اي لاجل ايصال الثمن اليه لاجله
بيع لان النبي لا يبيع لما لكة والا وليجعل بيعة علي
اي يبيع عليه **ح** ولم يحسن قسمه الا لتناول علي اللبس
اي واذا قسم الامام ما يقين ما لكة علي المجاهدين
لم يحسن قسمه حمله او عملاً لربه اخذه بلا ثمن الا ان
يكون الامام قسم ذلك المتاع متاً ولا بان يلخذ بقول
يحسن العلماء ان الكافر يملك مال المسلم فيحس علي
صاحبه وليس له اخذه الا بالثمن لانه حكم بما اختلف
فيه الناس فلا يفتقن علي ما قاله ابن عمر السلام
انه اختيار الشيوخ بخلاف ابي اهل لانه لا يفتقر بموافقة
الجماع للزاهب **ح** لان لم يتقن **ح** يعني فان وجد
في القيمة مال مسلم او ذمي يملكه لم يعرفه علي
فناحية ولا ناحيته فانه لا يوقف ويقسم بين
المجاهدين لتعلق حقهم وهذا هو المشهور والنقل من
خارج انه يجوز قسمه ابتداء فاحواجه من اخذ معين
او من لم يحسن قسمه غير مخلص **ح** بخلاف النقطة
ح يعني انه اذا وجدت محذورهم بخطئة مكتوب عليها
ذلك او وجدها احد من جماعة الجيش في دار الحرب
فانها لا تقسم وتوقف بلا خلاف قاله ابن رشد

ومثل

ومثل النقطة الحب الثابت تحميمه ولا نقول ان وتقوم
ان المشهور رجوان قسم مال يتقن ما لكة ولا يوقف فلو
كان ذلك مالاً تملك رقبته كعتق لاجل ومو يروم كاتب
وام ولد جيلت عبي ما لکم تكلم علي ذلك هنا بقوله
ح يعني حزمة معتق لاجل ومو يروم **ح** يعني انا اذا
وجدنا في القيمة قبل قسمها معتقاً لاجل ومو يروم
او مكاتباً وعلمنا ان ذلك لمسلم غير معين فانه حزمة
المعتق لاجل تباع الي ذلك لاجل اذ لم يبق لسيره
الذي اعتقه الي ذلك لاجل فيه الا الحزمة فيجوز
من اشتراه الي ذلك لاجل ثم يعتق حينئذ فان
جارية خير في اسلامه فيجوز حق مشريه في
حزمة يجاسب بها من ثمنه ويجوز حله ولو حل
اجله قبل استيفائه ففي ابتاعه مبتاعه بيقية
ثمنه قولاً وان استوفاه قبل اجله قبل يروح لربه
قولاً وان استخرمه المشتري بغيره في الباقي
وانما يبرح لول الاجل خروج حله ولا يبرح لربه وكذا لك
تبلغ حزمة المديون اذ لم يبق لسيره الذي يبره فيه
الا حزمة قاله كحون **ح** ولتأية **ح** اي وكذا لك
تباع كتابة المكاتب اذ لم يبق لسيره الذي كاتبه
فيه الا الكتابة وليس فيه حزمة لانه احوز نفسه
وماله فلا تباع وقبضه ولا تواجروا له بقل
ومكاتباً فانه اذ يها المكاتب كتابة لمن اشتراه
من المغانم فانه يعتق ولا وله السلي وان عجز

عن ادا سارق لمن اشتراه وان جاسده بعد ان يبعث لنا
فقواها معاد اليه مكانا وان اسلمها وعجز رقبته ليعلمها
انتهى ويحل كون الولد للمسلمين اذا لم يعلم السيد كما هو قول
المسيلة فان علم بعبده بعد ذلك كان ولاؤه له **ح** لا ام ولاه
س يعني انه اذا علم وجد في العتمة قبل قسمها اسم
ولده لم يعرف عتمة فان خدمتها لا تباع اذ ليس
لسيدها الا الاستمتاع وسير الكرامة والاستمتاع
لا يقبل المعاوضة وسير الكرامة لغو في غير عتمة
فقوله لا ام ولدا يبيح لخدمته ام ولموجبة الشهادة
ما قاله ابن عرفة ونحوه وانما تتم الشهادة في المبرر
بقولهم اشهدنا قوم ليسوهم ان سيده ذبوه ولم
شاهد عن اسم ربه او شموه ونسبته قلنت
وكذا في ام الولد والمعتق لاجل انتهي وسياتي قسم
رقا بهم **ح** ولله بعد اخذه بثمن وبالاول ان
يقود **س** هذا مضمون قوله سابقا قبله مما نال اخر
في له يرجع للمعين من سلم او ذمي والضرر المجزوء
بالخوف يرجع للمقيم والضرر في اخذه بثمنه يرجع
للمبيع والمعي ان المعين من سلم او ذمي اذ يعرف
ماله بعد ان قسم في المعتم وانبئته بالطريق
الشرعي فانه ياخذه بثمنه الذي بيع به او قوم به
على ما هو به من سلامة لا عيب خفي او واضح
وان ابي من هو بيده واختلف قول سحنون لويج
مرارا واختلفت اثنائه فاكشور لا يجير ولا ياخذ

فبها

الا بالثمن الاول خاصة الذي يبيع به او قوم به في المقام
ان تقيد البيع فيه والفرق بينه وبين الشئ ياحتر
بما شئت من الاثبات انه هنا اذا امتنع من اخذه بالثمن
الاول فقد سلم حصة ملك اخذه من العتمة وسقطوا
حقه والشئ اذا سلم للمال صار شريكين وكل
شريك باع حظه فلتشريكه عليه الشفعة فلذلك
ياخذ بها **س** واجبر في ام الولد على الثمن وانج
به ان لعدم الا ان تموت هي او سيدها **ح** حمور
المسيلة ان ام الولد يبعث في العتمة جملها
ثم علم حالها ونحوه سيد فاقابة يجبر على قواها
بالثمن الذي يبعث به او قوم به في المقام وان
كان اصغاف قيمتها وللخيار للسيد لكن ان كان لغيرها
موسرا اخذت الثمن منها لو ان كان مسرا فانه
يبيع به في ذمته اما لو قسمت في العتمة مع العلم
بما اثم ام ولد رجل مسلم فان سيدها ياخذها
من اشتراها من المعتق بثلثين ويحل وجوب
العرا ان لم يمت احدهما قبل العرا اما ان ماتت
قبله فلا شيء على سيدها لان الرقبة تقدر بثلثيها
بالموت اذ الفخود بالعرا تحلص الرقبة وان
مات سيدها قبل ان يبيعها خرجت عن بيعه
موتة ولم يكن لثمن تربا عليها ولا على ثلثيها
كما ادلى يد بين ثابت انما هو لثمن الرقبة
وقد فات بموت احدهما **ح** وله فدا معتق لاجل ومرد

حالها ونزولها مسلم الخدمتها **ش** هورة المسيلة ان
 المعتق الى اجل والمدبر قسما في المقسم جملها بالاعتق
 والتدبير ما لم يعلم بالاعتق والتدبير لا يعلم المقسم
 فان عرق ما لكما فانه يحري بي ان بعدهما بما وقعا
 به في المعائن وبرجيات له علي ما كانا عليه قبل
 المقسم فبحزم المعتق الى اجله بحزم المدبر الى
 موت لبيده فباعتق من الثلث وهذا معنى قوله
 حالها وبين ان يسلم خذ منها الموقعا في سهم
 تملكها له فينتو فيها من دباري سهمه وان كثرت
 وقيل يرجع لبيده ان وفي قبل عتقه وان تم
 الاجل او مات السيد قبل الاغتيا في اتباع
 العبد بما بقي قولان وسياتي للمولف في المدبر
 انه ينسج قال المعتق لاجل لذكر اذ لا فرق بينهما
 فقال في توحيده وينبغي ان يقتد قوله من قال
 بغير الا اتباع هنا وفي المعتق الى اجل بما اذا لم
 يكتما واما ان كتما فيرجع عليهما لغزورهما الذي كان
 ثم الاجل ولم يوف لم يتبع بشي وان وفي السيد
 محو والاجل باق رجع لبيده وما تقدم من انه
 يسلم خذ منها تملكها هو ما في المواذ عن ابن
 القاسم والقول بالاعتقاني نعلم ابن بوش
 عن يحنون وعبارة ويؤخذ من قوله وانبع
 بما بقي انه يسلم الخدمنة تقا خيا ويؤخذ من
 قوله مسلما خدمتها انه يسلم الخدمنة تملكها فيؤخذ

من كلام

حي

من كلامه اولا واخرا القولان **ح** وان مات سيد المدبر قبل
 الاستيفاء ان حله الثلث واتبع بما بقي **س** يعني ان العبد
 المدبر اذا وجد في العتمة وقسماته جملها بتدبيره
 او عاين بتدبيره فانه خدمنة تباع في حال العلم بتدبيره
 وتباع رقبته في حال الجهل بتدبيره ثم اذا علمنا
 سيده الذي تدبره واسلم لمن هو بيده ثم مات
 سيده الذي تدبره قبل ان يستوفي ما وقع به في
 المقسم ما وقع له عليه وحله الثلث فانه يبعث
 ويتبعه الذي وقع في سهمه بما بقي عليه من ثمن
 خدمنه او رقبته عند ابن القاسم وسياتي حكم
 ما اذا حمل الثلث بعينه **ح** كسلم او ذم قسما ولم يقدرا
 في سكوتهما **ب** امر **ش** التشبيه في الا اتباع والمعني ان
 السلم والذم اذا قسما في المقسم جملها بحالها واحال
 انما لا عول في سكوتهما بما مر من الامور بان يودي
 وهما سالتان متعذران ولم يحبرا بحالهما مع علمهما
 ان الاسترقاق لا يلزمهما فانهما يكونان حريين ويتبعان
 بما وقعاه في المعائن واما ان كان لهما عذر بان كان
 كل منهما صغيرا او قليل العتمة او لغير العتمة او
 المجربا يظن ان ذلك رخصا فانه لا يتبع خبيث **ش**
 وان حمل بعينه رقا باقية **س** اي وان مات السيد
 واستغرق الديون جميع المدبر رقا جميعا من هو
 به وان حمل الثلث بعينه اي بعين الموبوك كان لم
 يترك سيده غيره عتق ثلثه ورق ثلثاه للمعاري

عشر
 الرابع
 ١٤



وان استغرقنا الديون بمعن رفق ما استغرقته الديون
للغازي وعثقت من الباقي ثلثه ورق ثلث الباقي
للغازي فالحاصل **ل** ان الغازي يقوم على الديون
بستحق ما يستغرقه ويثبت ثلث الباقي عند
نثر يقوم الغازي على الورثة في ياقبه وهو معي
قوله ورق لمن هو في يده **و** لا خيار للوارث بخلاف
الحباية **س** اي ولا خيار للوارث فيما رفق من كله او بعضه
بين اسلامه للغازي او فدايه بما بقي له من ثمنه
الذي اشتراه به من المقاسم او قوم به لان مشتريه
انما اشتريه بقرينه فاذا اسلمه لبيده فقد اسلم له
ما اشتريه مما يرق منه بعد موته بخلاف الحباية
اذا صدرت من المبرور وجوب لبيده في اسلامه وفدايه
فاختار اسلامه للبيعي عليه ثم مات السيد وعليه
ديون تستغرق المبرور ويبعنه فان وارث السيد
فيمارق منه بين اسلامه او فدايه بما بقي من ارش
الحباية لان السيد انما اسلم للبيعي عليه حرمة
فاذا مات وله حله الثلث وعثقت منه بحله حصار
كعتيق ببعنه جيمي فخير الورثة فيما رفق منه لان
الاموال الى خلاف ما اسلم السيد **و** ان ادي المالك
ثمنه فعلى حاله **س** هذا اذا قضيت رقبته حمله
او اشتريه من بلاد الحرب واما اذا بيعت لثابته
فيجب لبيده بين اسلامه او فدايه اي وادى المالك
لمبتلعه الذي اشتريه رقبته من المقاسم جملا او

اشترها

121
اشترها من دار الحرب ثمنه الذي اشتراه به عاجلا فقدر
رجع لبيده على حاله التي كان عليها بودي اليه
كتابتهم وخرج حرا وان عجز رفق له **و** الا فحق اسلم
او فدي **س** اي وان لم يود عجز عنه جبر لبيده حينئذ
في اسلامه او فدايه وعلى كل حال من الحالين موقوف
وبطلت كتابته ككاتب عليه دين عجز عنه او جبر
حباية وعجز عن ارشها وهو معي قوله وسوا السلم
لمن هو في يده او فدي منه اي فداه سيده الذي
اشترى به من المقاسم او دار الحرب كتاب قتل
لا يمتي لم يثبت لبيده التخيير ابتداء في اسلامه
وقدايه كما في المبرور والمعتق لاجل قتل لانه لما حرر
نفسه وماله لم يكن لبيده تسلط على اسلامه
لانه لا يملك حرمة حتى يسلمها بخلاف المبرور والمعتق
لاجل ولما كان الحربى لا يملك مال المسلم بل ولا الزمي
ملكاتا ما بل انما يتقرر عليه شهادة فقط اشار
الي ذلك بقوله **و** وعلى الاخر ان علم بملك معي
ترك تحرق لبيده **و** المعنى ان من وقع في سهمه
سلعة من سلعة العتمة عرقنا او حيوانا حرامنا
او ناطقا ذكرا او انثى ثم علم به وسوا ان كان رسم
مسما او ذميا فانه يجب عليه ان لا يتصرف فيه الا
بعد ان يخبره فيه فان شأخوه بما وقع به في العتمة
وان شأخوه له لانه مملوك له وزوال ملكه فهو موم
وقوله وعلى الاخر خبر مقدم وقوله ترك تحرق مبتدأ

هي وانما يتقرب محبي **س** اي باستيلا دوا بعثت ناجر
والحبي ان من وقع في سهمه من الغنيمه عبد او امه
او اشترى بذكر من حربي غار عليه او ابى اليه وتعرف
في ذلك بالاستيلا دوا بالعتق الناجو فانه يحبي على
ربه على المشهور اي يحبي العتق وتكون الامه ام ولد
له في سبيله الغنيمه وفي سبيله ثمن اذا اشترى
من حربي وكان ابتداء لا يجوز فقوله كالمشترى من حربي
في بلاد الحرب مثله بما قبله في مطلق المحبي اذا
لا يتقيد محبه بالاستيلا دوا معه بل البيع
كذلك بخلاف المأخوذين الغنيمه فلا يحصى تقرب
فيه بالبيع والعرق قوة ملك المالك في باب الغنيمه
لانه لو وجد قبل قسمها اخذه محبنا ولا كذا المشترى
من حربي في ارض الحرب فانه لا يلحذه الا بالثمن
الذي يبيع به كما ياتي في كلام المؤلف عند قوله ان لم
يبيع فمحبي ولما ذكر الثمن او الزايد وقوله باستيلا دوا
يشترعه بخلاف ومحبي واحرب العتق الناجز
بخلاف البيع فليس قوتنا اي فيما وقع في المعانم
بل ياخذه ربه كما مر في قوله وبالاول ان تعدد
بخلاف المشترى من حربي في بلاد الحرب فيقوت
ولو بالبيع كما مر مع الفرق والراجح من التردد المتار
اليه بقوله وفي الموجد تردد اي وفي العتق الموجد
هل يحبي ام لا لانه كالمعتق لان المذير اذا كان
قوتنا في العتق لاجل ابن عرقه مقتضي المحبي

وابن بشير و ابن عبد السلام وقوله علي قول ابن
القاسم ان الكتاب والمذير كالمعتق انتهى ومحل
قوت ما اخذ من الغنيمه باستيلا دوا منه ان اخذه
بنية تملكه اما ان اخذه بنية رده لربه فقوله لان
بالامتناع وعدم الامتناع بما ذكره واليه الاشارة بقوله
ان لم ياخذه علي رده والافقولا والراجح عدم
الامتناع **وليس** او في اخذ ما وهبوه بدارهم
محبا **س** يعني ان من دخل دار الحرب فوهبه حربي
سلعة او عيدا مر بدار الحرب فان ربه المسلم او
الذي ياخذه منه يعتبر عوذا وان كان المعطي له اخوه
من الحربي بعوض بان اشتراه منه او وهبه له هبة
ثواب فان ربه لا ياخذه من الذي هو معه الا بعلا
يرفع له نظير ما عاودن عليه واليه اشارة بقوله **وبعوض**
به فقوله بدارهم متعلق بوهبوه وقوله **محبا**
يشترط المحب لان قبيله وانما لم يقل المؤلف وثمن
يشترط البيع والمعبه ومعلوم دواهم المعبه لو وهبه
او يبعوه بدارنا بغير حولهم البنا بما ان فان ذكر
يقوت علي ربه واما ما وهبوه بدارنا قبل تامينهم
قتل ما وهبوه بدارهم **س** ان لم يبيع فمحبي به
ولما ذكر الثمن او الزايد **س** يعني ان محبا اخذ المالك
شبهه ان لم يثبت المتأخذ او الموهوب له فان
اقاته بعتق او ايلاد فلا يبيع له اليه كما مر ويبيع
فانه يحبي لكن يكون لما لكه الثمن في ادا وهب

او غار عليه الحربي
فاذا قدم بذلك
الموهوب له صح

مما بنا والزاد فيها اذا عاود من عليه كما لو عاود من عليه
 عشرة وياحه بخمسة عشر فله الحقة الزايدة وعلية
 فتوله ولما لكه الثمن او الزايدة ونشر مرتب وليس
 له رجوع بجلته ان اعتكله **ص** والاحسن في المعزى
 من احد اعزها بالقرآن **ص** يعني ان ثمنها من اير
 اللصوص ويخوهم من كل كالمهل ياخذه ربه من
 الفاري بغير شي ابن راسرو هو الاقرب لان اللعن
 ليس له شربة ملك بحل في الحرب او لا ياخذه الابير
 ان يرفع القدر الذي قد ان به من اير في اللصوص قنبا
 علي ما قد من دار الحرب قوله اخذ بالقرآن الذي
 لا يمكن الخلاص الا به فان امككت لكل احد بلا شي
 او يذون ما دفع فانه ياخذه في الاول بلا شي والثاني
 بما يتوقف خلاصه عليه **ص** وان استسلم لمعاود
 مدبره وخو استر حيث خذ منة ثم هل ينتج
 ان يعتق بالثمن او ياد في قولان **ص** يعني ان الدبر
 والمعتق الي اجل اذا استلها سيرة ما من معاود
 عليها من اير في اللصوص او في دار الحرب وغير ذلك
 فانه يملك خذ منة فيجزم المدين الى موت سيرة
 الذي دبره والمعتق لاجل يجزم الي ذلك الاجل
 فاذا مات سيرة الذي دبره والثالث بحكم ارجا
 الاجل في المعتق لاجل وقد وخبيا ما قد به فلا
 كلام انما يعتق ولا يقتل بتي وان لم يوقيا
 ذلك قبل يتبعها الذي عاود من عليها بجميع معاود

عليها

عليها ولا يجيب عليه شي مما اعتكله منها لانه كالفدية
 او تاتبعها الا ما بقي عليه ما فتوا قولان والمعتق
 انه ينتج بما بقي كما يقيد كلام المواق **ص** وعبد الحربي
 سلم حوان قروي بقي حتى علم **ص** يعني ان عبيد
 الحرب اذا قروا الى بلاد المسلمين قبل اسلام سيده
 فانه يكون حوانا نعمت ثمنه وسوال السلام لا فالا
 يذون لقوله بسلم وان قوم باله فانه يكون له ولا
 يذون وكذا لو يكون حوانا اذا اسلمه بقي عند سيده
 في بلاد الحرب حتى غنمه المسلمون وسيره مشرك
 وهذا اذا خرج النيا قبل اسلام سيده بولي
 قوله **ص** لان خرج بعد اسلام سيده **ص** اي لا ان
 خرج المينا كما قروا او سلا بعد اسلام سيده فارق له
 وسواله اسلام اخوها اسلام الاخر او سوا في
 الاسلام **ص** او بعد اسلامه **ص** معطوف علي خرج لعل
 بعد كانه قال لا يجوز له او يجزى اسلامه اي المي
 وليس تكرار مع مفهوم الشر لان قوله لو بقي حتى غنم
 لعمري من حود اسلامه والاعم لا يلزم ان تجزى باخذ
 معين لانه يجزى بما اذا اسلمه وخرج ليعقد ديار
 او حرم او حود لكر ولم يجعل النيا هو اذا لم يجعل
 النيا لا يكون حوانا علي الموضع **ص** وهو السبي النكاح الا ان
 سبي وسلم بعد **ص** يعني ان الزوجين الكافرين
 اذا سبوا جميعين او احدهما قبل الآخر فان النكاح
 ينتج فيهما وحل وطلبها بعد الاستبراء بحصة ولا

١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠

حرة لا تملكها رثة امة الا في حرة واحدة فانه لا يقطع
 بينهما وهي ما اذا اسلم الحربي سوا كان عتقنا بامان
 او حبسنا ثم سبينا زوجته ثم اسلمت بعد ذلك في الحرة
 فانها بقوا على بكاحهما تزويجا في الاسلام لا يفسد
 حلال رثة امة مسلمة تحت حرم مسلم فان لم تسلم فرق
 بينهما لا يفسد امة كتابية تحت مسلم وهو لا يجوز له ان يتزوج
 الامة الكافرة وانما له ان يطأها بالملك **س** ولده وماله
 في **مطلقا** **س** الصبر في ولده وماله في راجع لمن
 اسلم الممنون **س** قوله بقوله والمعني ان الحربي اذا اسلم
 وقر المينا او ربي في بلاده حتى عتقنا بلاده فان ولده
 الذي جعلت به امة قبل اسلامه يدلي بقوله ورق ان
 جعلت به يكتسب ماله عتقه الممنون الذي دخل بلاده
 وهو مراده بالقي ولو عتقه بغير اذن من اهل بلاده
 فهي عتقه اتفاقا وكذا هوها واذا كانت عتقه
 فقبل يفتح بكاحه ملكه حوا منها وعلى قول ابن
 القاسم لو سرق من العتقة يقطع لم يفتح ولا فرق
 في ولده بين الصبر والكبير يعني الحربي ببلده
 اخرج المينا وترك ماله ولده اسلم عتقنا في
 امة ارجي بلاده وهو معنى الاطلاق وما ذكره
 الذي جعلت به بعد اسلام الامة فانه لا يرقب
 اتفاق **س** لا ولو جمع بين كتابية سببت او مسلمة
س هذا عطف على قوله في والمعني ان الحربي
 اذا سببت حرة مسلمة او حرة كتابية فوطئها
 وانت عتقها با ولادتها عتق المسلمون ذلك الحربي

والحرة

والحرة والاولاد فان الاولاد الصغار الذين حوتوا من
 المسلمة او من الكتابية عند الحربي لا يكونون قبا على
 المشهور بل احرار تتبعهم لا معهم بحلاف الكبار **س** في
 وهل كبا للمسلمة في اوان قاتلوا تاويلا **س** الموصوع
 بحاله يعني الى الحرة المسلمة اذا سببت وانت با ولاد
 عند الحربي فان كانوا اصغارا فعتق بمنزلتها كما امر لا يكون
 قبا واما الكبار فعتق في اي عتقه ولو عتقه لكان
 ظمروهل هم في ذالهم بقا تلو الا يفتق على حال
 بكنهم القتال واليه ذهب ابن ابي زيد وعنه
 الروان تلو بلان واما كبار الكتابية ففي اتفاقا كما
 قال ابن عرفة وانه مخرج ابن شبر وابن حارث فحكاية
 لهم الخلاف فيهم فيه نظرو قول يعقوبهم ليس في المرونة
 تحصيل المسلمة بذلك ليس كما ينبغي ولتواحياد المولى
 في تحصيل كلامه يكبار المسلمة رجة امة وتضمن
 به **س** ولذا لامة لما لكها **س** يعني ان المسيبة اذا كانت
 امة وانت با ولاد عند الحربي ثم عتقها المسلمون
 فالمشهور لانهم لما لكها مسلما او ذميا سوا كانوا
 صغارا او كبارا من زوج او غيره لتبعية الولد
 لاه في الرق والحرة تتبعه الولد يتبع امة في
 الرق والحرة ولا يبع في الذبي واذا الجريرة وقيل
 مخرج ابو الحسن في شرح الرسالة بان ولاد الرق
 يتبع امة في الرق والحرة والاسلام وفي ابن ناجي
 في شرح المرونة ما يبيده وبه يعلم ما في شرح **س**

ابن شبلون
 ارجع في آت
 قاتلوا بالفضل
 واليه ذهب ابن

ولما انهي الكلام على قتال الكفار اتبعه بما ينشأ عنه
من جزية ومهادنة وفك اسير وغير ذلك من متعلقاته
وبدا بالسلام على الجزية لانها الامر الثاني المانع من
القتال كما مر في قوله ودعوا الى سلام ثم جزية
قال في التنبيه الجزية بكسر الجيم مأخوذة من المجازاة
والجزا لانها لكفيلهم وتمكينهم من سكنى دارك
وقيل من جزية بحر الجاد اظلم قال تعالى واتقوا
يوما لا تجزي ابي لا تغني وجهها الجزية بكسر الجيم
مثل الحبة وهي انتهى وشروع في السنة الثامنة وقيل
التاسعة من الهجرة ابن عرفة الجزية السنوية بالزم
الكافر من مال لاسمه باستقراره تحت حكم الاسلام
وصوته انتهى ولما تعلق الكلام في هذا الباب باربعة
اجبات العقد والعاقد والمعتود تحليه والمكان الذي
يسكنه وشاري الرابع بقوله سكنى الخ والى المعتود
عليه بقوله لكافروا الى الاولين بقوله **وهذا**
عقد الجزية اذن الامام لكافر خرج سبأوه **والمعنى**
ان الجزية هي اذن الامام لكافرد كولو قرشيا على
المشهور في سكنى موضع مخصوص على اعطاء مال
مخصوص بشرط كون الكافر على وصف محدد
والعاقد الامام لا غيره فلو عقدها مسلم ابتداء
بغير اذن الامام لم ينجح لكن يبيع الاغتصاب ابي
من القتل والاسر ويجب عليه اذا بذلوه وراه
مصلحة الملائم حيا في غايتهم قاله في الجواهر

وقوله

130
وقوله لكافراي لكل كافران النكرة في سياق الاثبات
قد تقدم اي عموما شموليا وان كان قلنا وهو المناسب
لفرضه هنا ولا يفتقر حقه على ذلك بكلام ابن رشت
وابن الجهم من انما لا تؤخذ من كفار قرلث اجا عا
فانه طريقة لها وانما اي المولى بقوله لكافرتونية
لما مره والاسلم لا يتوقف ان عليه جزية حتى يجوز
منه وخرج بقوله كبح سبأوه بالمداي اسجوه نه
المعاهد قبل انقضاء مدة عمده والمؤدقائه لا يقر
علي ردة اذ كل منها لا يبح سبأوه **بكل** فحس
قادر على العالم يعتقه مسلم **يعني** ان شرط
اخذ الجزية ان يكون المأخوذ منه مكلفا عقلا قادرا على العا
لاهل دينه فلا تؤخذ من مجنون ولا من حيا ولا من عبد
ولا من فيه شايبة حرية ولا من عتق قادم على شي منها
ولا من رهبان الاديرة لكن هذا يعني عنه قوله صح
سبأوه ولا من اعتقه مسلم ببلد الاسلام بخلاف
مالوا اعتقه غير مسلم او اعتقه مسلم ببلد الحرب
واذا بلغ الحي فانه لا تؤخذ منه على المورد ولا يعتق
به تمام الحول كما في الكافي وانظر هل يجري ذلك في
العبد اذا اعتق والمجنون اذا اطاق ام لا وقوله محالط
ولو اياه كنيسة لاصومعة ودبر وعار ولو طرأ عليه
سقات عنه عند ابن القاسم حكاه قاله لا حويز واعلم
استغني بهذا كبر الا وحاف عن اشتراط الذكورية
اي المحقة **سكنى** غير مكة والمدينة واليمن

ولهم الاجتناب **س** سكنى منصوصي يتزوج الحائضين
 اذ لا الامام في سكنى كذا وسكنى ممنوع من العتق
 يجوز فيها بعدة الجرح على الاحتافاة والنصب وقوله
 غير ملكة الخ غير جزيرة العرب المشار اليها بقوله
 عليه الصلاة والسلام لا يمتقن دينان جزيرة
 العرب وشمل قوله غير الخ بيت المقدس والشعور
 وحود كذا وما جزيرة العرب وهي ملكة والمدنية
 سكنها الكز يجوز لهم واليمن فلا يجوز لهم ان يوروا في جزيرة العرب
 اذا كانوا مسافرين ولا يمتنعون من ذلك لو حو لهم
 ايام عمر بغير الطعام من الشام الى المدينة وصرح
 لهم عرثا ثلثة ايام يتسوقون ويقترون في حوائجهم
 ومقتضى كلامهم انهم لا يمكنون من الاقامة
 المذكورة لغو محليته وظاهره ان لهم المرور
 ولو غير محليته وفي عبارة ليس المراد بالاجتناب
 المرور فقط بل المراد ما قابل السكنى فيتم
 دخولهم هذه الاماكن لنجسهم وتنجس حوائجهم
 ومحالهم **س** بمال **س** يجمع نطقه يسكنى اي
 في سكنى بسبب مال ويعقد اي العقد على
 نكاح وبأذن الامام اي اذن الامام مع مال
 محسوب بمال والمذهب ان المال شرط لاركن **س**
 للمعنوي اربعة دنانير او اربعون درهما في سنة
س يعني ان المقرار الذي يجزى على كل من اهل
 المعنوي هي اربعة دنانير او اربعون درهما في

سكنها الكز يجوز لهم

كلالته

كل سنة ثم ينظر عند اجزائها في كان غنيا بذلك احد منه
 ومن كان قادرا على بيعه اخذ منه ما قدر عليه ومن
 كان غنيا قدر على شي سقطت عنه ولا يطلب بها بعد
 عنائه قال ابن عبد السلام وله يعلم من كلام المؤلف
 اي ابن الحاجب حكمه اهل غير الذهب والورق وقيل
 قال سحنون على نقل بعض السراخ وان كانوا اهل
 اهل فاراجنا هذه عليه الامام النبي اي ما را حقه
 عليه اي ابتداء او عند الاخذ واهل المعز والحنان والعز
 كذلك قاله الشيخ كريمة الدين **س** والظاهر اخرها
س يعني ان الجزية تؤخذ من حروب عليه اجزأ حول
 كذهب الشافعي وهو الفياس كالزكاة ومثله للبياني
 ابن ريتو وكذلك الحماكية اذا وقعت مبرمة واخرها
 منسوب بترج الخافض او معقول لعقل محذوف
 اي انها تؤخذ اجزها **س** ونفخ الثغور بسفه ولا
 يراد **س** يعني ان الجزية تؤخذ من الفقير بغير حناله
 ولودرها واحدا ولا يراد المعني على الفور المستقر
 ذكره **س** والمحلجي ما شرط وان اطلق فكالاول **س**
 تقوم الكلام على الجزية المعنوية والكلام الان على الجزية
 العينية وهي على ما شرط ان رضى الامام او من يقوم
 مقامه وله ان لا يرضى بما شرط رضى له ولو بول اصناف
 الاول على المذهب وما ياتي حقيقا وان اطلق في حكمه
 ولم يشترط قدرا فعليه ما يلزم المعنوي وهو اربعة
 دنانير او اربعون درهما **س** والظاهر ان بول الاول حرم

Copy

rsity

قتاله **س** يعني ان ابن رشا استظهر ان الصليبي اذا ابتل
 القدر الذي عليه المصوي انه يلزم الامام انه يقبله
 منه ويجرم على الامام ان يقا نكته وحقه ان يقبل
 بالاعمال لانه من عند ابن رشا لا من الخلفاء **س** مع
 الالهاته عنوا اخرها **س** اي ويوحى لكل من الجزين
 مع الالهاته وحبوا اي الدلال والشرقة لهم عند
 اخذها لقوله تعالى حين يعلوا الجريفة عن يد
 وهم حيا عزرون ويوحى من كلا منهم عدم قبول
 الثاني في ذلك لان المقصود حصول الالهاته
 والاذلال لكل واحد بعينه عني ان يكون ذلك
 مقتضيا لرعيته في الاسلام **س** وسقطت بالاسلام
س اي الجزية والالهاته والمواد بالجزية المطلقة
 الشاملة للمصوية والصليحية وهذا الذي لانه يعلم
 منه حكم الالهاته بطريق المخلوق وعلى عود
 الخبر على الجزيتين لا يعلم منه حكم الالهاته
 الا بطريق الالتزام وكما هو قوله وسقطت
 بالاسلام ولو ظهر منه التحيل على اسقاط
 الجزية في الشئ المبكسرة وهو كذلك **س** كارتاق
 المسلمين واحفاقة المختار ثلاثا للظلم **س** يعني
 انه ينفذ عنهم لاجل الظلم ما تضره عند ابن رشا
 رضي الله عنه مع الرنا يبر والاراهم في كل شهر على
 كل نفس مدان وثلاثة اقساط رتب على من
 كان بالسلام والخبرة وقرر على من كان بحجر

اردبا

في كل شهر على
 كل نفس مدان

اردبا من الحسنة في كل شهر على كل نفس ولا ادري كم من الودك
 والمسل والكسوة وقرر عليهم ان يجتمعوا من مواعيد من
 السلي ثلثة ايام وقرر على اهل العراق حصة عشر
 دنانير من التمر في كل شهر على كل نفس مع كسوة مخرقة
 كان يحركوها الناس لا ادري قدرها قاله مالك بن نويرة
 للظلم علة للمسلمين **س** والمصوي يحوي **س** يعني ان
 المصوي بعد صرب الجزية عليه حرقوا من قتلته
 خسارة دينار لانه اقترانه في الارض لهما رتبا من ناحية
 المن الذي قال الله تعالى فاما منادى العتاقة فاما
 ينفوا من هبة اموالهم والحمولة بما وان يحكم بذلك
 عليهم المسلمين وان لا ينفوا من الوحيدة بجميع اموالهم
 الا اذا لم يكن لهم وارث من اهل دينهم وكان ميراثهم
 للمسلمين وعليهم يا نبي قوله ابن حبيب اذا اسلموا كانت
 لهم اموالهم ولم تخرج منهم والي هو الاستار الموافق بقوله
وان ما نواو اسلم فالا ارض للمسلمين فقط اي الارض اليهودية
 في قولهم وقفت الارض وهي التي اقرت بين يوم العلق
 اذ لم تغرب يد الالبيل فيها الهاته على الجزية السب
 لقوتها واما الارض التي استترهاها لموا المستوخ
 حيث يجوز له الشوط افي من حلة امواله حكمها
 حكم ماله عند ي ولما رخصا فيه ما وكان الاول
 ان يقر قوله وان ما نواو اسلم فالا ارض للمسلمين
 الجزية ومعلوم قوله فقط ان ماله ليس للمسلمين
 لكن على تفصيل وهو ان ما اكتسبه من المال قبل

المسلمون

Copy

الشيخ هو المسلم ايضاً وما التثنية بعده قوله فان قيل
 ما هنا مخالفة لما سبق في باب الفرائض من قوله
 وما لكتابي الحر المودبة الجزية لاهل دينه من كونه
 قاتلوا ابه ان ذاك في حق المعتوي جمعاً بين الموصفين
ص وفي الجملة ان اجعلت عليهم ارضهم والوحية
 بما لهم وورثوها من الجار والمجور مستقل بمقدرة
 ابي الحكم في الصلح وتولم عليهم ارضهم جواب
 الشرط والشرط وجوابه خير المبتدأ المقور قاذاً
 اجعلت جزيتهم على العبد بما حوت من ارض ورقاب
 من غير تفصيل ما يخص شخصاً ولا ما يخص
 الرقابة من الارض فليهم ارضهم ان اسلموا الي
 اقتلهم ويبيعونهم المباحين ولا يزداد في الجزية
 لزيادة نعم ولا ينقص بنقصانهم ولا يبرأ احد
 منهم الا بآداء الكفاح لا يضمن حلاً والوحية بما لهم
 بيمينه وكله وورثوها فان لم يكن لهم وارث
 فلا اهل مواد لهم اذ لا ينقص من الجزية شيء يموت
 بعضهم وذهبن ابن حبيب الى ان الارض موقوفة
 للجزية لا تباع ولا تورث ونسبت لهم ان اسلموا
ص وان فرقته على الرقاب فهي لهم الا ان يموت
 بلا وارث فالمسلمين ووجبتهم في التثنية **ص** يعني
 ان الجزية الصالحة اذا وقعت مفروقة على الرقاب
 كعلي كل رقبة كذا واجعلت على الارض او هكت
 عنها فليهم ارضهم واليه يعود الخبر من قوله

الرقاب

في

في لعمر اي قال ارض لعمر يرثونها ويبعونها وتكون
 لهم ان اسلموا وتورث عنهم مع ما لهم ان ماتوا فان
 مات واحد منهم والوارث له فانه وارثه للمسلمين
 لاهل مودبة ووجبتهم في هذه الحالة في التثنية
 فقد ان لم يكن لهم وارث والافليهم الوحية بجميع
 ما لهم في هذه الحالة تزيد الجزية بزيادة نعم
 وتنقص بنقصانهم وحكم ما اذا فرقته على الارض
 او عليها حكم ما اذا فرقته على الرقاب **ص** وان فرقته
 عليها فليهم بيعها وخراجها على البايع **ص** يعني ان الجزية
 الصالحة اذا وقعت مفروقة على الارض فقطاً او اجعلت
 على الرقاب او سكنت عنها كعلي كل شجرة كذا او وقعت
 مفروقة على الارض وعلى الجاهل ما كعلي كل شجرة
 كذا وعلى كل راس كذا وهذا قول ابن القاسم في المودبة
 وانظر اذ مات البايع هل يتبع المشتري بخراج الارض
 دائماً او رثة البايع وبعبارة فوان فرقته عليها اي
 الارض او عليها اي الارض والرقاب فاحكم خريما
 سواء هو ان ارضهم وما لهم لهم ان اسلموا ولو رثتهم
 ان ماتوا الا ان يموت بلا وارث فالمسلمين كما في القسم
 الذي قبله ويؤاد هنا قوله ولعمر بيعها وخراجها
 المورث عليها على البايع الا ان يموت او يسلم ويكن
 عن المال في هو القسم وحكمه حكم القسم الذي قبله
 وعلى كل حال الارض لهم في الاقسام الثلاثة
 الا القسم اذا باعوه في الغنمين الاولين لا يكون

وارثهم لهم بيمينها
 لمن شادوا وخراجها
 على البايع في السيلين

خراجها على البايع وفي هذا القسم خراجها على البايع والمراد
 خراجها ما حترب عليها وسكنت المولف عما اذا فعلت
 على الرقاب واجملت على الارض او سكتها عنها هل يكون
 علي من باع الارض خراجها او لا وذكر الشيخ كريمة الرب
 انه لا يكون خراجها على من باعها بل يكون عليهم
 اي على اهل الصلح جميعا كما ان الحكم كذلك اذا وقع
 الصلح على الرقاب والارض بجل الكي ذكره على سبيل
 البحث **والمعنى** احداث كيسة ان شرطوا فلا **ش**
 يعني ان المعوي يجوز له ان يحوث كيسة في بلاد المعوة
 المقومة اهلها وفيما يحتطه المسلمون يسكنوه
 موم اذا اشترطوا ذلك عند حترب الجزية وتوفي له
 شرطه فان لم يشترطوا ذلك عند الحترب فانه يبيع
 من احداث الكيسة لا يفرح لهم في كفايتهم
 العزيمة وان يلا شرط **ش** كرم المهتم **ش** احتمال
 التشيع التام فيجوز مع الشرط لا مع عدمه وحمل
 الناقص وهو عدم الخوازل ومع الشرط وهو الراجح
 وجيبه يقال ما الفرق بين اللوات والترميم
 فيقال ان الترميم فيه بقا التي على ما هو عليه
 فتجوز به موحل لهم الي اعراضهم من بقا الكيسة
 على ما هي عليه كما ان اللوات فان المسلمين فيه
 كائهم المشيون لها ويعوميا الاحتمال الثاني
 تخريجهم بمفهوم الشرط لانه لا يجرح به الاثنية
 وهي ذكره ليشبه به **ش** وللصلحي الاحداث **ش**

يعني

اشترط

يعني ان الصلحي يجوز له ان يحوث كيسة في غير بلاد
 المسلمين ويجوز له ايضا ان يرم ما تقدم من الكنائس
 القديمة وتوادد على المسلمين عند حترب الجزية عليه
 ام لا على المذهب **ش** ويبيع عرضها او حايط **ش** يعني انه
 يجوز للصلحي ان يبيع عرضة الكيسة او حايطها بخلاف
 ارض المعوة فلا يجوز لهم بيع شيء منها لان جميعها في
 يد علي المسلمين وحايطها جزاوي لا يحب اما عطف على
 لقط عرضتها او علي محلا لانه في محل حب علي انه معقول
 المحدث **ش** لا يبلد الاسلام **ش** اي التي يارض الاسلام
 الي التي انقرضت تحت طم المسلمين اي التي كان بها المسلمون
 قبل فتح ارضه لا البلاد التي اختطها المسلمون بعده او معه
 فانه لا يبيع من ذلك هذا ما يقول عليه وحمل المنع للزكوة
 ان لم يحمل مفردة فان كان يحمل من المنع مفردة
 اعظم ارتكبه اخف المنهوتين هذا معنى قوله الا المعنوية
 اعظم **ش** ومنع ركوب الخيل والبغال والاسود وعبادة
 الطريق **ش** يعني ان الذي يعومي او حليها يبيع من
 ركوب الخيل النعيسة ومن ركوب البغال النعيسة
 ويبيع من الركوب في السروج ولو على الخمر بل يركبون
 على الاكف عرفنا بان يحمل رجلهم معاني جانب
 الدابة اليه او اليسرى والا كف اليد عن الصغيرة
 التي تحمل تحت اليد عن الكبيرة واما الحال وفي في
 عرف قوم كالحيل وفي عرف اخرين كالحمر بل ووثقا
 فالخمر علي هذا ويبيع من عبادة الطريق اي وسطها

اذا لم يكن خاليا قال الجوهرية جادة الطريقة عظمها
 والجحج جواد **ق** والزم يلبي بيزه وعور لترك الزنا
 وظهور السكر ومعتقه وبسط لسانه واربع
 الحذر وكسر الناقوس **ق** يعني ان الذم يلزمه ان
 يلبي شيئا بيزه عن ربي المسلمين ليللا يشته
 بهم ولهذا اذا ترك ليس الزنا فانه يلزمه التقدير
 والزنا يحتم الزايم هو ما شذبه الوسطا علة
 على الذل وكذلك يجوز اذا ظهر معتقه في المسيح
 ابن مريم عليه السلام او غيره ذكرها لاحقر رقبته
 على مسلم وكذلك يجوز اذا بسط لسانه على مس
 او جحمة رقة والكراد بسط لسانه ان يتكلم ولا
 يحتم الحاضر بين وان لم يكن سبوا ولا شتما وكذلك
 يجوز اذا اظهر الحروب وتعمد ولا يحتم لعمد شيئا
 فيها وامان لم يظهر الحروب اراقتا مسلم فانه
 تحتمه لتقريبه ولم يقل وكسرت اوانها لان اوانها
 من جملة ماله الذي ولا يجوز لاحد ان يملكه وكذلك
 يجوز اذا اجل الحرام من بلواي بلوا اذا اظهر حذب
 الناقوس وهو خشيته لخاصي يحترقون بالاجل
 اجتماعهم لاجل انهم فانه يكسر ويجوز ولا شيء على
 من كسره ومثله الحليل اذا اظهره في اغنياءهم
 واستغاثهم ويبيعون من الزنا ولا يبيعون من
 الزواج باليتات والامهات ان استحلوه ولا
 يبيعون وكوب الحبر ولو نقية ولا يكونون ولا تشيع

لا يجوز ان
 يبيع الحبر
 ولو نقية
 ولا تشيع

حبايزهم

حبايزهم لان الكفي تعظيم والكرام وكذلك تشيع حبايزهم
 لانه الكرام ولو قوت **ق** **ق** ويتحقق بقتال ومنجزية
 وترد على الاحكام وعصب حرة مسلمة وعزورها
 وتطلع عورات المسلمين **ق** لما ذكر الامور المندوع منها
 لعل الزمة وليست تقتضى لعمده اخذ يتكلم على الامور
 التي يتحقق عمده باحوها وذكر انما يستحق
 علة انه اذا انتقم عمده الذي يجبر كالحرب
 الاصل في النظر فيه اذا ظفوه باحو الامور الخمسة
 المحترق فيها في الاسرار التي احدها اباحة استرقاقه
 منها قتال الذي للمسلمين لا عن ظلم ركبته لئلا فاته
 الامان والتامين فسقط ما كان له عليهم من احكام
 والادب عنه فان كان عن ظلم ركبته فالا يكون انتقم
 لعمده ومنها ان يمتنع الذي من اذا الجوزية التي
 قدرت عليه عوجنا عن حقوديه فسقط ما كان
 له من الامان لان ذلك كالحصل فيعقد مع اهله
 الكوب على شرط فاذا لم يوفوا بها انتقم من الحاصل
 ومنها ان يهرد الذي على احكام المسلمين بان يظهر
 عزم المبالاة بها ويتعفن على ذلك جاءه او استماله
 ذي جوة من المسلمين يحشاه لثناكم على نفسه
 او ماله او عوجنه فسقط ما كان له من الامان عزم
 ومنها اذا عصب حرة مسلمة على الزنا اي وطئ
 بالفعال واحترق بعصب الحرة ما اذا طأ وعته على ذلك
 فانه لا يكون تقتضا لعمده واحترق بلحوة المسلمة

الحبايز
 ١٥

بما انتفعن العلم واما ان يخرج لاجل الظلم الذي يحتمه
 ولو يشك ثم اخذ قاتله لا يشترط كما اذا حاربنا ليدار
 الاسلام غير مظهر للجور عن الزمة فان حكمه حكم
 المسلم المحارب وليس في هذا معارضة كما بينت معرفة
 الجهاد ولا لها تقدم من انه اذا قاتل المسلمين انتفعن
 غيره لان هناك كثر القتال وهو هنا متلخص ويخرج
 بمفهوم الشرط ليشبه به قوله كحاربته **ح** وان ارشد
 جماعة وحاربوا كالموتدين **ش** صورا جماعة من
 الكفار اسلموا ثم ارتدوا الي الكفر فحاربوا المسلمين
 ثم قدرنا عليهم فانه يحكم فيهم بحكم الموتدين من المسلمين
 لا يحكم الكفار الناقضين للعهد فتستأب كباهم
 ثلاثة ايام فانا تابلوا لاقتلوا وتجبر صغارهم على
 الاسلام من غير قتل ولا توجهاوا لهم ولا تنسب
 نساوهم على المشهور ولما كان المانع من قتال الحرب
 امانا واستيما واهدائة وحملوا قدام المولى الكلام
 على ما عدا المهادنة ختم ابواب الجهاد بها مستغني
 بذكر شروطها الاربعة عن حدها وهو كما قال ابن
 عرفة المهادنة وهي الصلح عقد المسلم مع الحرب
 على المسالمة اي المشاركة مدة ليس هو فيها تحت حكم
 الاسلام فيخرج الامان والاستيما فقال **ح** ولللام
 المهادنة كالحملعة ان خلا عن كثر شرط بقا مسلم وان
 بمال الا خوف **ش** اشار بهذا الى شرطها وذكرها
 اربعة الاول ان يكون العاقد لها الامام وينبغي ان يام

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

لا غير

لا غير بخلاف التاميين فتصح ولو من احاد الناس الثاني
 ان يكون للحملعة كالجور عن القتال مطلقا او في
 الوقت بمجانا او بعد وقت الرابي السيد لا يمكن
 لقوله تعالى وان جاهدوا الاسلام فاجح لها فان لم تظفر
 بالحملعة بانظير المسلمين عليهم لم يجز الثالث
 ان يحلوا عقوبتها عن شرط فاسد والا لم يجز كشرط بقا
 مسلم اسرى بايديهم او بقا قرية للمسلمين خالصة
 منهم فيجوز كل ما مضى واستشاري الشرط الرابع بقوله
ولا حد لمة المهدنة بطول او قصر بل على حسب
 اجتهاد الامام وقد راجحة ولا يطيل لما قد يجوز
 من قوة الاسلام وفي عدها شرطان نظر وتغيير
 الحربي وحيلة قوله وللعهد مستأنفة اي بها لبيان
 الحكم وليس شرطان المهادنة خالفا لثبوت
 لان الشروط ثلاثة فقط واستأري قوله **وتدب**
ان لا تزيد على اربعة اشهر الا انه يترتب عند
 ابن عمر ان لا تزيد على تلك المدة لاحتمال
 حصول زيادة قوة المسلمين وخوفاها اي حيث
 كانت الحملعة في ذلك وفي غيره على التسوا
 والاتيين ما فيه الحملعة وتغييره كحمل
 ان قوله وان بمال راجع لمفهوم قوله لمصا اي خلا
 عن كثر شرط بقا مسلم اي فان تحقق عقد المهادنة
 شرط فاسدا لم تجز ولو كان المهاد سببا
 التزام مال تدفعه لهم كما قررناه وهو امن

او ان يكون
 ان كان
 الا ان
 في قوله

Copy

بقوله اللخوف ويحتمل رجوعه لمعنى قوله لمعدن
اي فان لم تكن مصالحة لم تجز المهادنة وان على مال
يدفعه المودولنا لقوله تعالى ولا تحموا موتىكم وان تدعوا
الي السلم وانتم الاعلون **و** ان استشعر حياتهم
نبيذهم **و** انذرهم **و** يعني انه يلزمنا ان نوفي لهم بما
اشترطوه علينا في تلك المرة الا ان يشعروا الامام
منهم الكوفة فانه يجب عليه ان يبيد عددهم اي
يطرحهم ويقتلهم وينذرهم ويعلمهم بان لا عهد
لهم وانه مقاتلهم ان قيل كيف يتحقق العهد
المتيقن بالخوف وهو ظني قيل اذا ظهرت اثار
الحياة ودلائلها وجب منه خوف الوقوع في
المهلكة بالتملاي وبسببها البقن هنا بالظن
للحتمية **و** وجب الوفا وان برذر هابن ولو
اي سلموا **و** تقدم ان الامام يلزمه ان يوفي لهم
بشروطهم الصحيحة التي اشترطوها عليه حتى
لو اشترطوا ان يرزق اليهم من جنانهم مسلما من
الرجال فانه يوفي لهم بذلك وقابا بالحمد واما النساء
فانه لا يجوز رد حق اليهم لقوله تعالى فانه كملتموهن
مومنات فلا ترجعوهن الي الكفار فقوله وجب
اي وجب الوفا بما اخذناه من شرطناهم عليه
وان كان برذر هابن ولو اسلموا حيث وقع اشترطوا
ردهم وان لم يشترطوا في الرد ان اسلموا وقوله
اسلموا مقيد بما اذا كان لنا عندهم رهاين

بهم

بهم حتى نرد اليهم رهاينهم اما ان لم يكن لنا عندهم
رهاين او لنا عندهم ولم يحبسوهم لرد رهاينهم
فلا نرد لهم رهاينهم حيث اسلموا ثم ان قوله ولو
اسلموا لا يبارضنا قوله فيما مر ان خلا عن كثر رهاين
سلم لان الاسلام فيما سبق سابق على الشرط
وهنا بعده اي ولو اسلموا في المستقبل لان لو
للمستقبل وما سبق في البقاء هو في الرد ولا يلزم
من الرد التعلق بوازع فارة بعد ذلك او فدايه وقوله لمن
اسلم اي كثر طرد من اسلم وليس رهاين فانه يوفي
به كان اسلامه سابقا على الشرط او بعده ولا يبارضنا
قوله ان خلا الح لان ما سبق في البقاء هو في الرد
ولا يلزم من الرد البقاء قول من قال انه نكروا مع قوله
وجب الوفا وان برذر هابن ولو اسلموا واعاده لم يرب
عليه قوله وان رسولا تشا عن غيرنا بل وانما نالك
علي الرسول ليلا يئوهم انه لم يدر احل احق الشرط
وايضا فانه جابختياره واثار اي شرط الرد يقول
ان كان ذكرا اي ان كان من اسلم ذكرا وهو شامل
للرهابين وغيرهم واما المارق فلا ترد ولو وقع شرط
ردها مريحا الا لعسرة اعظم ولما ذكر وجوب رد
المسلم اليهم بالوجوه السابقة كان مظنة سوال تقريره
فما يفعل فيه بترك في ايديهم فذكر جواب ذلك بقوله
و نذري بالقي ثم بحال المسلمين ثم بحال **و** المعني
ان الاسير المسلم ممن تقدم وعبره ولو هو باليهم

طوعا من حوا وعبد بحب فداؤه وببدا في قوا به بالغني وهو
 بيت المال على طريق ابن بشير وابن شاذان
 فحج بيت المال أو لم يوجد اليه أو كان وقصص عن العدا
 قدي بمال المسلمين أو ما قصص عنه بيت المال على قور
 أموا المعمر أو استقر قوما ما لم يحش استيلاء العدو
 قاله ابن عوفق والاسير كاحد هم أن كان له مال ثم إن منع
 المسلمون ذلك فدي بماله أن كان له مال وإنما قدم مال
 المسلمين على ماله لأن المصلحة في تعلق العدا بمال
 المسلمين أشد منها في تعلقه بماله لأن ذلك يحلهم على
 قتال الكفار مع أن نيسره من مال المسلمين المشر من
 نيسره من مالهم فقولنا المسلم احترازا من الاسير
 الكافر فليس حكمه كذلك وإذا فداه واحد من المسلمين
 أو جماعة مع علم العادي أو ظنه أن الامام لا يفديه من
 بيت المال ولا يجوز ما يفديه به من مال المسلمين وفداؤه
 بقصد الرجوع رجع بمثل المثلي وقيمة غيره وهو
 المقوم على المثلي والمعلوم بأن يتبع ذمته وأما إن علم
 أو ظن أو شك أن الامام يفديه من بيت المال أو يحس
 من المسلمين ما يفديه به وفداؤه بقصد الرجوع فإنه
 لا رجوع له بحله على التبرع وتغريظه وإذا جمل
 أن الامام يلزمه أن يفديه من بيت المال أو يحس من
 المسلمين ما يفديه به من ماله وفداؤه بقصد الرجوع
 فإنه يرجع أجنبيا والظاهر أنه لا بد من حلفه كما يروى
 له قوله في باب الرهن وحلف المحطي الراهن أنه

ظن

ظن لزوم الذي يورج واهذا الحمل يندفع التناقض بين جعله
 العدا واجبا على المسلمين وبين الرجوع به على المعدي
 أن لم يتعمد صدقة ولم يكن الحلال يدونه **س** يعني
 أن يحل الرجوع بالعدا أن لم يكن العادي بيت المال
 ولم يتعمد العادي صدقة على الاسير بالعدا ولم
 يمكن الحلال يدونه ذلك القدر وأما أن كان العدا من
 بيت المال أو قصد العادي بالعدا الصدقة على المعدي
 فلا رجوع له بشي كما لا يرجع بالرا بدي على ما يمكن أن
 يعدي بمصادرة كما إذا أمكن فداؤه بمخات فان العادي
 لا يرجع بشي على الاسير بمصادرة عنه للمعدي **س**
 الامور ما وروى أن عرفه أو عتق عليه إلا أن يأموره
 به ويلزمه **س** هذا يخرج من قوله ورجع بمثل المثلي
 وقيمة غيره يعني أن المعدي يفتح الميم وكسر الراء
 إذا كان محرما على العادي لا يرجع عليه عباد فقه
 عنه للمعدي في قوا به أن كان العادي عالما حين العدا
 بأنه روج له لو بأنه محرم له أو كان الغريب ممن يفتق
 عليه كالاحول والاحول والكاشية القرية ولو لم
 يعلم به إلا أن يأمور بالعدا حاله كونه المعدي نجس
 الميم وكسر الراء ملزم للمعوا فان العادي يجيب الرجوع
 عليه عباد فقه عنه في قوا به ولو لم يعلم أنه قريب الذي
 يفتق عليه أو لم يعلم أنه روج له وبعبارة آخر
 الامور ما يمي من الاقارب هو ظاهر كذا **س** يعني
 يخرج المحرم من المحرم والرجوع **س** وقدم على غيره

س يعني ان من قوا السيرة من العدو وعليه الاسير دين
 لعين العادي فان العادي يقوم علي ارباب الديون
 لان العواكذ من الدين بدليل ان الاسير يقوم بعينه
 وباحصاف قيمته ولا فرق بين مال الاسير الذي قزم
 به وماله الذي يملو السلام في ان العادي يقوم علي
 ارباب الديون في الجميع واليه اشار بقوله **ولو في غير**
ما يبيده واستار بطلو لئلا يفتن ابن المراز في انه يختص
 بما في يده ببيع دينه وهو في غير ما يبيده اسوة العوا
ح علي العود ان جعلوا قدرهم **س** يعني ان من قومي
 جماعة بقدر معين كحسين اسرا بالغ وفيهم العتي
 والعتير والشريف والوجيع والحر والعبد قسم قراؤه
 علي العود من غير تقاضى بينهم ان جعل العدو قدر
 الاسري من غنا وفقر وغيره علي كل واحد في المثال
 عشرون ويجوز ليد العير بين قرايه واسلامه وان علوا
 قدرهم وشحوا بسببه قسم علي تعاونه **ح** والقول
 للاسير في العوا او بعضه **س** يعني اذا اختلف الاسير
 والعادي في اهل العوا فقال الاسير قد يتي بعير شي
 اوله تغري احملا او في قوره فقال العادي قد يتي بكثير
 وقال الاسير بدونه ولو يسير اكان القول للاسير
 عند ابن القاسم في القتيبة يعني في العواكله او
 بعينه ولو اتى بما لا يشبه ان لم يكن للعادي بيعة
 ابن رشد وابن هذا علي احوالهم والاستشبه ان اختلفا
 في مبلغ العوا ان جدد الاسير ان استشهدوا للعادي

ان اشبه والاحلفا لزمه ما يقوم به مثله من ذلك
 المكان وكذا ان نكلا ويحفي للمخالف علي التاكيد وحق
 المبالغة في قوله ولو لم يكن في يده ان يقال ولو
 كان بيده اي ان القول قول الاسير في اهل العوا
 ولو كان بيد العادي ولا يمتوهم انه لما كان في العوا
 اشبه الرهن فيكون العادي احق به والفرق بينهما
 ان الرهن يباع والا سير حولا يباع ولو كان يقول القول
 قول الاسير ولو كان مال الاسير بيد العادي وعلي
 هذا الصيرفي يكن يرجع لمال الاسير لا الاسير
 نفسه وهذا كلام طويل انظره في الشرح الكبير
ح وجاز بالاسري المقاتلة **س** المشهور انه يجوز
 قوا اساري المسلمين من ايدي العدو بالاسري التي
 من شأنها الذين عندنا من العدو اذا لم يرضوا الا بدلك
 لان قتالهم مترك وحال احد الاساري محتف **ح**
 ويجوز الاحتزير علي الاحسن **س** هذا منطوق علي
 قوله بالاسري اي ويجوز ايجنا العوا بالحر والاحتزير
 والبيعة علي ما استظهره ابن عبد السلام وحققه
 ما يفعل في ذلك ان يامر الامام اهل الزمة ان يرفعوا ذلك
 الي العدو ثم يجاسب الامام اهل الزمة بقيمة ذلك
 ما عليهم من الجزية فان اموالهم مجبروا علي ذلك وليس
 لكن باس باقتناع ذلك لعدم ضرورة وظاهر
 كلام المؤلف انه يجوز العوا بما ذكر ولو امكن الحكماء
 بغيره وهو ظاهر النقل **ح** ولا يرجع به علي مسلم **ش**

القتال ص

Copy

sity

والغاية التي يشرط بها ولا يشترط شأ وبما يلي المبدأ ولا
في الغاية **ش** والمركب **ش** أي وعين المركب من حيث
أوابل وظاهره عدم الاكتفاء بالوصف فأحوي أن لا يلتزم
بذكر الجنس ويشترط في الحمل مقارئة الحال كما في
الأحوال فلو كان فوس أحدهما حقيقيا يقطع بتخلف
أوقارها يقطع بتقدمه له **ش** والرامي **ش** يعني أنه
يشترط أيضا معرفة الرامي بأن جعل رامي وفي بعض
النسخ والرامي فإن كان المراد بتعيين الرمي عدد
وصفة وفي المسئلة الثانية وإن كان من حيث رامي
وتشخيصه فتسحق الرامي أحسن وإن كان من حيث
حقيقته فلا معنى له إلا ما تقوم فأنظر في ذلك
ص وعدد الأصابة وتوعيها من حرق أو غيره **ش** يعني
أنه يشترط أيضا معرفة عدد الأصابة كاربعة من
عشرة مثلا ويشترط معرفة نوع الأصابة من كونها
خسفا وهو الذي يثقب ويثبت أو حرقا بالحق والرامي
المحتمل وهو الذي يثقب ولا يثبت أو حرقا بالحق
المهملة وهو الذي يثقب طرف العرض فيجرحه
أو حرقا بالحق المجهة والحداد والرامي المهملة وهو
أصابة أخرجا بي العرض ولا يجوز شي منه شيئا
ص وأخرجه متبرع أو أخرجه فإن سبق غيره أخرجه
وإن سبق هو قلن **ش** الصبر في أخرجه عابد
علي الحمل وهو السابق بفتح الباء وهو مقطوف
علي فعل الشرط من قوله أن كان يبعده والمعنى أن

السبق

١٤٧
السبق يخرج به شخص متبرع غير المتتابعين من وال
أو غيره لياخره من سبق أو يخرج به أخرها علي أنه إن
سبق غير يخرج الحمل أخره وإن سبق يخرج الحمل
لكونه وإن سبق كان الحمل لمن حذر وكان الأولي
أن يقول علي أن سبق لأن كلامه يوهم جواز الرجوع
علي الأطلاق ويحكم فيه بما قاله المؤلف وليس كذلك
وأخرجه الملاح من حذر من حذر المقر والمسايرة
وأخرجه لولده يكن سبق لمن يكون الحمل وأخرجه لولده
أحدان يكون الحمل **ش** لأن أخرجا لياخره السابق
ولا يحمل يمكن سبقه **ش** هذه جملة ثالثة من حذر
الحمل والمحمي أنه إذا أخرج كل منهما جلا من عبده
متاويين أو متقاربين علي أن من سبق منهما يأخذ
جميع السبقين فإن ذكر لا يجوز للاختلاف إذا لم يكن
مهما غيرها للمقابلة التي ذكرها القرافي وهو
منه الشرع في باب المعاوضة من اجتماع الحوكتين
اتحد واحد وذلك مقتضا العبارة علي الحمل
وعوها المحصولها مع عودتها لعلها أن حكمه
المعاوضة انتفاع كل واحد من المتقاربين بما يزل
له والسابق له أخر السبق إلى الجهاد قال يأخذ الحمل
وإذا لو كان موما غيرهما له يخرج شيئا علي أنه سبق
أخرجه الحمل ولا يجوز أن سبقه غيره فلجازه
ابن المسيب وقال به ما ذكر مرة وقال عياض مشهور

قول مالك منه لعود الجمل لمخرجه علي تقدير سبقه ووجه
مقابلته انما مع المحلل حصارا كالثاني اخرج لحدود
الاخر و محل الخلاف اذا كان الثالث يمكن سبقه في الجري
والرعي لقوة فرسه ووقوة ساخره اما ان امن
سبقه منع اتفاقا وسبي محال لانها كانت محال
به وجه الحرمة علي زعمهم وجملة يمكن سبقه حقيقة
لحلل لانه نكرة واما لو تحقق سبقه جاز **ح** ولا يشترط
تعيين السهم والوتر وله ما يشاء ولا معرفة الجريح
والراكب وله محل جبي **س** يعني انه لا يشترط في المرافعة
تعيين السهم الذي يرمي به برؤية او حشف ولا تعيين
الوتر بركة او طول او مقابلتهما وله ان ياخذ اي سهم
دائ ووتر شاك ذلك لا يشترط معرفة كل واحد جري
فرسه صاحب او يغيره بل يشترط حمل كل واحد
منها مركوب الاخر والا كان قمارا ولا يشترط معرفة
من يركب عليهما من صفي او كبير ويكره ان يحمل عليهما
الا مختلفا بطل ونكرة المسابقة بين الحيوان
وبين الحيوان وغيره والكراهة في حشف وليه وفي حشف
البالغ المسابقة له **ح** ولا يستوي الجمل **س** هو معطوف علي
تعيين السهم ولا التاكيد المتعني اي ولا يشترط استواء الجمل
المتبرع به بل يجوز ان يقول المتبرع ان سبق فلان فله
كذا وان سبق فلان فله كذا **ح** او موضع الاحكام
س عطف علي الجمل اي ولا يشترط استواء موضع

الاحكام

الاحكام فلا يجزئ ان يشترط احدهما احكاما بوضع والاخر
اعلاما او ادنيا وبرحي كل منهما اما يشترط احدهما
ح او يتساويهما **س** عطف علي استواء اي لا يشترط تساوي
المتساويين او المتناهيين في المسافة فيهما ولا يجرى
الاحكام في الثاني هذا في بعض النسخ كما يغيره كلام
بعضهم وفي نسخة **ث** والوقا **ز** ومن وافقهم تشاويها
بغير المؤدة المؤنثة اي الحفنة المذكورة اعلم من
فئة السبق او الاحكام بقرينه فكلف وشقة ابن عازي
اول **ع** وان عودن للسهم عارضا او انكسر او للعرس عارضا
وجه او ترع سوطا لم يكن مسبوقا **س** يعني ان السهم
الذي يرمي به اذا عودن له عارضا في طريقه فموقته عن
سيرة لم يبقه او انكسر السهم او العرس او جعل العرس
عارضا في طريقه بان عارضا انسان وجهه فموقته عن
جريه او ترع انسان سوطا الذي يسوق به العرس
فموقته جريه لم يكن مسبوقا يعني من ذكر لغيره وقوله
او ترع سوطا فيه حوق معناه في ذلك عليه المقام اي
او عودن احكاما ترع سوطا **ح** بخلاف تعيين السوط
او عودن العرس **س** يعني ان السوط اذا ادنا من صاحبه
او عودن العرس تحتة او انقطع لحام العرس او سقط
العارس عن فرسه او فقوره عن دخول السراقة
اي الحفنة او قطع لحام فانه بعد ذلك مسبوقا **ح**
وهارقها عارضا محانا **ث** يعني ان المسابقة تجوز
محانا اي من غير عودن في غير ما مركا لسفن والطير

لا يصلح الخبر سر عفو علي الاقدام وربي الحيازة والخلع
 اذا فعد بذكر الامانة علي الحرب لا المظالم لفضل اهل
 المستوفى والافتخار عند الرب والرجز والشمسية
 والحيات **س** يعني انه يجوز الافتخار اي ذكر المفاخر
 عند الرب بالاشياء التي اب او قبيصة لا نه اعرا
 لغيرة وبالنسبة في المشي في الحرب كفضل اي دجاجة
 فقال له عليه السلام انما مشيت ببغضنا ادم
 الا في مثل هذا الموضع وكذلك يجوز الرجز عند الرب
 كخبر مسلم عن سلمة بن الاكوع خرجت في اثار
 القوم ارميهم بالنبل واربحوا قولنا ابن الاكوع
 اليوم يوم الرضع وكذلك يجوز التسمية عند الرب كما
 قلنا انما ابن فلان ويجوز الحياض عند الرب لما فيه
 من التشجيع واشغال النفس عن التقرب **س** والحب
 ذكر اسم لا حوت الراي **س** اي والاولي من ذكر كلمة
 ذكر اسم عند الرب بالتكبير وغيره لا حديث الراي
 بان يمدح ويتذكر من اقبله وفي بعض النسخ الرب
 موضع الراي والبراد بحدثة الافتخار والرجز
 والشمسية والحيات المروي عنه عليه السلام وهي
 متعلقة بجاراي جاز الافتخار وما معه لا حل
 الاحاديث الواردة والاقال اصل فيها المنع لما فيها
 من الاعجاب والحبلا **س** ويجوز بي قتال
 العدو وفي القتال الجار بين المسلمين قوله والقتال
س ولزم العذر **س** يعني ان عقد السابقة بين

الشايقين

لا يجوز
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

الشايقين او بين الراميين اذا وقع بحال لازم بمجرد
 مدورة للزوم عقد الا جارة فلا يدخل الا برضاها
 معا واذا بذوله كالاجارة الي ان لزوم العقود يتوقف
 علي رضا العاقد لما ابي الكلام علي ما اراد من
 ما ييل اليه ما انتم به بالكلام علي شيء من ما ييل
 المكافاة لا نه بشره في معناه لغة فهو الجدة والمشفقة
 لخبره من الذنوب ذنوبه لا يكفرها حيلة ولا صوم
 ولا جهاد الا المضي علي العيال او كما قال عليه السلام
 واقتنحه بذكرتي من خبا بجن المصطفى ثم لا ين
 شائ كما قال بعض لكثيرتها في النكاح قال وليس
 كل ما ذكرهنا مشهورا بل فيه اشياء ما قال بها
 من شذ من العلم كوجوب الحنفي واستناده بجميع
 الخمس قال وليي ما قيل باختصاصه به صلى
 الله عليه وسلم محصورا فيما ذكر اي اخر ما قال وقابرة
 ذكر هذه الحكايا بجن وان كان اثرها قمر مضى علمها
 بموتة للتشويه بعظم قدره وليا يتاس به فتمت احوالها
 اما مستدوب او واجب قال بعض وهو الطائف فقال
باب حنفي النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب
 الحنفي والاحنبي والتمجد والوتر **س** يعني ان الله المني
 عليه السلام حنفي عن امنه بوجوب الحنفي والواحدة
 عليه اقله وهو كستان والاحنبي اي الحنيفة والاحنبي
 لنة الحنيفة وهذا حيث لم يكن حنفا والافتراف
 في المخاطبة بالمدري والتمجد وهو حيلة الليل بعد

COPY

يوم علي المختار والوتر وقوله بحسن محتمل وجوعه للوتر
 كما قال الغزالي انه لم يكن واحدا عليه باستقر بدليل
 ابتاره فيه علي راحلته ومحتمل وجوعه للتمجد والوتر
 وحملاته الخبي **و** السواك **ر** اي ومن خصا بجه
 عليه الحملات والسلام انه يجب عليه السواك حنرا
 وسفر الكل صلاة قاله الشافعية قال بعضو لم
 يبين المولى وغيره من المالكية فيما علمت ما هو الذي
 كان قرضا عليه منه **و** تخيير نسائه فيه **ر**
 اي ومن خصا بجه عليه السلام انه يجب عليه ان
 يخبر سناه اي في المقام معه طلبا للآخرة ومفارقة
 طلبا للدنيا والآخر ان من اختارت الدنيا فبين بجرور
 اختارها وليس المراد التقدير الذي يوقعن فيه
 الثلاث كما ظنه قوم وهو ظن به سوايه عليه
 السلام ان يخبر في ابقاء الثلاث لانه منى عنه
 ومن احصا بجه ان يتوحي لكل صلاة قول لا بد سلاما
 ولا تنكلم اذا حدث حتى يتوحي لكن نسخ هذا **و** طلاق
 مرغوبته **ر** هذا شروع منه رحمه الله في ذكر شي مما
 وجب علينا لا يحلم بقران ابي الكلام علي ما اراده مما
 نحن بوجوبه عليه والمسمى ان النبي عليه السلام
 اذا وقع بغيره علي زوجة شخص وزعم فيها وجب
 عليه ذلك الشخص ان يطلونها ليتزوج بها حلي الله
 عليه وسلم واذا طلونها ذكر الشخص فانه يجوز عليه غيره
 ان يحط بها ومن باب اولي اذا رغب حلي الله عليه

وسلم في حلية ان لا يحط بها غيره ويجب عليه الاجابة
 له عليه السلام وعلم بعضهم هذا فيه وفي غيره من الانبياء
و واجابة المحلي **ر** يعني ان من خصا بجه عليه
 السلام انه اذا خاطب شخص في حال حملاته فانه يجب
 علي ذلك الشخص ان يحسبه عليه السلام وعوم ما مر
 في قول المولى او وجب لا تقاد اعني شعربطمان حيطان
 المحي **و** المشاورة **ر** هذا من العشرة الذي يجب عليه
 عليه السلام يعني ومن خصا بجه عليه السلام انه
 يجب عليه ان يشاور ذوي الاحكام من الاحبابه رضي
 الله عنهم في الاراء والكروب والمهمات لافي الشرايع
 لطيبها كواطرهم وتاليفها لهم لانه عليه السلام
 يستفيد منهم علمه ولا خصوصية له عليه السلام بوجوب
 المشاورة بل علي الولاة مشاورة العلماء فيها يعلمون
 وفيما اشكل عليهم من اموالدين ووجوه الكتاب
 والعمال والوزراء فيها يتعلق بمصالح العباد وعمارتهما
 كما قاله القرطبي عن ابن خزيمة من ادراك خصوصية له
 عليه السلام كونه كامل العلم والحكمة ويجب عليه
 المشاورة **و** قعودا بين الميت المص **ر** يعني ومن
 خصا بجه عليه السلام انه اذا مات احرم من المسلمين
 وعليه دين فانه يجب عليه ان يوفيه عنه من ماله
 الحاضر به واما من بيت المال فيشاركه في ذلك جميع
 الولاة ولا مفهوم لقوله الميت بل الحي كذا ذكره ابو
 كونه مسلما والاحياء في ذلك حد بيت من ترك دينيا وحييا

فعلني اوالي اي ضلتي ففنا ووالي كفاية عياله ابن بطال
هذا نسخ لنزكه الحملات علي من مات وعليه دين تنبيه
قال القوا في الحادث الواردة في الحسن عن الحبسة
بالدين مستوحاة بما جعله الله من فضل علي السلطان
وكان ذلك قبل ان تفتح المتوحات **ح** واشتات عمله
ش اي ومن حصا بجمه عليه السلام انه اذا عمل عملا
من اعمال البر والقربا انما يجب عليه ان يتبته ويؤم
عليه اي لا يخطئه حتى يعرف ان ركاله بالمره لا المداومه
عليه ابدالا انه ورد انه كان يجلي العبي حتى تقول للنزكه
ويتزكه حتى تقول لا يعمل ورضا ايضا كان يجموم حتى
تقول لا يظرو ويظرو حتى تقول لا يجموم **ح** ومعايرة
العدو الكثير **س** يعني ومن حصا بجمه عليه السلام ان
يجب عليه ان يجايز العدو الكثير الزايد علي الضعف ولو
اهل الارض لانه موعود من ربه بالعزة بخلاف امته اذا
راد عدو الكفار علي الضعف فانه يجوز لهم العز **ص**
وتغيير المنكر **س** يعني ان من حصا بجمه عليه السلام
الذي يجب عليه عيبا ان يغير المنكر بغير مشروط من
الامن علي النفس ووطن الثاثير ويجب عليه اخذ
الانكار ولا يستحق لكون المرتكب بؤبره الانكار اعزا
بجلائ الامه لان اقواره يدل علي الجوار ولو كان المرتكب
كافرا حراما او منافقا وبتاركة غيره من الانبياء واما
ابني الكلام علي قسمي الواجب عليه والواجب عليه
شرع في قسمي احرام عليه او عليا لاحله فن الاول
قوله

قوله **ح** وحرمة الحد قتيبي عليه وعليه **س** يعني ومن
حصا بجمه عليه السلام انه يحرم عليه وهم بنو هاشم
الكل شي من الحد قتيبي اي الواجبة كالزكاة والكفارة
والنذور والتطوع حياثة لم تحبه التزيف لا يبايها عن ذلك
الاخذ وعز المعطي لا يها او ساخ الناس قال تعالى
خدم من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها واما مال
البي عليه السلام من ثلثه اوجه من الحسني
والقدية في غير العز وحسن الحسن وتقوم تحت
مصرف الزكاة عن ابن مروق المهم اي الال ان لم
يعطوا ما يستحقونه من بيت المال واخرهم
الفقران قدم يعطون من الزكاة وان اعطاهم افحل
من اعطاه غيرهم قاله **ح** قلت وتقدم عن ساج
الوطا القدم انما يعطون منها اذا بلغوا الي حاجته
يباح لهم فيها اكل الميتة **ح** واكل كتوم **س** اي يحرم
عليه عليه الحملات والسلام ان ياكل شيئا بحته
كرفقة من ثوم وحب وكراث وفجل لانه يحتاج
المال بكة واما المطبوخ من ذلك فيجوز والظاهر ان ما
في حكم المطبوخ كالبحل المنقوع في الخا حتى يذهب
راحتة كذلك **ح** او متكبيا **ش** يعني ومن حصا بجمه
عليه السلام انه يحرم عليه ان ياكل متكبلا وقنوا
التعدي في الجلوس كالمتربع فان الجلوس علي هذه
المية يستدعي الاستكثار من الاكل والاعتكاف
جلوسه عليه الحملات والسلام للاكل جلوس المستقر

وعلى اله

وقوله او منكيا منغوبه عطف على قوله كقولهم **ح** وامسالة
 كارهة **ش** يعني ومن حضا بجمعة عليه الصلاة والسلام
 ان يحرم عليه اذا كرهت امرأة من شايه نكاحه لعنيرة
 او غيرها ان يسكنا بعد ذلك خيرا العائدة القابلة له
 عليه السلام اعوذ بالله منك وقوله حيلي اسم عليه
 وسلم لغز استغفرت بمعاذ الحق بك ملك رواه البخاري
 زادني الا عود ج وحرم عليه موثرا انتهى وقولنا لعنيرة
 احتزنا محاذ كانت الكراهية لذاته عليه الصلاة
 والسلام فانه كفرت بتبين منه بمجردة والافح ان اسم
 المرأة المذكورة اميمة بنت النعمان ابن شريحيل
 وقيل وقيل ملكة الليثية **ح** وتبدل ازواجه **ش**
 يعني ومن حضا بجمعة عليه الصلاة والسلام ان
 يحرم عليه ان يبدل ازواجه اللاتي حيرهن فاخترهن
 بغيرهن مكافاة لمن للمحيرهن فاخترهن لقوله
 تعالى لا تحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن
 من ازواج ولو اعجبك حسنهن وان نسخ ذلك بقوله
 تعالى انا احللنا لك ازواجك اللاتي اتيت اجورهن
 ليكون لك المنة عليهن بترك التزوج عليهن فهو
 من حصوصيته او لا قبل النسخ **ح** ونكاح الكتابية
 والامة **ش** يعني من حضا بجمعة حيلي اسم عليه
 وسلم انه يحرم عليه ان يتزوج بكتانية لانه اشرف
 من ان يفتح نكاحه في رجم كافرة او لانهما تكره
 محبته وكبر سالن ربي ان لا ازوج الامن كان في

في

الجنة فاعطاهن بخلاف الشرب بها مباح ومن حضا بجمعة
 نكاحا لعدم الحول وخوف العنت وهو عني عن الاول
 ابتدوا ان يتالان له ان يتزوج بغير مهر وعن الثاني
 للعنة واما وطبها بملك اليه **ح** فحلال **ح** ومذحولته
 لغيره **س** اي ومن حضا بجمعة عليه السلام انه يحرم
 علي غيره ان ياخذ من دخل بها النبي حيلي اسم عليه
 وسلم ومات عنها لاطلقتها وكذا تحوم السرية او ام الولد
 التي فارقتا بموت او عتق او بيع وبعبارة اخرى
 اي ونكاح مذكولته لغيره وسوا كانت حرة او اممة
 ولعل المراد بالنكاح هنا الزوجي حتي يشمل الوطء
 بملك يحرم وطء موطونة بالملك ومثوم مذحولته ان
 من عقد عليها فقط ليست كذلك فحلال ولو قال وموطونة
 بدل مذحولته كان اولى **ح** وترع لامة حتي يقاتل **ش**
 يعني ان من حضا بجمعة حيلي اسم عليه وسلم انه اذا
 لبس لامة اي التي الحرب مثل الكودة ونحوها يحرم
 عليه ان يتزوجها حتي يقاتل او يحكم اسم بيته وبين
 محاربة وفي قوله كذا ما بر لا يثبت تشاركه عليه
 السلام في ذلك **ح** والممن يستكثر **س** اي ومن حضا بجمعة
 حيلي اسم عليه وسلم انه يحرم عليه المن يستكثر
 بان يعطي قليلا فبأكثر كثيرا او بان يعطي عظمية
 فينتظر ثوابها علي احد الاقوال في الآية وكلام
 المؤلف قريب من اعظم **ح** وخاتمة الا عتق **ش**

عليه السلام انه
 يحرم عليه ان
 يتزوج بامة
 مسكنة لان

ورق قوله حتى يقابل مسابقة والاولى ان يقول حتى يقابل القدر
 او حتي يكلم الله بيته وبينه محاربة وله ان قال بعض الصواب
 ما في بعض النسخ ولا يصح غيره حتى يقابل او يحكم الله بيته وبينه
 محاربة

COPY

اي ومن حجاب عليه السلام انه يحرم عليه خاينة الاعين
وهو ان يظهر خلاف ما يبطن وهذا في غير الكروب فقد ابيح
له اذا اراد سفران يورجى بغيره وسهلي ما ذكره خاينة الاعين
لشبهه بالحيا نقبا خايبه ولا يحرم علي غيره الا في محاور
ح ولحكم بينه وبين محارب **ح** اي يحرم علي غيره
ان يحكم بينه وبين محارب لقوله تعالى لا تقترنوا بين
يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم اي
اتقوه في التقويم السلي في احوال حقوق تحميم حرمة
ويكون المراد بالمحارب من بينه وبين النبي خصوصاً
ح ورفع الصوت عليه **ح** اي ومن حجاب عليه السلام
انه يحرم علي ان يرفع صوتا عليه لقوله تعالى يا ايها
الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي
والذي يرد علي فساد النبي عنوا ما حبروا من
عباس وجابر ان لسوة كن تكلمه عاليم احوالهم
فالظاهر انه قبل النبي ورفع الصوت علي كلامه كرفعه
عليه لانه حرمة مبتا كرمته حيا فاد اقوي كلامه
وجب علي كل حاد ان لا يرفع صوته عليه ولا يعرف
عنه لقوله تعالى واذا قرئ القرآن الابه وكلامه من
الوحي وله من الحكومة مثل ما للقران الا في معان
مستثناة ويكره رفع الصوت في مجالس العلم
لانهم ورثة الانبياء وعند قبور الشريفة ويكره قيام
قاري كلامه لا حقيق ويكتب عليه خطيبة اشار
له بعض **ح** وندايه من وراء الحجاب **ح** اي ومن حجاب

152
عليه السلام انه يحرم علي ان تناديه من وراء الحجاب
لقوله تعالى ان الذين ينادونك من وراء الحجاب اترهم
لا يغفلون وتولوا انهم حبروا حتي تخرج اليهم لكان
خير لهم والحجرة جدرانها حجاب وهي الموضع المحجور
من الارض عجايبا ونحوه **ح** وباسمه **ح** اي ومن
حجاب عليه الصلاة والسلام انه يحرم علي
الغير ان يناديه باسمه يا محمدا ويا احمد وانما كانت
الحياة رضي الله عنهم ينادونه بيارسول الله
يا نبي الله وطاره قوله ولو باسمه ولو بعد موته
كما استقامه السبطي وفي بعض الكواشي قوله وباسمه
الا ان يقتل بما يشعربا لتعظيمه كان يقول حمل الله
وسلم عليك يا محمد **ح** واباحة الوصال **ح** هذا شروح
منه في ذكر المباح اي ومن حجاب عليه انه يباح له عليه
السلام الوصال بان يتابع الصوم من غير اكل ولا شرب
وحكم الوصال في حق غيره الكراهة **ح** ودخول مكة
بلا احرام ويقال **ح** اي ومن حجاب عليه السلام
انه يباح دخول مكة بلا احرام من غير عذر والا فلا
حجوية له ويباح له ايضا ان يدخل مكة بقتال من
غير ضرورة ولا يجوز لغيره ذلك **ح** وحسن المقام **ح**
اي ومن حجاب عليه السلام انه يباح له ان ياكل
من المقام قبل نفسه ما اراد منه ويقت منه علي
نفسه وعلي اهل بيته وعياله ومنه كانت حصة
ح والخمس **ح** جوابه **ح** وخمس الخمس ابن العربي من

حرم الله عليه السلام جميع المقام والاستبداد بخمس
 الخمس **ح** ويزوج من نفسه ومن شاء ويلفظ الهبة
 وزايد علي أربع وبلا مهر وولي وشهر وويلحرام ويلقسم
س ابي ومن حضايجته حملي اسم عليه وسلم انه يباح
 له ان يزوج من شاة امته من اراد تكاحها لنفسه او لغيره
 وبياح له ذلك بغير اذن المرأة وبغير اذن وليها ويتولي
 الطرفين لقوله تعالى النبي اولي بالمؤمنين من
 انفسهم ومن حضايجته انه يباح له اذ او هبته امرأة
 نفسها ان يتزوجها ويصح تكاحه عليها بمجرد الهبة
 من غير ذكر مهر ومن حضايجته عليه الخلعة والسلام
 ان يعقد تكاحه **في حال** احرامه بالحل او بالجمعة او في
 حال احرام المرأة التي يريد تكاحها ومن حضايجته
 عليه السلام انه لا يجب ان لا يقسم بمعذرة وجانه
 بل يباح له ان يتحلل من من شاة من حملي
 غيرها في البيت والكسوة والتفقه واختص عليه
 الخلعة والسلام ما باحة الملك في المسجد **ولا**
 ينتفق رخصته بالتوم ولا باللمس في احد الوجهين
 وهو الاصح ويحكم لنفسه ولولده ونحبي له **س** ابي
 ومن حضايجته عليه السلام انه يباح له ان يحكم
 لنفسه ولولده علي غيره لانه معصوم من الخور
 وبياح له ابنا ان يحيي له ما اراد بخلاف غيره
 وانظر هل يحيي لولده او لا **ح** ولا يورث **س** ابي
 ومن حضايجته عليه السلام دون امته انه اذا

ما

ما لا يورث بل ملكه باق بعد موته وله ان يوصي بجميع
 في حال مرضه وبهجه ويتخذ ذلك خلا في غيره فاذا لم
 يوص بما لولا وهبه قيل موته فانه لا يورث عنه ابي
 لم يخصص به وارث بل هو صدقة لجميع المسلمين ولا
 يرتوي علي قول مروج والحكمة في انهم لا يورثون
 خشية ان تهني وارثهم موته فيكفروا في انفسهم
 لا يرتوي خشية ان يورثهم المورث انهم يحبون موته
 فينقضهم ولا يرد انه ورث ام ابي معتقته لانه
 كان قبل النبوة **باب** وفي بعض الشيخ قيل
 ذكر فيه مطلوبة النكاح اركان وشروط ومواضع
 وعبر ذلك من متعلقاته وهو باب مهم يحتاج اليه لكثرة
 وقوع ما يله وفيه فوايد اربع دفع عوايل الشهوة
 والتنبيه بالذرة العائنة علي الذرة الدائمة لانه اذا
 اذ ان هذه الذرة وعلم ان له اذ اعلم لخير ما هو اعظم
 يسارع في كبراته لما هو من حسن تلك الذرة ولما هو
 اعظم وانما وابق وهو الذرة بالنظر الي وحده
 الكريم والمسارة الي تنفيذ ارادة الله تعالى الخلق
 الي يوم القيامة ولا يحصل ذلك الا بالنكاح واردة
 رسوله لقوله تعالى انما سلوا فاني مكاثركم الامم
 يوم القيامة وثقوا الذكر ورفع الدرجات بسبب دعاء
 الولد العدل وحكي ابن عبد السلام خلافا بين اهل
 الشرع والفتنة هل هو حقيقة في كل واحد من العقد
 والوطي او في احدهما وما هو محل الحقيقة قال

سنة عدم زواجه

Copy

rsity

والاقرب انه حقيقة لمة في الوطي مجاز في المقدور في
 الترفع على العكس الخ وقاية الخلاف من زني بامراة
 هل تحرم علي ابنة وابيه علي انه حقيقة في الوطي ام لا
 يحرم علي انه مجاز في الوطي حقيقة في المقدور لم يعرفه
 الصوفي بل ذكر حكما من احكامه فقال **ص** يذب لمحتاج ذي
 اهبة تكاح بكبر **ص** يعني ان التكاح مندوب اليه في
 الجملة فيندب لمن احتاج له ولم يمتنع العنت وكان
 ذا اهبة أي له قدرة علي كفاية الزوجة من مهر ونفقة
 وكسوة وقد يجب في حق القادر ويختفي العنت علي
 نفسه الزنا فان قدر علي التزويج معه خير فبها
 فان ذهب عنته بالعموم نوحا خير فيها والزواج او لي
 وقد يكره في حق من لم يحج اليه ويقطعه عن العبادة
 ويحرم في حق من لم يخف العنت ويضرب المرأة لعدم
 قورته علي النفقة او علي الوطي او ينكسب من موضع
 لا يحل قال بعض مؤلفيه لو خشي العنت تزوج ولو
 عدم النفقة وخوها والظاهر وجوب اعلاها بذلك
 وبياح في حق من لا يحتاج اليه ولا تسيل المرأة مسالة
 للرجل في هذه الاقسام الا في التزويج فقول المؤلف
 يذب هو الاصل ويذب اي يجتنب ان يتزوج بكرا لا ثيبا
 فكان الاولي ان يقول ويكر البعيد ان كونها بكرا مستغنى
ص ونظر وجهها واغنيا فقط يعلم **ص** يعني انه
 يذب لمن اراد تكاح امراة اذا رجا ان يزوجها بها ثيبا
 الي ما سال والا حرم نظروا وجهها واغنيا فقط يعلمها

المص

عنته

بلا

بلا لذة بنفسه ووكيله مثله اذا من المسرفة ويكره التفتحا لها
 بل لا يتطرق اهل الفساد لم ينظر محارم الناس ويقتولون
 عن خطا بهو ينجب لها ايضا ان تنظر منه الوجه
 والكفين وانما اقتصر علي الروية علي الوجه والكفين
 لانه يستدل بالوجه علي اجمال راي العين علي خصب
 البدن فلما حاجة الي ما ورا ذلك ثم ان كلام المؤلف فيه
 شي لا يقتضيه عزم استنباط النظر لغير ما ذكره وتقي
 الاستنباط لا ينبغي الجواز مع انه مروي عنه **ص** وحل
 لها حتى تنظر العرج كالمملك **ص** صير لها عايد علي الزوجين
 والمعي انه يجوز لكل واحد من الزوجين ان ينظر في التكاح
 الصريح المبيح للوطي الي جميع جسدها حتى الي
 عورة من قبل او يدور قافا للبرز ليحلفا بالماضي
 والساكن في تخفيفه بالقتل ولذلك الرجل مع امينة
 المتقل بملاكها ليس بما مانع من حرمة وكيفية
 خلاف الامة المعنقة الي اجل او المبعثة ولعله اطلق
 للعالم به وانما عول عن جاز الي حل لان الجواز بما مع
 الكرامة خلاف الكل ويصح في حق ان تكون عطفا علي
 مقداري وحل لها النظر ونظر جميع البدن حتى ينظر
 العرج وان تكون جارية اي او يمتنع النظر ونظر
 جميع البدن أي الي تنظر العرج وانما تنظر علي العرج
 للاستشارة اليخفيف الحديث الوارد في الهى عنه **ص**
 ويصح بغيره **ص** يعني انه يجوز للزوج والنسب ان
 ينظر كل منهما بصاحبه جميع وجوه الاستمتاع خلا

حتى تنظر العرج

Copy

rsity

الوطي في الدبر فانه لا يجوز لقوله تعالى شاوكم حوث لكم
فانوا حوثكم اي شئتم اي موضع حوث وهو من مجاز
الحوث اي ابتوا ذلك المجاز كيف شئتم من خلف او قدام
باركة ومستلقية ومضطحة وذكر الحث دليل على
ان الاثنيان في غير المائتين الباذون فيه محرم شهر من
يجعل الحوث لانه مزرع الذرة وعليه قول ثعلب
انما الارحام ارضون لنا بحرثات فليتنا الزرع فيها
وعلي اسم النيات فخرج المرأة كالارض والنطفة
كالبرق والولد كالنبات والحث بجميع المحنث
ووجده لانه محدد بخروج صوم وقوم صوم
وخطبة بخطبة **س** الخطبة مستحبة وهي لعنم الحث
اسم لا الفاظ تقال عند الخطبة بالكسروية في التماس
التزويج والمحاولة عليه من حثا مثل ان تقول فلان
يحب فلانة او غير حثي كبريد الانحلال بكم والدخول
في زمرتك من الخاطب والمجيب له بان يقول الاول
الحمد لله والصلوة والسلام على رسوله يا ايها الذين
امنوا اتقوا الله حفا تقاة ولا تموتن الا وانتم
مسلمون واتقوا الله الذي تبالون به والارحام
ان الله كان عليكم رقيبا واتقوا الله وقولوا قولا
سديدا الآية ثم يقول اما بعد فان فلانا رغب
فيكم في انطوي اليكم وفرون لكم من الحمد
كذا وكذا فانكحوه ويحببه المخطوب اليه بمثل ذلك
ثم يقول اجبتا لوالدي انطوي لعله بالاحسان

ومعناه

ومعناه الايوا والافتخام ويحتمل انطوي بالظالم المملو
فما قاله بعض فقوله وخطبة بالحنم وهو كلام مشجع
مخالفا للمعظم والتمس بخطبة بالكسروية في التماس
التزويج **س** وعقد **س** اي وتستحب الخطبة بالحنم
عند عقد من المتزوج بان ياتي بما سبق من الحد
وما معه الى قوله فانكحوه ويحببه المتزوج بمثل
ذلك ثم يقول زوجتك فلانة ابنتي او اختي او بنت
فلان او انكحتما ويسفي ان يبدأ الزوج بالخطبة
عند الخطبة والولي عند العقد **س** وتقليما واعلا
س اي وما يستحب تقليد الخطبة والظهار والتكاح
واشتهاره واطعام الطعام عليه **س** وتعتبته
والاعماله **س** يعني انه يستحب ادخال السرور على
كل من الزوجين كفرحنا لكم وسرنا ما فعلتم وحو
ذلك ويستحب الدعاء لكل من الزوجين بعد العقد
وقبل الدخول بان يقال له يارك الله لكل منكما في
في صلحبه ورجع بيتكما في خير وجعل منكما ذرية
فذلكة قال خير في تهنئته يرجع لاحد الزوجين
لا بعينه او للمعروف ذكر او ابنتي **س** واشتهاد
مدقق **س** اي يذوب ايقاع الاشهاد عند العقد
فان لم يفعل فعند الدخول والاشهاد كما ياتي واشتد
بقوله غير الولي بعقد الى ان شهادة الولي على
عقد وليته لا يجوز ولو مع غيره لانه ينهض في المستر
عليها وان شهد بتوكيلها غير عدول وعلم منها

نه

الرديء والدخول بعد علمها محبي النكاح والمولود بالولي
 من له ولاية العقد ولو تولاها غير باذنه **و**فسخ ان
 دخلا بطلاه وللحدان نكاح ولو علم **م** خبره عايد
 على الاشهاد والمعني ان الزوجين اذا دخلا بطلا
 اشهاد فان النكاح يفسخ بينهما بطلقة باينة
 واحد علي الزوجين ان كان النكاح والدخول
 ظاهرا فاشياء بين الناس او شهد بايمتا بهما
 باسم النكاح بشاهد واحد ولو علم لانه لا يجوز
 لها الدخول بطلا اشهاد فان لم يكن ذلك ظاهرا
 فاشياء بين الناس فانما يحرق اقربا بالوطي او
 ثبت ببينة وانما فسخناه يطلاق لانه عقد
 صحيح وفسخ جبر عليهما سد الزريعة الغبار
 اذ لا يثبت اثبات يجمعان على فساد في حلوة
 الا بفعلانه ويدعيان سق العقد بغير اشهاد
 فيؤدي الى ارتفاع حد الزنا والتعزير ويحصل
 الغشور بالوليمة وحبس الرق والرجحان **م** ورجح
 خطبة ركنه لغير فاسق ولو لم يقر رجحان **س**
 يعني ان المرأة اذا ركنت لمن حطها ووافقت عليه
 ذكر وهو غير فاسق وسواقرطها حد اقام لا
 فانه يحرم حينئذ لغيره ان يحطها وبعبارة
 وحصل الحرمة اذا ركنت لغير فاسق في دينه ولو
 ذمما ركنت اليه ذميمة فيهم خطبته على مسلم
 وقوله في الحديث اخيه خرج مخرج الغالب اما ان
 ركنت

ركنت لغيره جاز الخطبة على خطبته لمن هو احسن
 حالا منه ولو جهول الحال لا تعجز من الغاسق
 وركون المحبر كاف في الحرمة ولو ظهر ردها وكذا ذكر
 ركون غيره مالم يظهر ردها وكل من يقوم مقام
 المرأة مثل امها كركونها مالم يظهر ردها وكذا
 للرجل ترك من ركنت اليه بعد خطبته لانه من الخلاق
 الرعد قال بعض ولا يحرم على المرأة او وليها
 بعد الركون ان يرجعا عن ذلك ابي غير الخاطب وقدر
 صرح به ابن عسكري شرح العمدة **و**فسخ ان لم
 بين **س** اي وان ارتكبت الحرمة وخطب من ركنت
 لغير فاسق وعقد فان نكاحه يفسخ قبل الدخول
 وجوبا بطلاق من غير مهر ولو لم يقر الخاطب
 الاول وما ياتي من قوله او عرج ركنه لغير عليه
 من ان العرج مستحب هو قول ابن وهب وهو مبني
 على القول بعدم الفسخ وهو ضعيف والمشهور ما عينا
 من الفسخ قبل البناء بعده **م** وخرج خطبة مقدة
س يعني ان المعتدة من وفاة او طلاق رجعي او باين
 مسلمة كانت او كتابية حرة او امه يحرم التحريم
 لها في العدة بالخطبة والتعريض لها جاز وهذا
 اذا كانت معتدة من غير المطلق واما ان كانت معتدة
 من مطلق فانه لا يحرم عليه ان يخرج لها بالخطبة
 في العدة منه **م** ومواعدتها **س** اي ومما يحرم ايضا
 مواعدة المعتدة بالنكاح بان يتوثق كل من صاحب

ان لا ياخذ غيره لا هنا مفاعلة من الجائزين فان كان
 ذلك من احد هادون الاخر فمكروه **س** كوليها
 تشبيهه لافادة الحكم وهو حرمه صريح الخطبة البهيموا
 واطلقه فيعلم المجهول وغيره وهو المناسب لاطلاق
 المؤلف **س** كاستبراء من زنا **س** يعني ان المستبراة من
 زنا منه واولي من غيره او من عجب حكمها حكم
 المعتدة من طلاق او غيره في تحريم التحريم بل الخطبة
 لما من الاستبراء في تحريم المراجعة لها او لوليها
 بالنكاح وبعد النكاح ويعني ويترجها بعد تمام
 ما هي فيه من عدة او استبراء اذا لم يحصل منهوطي
 ولا تكرر فان حصل مني منها فهو قوله **س** وتأيد
 تحريمها بوطي **س** يعني ان المعتدة من طلاق غير
 رجعي او موت والمستبراة من غيره من زنا او
 اغتصاب اذا وطئت بنكاح او شبهة نكاح في
 عدتها او في استبراءها وسوا كانت هذه المستبراة
 حاملا او غير حامل فانها يتأيد تحريمها على
 واطيها ولها الحراق ولا ميراث بينهما لانه عقد جمع
 على قساده واما الرجعية فلا يتأيد تحريمها لانها
 زوجة كما يحس عليه ابن القاسم في المرونة وكذا
 المستبراة من زنا **س** وان يشبهه **س** باوه سببه
 عطف على مقرر ما يتأيد تحريمها بوطي بنكاح بل
 وان يشبهه من نكاح كوطي القتل واستاء بقوله
 ولو بعد هذا ان المفرد اوقع في العدة فلا فرق

في الوطي الذي يتأيد به التحريم بين ان يكون في العدة
 او في الاستبراء او بعد العدة او بعد الاستبراء بمباراة
 البالغة راجعة لقوله بوطي لان المراد به وطي بنكاح
 ولا يعم رجوعها لقوله وان يشبهه لان من وطي امرأة
 ليست في عدة معتدة انما زوجته فانها لا تتأيد
 عليهم ولا يقيم الي ذلك خطبة اياها في العدة كما اشار
 اليه الشيخ كريمة الدين **س** ومحمد مته فيها **س** يعني ان
 مقدمات الجماع من قبلة ومباشرة كالجاء اذا عقد
 عليها في العدة او في الاستبراء او وقعت المقررات في
 العدة او في الاستبراء فانها تتأيد على ما عليها لان
 وقعت بعد هار بعبارة اي بمقدمات النكاح في العدة
 من نكاح او شبهة واما مقدمات الشبهة في العدة
 فلا يتأيد بها التحريم من قبل معتدة من غيره
 معتدة انما زوجته فلا يتأيد تحريمها بل كذا يقال
 في مقدمات الملك في عدة النكاح او شبهة **س** او
 ملك **س** يعني وكذا لا يتأيد تحريم الامه اذا وطئها
 سيدها او مشتريها ملك في عدتها من طلاق زوجها
 او موته لقوله او يملك معطوق على بنكاح المفرد وهو
 خاص بالمعتدة من نكاح او شبهة واما المستبراة
 فلا يتأيد تحريمها بوطي الملك كانت من اي شيء ومرو
 قوله كملكه ان يطا امه مستبراة من سيدها او
 غيره من زنا او عجب او انتقال ملك ببيع او موت
 تزوجها فتحن في استبراءها ووطيها فيه بنكاح او

بمقدمته

Copy

rsity

شبهته فانه يتبادر بغيرها عليه **س** لا يقدر ان يزنا **س** هذا
مخرج مما قبله والمعين ان العقد اذا وقع في العدة او في
زمن الاستبراء ثم فارقتا قبل الوطى ومقدماته فانه
لا يتبادر عليه وكذلك لا يتبادر بغيرها وكذلك لا يتبادر
بغيرها عليه اذا زنى بامرأة في عدتها او في استبراءها
فلم تزوجها بعد تمام ما هي فيه **س** او يملك عن مطلق **س**
يعني ان الامة اذا كانت تستبرأ من سيدها او من غيره
فاستبرأها شخص ووطئها بالملك في ذلك الاستبراء
فانه لا يتبادر عليه بذلك لان المعتد من الملك الحرة
دون الوطى فحتم الوطى فيه ومثل الوطى في الملك
شبهة الملك **س** او مبتوتة قبل زوجه **س** يعني ان
الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا ثم تزوجها في عدتها
وطئها فيها فانه لا يتبادر بغيرها عليه بذلك لان
مسقة منها ما كان لاجل العدة بل حتى تنكح زوجها غيره
ولان المأثورة ولد الوطئها في عدتها من زوجه بعده
تبادر بغيرها كما افاده الحرف في كلامه واثار بقوله
كالمرحوم الى ان الوطى المحرم لا يوجب التحريم على فاعله
كفاح او حرة او ابلا او ابنة او غامسة او جمع بين محرمي
الحج بنكاح او ملك فبقوله محرم بعنهم الميم وفتح الحاء
وتشديد الراء المفتوحة ليعتدل ما هو اعلم مما يتناول
من صيغة بعنهم الميم وسكون الحاء وكسر الراء المحموس
هذا من حرمة بسبب احرامها بحج او عمرة **س** وجاز
تفريع **س** يعني انه يجوز للرجل ان يعرض للمنفذة

في

في عدتها بالنكاح واثار بقوله **كفيل** **س** **واغيب** الى كل ما في
تبيين ذلك ولو من كل منهما لما حرم معا والتفريع لفظ استعمل
في معناه ليولوج بغيره وهو حقيقة ابياء الكناية هي
التفريع عن التي يلزمه كقولنا في شجاعة الشخص
طويل الجاد وكرمه كثير الرماذ والجاد بكسر المون
جاءيل السيف **س** والاهدي **س** يعني يجوز للرجل ان يهدي
الى المنفذة هدية في عدتها لان في الهدية مودة
ولا يكون كالمنفذة بل كالحطبة في العدة بخلاف احبار
النفقة عليها فان النفقة اهدى ثم تزوجت غيره
لم يرجع عليها بشئ ومثله لو اهدى او انفق لمخطورة
غير منفذة ثم تزوجت غيره **س** **وقد** يعني الوطى
المقدح عند **س** يعني انه يجوز لولي المرأة ان يفوض
الامر في وليته الى رجل دين له رجلا لحصول خيرته وبركته
وكما هو مقتضى الواجبة عن عبد الملك استخبا به
س وذكر المساوي **س** يعني انه يجوز لمن استنثاره
اموال الزوجين ذكر الاشياء التي تشبه مما يعمل في الآخر
للتحذير منه بما يقع من تلويح ولا يكون المنعرج اذا
استغنى عنه ولا يقتصر على ذكر مساوي الزوج
تقار هذا الحجة عشر موقفا يجوز فيها العينية
ذكرها صاحب المرحل انظر شرحنا الكبير **س** وكره عدة
من احوالها **س** تقدم اذا وكل واحد من الزوجين صاحبه
بالنكاح ان يحرام لانهما معا علة من الجانبين واما اذا
وعدا حرم صاحبه دون ان يعبره الاخر فمذا مكروه

مخافة ان لا يحصل ما وعد به فيكون من باب اختلاف الوعد
ح و تزوج رانية **س** يعني انه يكون للرجل ان يتزوج
المرأة المتخامرة بالزنا فان تزوجها فانه يستحب له ان
يقار قبا والمراد بالزانية من شئنا نذكر بان يعرف ذلك
منها ثبت بالبينة او لا او اما من تكلم فيها وليس
شئنا نذكر ذلك كراهة **ح** او مصرح لما بعد **س**
اي و ما هو مكروه ان يتزوج الرجل المرأة التي مصرح
لها بالخطبة في المدة انما او واحد هاتم يتزوجها
بعد ما و نرب قراق ما ذكر من الزانية في المصرح
بالخطبة في المدة اذا تزوجها يصرها اليه الاشارة
بقوله **و نرب قراقها** اي قراق ما ذكر من الزانية
و المصرح خطبا في المدة **ح** و عوض رانته لغير عليه **س**
يعني انه يستحب لمن عند علي امرأة رانته لغيره ان
يقوضها عليه فان حمله و ساءحه منها فلا كلام
و الا بحمله فانه يستحب له قراقها في الحبر في قوله
عليه راجع للغير الذي كانت رانته اليه و هذا مبني
علي القول بعدم الفسخ و هو ضعيف و المذهب ما مر
من انه يفتي ان له يبي **ح** و لكنه و بي و صدق و محل
وجبة **س** يشير بهذا الي ان النكاح له اركان
حسنة منها الولي فلا يبي نكاح بدونه ومنها
الحدائق فلا يبي نكاح بغير صدق لكن لا يشترط
ذكره عند عقد النكاح لجواز نكاح التقويين فانه عقد
بلا ذكر مهر فان تراصيا علي استقاطه او اشترط

استقاطه

استقاطه اصل فان النكاح لا يبي كما ياتي عند قوله او
باستقاطه ومنها المحل اي ما تقوم به الحقيقة و هي
لا تقوم الا من الزوج و الزوجة الحاليين من الموانع
الشرعية كاللحام والمرحمة وغير ذلك لان حقيقة النكاح
من الامور النسبية التي لا تقوم الا بتقود ومنها الحقيقة
الصادرة من الولي ومن الزوج او من وكيلها الدالسة
علي انعقاد النكاح ابن الحاجب هي لفتا يدل علي
التأييد مدة الحياة لا نكحت و ملكت و بيعت و كذلك و ثبت
بشبهة صدق النبي و قدم المولى الكلام علي الحقيقة
لقلة الكلام عليها فقال يا نكحت و زوجت التبا تفسير
كان قابلا قال له ما الحقيقة فقال الحقيقة محض و يوجد
بانكحت الخ او بالمضو ير اي و الحقيقة محصورة بانكحت
الخ و صدق و ثبت **س** اي و ينفذ النكاح اذا وقع ما
يلحق الحقيقة من نولي المرأة مع شبهة الحدائق و انما قلنا
من الولي لان في شبهة المرأة نفسها خلافا لسياسي
في فصل الحدائق عند قوله و فسخ ان و ثبت نفسها
فيله اي قبل الرجول و مفهوم بحدائق ان و ثبتها
مع ذكر الحدائق لا يلغي ولا يفتي ابن عمر و في
كون لفتا الحقيقة كالحقة و لفتا قول ابن المختار
و ابن رشد قال بعض و يفتي من كلام المولى ترجيح
قول ابن رشد لا فتية علي لفتا الحقيقة و ادخال
ما عداه في التردد بقوله **س** و هل كل لفتا يفتي
البقامة الحياة ليعت ترد **س** اي و هل مثل

Copy

rsity

انكحت وروحت كل لفظ يقتضي البقاة الحياة كعبت
 ونخدمت وملكك واعطيت واجبت واجلست والملت
 وسوا ذلك مبرام لا اول لا ينقص بما عدا انكحت وروحت
 كما عدا ابن رشد والاول قول الاكثر والى طريقة الاكثر
 وابن رشتا شاربا للزهد واخرج ما لا يقتضي التاميد
 كاوحت لا تحلل له وروحت لا تقتضي به التوثق واجرت
 واعمرت لا تقتضي به التوقيت ولا مدخل للمعط الوقت
 والكبس والاعمار في ذلك قاله ابن قرون فلا بد من
 اجزاء من كلام المؤلف ولعل قول المؤلف كعبت استاء
 الى اجزائه ما **ح** وكعبت **ش** اشار بهذا الى الحقيقة
 الحادثة من الزوج يعرف قول ولي المرأة انكحتك او
 زوجتك وما استبه ذلك وهذا مدحول الكاف وفي
 اقتضار على قبيل دلالة على انه لا يحتاج الى
 زيادة تكاملا وهو لا بد وقرن الكاف بالواو يدل على
 انها للتمثيل لا للتشبيه خلافا **لش** ويزوجني
 فيعمل **ش** يشير بهذا الى انه لا يشترط الترتيب
 في صيغة النكاح بمعنى انه لا يشترط ان يكون كلام
 الزوج بعد كلام ولي المرأة بل لو قبل الزوج فقال
 لولي المرأة زوجي وليتك بكرا فيقول الولي
 زوجتكما به فان النكاح يقع بذلك كالباع والرق قال
 الزوج بعد ذلك او ولي المرأة لا ارضي له بعده ولزمه
 النكاح واليه اشار بقوله **ولزم وان لم يرض** اي
 وان لم يرض احد مما علي المشهور بان قال عقب فقلت

يقول الزوج قبيل
 انكحتك او زوجتك
 وما استبه ذلك

اوردت

اوردت لا ارضي بخلاف الباع اذا وقف الرجل بسلطة
 في السوق للبيع فقال له المشتري بكم هي فقال
 الباع هي بائة فقال المشتري اخذتها فقال الباع
 لا ارضي انه يحلف ما اراد البيع ويأخذ سلطته والرق
 ان النكاح هو له جد بخلاف الباع ولان العادة جارية
 بمساومة السلع وايضا فها للبيع في الاسواق فذلك
 ان لا يلزم ذلك في البيع اذا حلف لاحتمال ان يكون
 قصد معرفة الامنان ولا لذلك النكاح كما في **ح**
 وجبر المالك امة وعبد ابلا احمر **ش** لما قدم اركان
 النكاح وقدم الكلام على الحقيقة اخذ الان يتكلم
 على الولي وهو صريح غير مجبر ويا بني ومخير
 وهو المالك المسلم في امة وعبد وسوا كان هذا
 المالك ذكرا وانثى لكن الانثى توكل من يعقد كما ياتي
 عند قوله ووليت مائة ثم تيمر المالك بالابنته
 البكر والتي تبيت قبل بلوغها وقدم المالك على الاب
 لانه اقوى منه في التصرف لان المالك يجبر الصغيرة
 والكبيرة البكر والتبى المحبوبة وغيرها والذكر
 والانثى لانها مال من امواله فله ان يخل ما له
 بأي وجه شاء ثم الوحي بشرطه الا ان قال السيد له
 ان يجبر امة وعبد على التزويج اذا لم يقصد
 بذلك احمرارها اما ان قصد بذلك الاحمرار فانه لا يجوز
 له جبرها على النكاح كما اذا زوج احداهما بذي عاقبة
 جدام ويرد وما استبه ذلك **ح** لا عكسه **ش** وهو



عدم جبر السيد مع الاضرار اذ عكس الجبر عدم الجبر وعلى
عدم الاضرار عدم الاضرار وبعبارة محط على المالك
اي لا عكس العوض وهو ان العبد او الامته لا يجبران
المالك ولو تعدد السيد بنح التكاح اضرارها وهذا
هو حقيقة العكس ولا يؤمر بالبيع او التزوج
لان الضرر انما يجب رفعه اذا كان فيه منع حق واجب
او التكليف به ولا حق لما في التكاح **والتم** تبع التزوج
وفيه نظر **ح** ولا ما لم يمتنع **ح** اي ولا يجبر مالم
يعدن لكن لو تزوج المالك من غير اذنه فان له الرد له
وكه اللجاجة سواء كان مشتركاً بين اثنين او بعد
حراً او بعد مملوكاً ما ان كان المزوج انثى فيجزم
رد التكاح والى التحير اشار بقوله **ولم اولانية**
والرد اي حيث كان الزوج ذكراً ولا يخفى ان الرد ليس
تسماً لاولانية بل قسم منها وقسمها الاخر اللجاجة
ولما اتفق كلام المؤلف عدم جبر المبعوث ذكره اوائلي
وهو بعض ممن فيه شائبة حرة استظهر الكلام على
بقية ذوي الشائبة بقوله **ح** والمختار والاشي
بشائبة ومكاتب بخلاف مديرو مديرو معتق لاجل
ان لم يبرح السيد ويغرب الاجل **ح** يعني ان اللهي
اختار من عند نفسه ان السيد لا يجبر من الاثبات
الانثى التي فيها شائبة حرة مكريرة ومكاثبة
ومعتقة لاجل وامومة ولذات حق السيد انما هو
فيما قبل الحرية ولا حق له فيها بعد ها وعقد تكاذه

بيع

175
بيع لما يكون من الاستمتاع الآن وبعد العتق وما بعد
العتق لاحق له فيه وليس لمين حل ذلك العتق اذ امر
الحرية ولا يجبر منه المالك ومنه لا يمتنع ما له من مكاتبة
وبعض كما هو خلاف مديرو ان لم يبرح السيد موطناً
مخوفاً ومعتق لاجل ان لم يغرب الاجل فان موطناً
السيد في المديرو وقرب الاجل في المعتق لاجل
فلا يجبرها لعدم ملكه انتزاع ما لها حينئذ وبقي
على المؤلف شرط جبر المديرو والمعتق لاجل مخرج به
التي من حلة اختياره وهو ان لا يحصل عليها
من العداق ما يجزئهما في المطالبة اذا عتق
واعلم استغنى عنه المؤلف بقوله سابقاً بل
اضرار حصول الاضرار هنا واما المحرمة فلا تزوج
الا بوجدها ورعي من له الخدمة ان كان موطناً
حرة والاكفي رعي من له الخدمة **ح** ثم اب **ح** ثم
هذا لترتيب الرعي اي ان مرتبة الاب مثل حرة عن
مرتبة السيد عند عدمه واما مع وجوده فلا كلام
للاب وقوله ثم الاب ما لم يكن له ولي فالجبر حينئذ
وله فان لم يكن له ولي فيجزي على اختلاف في جبر
ابنته على التكاح المشار اليه بقوله فيما يابى ويؤخره
قبل الجبر على الاجازة عند ما ذكرنا ابن القاسم لرا
يعني كما اشار له الجبر رعي في شرحه **ح** وجبر
الغوثة **ح** يعني ان الاب له جبر ابنته المحبوسة
البالغ ولو كانت ثيباً وكذلك الحكم له ان يجبر المجنونة

بان يقول لها ابوها رثرتك او انت مرشدة او اطلعت
يدك او هو ذكرك ولو قبل البلوغ وقوله ويكونا بالحب
عطف علي محل بها سدا وهو محل نصب اعطاه
علي بعارض وهو محل نصب اذا التقدير او تثبت
بعارض **ح** او اقامت بينهما سنة وانكرت **ش** المشهور
ان البكر اذا اقامت بينهما عند زوجها سنة من بلوغها
ثم فارقتا قبل المسيس انه لا جبر لايديها عليها
لان اقامته السنة توجب تكميل الحداق علي
الزوج بمنزلة الزوجي ومعلوم وانكرت المسيس وسوا
حدوثها الزوج او كذبها او روي لواقرت بالمسيس
فانقضاه علي انكارها المسيس تحتها فبرئت
الاولي اذا لم تجبرها بعد السنة وهي مقرة ببقا حكم
اللعين اخرجها اذا ادعت المسيس الفتححي عدم
اللعين الثانية انه انما يجبرها فيما تنقص عن السنة
كسنة اشهر اذا كانت حين الاجبار منكورة للمسيس
لتخمين ذلك اقرارها ببقا الاجبار حتي لا تكون ذريعة
الي اجبار رتيب ولما كانت اسباب الولا بخاصة
وهي حصة الابوة والابن المولود الكلام عليها وحلافة
الابوة وهي الوصاية شرع الان جها وهي علي
حصة اقسام وهي امره الاب بالاجبار فلما
خلاف ان له ذلك ويترك منزلة الاب في حياته
ومماته واليه الاشارة بقوله **ح** وجبره وصي امره
اب به او عين الروح **ش** يعني ان الوحي له جبر من

نحو

بجبره الاب وهو التثيب ان سمعوت والمكروا وعانسا
اذا امره الاب بالاجبار جبرها او تخمنا بان يقول
له زوجها قبل البلوغ وبعده او عين الاب له الزوج
كزوجها من فلان وسوا اطلق او قيد كزوجها منه
اذا بلغت او بعد كذا من السنين **ح** والا بخلاف **ش**
اي وان لم يعين الروح للموحي ولما امره باللعين
لي او صاه بالانكاح فقال المحبي له جبرها وقال
عبد الوهاب ليس له جبرها بل هو احق من الاوليا
في البكر البالغ يادها وهو كاحد من في التثيب وحر
الاتهمسي بشهرها وانظر التلثة الباقية من
الاقسام الخمسة الداخلة تحت اقسام الوصاية
المشار اليها فيما مر بقولنا وهي حصة في شرح
الشيخ **س** بالم **ح** وهو في التثيب **ش** لما كانت هذه
الاقسام في وحي البكرات شار بهذا الي حكمه في التثيب
والمعنى ان الوحي علي النكاح وفي في التثيب البالغ
غير الرشدة كاحد الاوليا بل زوجها الا برضاها
قاله عبد الوهاب ولما كان الغوري بين الاجباب
والقبول شرط الا انه لا يجزئ التقريب البسر
ويخرج عن ذلك سلسلة بالاجماع نص عليها اجتمع
اشار لها بقوله **ح** **ش** **ق** **ر** **و** **ج** **ف** **ب** **س** **ن**
فلان من فلان طال مرضه او قهر وقيد بحسوت
الحمة بما اذا قبل الروح النكاح بقوب موت
الاب لان العقود يجب ان يكون القبول بقرنها

بقرنها

COPY

rsity

باسم اعقد النكاح لان المزوج يجب ان يكون مالا حيا
 في غيرها وقال يحيى بن عمر يعرج ذكر طال الامر
 اوله بطل يعني قبل الزوج النكاح بقرب الموت وبعد
 طول ولهذا قال ابن شبر مذهب المدونة الصالحة
 مطلقا ابن رشد وهو ظاهر العتبية وقول سمعون
 خلافة والي هذا اشار بقوله وهل ان قبل بقرب
 موته تاويلان **ص** ثم لا جبر فالبايع **ش** تقدم
 الكلام على الولي المخير وهو السيد في امته والاب
 في ابنته والوحي بشرطه وما عدا هذه الثلاثة
 لا جبر لهم وليس لهم ولاية الا على البالغ فقط بكرة
 او ثيبا ولا يزوجهما الا باذنها ورضاها لكن هذه
 البالغة اما ان تكون ثيبا او بكرا فاما الثيب فانه
 بشرط نطقها كما ياتي واما البكر فعنها تفصيل فان
 كانت من الابكار السبع الائمة في كلامه فانه بشرط
 نطقها ابنتا وان كانت من غيرهن فانه لا بشرط
 نطقها كما ياتي عند قوله ورجي البكر **ص** الا
 يتم تحريف فسادها ويكفي عشر او ثور القاضي
ش هذا مستثنى من مفهوم البالغ باعتبار عموم
 الاحوال اي ان الولي غير المخير لا يزوجه غير البالغ
 بحاله الا بئمة وهي من لا اب لها فتزوج بشرط
 ان يحاق عليها الفاد في حالها او ما لها بعد
 تزويجها وكان لها ميل للرجال وان تكون محتاجة
 وان تكون قد اتمت عشرة اعوام فالثروان يشاور

القاضي

زيادة
 في
 النكاح

القاضي الذي يدبر عيذ كريان يثبت عنده خوف فسادها
 ويلوغيها العشر فياذن حينئذ الولي يتزوجها وان
 لم يذن بالقول اعلمها او لوليا غير المجبر ان تزوجهما
 او المحاكم ان لم يكونا وبعبارة وشورا القاضي مالكا
 او غيره بان يثبت عنده بتمها وقفوها وحلوهما
 من زوج وعدة ورضاها بالزوج وانه كفوها في
 الدين والحوية والسب والحال والمال والعداوة
 وانه مهر متكلم في غير المال كة اموتها ويكافئها
 وتبوتها الجوزي اثبت ويثبت عنده ابنتا اب
 الجواز الذي جمعت به مناسيب لها وعزا معنى
 قوله وشورا القاضي وشورا لغيره لا ياد عام ليل
 يثبت باب المغايلة باب التفصيل **ص** والاصح
 ان يدخل وطال **ش** اي وان زوجت البتمة مع فقد
 الشروط او بعضها فان النكاح يصح ان دخل بها
 الزوج وطال ملكته معها اجمع بان ولدنا الاولاد ولم
 ير الولد الواحد والسنتين طولا فان لم يدخل او لم
 يدخل فصح على المشهور **ص** وقدم ابن جابنه **ش** الكلام
 المان على اوليا الثيب البالغ وهو تفصيل اقوله
 ثم لا جبر فالبايع والمشهور ان الذي يتولي نكاحها
 هو الابن ثم ابنته وان سفل فبقدم كل منهما على
 الاب لانها اقوى بحجة من انها في الميراث وغيرها
 وبعبارة الكلام هنا في الاوليا غير المجبرين فيخرج
 الابن اذا كان من ربي فانه لا ينبغي جبر الاب كما ينبغي

قوله

Copy

بما مراد له بموقوف في الجوام بين ان ينشأ عنه ولدا م لا وتقوم
 الابن علي الاب به مقتيد بما اذا لم تكن محجورا عليها والا
 فالمقدم الاب **قاب** **س** اي فان لم يكن لها ابن ولا ابن
 ابن فابوها هو الذي يتولي تكاثرها والمواد بالاب الشرعي
 لا مطلق من خلقت من مائه لان الاب الراي لا عبرة
 به فان لم يكن لها اب فابوها ثم ابنه وان سقط ثم
 احبها بوال الاب دينية واما جد الجوف فمقدم عليه
 والمشهور ان الاخ وابنه بقدر ما ن علي الجد في ولاية
 النكاح وكذا كبر بقدر ما ن في الولاية والعمالة على الكبار
 فان لم يوجد الجد فالعمد وهو ابن الجد ثم ابن العم
 وان سقط ثم عمه الاب قابنه ثم عم الجد كذا ذكر
 صمودا وهبوطا واكتفي بذكر العم لشموله من ذكر
 راي هذا اشار بقوله **قاب** **س** قابنه محمد فعم قابنه
 وقدم الشقيق علي الاخ والمحتمل **س** يعني ان الاخ
 عند ابن بشير وغيره والمحتمل عند المحبي وهو قول مالك
 وابن القاسم وسيمون ان الاخ الشقيق وابنه
 والعم الشقيق وابنه بقدر كل منهم علي غير
 الشقيق قياسا علي الارث والولاء والحنانة واما
 الاخ للام فلا كلام له كالجدة للام الا من باب ولاية
 الاسلام وعليه فيجعل في تزويج كل منهما كما
 ياتي وروي علي بن زياد عن مالك اذا زوج الاخ
 للام محبي **س** يولي **س** اي فان بقدر ولي النسب
 فولي علي للمعتق ثم عصبته ثم معتق المعتق

كالارث

كالارث **س** ثم هل الاصل وبه صرنا اولاً وصح **س** اي
 فان لم يوجد المولي الاعلي ولا عصبته مثل المعتق
 الولاية للمولي الاسفل وهو العتيق اي يكون له
 ولاية علي من اعتقه وبه صرنا المروية اولاً
 ولاية له علي من اعتقه كما في الحلاب ابن الحاحب
 وهو الادمي قال في التوجيه وهو القياس لان الولاية
 هنا انما تحقق بالتعقيب ولم يعتبر قول ابن عبد
 السلام لا خلاف في ثبوت ولاية لرد ابن عرفة
 له بنقل ابن عمر ان في الكافي وابن الحلاب وابن الحلاب
 وابن شاسق لا ولاية له **س** كافي وهل ان كفل عشرة
 او اربعة او ما يتحقق تردد **س** يعني ان الكافل الذكر
 اذا كفل حبيبة رباها الي ان بلغت عنده فله تزويجها
 برضاها والمراد بالمكفولة هنا من مات ابوها او غاب
 اهلهما واختلف الاستباحت في حد من الكفالة التي
 يكون للكافل الولاية بها علي الحبيبة فقال بعض
 الثقات بمشقة اعوام وقال ابو محمد خصال اربعة اعوام
 وذكر اقل الكفالة وقال ابو الحسن لا حد لها واما المعصوم
 منها اظمار الشفقة والحنان علي الحبيبة وان ذكر بوزن
 له عقد تكاثرها ولومات زوج المكفولة او طلق مثل بقود
 ولاية الكافل ثلثتها ان كان فاحملا ورايها ان عادت
 لكفالة والمراد بالكافل القاييم بامورها ولو اجنبيا
 لان يستحق الحصانة شرعا واثباته المم بالوصف
 مذكور مشعوب بالحواج الكفالة فلا ولاية لها وهو الوهب

الكافة

ح وظاهرها شرط الدابة **ح** قد علمت ان ظاهر المرونة
 كالنحو في ان ولاية الكافل في نكاح مكفولته مقصورة
 على الدابة دون الشريعة التي لها قدر **ح** فما حكم **ح**
 يعني ان ولاية الحاكم وهو القاضي متأخرة عن مرتبة
 من ذكر من الولاية الخاصة اي فان لم يكن احد
 ممن تقوم من الاولين زوجها القاضى يعوان فيثبت
 عنده ما يجب اثباته وانما تأخرته مرتبة الحاكم
 عن مرتبة المولى لقوله عليه السلام الولاية كلحة
 السب وبمبارة قال الجوزي وغيره بزوجها الحاكم
 يعوان فيثبت عنده محبتها وانما غير محرمه ولاء
 محرمه وانما بالغ حرة لا ولي لها او غنلة او عييت
 وخلوها من زوج وعدة ورعاها بالزوج وانته
 كفوها في الدين والحرية والسب والكال والمال
 والحدائق واية هو مشكها في غير المالكه ابرقها
 ويكارتها وتبوتها وان كانت غير بالغة فيثبت
 عنده فقرها وبلوغها عشرة اعوام **ح** فكثر **ح** فولاية
 عامة مسلم **ح** هذا شروع منه على الولاية العامة
 وما يتعلق بها والمعي ان ولاية الاسلام عامة
 لا تختص بشخص دون آخر بل لكل احد فيها مدخل
 لقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اوليا
 بعض فان كانت المرأة شريفة او دنية لعمدة ومسا
 فلو عقد النكاح بالولاية العامة في امرأة دنية
 مع وجود الولي الخلد وغير مجبر كالشهور وهو

كعمدة ومسا لثبه

قول

قوله انما سمان النكاح صحيح واليه استشار يقول
 وجه بها اي بالولاية العامة اي بسببها في دنية
 اي في عقد امرأة دنية مع حاكم اي مع وجود ولي
 خاص ذي سب او ولاية لم يجبر ولا يجوز الاقدام
 على ذلك ابتداء وهذه الرواية عليها الفتوى والعمل
 وسواء دخل بها ام لا لكن ان حصل دخول غير الزوجان
 فلو عقد النكاح بالولاية العامة مع وجود الولي الخلد
 وهو مجبر كالاب في ابنته والسيد في امته والرجي
 في المملوك على ما مر فان النكاح لا يجر ولا بد من سببه
 ابتداء ولو اجازة المجبر **ح** كثر **ح** بغيره **ح** وطال **ح**
 يعني ان المرأة الشريفة اي صاحبة القدر والمال
 والجاه والسب اذا عقد نكاحا بالولاية العامة
 مع وجود الحاكم وهو غير مجبر فان لم يعتز على ذلك
 الا يعوان دخل بها زوجها وطال مكثها معه السنين
 الكثيرة او ولدت الاولاد فان نكاحها لا يفسخ حينئذ
 والولد الواحد والولدان والستة والستتان لا يكون
 طولا والمولى الاقرب حينئذ النكاح ولو اجازته
 وكذلك الحاكم ان لم يكن لها ولي او كان لها ولي ولكن
 غاب عينة بعيدة له رده واجازته واما اذا كانت
 ولها عاينا عينة قريبة فانه يكتب اليه قاله
 الحنفى ويوقف الزوج عنهما واليه استشار يقول
 ان قرب فلما قرب او الحاكم ان غاب الردي وان
 قرب من الاطلاع على نكاح الشريفة بالولاية العامة

اورلا

مع وجود الخاص من وقت عقده دخل ام لا فلما قرب
 من الاوليا والحاكم ان غاب الا قرب ابي وبعثت
 عييته كالثلاثة الايام الردى ياتي في قوله
 كعبية الا قرب الثلاث بالرد مستبدا وحبره
 الجار والمجرور قبله **ص** وفي تحته ان طال قبله
 تاويلان **ص** يعني لو عقد على الشريعة بالولاية
 العامة مع وجود الخاص غير المجبر وطال الزمان
 بعد العقد قبل الدخول قبل ينحتم الفسخ اولا
 ينحتم ويخير الولي بين الرد والاجازة ولا فرق
 على هذا التاويل بين عدم الدخول قبل النيا
 او بعده يعني ان الولي يحبر في الرد وعدمه لقول
 ابن القاسم في المرونة ان اجازة الولي بالقرن
 حاز سواد كل ام لا واذا اراد فسخه بمرثات الدخول
 فذكر له واما ان طالت اقامتها معه وولدت
 الاولاد امضيت ان كان صوابا وقاله ما لكر وقال
 غير ابن الثمان وهو ابن سعد بن حبري الاجازة
 والرد وان طال الزمان قبل الدخول انتهى **ص**
 وبما يعود اقرب ان لم يحبر **ص** اي وصح التكاح
 بالولاية العامة وبالاخير مع وجود الاقرب
 غير المجبر كعم مع اخ او اخ لاب مع شقيق والحق
 مثبتة على ان تقومة الاقرب من باب الاوليا من
 باب الاوجيب والافسخ ولما افاد الحجة ختم ان
 بنوه منها الجوار فقال ولم يحبر اي ابتداء بنائها

الولي

ان تقويم

ان تقويم الاقرب على الا بعد من باب الاوليا والقول بعدم
 الجوار المبني على ان تقويم الاقرب على الا بعد من باب
 الاوجيب الا ان يقال ان امحناه بعد الوقوع للمخلاف
 والاطلاع على المورثات ولو قيل من باب الاوجيب
 والاولي رجوع قوله ولم يحبر الجميع اي لقوله وخرج
 بها وما بعده **ص** كاحدا للمعتقين **ص** يعني ان حكم
 الوليين اذا استويا في الدرجة كالمعتقين والذين
 والاخوين حكمه الا بعد من الاقرب فيصح تكاح اخوها
 مع وجود الاخير ولا يجوز الاقدام على ذكر ابتداء الكفو
 للتبني والتبني معا كذا ذكره الرضوي وخبره
 في كل كلامه غير المعتقين كما ذكرنا ثم ان المرتضى
 ان التبني في المحنة فقط لا في عدم الجوار اي حثا
 اذ هو جابر ابتداء ولما كان غير المجبر محتاج الى اذن
 وابنه ذكر ما يكون اذ نامتها بنفسها لها الى يلو وتيب
 فقال **ص** ورضي المكرهت **ص** يعني ان المبكر يلغي
 في اذنها بالزوج والحيثاق صحتها ولا يشترط
 نظرها لما قبل عليه اكثرهن من الامتناع من
 النطق ولما لم يحقها به من الحيا ولبل انشبه في ذلك
 الى الميل للرجال وهذا في المبكر البالغ غير المجبرة
 وهذا الجديد بما اذا ما ابوها او فقرا واستر
 او غاب عيية بعبدة او نحو ذلك كما يكتفي به
 بمهرها في رجعتها بالزوج والحيثاق يكتفي
 به في تقويمها لوليها في تولي عقرها كما حرم

اي اذا كانت حاضرة واليه اشار بقوله **كتفويجها** اذا لا يقد
 الولي غير الجبر الا لا يتفويجها له عند ابن القاسم بكونها كانت
 او ثيبا فتقوله كتفويجها اي المرأة او المعقود عليها
 وقوله فيما ياتي والتثيب تقرب اي في تعيين الزوج
 والحدائق واما تفويجها في العقد فيكون فيه الصمت
 وبعبارة كتفويجها اي اذا نزلوا في العقد فيكون
 فيه الصمت ولا يشترط فيه النطق ولو ثيبا وهذا
 اذا كانت المعقودة حاضرة في المجلس والا فلا بد
 من نطقها ان كانت ثيبا ورعي البكر صحت حصرت
 او غابت **س** وذهب اعلامها به **س** يعني انه يستحب اعلام
 البكر ان صممتها اذن منها فيقال لها ان قلنا نخطبك
 على صداق قدره كذا المحجل منه كذا او الموجل كذا فان
 رخصتي فاصمتي وان كرختي فانطقتي وظاهره الاكتفاء
 بمرقة ولا ينشئان ثلثا **س** ولا يقبل دعوى جمل
 في تاويل الاكثر **س** يعني ان البكر اذا سكتت حتى
 عقدت كما حجت قالت لم اعلم ان الصمت اذن فانه
 لا يقبل دعواها ذلك على تاويل الاكثر من الاشياخ
 لشبهة عند كل احد وانما يقابل به وهو تاويل الاول
 مبني على وجوب اعلامها وظاهر كلام المؤلف ولو
 عرفت تاويله وقلة المعرفة خلافا لغير الجسد **س**
 وان صمتت او نفرت لم تزوج **س** لا اشكال انما اذا
 صمتت بعد استئذانها بما يدل على المنع لا تزوج
 والا لذهب قايمة استئذانها ومثل ذلك اذا

نفرت

نفرت **س** لا اشكال انما اذا صمتت عند استئذانها
 بما يدل على المنع لا تزوج والاشكال عند استئذانها بان قامت
 او عطفت وجهها حتى ظهر كراهيتها **س** لا ان صممت او بكت
 يعني فانما تزوج لان الصمت دليل على رضاها واما
 البكا فقال في كتاب محمد هو رحي للتمثال ان تكون بكت
 على فقد ايها وتقول في نفسه لو كان اي حيا لما صمتت
 اليك **س** والتثيب تقرب **س** المراد بالاعراب هذا الابه
 والظهور ومعنى ذكر ان التثيب لا تاذن الا بالقرن للمقد
 بلعل به صمت البكر المتقزم وقوله تقرب اي في تعيين
 الزوج والحدائق واما اذا نزلوا في العقد فيكون الصمت
 كما مر وكذا ما بعد هاتين الايات رواها قال تقرب ولم
 يقل تنطق تبركا بالحديث **س** كبر ريشرت او عضلت
 او زوجت بعرج او رقي او عيب او يمينه او اقميت
 عليها **س** لما ذكر ان رحي البكر صممتا وان التثيب
 تقرب عن نفسها حتى ان يتوهم ان الصمت كافي في كل
 بكرة وان النطق خاص بالتثيب فرفع ذلك بما ذكره
 في هذه المسائل ومعنى ذلك ان هذه الايات السبع
 لا يكون رحيها من الايات النطق كالتثيب الاولى البكر البالغ
 المرسدة ولو ذاف اب لانه لما رثها علم من ذكر
 انها عارفة بحجها ونفسها وسائر ما فيها فارتقت غيرها
 وكرها حينئذ حكم التثيب فاذا زوجها الا بعرض وهو
 الاب معني ذكر الثانية التي عطفها اي منها ولها
 من النكاح من اب او غيره فرفعت امرها الي الحاكم

فصاح

Copy

ersity

فزوجها فلا بد من نطقنا واما لو امر الحاكم اباها بتزويجها
 بعد تحقق الحمل منه فانه يحرمها ولا يحتاج لاذنها
 كما يعبره كلام المواق **والثالث** الثالثة التي زوجت
 بعد ختن ابيها ولا ابا لها ولا وحى ينظر في ما لها فلا بد
 من نطقنا لانه ابا بعة مشتركة والبيع والشر لا يلزم
 بالجنس وانظر ما يرد على التعليل في الكبير الرابع
 التي زوجت من قبله رقب ولو كان لا يبرأ وزوجها ابوها
 به تباع على انه غير لغو فلا يخبر عليه ولا بد من النطق
 وقيل ان كان لا يبرأ فلا بد من نطقنا ولو على القول
 بان العبد كخو المهره لما في تزويجها منه من زيادة
 المهره التي لا يحصل مثلها في تزويجها من غير
 غيرها **الخامسة** التي زوجت بذي عيب بوجوب
 لها الخيار كخون وجزام ولو بحيرة وعند ابن غاري
 ان هذه في البتة كما في اللثني قبيلها وانما لم يكن
 هنا الا النطق لان ذكر عيب قد حلت عليه ويلزمها
السادسة البتة الصغيرة المحتاجة وهي
 المتقدمة في قوله الا بتة خفيف فسادها وانما
 اعادها جميعا للتطايرو لما كانت هذه مقيدة بالكلية
 ذكرها بوجوب البتة وان لم يمتنع البتة بها
السابعة التي يتقرب الولي عليها وهي المبراد
 بالافتنان في تزويجها بغير اذنها تتم شتان بعد
 العقد عليها فتفتقر اجازتها الى النطق لان الولي
 لا تقرب عليها فتفتقر اجازتها الى النطق لان

الولي

ع
١٧٠

الولي لما تقرب عليها فتفتقر للتصريح بغير العقد قوله
 او فتفتق اي البكر المفتات عليها وهي لا تكون الا عتبر
 بحيرة اذ المحيرة لا يتصور فيها افتيات **ح** وحي ان
 قرب رصاها بالبلد ولم يقربه حال العقد **ح** يعني ان تكاح
 الفتات عليها بكرة او ثيبا يجمع بشروط ان رصيت بالنطق
 كما هو قرب من رصاها من العقوبات ان يكون العقد
 بالسوق او المسجد وبتدار اليها بالحبر من وقته واليوم
 في حيز البعد فان بعد فلا يجمع وقيل يجمع وسبب
 الخلاف هل الخيار الكلي كالشرطي ام لا وكون المرأة
 بالبلد الذي وقع فيه الافتيات فلو كانا ببلدين ولو
 تقارباه يجمع ولم يقرب الولي الواقع منه الافتيات
 بالافتيات حال العقوبات ادعي اذ بنا او سكت فان
 اقربا لافتيات فسخ ابرا اتفاقا ان قرب رصاها
 وان لا ترد قبل رصاها فان ردت لم يعتبر رصاها
 ولو قرب ولما اقم قوله وبالعقد مع اقرب ان لم
 يحران انكاح غير المحبر معه غير صحيح استثنى
 من ذلك اشخاصا ثلاثة استأثر الله بهم بقوله **ح**
 وان اجاز محبر في ابن واخ وحده فوجد له اموره بيينة
ح اي وان اجاز النكاح ولي محبر كسيد او اب
 في عقد صدر بغير اذنه من ابن المحبر وهو احول
 المحيرة واخ له هو عيها وحده للمغيرة وهو ايسر
 المحبر جاز بشرط ان يكون المحبر قوفا من ذكر
 من الاشخاص الثلاثة اموره وثبت تفويضه

Copy

ersity

له بسببته لا يقول المجبر فقوله مجبر بالابوة او بالملك
او بالوصية وقوله فوجن بالنحن او بالعبادة وقوله
بسيمة متعلق بفوجن والبيضة تنفرد على التعريف
بالصيغة او العادة بان تقول راينا قريية المذكر
بتعريف في اموره وهو حاضر سالت والمراد بالتعريف
بالصيغة الذي حملنا كلامه على ما بعده وهو ما يحتاج
لاجازة هو ان يقول فوجن اليه جميع اموري الواقعة
مقامي في جميع اموري او نحو ذلك ولم يجز بالترديد
او الايجاز اما لو صرح باحراجها من الاجتناف الى
اجازة وهو المراد يقول الشيخ عميد الرحمن لا
لا بالصيغة اما ان كان بها لم يجز في ذلك لحي
اجازة قال القوليون بالصيغة له صورتان كما علمت
ولا خصوصية لقولنا الاستحاضة بل غيرهم من يقية
الاوليا مثلهم بل والاحياء عند بعضهم اذا قام
هذا المقام كذا قال في زلي لها كان اشمل
واختص **ص** وهل ان قرب ثاويل **ش** اي وهل
على ذلك اجواز بلجازة المجبر ان قرب ما بين الجازة
والعقد واليه ذهب محمد كيب او مطلقا كما ذهب اليه
ابو عمران ثاويلان تحتلها المرونة ولما اقيم قوله
وان اجاز مجبر الى ان غير الاستحاضة الثلاثة لا يجوز
انكاسه المجبرة بدون اذن المجبر ولو اجاز بعد المجبر
او غاب قربت غيبته او بعدت ذكر ان الغيبة المجبر
ثلاثة اقسام قريبة وهي المشار اليها بقوله **ص** وفتح

تزوج

تزوج حاكم او غيره ابنته في **ش** يعني ان الحاكم
او غيره من الاوليا كان زوجا للمرأة المجبرة
كلما كانت او ثيبا صغيرة او كبيرة بحبوة في غيبة
انها غيبة قريبة لعترة ايام ونحوها فان التزوج
يفتح وان ولدت الاولاد واجازة الاب ما لم يثبت
حدر الاب بها والزوجات يجبر كالحاضل الحاضر
فيكتب اليه الامام اما ان يزوجها والاروجها عليه
قاله الرجواحي ومثل الاب السيد في امته وانما
له فعل بحبوة ليشي الامنة لاجل الاجتناف بعده
فانما خاصته بالحرة **ص** وزوج الحاكم في كافر يقية
ص هذا هو القسم الثاني وهو بعد الغيبة يعني
ان الحاكم ان يزوج ابنته المجبر اذا غاب غيبة بعيدة
وعاينها كما قال مالك مسافة افر يقية اي القبر وان
اختلف في ابتداءها فعند ابن رشد محمولان ابن
القاسم بنوا وتبعه المؤلف بقوله وظاهر من محضر
واستبعد ابن عبد السلام واستظهر قول الأكثر
من الموية لان المسئلة لما ذكرنا انما قاله بالمر بيته
واعلم ان بين المرونة ومحر نحو شهر وبين محضر
وافر يقية نحو ثلاثة اشهر كما تقولن علمدونة
على عدم اشتراط الاستيطان للمحر وتولت
الجناب على اشتراط الاستيطان بالفعل له ولله
يلقي مغلطة واليه ذهب انصار بقوله وتولت
الجناب الاستيطان **ص** كغيبية الا قرب الثلاثة

س تشبيه في ان الحاكم تزوجها والمعني ان الولي الاقرب
غير المحرم اذا عاب بحبيبة مسافرة من بطر المراه
ثلاث ليال او نحوها ردعت للكفو وانبتت
ما تدعيه من الغيبة والمسافة والكفاية فان
الحاكم تزوجها لا الا بعد لان عيبه الاقرب لا تنفد
حقه والحاكم وكيل الغائب وحذف التام من قوله الثلاث
كوف الموصوف ولوروجها لا بعد في هذه الحالة
صح كما مر في قوله وباء بعد مع اقرب وما زاد على الثلاث
حكمه حكم الثلاث وما نقص عن الثلاث فانه ينقل
الحق لا بعد لكن بعد الا رسال اليه فان حصر والاروجها
الا بعد **ح** وان اسرا وفقد **س** هذا هو القسم الثالث
من اقسام عيبه اي الملو وهو ما اذا حصل له اسر
او فقد ولم يعلم له خبر فينزل بمنزلة الموت فالمشهور
ان الولي بزوجه وهذا قال **قالا بعد** اي قال لا بعد
من اولياها بزوجه لا الحاكم وان جرت على المكر
النفقة ولم يحق عليها المتعطي وبه الفقهاء **ح**
كذي رق وصغير **س** هذا شروع في شروط الولي بذكر
احد ادها والمعني ان الولي الاقرب اذا كان متعصفا
بوصف من هذه الالوجيا في لاحق له والحق انما هو
للا بعد فلم منه انه بشروط فيه الحرية فزقيف
كل وبعض ميسلوب الولاية ولو مكاتب بل يقدم
عليه اما به اذا طلب فحله كما ياتي فانكاح الرقيق
باطل ببيع ابا بطلقة وان ولدت الاولاد وان دنية

وان

وان بادن الولي الشرط الثاني ان يكون بالغاً احترازاً
من الصغير فانه لا يلي امر نفسه فكيف بامر غيره
وكذلك المعتوه ضعيف العقل والمجنون لان الولي
شرطه العقل فلا يجز عقرو احد منهما وهذا هو الشرط
الثالث واليه اشار بقوله **وعنه جنون او ضعف**
عقل ويقال في قوله وابوثة ما قيل في صفرايم
قالا في سلوبة ولا يترى عن مثلها للذكر لا بعد
عنها وفي من الشروط كونه حلالا وكونه مسلماً عليه
تفصيل فيه ياتي وكونه عدلاً على قول والمشهور خلافه
واليه اشار بقوله **لا ذى فسق** فلا يسلبها على المشهور
لكن يسلب الكمال واليه اشار بقوله **وسلب الكمال**
اي سلب الغنى الكمال عن الولاية لكن ان اريد به
تقديم الاعدل العدل على الاقرب الغاسق فيعبد
وان اريد رجحان العدل المساوي في القرابة على
مساويه فتزيب ولما ذكر ان الولاية مسلوقة عن
المراة ذكر ان لها ولاية في الجملة وهوان لها التوكيل
دون المباشرة في مسايل ثلاث اشار لها بقوله
وكل مالكة ووصية ومعتقة والمعني ان المراة المالكة
توكل عوان كرايا بشر عقرو مملوك كرايا كذا المراة الوصية
توكل رجلاً بعقد على من هي في اجابها فقرا كانت
عائشة موصية على ايتام تختار الازواج وتقرر
العقد ثم تقول اعقد وا فان النساء لا يعقدن وكذا ذكر

قفر

المعتقة بكسر التاء توكل في تزويج مولاها وقوله وان
 اجنبيا اي من الموكلة في الثلاث ومن الموكل عليها
 في المادى وكذا في الثانية علي تعزيم الوحي علي
 وفي السب لا في الثالثة كما علمت من تعزيمه وفي
 السب في الولاية علي المعتق فاذا كان للمعتقة
 بالفتح مما حجب شيب فليس للمعتقة بالكسر ان توكل
 اجنبيا من المعتقة بالفتح اذ ليس لها ولاية جيبند
 علي المعتقة بالفتح ولما ذكر سلب الولاية عن ذي الرق
 ذكر ان يعنى الارقا يجوز له التوكيل وانما يمنع المباشرة
 لبعض الالات المذكورات متبها له بما يقوله
كعبه اوحى علي انات فيوكل من يبا شرع عقد هذا
 نيابة عن اوصاه عليهن فوكيله نائب نائب ولا يعزوه
 وصي رقة الطارم المسالك لولا نيته عن ابنته مثلا
 اذ لو ثبتت ولا نيته عليها كانت اصلية ولو وكل فيها
 كان وكيله نائب ولي اصلي والاصلية مطلوبة
 عنه لاني المكاتب اذا طلب فحصلت وعبطة لمعها
 وان كره ذلك سيده لحراره نفسه وماله وهذا
 كله اذا وكل ولم يقول العقد بنفسه والاطلاق
 من نفسه ولو اجازة سيده او اوليا ابنته لحره
 وبعبارة والاراد بطلبه العصل ان يكون حرا
 عما يحجب التزويج ورايا علي حراق مشبات
 ذكر ان شرط الولي ان يكون حلالا بقوله **ومنع**

كما اشار اليه
 بقوله ومكانه
 موكل في تزويج
 امته اذا طلب فضلا

احرام

احرام من احوال الثلاثة يعني ان الاحرام الكاين من احوال الثلاثة
 وهم الزوج والزوجة والولي يمنع من حصة عقد النكاح فلا
 يقبل زوج ولا تاذن زوجة ولا يجيب ولي محرم ولا يوكل
 ولي محرم ان يتم الاحطال بالزيم والظوف والسعي في الحج
 والعرة بخلاف نثر الامم هو محرم فحايرو لا يطلعتي بحل
 لانه انما لا من يحل له وطيه بملك الشراف يكون كما هو
 اعلم **فكفر لمسلم** لما ذكر ان الاحرام يمنع من حصة
 عقد النكاح ذكر ان كفو الولي مانع ايجاز من حصة عقد
 نكاح وامته المسلمة اذ لا ولاية له عليها لقوله تعالى وان
 يجعل الله للكافرين علي المؤمنين سبيلا وسواي ذلك
 الذي والمرئد والكوفي **وعكسه** اي ان الحكيم كذلك
 في عكس هذا الفرع المذكور وهو ان يكون الولي مسلما
 والمرأة كافرة علي المشهور لقوله تعالى ما لكم من
 ولا يتهم من بني فلان زوجها فبنيته فحصل
 قوله وان عقد مسلم الكافر ترك وان عقد المسلم
 لا يترك بل يقبض ففعلود المولى ابنة لا ولاية للمسلم
 علي الكافر واما الفسخ وعدمه فمشتق **احرام** الالامة
 ومعتقة من عتق الكرية **هذا** مستثنى من
 قوله كعكسه والمعنى ان المسلم اذا كانت له امه كافرة
 او معتقة كذلك فانه يجوز له ان يزوجها لكن بشرط
 ان تكون المعتقة من غيرت الرجال الذين يورون
 الحرة بان اعتقوا وهو مسلم ببلد الاسلام اما لو
 اعتقها كافر ثم سلف فليرزوها الا اهل الكفر الا ان
 تسلم **زوج الكافر لمسلم** هذا تعزيم علي المشهور
 من ان المسلم مسلوب الولاية عن الكافرة فكانه قال

الاحرام من احوال الثلاثة
 يعني ان الاحرام الكاين من احوال الثلاثة
 وهم الزوج والزوجة والولي يمنع من حصة عقد النكاح فلا
 يقبل زوج ولا تاذن زوجة ولا يجيب ولي محرم ولا يوكل
 ولي محرم ان يتم الاحطال بالزيم والظوف والسعي في الحج
 والعرة بخلاف نثر الامم هو محرم فحايرو لا يطلعتي بحل
 لانه انما لا من يحل له وطيه بملك الشراف يكون كما هو
 اعلم **فكفر لمسلم** لما ذكر ان الاحرام يمنع من حصة
 عقد النكاح ذكر ان كفو الولي مانع ايجاز من حصة عقد
 نكاح وامته المسلمة اذ لا ولاية له عليها لقوله تعالى وان
 يجعل الله للكافرين علي المؤمنين سبيلا وسواي ذلك
 الذي والمرئد والكوفي **وعكسه** اي ان الحكيم كذلك
 في عكس هذا الفرع المذكور وهو ان يكون الولي مسلما
 والمرأة كافرة علي المشهور لقوله تعالى ما لكم من
 ولا يتهم من بني فلان زوجها فبنيته فحصل
 قوله وان عقد مسلم الكافر ترك وان عقد المسلم
 لا يترك بل يقبض ففعلود المولى ابنة لا ولاية للمسلم
 علي الكافر واما الفسخ وعدمه فمشتق **احرام** الالامة
 ومعتقة من عتق الكرية **هذا** مستثنى من
 قوله كعكسه والمعنى ان المسلم اذا كانت له امه كافرة
 او معتقة كذلك فانه يجوز له ان يزوجها لكن بشرط
 ان تكون المعتقة من غيرت الرجال الذين يورون
 الحرة بان اعتقوا وهو مسلم ببلد الاسلام اما لو
 اعتقها كافر ثم سلف فليرزوها الا اهل الكفر الا ان
 تسلم **زوج الكافر لمسلم** هذا تعزيم علي المشهور
 من ان المسلم مسلوب الولاية عن الكافرة فكانه قال

بما هو فيه وهو انه لو تجر المسلم وعقر عليه وليته الكافرة
بعد ان قلنا بسلبي ولا يتبعها فقالوا ان عقر مسلما
لكافر ترك ولا يفرض له لا تا اذا لم يفرض لعصر في الزنا
اذا لم يفرضه فالحري ان يتكلم ابن القاسم وقطع المسلم
نفسه مما اعانه على ذلك وان عقر عليه المسلم اياه
يفتح ابرا خلافا لا حبيخ وهذا ما لم تكن الكافرة لم يتت
العاقرة فلا يمنع ان كانت كتابية بخلاف ما اذا كانت
امتنعانه لا يجوز لما ياتي من ان الامة الكافرة اعمارتا
بالملك ثم اثار الى ان شرط الرشد في الولي يختلف
فيقول ابن القاسم عدم اشتراطه بقوله وعقر السفيه
ذو الرأي باذن وليه ايجوز عقر السفيه له ولغيره على
وليته اذا كان له رأي باذن وليه فان لم يكن له ولي
وهو ذوار ايجاز انكحه اتفاقا وانظر لو عقر ذو الرأي
بغير اذن وليه والظاهر انه ينظر وليه والاصح في الرأي
فيصح والمراد بالرأي العقل والدين وهذا لا ينافيان
السفه **و**حج نوكيل زوج الجميع يعني ان جميع من تقدم
من الجوز لهم عقر النكاح من جهة المرأة لتقص حرم
بجوز ان يكونوا كل واحد من جهة الزوج فينبو له فقي شماع
عيسى لا ياتى ان يوكيل الرجل بغير اذن وليه عقر المرأة
على عقر نكاحه ايت عرفه ففوز زيادة ابن شماس او
حنيف لا اعرفه واعترضه المشترا الى بانه في النوازل
عن ابن حبيب ويستثنى من كلامه الجرم فلا يوكيل ولا
يتوكل والمعتوه واما ولي المرأة فلا يوكيل الا من يجهل ان
يكون وليا لها وهذا اشارة بقوله لا ولي الاكفوا اي
لا ولي لامرأة فلا يوكيل على نكاحها الى كفوميين دعت

هذا هو الذي مر في
الكتاب من ان عقر
المسلم عقر الكافر
ولا يفتقر الى اذن
وليته ولا يفتقر الى
اشارة بوليته ولا
يحتاج الى اذن
الامة الكافرة
ولا يفتقر الى اذن
وليته ولا يفتقر
الى اذن الامة
الكافرة ولا يفتقر
الى اذن وليه
ولا يفتقر الى اذن
الامة الكافرة ولا
يفتقر الى اذن
وليته ولا يفتقر
الى اذن الامة
الكافرة ولا يفتقر
الى اذن وليه

اليه يريد هي بالقلة لا بالمال لم يجب لولا كرم كونها مضطرة الى عقره كان ذلك حراما
قوام من تحت الثلاثة يعني ان الاحكام الكتابية من احكام فان حكم الولي الى كفوميين
الثلاثة وهم الزوج والزوجية والولي يمنع من جهة
عقد النكاح فلا يقبل زوج ولا ثالثة زوجة ولا يجب
كفوها اولى من كفوه لانه ادمو للمعتوه فيا مروه الحاكم ان
يزوج من دعت اليه في المسيئين وان فعل فوا حني
وان تمادي على الامتناع فيسيله عن وجهه فان راح
سوا باردها اليه والا عدا صلا يرد اول كفوميين
يزوجها الحاكم بعد ثبوت ثبوتها عنده ومثلها امتر
تشرها وان المصوم مبر مثلهما وكفاة الخطيب كما عند
الباحي مع بعض الكوثقين وان شارد العقد لغيرها صلا
من الاوليا ويحتمل ان تشر في الحاكم انما هو عند عدم
الولي غير العاقل وجوز هذا الاحتمال ابن عبد السلام
في قول ابن الحاجب فان امتنعت الولي زوج الحاكم
ولا يعجل اب تكوا يرد متكرر حتى يتحقق **س** يعني
ان الابني ابنة المجبرة لا يكون عاقل لا يرد عا طين
او خاطبين وهو مراده بالمتكرر اي يرد متعذر من
الخطاب لما قيل عليه من الحنان وطمعها بمصالح
نفسها فربما علم الاب من حالها او حال الخطيب مالا
يوافق حتى يتحقق احواره فان تحقق قال له الامام
اما ان تزوج والار وحبنا عليك ولواثق المولف
بلم يوفق لا كان اولى لان لم اتقي الما قتي ولا اتقي
المستقبل ولو غير متعذر يرد متكرر كان اولى
لان ما عبر به المولف بجيد في علي تكرور خاطب

واحد من غير تقود والخبير في تحقيق عايد على العقد
المعتمد من يمين **ح** وان وكلته من احبه عين والا
فلما الاجازة **س** يري ان المرأة اذا قالت لوليها زوجي
من احببت واذا لي ان لم تقل ممن احببت فلا ير
ان يمين لها قبا العقد لكا الزوج الذي يجب فلو
زوجها من غير تعيين معتمدا على عموم ادتها فلما
ان تجيز النكاح او تزده وظاهره سوار زوجها من
نفسه او غيره وهو كذلك في المرونة وسوار زوجها
بغير المثل او بدونه وسوا قرب من ما بين التبيين
والعقد او بعد واليه اشار بقوله ولو لم يكن المبالغة
راجحة للاجازة واما الرد في شرط القرب ولا حل
ذكر اقتصر على الاجازة واسرار بقوله لا العكس
الي ان الرجل اذا وكل رجلا بزوجيه ممن احب فزوج
من غير ان يستاذنه او امرأة تزوجه فزوجته من
نفسها وعقد ذكر وليها فان النكاح يلزمه على احد
القولين لان الرجل اذا كره النكاح قدر على حله
لان الطلاق بيده بخلاف المرأة **ح** ولا ينعى
و نحوه ان عين تزوجه من نفسه بتزوجته بكرا
وتزوي وتولي الطرفين **س** يعني انه يجوز لابن العم
والعممت الاعلى والاسفل على ما فيه والحاكم ومن
يزوج بولاية الاسلام ان يتولي طرفي عقد النكاح
ان عين لها انه بزوجها من نفسه وبشهاد علي
رحمها احتياط من منازعتها فان لم يشهد

بجلاؤه

على ذكر المرأة مقرة فهو جائز ولعقد ذكر ان يقول
لها قد تزوجتك على صداق كذا وكذا وتزوي به
واي يقول وتولي الطرفين وان كان مستقارا
بما قبله للرد على من يقول ليس له تولي الطرفين
اي ايجابا وقبولا **ح** وان انكرت العقد صدق الوكيل
ان ادعاه الزوج **س** يعني اذا قالت المرأة للوكيل
لم تزوجني فان الوكيل تصديق بلا بين اذا ادعى
الزوج النكاح لانها مقرة بالاذن والوكيل قائم
بقامها وان لم يدعه الزوج صدقت هي وظاهر
قوله ان ادعاه الزوج ولو كان هو الوكيل ولو
صدقته على وقوع العقد وادعت عزله قبل العقد
واذعت عزله قبل العقد وقال الوكيل بل بعده فحكمي
ابن بشير في ايها جرد قولين وبعبارة وان ادعت
عزله قبل العقد واذعت ان عقد قبل العزل فالقول
قوله الا ان يطول ما بين التوكيل وعقد النكاح نحو
سنة اشهر والا فقبل قولها وحيل على العزل
س وان تنازع الاوليا المشاؤون في العقد او الزوج
تظاير **س** اي اذا كان للمرأة اوليا وهم في المنزلة
سوا اخوة او بنواخوة او احكام او بنوا اعيان فاختلفوا
اهم بتولي العقد مع اتفاقهم على الزوج او اختلفوا في
تعيين الزوج بان يزوج كل منهما تزويجا لغير من
يربوه الاخر ولم تعين المرأة لحوال الزوجين والا جيب
اي لم عينته ان كان لغيرها مرقان السلطان بتظاير

فمن يلي العقد منهم في الاول وفيمن يزوجها هو منه في
 الثانية تقول له الشاؤون اي في العقد في الدرجة
 من شيا اول **و** ان ادنت لوليي في عقد اول **و**
 يعني ان المرأة اذا دنت لوليي في ان يزوجها كل من
 رجل فيعقد الماهل على زوج فتكون للزوج الاول
 دون الثاني لانه تزوج ذات زوج ومعلوم لوليي
 انه لو كان الولي واحد فلا بد من نسخ الثاني ولو دخل
 بها وفي قوله ادنت دلالة على انها غير مجبرة و
 واضح **و** ان لم يتلذذ الثاني بل لعلم **و** يعني انه
 حكم بها للاول ان انتفى تلذذ الثاني منها بمقام
 وهي فما فوقها على المشهور بلا علم منه او من العاقر
 له بالاول هي للاول في صورتين بان لم يتلذذ
 الثاني منها أصلا او تلذذ بعلم وللثاني في صورة
 بان تلذذ بها بلا علم منه انه ثان وحل كونها
 للاول اذا تلذذ بها الثاني عالما بحله اذا ثبت
 علمه بالبيعة اي بان تشهد البيعة على اقاربه
 قبل التلذذ بانه علم انه ثان واما الواقع بذكر
 فخطب بعد التلذذ فلا تكون للاول لاحتمال كزبه
 وتكون للثاني زوجة ولكنه يعني تكاثره على
 باقراره ويكون فسحة بطلاق لانه مختلف فيه
 كما في **و** لو تاخر تفويضه **و** مبالغة في مذهب
 الشرط اي انه اذا تلذذ بها الثاني بلا علم فانهما
 تكون له ولو كان التفويض اي الاذن للولي الذي

عقد

عقد الثاني متلخرا عن الاذن لما قبل الاول وقوله تفويضه
 من احاطة المحدث الى معقوله والاصل تفويضها له
 وقال الباغي ان فوجت لاحدهما بعد الاخر فالنكاح
 الاول ويصح نكاح الثاني ولو دخل وقوله ان لم تكن في
 عدة وفاة شرط في المعلوم اي ان الثاني اذا تلذذ
 بها غير عالما فانها تكون له ان لم يكن حال التلذذ بها
 في عدة وفاة اما ان تلذذ بها الثاني في عدة وفاة من
 الاول كان ما قبلها قبل دخول الثاني ثم دخل بها
 الثاني بعد موته وقبل انعقاد عدة فيصح نكاحه
 وترد لا حال عدة الاول ونزله وقوله وفاة لبيان
 الواقع لا للاخترا اذ لا تكون العدة للعدة وفاة
 لان طلاق الاول انما يكون قبل الرجوع والمطلقة
 قبله للعدة عليها لا يتبين ان يكون الاول دخل
 بها وتكون للثاني وقوله ولو تفوزم العقد على الاظهر
 مبالغة في مضمون الشرط الثاني اي ولو كان التلذذ
 في عدة وفاة الاول تفوزم العقد على موت الاول
 على الاظهر فيصح نكاحه ونزله الاول ليتاخر عنها
 عليه وقال ابن الموار بعق نكاحه موميا ولا ميراث
 لها من الاول بنزله اذا عقد ودخل قبل موته انتهى
 ورده المولى بل هو كان المناسب للحيط لاجل التعيين
 بالفعل لان ابن رشد اختاره من نفسه لامن الخلفان
 وجواب **و** فيه تخراتلوا الشرح الكبير **و** فسح بطلا
 طلاق ان عقوبته من واحد تخفيا او شكابلا طلاق

بما في قوله
 ولو تاخر تفويضه
 يعني ان يترك
 لوليها ان يزوجه
 او لا

سوا حمل دخول منها او من احد هـ ام لا وما وقع في **الزمن**
مما يخالف ذلك لا يقول عليه وتوهم وقوع العقدين
في زمن واحد كالشك في ذلك كما هو ظاهر كلام ابن
الحسن وعقود الثاني لا اجل بيته بعلمه انه ثان بل
طلاق ايجل ونزد الاول بعد الاستبراء فقول له او
لبينة المخطوف علي فاعل فسخ محذوف وار التقييم
عمى الواو كما تربي والضمير في بعلمه للزوج يرسل
قوله لان اقترانه ثاب اي لا ان اقتران الثاني انه عقد
وهو عالم بالاول ثم يبي او اقترانه ثاب اي يبي وهو
عالم بالاول فيمنع نكاحه بطلاق لاحتمال كونه في دعواه
العلم بالاول ولو يكرمه المهر كاملا وحكم ما اذا قامت
ببيته علي علم اولي انه الثاني حكم ما اذا قامت
علي علم الزوج انه ثان فيمنع بيا طلاق **ص** او حمل
الزمن **س** اي وكذا يمنع النكاح بان بطلاق ما لم يدخل
بها احدهما اذا حمل الزمن للعقدين بحيث لم يعلم
السابق منهما فان دخلا معا كانت الاول والتماد حولا ان
علم والافسخ وصورة او حمل الزمن انه حمل يوم
زمن احدهما علي زمن الاخر مع تحقق وقوعهما في
زمنين وامام احتمال اتحاد زمنهما فمداخل في
قوله ان عقودا بزمن كما هو **ص** وان مائة وحمل
الاحق في الارث قولان **س** اي فان مائة المدة
فيما اذا حمل الزمن وحمل الاحق من الزوجين
اي الذي ينجي بالزوجية له لو علم به وهو اما

الاول

177
الاول قيل دخول الثاني والثاني بعد حوله فختلف
في ثبوت الارث للزوجين منهما وعزمه على قولين
المتأخرين والقره عليه سقوطه وبعبارة وحمل
الخلا ف اذا كان بين العقدين ترتيب وامان وقفا في
زمن ولو شك او وهما قلما ارث اتفاقا لانه يمنع بيا
طلاق كما مر فهو متحقق علي فساد **ص** وعلي الارث
فالحدائق والاخر ابد **ص** اي وعلي القول بالارث
فاللزام لكل من الزوجين الحدائق كله لانه مقر بوجوب
ذكر عليه للورثة قلما يستحق شيئا الا بعد دفع ما اقر
بواو لم يكن لها مال الا الحدائق ويقع الارث فيه
وعلي القول بعزم الارث فاللزام له الزايد علي ارثه
علي تقرب الارث فمن كان حيا فله قدر ميراثه فاقبل
فلا شيء عليه ومن كان ميتراته اقل من حيا فله عزم
ما زاد علي ميراثه لا فوارده بثبوت عليه وان لم يكن
لها مال عزم الحدائق وهذا التقدير بظاهر الفرق بين
القولين وكلام المؤلف حيث ادعي كل منهما انه الاول
وان شكك فلا عزم عليهما تخافي **ص** وعليه فاذا شك
احدهما فلا عزم عليه ويعزم الآخر الزايد من الحدائق
علي الارث **ص** وان مات الرجلان فلا ارث لهما ولا
حدائق **ص** اي وان مات الرجلان او احدهما والمصلحة
بالحام حمل الاحق فلا ارث لهما من مال الحدائق
لها عليهما اتفاقا لان لبي الارث والحدائق الزوجية
ولم تثبت لانا شك في زوجية كل منهما والفرق بين

وبعبارة

موتها وموتها ان الزوجية في موتها محققة وكل برعها
 وهذا لا يمكنه ادعوى تحقيقها على كل منهل وفي شرح
 ما نعلمه **تنبيه** سلكنا المواقف عن بيان كونها
 تعتد في هذه ام لا ولم ار الا ان من تعرض له والذي
 ينبغي الجزم به ان يقال انها تعد عدة وفاة حيث
 كان يفسخ النكاح بطلاق ^{في وقت} حيث حصل الاقرار
 بالنكاح او حصل نكاحها في زمانين كان يفسخ
 بالطلاق كما اذا وقع العقد في زمانين تحقيقا او شكاً
 فانها تعد عدة طلاق ولا يجب عليها العدة في هذه
 الحالة الا ان يحصل دخول ولو من احداهما لان نكاحها
 في الاول من المختلف في فسادها وفي الثاني من
 التجمع على فسادها تأمل **ح** واعداً بين متناقضتين
 ملغاة **س** اي واعداً بين متناقضتين ملغاة
 كما لو اقام احدهما بيعة ان نكاحه سابق ونكاح
 غيره لاحق فاقام غيره بيعة على عكسها كانت
 احدهما اعدل من الاخرى فان زيادة العدة لغيرها
 من المرجحات الالائية في باب الشهادة غير معتبرة
 هنا لقيام الزيادة مقام شاهد وهو سابق في
 النكاح دون البيع فتسقط البيعتان لتناقضهما
 وعدم مرجح وجوبه فيبيد قوله فيما ياتي في باب
 التقاضي يزيد عدالة بغير النكاح واشارة جواز
 صدقها كرامة الى انه لا ينبغي بالاعول من البيعتين
 ولو صدقها المرأة لانها كانت قطعاً من الزوجات

لعمري

بلا

بلا بيعة فلا يلغى الى قول المرأة حينئذ فلا بد من حرق
 في كلام المواقف اي واعداً بين متناقضتين
 ملغاة فحذف الحذف والمصنف اليه الذي هو الموضوع
 وابقى حقيقة الدلالة عليه ولما كان النكاح التام
 بالشبهة الى الفسخ وعدمه اقتساماً ثلثاً شة وهي ما يفسخ
 قبل الدخول لا بعده وما يفسخ اي بالشرع في ذكرها
 على هذا الترتيب فقال **ح** وفسخ موهبي وان يكتم
 شهود من امرأة او منزل او ايام ان لم يدخل ويطل
ش يشير بهذا الى حكم نكاح السر والى معناه وما
 يترتب عليه والشهور انه المتواحي بكتمه ولو شهد فيه
 جماعة مستكتمون قال يحيى ابن يحيى هو ان لا يشهد
 فيه شاهدان قبل الدخول فاذا فسخنا على المشهور
 فلا فرق بين ان يبيل الشهود ان يكتموا ذلك من
 امرأة دون اخرى وظاهره امراته او غيرها وهو
 ظاهر ما ذكره المواقف عن الواحدة وفي كلام ابن عرفة
 امرأة له او يكتموا ذلك عن اهل منزل فون غيرهم
 او يكتموه ثلثاً شة ايام ويخونها رواه ابن حبيب
 النخعي ولو يومين فقط فان ذلك كله نكاح سر
 وهذا كله اذا كان التواحي بالكتمان قبل العقد
 او حينه واما لو امر الشهود بالكتمان بعده فانه
 ليس نكاح سر ويومرون بالشهادة ولا بد ان يكون
 الزوج في نكاح السر مداخل فلو استلتم الولي
 والزوجية دون الزوج لا يجزوا ما يترتب على

وبعبارة لم يطل وما
 يفسخ قبل الدخول

هذا النكاح فامران احدهما الفسخ بطلقة لانه محتلف به
فيه ومحل فسخه مالم يدخل ويطل فان دخل وطال
فلا فسخ لحصول مظنة الظهور المعلوم به على المشهور
وتعقب قوله ابن الحاجب بفتح فهو البناء وان طال
على المشهور باشعار موجود فحصل ما عن كونه المشهور
نقوله وفسخ اي بطلان ولما لم يفسخ بالدخول ان
كان والا فعدا المثل وقوله مودعي اي بكتمة بديل
المبالغة وبالع بقره وان بكتمة مشهور ففقدت
الزوجية والولي على المشهور للمرد على يحيى ابن
يحيى القائل بان نكاح السر هو ان لا يشهد فيه
شاهدان قبل الدخول كما مر والطول هنا مما
يجعل فيه الغش والثاني انه يعاقب الزوجان
والشهود مع العهد لا مع الجماع واليه الاشارة
بقوله **وعقوبيا والشهود** وظاهره وان لم يحصل
دخول وهو ظاهر لا يرتكبه المحبان لكن قال ابن
ناجي ان المعاقبة انما تكون بعد الدخول اي وان
لم يحصل فسخ **ح** وقبل الدخول وجوباً على ان
ان لا تأنبه الا بهار **ح** هذا معطوف على قوله
ان لم يدخل ويطل اي وفسخ النكاح المتواحي
بكتمة ان لم يدخل ويطل وفسخ قبل الدخول
وجوباً اذا نكح بشرط ان لا تأنبه او يأنبها الا بهار
او ليلا ويحني بالدخول عند ابن القاسم ونقطة
الشرط ولما نهي المثل وان كان فاسداً لعقد

لما في

لما في الشرط من التاثير في الحداق لانه يزيد وينقص
لذلك وانما كان يثبت بعد الدخول بطلان نكاح التفتة
لدخوله هنا على يدوام النكاح بيده الى المات وتنفيد
الزمان لا تاثير له في العقد بعد الدخول وانما قال للمولى
وجوباً ليلما يتوهم ان هذا النكاح للكان يحمي بعد
الدخول يكون الفسخ فيه استحباً باقتراف ذلك التوهم
ح او بخيار لاحدهما او غيرا او علي ان لم يات بالعدا
لذا فلان نكاح وجابه **ح** اي وما يفسخ قبل الدخول
وجوباً ويثبت بعده بالمسهي ما اذا تزوجا على
خيار يوم او اكثر للزوج او لهما او لغيرهما ربي او غيره
وكذا الجواب فيمن تزوج امرأة علي ان لم يات
بالعدا الذي وقع به العقد او بعينه اي اجل كذا
فلا نكاح بينهما وان بعد الاجل او قبله وان لم يات
به حتي انقضي الاجل فلا نكاح بينهما قولاً واحداً له
في التوهم وظاهره انه يفسخ ابداً ومثله ان لم
يات به اجملاً والباقي بخيار يعني علي الاخير المجلس
فلا يفسخ علي المعتد **ح** وما فسد لعداقه **ح** هو
معطوف على مودعي بكتمة مشهور فيؤخر منه ان
ما فسد العقد اي وما يفسخ قبل الدخول
لا بعده ما فسد من النكاح لعداقه اما المودع جواز
بيعه كاتبة او لتقريب الصفة كنكاح مع بيع او
لتقريب اثباته رفعه كدفع المبد في صداقة وبياتي
ذلك **ح** او علي شرط بياقن كان لا يفسخ لها **ح**

مطوق علي قوله علي ان لا تاتيه الا بمارا لانه مما قد يقدر
ايها او وقع النكاح علي شرط ينافي مقتضى المقصود منه كشرط
ان لا يقسم لها في المبيت مع غيرها او احاد العامل للبعد
والعقد علي ان لا ميوان بينهما او علي ان لها نفقة يساه
في كل شهر ولذا لو شرط نفقة زوجة العفيف او السفيرة
او العبد علي الاب او السيد يفتي قبل ويثبت
بعونه من المثل ويستقر الشرط ويكون علي الزوج
في الجميع ولو شرط نفقة زوجة الكبير المالك لا امر
نفسه في نفس العقد يفي غيره كان الجواب
كذلك ان حبس الا ان ترجي الزوجة يكون النفقة
علي الزوج فيثبت العقد ومثل ذلك لو اعطي الزوج
حبسا بالنفقة لا يثابت برين ثابت في الزمته
كالمر فممن قبل ويثبت بعولان شرط الحمل بالنفقة
كشرطا علي غير الزوج وهذا ما لم يبين انه ان مات
الملتزم قبل البلوغ او الرشد رجعت علي الزوج والا
جاز اتفاقا ولو شرط سقوطها بحوت الملتزم ولا تقود
علي الزوج الا ببلوغه او رثته فسد اتفاقا ولو
تطوع بها متطوع بعد العقد جاز وسقطت بالموت
لانها هبة لم تقبض ولو اختلفا في الطوع والشرط
في حبل العقد قول قول مرعي الشرط للمعوق
ق او يوثق عليها **س** ايها مما يفتي قبل ويثبت
بعونه بمهر المثل اذا شرط ان يوثق عليها غيرها
او يوثقها علي غيرها او لا يعطيها الولد او علي

ان امرها

18
ان امرها بيدها واذا اعثر علي الشرط المناقض بعول الخول
ثبت النكاح والعلي اي ابطال الشرط المناقض وجب
لها من القسم وما معها ما يجب لغيرها واليه اشار بقوله
والقي واحترز بقوله المناقض عن الشرط المكروه وهو
مالا يفتتحه العقد ولا ينافيه كشرط ان لا يتزوج
عليها او لا يخرجها من مكان كذا فان النكاح يفسد
فيمسح ولا يلزم الشرط ولو كان يزوج هو ما يقتضيه
العقد ولو لم يذكر الشرط ان لا يجنوا بها في عشرة
وكسوة وخوها فان ذكره وحذفه سواء كما ياتي
س ومطلقا كالنكاح **لجل** يعني ان النكاح الموجب
وهو نكاح المتعة يفتي بعول المبتاحا يفتي قبله ويعاقب
فيه الزوجان ولا يبلغ بهما مبلغ الحد والولد لا حقت
وفسخه بغير طلاق وقيل به وهل فيه المسهي بالخول
او المثل قولان ابن عوفه ولو قيل بالمثل علي انه
موجب لاجله كان لموجه المحبي الاحسن المسهي لان
فساده في عقده وادخلته الكاف كل فاسد لعقده
غير ما تقدم من نكاح الحيار وتطبيق النكاح على اثباته
بالعقد **ق** وان محبي شهر قانا ان تزوجك المعطوف
مخروف هو معطوف علي معني ما امر المحي فسخ ان قال
انا تزوجك مدة كذا او قال ان محبي شهر قانا ان تزوجك
اي ورصيت بذلك هي ووليها وقصده به المرام العقد
حيث لا يحتاج الي استيفان عقد اخر ثم ان الولد
اجاب عن اربعة امثلة وهي هل الفسخ بطلاق ام لا

وهي المحرم بعقده ووطيه ام لا وهل فيه الارث ام لا
واذا فسح هل للمرأة فيه شيء ام لا فاجاب عن الرابع
بقوله فيما ياتي وما فسح بعقده فالمسبي المحرم قبله
بقوله وفيه الارث وعن ما قبله بقوله والمحريم
بعقده المحرم وعن الاول بقوله هذا وهو طلاق ان اختلف
فيه المحرم وشغار **س** يعني ان الفسخ في النكاح المختلف
في صحته وفساده ولو كان الخلاف خارج المذهب
حيث كان قويا يكون طلاقا بمعنى ان الفسخ نفسه
طلاقا مما يحكم عليه بانه طلاق اي يكون طلاقا
بأبينة لانه يحتاج الي اتيان طلاق فحقولهم فسحة
بطلاق اي ان الفسخ متى وقع كان طلاقا لهذا الزوج
او الحاكم بالطلاق اوله بغير امثال المختلف فيه
كنكاح المحرم من احد الثلاثة بنفسه او بوكيله
او عمة وشغار **س** يعني ان النكاح المختلف فيه بعقده
ووطيه **س** يعني ان النكاح المختلف فيه بعقده
المحريم تارة بعقده كما اذا تزوج امرأة وهو محرم
مثلا فسح نكاحها قبل الدخول بها فانه محرم عليه
نكاح امها وتارة بوطيه دون عقده كما اذا تزوج
امراة وهو محرم مثلا فسح نكاحه بعد الدخول بها
فانه محرم عليه نكاح ابنتها ولو فسح قبل الدخول
لم يحرم عليه **س** وفيه الارث **س** اي وفي النكاح المختلف
فيه الارث اذا مات احد الزوجين قبل الفسخ سواء دخل
الزوج او لم يدخل وهذا في غير نكاح الخيارات ما هو

طلاق

فلا ارث فيه كما مر عن المرونة لانه مباح فهو كالعموم
بمقتضى تلف السلعة في زمن الخيار ثم استثنى
من الارث فقتر ما لو كان سبب الفسخ التوارث
فقال لا نكاح المريجي منها فلا ارث فيه للمجي
سواء مات الصحيح او المريجي قبل الفسخ لان سبب
فساده وفسحه ادخال الوارث **س** وانكاح العبد
والمرأة **س** عطف على قوله المحرم اي ان من المختلف
في فساده النكاح الذي وقع فيه ولي العبد عمة امه
او امرأة لنفسها او غيرها فكل ناسخ المبيحة
احرم من محله على انه في توجبه قال ولا اعلم من قال
يجوز كون العبد وليا والخلاف في نكاح المحرم وانكاح
المرأة نفسا لا بى حبيبة شتم عطف على قوله اختلف
فيه قوله **س** لا اتفق على فساده فلا طلاق **س** اي فليس
الفسخ طلاقا ولو قال الحاكم او الزوج او الولي فسخته
بلا طلاق **س** ولا ارث **س** الخامسة **س** اي ولا ارث في النكاح المختلف فيه بطلاق
المتفق على فساده اذا مات احداهما قبل الفسخ كالحائض ولو قال من ذكر
ولا عبرة بخلاف الظاهرية **س** وحرم ووطيه فقتر **س**
يعني ان العقود في النكاح المتفق على فساده لا يشر
لحرمة بل انما يشرها الوطي اذا دارا الحركات
كعمل في الخامسة الحكم وفي الزنا خلاف سياقي
ومقتضى الوطي كالوطي فاذا عقود على خامسة
فبطلان ان يتزوج بها ولا اثر للعقد فان وطئها
او تلذذ بها يشر الحرة واحقر بقوله فقتر عن

المرأة

الطلاق كما ان فسح
المختلف فيه بطلاق
ولو قال من ذكر
فسخته

المقدفاته لا يحرم لا عما دون الوطى حتى يخرج مقوماته
لانها محرمة كالوطى ولو قال ولم يحرم عقده لكان
الحسن ثم شرع يتكلم على الواجب للمرأة في النكاح
القاسد اذا فسخ او طلق فيه فقال **س** وما فسخ بعده
في المهر والاحد اذ المثل **س** يعني ان النكاح اذا
فسخ بقول المنيلا ولا يكون فسادا الا لعقده او له
واحدا فانه الواجب فيه المهر ان كان صحيحا
وان لم يكن فيه مهر كحزق الشغار او كانت
وغيرها الواجب لها خدق المثل **س** وسقط
بالفسخ قبله **س** اي وسقط المهر وخدق المثل
بالفسخ قبل الدخول وسكت المولى هل يستحق
المهر في القاسد بالموت شيئا ام لا والحكم انما
فسد لخداقة شو كان متققا على فساده او
مختلفا فيه وما اتفق على فساده لعقده وما
اختلف في فساده لعقده وانما خلا في الخدق
لنكاح المحلل فانه لا يجب للمرأة في شيء من ذلك من
بالموت واما ما اختلف في فساده لعقده ولان تأثير
له في الخدق كنكاح المحرم فانه يجب لها الخدق
بالموت **س** الا نكاح الدرهمين فنصفهما **س** اي وسقط
كل من المهر وخدق المثل بالفسخ قبله كانت
فساده لعقده او لخداقته او لمها او لفساد بدليل
قوله الا نكاح الدرهمين وكذا ما هو اقل من ربع
دينار اذا ابى الزوج من انما فتنهما واجب للمرأة

لانه

لانه ليس قاسرا حقيقة بل في اطلاق الفساد عليه تسامح
ولهذا يزداد فرقة المتلاعنين قبل الدخول فالواجب للمرأة
نصف المهر واما اقتصر على نكاح الدرهمين وميراده
ما ياتي في قوله وفسدان فتحد عن ربع دينار او ثلاثة
دراهم الخ فتعال المدونة واما قال فنصفهما مع ان
الاستثنى بغيره اما لاخ توهم ان الاثنتان من الفسخ
فقط وان كان خلاف السباق وقوله لطلقة محددر
محتاج لعلمه اي انطلاق الزوج في النكاح القاسد
كفسخه فيعتبر طلاقه ان اختلف فيه لا اتفق على
فساده فلا يلزم فيه طلاق وفيه المهر ان طلق
بعد الدخول ان كانوا لاختدق المثل وسقط الخدق
فيه ان طلق قبل البيا لا نكاح الدرهمين فنصفهما قالا
بالاستنباط احكام الفسخ الثلاثة **س** وتعلق المتكرد بها
س يعني ان النكاح القاسد اذا فسخ بعد ان تكرد من
المراة بشي دون الوطى فانها تقضي شيئا وجوبا يجب
ما يراه الامام من غير تعوير على ما لا يبي القاسم
في ارجاس ثورها بعددها **س** ولو يغير فسخ عقده
بلا مهر ولا عدة **س** يعني ان الصغير المهر اذا توفي
عقد نفسه من غير اذن وليه فان وليه ينظر ما هو
الاحسن فان افسخه فللمهر للمرأة عليه الصغير ولو
اقتصر على ما سلبه او وليها على نفسها ولا
عدة عليها من وطئه لانه كالموطى اما لو مات قبل
الفسخ فعدة الوفاة دخل بها او لم يدخل بها ثم انه

يجري عنها ما جري في السعينة من قوله فيما يأتى ولو ما أتت
 و تفتن لونه واجه **ح** فان قلت قد تقر بأن طلاق الحي
 لا يقع بالكتابة والنكاح يقع عقده فيه ويجزئ فيه الولي
 فما العرق قلت اجاب القرائي بان عقود النكاح سبب
 للاباحة والحي من اهلها والطلاق سبب للمحرمة
 ولم يخاطب بوليته كزكاة ماله **ح** وان زوج بشرط او
 اجرت وبلغ وكومت فله التطبيق **س** يعني ان الصغير
 اذا عقد له ووليها او غيره ذكر او انثى على امرأه
 بشرط عليه المراهة بشرط الطلاق من يتزوجها
 عليها او عتق من يتري بها عليها او عقدها على
 نفسه على هذه الشروط واجازها ووليها ثم بلغ
 الصغير فان رضى بتلك الشروط قال امرؤاخذ وان
 كرهها فله العاقبة فتلزمه وله التطبيق فتشترط
 عنه ولا نفوذ عليه الشروط ان تزوجها ولو بقي
 من المحمة المعلق فيها شي خلاف من تزوج علي
 شروط وهو بالغ ثم طلقها ثم تزوجها فان
 الشروط نفوذ عليه ان بقي من المحمة المعلق
 فيها شي لان عادات بعضمة جديدة وهذا قايده
 بحبر الصغير اذا بلغ فلا يقال لا قابلية في البعد
 علي التحيز اذ من المعلوم ان لكل زوج التحيز
 بين الا بقاء والطلاق واقاد قوله فله التطبيق
 ان خرافته بطلاق وهو المظهر وعليه يتفوخ قوله
 وفي نصف المصدات اي في وجوبه لها عليه

به انما
 يخاطب به

اولا

او علي من تحل عنه اذا اطلقه وعدم وجوبه فلا يلزم
 شي وعليه من تحل عنه به قولان على التقديرات بكل
 منها وحل كون الفسخ بطلاق او غيره اذا تمكنت
 المرأة بالشروط اما ان استعظمتها فاما ذكر ولو يجوز
 دون ان يبرأ فيلزمها الطلاق اتفاقا وكلام الولي
 بحسبه ان لم يحصل دخوله اما ان دخل بغير بلوغه
 وعلمه لزمنه الشروط وان ادعى عدم العلم بها
 صدق بيمينه وان دخل قبل بلوغه سقطت
 عنه وان علم بها لانها ملئت من لا يلزمه الشروط
 وان دخل قبل العلم فحكمي بان يشترط في لزومها
 ثلاثة اقوال ثالثها يحبر الا ان ينجلي لزومها له
 قبل الدخول وسقوطها وبغيره فيها **ح** والقول
 لبيان العقد هو كبير **س** يعني ان الزوج اذا قال
 عقدت او عقدي ولي علي هذه الشروط وانا صغير
 وقالت المرأة او وليها بلي عقدته وانت كبير قال قول
 قولها وعلي الزوج البينة والاحلف الولي **ح** والسيد
 رد نكاح عبده بطلقة فتعابا بينة **س** يعني ان
 السيد رد نكاح عبده كان قنا او ذات شابة من
 مكاتب من دونه اذا تزوج بغير اذنه وله الامتناع
 علي المشهور واذا نسخ يكون بطلقة واحدة بينة
 لا التزول الثانية اب او ج اثنتين واحدة بينة
 من الامة فان نكحها بغير اذن سيدها لم يحتم
 رده ووارث السيد كلوا ولو اختلفت وارثوه في

بعض

المصنف

Copy

rsity

رده وامتنابه فاقول قوله ذي الفسخ **ح** ان لم يبيعه **س**
 يعني ان ما مر من ان السيد له رد تكاح عبده المقتروح
 بغير اذنه انما هو اذ لم يبيعه والا فلا يقال له حينئذ
 لزوال تصرفه ويقال للمشتري ان كنت علت بالزواج
 فهو عيب دخلت عليه والا فلا كل الردعان تمسك به
 فلا رد له لنكاحه واذا استوفى رد البايع النكاح ببيعه
 املكة زوال ملكه لو عاد ملكه عادله الرد واليه اشار
 بقوله الا ان يرد به اي ببيع التزويج وقول كان حين
 بيه غير عالم فيعود له الخيار فيه كما كان قبل بيه
 وقوله او يمتنعه معطوف على بيه اي ان رد السيد
 لنكاح عبده متعدي بان لا يبيعه او يمتنعه وكل
 من بيه وعتقه اي ناجزا موقوف لرده لزوال ملكه
 بكل منهما ومفهوم يرد به انه لو رد بغيره لم يكن الحكر
 كذا ذكر والحكم ان المشتري اذا اطلع على عيب التزويج
 ورضيه ورده ببيع فان فيه قولين احدهما ان البايع
 يرجع عليه بارشده لله لما رخص به كانه حدث عنده
 وليس للبايع حينئذ رد نكاحه لخرده ارشده من
 المشتري والثاني ليس للبايع الرجوع على المشتري
 بارشده والبايع حينئذ رد نكاحه والاول مبيني على
 ان الرد بالبيع ابتداء ببيع وهو مراد من قال ان الرد
 بالبيع نقض للبيع من حين الاطلاع عليه والثاني
 مبيني على ان الرد بالبيع نقض للبيع من حين
 اشتراكي ذلك **س** جميعه فرع واما ان لم يطلع عليه

المبتاع

المبتاع ورده بغيره فلبايع رد نكاحه حيث لم يكن
 اطلع عليه قبل البيع وهذا يفهم بما ذكرناه عن **النسب**
 بالاول **ح** ولما رجع دينار ان دخل **س** يعني ان السيد
 اذا رد نكاح عبده والحال انه قد دخل بالزوجه
 فانها تستحق عليه ربح دينار وفي حكم العبد المكاتب
 والموبر والمعتق لاجل او بعينه وتزد الزايرة ان
 قبحته فان اعومنتا تبعته وحسرت المدونة وان
 عرقه ان ربح الدينار من كل العبد لامن ماله السيد
ح وان بيع عبده ومكاتب بما بقي وان لم يبق وان لم
 يبطله سيد او سلطان **س** يعني ان العبد والمكاتب
 اذا اعتق قاتلما يتبعان بما بقي للمرأة عليهما بعد
 ربح الدينار غنم المرأة بالحرية او احبها برقتما
 لان الحجر انما كان حق السيد وقدر زال بالعتق
 خلاف السفينة فلا يتبع كما يات لان الحجر عليه
 حق نفسه وتحل اتبايها بما بقي ان لم يبطله
 سيد او سلطان بان رفع السيد الامواليم او
 يكون عايبا لان السلطان يرب عن مال الغائب
 والمكاتب كالعبد **ح** وله الاخبار ان قوب **س**
 اي حيث علم وامتنع من الامتناع امضا ذلك
 بالشروط وهو اشارة لملكي المدونة من قوله
 فيها واذا كلم السيد في اجازته وامتنع ان يحرم
 ثم اجاز فان اراد باول كلامه فسخا ثم الفسخ وان
 اراد انه لم يرحن ثم اجاز فذلك جاز ان كان ذلك

عن العبد قبل
عتقه

قريباً انتهى ومعنى قوله ان قرب وقت الجازية مع
امتناعه بان كان بالجلس ولم يترك
فليس قسم قوله للسيد رد الخ بل هو فروع مقتضى
واما قسم قوله للسيد رد الخ هو الجازية ابتداء
من غير تقديم امتناع وهو لا يقتضيه بالقراب **ح**
ولم يرد الفسخ او يشك في قصده **س** يعني ان محل
كون السيد له الجازية بالقراب حيث لم يرد
بامتناع الفسخ او يشك في قصده بامتناعه
هل قد بد به الفسخ او المقتضى اما ان اراد به الفسخ او شك
فيه كان فراقاً واقعاً بين محرز ويكون ثباتاً احتياطاً
كمنظور شك في الحرف قلت هذا مناسب لآخر
القولين في لزوم البينات اذا وقع السيد والامتناع
خلافه ابن القاسم وجب في السيد في عزم ارادة
الطلاق في المجلس ما لم يترك **ح** ولولي سقيم فسخ
عقره ولو ماتت **س** يعني ان السقيم البالغ اذا تزوج
بغير اذن وليه فسخه بطلقة بائنة فلا يملكها
قبل البناء لها بعده ربع دينار وله امحاء والمصلحة
ويثبت الخبار للولي ولو ماتت المرأة على المهر من
قوله ابن القاسم اذا قد يكون ما يلزمه من الحراق
الترمس له من المبرات وفي قولهم له الفسخ والامحاء
شاهل لتعين الامحاء المحلحة وتعين الفسخ لعمها
الا ان يقال اللام للاختصاص اول التحديد ويجل
علي ما اذا استوي الامحاء والفسخ في المحلحة ولو

لا التحديد

لم

لم يطلع الولي حتى خرج من ولايته ثبت النكاح على الاصح
وقيل يستقل له ما كان لوليه وقوله وتعين كونه
اي وتعين الفسخ من قبل الشرع لموت السقيم لا من
قبل الولي لغوات نظره بموت السقيم ثم ان المرأة
لا تترك **ح** والمكانة وما ذون **س** يعني انه يجوز
للمكانة والمعد المادون له في التجارة الشرعي
يريد من هاهنا والمبالغة في قوله وان بالاذن
من السيد **س** في ذلك راجعة للمسلمتين ليلما
يتوهم من المكانة انه لا بد من الاذن خوف تخلف
كالترقح وفي المادون لا يعني ماله كالوكيل **ح**
ونفقة العبد في غير خراج وكسب الاعرف كالمهر **س**
هنا حذف معناه اي ونفقة زوجة العبد المادون
له في تزويجها بوليته ام لا محسوبة عليه في غير خراج
وكسبه فتكون فيما يوجب له او يوجب له به او نحو
ذلك ما لم تكن عادة بالاتفاق من الخراج والكسب
والا اتفق من ذلك واذالم يجوز من اين يتفق ولم يكن
عرف مما ذكر فوق بينهما الا ان تزويجها بالمقام معه بلا
نفقة او يتطوع بها متطوع وحكم المهر كالنفقة
لا يكون من كسبه وخراجه الا اذا جرت المعاداة
بان المهر من ذلك ولا يباع العبد في نفقة زوجته
الحي والمهر والمعتق لاجل كالعبد والمكانة
كالحر والمعتق في يومه كالحرة في يوم امه كالعبد
والمراد بالخراج ما يشاء عن كارة وبالكسب ما كان

ناشيا من مال **ح** ولا يجتمع سيد باذن التزويج **ح**
 يعني ان السيد اذا زوج عبده فان المهر على العبد
 الا ان يشترطه على السيد ومثل المهر المتقنة
 اي ولا يجتمع بما ذكر من تقنة ومهر سيد باذن
 التزويج بل ولو جيره كما هو ظاهر ما حله المواق
 والحجاب فليس السيد كالاب ان الحداق عليه
 حيث جيره ولده ولما كان الجير على النكاح محصوا
 بالانثى وجير الوالد على كميل التطفل عليها
 محصوا بها بشخص ثلاثه في ذكر وثلاثه
 علي خلاف في بعضها بين ذكر ثبوت له **ح** وجير
 اب ووجي وحاكم محبونا احتاج وصغيرا وفي السفيه
 خلاف **ح** يعني ان كلا من الاب ووجيه وان سفل
 والحاكم يجير المحبونا اذا احتاج للنكاح لا للحرمة
 بان حيف منه الفساد لان الحدوان سقط عنه
 فلا يمان علي الزين وهذا اذا كان مطبقا فان كان
 بعيدا احبانا انتظرت افاقته كما مر في المحبونة
 وكذا يجير الصغير لاحتاجة لتزويجه من شريفة
 او موسرة او ابنة عمه وكذا يجير السفيه وقبل
 لا يجير للمزوم طلاقه والحداق او يصفه من غير
 فائدة واعلم ان محل جير الوحي في مجوره
 الذكر حيث يكون له جير الانثى والله اعلم
 الصغير حيث كان فيه مصلحة وكذا السفيه
 علي القول به وان كان كل من الاب والودي محمولا

عبده

في ذلك

في ذلك علي المصلحة **ح** وحدائقهم ان لم يوافقوا
 وان مات او ابسر او ولو بشرط صره **ح** يعني ان
 الاب اذا زوج ولده الصغير او المحبونا او السفيه
 ولو تغربوا وكانوا وقت الجير معدمين فان الحداق
 يكون علي الاب علي المشهور لانه لا فائدة للولد
 في تغربه منه بالحداق مع فقره وعدم حاجته
 في الحال ولا فرق علي المشهور بين حياة الاب
 او موته ويتبع به كدين لزوم دمنه فلا يستقل عنه
 بموته وسوا بقى الولد علي فقره او ابسر بعد جيره
 ولو قبل العرض في التغربين ولو بشرط الاب
 الحداق علي الولد لم يسقط عنه وامامنا نعم
 ان زوجهم الوحي او الحاكم ففي ما لهم او علي من
 تحمل عنهم **ح** والافضل لهم الا بشرط **ح** اعني ان لم
 يكونوا وقت جير الاب لهم معدمين بل كانوا غنيا
 ولو بيعته فان ما ابسروا به من كل او لم ينفذ عليهم
 دون الاب وشوا بشرط عليهم او سكت عنهم الا ان
 يشترط علي الاب فيكون عليه علي المعروف قال
الشافعي وكل ما يقوم هو منصوص في تزويج الاب
 الصغير وبعض المذهب علي ان السفيه مثله ولم
 الرين نحن علي المحبونا كذا انتهى **ح** وان تطارحه
 رشدا اب فسخ ولا مهر وعلي ان يخلع والالزم الثاني
 نريد **ح** الظاهر المستحب في تطارحه لاجل
 الحداق السابق ذكره ومعني المطارحة ان كل

بعد

واحد من الاب والرشيد يريد ان يلزم ذمة الاخر به كما اذا
زوج الاب ولده الرشيد وباشر العقد باذنه لعقد اتي
ولم يبين الصداق على ايها فقال الرشيد انما اردت
ان الصداق على الاب او شرطته على الاب وقال
الاب انما اردت ان يكون على الابن او شرطته على
الابن فان النكاح يقع ولا شيء على واحد منهما ان لم
يبن بالزوجة وهل الفسخ وعدم الكفر مقتيد بقول
ابن الموارا ان خلفا ويلزمهما الصداق سواء ان تكلا
معا ويقضي الخالف على التكل وحده او الفسخ غير
مقتيد بذلك وعلى الاول يبد الاب بالخلف لانه المباشر
للعقد وقيل بقوع فمن يبد او يهيم من قوله
ولا هم وان الزوج لم يدخل واما لو دخل فمخلف
الاب ويبرأ ثم ان كان المسمى اقل من صداق مثلها
اي او مثله عزم الزوج صداق المثل بل لا يمين
وان كان اكثر من صداق المثل حلف وعزم صداق
المثل قاله المحيي وانما عزم صداق المثل كان المسمى
اقل منه لان المسمى في هذه الحالة الغني وصار
المعتبر قيمة ما استوفاه الزوج وهو صداق
المثل فلا يقال لا شيء دفع للزوجة ما لم ترعه
ح وحلف رشيد واجبي وامراة انكروا الرضي
والامر محذور ان لم يكرروا بمجرد علمهم وان
طال كثيرا لزم **س** يعني ان الاب اذا زوج ابنته
البالغ المالك لامرئيه او لاجنبى يزوجه من

زعم

حيث

زعمه تو كلبه او رجلاه او المرأة يزوجه غير محصور
يزعم تو كلبها او رجلاها ويكر كل من الابن الرشيد
او الاجنبى وامراة الرضي بالعقد والامرئيه
ولكل المقيم حاضرون للمعقد فلا يحلوا من ثلاثة
اوجه اما ان يكرروا الرضي بالعقد والامرئيه من
غير مبادرة بالانكار فمخلف الابن الرشيد والا
وامراة على الامرين ويسقط عنهم النكاح والعقد
عن العاقد والمعقد واما ان يكرروا حين علمهم
بذلك المعقد فلا يمين على واحد منهم سوا كانوا حين
العقد حاضرا او غيبا واما ان يكرروا بعد طول
بعد عقد النكاح فيلزم **س** النكاح بقوله وحليف
الحاي بعد طول يسير يدل قوله وان طال كثيرا
لزم والطول بالعرق والعول بانه يوم او بعضه
قوله ابن وهب وهو ضعيف وبعبارة بان يجعل
الانكار بعد تمام العقد ويعود ما حصلت التسمية
والدعا على حسب العادة تنبيه اذا انكروا
بعد الطول وقلنا يلزم النكاح قانه لا يمكن
منها ولو رجع عن انكاره الا بعد عظم جد يد ويلزمه نصف
الصداق فلو قامت له بيعة واستمر على انكاره لم
يكن منها فان رجع لعاقا لظاهر عليه منها واما في
الحالة التي يلزمه النكاح فيها ان تكل ولا يلزمه ان
خلف قانه يمكن منها بعد قوله حيث رجع عن انكاره
والعوق بين التاكل وغيره وهو ان التكل اقترار

اجنبى

كلا

Copy University

منه بتكذيب نفسه وبحقيقة النكاح وغير النكاح هو من
طال سكوتها فما لزمه النكاح اثم ما هو متناهي علي
انكاره لم يظهر منه تكذيب تام **ح** ورجع لا يرد في
قد رزج غيره وحنان لا يثبت النصف بالطلاق
س يعني ان الاب اذا رزج ولده الحفيظ او الرشيد وحنان
صدقاته او ذال قدر اذا رزج غيره علي ان الصدقات
عليه او الاب زوجها ببنته لاجنبي وحنان الصدقات
لها عنه فطلق الولد بغير بلوغه او من معه قبل الدخول
فلخذت الزوجة نصف الصدقات فان النصف الآخر
يرجع للاب المزوج ولده ولذي القربى المزوج غيره
والحنان لا يثبت وليس للمزوج فيه حق لان النصف
انما قصد به التزام ان يكون علي حكم الصدقات ولو
اطلع علي فساد النكاح رجع لمن ذكر جميع الصدقات
يريد ان يقع التفريق قبل البناء والا فلها المسمى بالزوجة
كما مر واليه الاشارة بقوله والجميع بالفساد ففعل
رجع في كلام المولف هو النصف وبالطلاق متعلق
يرجع وكذلك للاب والتقدير يرجع للاب نصف
الصدقات بالطلاق وذوي القربى وحنان لا يثبت
معطوفان علي المجرور وهو الاب **ح** ولا يرجع احد
منهم الا ان يزوج بالحالة او يكون بعد العقد **ش** اي
ولا يرجع احد من الاب وذوي القربى والحنان من
لا يثبت علي الزوج مما اخذت منه الزوجة من كل
او نصف علي ما مر ان كان التزام من ذكر عن

الزوج

الزوج بلفظ الحمل كان في العقد او بعده اذا حمل لا
يقصد به الا القرينة لانه محكية لا رجوع فيها لمعطيتها
وان كان التزام من ذكر عن الزوج بلفظ الحمل السنة
رجع كان في العقد او بعده كماله الدينون وان كان
التزام من ذكر عن الزوج بغير المعطيات بل كان
بلفظ الحنان او علي او عند نكاح او نحو ذلك فان
كان حين العقد حمل علي الحمل وان كان بعده
حمل بالحالة فتقوله او يكون الي الرض او الحنان
ونحوه بعد العقد يشتم ان كلام المولف حيث
للعرف ولاقربينة تخالف ما ذكره من التقصيل
واما ان وجد عرف بحالته كما اذا جرى العرف بان من
دفع عن شخص صدقاته او حمل عنه باي عقد يرجع
به فانه يعمل بذلك وكذا ان قامت قرينة قول علي ذلك
ح ولما لا امتناع ان يقدرا حذره حتى يقرر وتأخذ
الحال وله الترتيب **س** سياتي للمرأة ان تمتع نفسها من
الدخول والوطي بعده الخ ما ياتي في باب الصدقات
حيث كان الصدقات علي الزوج وذكر هنا ان لها
البنات ذكر ان كان علي غيره وتقدرا حذره من المتحمل
به حتي يبين لها صدقاتها في نكاح النكاحين وتلجز
الحال بالاحماله او ما كان مؤجلا وحمل في التسمية
وسوكان الصدقات علي غير الزوج وسوكان يرجع
به المتحمل علي الزوج ام لا لان الزوجة لم تدخل
علي تسليم تسليتها مجانا والمزوج الترتيب والاشي

عليه في حالة عدم رجوع من تمام به عن الزوج عليه
واما في حالة رجوعه عليه وهو ما اذا صرح بالحالة
او كان تعلقا الحضانة ووقع بهو العقد فانه ليس له
التزك اي الطلاق مجانا بل ان طلق عزم لها النقص
وان لم يطلق وعزم لها الحضانة لم يتبع به الحامل
لان الحامل في العزم المذكور اذا دفع شيئا رجح به
عليه وما كان التزام المهر حلا وحالة وغيرهما
كما مر وكان لكل حيلة لا رجوع فيه جري مجري
الوجبة اذا وقع في المرحل فيبطل للوارث ويتخذ
من الثلث لغيره استشاري ذلك بقوله **س** ويحل
ان ضمن في مرنه عن وارث **س** اي ويحل
الحضانة على وجه الكل ان ضمن احد مهراني مرنه
المخوف عن وارث ابن او غيره لا بها وجبة لوارث
والنكاح صحيح فلو كانت المرأة قبضت من الحضانة
ثم ماتت ردة وان كان الزوج كبيرا وقد دخل او
صغيرا ودخل بعد بلوغه اتبعته الزوجة به فكل
يحل الحضانة على وجه الكل واما على وجه الحالة
فتصح في المرحل للوارث من الثلث ونقص من قول
المولف عن وارث حصة من غير وارث اجنبي او
غيره ويكون وجبة من الثلث ولما كان من صوره
ضمانا لان صداق ابنته عن زوج غير وارث
فمن بابا لذكر الخلاف فيها بقوله لا زوج ابنته
فيجوز له لانه لغير وارث ولما كانت الكفاة مطلوبة

في

في النكاح طلبا لدوام المودة بين الزوجين اعقب المولف
ما ذكره من اركان النكاح بالكلام عليها لما قيل انها
حق لله وشرطي صحة العقد بقوله **س** والكفاة الزوج
والحال **س** الكفاة لغة المماثلة والمقاربة والمراد
بالد بين التدبير اي كونه عن قفاست لقوله ولها ولولي
تركها اي ترك الكفاة بمقتضى التدبير اي زيادة الوفاة
لا بمعنى الوفاة الاسلام لا بها ليس لها ولا للولي
تركها وثا خذ كما قرأ المراد بالمحال السلامة من العيوب
التي يثبت للزوجة بها الخيار لا من العيوب القاتلة
خلا لما قاله في التوجيه فان قلت تعبير الكفاة
بالمماثلة والمقاربة لا يوافق ما سورها المولف به
قلت المراد بالمماثلة والمقاربة المماثلة والمقاربة
في الدين والحال **س** ولها ولولي تركها **س** اي وللمرأة
تلقا وتباعد وليها ترك الكفاة والرجعي بالغاسق
بالجارية والمعيبة الفاحشة العيب فانه تركها المرأة
فحق الولي باق وبالعكس وعلي هذا فامولف اعاد
لكبار المعطف على الضمير المحقق لا لكون كل منهما
كافيا في الترك دون الآخر **س** ولي رضي فطلق
امتناع بلا حادث **س** يعني ان الولي اذا رضي بغير
كفر وزوج منه ثم طلق طلاقا يائنا او رجعا
وانقضت العدة وارا دعودها فثبت الزوج جفوا مشع
الولي منه فليس له الامتناع حيث لم يحدث فيه
بإيجاب الامتناع ويمد عا حذرا **س** ولما التكم في

في تزويج الاب الموسرة المرعوب فيها من فقير ورويت
بنا النبي ابن القاسم الاحمر بين وهلو فاق تاويلان
س ونحن المبرنة وقد اتت امرأة مطلقة الى مالك
فقال ان لي ابنة في حجر عي موسرة مرعوبا فيها
فاراد ابرها ان يزويها ابن اخ له فقيرا وفي الامهات
معه ما لا مال له افترى لي في ذلك متكلما قال نعم
ابن لا اري لك متكلما عيا حن وكذا ذكر رويته بالاحياء
لا علي النبي ولا يصح الكلام الاب لا هنا سالت
ان لها متكلما قال نعم ثم اعاد عليها انه راي لها
متكلما ومن روي فلا اري علي النبي لم يسمع مع قوله
فقبل نعم واختل المني وناقض بعض كلامه بعضا
ثم قال ابن القاسم بقول الكلام السابق وان اراه
ملجيا الاحمر بين واختلف في قول ابن القاسم
هل هو خلاف لقوله ما ذكر او فاق فمنهم من حمله علي
الخلاف وهو مذهب سمعون وقال بقول ابن القاسم
اقول قال ويعني بالاحمر احمر البون واما العقير
ومنهم من قال هو وفاق ولمسل ابن القاسم
لم يتكلم علي العقير العادح المحر بها وانما تكلم
علي ان ابن الاخ بالاحفافة الى ما لها فقير لسعة
حالمها ولثرة يسرها وان ابن القاسم تكلم في
ما بعد الوتوع وما لك انما تكلم قبله وقال لها
متكلم ولم يقل ان المتكلم مسوخ وبعبارة
وهل قول ابن القاسم وفاق او خلاف وهذا

يتا

يتا علي كلا الروايتين اما علي رواية الانبيات
فوجه الخلاف ان الامام جعل لها التكلم وابن القاسم
جعل فعل الاب ملجيا فيقتضي انه لا تكلم لها
اذ لو كان لها التكلم لكانت لها الرد وجبه الوفاق
ان يحل قول الامام لها التكلم حيث كان يلحقها
الاحمر البين كما قال ابن القاسم واملحها رواية
النبي فوجه الخلاف ان الامام لم يجعل لها التكلم
مطلقا وابن القاسم جعله حيث الاحمر البين
وجبه الوفاق ان كلام الامام ليس علي الملاية
بل هو مفيد عبادا لم يكن ضرر وللشيوخ في
الوفاق غير هذا الوجه **س** والمولي وعنه
الشريف والاقول جابها كقوله يعني ان كل واحد
من هذه الثلاثة كفوا لمن هو دونهما في المرتبة
فالمولي اي العتيق كفوا للمربية وعنه الشريف
كفوا للشريفة والاقول جابها كفوا لمن هو اقوي منه
جاءه روي العبد تاويلان **س** اي وفي كفاته
العبد المحرة وعدم كفاته لها تاويلان وظاهر
قوله وفي العبد ولو عبد ايها **س** وحرم احموله
وقضوله **س** اي وحرم علي المتخص ذكر او انثي
احموله وهو من له عليه ولادة مباشرة او بواسطة
فيحرم علي الذكر امه وامها وان علنت وام ابها وامها
وان علنت وام ابها وعلي الانثي ابوها وابوها وان
علنا ابوا ام ابها وابوا امها وان بعدوا ابوا امها

وام الجارية

وايضا كما ذكرنا في فصوله وهو من اعليه ولادة مباشرة
او بواسطة وان يمتد في حرم علي الذكر بيته وان خلق
وعلي الثاني ابنتها كذا في قوله احصوله وفصوله اي من
السبب واما من الرضا في سبب **ص** ولو خلقت من مائه
ص يعني ان الرجل اذا زني بامرأة فحملت منه بابتنة
فانها تحرم عليه كما تحرم عليه بابتنة من ثبت نسبها
منه لان الجميع خلق من مائه في بيته او كالبيته
علي المشهور في حرم عليه وعلي احصوله وفصوله لا ريب
ومثلي البيته الابن المخلوق من مائه في حرم علي
صاحبها لما تزوج ببيته **ص** وزوجها بغير النسب
رجع الي اصل الشخص وفصله يعني انه يحرم علي
الشخص ان يتزوج امرأة تزوجها من ابيه وان
علوا او ببيته وان سفلوا ويجوز ان يتزوج ام زوجة
ابيه وابنته زوجة ابيه التي لم تزج ببيان ابيه
والمناسب لاول الكلام حذف التالان المراد بقوله
وحرم علي الشخص الفاح ذكر اكان او اني لكنه انكل
عليه موزا المعنى المراد وانما لم يقل وزوجها بالنسب
لانه حصل الاضافة للمجنس فيجوز بالمعنى
والمعقود ثم اشار الي بقية الحنايط فقال **ص**
وفصول اول احصوله **ص** اي وحرم علي الشخص حصول
ابيه واهله وهم اخوته واخواته استقانا اولاد اولاد اولاد
وان سفلوا **ص** واول فحصل من كل اصل يريد
ان يحرم الفصول الاول خاصة من كل اصل ما عدا

الاصل

المشروع

الاصل الاول لان الاصل الذي يلي الاصل الاول هو
لجد الاقرب والجدوة القريب وابن الاول عمه او خاله
وابنة عمه او خاله وابن الجددة المذكورة وابنتها كذلك
وهو اول الفصول والتحريم مقتضو عليهم واما اولادهم
فهم حلال واما فصول الاول فم حرام وان سفلوا كما
ص واحصول زوجته **ص** او مما يحرم علي الشخص
احصول زوجته وهي امها بنتها وان علون ممن له عليها
ولادة مباشرة او بواسطة من قبل ابيها وامها
من سبب او رضاع لقوله تعالى وامهات نسائك ولا
فرق بين ان يدخل بالزوجة ام لا لان المعقود علي
البيات يحرم الامهات بخلاف العلى **ص** ويتلذذه
وان بعد موتها ولو ينظر فصولها **ص** الواو واراضها
والمطوف محذوف دل عليه ما مر وهو حرم ويتلذذه
متعلق به والضمير الموثق في الموصفين راجع الي
الزوجة المتقدم ذكرها وفصولها يحرم ان يكون قاعدا
ويحرم ان يكون خيرا والمحذوف مبتدأ اي وحرم بالتلذذ
بالزوجة وان بعد موتها ولو ينظر فصولها وهن نياتها
وان سفلن او المحرم يتلذذ فصولها وان لم يكن
في حجره لان قوله تعالى اللاتي في حجوركم وحيض
خارج محرم الغالب فلا مضموم له فلا يحرم فصول
الزوجة بمجرد العقد علي الزوجة بخلاف احصولها
والحكمة في ذلك ان الام اشوبها بابتنتها من الامة
بما فلم يكن المعقودا فيا في بعضهما لابتنتها اذا عقد

عليه بالحنف مبيها للزوج بمجرد العقد وعدم مخالطة
فأشترط في التحريم أحداقة الدخول وكان ذلك كافيا
في الآية لضعف ودها ومبيها للزوج **كالملك** أن جعل
تشبيها في قوله وتبذره وإن بعد موته ولو يتطرق فيه
لا يشترط شي وإن جعل تشبيها في جميع ما مر أي في
قوله وحرم أحبوه وقوله إلى هنا يشترط العقد
فإنه عفو الأب في النكاح يحرم علي الابن وعفو الابن
يحرم علي الأب وعفو الشرا لا يحرم شيا والعرق أن
الملك ليس المبتغي منه الوطي وإنما المبتغي منه الحرمة
والاستتمال بخلاف النكاح وأعلم أن الخلاف في وطئ
أو تلوذ الصغير سوا اعتباره فيه كونه يقوي على الجماع
أو كونه مراعا هل هو يشترط حرمة أم لا إنما هو فيها
يتوقف فيه التحريم علي التلوذ وأما ما لا يتوقف
فيه التحريم علي التلوذ بل يجعل فيه التحريم
بالعقد كتحريم الام بالعقد علي البنت فإنه يجعل
بعقد الصغير ولو لم يتو علي الوطي ولما قرم اجالا
أن تحريم المحاهرة تارة يجعل بمجرد العقد وتري
بالتلوذ بالوطي وكان العقد فمبيها تارة وفاسدا
أخرى والتلوذ بالوطي حلالا وحرام فيه أحو تارة
ولاحد فيه أخرى شرعي في تفصيل ذلك وإن كان
فيه نوع مكرار مع قوله سابقا وهو طلاقا أن اختلف
فيه والتحريم بعقد ووطيه لا اتفق علي فساد
وحرم وطي فقال **و** وحرم العقد وانفسد ان لم

يجمع

يجمع عليه والافوطيه ان در الحد وفي الزنا خلاف **ش** يعني أن
أن النكاح الفاسد علي ضربين تارة يكون مختلفا في
فساده بريد والمذهب قابل بالنسار وتارة يكون
مجمعا علي فساد فان كان مختلفا فيه محرم وشعار
أنكاح العبد والمرأة فان عقده يشترط حرمة المحاهرة
كما يشترط الحبيبة **ف** كان مجمعا علي فساد فلا يعتبر
عقده في انتشاره الحرمة وإنما يشترط الوطي بشرط
أن يدرك الحد عن الوطي لمن نكح معقده أو ذات محرم
أو جماع غير عالم أمان علمه عدي ذات المحرم
والرضاع وفي هذا العالم في نكاح الممتدة قولان
سبائيان وقوافم قوله أن ذرا الحوا أن لم يدرك
كما لم يلحق الي وطي في انتشار الحرمة لانه يشبه
بالزني وفي نشر الحرمة بوطي الزنا وهو مذهب المرونة
ففيه ما وأن زني بام زوجته أو ابنتها فاليفارقها في
الاستنوع علي الوجوب وذهب جمع الي ترجيح علي
ما في الموطا من عدم نشره وذكر ابن حبيب أن ما لكا
رجع عن ما في الموطا وافقني بالتحريم الي أن مات
وأنه قبل له الا تخو الأول قال سارت به الركبان
وعدم النشر به وهو مذهب الموطا والرسالة وعليه
الأكثر بل قبل جميع الأصحاب وشهره ابن عبد السلام
خلاف قاذأ زني باموان يجوز للراين أن يتزوج بابنته
وامها ولا يبيها ولا ينفه أن يتزوجها علي الثاني لا علي
الأول **و** أن حاول تلوذ ابنة زوجته فالتد بامنتها



فتتردد شريعتي ان من اراد ان يلتزم بزوجته في ظلام مثلا
فوقعت بيه علي ابنتها فالتزم بها لوطي او مقومة سوا
كانت منه او من غيره ولم يشهر بها فقد تردد الاستباح
في تحريمها علي زوجها وقواها وجوبا وعدم تحريمها
وعدم وجوب الفراق ولو قصد ولم يلتزم لم تنشر علي
العيب والمواطاة بين امراته لا ينشر عند الامة الثلاثة
خطا قال ابن حنبل والثوري وانه وقع الا لئلا يزد منه
علي الابنة جدي فيه الخلاف السابق في قوله
وفي الزنا خلاف ولا يقال اذا التزم بائنة زوجته لوطي
تحريم زوجته عليه قول واحد الا انه وطئ شبهة وهو محرم
انفاقا فلم جري التردد هنا لانا نقول وطئ الشبهة
انما هو لوطي غلط فمين محل مستقبل ولذا كان وطئ
احت الزوجة غلطاً محرم ما بناه علي زوج اختها الوافي
لها لا بما حل مستقبل فوطئها وطئ شبهة واما وطئ
بنت الزوجة غلطاً فليس لوطي شبهة لا بما لا حل
مستقبلاً فهو من محل التردد **ص** وان قال الاب
نكحتها او وطئها الامة عند قحدها لابن ذلك وانكر
نذب التتزه وفي وجوبه ان فشا تا ويلات **ع** اي
وان قال الاب عقدت علي المرأة وهو المراد بالنكاح
عند قحدها لابن العقد عليها ووطئها الامة او تلذذت
بها بشرع عند قحدها لابن ذلك وانكر الابن ذلك
ولم يعلم سقيمة ملك الاب لها لم يعقل قوله لكن
يذب للابن ان يبتززه عن نكاح المرأة ووطئ الامة

ان لم

ان لم يكن ذلك فاشيا من قول الاب قبل شراء وبكاح الابن
فان فشا قول الاب قبل ارادة الابن ذلك قبل تحريم
الخطا وانما ينافي كذا التتزه بالفتش ولا يجب تاويلات
علي الكرونة **تفسير** من ملك جارية ابنة اوابيه
بدموته ولم يعلم هل وطئها ام لا فقال ابن حبيب
لا تحل واستحسنه المحقق في العلي وقال يذب
في الوخش انه لا يصيب ولا تحرم وكذا ان باعها ثم
غاب قيل ان يسأل **ح** وجمع خمس **س** هذا معطوف
علي قوله اصوله او هو قاعل لعقل محذوف دل عليه
حرم الاول والمعين وحرم علي الحرة والعبد جمع خمس
من النساء في عقد ولو سبي لكل واحدة صداقها ويعتق
نكاح الجميع او عقود وفتح نكاح الخامسة ان يعلم
والا فجميع ويجوز ما دونهن بالوجدين بشرط تزوج
الواحدة بالآخر يام لا اذا سبي لكل وسيا في ذلك
كله في كلامه عند قوله وجمع امرأتين الخ واستشار
بقوله **وللمرأة الرابعة** الي المشهور وهو ان العبد
بياع له تزوج ثالثة ورابعة كالحرة لان النكاح
من العبادات والعبد والحرة فيها سوا حبلا في
الطلاق فهو من معنى الحدود فكان طلاقه بحيف
طلاق الحر كما في الحدود **ح** او اثنتين لو قرنت ابنة
ذكر احرم **ع** فاعل حرم يرجع للنكاح اي ويجوز
الجمع بين كل امرأتين اذا قرنت احدهما اليها لو كانت

ذكر الحرم عليه نكاح الاخرى وكلامه شامل للمرأة وامتها
فيغير منع الجمع بينهما وليس كذلك فيجاب بتحصيل
هذا الحد بما يمنع جميع القرابة او صهر او رجما عريان
جعل فاعل حرم راجعا للوطي خرجت المرأة وامتها لان
المالكة اذا قررت رجلا حازله وطيا منه بالملك كما
تخرج المرأة وبنت زوجها وام زوجها سوا جعل الصبر
في حرم الوطي او للنكاح لانه اذا قررت المرأة ذكر الم
يمنع وطيا ام زوجها ولا ابنته بنكاح ولا بغيره
لانها ام رجل اجنبي وبنت رجل اجنبي وحينئذ
فكلام المواف على هذا غير محتاج للتقييد السابق
ح كوطيها بالملك **ش** اعلم ان الجمع بين المراتين اما ان
يكون بنكاح كما مروا ما بنكاح وملك وسياق واما
بملك وهو مواده بهذا الكلام والمعنى انه لا يجوز الجمع
بين المرأة وخالتها او حماتها الوطي بالملك ولو طري
ملكها على الاخرى بعد وطئها حتى يحرم فوج الموطوة
نعم يجوز جميعا للمحرمة او لغيرها للمحرمة والآخرى
للوطي فالخير في وطئها للمشتبهين اللتين لو قدر
اية ذكر احرم ولما كان خور جمع المحرمات الجمع اما بنكاح
او بملك او بنكاح وملك شرع في حكم هذه الاقسام
لو وقعت فقال **م** ونسخ نكاح ثانية صدقة والخلق
للمهر بطلاق **ش** يعني انه اذا جمع بين كالتين
في عقد نكاح واحد فسما ابدان وان افرد كل واحدة

منها

منها في عقد وهو مراده بهذه السلسلة ثبت نكاح
الاولى ونسخ نكاح الثانية مع البينة وكذا ان صدقة
ابن الثانية وشوا دخل بها ام لا والفسخ بطلاق
لانه يجمع على فساد وان لم يفسد في كونها الثانية
بريد ولم يفسد على ذلك بينة ولم يدخل بها وان
الزوج يحلف على تكريرها لانه مدعى لسقوط نصف
الحد اقعه الزايج لها بالطلاق قبل الميسر
لو ثبتت ابنا الاول والفسخ بطلاق ففعله بطلاق
متعلق بفسخ فهو راجع لما قبل الا وانما اخره لاجل
ان يشبه به ما بعده **م** كام وابنتها بغير **ش** التشبيه
في الفسخ بغير طلاق شوا كان قبل الرجول او بعده
والباقي بعقده المخترقة وحذ في ما تعلق به اي كام
وابنتها جميعا في عقد ولما كان لتايبه الخريم وعمره
ثلاثة اوجه اشار اليها بقوله **م** وتايبه خريجهما ان
دخل ولا ارت **ش** يعني انه اذا عقد على ام وابنتها وطئها
فانما يجوز ما ن عليه ابدان ايريد اذا كان جاهلا بالخريم
واما العالم فانه يتناول نكاحه ذلك هل يد راعن الواطي
ام لا يجري اكله على ما مروا ما منع الارث ان مان قبل
الفسخ لو احدى منهما فواضح لما اتفاق على فساد هو يكون
لكل واحدة منهما حد اق للميسر وعليهما الاستبراء
ثلاث حيفن وبالغ على الفسخ بطلاق وتايبه
الخريم ان دخل بها ولزوم الحد اق وعدم الميراث
بقوله **وان توثبتا في العقد** وحتمل ان تكون ان شرطية

لحر

والجواب محذور في ابي وان تزوجت فكذا في الاحكام الاربعة
وباتي ما اذا لم يدخل وان دخل بواحدة من المتزوجتين
وهي الاولى ثبت عليها بلا خلاف ان كانت البنت وقضى
نكاح الثانية وتابرت وان كانت الام فكذا على
المشهور وان دخل بالثانية وكانت البنت فرق بينهما
وبينة وكان لهما صداقهما وله تزوجهما معا لا سيما
وان كانت الام حرمنا ابد ولا ميراث ومثل ذلك ما اذا
لم يعلم المرحول بها هي الاولى او الثانية فبحرمان ابيها
ان كانت الام ولا ميراث ويقضى نكاحها وتزوجها
بعد الاستبراء ان كانت البنت فان مات الزوج كان
على المرحول بها اقصى الاجلين وجوب ان لا ميراث
لها ولا صداق ولا ميراث لغير المرحول بها ولا عدة
عليها وان لم يدخل بواحدة حللت الام **ر** يعني ان
الشخص اذا اجمع في عقد واحد بين الام وابنتها فانه
يقضى وحلي له ان يتزوج الام لان العقد على البنت
بحرم الام اذا كان صحيحا واما العاقد المتفق
على فساده فلا وهذا هو المشهور خلافا لعبد الملك
اجرا له بحري الصحيح واملحظة البنت فلا خلاف
فيها لان العقد الصحيح على الام لا يحرم البنت فبحري
العاقد ولذا لكان اقتصر المولى على حلية الام وقولنا
في عقد واحد احتراز ابي اذا انعقد عليهما عقدين متتابعين
فانه يقضى عقد الثانية فقط بلا خلاف وبمسك الاولى
كانت الام او البنت تشم ان كانت التي قضى نكاحها

الام في حوام ابد وان كانت البنت كان له ان يطلق الاولى
وهي الام ويتزوجها وعذا مع علمه الاولى والثانية
واما مع حمل ذلك فقد مر عند قوله وقضى نكاح الثانية
الخ وان لم تعلم السابقة فالارث ولكل نصف صداقها
ر يعني ان الشخص اذا عقد على الام وابنتها متتابعين
وما شؤله لم يدخل بواحد ولم تعلم السابقة في العقد
فان الارث بينهما لثبوت سببه وحمل مستحقه
ويجب عليه لكل واحدة نصف صداقها لان بالموت
تكمل عليه صداق وكل منهما تزعيه من غير محذور
في حذمة نصف الصداقين فيعطى لكل واحدة نصف
صداقها سواء اختلفت الصداقان او استويا في العقد
كما في المرونة كان لم تعلم الخامسة تشبيه في وجوب
الميراث والصداق لامن كل وجه والمعنى ان الشخص
اذا تزوج خمس بنت واحدة بعد واحدة او جمع اربع
بعقد واحد واحدة بعقد اجمع اثنين او ثلاثا
بعقد واحد ما بقي كل واحدة بعقد ومات الزوج ولم
تعلم الخامسة في تلك الحروف فان الارث يقتسمه
اخا سالا نكاح اربع صحيح ولهن مسها منهن صداقها
فان دخل بين فلهن خمسة صدقة وباربع فلهن
اربعة صدقة ولهن لم يدخل بها نصف صداق لانها
تدعي انها البنت بخامسة وان الخامسة ادري المرحول
بين ويدعي الوارث انها هي الخامسة فلا شيء لها
فيقسم الصداق بينهما نصفين ولما قدم كتاب

محرمان الجمع وكان بعض افراده مخربا موبدا كالبنيت مع الام
 علي ما مرو وبعضها مقيد كالاحتنين وما معها تكلم علي
 ما يزيد ذلك القيد واثار الي ان السابقة اما متكررة
 او مملوكة والي ما يزيد الختير في الاول يقول **وسلت**
 اللخت بيمينونة السابقة **يعني** ان الشخص اذا عقد
 علي امرأة بنكاح فلا يحل له وطئ اختها او عمة بنتها مثلا
 بملك او بنكاح مادام ان الاول في عهدة اللخم الا ان
 يمينها اما بان يحالها او يطلقها واحدة وهي غير
 مدخول بها او يجر وجهها من العوة حيث كان الحلاق
 رجعي او القول قولها في عزم انقضا عن ثلثا لثا مودة
 علي فزوجها فان ادعت احتباس الدم صدقت بيمينها
 للحل المتفق الي انقضا سنة فان ادعت بغيرها تحريك
 نحرها الشافان صدقتهما والالم يلزم الزوج التزوج
 الي اقصى الحل قاله غير الحق **او** زوال ملك بعنت
 وان للحل او كتابة ما ذكره في المسئلة التي فرع منها
 خاد بالبنكاح كما مرو الكلام الا ان فيها اذا وطئ امته بملك
 يمين واراد ان يتزوج من يمين الجمع معها من عمة وخواها
 او يطاها بملك اليمن فلا يحل له حتي يجرهم فزوج السابقة
 بعنت ناجز وان لبعضها او مخرج او كتابة لانها حررة
 نفسها وما اليها ولي للسيد وطها والاصل عدم مجزها
 خلافا للحنيني ويؤخذ من كلام المؤلف منع وطئ المتفقة
 للحل ولم يخرج به في الكتاب بعد وخرج به في الرسالة
 وانما امتنع وطها لان فيه نوعا من نكاح المتفقة اذا

قف

ثلاثا

امد

و

وطها

وطها وحلت صارت ام ولد وسقطت عنها خدمتها بوزن
 فيمحل عتقها حينئذ وقيل لا يحل لبقا ارش الحنية
 له ان جرحها وقيمتها ان قتلت ولا يجوز له وطها بعد ذلك
 سواء بحل عتقها او بقيت الي اجلها وان لم يحل بقيت
 مستقة لاجل فلها حكمها ومثل المتفق لاجل عتق
 البعض كما قاله الحنيني **او** انكاح بحل المبتوتة **س**
 يعني ان الشخص اذا عقد علي امته شخص عقد ادعيها لازم
 فانه يحل له لختها او عمتها او خوها من يجرم له ان يجعه
 معها هذا هو المراد بقوله بحل المبتوتة وان لم يدخل
 الزوج بها وكما هو كلام المؤلف المشعري انه لا يد في الحلبة
 من دخول الزوج لانه الذي يحل المبتوتة مبرور كذا
 ولكن عدوله عن عقد نكاح الذي هو معدن التلاني الحل
 لان يراد به الخول الي الانكاح الرباعي الذي لا يحل ان
 يراد به الا العقر لذكر لان انكاح افعال اي ايجاد العقد
او اسرا وابقا **يا** **س** يعني ان الامة اذا اسرها
 العدو او ابنت ابا قاضي سيدها من عودها منه فانه
 يحل له ان يطاها بملك او بالنكاح من يجرم جميعه معها من
 لخت وخواها وانما لم يقيد الاسر بالاياس لانه مظنة
 بخلاف الاباق فلذلك حسن التقيد فيه بالاياس وكلام
 المؤلف فيمن توطا بالملك واما من توطا بالنكاح فلا
 يحل من يجرم الجمع معها باسرها او ابا قاضي فان طلقتها
 في حال اسرها طلاقا باينا حلت من يجرم الجمع معها
 من لخت وخواها وان طلقتها طلاقا رجعي لم يحل لختها

Copy

rsity

الا بمحني خمس سنين من اسرها لاحتتمال حملها وتاخره
 الي اقصى امد الحمل وثلاث سنين من يوم طلاقها
 لاحتتمال ربيتها وحيثما في كل سنة في اخرها وان
 كانت عادتها في الحيض في كل حتى سنين مرة لم
 تحل الا بمحني خمس عشرة سنة وهكذا وان اسرت
 بغير نفاسها التقت بثلاث سنين للامن من حملها
 كما قاله ح وقوله بمحني خمس سنين من اسرها اي
 ان كان مسترسلا عليها الوقت الاسر والافتقار
 الخمس من يوم امسك عنها ومثل اسرها بغير نفاسها
 ما اذا تحققت نفقها بغير ما ذكر وقوله التقت بثلاث
 سنين اي من يوم طلاقها ما لم يكن عادتها اكثر فيعمل
 بما علم من عادتها او ببيع دلس فيه **بيعي** ان يبيع
 السيد لامته المبيعة ببيعها كافي في حلية من
 يحرم اجتماعه منها حيث خرجت من المواقعة ولو كان
 السيد عالما بالعيب وكتمه عن المشتري واخرى ان لم
 يعلم به لان المشتري التماسك فيها **لا** فاسد لم
 يفت وجب زعدة شبهة وردة واحرام وظهار
 واستبراء وحمار وعمدة ثلاث واحرام سنة وهبة
 لمن يمتخرها منه وان يبيع **بيعي** انه لا اثر له
 الاشياء في حلية كالاحت من المحرمات كجمع قلا ايام
 الموطنة ببيعها فاسر او زوجها تزويجا فاسدا ولم
 يفت بحواله سوق فاعلي او دخوله لم تحل له للحرى
 وكذا اذا احت لان زمنه يسير ولا يحرم معه الاستمتاع

واما

واما المعنونة من شبهة اي التي علوا بها وفي وان كانت
 تحرم في الحال الا ان زمنة قحيرة واقتصر منه زمن
 الاستتابة بالمسبة الي المرتبة وهو ثلاث ايام والنفاس
 وجوعها الي الاسلام كوفي القتل وزمن الاحرام يحرم
 او عمرة قحيرة واما الخيار فالاحكام الاخرى لا تفي
 المظاهر قاندر علي رفع تحريم المظاهر منها باللفظة
 ولا تحل كالاحت بيمين علي نزل وطى اختها ولو
 بحريتها واما الاستبراء من ما به الفاسد فهو كعمرة
 الشبهة واما بيع الخيار باحد المتبايعين او لاحد
 فلا يلقي في تحريم المبيعة وحلية للحرى لعدم انعقدة
 وعمدة الثلاث مثله لا ينع علي ملك البايح حتى
 يتقضي الخيار واحترار عمدة الثلاث من عمدة منه
 السنة فانها كافي في تحريم المبيعة وحلية للحرى
 لحول زمنها ويزول عنها ايها وقد نحر ابن حبيب علي
 ان احرام الامة منهم او سنة او نحو ذلك لا يحل احتمال
 السيد فالمراد بالسنة ما عدا السنين الثلاثة كما ياتي
 واما هبة الامة فلا يلقي في حلية احتتمال اذا كانت
 الواهب قاندر علي الرجوع فيها ما باع عنصرا كما اذا
 وهبها الولده قبل حصول مفوت الاعتصام بالان
 بيانه في باب المبيعة واما بشر من الموهوب كما اذا
 وهبها لغيره من يقيم او ولد بعد حصول مفوت
 الاعتصام بقوله وان يبيع مبالغة في الاعتصام
 بمعي مرلوله المعوي وهو الرجوع اي وان كافتة علي

يقول

الرجوع في هيبته بشرا بهما من الموهوب له من يقيم اولاد
بعد فواتهما **س** بخلاف حدقة عليه ان حيزت **س**
الضيق في قوله عليه يرجع لمن يعجز الاعتصام منه
والمعنى انه اذا انصرف بالموطوءة علي من هو في حجره
وحازها غير المتخذ في كسر الدال فان ذلك يكون
كافيا في حلته وطبي كاختنا وهيبته الغير ثواب لا في
لا يعتصمها منه احدا على كالاختنا وان كانت لثواب
فلا يحل كالاختنا فيعود عليها او تقوت عنده وتجب
فيها القيمة قاله الجوزي **س** واخرام سنين **س** يعني
ان الشخص اذا احرم موطوءة سنين لثبته بحسب
العرق كالحنة فافوق فان ذلك يحل له وطبي كاختنا
ومثل السنين الكثيرة حياة المحرم ولما ذكر ان الثانية
لا تحل الا بمسوع من الوجوه السابقة تكلم على ما اذا
حصل وطبي الثانية بغير مسوع فقال **س** ووقفت
ان وطبها المحرم فان ابقى الثانية استبرأها **س** يعني
ان الشخص اذا وطئ كالاختين من غير مسوع لو طئ
الثانية فانه يوقف عنهما المحرم من شأهما محرم عما
ذكر انفاقا فابقى الاولى وخرم الثانية استبرأ علي
الاولى من غير استبرأ لها الا ان يكون عاد لو طبها
في زمن الايقاف فلا بد من استبرأها بالفساد فانه
وان ابقى الثانية استبرأها بالفساد ما به الحاصل
قبل التحريم وان كان الولد لاحقا به فقد يظهر اثره
في العرق فاذا نسب شخص هذا الولد الي شبهة

في سبب

في سببه لم يجد حيث نشأ من هذا الما الواقع قبل الغنح
وانه عقد فاشترى قال اولي **س** يعني انه اذا عقد
علي امرأة نكحها ثم اشترى من يحرم جمعه معها
فانه يتبادر علي نكاح الاولوي ويبقى الثانية
عنده المحرمه فقط اذا لا محذور في ذلك فان وطئ
او عقد بعد تلزذه باختنا على كالاول **س** يعني
فان تجرد ووطئ المشتراة بعد عقد النكاح على كاختنا
او عقد علي كالاخت بعد تلزذه بمقر متجاع فافوقها
بكاختها على كالاخت فانه يجب عليه في الوجهين
انه يوقف عنهما حتى يحرم انهما بشأما المنكوحة
بالبيوت او المملوكة برؤاى ملك بمنزلة وطئ كالا
فقوله فكا لاول اي فكا لفرع الاول وهو قوله ووقف
عنهما المحرم فهو جواب عن الفرعين ومفهوم قوله
بعد تلزذه انه لو كان قبل تلزذه باختنا على كالا
لا يكون الحكم كذلك والحكم انه ان ابقى الاولى للوطئ
للمحرمه ايان الثانية وان ابقى الثانية ووقف
عن الاولى اي كف عنها ويؤكل ذلك لا يمانته **س**
والمستوتة حتى يوجب بالغ قدر الحنفية **س** هذا
معطوف علي فاعل حرم يعني ان المستوتة
وهي المستوقاة طلاقا لثلاثا المحررات
للعبد او ما في معنى الثلاث كالمتة مسلمة
اولت ابية لا تحل وطبها لمن طلقها ولو بالملك حتى

ختين

Copy

ersity

تنكح زوجها غيره مسلما بالغا عند الوطى ويدخل بها ويحييه
 بذكره المنتثر في قبلها ولو حصل الانتشار بعد
 الايلاج وان لم ينزل ثم يطلق او يموت ولا يشترط
 في الزوج الحرة بل الاسلام ويجوز من قولته
 لازم انه لا يكون الا صحيحا لان النكحة الكفارة
 فاسدة فلا يحتاج لمواقع في بعض النسخ من زيادة
 مسلم لانه عليها التكرار **بلا منع** يعني ان الايلاج
 المذكور لا يخل به المبتوتة الا اذا كان ايلاجا مباحا
 فان كان محرما فانه لا يخل به كما اذا وطئها في
 حال احرامها وبخوة ويدخل في الممنوع الوطى في
 الدبر وقول **لو قال في قبل** لكان احسن غير ظاهر
 لانه حينئذ يشبه الدبر ويدخل في الممنوع الوطى في
 المسجد والوطى في الفحشاء مستقبلا القبله ومستزبرا
 كما يفيد قوله ابن عرفة وكذا الوطى هي ان يعينه اي
 فلا يخلها وفي الشجره ما يحالفه **ولا نكوة فيه**
س اي في الايلاج بان يتخادق اعلى الايلاج او لا
 يعلم منهما اقترار ولا انكار فقوله فيه متنازع فيه
 قوله ولا نكوة مع ما قبله اي بلا منع فيه ولا نكوة فيه
 فلو حصلت نكوة في الايلاج فلا يخل وظاهره كان ذلك
 قبل الطلاق او بعده طال الامر بعد الطلاق ام لا وهو
 كذا ما لم يحصل تخادق عليه **بانتشار** هذا
 ايضا من شروط الاحلال يعني انه لا يخل المبتوتة

يلزم

الا الوطى

الا الوطى مع انتشار الذكر ولو بعد الايلاج اذا لم يحصل
 العسيلة الا مع الانتشار ولا يشترط ان يكون نكاحا
 بانتشارا بالملازمة اي ملتصبا بالايلاج بانتشار
 مقارن او متعقب له **في نكاح لازم** يعني انه يشترط
 في الوطى الذي يخل المبتوتة لمطلقتها ان يكون في نكاح
 فوطى سبدها لو كانت امه لا يخلها الزوجها الذي
 طلقها واخبر بقوله لازم من الوطى لهما في نكاح غير
 لازم كنكاح المحجور بغير اذن وليه فاذا اجازها الوطى
 فلا يخل لمن طلقها الا بوطى بعد الاجازة **وعلم**
 خلوة وزوجة فختا **يعني** ان من جملة الشرط
 التي يخل المبتوتة لمطلقتها ان تعلم الخلوة بينهما
 وبين محملها ولو بامرأتين والافلا يخل ولو جردت
 الثانية لانهما تنتم علي الوطى لتملك الرجعة لمن طلقها
 ويشترط ايضا علم الزوج بالوطى حينئذ يخل لمن
 طلقها ويشترط ايضا فلو جامعها المحلل حال حيوتها
 او نكحها فانه لا يخل بذلك ولو كان الزوج عاقلا
 فلو جامعها حال حيوتها واعيا به حلت ان كانت
 عاقلة لان الحلية وعدمها هي من جملة اركانها
 فقط **ولو خصيا** يعني انه يشترط في المحلل
 ان يكون قابلا للذكر ولو كان مقطوع الخنثيين وسوا
 كان مقطوع الخشقة ام لا وهذا مع علم الزوج بان
 الزوج خفي والاب هو نكاح صحيح فلا يخلها لانه غير
 لازم **كقوله** غير مشبهة ليبين **التشبيه** في انه

علي الوطى

يحملها المطلقا وان كان لا يعرفه والمعنى ان الانسان
 اذا اخلع لم يتزوج على امراته فتزوج المبتوتة ودخل
 بها وعيب فيها الكشفة او قدرها فانه يحملها ولو لم
 تشبه ان تكون من سبابه لدنا ثبوتها على المشهور ومن
 باب اولي انه يحملها اذا كانت من مناسكها نظر احدهما الى
 لانه لو اراد ان يثبت على نكاحها لثبت بخلاف نكاحها
 ببنية ان يحملها **ف** لا يفسد ان لم يثبت بغيره بوطي
 ثانيا وفي الاول تردد **ش** يعني ان المبتوتة اذا تزوجت
 تزوجا فاسدا فان كان مجعاعا على فسادها فانها لا تحل
 بوطيه ويصح قبل البناء وبعده وان كان مختلعا في
 فسادها فانه يصح قبله ويثبت بعد البناء وتحل لمن
 طلقتا ان فارقتا المتزوج لهما نكاحا فاسدا حيث
 وطها وطا ثانيا غير الوطي الاول الذي قوت النكاح
 قبل تحلل من طلقتا الفاسد فان فارقتا قبل وطيه لهما ثبوت على انه ليس
 بنا على ان النزاع وكما فعله بوطي ثانيا متعلق بمقدور الرجوع لمفهوم
 وطي اول التحلل الشرطي فان ثبت بعده حلت بوطي ثانيا اي
 حاصل بغير الوطي الذي يحصل به الثبوت في حملها
 بالوطي الاول وهو الذي يحصل به الثبوت وخرج
 بمفهوم الشرط المتعجيل في الوطي والضمير في بعده
 للمحلول المفهوم من قوله بوطي ثانيا **ح** كحمل وان
 بنية امساكها مع الانجاب **س** هذا مثال للفاسد
 الذي لا يثبت بالرجوع ولا يحل وهو من تزوج بامرأة
 انتمار زوجها ببنية احلالها له او ببنية الاحلال

مع

مع بنية امساكها ان العجينة لا تتفانية الامساك المطلق
 المشترطة شرعا في الاحلال لما عايناه ان العجينة من
 بنية التحليل ان لم تعجبه ويعرف بنية ما قبل البناء وبعده
 بطلقة ببنية ولها المسمى بالبناء على الاصح وقيل بهر المثل
 وبنية المطلق وبنية المفسد **س** يعني ان المعتبر في تحليل
 المبتوتة بنية المحلل لان الطلاق بيدده واما بنية
 المطلق وبنية المطلقه لم يصر وقيل دعوى طارئة
 التزوج كحاضرة امتت ان يعد في غيرها قولك
 يعني ان المبتوتة اذا ادعت انها تزوجت ثم طلقت
 وارادت الرجوع لم تطلقا فلا يحلوا اما ان تكون
 طارئة على تلك البلدة من بلد بعيد يشق عليها
 اثبات ما تدعيه او حاضرة فيها فان كانت طارئة
 فانها تحرق في انها تزوجت لم تنقذ الا ثبات عليها
 لو كلفت ذلك واما الحاضرة البلدية فتعرق ايضا
 بشرط ان يطول الزمان من يوم طلقا ودعوا دعوا
 التزوج بما يمكن فيه موت شهودها واندراس العلم
 ان كانت ما مونة فان لم تكن ما مونة مع الطول فمسل
 تعرق كالما مونة او لا تعرق في ذلك قولان ثم ان
 قوله وقيل الخ كالمستثنى من قوله لا يبرى الاحلال
 من شاهدتين على العقد امرأتين على الكثرة واتفاق
 الزوجين على الوطي وقوله امتنعان بما بعد الكاف
 ومثل دعوى التزوج ودعوى الطلاق او الموت للزوج
 الثاني **س** ومثله **س** هذا معطوف على فاعل حرم امره

Copy

ersity

وفعله والمعني انه ينتفع علي الرجل ان يتزوج بامته
 وعلي المرأة ان تتزوج بعبدها لان الملك ياتي الزوجية
 لطلب احدهما بحق الرق ومنه النفقة والخرج المهر في
 الزوجية ومنه النفقة وهو طاهر في تزويج المرأة
 واما في تزويجها من قبلها في لا يملك طالع بالنفقة
 علي كل حال وهو يطالبها بحقوق الزوج من استمتاع
 وخدمة وذلك لانها في الملك الا ان يقال نفقة الرق
 ليست لنفقة الزوجية فتتافيا فيها ايحنا وشمل
 الملك الكامل والمكفون وذا الشابة كما مودة الولد
 والمكاتبه واستار بقوله او لولده والمراد به الجنس
 ليشمل الذكر والانثى فلا يجوز للمجد ان يتزوج بامته
 ابن ابنة ولا الرجل ان يتزوج بامته ولولده الذكر
 وان ترك ولدا ان يتزوج بعبد ابنتها او ابنتها
 لقوة الشبهة التي للماب في مال ولولده وسوا
 كان الا بحرا او عبدا او بما حرم عليه ذلك لان الرق
 من موانع التزويج بالسبب الي المالك **ورفع** وان
 طر بالطلاق **يعني** ان الرجل اذا تزوج بامته او ابنة
 ولده فانه ينتفع قبل الدخول وبعبده بلا طلاق لانه عند جمع
 علي فساده ولا فرق بين ان يبيع الملك النكاح او يبيعه
 النكاح الملك كما لو ملك بزوجته او زوجة ابنة او زوج امه
 بنوا او هبة **وكذا** في زوجهما **التشبيه** في نسخ
 النكاح بلا طلاق والمعني ان المرأة الحرة او الامه اذا ملك
 هي او وليها زوجها بوجه من وجوه الملك فان النكاح

ينتفع

الحادي
والعشرون

ينتفع بلا طلاق وهو هذه الصورة تشبه ان تكون مستغني
 عنها لا يذرا لهما في قوله وفسخ وان طر او اخذ كرها ليرتب
 عليها قوله ولو دفع مال ليعتق عقبتها اي ان المرأة
 اذا دفعت لسيد زوجها مالا او اخذت مائة من غير دفع
 مال ليعتق عنها ففعل فان نكاحها ينتفع لدخوله في
 ملكها تغذيرا وهو قول ابن القاسم ولهذا كان ولده
 لها واذا اعتقه سيده عنها بغير سوال منها فلا فسخ
 ولها الولد لان كانت حرة ولسيدها ان كانت امه
 لان رد سيد شرا من لم ياذن لها يعني ان الامه
 التي لم ياذن لها سيدها في التجارة اذا اشترت
 زوجها بغير اذن سيدها فلا يفسخ ذلك رد شراها فان
 نكاحها لم ينتفع بذلك لعدم تمام الشرائط الماذون
 لها ولو يعوم في تجارة او تخمن بكتابة فينتفع
 او قعدا بالبيع الفسخ اي قعد سيد الزوج مع الزوجة
 الحرة او الامه بالبيع اي بيع العبد لها الفسخ فلا فسخ
 ويرد البيع معاملة لها ينتفعين قصدها ومثله قعد
 السيد فقوا بالبيع الفسخ فسخة التشبيه بحري علي
 من المرونة وسخة الافراد والمبالغا علي بحري
 علي بحثا من عوفة وقعد لها وحدها لا ينتفع علي بحث
 ابن عبد السلام كهيبة العبد ليعتقها تشبيه
 في عدم الفسخ يعني ان من زوج امته من عبده ثم
 ان السيد وهب الزوجة لزوجها لينفصل بذلك الي
 ان يتزوجها من و الحال ان العبد لم يقبل المعة بل

Copy

ersity

ردّها فان المعبدة لا تنتم وتزدكر بالبيع فيما مروا به
النكاح لعقد السيد للحر او سوا كان العبد مملوك
مثله مثل ما م لا وسوا فحمد اذا لا عيب عبده او
احدا له لنفسه اما لو قبل العبد المعبدة لنفسه فكله
ولو اراد سيده الفسخ وانما تفترق ارادة السيد
ارادته اذا لم يقبل المعبدة وبه يتم قول المولى فخذ
منه جبر العبد على المعبدة اي فخذ من التفارقة
المذكورة جبر السيد عبده على قبوله المعبدة والالم
يكن للتفرقة معيق ولما كان من ثمرات شبهة الاب
في مال ولده حرمة ملكه عليه وعدم قطعه لسرقه
ماله وعدم حرمة اب وطى جارية فزعه اشار الى هذه
الثمره والى ما يترتب عليها بقوله وملك اب جارية
ابنه يتلذذ به بالعبدة يعني ان الاب وان على
ملك جارية ابنه وان سفل صغيرا او كبيرا ذكر او
انثى حرا او عبدا يجوز تلذذه منها بشئ من الجماع
او مقدما ته نكاح او غيره لقوة الشبهة لكن لا يجاز
بل بالعبدة يوم الوطى ولو لم تحل ويبيح بها ان كان
معدوما وبتباع عليه ان لم تحل وعليه وله النقص
والزيادة ولما بين التمسك بها في عدم الاب وقيل
ببما سئل بها مطلقا ان كان ما مونا فان حلت لم تبع
وبقيت ام ولد ويطاها بعدا ستبرا بها من ما به الفاسد
ان لم يكن استبراها قبل وطىه والا فله وطىها
من غير استبرا وعبارة وملك اب ولو عبدا وان

علا

وان علا جارية ابنه وان سفل لكن تكون القيمة في قبلة
الاب حيث كان عبدا وحر سيده في اسلامه او ذرية
وللعبد على الاب للشبهة ما لم يعلم بوطى الاب فانه
يبنى ان يحدا لابن ادا وطى جارية بعد عليه يتلذذه
ابنه بها وحرمت عليها ان وطاها يعني ان الاب
اذا وطى جارية ابنه بعد ان وطىها الاب فانه يحرم
عليها مطلقا ان وطى كل منها بغير من على الحر وطىها
الاب قبل او بعد ومثل الوطى التلذذ وعققت
على مولدها يعني ان الامة اذا حرمت عليها معا بان
وطىها الاب ثم الاب واولادها حرما فانها تعقت
على من اولادها منها ناجزا لانه ليس له فيها سوي
الاستمتاع وقليل الحرمة والقلعة ان كليات ولا حرمة
وطىها على مولدها فانه يتبحر عتقا عليه ولذا يعق
بحرم الشخص عليه ان اولادها غير عالم ولعبد تزوج
ابنه سيده يعني انه يجوز للعبد ولو مكاتب ان
يتزوج بابتة سيده المولى والبائع الثيب لكن برخصي
سيده ورضائها في النكاح الاول من المدونة
فاخذ منه عدم كفاية العبد للحرمة وكذا يتزوج اب
السيد مكاتبته فان مات السيد فسخ النكاح والكاتب
قائمة كانت الابنة متزوجة بالمكاتب او الابن بالمكاتب
واشار بقوله بشغل لقولها كان ما لك بيت ثقله وحمله
الاشياخ على الكراهة وهي متعلقة بالزوجة واولياها
دون الزوج فلا منافاة بين قول المولى وجاز وبين

فق

قوله بشق للختلاف متعلقهما وعلقت الكراهة بان الكلام
موقوف للمنع لموت الاب فترتبه ورد بجواز نكاح الابن
امه ابيهم واجيب بنقا حلية الزوج بالملك بخلاف
الابنة ورد بانه قد يكون معه وارث ويجوز نكاح الزوج
امه زوجته وهو لا يستقل بارثما قال احسن التعليل
بانه ليس من مكارم الاخلاق ومود الي التنازع ثم
والنقاط لان النقص من تانف من ذلك وملك غيره
يبيع حره عطفنا على لغت ابنة وعنده عطفنا على
محل له لان تزوج محذر محقق الى مقوله والمعنى
انه يجوز للعبد ان يتزوج بملك غيره بشرط اسلامها
فقط استواختي العنت ام لا كان واحدا طول المرأة
ام لا لان الولد رقيق على كل حال ويصح دفع قوله
وملك على انه متبذ أو للعبد خبره بقدر خادما
اي ويباح للعبد ملك غيره سيدة فهو له غيره
اي غير سيدة او غير نفسه بان تكون الامة ملكا
لسيدة او لاجنبى كولا يولد له يعني انه يجوز
للحر الذي لا يولد له كالتبني الغائب او المجهول
ان يتزوج الامة كما لعبد لان حيلة خوف ارقاق الامة
منفعة هنا وكامة الجرد يعني انه يجوز ايضا
للحر ان يتزوج بامة تكون الولد منها حرا كالتزويج
بامة ابنة ارامه او جده وان علما او جده وان علما
للحيلة المتقدمة وهو خوف ارقاق الولد وهو مستف
هنا وكل هذا اذا كان المالك للامة المذكورة حرا املا

كان

كان المالك عبدا والزوج حرا فانه لا يجوز لان الولد
يكون رقا للسيد الاعلى وكل هذا اذا كانت الامة
مسلمة وانما لم يقيد المولف المسلمة بهذا العلم القيد
الاول من كون العلة في المنع خوف الاسترقاق
للولد ولا يمتنع الا اذا كان المالك للامة حرا وعلم
العبد الثاني بما ياتي من قوله وامنتهم بالملك وعلم
مما قورنا ان الكافي في كلام المولف با حلة على
الجور ما علم من عاداته ادخال المكاف على الاول
ومقتضوده الثاني كقوله وكطين مطرهما مر
والا فان خاف زينو عدم ما يتزوج به حرة
يعني وان لم يكن الزوج با كحيلة المتقدمة
بل كان حرا يتزوج منه احرل والامة ملك لمن لا يفتق
ولدها عليه من اجنبى او احدا حصوله رقيق فانه
لا يجوز له ان يتزوج الامة الا بشرط انها ان تكون الامة
مسلمة كما مر ومنها ان يجتنب العنت ومنها ان يكون
عادما للطول اي لا يجد ما يتزوج به حرة غير مغالمة
والطول هو المال الذي يورثه على نكاح الحر ابرو النقة
عليه من منه من نقر او عرق او دين على ملهى او ما يملك
بيعه او اجارة الادار سكتنا ه كما قاله ابن قرحوت
وقال غيره والمتابعة طول وكذا حرمية المعتق لاجل
بخلاف حرمية الميراث لانه لا يملك بيع مناته الميرة
الطويلة زاما عبدا لحرمية وداية ركو به وانقب
العنة المحتاج اليها من حيلة الطول غير مغالمة

يعني فان وجد ما يتزوج به حرة الا انه لم يجد الحرية طلبت
منه ان يزوجها بما لا يغتفر مثله فانه يجوز له
حينئذ ان يتزوج الامة لعذره قياسا على ما في التيمم
وعلى المقلدين في الحج وعوله عن مخالفة الى مخالفة للامانة
الي ان هذا لا بد فيه من مباحة ومراوغة لان مخالفة
مخالفة وهي من الجانبين ولو كانت بينة او حجة حرة
المخالفة بالسبب للمكتوبة راجعة لقوله حرة
او لم يزوج قوله وعدم ما يتزوج به حرة والمعنى على
الاول ان شرط تزوج الامة ان يحاق الزنا وان يعزم ما
يتزوج به حرة مسلمة او كتابية والمعنى على الثاني فان
وجد ما يتزوج به حرة غير مخالفة لا يجوز له نكاح الامة
ولو كانت الحرة الغير مخالفة كتابية لان عدم ارقاق
المولد يحمل بنكاح الكافرة وبالسبب لقوله او حجة
حرة يجوز نكاح الامة اي ان خاف زنا وعدم ما يتزوج
به حرة له نكاح الامة ولو حجة حرة لا تغف اذ ليس
وجوبها حجة طول المعاشرة ولو تزوج الامة بشرط
ثم زال المييج لم ينفى نكاحه والظاهر لا ينفى النكاح
لو تزوج الامة بشرط ثم تبين انه على حلاله
ولعبد بلا شرك ومكانت وعزم نظر شعر السيدة
يعني ان العبد او عذراي القبيح المختار يجوز له ان
ينظر الى شعر سيدة وبشيء اطرافها التي ينظرها
محرم ولو اكلوه بها على ما شره ابن نكاحين بشرط ان
يكون كاملا لها وانما نحن على الشعر لانه المشهور المكاتب

الودع مثله ويمتنع فيما لها فيه شرك ولو للزوج والحري
من لاسي لها فيه من رقا او حرو حكي المحرم فيه الخلاف
ايضا كحبي وعذر الزوج يعني ان عبد الزوج اذا كان
حيفا فانه يجوز له ان ينظر الي شعر زوجته سيدة ان
كان وعذر الا ان كان له منظر فلا يجوز له ان ينظر الي شعر
زوجة سيدة كالحود ولو وعدا وروي جوارزه وان كسم
يكن لها اي وروي عن مالك جوارزه روية كحبي الي
شعر المرأة وان كان للحبي فقوله لها بصير التثنية
كما في بعض النسخ وهو الحيوان كما قاله ابن عماري
لانه عدل لا ينهم في الثقل فلا يلزم من عدم وقوف
تت على هذه النسخة عدم وجودها وانظر للعتراش
عليه ايضا في الشرح الكبير وحبر الحرة مع الحرة
في نفسها بطلقة باينة يعني ان الحرة اذا تزوجت لامة
بشرط كما مر ثم وجد الطول للحرة فلما ينفى نكاح
الامة فانما تزوج عليها حرة ولم تعلم الحرة بالامة
الابعد ولا حيفا فانه ثبت لها الخيار في نفسها لا في
نكاح الامة فان شئت اقامت مع الامة وان شئت
طلقت نفسها طليقة واحدة باينة لان بها يزول
منها فان اوقعت الكثر فلا يلزم الزايد الزوج
على المشهور واحترز باحو من العبد فانه اذا تزوج
الامة على الحرة او تزوجها على الامة للحيا بالجمعة
لان الامة من شئ العبد ولما كان الخيار للحرة في
نفسها لا في الامة سوا سبقت الامة عليها كما مر

او سبقت هي علي الامة علي المشهور وهو مذهب الجرونة
شيء محرمي المسيلتين بالآخر في فقال كتر ورجل امة عليها
يعني ان الرجل اذا كان تحت حرة ثم تزوج عليها
امة بشرط ما بان له تكن الحرة نفقة ولحقه جسد الحرة
طولا فان الحرة تختار ان تات اقامت مع الامة وان
تات طلقته فتمت طلقته باقية علي المشهور وقيل
ان سبقت عليها الامة فتمت في نفسها وان سبقت
هي فتمت في الامة لان الحرة رتبها وقيل غير ذلك
وفي بعض النسخ بالبايد له الكاف وفي بعضها باللام
اي قال المختص كاجل تزوج الامة عليها وشقة كان
التي بشرحتا عليها الحسن لا شتم الالكلام معها علي
في حوزة كريمة اولها من كريمة الثانية او ثالثة
او عليها بواحدة قالعت اكثر اي وكذا لم يثبت اختيار
للحرة اذا رخصت ان تزوج عليها امة واحدة فتزوج
بامة ثالثة او علت الحرة بامة متزوج بامة او اكثر
فتزوج حرة رابعة بما علت به فلما دخلت عليه وجرى
عنده التزم من ذلك فان اختيار يثبت لها علي ما مر
ولا تبوا امة بلا شرط ولا عرف يعني ان السيد
اذا زوج امة غير ام الولد والمكاتبه لتختص فانه
يعني له بان يقيم غير سيدها لان حقه في حوزتها
باق ويايتها زوجها في بيت سيدها ولا تختص مع
زوجها في بيت وهو معنى النبوا نعم ان شرط الزوج
او جري عرف بالمتزوج له ان ينقلها عن سيدها الي مسكن

غير

غير مسكن سيدها وتبوا ام الولد والمكاتبه بلا شرط
ولا عرف لان السيد للخدمة له فيها كما في غيرها الا ان
تجر المكاتبه فكالامة واما المتفحفة فانه لا تنقبو
في يوم سيدها الا لشرط او عرف والسيد السفر من
لم تنبو يعني ان السيد اذا زوج امة ولم تنبو مع
زوجها ببقائه يجوز للسيد ان يسافر بها وله ان
يسير بها من يسافر بها السفر الطويل ويعني الزوج
يؤم سفرها كما كان قبل البيع وقبل السفر ما لم
يكن العرف عدم السفر وليس للسيد السفر من يوثق
ماله يكن العرف السفر به اذا بوثق ليس للزوج
ان يسافر بها لانه يمنع السيد من اتيها من الحرة
وما قالوه في النفقة من ان الزوج ان يسافر بزوجته
ان امن والطريق ما مونة الح كحمل علي الحرة انظر
البرموني وان يصنع من جدا فاما ان له بمعه دينها
الارب دينار يعني ان السيد يجوز له ان يجمع من
هداق امة عن زوجها بغير اذن مال له حق له ولو
قلنا ان السيد يملك الا ان يكون عليها دين محبط
لما يثبت باذن السيد فانه لا يجوز له جنيته ان
يجمع من عدة ثمانية لاجل الدين وشرط الوضعية
ان لا ينفق ما بقى عن ربح دينار كذا الله لكن هذا
الشرط خاص بمن لم يزوج بها اذن من دخل بها له وجمع
جميع جدا فاما دين السيد الذي عليه كدبرها والخط
ما حكمه في اتيان المولود من في قوله من جدا فاما

الاعلى على التبعيد مع ان قوله الاربع دينار يقتضي عدم
الانتيان بها لان الاستثنان من معيار العموم الا ان يقال
من زيادة على مذهب الخنثى المحوز زيادة تمامي الانتان
ومعها حتى تقتضيه يعني ان سيد الامنة اذا زوجها
له ان يمنع زوجها من الدخول عليها حتى تقتضيه حداتها
كما ان ذلك الحرة واخذها وان قتلها يعني ان السيد
اذا ازوج امته ثم قتلها فانه يقتضي له باخذ حداتها
من زوجها يعني بها ام لا وتكفل عليه العمدان بالقتل
اذا لا يترتب السيد في قتل امته لياخذ حداتها وظاهر
قوله واخذها الخ ان له اخذ جميعه ولا يترك منه ربح والاربع
كان يوجب قوله الاربع دينار عن هذا وهو قول ابن
القاسم وقيل الشيخ كزيم الدين وقال ابن الحبيب لان
دينار على المخرج حق الله اقمي وعزاه بعضهم
للمدونة او باعها بكان بعيد يعني ان السيد اذا
زوج امته ثم باعها لمن سواها الى مكان بعيد
يستحق على الزوج الرجوع اليها فانه يقتضي له باخذ
حداتها من زوجها او ببغضه ان طلقها قبل البيا
فقوله بكان بعيد متعلق بمقدراحي او باعها وتيق
في مكان بعيد هذا اذا كان الزوج يستحق من
استنواها والا فلا يلزم الرجوع شي ويقتضي على السيد
برده اليه ان كان قبضه ومتى فزع على الرجوع اليها
دفعه اليها استنار بقوله **الظالم** او هو وبها المكان
لا يعلم فالظاهرة انه لا شيء على الزوج من العمدان

وفيها

ومسألة الله على شريته وعلى

وصحبه وسلم

فيها يلزمه تحريمها به وهل هو خلاف وعليه الاستث
لوالاول لم تنبوا او حيزها من عنده تاويلات تقدم
انه يجوز للسيد ان ياخذ حد امة التي زوجها وان
قتلها او باعها لزوجها او لغيره الاربع دينار في نكاح
المدونة الا ان يشترطه المشتاع فيكون له قضا غيره
ان السيد حين حداتها وتركها بلاكها زوجها وقع في كتاب
الرهون منها ان السيد يلزمه ان يحجز امته بعزها
ويختلف الشيوخ في ذلك فقال اكثرهم ما في الموصفين
خلاف وقال به ابن عبد السلام وقال اقلهم ليس ذلك
مخلاف بل هو وفاق فاختلصوا في التوقيف بين ذلك
فقال كافيعة منهم ما في كتاب النكاح ان الامنة لم
تنبوا مع زوجها بيتا بل اقامت عند سيدها حتى اراد
اخذ حداتها وان معني ما في الرهون انها بويث مع
زوجها بيتا فيلزم سيدها ان يحجزها ومزاد المولى
بالاول ما مر من انه يجوز لسيدها ان ياخذ حداتها
وقالت كافيعة منهم معني ما في كتاب النكاح ان السيد
حيزها من عندها فجاز له ان ياخذ حداتها واما ما في
كتاب الرهون انه لم يحجزها من عنده فلزمه ان
يحجزها لحداتها فاقوله تاويلات بالتشبيهة
وهنا تاويل الخطاف وتاويل الوقاق وتاويل
الوقاق بوجدين وسقط بيومها قبل البيا
في تسليمها لستوط يخلف البايغ تقدم ان
السيد له ان يمنع امته التي زوجها من الرجوع

علي زوجها حتى يفتحن صداقتهما فان باعها سيدها
قبل البتة من غير زوجها فانه ليس له ان يبيع زوجها من
الرجول عليه اسقوط بخلاف السيد لا يخرج عن
ملكه بالبيع وليس للمشتري ايجبا ان يمنع تسليمها من
الزوج لان الصداق ليس له وانما هو لبايعه لانه من جهة
مالها الا ان يشترطه المشتري فيكون له المنع واماما
يا نبي من قوله وصداقها ولو يبيع الخ فحضورها به باعها
لزوجها فقوله وسقط الخ ذكر العلة والحكم والحرة
قوله اسقوط علة لسقوط شرط المنع من البايع والشرط
الا انه عليه في حصة البايع وتزك في حصة المشتري
لو دونه لانه ليس له حق في صداقها لانه كما لها وما
لها بغيره الا ان يشترطه المبتاع والوفاء بالتزويج اذا
اعتق عليه فقد اسقوط على المحدث من قوله
منع تسليمها والمعنى ان الاشياء اذا اعتق امانة
علي شرط ان تزوجه به او يغيره فلما نفى عتقها
امتنعت من ذلك فانه لا يقضي عليها به ولا يلزمها
الوفاء به لانها ملكة نفسها بمجرد العتق والوعد
لا يقضي به فان قيل هذا وعد ادبي الى التوريب
فالجواب ان وعد الرقيق كالأعداء لانه مقهور
سبب الملكية واجبا الشارح مشق للحرية وهذه
المسألة تخالف من قال لآمنه المختراية انت حرة
علي ان تسلم وتباين الاسلام انما لا تعتق والفرق
بينهما ان الامة المختراية كانه قال لها انت حرة

ان شئت الاسلام لانها تملكه فرد هذا الاسلام ردي بان
لا تعتق وفي الامة التي اعتقنا علي ان تملكه انما صار
لها الخيار بعد العتق وحاصلها ان الاسلام يبردها
قبل العتق بخلاف نحر فيما في تزويج نفسها مبدية
وانما يكون لها بعد العتق اذ قبله لا تعتق لها في ذلك
لانها في ملك السيد والعتق في الاول معلق علي
امر يدها قبل العتق بخلافه في الثانية وحدها
وهي ولو يبيع سلطان لفلس او لا ولكن لا يرجع به
من الثمن تاويلان يعني ان السيد اذا بلغ الامة
المزوجة تزوجه قبل بيايه بها فان الزوج سقط عنه
بصرف صداقها وان قبضه السيد رده لان الفسخ جاز من
قبله فلو باعها السلطان الزوج ما قبل المبالغة
للسيد فمل كذلك سقط عن الزوج النصف وهو ظاهر
المرونة او لا سقطوا عنه النصف وهو ما في الاسمعة
عن ابن القاسم وهل ما في الاسمعة خلاف ما في المرونة
او وفاق قوله البرعمران الي الخلاف ذهب كثير من
الاشيخ الى الوفاق بحمل قول من قال انه لا يسقط
علي معنى انه لا يرجع الزوج به من الثمن الذي يرفعه
ولكن يتبع به البايع في ذمته وقول من قال انه يسقط
علي معنى انه يسقط اخذه من الثمن ولكن يتبع به ذمته
البايع فقوله وهل ولو يبيع سلطان اي للحيل فليس
اشارة للخلاف وقوله او لا ولكن لا يرجع به من الثمن
اشارة للوفاق اي انه يسقط ببيع سلطان لفلس

ولكن لا يرجع به من الثمن بل يتبع البائع به ديناً في ذمته
لانه بمنزلة دين طرأ بعد الفليس ويبره كما لها
الضبر في بعه يرجع الي الميا والضمير في قوله كما لها
يرجع الي الامة يعني ان السيد اذا باعها الزوج حياً
بعد الميا فان حياً اي حياً كما لها يكون لسيدها
انتزاعه فيمن يتزع ما لها ويتبعها ان عتقت
لان بيعت في الحية قولان ولا يستل عن الزوج
بيعه له او لغيره من سيد او سلطان وغير ذلك
من احكام ما لها وبطل في الامة ان جعلها مع
حره فقط تعذر انه لا يجوز للناس ان يتزوج
الامة الا بشرط ثلثة ان تكون الامة مسلمة
وان يكون عاذاً لطلول الحرة وان يحشي علي نفسه
الزنا فان عذر من هذه الشروط كما ونحوها عقد
الامة مع الحرة في عقد واحد سواء سمي لكل واحدة
صداقاً ام لا فان النكاح يكون بالنسبة الي الامة
باطلاً وبالسبة الي الحرة صحيحاً علي المشهور وهو قول
ابن القاسم لا يقال الفاعلة ان العقدة اذا جعلت
حراماً وحلالاً علق جانب الحرة وبطلت كلها لان
نقول هي ذمياً لا يمكن الميا وحده علي الحرام كمال
كما لو جعلت بين ذم وحر في عقدة البيع او بين
نوب وحرير وما استعمل ذلك علقان الامة مع الحرة
في عقد فان الامة نكاحاً صحيحاً عذر عزم الطول
وحرف الزنا فلا يرد احكامها في بطلان

العقد

العقد فيها وبطل في نكاح الامة فقط حيث لم تكن الحرة
سيدتها والابطال العقدين معا علي المشهور للاتحاد المالك
لان السيرة تملك الحدائق فلا يتعين اكلال من الحرام
وهذا حيث امتنع تزويج الامة كما هو الموضع والابا والنفذ
وتعوز حلية تزويج الامة مع الحرة فيما ادخشي العنت
في امة معينة فان له تزويجها بلا شرط كما في الواحدة
علاق الحسي والمراة ومحرما يعني ان من عقد
علي حسي سوية في عقد واحد فان النكاح يقع في الجميع
الباقي قبل الدخول وبه طال الزمان او قصير وسوا
سبي لكل واحدة حياً قياً او لم يسم ولا ارث لو احره
مزين ومن يبي بها من قبل المسمى ان كان والافراد
المثل وتنفذ بالافراد كانت ممن يحجب وكذا اذا جمع
بين المراة ومحرما كعتما مثلاً في عقد واحد فان النكاح
يتم فيهما ايها ولو ولد الولاد ولا ارث كما في جميع الحرس
وانما في الجميع هنا عدم تعين الحرام بخلافه في الامة
مع الحرة ولزوجها العزل ان ادنت ولسيدها كالحرة
ان ادنت يعني انه يجوز للرجل ان يعزل عن زوجته
لكن ان كانت امة فلا بد من ادنها واذا ن سيدها الزوج
حيث كانت ممن تملك حقه في الولد فلا تستقل دون
السيد فان امتنع حياً بالغير او كبر او حمل استقلت
قاله المحيي وان كانت حرة فيكون اذنها وان لم ياذن
ولها ان يفرقها ولو كانت صغيرة تتمسك بالزوج
المراة ان تعزل ما يسقط ما في بطنها من الحين ولذا

لا يجوز للزوج قبل ذلك ولو قبل الاربعين وقيل بكرة قبل
الاربعين للمرأة شرب ما يسكره ان رغب الزوج بذلك انتهى
والذي ذكره الشيخ عن ابي الحسن انه يجوز قبل الاربعين
ولا يجوز للرجل ان يشرب في قطع ما به ولا انه يستعمل
ما يسكره نسبه قاله **ح** وانظر هل المرأة كذلك فيهما لان قطع
ما بهما يوجب قطع نسبا ام لا والكافرة هذا معلوم
على اصوله اي وحرم نكاح الكافرة او وطئ الكافرة
وهو ان لا يكون الا استثنى في قوله وامتنع بالملك منظر
ومراده بالكافرة غير الحرة الكتابية بقرينة ما بعده
واما اطلاقه لجميع الاستثنى فهو من معيار العموم
اي دليل العموم وفي ترك التامام في قوله والمبتوتة
من انه يستثنى في التابع ما لا يعتد به في المتنوع واما
ان كانت حرة كتابية فانه يجوز نكاحها مع الكراهة
على قول مالك والبيهقي استار بقوله الا الحرة الكتابية
بكرهه وعلى قول ابن القاسم يجوز بها كراهة لقوله
تعالى والمحدثات من الذين اوتوا الكتاب من قبلك
اي احزابهم ما كره ما كره في بلاد الاسلام لانها
ليست باكره ونفري ولده به وهو يقتلها ويصلحها
وليس له منها من ذلك ولا من الزهاد الى الكعبة
وقد عوت وهي حامل فتدق في مقابر الكفار وفي
خبرة من حفر النار وتاكر تدار الحرب يعني ان
تزوج الحرة الكتابية في دار الحرب ان شرب كرهه
في بلاد الاسلام لمزكه ولده بها ولا انه لا يامن من

تربيت

تربيت على دينا وان تدس في قبيله ما تمكن مشرلا
تبايها طاعة ابيه على ذلك ولو يهودية تنصرت
وبالعكس يعني ان الحكم المتقدم وهو جواز نكاح
الحرة الكتابية مع الكراهة كراهة لعبد مسلم لا فرق
فيه بين ان تكون المخرائية باقية على دينها او
انتقلت الى دين اليهود وكذلك اليهود لا فرق بين
ان تكون باقية على دينها او انتقلت الى دينهم
المخرائية بناء على ان الكفر كله ملحق واحدة فكل
انتقلت اليهودية او المخرائية الى المجوسية او الزهوية
وما استبعد ذلك فانه لا يجوز نكاحها وامتنع بالملك
تقدم انه قال الا الحرة الكتابية بكرهه وعطف هذا عليه
والعبد الذي يجوز للمسلم وطئ الامة الكتابية بالملك
هو العبد الابن للنكاح ولا امة المجوسية من بهما لان
القلعة ان كل من جاز وطئ حرا برقم بالنكاح جاز
وطئ امههم بالملك وكل من منع وطئ حرا برقم بالنكاح
منع وطئ امههم بالملك وقدر عليه ان اسلم
الضري في قوله عليها يرجع للزوجة الحرة الكتابية
والعبد ان الكافر اذا اسلم ونحوه كتابية فانه يفر
علي نكاحها نزعيا للاسلام بل الاسلام هو المحجج
له فهو مسلم تحته كتابية مالم تكن من محاربه والمكان
من تقريره عليها بنوعهم حجة نكاحهم رفع ذلك بقوله
والكنهن فاسيرة يعني ان المحبة الكفار فانه
عليهم اسود ولا يباين استيفاء الشروط لان من شرط

Copy ersity

صححة النكاح ^{السلام} الزوج فقوله من قال انما ان استوفي
الشروط جميع والافللغلط وعلي الامة والمجوسية
ان اعتقتوا سلمت يعني كما يقرا الكافر اذا اسلم علي
الحرة الكتابية يقر علي نكاح الامة والمجوسية الحرة
ان اعتقت الامة بعد اسلامها وسلمت الحرة المجوسية
وسوا كانت الامة كتابية او مجوسية فقوله ان اعتقت
خاص بالامة وقوله واسلم عام في الحرة والامة من
اي دين لا ينافي بامانة مسلمة تحت حكم شرط
خشية العنت وعدم الطول كما يترد نكاح الامة المسلمة
ومثل الاسلام النهر او التنحير للحرة بغير علي ما
ويجوز قوله ان اعتقت راجع للامة وقوله واسلمت
راجع لهما وتخييرا بامانة مسلمة تحت حكم ولا يشرط
علي الراجح وجود شرط تزويج الامة لان الزوام ليس
كالا ابتداء اذا علمت ذكر فلا يتعين ما قاله شراحه من
كونه لغا ونشرا مرتبا ولم يبعد كالشهر هو مثال
للمذي لم يبعد اي مثال للمنفى الذي هو حرق لم لا
للمنفى وهو لغا يبعد اي ولم يبعد الزمان بين اسلامه
بل كان قريبا كالشهر وخوه وهل ان عمل او مطلقا
تاويلان اي وهل يتقرر النكاح في الشهر ان عمل
عزنا ولم توقف حين اسلامه واما ان لم يفعل فيعرف
عليها الاسلام حين اسلامه فان ابته وقعت الفرة
بينما فيكون قول ابن القاسم وفاق لقول مالك
او يقرر النكاح في الشهر مطلقا عقل عن ايقافها

ام

ام لا فيكون قوله ابن القاسم خلاف لقوله مالك ويدا
ولا نفقة اي بالنفقة للكا فرة التي اسلم زوجها
قبلها لان المانع من قبلها وهو تلخير اسلامها فلم
يستنع بها زوجها في تلك المدة التي بين اسلاميهما
والنفقة في مقابلة الاستمتاع قاله المحقق وكلامه
المؤلف مفيد بغير اكامل مطلقا وعين حيلة منه
امتناع بعد وقوعها او اسلمت ثم اسلم في عدتها
المسيلة السابقة تقدم فيها اسلام الزوج علي اسلام
زوجته وهنا تقدم اسلامها علي اسلامه والحكم
انه يقر عليها ان اسلم في عدتها فان انقضت عدتها
قبل اسلامه فقد بانت منه ولم يقر عليها والحكم
بالعدة الاستبراء فقوله في عدتها دليل علي ان اسلامها
بعد البناء ياتي مبهمه ولو لم ينفذ ولا نفقة
المبالغة في انه يقر عليها ولو لم ينفذ في عدتها قبل اسلامه بعد
اسلامها بعد البناء اذا عيرة بطلاق الكفر فان لزوم
الطلاق فرع صحة النكاح والكتابان المحققان فاسد
فلم يسلح بهذا انقضاء عدتها تزويجا كانت عدته
علي ابتداء حمة كافي المدة ولا نفقة لها في المرة
التي بين اسلامها واسلامه لان المانع من قبلها
باسلامها قبله والنفقة في مقابلة الاستمتاع
ولان الزوج يقول ان علي دين لا انتقل عنه وهو
فعلت ما حال بيني وبينها وهذا هو المشهور واختاره
الحكمي وصححه ابن يونس وقال ابن رشر هو الاقبيس

والي ذلك اشار بقوله علي المختار والمختار هذا ما لم تنك
 حاملا والافلا المتقنة والسكنى بالاختلاف وقبل
 البناء بانه مكانها تقدم انه اذا اسلم في عن ثمانية
 عليها ونكلم هن علي ان الكافرة اذا اسلمت قبل البناء
 فانه لا يقر عليها فوري بانه بمجرى اسلامها ولا يهر لها
 وان قبخته ردت تقولوا اسلم عقب اسلامها يستقر كلام
 المؤلف فيها ان كان الزوج حليما والناظر السلطان
 خوف ان يكون اسلم قبل ما قاله في كتاب التجارة الي
 ارض الحرب من المدونة وانظر تفصيل المسئلة فيه
 او اسلما يمينه كذا يقر علي نكاحها في هذه
 وهي ما اذا اسلمت معافي وقت واحد كحزنتنا او جارا
 المينا مسلمين ولو كانتا حرة بعد المخرفا بينهما يقران
 علي نكاحهما تقولوا او اسلما معطوف علي اسلم لا علي
 قبل البناء الا المحرم يعني ان جميع ما مر من
 الموادع التي يقر فيها مع زوجته محله ما لم يكن بينهما
 من النسب او الرق فكل ما يوجب التقريب بينهما في
 الاسلام كما اذا اسلم علي عمة وما استبه ذلك
 فانه لا يقر في شيء من ذلك علي زوجته ويقر
 بينهما لان الاسلام لا يقر علي شيء من ذلك قوله
 الا المحرم واجمع جميع الباب من قوله وقول عليهما
 ان اسلم الي هذا وقبل انفقنا العدة والاحل
 وتلاياله يمين ان الكافر اذا اعتقد علي كافرة
 في عرسها او عقد عليها الي اجل معلوم ثم اسلمت

او اسلم

الثاني
 في النكاح

او اسلم الزوج وحده قبل انفقنا العدة والاحل ونكاحا نحو
 تمامي الي الاجل المدخول عليه فانما لا يقران علي
 نكاحهما ويمنح بينهما لان في الاخر اعلي ذلك سقي رزغ
 غيره بما به في الدار والحيارة نكاح المتقنة في الاسلام
 في الثانية تقولوا وتنادي باله قيد في الثانية واما ان
 قال بعد الاسلام نحن تمامي ابراقا بينهما يقران لان
 الاسلام صحيح كما انهما يقران علي نكاحهما اذا اسلم
 او اسلم الزوج بعد انفقنا العدة ولو طلقنا ثلثا
 هذا رجع بقوله وقول عليهما ان اسلم ولقوله او اسلمت
 ثم اسلم في عودتها لقوله او اسلما يعني ان ما تقدم
 من انه يقر عليها ولو كان طلقا قبل الاسلام ولم تقع
 بينهما يمينونة بابقومها لمعلمت ان الطلاق قبل
 اسلامه باطل لان لزومه فرع صحة النكاح مع ان
 النكاح فاسدة والاسلام صحيح ذكره عياشي في الاسلام
 وكذا هذا مع قوله سابقا ولو طلقا لجل قوله ثلثا
 ليرتب عليه قوله وعقدان اباها وبه بلو علي خلاف
 الكهنة من اعتبار طلاقه فلا تحلل له ان اسلم الا بعد
 زوج وعقدان اباها بل لا يحلل اي وعقد عليها
 عقد جديد ابل لا يحلل ان اباها اي اخراجها من خوزه
 با بعد فراقا عزم وان لم يحلل منه طلاق
 وفيه الاسلام احدها بل الطلاق اي وحيث وجب
 التقريب وفيه الاسلام اي لا سلام احدها لاجل
 ما من الموانع ككونها غير كتابية او امة او محرما

وهو فسخ بلا طلاق علي المشهور خلافا لجمهور عبي
لارادة فباينة يعني ان احدا الزوجين اذا ارشد
فانه العزقة تقع بينهما بطلقة باينة علي مذهب
المرونة لا رجعية خلافا للمعزومي وعثرة الخطاف
عدم رجعية ان تاب في العدة علي الاول والثاني
وقبل يفتح بلا طلاق وقايدته اذا تاب المرتد
منها فكونه عنده علي ثلثا شرعي المشهور فكونه عنده
علي بطلقة بغيره واستار بقوله واولدين زوجته الي ان
المشهور ان ردة احد الزوجين فسخ بلا طلاق ولو ارتد
الزوج الي دين زوجته كما اذا تزوج المسلم بغيره
او بمرتدة ثم ارتد الي دينها وقال كذب لي كمال بينه
وبين زوجته فظن الي ان نسب الحملولة بين المسلمة
وبين المرتد استتبع الكافر علي المسلمة وليس كذلك
هنا وعلي هذا فلا تحرم عليه الكتابة اذ اعاد
الاسلام وفي لزوم الثلاث لزمي طلقا وترافعا
الينا وان كان في محلي الاسلام او بالعراق محلي
اولا وثلاثا لا شياخ علي المرونة في هذه المسئلة
اربعة اقوال وموجوه كما قال المؤلف ان الذي اذا
طلق زوجته الكافرة ثلاثا والى الثلاث يعود الحيز
من قوله طلقا اية الثلاث ولم يبارقها ثم ترافعا
البنار والحق بالحق ما قتال بعضهم يلزمه الثلاث
وقال بعضهم لا يلزمه شي ومعناه لا يحكم بينهم وقال
بعضهم ان كان النكاح صحيحا في الاسلام بان توفرت

فيه

فيه شروط نكاح المسلمين فانما يحكم بينهم بحكم المسلمين ولا
قلنا بقولنا لهم وقال بعضهم يفرق بينهم بحكم غير
فكر الي عود ففعل له اذا ردت قبل محلل اذا اسلم وقبل
لا بد من محلل كالقول الاول وكذلك علي الثاني حيث كان
مصحفا في الاسلام ولا يشترط رديها سابقا فتم وهو
ظاهر المرونة ولا بن الفاسد في العتبية لا بد من رجوع
ومعهم ترافعا ان لا يعودن لهم عند عدم الترافع وان كان
قوله فيما مردوا فحكمهم فاسدة وقوله وقول علي ان اسلم
الا يعلم منه هل يقرر عليها بغير حديق احملا او بما وقع
عليه من الحديق او فاسدا او حديق المثل استار
ليبان ذلك هنا بقوله ومعهم حديق الفاسد او
الاسقاط ان قبض ودخل والافكا لغرض اشتملت
هذه الحيلة علي سبيلتين الاولى اذا تزوج الكافر الكافرة
حديق فاسد عند تأكيها وترافعا علي حذو حذوه وهي
تقسم الي اربعة اقسام تارة تقبض الزوجة هذا
الحديق الفاسد ويدخل بها زوجها ثم اسلم بعد ذلك
فكما يقران علي نكاحهما لان الزوجة مكنت من نفسها
وقبضت الحديق في وقت يجوز لها قبضه وتارة لا تقبض
الزوجة الحديق المأكور والمداخل بها زوجها حتي اسلم
فالحكم فيه ان دفع الزوج لها حديق المثل لزومه النكاح
وان لم يدفع لها ذلك وقع العراق بينهما بطلقة ولا شيء
عليه وتارة تقبض الزوجة الحديق الفاسد
ولا يدخل بها زوجها حتي اسلم فان الزوج مجبر بين ان

Copy

ersity

يدفع الزوجة صداق المثل فان دفعه لها لزمها النكاح وان
 ابي من دفعه ذلك وقتت العزقة بينهما بطلتة واحدة
 ولا شيء عليه وتارة يدخل الزوج بها ولا تقبض الحيوة
 حتى اسلم فيقتضي لها بعدا المثل للمسلمة الثانية
 وهي ما اذا تزوج الكافر الكافرة على شرط انقطاع
 الصداق فمن علي قسمين القسم الاول ان يدخل بها
 قبل اسلامها فملككم فيها انما يقر ان علي نكاحها ولا
 شيء لها الثاني اذا اسلم قبل الرخول بها فيغير فان فرض
 صداق المثل لزمها النكاح وان فرض اقل لم يلزمها ولا
 يلزمه هو وان لم يزوج صداق المثل لم تزوجا براءة نكاح
 تغويجن كما ياتي في محله وهل ان استحلوه تأويلان
 ابي وهل يحل المحرم المذكور في الحوريتين ان كانوا
 مستحلون ذلك في دينهم ابي مستحلون النكاح بالحكم
 ونحوه لو الاستحلال عليه ان لم يستحلوا ذلك فان النكاح
 لا يثبت به الا سلام لانهم انما استحلوا علي الرئان علي النكاح
 او المحرم المذكور مطلقا وقول المرونة وهم مستحلون في
 دينهم ودفع طردني لا علي سبيل الشرط اما انه لا يلزم
 كافر لا يستحل ذلك واما تغويجن بالاختلاف علي الاستد
 لانه يقرهم الصحة اذا كانوا مستحلون فبين انه لا فرق
 تأويلان في نعم المرونة واختار المسلم اربعة بين
 ان الكافر الكتابي او المجوسي اذا اسلم ونحوه عشر
 مجوسيات ثم اسلم او كتابيات وسواها كان تزوجها
 في عقد واحد وعقد فانه يختار منهن اربعاً وان لم

والآخر

او آخر في العقد وبقارق البواقي والحرة فسخ لا طلاق علي
 المشهور وسواها كان في حال اختياره مريضة أم لا محرماً أم لا
 كانت المختارة أم لا وهو واجب لظول الحرقة أم لا كونه كريمة
 وقيل بامتناعه كالابتداء من عرفة والاول لظهور لانه المعز
 فيه ركن النكاح وشرطه وهو ديني الزوجة والولي والحرى المانع
 وقوله المسلم اي البالغ العاقل وعنده يختار له وابيه وقوله
 اربعاً اي وان متن وقايدته الارث وبنه بقوله وان او آخر
 اي في العقد المرد علي ابي حنيفة القابل بتبين الاول
 دون الاول آخر واخرى اختين مطلقاً يعني ان مرة
 اسلم علي كاختين كتابيتين او مجوسيتين من سبب
 او من رخصته او اسلم علي امرأة وعمرتها او ما اشبه ذلك
 مما لا يجمع الجمع بينهما في الاسلام واسلمت بحقه فاشبه
 يختار واحدة وبقارق الحرى وسواها دخل بها معها او لم
 ام لا تزوجها في عفة واحدة ام لا كانتا من نسب او
 رخصاً واما وابنتها لم يسميها وان سمى احدهما والآخرها
 نفقت يعني ان الكافر اذا اسلم علي ام وابنتها لهما
 في عقد وعقدتين واسلمت فان كان لم يسميها فانه يختار
 من شاء منهن لان العقد العاقل لا اثر له علي المشهور
 والكرمت الام مطلقاً وان دخل بها مع حال الكفر
 او نكحها حرمت لان وطئ الشبهة ينشأ الحرمة وان
 دخل بواحدة فقط نفقت للمثقال للمفراق اي ان اراد
 ان يفتي فلا يفتي الا بعدة وحرمت الاخرى المبنية
 اتفاقاً والام علي مذهب المرونة وسوا عقد عليهما معاً ام لا

Copy

ersity

ولا يتزوج ابنة او ابوه من قارقتها لمجتمعا ان يكون كلام
المولود في الام وبنته خلفا حنة وهو المتبادر من كلامه
وعليه شرح الشر والمواقف جينيد قلا وجعه كرمه من
قارقتها من علي ابية وابنه سوا مسما التي اسمها ام لا
لانه ان لم يكن مسما واحدة منهما تعين مفارقة من لم
يسمها ومس من مسها لا يوجب تحريم من عجز عليها
ولم يسمها علي ابية وابنه لان وطى البنت في عقد
النكاح الحريم لا يجرم امها علي احمله وفرعه واما ان
مسما معا فيمتنبا بد تحريمها مع علي احمله وفرعه
ولا يدخل في اني كلام المولود ويحتمل ان يحمل اليه علي
التحريم ويكون كلامه في محرمتي الجمع غير الام وابنتها
وكانت التي قارقتها مسما لان مسما بمنزلة العبد الحريم
كن تزوج اختي وحصل منه المس فيهما او في احدهما
وفارق من مسما قارقتها كرم علي احمله وفرعه
واختار بطاقي او ظهرا او ابلا تقدم ما اذا اسلم
علي اكثر من اربع زوجات او اسلم علي اختين او علي ام
وابنتها او علي من لا يجوز لهما انه يختار البعض ويترك
البعض الاخر واستأثر هذا الى صفة الاختيار وبيته
علي انه لا يشرط ان يكون نكاح المخطأ كقوله اخترق
قلا انه بل يعني بغير مخرج المخطأ مما يولد علي قول او فعل
فاستأثر اي ما يولد علي القول بما قاله اليه انه بعد
بالخطأ مختارا لمن طلقها يعني انه ليس له ان يختار
اربعة غيرها وكذا ذكره بالظمار مختارا لمن طاهر منها

فلم يكن الا العمد وعقد الكفر لا ينشئ وان مسما واحد

اذلا

اذلا يكون الا من زوجة قلا الخطا ملزوم لبقا بيا زوجة
وكذا لا يبعد بالابلا مختارا وهذا الايلا اختياري مع المقتضا
وهو ظاهر كلام المولود ورجحه ان عرقه وان عصبها السلام
كما يفيد توجيهه ملوان اختلغا في التوجيه او انما هو
اختيارا ان اقت كوالده لا طاك الا بعد خمسة اشهر او قيد
بجمل كلامه وكذا لا يبيد كذا والافلا يكون اختياري
لانه يكون في الجنب فوانخرجت ان عرقه وان عصب
السلام فيما كتبها علي تحت والظاهر ان المعات
من الرجل يكون اختياري لا انظر لسان الزوجة من الرجل
اختياري ولا انظر لسان الزوجة فقتلا واما المعات معا
فيكون قسما للنكاح فلا يكون اختياري او اشار الي الاختيار
التي بقوله او وطى فاذا وطى واحدة بعد سلامة من
اسلمن معه علمنا انه قد اختارها قالو طى دلالة ففلية
ومقدما انه كذا وكذا والوطى اختيارا سوا نوي به الاختيار
ام لا لانه ان نوي به الاختيار قلا هو وكذا ان لم ينو
لانا لو لم يصرفه الى جانب الاختيار لعين صرفه اليه
فيما بين الزنا والبي عليه السلام يقول ادروا الحرون
بالشبهات وفي تختايرا بن عرقه المشر اليه بقوله
وفي كونه اختياري اذ انه او بشرط ان ينوي ذلك نظرا
التي نظر والغيران في نكاحها العود عن
المعاق في اليه اي وعبر امرأة ان نكح نكاحها اي تلك
المرأة ولو قال وغير من فسخ نكاحها لكان نظرا والمعي
ان من اسلم علي اكثر من اربع وقال لواحدة فسخته

فلم يكن الا العمد وعقد الكفر لا ينشئ وان مسما واحد

Copy

تكاحك فان قوله ذلك لا بعد اختيارها ولكنها تبين منه
 فلا تخل له الا بعد رجوعه بغير جريد لان قوله ذلك اعلام
 بانه لا يختارها لانه يكون في النكاح المجمع على قساده
 بخلاف الطلاق فيسحق في كلامه فعل ما نحن مبني للخلع
 او ظمرا من اخوات ما لم يتزوجن مسطوف
 علي معني ما امر به واختار غير من ظمرا من اخوات
 ولو قال وواحدة من ظمرا من اخوات كذا ليس كذلك
 لما علمت وقوله ما لم يتزوجن راجع لمقدور بقوله لو ان
 ابي فلا يختار جميعهن بل واحدة ويستم باقي الاربع
 مع سواهن ما لم يتزوجن ويدخل من اروعهن
 او يتلذذهن ولو قال وواحدة من ظمرا من اخوات
 وباقي الاربع من سواهن ما لم يتزوجن من تلذذ
 بهن غير عالم لا فاد المراد بلا كلفة ولا شيء لغيرهن
 ما لم يدخل به الصهر في غيرهن يرجع لمن اختارهن
 والصهر في قوله ان لم يدخل به يرجع لغير من اختارهن
 والمعنى انه اذا اختار البعض وفارق البعض قبل ان
 يدخل به فانه لا شيء من الحداق له لان كلامه فيسحق
 قبل البناء ما كان كذلك لا شيء فيه وقد علمت ان العرقه
 هنا فيسحق بلا طلاق ومقتضى قوله ولا شيء لغيرهن
 انه اختار بعضهن واما ان لم يختار شيئا فليس حكمه
 كذلك وهو كذا فيكون للاربع من غير معينات
 حداق ان صححان لكل واحدة منهن نصف حداقها
 واذا قسم اثنتان على عشرة ثاب لكل واحدة منهن

لو كان احسن اذ كلامه يقتضي انه لا يختار واحدة

ممن طهره لغيره فان صح

خمس

خمس كاختياره واحدة من اربع رجبيات تزوجهن
 وارصعتهن امرأة التشبيه تام والمعنى ان
 اذا تزوج اربع رجبيات في عقد واحد وعقدين تكاحا
 جميعا ثم ارصعتهن امرأة فانه يختار منهن واحدة
 ويفارق الباقي ولا شيء لمن فارقها لانه فيسحق قبل
 الدخول والزوج معلوب عليه وما هذا شأنه
 لا شيء فيه والشيخ هنا بغير طلاق وهو قول ابن القاسم
 فلو ما كان لمن حداق واحد يقتسمه اربعا وكلام
 المولغ فيها اذا كانت المرصعة من المحرم رجبيا
 علي الزوج والاله يختار منهن واحدة كما اذا ارصعتهن
 امه او اخته ولا شيء لواحدة منهن من الحداق
 اذ لا تعلق واحدة منهن لان تكون زوجة له
 وعليه اربع حداقات ان مات ولم يختار يعني ان
 من اسلم علي عشر شقة او اسلم علي اربع
 ومات ولم يختار منهن واحدة فانه يكون لهن اربعة
 امدقة لانه ليس في عصمته شرعا الا اربع عشر
 بمبيات يقتسمن ذلك فيكون لكل واحدة منهن
 خمس حداق قل او لم تكن سبعة الاربعه اب
 العشرة حسان وهذا الحكم ثابت لمن لم يدخل بها
 ولو دخل بغيرها فاذا دخل بواحدة كان لها حداقها
 كاملا ولكل واحدة غيرهما حداق حداقها وكذا لو
 دخل بها ثلثة واربعة والحاصل ان لمن لم
 يدخل بها حبي حداقها ومن دخل بها حداقها كاملا

فلو طلق قبل الدخول
 لزمه نصف حداق
 يقتسمه اربعا

Copy

ولو دخل باريح معاذ اذا كان دخوله من دخل بها قبل الاسلام
 فاما ان كان بعد اسلامه فليكن دخل به لحدا قوما كما مثلا
 ولغيرها من حداد قوما بسية قسمة باقي الاربعة الا ربع
 علي حد من لم يدخل بهن فاذا دخل بواحدة بعد
 اسلامه وهن عشرة ومات ولم ينجز شيئا بهن الرجول
 بها قبل الرجول بها الحداق ولكل واحدة من لم يدخل
 بها قلت حداد قوما اذا كان خارج بنفسه ثلثاثة علي
 تسعة ثلث فاذا دخل باثنتين كان لكل واحدة
 منهما حداد قوما والباقي ربح حداد قوما هو الخارج بنفسه
 اثنتين علي ثمان وهكذا العمل اذا دخل بثلثة
 واما ان دخل برابعة فلا شيء لمن لم يدخل بها لان دخوله
 بعد الاسلام اختيار وقد اختار اربعة بدخوله بهن
 ولا ارث ان تخلف اربع كتابيات عن الاسلام
 صورتها اسلام علي عشر كتابيات فاسلم منهن
 ست وتختلف عن الاسلام اربع ثم مات قبل ان
 يختار منهن فانه لا ارث لحيهن اي لا ارث بيمينه
 ويمين من اما الكتابيات فلان الكافر لا يرث المسلم
 واما المسلمين فلا احتمال ان يختار الكتابيات وهن
 غايه ما يختار فوق الشك في سبب الارث ولا ارث
 مع الشك ومفهوم قوله اربع كتابيات انه لو تخلف
 دون الاربع لحصل الارث للمسلمات لان الغالب
 فيمن اعتاد الاربع فالقرآن لا يقتصر علي اقل منهن
 حيث قدر عليهن وهذا يرد ما يتوهم من انه

قد يختار

قد يختار ما دون الاربع او التثبت المطلقة من مسلمة ولنا
 معطوف علي تخلف ومعي ذلك انه اذا كان عند
 زوجتان مسلمة وكتابية فقال للحراهما انتطالقون
 قبل المني ولم تعلم المطلقة من غيرها او بعد البتة
 والطلاق باين او رجعي وانقضت العدة قبل موته
 فلا ارث للمسلمة لثبوت الشك في زوجيتها
 ولو لم تنقض العدة لا التماس ولا ارث جميعه
 للمسلمة لانه علي احتمال ان تكون المطلقة هي
 الكتابية فالمبررات كله للمسلمة وعلي احتمال
 كون المطلقة هي المسلمة والعدة لم تنقض فلما
 المبررات ايجبا لان طلق احري زوجتيه ومبلف
 ودخل بلحراهما ولم تنقض العدة فلما رجول بهما
 الحداق ثلثة ارباع المبررات ولغيرها ربعه
 وثباته ارباع الحداق هذا معطوف علي قوله
 ان تخلف هذه المسلمة مخرجة من عدم الارث
 وهذه الارث فيها ثابت لعدم الشك في سبب
 وانما الشك في تعيين مستحقه ومفهوم المسئلة
 طلق احري زوجتيه المسلمة خطا قاقا حرا عن
 الغايه ومبلف المطلقة بان قال احرا كما طلق
 وادعي انه فحد واحدة بيمينها ولم يبين ذلك
 للبيينة ودخل بلحراهما وعلمت ثم مات المطلق
 قبل ان تنقض عدة الطلاق وقد علمت ان هذا
 الطلاق رجعي بالسبب الي الرجول بهما باين

بالسنة الى غيرها وبيان ما قاله المؤلف ان الموقوف بها
 لا منازعة في العداق فهو لها بكلها للمنفق واما الميراث
 فان كانت هي المطلقة فالمسألة لم تنقض فلها نصف
 الميراث ونقصه للاخوي فان كانت المطلقة للاخوي
 كان المدخول بها الميراث كله ولا ينفي منه لغير المدخول
 بها فان نصف منه لا منازعة لها فيه والنصف الآخر
 تنازعها فيه الاخوي فيقسم بينهما نصفين فيكون
 لها ثلاثة ارباع الميراث وللأخوي ربعه واما بيان
 ان لغير المدخول بها ثلاثة ارباع العداق فان
 ان قوتت ايتها هي المطلقة لم يكن لها الا نصف
 العداق والنصف الآخر للمورثة وان قوتت ان
 المطلقة هي الاخوي كان لها العداق كاملا فنصف
 العداق لا منازعة لها فيه والنصف الآخر تنازعها
 فيه الورثة فيقسم بينهما نصفين فيكون لها ثلاثة
 ارباع العداق والمورثة ربعه وهذا هو المشهور
 بجاري علي قوله فيما ياتي وقسم علي الدعوي ان لم
 يكن يداخوها فان انقضت العدة قبل موته فالعدا
 علي ما ذكره المؤلف والميراث بينهما نصفين وكذلك
 اذا كان الطلاق باينا وان لم يدخل بواحدة فكل ثلاثة
 ارباع العداق والميراث بينهما سواء الا انه اذا كان
 الطلاق رجما لم تكن هذه الحصة من حصة النكاح
 اي والحكم ما قبله وان علمت المطلقة وحبل المدخول
 بها اي ولم تنقض العدة فللأخت لم تطلق العداق

لها

وان دخل بكل فكل سنة
 كاملا والميراث بينهما
 سواء

كاملا

كاملا وثلاثة ارباع الميراث وللأخوي ثلاثة ارباع
 العداق وربع الميراث فان انقضت العدة او كان
 الطلاق باينا فللأخت لم تطلق جميع العداق وجميع
 الميراث ولأختي طلقت ثلاثة ارباع العداق ولأختي
 مني لها من الميراث وان حمل كل من المطلقة والمدخول
 بها فكل واحد حصة عداقها غير من الميراث بينهما
 سواء وهل يمنع قوتن احدهما الموقوف وان اذنت
 الوارث او ان له بجهة خلافه موانع النكاح اربعة
 الرق والكفر وتقدم ما يكون الشخص خفي مشكلا
 ولم يذكره المذوور والمرحمة وما الحق وهو ما اشار
 اليه هنا والمعي ان الميراث موحدا بمخول لا يجوز له
 ان يتزوج ولو اذن له الوارث الرشد في ذلك للحتمال
 موت الاذن او حيدر رثة غير وارث وسوا احتياج
 الميراث الي النكاح ام لا وهو المشهور عند المحققين
 عن الحال وارث بمحقق وليس عن كلوطي حتمال
 والقول الآخر يقول بمنع النكاح المذكور وان اذنت
 الوارث مقيد بعدم الاحتياج الي النكاح او الي من
 يقوم به ويجوز له في مرجته وعليه ان احتياج الي ذلك
 جاز له النكاح وان منع الوارث منه قال في الجواهر
 وهو المشهور والي ذلك اشار بلخلافه بلحق بالميراث
 في ذلك كل محجور من حصة ميراث القتال ومقرب
 لقطع ومحبوس لقتل وجامل ستة والميراث
 المدخول المسمى يعني ان المرأة اذا تزوجت

وانما لم يمنع من وطئ
 زوجته لان في النكاح
 لا حال لوارث محقق

COPY

في حال مرضها ودخل بها الزوج فانه يقتضي لهما من
رأس ماله بالمسهي قبل او كثر لقوله المولف وتقرر
بالوطي وان حرم وعلي المربعين من ثلثه الاقل
منه ومن صدق المثل التقيير بالثلث يدل علي
ان الكلام بعد الموت وحينئذ فمضي كلام المولف
ان المربعين مخرجاً محوفاً اذا تزوج في مرضه
ودخل ولم ينعك النكاح فتارة يموت فيكون عليه
من ثلثه الاقل من المسهي وصدق المثل وتارة
يحيى فلا ينعك النكاح وما اذا منع بعد الرجول
ثم مات او حي فقال المحمدي ما تحم واندخل
بها منع ايضا وكان لهما المسهي ثاخره من ثلثه
بعد ان مات وان صح من مرضه ذلك اخره من
رأس ماله انهي قال الصبري منه عايد علي المسهي
فكل ما ينعك ان علي المربعين الاقل من ثلثه
ومن المسهي ومن صدق المثل وهذا حيث مات
بعد حوله وقبل فسخه بدليل كلام المحمدي
وعجل بالفسخ الا ان ينعك المربعين منها اي
وعجل ينعك نكاح المربعين وقت الاطلاق عليه
ولو كانت المرأة حيا كما ياتي في باب طلاق
الستة الا ان ينعك المربعين منها فلا ينعك ويصح لان
المنع انما كان خوف موته وقوبان عدمه وهو
الذي اليه مالكو امرهم والفسخ وهي احوي المحمدي
الاربع ومنع نكاح المعترانية والامة علي الفسخ

والمختار

والمختار خلافة بعض انه يختلف في نكاح المربعين
للامة المسلمة او للخرقة المعترانية هل يجوز ذلك
ام لا فقال بعض الاستياخ لا يجوز له ذلك لان
الامة قد تعتق والمعترانية قد تسلم قبل موت
الزوج فيعبر ان من اهل الميراث وهذا القول
قال به ابن محرز وصححه بعض البغداديين والقول
الآخر يقول بجوازها لان المعتق والاسلام نادرا
والاصل عدم مراعاة الطواري النكحي وهو احسن
ولما كان الحق في العيب والمزور لا ذي اعقبه لان
المزور لان المنع فيه حق الورثة علي قوله فقال
فصل في كرفيه اسباب الخيار لاحد الزوجين
او لهما وابتدأ بالعيب فقال الخيار ان لم يعلم
يسبق العلم او لم يزوج او يتلذذ يعني ان
العيب الذي يوجب الخيار لاحد الزوجين علي
صاحبه شرطه ان يكون موجودا عند العقد او
قبله والطاري بعده لا يوجب حيا لا الا ما استثنى
كما ياتي وشرطه ايضا ان لا يكون احدا الزوجين
عنده علمه بعيب المعيب قبل العقد والاقلا
خيارا او يكون عنده علمه به ولكن لم يزوج به او
يكون عنده علمه به ولكن لم يتلذذ من زوجته
من مقدمات الجماع فان علم السليم بعيب المعيب
ويضي به بالفعل او بالقول او يتلذذ بعونه فلا
خيار للسليم ولا يحتاج الي قوله او يتلذذ لانه

فما دخل فيها قبله وفي المرونة تملكها عالمه بعينه
 رضي وحلف علي نفيه يعني اذا اراد احد الزوجين
 ان يرد صاحبه بالمعيب الذي به فقال المعيب للسالم
 انت علمت به قبل العقد ودخلت عليه او علمت به بعد
 العقد ورضيت او تلوذت ولا بيعة للمرجعي تشهد
 له بما ادعاه وانكر السليم لكونه اراد المعيب ان
 يحلفه علي نفي مدعاه فانه يلزمه ان يحلف فان
 حلف علي نفي ما ادعي عليه من العلة او الرعي
 او التلوذ ثبت له الخيار وان نكل حلف المعيب وقول
 الخيار وانظر لو نكل فقال بغيرهم لم ارفع به نصا
 ثم ان الخبير في حلف يرجع للمرجعي عليه الشامل
 للرجل والمرأة وهذا اولى من رجوعه للسليم اذا
 قد يكون المعيب بكل منهما واحدا والخصم في قوله
 علي نفيه مع رجوعه لم يقرر لكون المطلق ياورث
 البين ان كانت دعوى تحقيق والا فلا تروى وحاصل
 القيوب في الرجل والمرأة ثلاثه مشترار لبيعة
 يشترك فيها الرجل والمرأة وهي الحيون والجزام
 والبوح والعزبوبة واربعة خاصة بالرجل
 وهي الخنار والخب والمعة والاعتراض وخسة
 خاصة بالمرأة وهي العون والرتق والهجور والعقل
 والافتناء والحناف بل هو مختص بالرجل لخصه وما
 هو مختص بالمرأة لخصه وما هو مشترك لهما
 بجفء وبراءة لعمومه فقال يبرص ههنا

متعلق

متعلق الخبز ولا فرق بين ابيضه واسوده اردي من
 الابيض لانه مقدامة الجزام ويشبهه في لونه البهق
 ولا خيار والناية علي اللبعض شقرا بغير وعلي
 البهق اشقر واذا احتس البوح ببراءة خرج منه
 ما ومن البهق دم وعلامة البوح الاسود منه
 التعليس والتعشير بخلاف الاخر والطيبار منه
 يترابذور بما انتقل لغيره وعذبة اي
 ولا احد الزوجين ان يرد الاخر اذا وجد به ذلك
 يقال للرجل عذبة بوط بكسر العين واسكان الزال
 المية وفتح الباء الموحدة واسكان الواو ويقال
 للمرأة عذبة بوط وهو الذي يتعوط عذبة الخلع هذه
 عبارة عنهم ولا رد بالزح قول واحد وفي البول
 في الغرض قولان وقول الشراعية هو الذي
 يحدث عند الجماع رواية بالمسي وجزام
 اي لاحد الزوجين ان يرد الاخر اذا وجد به جزاما
 ولا بد ان يقيد بالبين كما في الحادث بعد العقد
 والمالة بكونه بيضا تحقق كونه جزاما بالجزام
 الاب يعني ان جزام الاب والام لا يثبت
 به الخيار فلا يرد احد الزوجين صاحبه بذلك بخلاف
 لو اشتق من رقيقا فوجد واحدا مولاه من اب واحد
 او ام جزاما فبرده بذلك لانه عيب لان الشراعية علي
 الشاة ويحتمل به وجبه وعنته واعتراضه
 هذه العيوب المختصة بالرجل يعني ان الزوجية

اذا جردت بزوجهما هذه العيوب الاربعة قلها ان تدره
 منها الكذب وهو الذي قطع منه الذكر والانتيان وفيد
 في الجواهر بما اذا لم ينزل لان الخيارات انما هو عدم تمام
 اللذة لا الموطى ولذا لا تدره العقيم والكحي المقطوع
 الانتين اذا نزل مثله وسئل الانتينين لقطعها
 وقطع كسخته لقطع الذكر على الراجح كما يفيد كلام
 ح ثم ان حكم خفي ما يוכל كجه جاز لما فيه من
 صلاح كونهما من غير كراهة وبني العيني عليه السلام
 عن خصما الكيل قبيل هي تحريم لان ذلك ينقص القوة
 وذهاب النسل منها مع ان المقصود منها الركوب
 واما المبال والكبر فقال ابن يونس يجوز خصما بها
 اذ ليس فيه اعانة على الكبراد وقال ايضا الفرس
 يكلن يجوز خصماوه وحلوا الاجماع على تحريم خصما
 الادبي ومنها الجبر وهو الذي قطع ذكره وانتياه
 معا والمراد هنا عدم ما ذكره ولو خلقتة والعيوب بخالف
 البيع لانه يرد فيه بوجود العادة السلامة منه لان
 الفكاك مبني على المكارمة ومنها العنة تجنم العيني
 والعينين يطلق علي من ذكره كالزور على المعترض
 لكن ذكره للمعترض دليل على ارادة الاول فهو من
 عطف الخاير والعينين لغة هو الذي لا يشتهي
 النساء يقال امرأة عقيمة اي لا تشتهي الرجال
 ومنها الاعتراض وهو الذي له آلة كالة الرجال
 ولكن لا ينتشر وربما كان عدم انتشاره في امرأة

دونه

دونه اخرى وبقرتها وتحتها وبجورها وعظما واقضا
 الكلام الا ان في عيوب الزوجية وهي خمسة ولها
 اصنافها الضميرها منها العزوب التي يبرز في فرج المرأة
 يشبه ثوبا الشاة تارة يكون عظاما فيعسر علاجه
 وتارة يكون لحما وهو الغالب فلا يعسر علاجه ومنها
 الرقة بفتح اوله وثانيه وهو اسداد مسلك الذكر
 بحيث لا يمكن معه الجماع الا انه اذا اسد بعظم لا يمكن
 معالجته ويلجم امكته ومنها الجور وهو ثقب العرج لانه
 مسترخا فاللأية الثلاثة والحق به المحمي بحر العقم
 والابق لكن المولف مشي فيما ياتي على انه غير عيب
 بكتاب باب البيع فهو عيب سوا كان بالفرج او بالعم
 ومنها العقل بفتح العين والغالظ يبرز في فرج المرأة
 يشبه ادرة الرجل ولا تسلم غالبا من رشح وقبيل
 رقة في الفرج تحذ ثمنه الجماع ومنها الاقضا وهو
 عبارة عن اختلال مسلكي الذكر والبول حتى يصيرا
 مسلكا واحدا وقال الساجي هو زوال الحاجر بين
 مسلك البول ومخرج الكعابيط انتي ونوزع بان
 هذا ليس معنى الاقضا وهو ظاهر في كونه يرد به انتي
 قبل العقد في محل حال من قوله يبرص الخ
 اي الخيار يبرص وما عطف عليه كايضا قبل تمام
 العقد فلا يحتاج الي قول الشئ قبل العقد ارجح
 واما ما حدث بعده فمجهول اشارة اليه بقوله
 ولها فقط الرد بل جذام البين والبرص المحض الحارثين

بعد
 اي الفاعل هو الذي
 ان قلنا البرص
 انما هو الذي
 في الوجه فقط دون الوجه

بعده اي بعد العقد وقبل الدخول وكذلك بعد الدخول
 فقوله بعده صراحة بعد الدخول ايضا كما نقله ابو
 القاسم الجزيري في وثايقه لا يسيرها لا بكاعتراض
 معطوف علي بالكدام ويريد به بعد ان وطئها ولو
 مرة فلا خيار لها واما قبل الوطئ فسياتي ان لها
 الخيار بعد ان يوحد الحرس سنة والعقد يفسد
 ويحتمل ان يكون في الشهر قبل الدخول وبعده
 لا اشكال في ثبوت الخيار بكون احدهما الكاين
 قبل العقد علي ما مر واما الكون كحادث لاحدهما
 بعد العقد وقبل الدخول وهو المراد هنا فانه اذا
 ثبت به الخيار ولا يشترط فيه ان يستغرق كل
 الاوقات بل يكفي في ذلك ولو حصل مرة واحدة
 كل شهر ويغني فيما سواه لان المصروع تخافه
 النفوس وتنقر منه واجلا فيمنع في برص وجرام
 رجب بروها سنة في بعض النسخ بآيات الوا
 اي واجلا في الجنون وفي الكدام والبرص حيث رجب
 برعي من ذكر سنة ولا فرق بين ما كان من هذه قبل
 العقد ولاحق بعده وكلام المؤلف يوم ان هذا انما
 حدث بعد لاسيما نسخة اجلا باسقاط الواو فان
 قلت علي هذه النسخة ما موقع اجلا قلت دعوا
 جواب شرط مقدم اي واذا قلنا بالخيار اجلا فيه
 وفي بعض النسخ بروها بصير المفردة الموثقة
 فيمثل الثلاثة وهو الذي يجب اعتماده كما يبيده

كلام

كلام ابن عرفة وابن عات وان كان ظاهرا لموسنة
 التاجيل في الجنون ولو عزم رجا البر لا يبريه
 رجب من نومي البرص والكدام وبما نقه ما في بعض
 النسخ من تشبيه صير بروها ولكنه غير معمول
 به ويمكن تصحيح هذه النسخة بجعل صير التشبيه
 عايد علي الزوجين فلا ياتي في شموله الثلاثة
 وبما نقه عبارة ابن عرفة وابن عات وعليه
 فاسناد بري الي الزوجين اسناد حقيقي واي
 الكدام والبرص مجازي والاصل في الاستعمال
 الحقيقية تامل **ص** وبغيرها ان شرط السلامة
ص اي ويثبت الخيار بغير العيوب المتقدمة
 من سواد وقرع واستحاضة وصغر وكبر ما بعد
 عيبا عرفا ان شرط السلامة سوا عيب ما شرط السلامة
 منه او قال من العيوب او من كل عيب ولكل الثاني
 علي عيوب ترد بها من غير شرط لشموله لغيرها انما
 والقول قولها في عدم شرط السلامة ان ادعاه
 الزوج قاله ابن المعديني والفرق بين العيوب
 المتقدمة وبين غيرها من نحو السواد والقرع
 من انه لا يرد بها الا بالشرط ما تقدم بردها من
 غير شرط ان يكل العيوب مما تخافها النفوس
 وينقض الاستمتاع اولا بها شرعا الي الولد
 اولا لان الجرام او الجنون شره لا يستطاع الحذر
 عليه والبرص وعيب العرج مما يخفى واما غير ذلك

من الميوسب ذالعا لعل عليه انما لا تحقق فغير المشروط
مشرطي استعلام ذلك واد اشترط الزوج السلامة
منعت لا يرد به الا بشرط ولم يوجد بشرطه فان
اطلع على ذلك قبل البناء اما ان يرجع عليه جميع
الحداق او يفارق ولا شيء عليه وان اطلع على ذلك
بعد البناء لحدادق مثلها وسقوا عنه ما زاد
لجل ما اشترطه اي ما لم يكن صداق مثلها
الفر من المسمى ورجع عليها بما زاد من المسمى عليه
حيث زاد عليه ولا يرجع بجميع الحداق فليس كالعيب
الذي يثبت به الخيار فله من غير شرط ولو وصف
المولى عند الخطبة بخطبة بكسر الخاء هي التماس
النكاح وهذا مبالغة في ان الزوج له رد الزوجة
عليه المشهور اذا وجد خللا خللا ما وجبها لمولها
او غيره بحضرة وسوا حيدر سوال من الزوج او لا
فان اختلفا في جاري الحضور بين علي ما عند المحبي
وفي الرد ان شرط الصحة تردد يعني ان المؤقت
اذا كتب انها صحيحة العقل والبدن وتتنازع والولي
فقال الزوج ان شرطه ذلك وانكر الولي ولا يبيته
فقال ابن ابي ريد لا رده وهو الذي كان يعني به
اشباختار وقال غيره له الرضا ما كوش شرط الصحة
بالنكاح اختلفا في ان الزوج الرد كما اذا كتب الموثق
انها سليمة البدن كما في التوجيه لا يخلف الظن به
كالفرع والسواد من يبيح وتتن الثم معطوف علي

يرجع

يرجع الخ ويصح عطية علي معني ان شرط السلامة
وتقديره ويغيرها بشرط السلامة لا يخلف الظن
ثم هذا انفسه بمفهومه ليرتب عليه ما بعده ولو
اراد عطية علي قوله يكلفنا ذلك لقوله لا يخلف الظن
فيكون العاطف الواو ولا التاكيد البقي ولا يوافق المعني
المقصود من مقابلة الشرط بخلف الظن والمعني ان
الظن اذا تخلف فانه لا يوجب احماجه كلما ماني رد الزوجة
فاد ان تزوج اسنان امرأة من قوم يبيح وظنهما انها كذلك
فاد اي سودا وظنهما سالمة الرأس فوجدها قروعا
او تزوج امرأة فوجدها منتنة الفم وهي الجوا او
الانق وهي الخشما فانه لا رده بذكر والثبوتية
الا ان يقول عذرا وفي بكر تردد هو معطوف علي الفرع
فمن امثلة ما خالف الظن اي اذا تزوج امرأة
ظانا انها بكر ثم تبين انها ثيب ولا علم عند
الاب فلا رده بذكر الا ان يقول ان تزوجها بشرط انها
عذراء هي التي لم تزك بكارتها برك فان اوجدها ثيبا
فله ردها وسوا علم الولي ام لا كانت الثبوتية بكاخ
ام لا واما اذا شرط انها بكر فوجدها ثيبا بغير وط
نكاح ولم يعلم الاب بذلك فله رده بغير وثقيل
لا وهو احدون او وقع اسم البكارة عليها وان رتب ولان
البكارة قد تزول بوثقة او نكر رحيق لان البكر عند
الغناهي التي لم توطا بغير صحيح او فاسد جار مجري
الححيح او فاسد فلي هذا الوار بليت بكارتها بركا او وثبة

او ينكاح لا يقران عليه يعني بكوفي اعلم من العول اما ان
 علم الاب في ما ياتي من قوله وان علم الاب يثبت بها
 بلا وطئ وكنه في الزوج الرد علي الاحم والجوي بوطي
 ولا شرط البكارة وتثبت بنكاح رد مطلقا علم الاب
 ام لا والاثزوج الحرام المقتول الحرة العبد هو مسلم
 علي الاستثنائي الذي قبله وهو قوله الا ان يقولوا
 لكنه منقطع في المعطوف اذ ليس مستثنى عما استثنى
 منه الاول كما قاله الجيزي وعندي انه ليس بمنقطع
 بل هو مستثنى مما قبله وهو بخلاف الظن وكذا ذكر الحرة
 العبد اذ حرة معطوفة علي الحرة والعبد معطوف علي
 الامة اذ ليس هذا شرط الحرية في الصورتين نعم
 ان كان الاقطاع باعتبار ان هذا من باب الضرور
 فيمتنع فلا اقال الخواص في حكم ابن عرفة قول ابن
 الخاجب تزويج الحرة وحرمة العبد دون بيان ضرور
 واضح انني اشار الي ذلك البرموني بخلاف العبد مع
 الامة والمسلم مع النصرانية يعني ان العبد اذا تزوج
 امرأة يظن بالحرة فاذا هي امه او تزوجت النصرانية
 رجلا يظنه نصرانيا فاذا هو مسلم او تزوج المسلم
 امرأة يظنها مسلمة فاذا هي نصرانية فانه لا رد
 للحرة علي صاحبها كحصول المساواة في الرق بين
 الامة والعبد والحرية بين المسلم والنصرانية
 ان يعبر يعني ان العبد اذا قال الامة انه حر او المسلم
 اذا قال للنصرانية انه علي دينها ثم خلافة

فللأمة

فللأمة ان تزود العبد والنصرانية ان تزود المسلم لا نه
 عزها وقوله يعبر بالابن للمجهول او بالابن للمفاد علي
 ونائب الفاعل علي المعزور وان الفاعل علي شحنة الابن
 للمفاد علي هو الفاعل وعلي كل يمتثل المعزور من الجاني
 فهو راجع للمعزوع الاربعة المشتبهات في اختلاف
 العبد مع الامة والمسلم مع النصرانية ووجه كونها
 اربعة ان قوله بخلاف العبد شامل لضرورة ابدا وعز
 له وكذا قوله المسلم مع النصرانية واجل للمعزور
 ستة تقدم التنبيه علي ان المعزور هو الذي له
 اله كالة الرجال الا انها لا تمتثل فاذا كان المعزور
 ذرا وهو مقربا عتراه ولم يتقدم منه وطئ لزوجته
 احلا فانه يوجب سنة لعلاجه سواء كان قريبا او حارثا
 والستة من يوم الحكم لاني يوم الرق فاذا مرت سنة
 فانه يطلق عليه حبيبا وانما كان احله سنة لتمر
 عليه المصنوع الاربعة فان الدوار بما اثنى في فصل
 بون فصل واذا قام من زوجة المعزور وهو مريض
 فلا يحترق له الاجل الا ان يلبس حتى يبرأ فاذا احم صحته
 بيته فحرب الاجل فلو مرقن ثانيا فلا يراد له علي
 احله والي هذا اشار بقوله وبعد الخيمة من يوم الحكم
 وان مرقن اي بعد ان حترق له الاجل وهو حي ومحيي وسواء
 استغرق مرقنه جميع السنة او بعضها والعبد
 فخرها يعني ان العبد المعزور الذي لم يتقدم منه
 وطئ لزوجته احلا وهو مقربا عتراه يوجب نصف

ورها

سنة ولو كان فيه شايستحبة كالمرور بمحله بعد الحجة من
 يوم الحكم كالحكم والظاهر لا نفقة لها اي والظاهر
 عند المولى لا نفقة لامرأة المعتز في السنة قيا ساع
 ما قاله ابن رشد في امرأة المجنون اذ لم يزل عنها لا نفقة
 لها لانها معتقة بنفسها بما لا قدرة له على رفعه ومذهب
 المذوثة لها النفقة كامرأة المصرب بالحد اذا سقت
 نفسها حتى يودي بمداثها اذ لعل له مالا فكتمة فامرأة
 المعتز حتى يودي بمداثها لا رساله عليها وههنا
 بقرينة بين امرأة المجنون والمعتز وحدها
 وهم يضمن المولى في قيا ساع وحدها ان ادعي
 فيها الوطي يمينه اي وحدها المعتز ان ادعي
 في السنة الوطي يمينه بعد اقراره بالاعتزال وحدها
 الاجل على ظاهر المذوثة فان تكل حلفت والابنت
 هذا اذا ادعي بها السنة اية وطي فيلزم اما لو ادعي فيها
 الوطي فانما يحلف ويبطل حيا رها فان تكل بغير زوجة
 الى الاجل وليس لها ان تحلف لان بغيره الاجل من حقه
 فان حلف او وطي عنده بطل حيا رها وان ثما دي على
 انكاره حلفت والا بغير زوجة فالمولف خلط ما بعد
 السنة بما قبلها ويمكن ان يكون كلامه فيما بعد هذا
 اي وحدها ان ادعي بغيرها الوطي فيها قاله الشيخ سالم
 في تقريره وان لم يدعه طلقها والا فحمل يطلق كالم
 او يامر بها به ثم يحكم به قولان يميني وان لم يدعي
 المعتز الوطي بعد انقضاء السنة بل واقعا على عدل

فانه يوم بالطلاق ان اختارت الزوجة فان طلق
 الزوج فواحد وله ان يوقع من الطلاق ما شلوان اي
 ان يطلق قبل يطلق عليه واحدة باينة فان زاد
 له يلزم الزا بدخول الزوج او يامر الحاكم الزوجة
 بايقاع الطلاق فتوقعه ثم حكم بذلك قولان
 وقائدة حكم الحاكم بما وقعته المرأة حبر وورقة
 باينة والا كانت جميعا الطلاق المحيرة والمملكة
 رها فواقة بعد الرضي بلا اجل يعني ان من
 رضى بعد محمي السنة التي حترت لها بالمقام
 معه مرة ثم رخصت عند ذكر الرضي قلما ذكر ولا
 يحتاج لعرب احل بعد ولو قالت انا رضى به
 او بالمقام معه ابدافليس لها فراقه حيثما
 في النسخ انظر المواق وهذا بقية قوله اول
 الفصل اولم يرضى وقوة النسخ يعني ان زوجة
 المجنوم لها القيام فيه وان لم يقدر رخصاها
 بالمقام معه بلجلى آخر وكان الفرق شدة العزم
 في فروع الجذام ولا كذا للمعتز والحدائق
 فيها يعني ان المعتز اذا اجل سنة
 ولم يحل منه وطي لزوجته واختارت فراقه
 بعد رها قلما الحدائق كاملا على المشهور لانها
 مكنت من نفسها وطال مقامه منهلوتلذذ بها
 واخلف شورتها ابو عمن حبل ما لك الحجة في

الحاكم

التكليف التلذذ وإخلاق الشورة فظا هره انه متى
لم يحرم احدهما لا تكليف ولو طلق المعتز من قبل السنة
فلما التخصيف كما افهمه الظرف واجتمع ابن الحبيب
لا استحقاق امراة المعتز من الحمد اذ بعد السنة
بالاعتباس على المحبوب كما اشار اليه المولى بقوله
كذلك العيني والمحبوب ثم يطلقان والجامع
حصول انتقال كل منهما بحسب الامكان وقد يفرق
بان المحبوب انما دخل على التلذذ وقد حصل
كذلك المعتز من فانه انما دخل على الوطي التام
ولم يحصل وبان مسيلة المحبوب ومن معه
خروجها بالاجماع وقولنا ثم يطلقان اي باختيارها
احترارا بما اذا اطلق عليها لم يبيها فانيا في عند
قول المولى ومع الرد قبل البياض لا صدق بعده
فحبيبه المسمى وما هو مرجع بحبيبه علي ولي الخ
ص وفي تعجيل الطلاق ان قطع ذكره فيها قولان
س يعني ان المعتز من اذا قطع ذكره في اثنا السنة
فهل يعمل عليه الطلاق حيث طليث الزوجة
ذلك اذا اذ بدت في التلخيص فيمنع هو قول ابن
الفتا سم اولي لا يعمل عليه الطلاق الا ان حصى
الاحبال اهلها نزعني بالاقامة معه على وطئ حكاة
في البيان عن مالك قولان وقيل لا يطلق عليه
جملة وتكون معيبة بما وافقوا على ان قطع
ذكر المولى في الاجل يطله وتثبت الزوجية

وكذا

وكذا اما قطع ذكره بعد البناء لم يكن مولى لا يفرق
بينهما كما يوجد من قوله فيما مر لا بكل اعتراض **ص**
واعلمت الرقعا لكونها لا حينا **س** يعني ان الزوجة
اذا ارادت ان تنزوي للرفق فانها توجب لذكر
باجتهاد اهل الخبرة من غير نحو يدعي المشهور
وليس للزوج ان يمنعها من ذلك بل يلزمه ان
يجوز لهما جميعا وللخصومة للرفق بذكر والطا
ان لخرة القطع على الزوجة لان عليها ان تمنع
زوجها من جميعا وقوم من حملته وعبارة واحلت
الرفق للمدوا والاختيار للزوج حيث ارادت المداوي
فيما اذا كان خلقه لا غير خلقته واما ان امتنعت
منه وطلبه الزوج **فلا خير عليه ان كان خلقه**
و خير عليه فيما اذا كان غير خلقه كما يعيده كلام
الشرابي عازي وللخصومة للرفق بل غيره
من ذلك المخرج كذلك فتوجب للمدوا ولا خير
عليه ان كان خلقه والمحيي تفصيل نظره ان
ثبت **ص** حسن علي ثوب منكر واجب وعونه
س يعني ان المرأة اذا اذنت علي زوجها انه
محبوب او حصى او عيني اي له ذكر حصى واكثرها
فانه يتوصل الى معرفة ذلك بالحس على الثوب
بظاهرها لا بباطنها لان باطن اليد مظنة اللوة
بذلك فلا يرتكبه مع المتك من اللعان بل لا يظهر
اليد **و** صدق في الاعتراض كالمراة في داها **ش**

هر

يعني ان المرأة اذا ادعت علي زوجها انه معتز حيا او
 قلا يمكن ان يعلم بالحس بل بحديق الزوج في نفسه
 بين كما في المرونة وقولت من غير عيني فيه نظر
 وكذا لك المرأة تصدق مع يمينها في نفي ذافرجها
 من عفل وقرن ورتق وما استبه ذلك اذا ادعي
 زوجها ان يفرجها ذلك ولها ان ترد اليه على زوجها
 ولا ينظر اليها النكاح كما قال المولف فالمراد بالمرأة
 الذي لا يثبت برجال ولا بنتا اما ما يثبت بالرجال
 كالبرص والحذام في الوجه والكفين فلا يثبت الا
 بالرجال او كان دخل الثياب وهو في غير العرج
 فلا يثبت الا بالنساق في كلامه اجمال وهو اخف
 من الفساد اللزم على جواب البساطي الحارثي
 في **تت** او وجوده حال العقد يعني ان الزوجين
 اذا تنازعا في عيب فرج المرأة بعد صدور العقد
 بمدة فقال الزوج كان موجودا حال العقد فلخير
 لي في الرد عومه وقالت الزوجة بل حدث بعد
 العقد فلا خيار لك فالقول قول المرأة في نفي وجوده
 حال العقد سواء كان ذلك الاختلاف قبل الدخول
 او بعده او بكارثتها معطوف على نفي داهيا
 والمعنى انها تصدق في نفي داهيا وفي وجود
 بكارثتها او معطوف على نفي المهر راي انما تصدق
 في انها بكر واما لو ادعت انها كانت بكرا وازال
 الزوج البكارة فانما تقرض على النساكات

شهادة

تشهد ان بها اثرا يمكن كونه منه ذبنت وحلفت
 وان كان بعيدا ردت به دونه بين علي الزوج وقال
 ان سمعوني عنه لا يدين بين انه ليس منه انتهى
 وحلفت هي او ابوها ان كانت سفينة راجع
 للمسايل الثلاث ومثل السفينة الصغيرة وانما
 ابن الصبر الذي للتا كيد ليل يلزم الحلف على
 الصبر المرقوع من غير فاحل اذ قوله او ابوها
 عطف على الصبر المستتر في حلفت اي المرأة الر
 بدليل قوله او ابوها ان كانت سفينة بكر او ثيبا
 فان قيل سياتي ان السفينة والعبد كلان
 عند قوله وحلف عبيد وسفينة مع ثا هذا ظاي
 شي حلف ابوها هنا قلت لما كان العزم متعلقا
 به حلف لورد العزم عن نفسه لانه هناك ان لم يحلف
 يقوم وهذا لا عزم عليها فان قيل كيف يحلف الاب
 ليحقق العبرتي قال امر الاب بالحلف لانه مقتصر
 بعدم الا شهاد على ان وليته سالمة واجبا لوجه
 اليه عليها الر بما تنكر في مقام المال ويمضي
 ان الولي الغريب كالاب يحلف اليه محل العزم
 ولا ينظرها النسا راجع لكل عيب بالعرج
 ولا يقتصر على المسائل الثلاث اي ولا ينظرها
 الشكيرة عليها او ابوها بدليل قوله وان اتى بامرا
 تشهد ان له قيلت اي تشهد ان للزوج علي
 ما في محذوقه كالزنت وكوه فليقار ولا يكون

شبهة

تت

فيه

تتمدها النظر جرحه اما لعذرهما بالجهل او على قول
يحمون بجوار النظر الى العرج او لعل المانع من نظرها
حقت المرأة في عدم الاطلاع على عورتها والعالم
انما يكون نظرها لها بشكها وان علم الاب بشكها
بلاوطي وكتم فللزواج الرد تقدم ان وجود
التيوتية ليس بعيب الا ان يشترط انها عذرا
او انها بكر او ثبتت نكاح ولو يجهل على فساد
ان ذلك الحد وان ثبتت بوثبة او برئي او بخو
ذلك قبل له الرد او ليس له الرد لان اسم البكارة
صادق على ذلك تردد هذا ان لم يعلم الاب بذلك
فان علم وثبتته عن الزوج المسترط البكارة فللزواج
الرد قال بعض الموثقين وهو الحبوب واليه اشار
بقوله **علي الاصح** وقال اشهب الاربع مفهوم بلاوطي
انها لو ثبتت من نكاح اخر وي في ان للزوج الرد
اتفاقا ولو لم يعلم الاب ذلك ولما انهي الكلام على
ما يوجب الرد وما لا يوجب شرع في الكلام على
ما يترتب على الرد من امر الحداق قبل الرجوع
وتبعده فقال ومع الرد قبل المناقض الحداق
يعني ان العيب اذا ظهر بعد الزوجين ورد السالم
ذا العيب قبل المناقضه لاني للزوجة من الحداق
لان العيب اذا كان بالزوجة فهي غارة ومداينة
فلا يشي لها وان كان بالزوج في العرق من قبلها
مع بقا سلعها فالقول اني بعبارة تشمل الزوجين

جميعا

جميعا وكلام المولف شامل لما اذا كان الرد بعيب
يوجب الرد بغير شرط او بعيب لا يوجب الا بشرط
وحصل ذلك المراد بالنسبة الرجوع او الخلوة التي
لم يقع فيها منكره كغزو بحرية التشبيبة
تام والمعين ان الحد الزوجين اذا عزم عليه بالحرية
سواء وقع الغزو من رقيب حر او من رقيب لم تكن
على ما مر من قوله الا ان يجهل وعلمه المبرور بذلك قبل
المناقضه ان يرد صاحبه ولا يشي للزوجة من الحداق
لان الغار ان كان هو الزوجة فظاهر وان كان الغار
هو الزوج فكذلك لان العرقا من قبلها ومثل
المبرور بالحرية المبرور بالدين في قوله والمسلم
مع التخرائية الا ان يجهل كما ذكره بعض بلغة
يضيي وبعبارة مع عيبه المسبي اي وان حصل
الرد بعد البناء بعد ثبوت من يتصور وطبه كالمجنون
والا يرضى مع عيب الزوج يجب لها المسبي لنفسه
ولو قال فلعيبه المسبي واعينه نارج بحقيقه لكان
اي لان العيب علة المرد وقولنا من يتصور
وطبه الخ احراز من المحبوب والعين الذكي
ذكره كالتدريس المقتطوع الذكر فانه لا همز
علي من ذكر كما قاله ابن عرفة ومهما رجع
بجميع علي ولي لم يجب كالبواخ ولا يشي عليها
يعني فان كان العيب بالزوجة وقد دخل بها

فانما تتحقق الحداق جميعه بالدخول ولو بكوا وبرج
الزوج بجميعه وعليه ولها الذي لا يحق عليه
امرها كما بمنها واخوتها وما اشبه ذلك فالمراد
بالعيبه عفا العيب وليس المراد بها المسكن
واذا رجع الزوج علي ولها فان الولي لا يرجع
بشي منه علي الزوجه لانها لم تكن حاضره
العقد والولي هو الذي عثره ودلس عليه
لا قيمة الولد معطوف علي جميعه يعني اذا عثر
الزوج عثر السيد والامة بحرية الامة وتولي
الخا لا العقد فعلي الزوج المسمى وقيمة الولد
ويرجع علي الخا بالمسمى لا بقيمة الولد لان
الخا سعيب اطلاق الحداق علي الزوج والزوج
بوطيه سعيب اطلاق الولد وهو المباشرة لا تلاف
والخا سعيب السعيب وكل من وطئ لا يشتاعنه
ولد والمباشرة مقدم علي المنتسب اما لو عثرته
الامة فعليها الاقل من المسمى وحداق المثل
وهو قوله فيما ياتي وعليه الاقل واما لو عثره
من لم يتول العقد فلا شيء عليه وهو قوله فيما
ياتي لان لم يتولاه واما لو عثره السيد فلا
ضد ان لها وهي امة محملة عليه قيمتها
وعليه في جميع قيمة الولد وسما ياتي قيمة
ذكر وقبائس المحملة ان لا قيمة علي العزور

كما

كما قاله **من** في شرجه وعليه وعليها ان زوجها محضور
كاتبين ثم الولي عليه ان اخذ منه لا العكس يعني
ان الولي القريب اذا زوج وليته وهما مملكتا بين المبيت
عن الزوج فان كانت المرأة حاضرة مع الزوج في
مجلس العقد ثم علم الزوج بالعيب بعد الدخول
بالزوجه فان الزوج حينئذ بالخيار بين ان يرجع
بجميع الحداق علي الولي او يرجع به علي الزوجه
لان كلامها غار مدلس لكن ان يرجع به علي الولي
رجع علي الزوجه وان رجع الزوج علي الزوجه
فانها لا ترجع بشي منه علي الولي لانها عارة وهي
المباشرة للاتفاق وعليها في كاتن العصر ان
رجع دينار الكلام الان في حكم الولي المبيد الذي
يحق عليه حال الزوجه فان الزوج اذا علم بقصد
الدخول بان زوجته معيبة فانه يرجع عليها بالحداق
ويترك لها ربع دينار كحق الله لهما بقربا المصنع عن
الحداق وادخلت الكاف القريب الذي يحق عليه
امرها والمراد بربع الدينار ما يجلي به المصنع شرعا
فيتمثل المثلثة دراهم وما يقوم باحدها
فان علم فكا لقريب يعني ان الولي المبيد
اذا علمه بالعيب وكتمه عن الزوج حكمه حكم الولي
القريب في الرجوع محله فقط ان كانت غائبة
وعليه او عليها ان زوجها محضورها كاتنين
وحلفه ان ادعي عليه يعني ان الزوج اذا

ادعي علي الولي العبيد كائن العم انه علم بالعيب
وعزته واكد به الحزوا نكر عليه بذلك قبل الزوج حينئذ
ان يحلف ذلك الولي فان حلف بربي وانحلف الزوج
ان الولي علم بالعيب وعزته ورجع علي الولي بجميع
الحدائق لان الزوج لما حلف تبين خندقه فيها
ادعاه علي الولي فقد استحق الصداق بلكول الولي
وحلفه واليه اشار بقوله **فان نكل حلف انه عزته**
ورجع عليه اي فان نكل الولي حلف الزوج انه عزته
ورجع عليه ولا يحق ان يحلف الزوج بغير نكول الولي
انما هو مفرغ علي دعوى التحقيق واما اذا اتهم
الزوج الولي بانما علم بالعيب وانما عزته قبل تزوجه
علي الولي اليهين اجابا لا فقال ابن المواز لا يهين
عليه وقال غيره عليه اليهين وهو الجارح عسلي
المشهور في توجيه يهين التهمة والعزم بمجرد
النكول ولا يحتاج الي يهين من الزوج واليه
اشار بقوله كانهما اي كوجه اليهين علي الولي
بان تمام الزوج له بالعلم الا ان الحواشي كما قاله
بعض اسقاط قوله علي المختار اذ ليس للحامي
فيه اختيار فان نكل الزوج عن اليهين بعد
توجهها عليه فلا شيء له علي الولي ولا علي المرأة
وقد سقطت تباعدته عن المرأة لا قرارا يعلم الولي
وانه عزته وكذا لو حلف الولي لا يتلعه للزوج علي
لحر علي المشهور وكذا لا يرجع للزوج علي الزوجة

الزوج

في عسر

في عسر الولي القوي بقول المولف فان نكل رجع علي
الزوجة علي المختار معترض مخالف للمشهور المتقوم
يعرف بالوقوف علي الانتقال والمولف عليه تصويب
ابن عازمي وتقر به **مس** حمل الممتن علي ظاهره بها
علي ما فهمه من المتجسرة وعلي عار غير وولي
تولي العقد يعني انه اذا عار الزوج شخص بان
قال له هي سامة من الميوب وهي معيبة
لو قال له هي حرة ثم تبين خلاف ما قال بعد
ان دخل بها زوجها ثم سدا العار للكلوا اما ان
يقول عقرة المكاح او لا فان لم يتولي عقدة
النكاح فانه لا عزم عليه لانه عزمه بقول والزوج
مفرط حيث لم يتثبت لنفسه وسوا كان العار
وليا او اجنبيا لكن ان كان اجنبيا فظاهر وان
كان ولما فان كان مجبرا رجع عليه وان كان غير
مجبر فالرجوع علي من تولي العقد حيث علم
بغور الولي وسكت وان تولي عقدة النكاح
فاما ان يجبر اليه ولي او يسلط فانه يرجع عليه
واليه الاشارة بقوله وعلي عار الخ واما ان يجبر
انه غير وولي اجنبا ومن وانما تولي عقدة النكاح
بولاية الاسلام العامة او بالوكالة فانه لا عرامة
عليه ويؤدى والمعا اشار بقوله الا ان يجبر اليه
غير وولي اجنبا ومن مثل الاخبار بانه غير وولي علم
الزوج بذلك لان لم يتوله فله عرامة عليه لانه

عزوري بالقول والزوج معزط ولما كان قاعة الشرع ان
الولد تابع لأمه في الرق والحرية وخروج ولو الامة
الغارضة عن ذلك تاجماع الحماية على حريته تبعها
لا يبيد اشار الى ذلك بقوله وولد المعزور والحر فقيما
حر يعني ان الامة اذا عرفت الحر فقالت ان حرة
فتزوجها على ذلك ثم اطلع على انها امة بعد ان
دخل وحملت منه فان ولده يكون نجرا للحقابه
للجاء الحماية بقوله ذلك وسيتم شي من قولهم
الولد تابع لأمه في الرق والحرية مسيلتان
هذه وام الولد التي ولدها من سيد عا واحترز بلحر
المعزور من العبد المعزور فان اولاده من الامة
يكونون ارقا لسيد امهم لان العبد لا يعزوم
قيمة اولاده لعدم ملكه بخلاف الحر فانه يعزوم
قيمتهم وصورته كلام المؤلف ان يعزوم للامة شخص
وكله سيدها على ان يزوجهما فقال المتولي
انها حرة واخبرنا فقبرولي حتي لا يزوجهم عليه
عزم والكال ان السيد لم ياذن له في ان يقول
انها حرة ولو عزها السيد لم يكن للسيد قيمة
ولد على الزوج على ما نطهر على الزوج قيمة
الامة وعليه الاقل من المسمى وحق اقل للمثل
يعني ان الحر المعزور يزوج مطلقا الامة الغارة
اذا قارفتها الاقل من المسمى او من حد اقل للمثل
اذ من حجة الزوج ان يقول ان كان المسمى اقل فله

رضعت

ضعت به على انما حرة فوجناها به على انها امة او لي
وان كان المسمى اكثر من حد اقل للمثل فلا يلزم
الحد اقل للمثل لانه يقول لم اذفع المسمى الا على
الانحرة وقيل عليه الاكثر من المسمى ومن حد اقل
المثل وتاول ايحنا وانكر وقيل لها ربع دينار
كالحرية الغارة تجامو والعزق على المشهورات
الامة الغارة فوجدت فيها عيب يعزوم
علي السيد فيلزم الاقل بخلاف الحر فلا شيء
لها الا ربع دينار وهم من تولدوا ان الامة اذا
عزت الحر احر انة الغارهي اما لو عزه غيره
فعليه المسمى وهو كذلك قولنا اذا قارفتها
احترز اراما اذا اسكها فعليه المسمى وانما
يجوز له امساكها بشرط خوف المعتد وعدم
الطول واذن سيدها لها في استخلاف من
يزوجهما سواء عتبه ام لا فان اذن لها في النكاح
ولم ياذن لها في الاستخلاف فسي ابرأ وقيمة
الولدون ماله يوم الحكم تقدم انه قالت
وعليه الاقل من المسمى وحق اقل للمثل وعطف
عز عليه وتقدم ان الحر المعزور يعزوم لسيد امهم
قيمة اولاده على انهم ارقا مسك او قارق
ولا يعزوم الاب لسيد امهم شيان من اموالهم
انما يعزوم لها القيمة فقط وتقدر يوم الحكم ان
كان حيا لا يوم الولادة لان الحما سببه

منع السيد من الولد وهو انما يتحقق يوم الحكم فلو مات
 الولد قبل يوم الحكم سقطت قيمته على الورث
 لا الثاني فلو استحق حائلا فالقيمة يوم
 الولادة اتفاقا **مر** لا المجردة **بمعنى** ان يحصل
 عزم القيمة على الحر المردور ما لم يكن الولد
 يعق على سيد امه فان كان يعق قبل لير
 امه فانه للعز امت على الاب المردور حيث
 القيمة ولده كما لو كرت الولادة امه امانة
 حرة من اب او ام او امانة امه بالحرية فتزوجها
 ظانا حرة ثم اوارها ثم علم بعد ذلك بوقتها
 فان الولد يعق على حرة او على حرة ولا
 قيمة فيه **مر** ولا ولاية **بمعنى** لا ولاية
 على الورث المذكور لانه عتق على سيد الامين
 بالاحالة اي تخلف على الحرية لا الالة عتق
 بالملك حتى يكون فيه الولد واقفية نقي
 الولد عن الحر مع انه برته بالسبب يظهر لو قيل
 به في الحر لكان ادلا برب شي بالسبب **مر** على
 العزور في ام الولد **بمعنى** عطف على المردور اي
 وعليه اي المردور قيمة ولده يوم الحكم
 على انه رقيق في عتق ام الولد والمردور
 ويحلي العزور في ام الولد اي في ولده ام الولد
 الفارة لو اجاز بيعه للمختمال ان يموت
 سيد امه قبله فيكون حرا واحتمال لا يورث

قبل

اي ودين في جميع الاغلاط صرحه او كناية تبين ان رقت
 البيعة وتغيره ان حيا مستغنيا في نفي ارادة الطلاق
 من اجله ان دل بساط على نفي الطلاق بان تقدم
 كلام غير الطلاق يكون هذا جوابا له والا بان منه اذا
 كان كلاما مستزا المتعطي ان قال لمن طلقها هو او غيره
 قبله ما مطلقه وزعم انه لم يرد طلاقا راجا ذكر
 ما قد كان او اكرت في مراجعتي على غير شي فقال
 لها ما مطلقه اي شبعها في البذر وطول الكتمان
 صدق في ذلك كله وبعبارة ودين اي في المرحول بها
 وغيرها ان دل بساط عليه وهو راجع لهذه الاغلاط
 من قوله في كالمبينة الخ كان يقول اردت في الراجحة
 مثلا وكان يقول اردت حلية من الخبز وكان يقول
 اردت ببانية متفصلة ويقول اني اي متفصل
 ان كان بيدهما فرجة اي انت متفصلة مني او انا
 متفصل منك وكان يقول اردت بالدم في الاستقرار
 اذا كان راجحا فذره او كرت به **مر** وثلاث في العصة
 لي عليك او اشترى بامنه الاغلاط **بمعنى** ان الزوج
 اذا قال لزوجتي لا عمة لي عليك فانه يلزمه الثلاث
 ولا ينوي في المرحول بها الا ان يكون ذلك بمعنى العدة
 فانه يلزم مطلقه واحدة بمعنى الحلع حتى يرد ثلاثا
 وكذلك ثلثا ثلثا ثلثا لا ينوي مطلقا اذا اشترى
 العمة من زوجها مثلا ان تقول بعني عمتك علي
 فيقول وكذلك لو قالت اشترى منك ملكا علي او طلاقا
 علي لانها اشترت كل ما كان يملك منها بخلاف لو
 قالت بعني طلاقا فيقول واحد ثمكك بها نفسها



ولا يلزمه ثلاث لانها اختلفت الطلاق الى قسمين وليس
لها هي طلاق قبل على انها اختلفت بقوله طلاق
مطلق الطلاق مطلق واحدة خلاف لو اختلفت فيه
لانه يمكن الثلاث وهو ظاهر الطلاق ارادة الجميع
وثلاث الا ان يوي اقل مطلقا في حلفت سبيل
هذا هو القسم الرابع يعني ان الشخص اذا قال
لزوجته التي دخل بها او التي لم يدخل بها حلفت سبيل
فان يوي بذلك الثلاث لزمته وان لم يكن له نية
في الثلاث ايضا وان قال اردت اقل من الثلاث
فانه يصدق ويلزمه ما نواه فقوله مطلقا اي
في المرحول بها وغيرها وهو راجع لما ابي لقوله
ثلاث ولقوله الا ان يوي اقل واحدة في قارفتك
يعني ان الزوج اذا قال لزوجته مطلقا قارفتك
فانه يلزمه طلق واحدة الا ان يوي اكثر ونوي
فيه وفي عودته في اذ يبيد الخبر في اوله ان تزجك
او قال له رجل الك امرأة فقال لا وانت حرة او
معققة او الحنف يا هلك واست لي يا امرأة **س** الكلام
الآن في الكتابات الحنفية وهي المحتملة للطلاق
وعبرة فان لم يرد احد الاحتمالين حلا شي عليه
وهذا هو القسم الخامس وهو ان الشخص اذا قال
لزوجته التي دخل بها او التي لم يدخل بها لعظام
هذه الاغاط فان يوي في الخلاف وفي نية
فان قال لم ارد بذكر طلاقا فان يعلق على ذلك ولا شي
عليه وان قال نوي الطلاق فانه يلزمه فان كانت
له نية بطلقة او التزجك بها وان لم يكن له نية في عود

لزمته

بذلك

لزمته الثلاث وقوله الا ان يعلق في الخبر وهو قوله است
لي يا امرأة بان قال ان دخلت الدار مثل خلست لي يا امرأة
لوما انت لي يا امرأة فيلزمه الثلاث ان لم ينيو نية شيئا
واذا كان نوي به الطلاق ولم ينيو واحدة ولا التزجان
نوي بعين الطلاق حد في الفخا ينيوي الفتوي
بلا يني علي ما يغيره كلام المواد رعلي ما ذكره ابن
عروة **س** وان قال لا تكلم بي وببنتك او ملك لي عليك
ولا سبيل لي عليك حلا شي عليه ان كان عتانا او انا
فبثلاث يعني ان الزوج اذا قال لزوجته احرقه
الاغاط فان كان عتانا معا فانه لا يلزمه شي سبيل
فلكروا ان لم يكن ذكر عتانا معا بل فالدركها ابتدا
فانه يلزمه اثنتان اي الثلاث قال يعقوب بن
في المرحول بها ويوي في غيرها **س** وهل حرم بوجهي
من وجهك حرام يعني ان الزوج اذا قال لزوجته
وجهي من وجهك حرام فمحل حرم عليه ولا يوي في
المرحول بها وان جاء مستغنيا علي ظاهر المرونة
وعبرها ولا تجل له الا بعد زوجه وقبل لا شي عليه
وقد حكي ابن رشد لا اتفاق علي الزوم **س** او علي
وجهك حرام يعني ان الزوج اذا قال لزوجته وجهي
علي وجهك حرام بتخفيف علي فمحل حرم عليه ولا
يجل له الا بعد زوجه ولا شي عليه في غير الهي علي
نقل التوجيه وما لو قال علي وجهك حرام بتثنية
علي فانها حرام قولوا لا لانه مطلق حرام فمحل
عليه ويوي في غير المرحول بها **س** او ما عيش فيه
حرام ولا شي عليه يعني ان الزوج اذا قال لزوجته

س

ما عيشي فيه حرام فمحل تحريم عليه ولا تحل له الا بعد رجوعه او لاشي
عليه لان الزوجة ليست من العيش فمحل تحريمه في ذلك محرم
المعنى الا ان يتوهم فيلزم منه ان يعرفه فيسئل لاشي عليه
وان ادخلها في عيشه **فكفر** له بها يحرام او الحلال حرام
او حرام علي او جميع ما املك حرام ولم يرد اياها **باس**
منه المردع الاربعه مشبهه في القول الثاني فقول
المشاهير بقوله لاشي عليه والمعنى ان الزوج اذا قال
لزوجته كذا من بغيره الا اطلاق لاشي عليه وقوله
الحلال حرام ولم يخل علي لا يقر منه ولا مخرجه والفتن
مسئلة المحاشاة فتدخل الزوجة الا ان يحاشيها
وكذلك لاشي عليه اذا قال له حرام علي ولم يقل انت او
حرام علي ما املك زيدا مثلا ومنه علي حرام واما علي
الحرام وحشيت فانه يلزمه الثلاث في المرحول بها
ويؤيد في غيرها وكذلك لاشي عليه اذا قال جميع ما املك
حرام او كذا لانه لم يرد اذ قال الزوجة بان تؤذي اخراجها
او لم تكن له نية في الادخال وعمره مختلف مسئلة المحاشاة
وهي كالحال علي حرام قبل ادخاها من المخرج او لا الفرق بين
المخرجين ان الزوجة كما لم تكن مملوكة لم تدخل الا باذنها
في جميع ما املك بخلاف الحلال علي حرام فانه شامل لها
فتجيب الى اخراجها من اوله لا امر وقوله ولم يرد اياها
حاشي بقوله او جميع ما املك حرام وقوله قولان يرجع لما قبل
الكافي من المردع الثلاث **فكفر** وان قال سايبه مبي او
عتيقه او ليس بيبي وبيبيك حلال والحرام حلف علي
نفيه فان نفى يؤيد في عوده **فكفر** يعني ان من قال لزوجته
التي دخل بها او التي لم يدخل بها احده هذه الا افاظ المذكورة

وقال

وقال لم يرد بذلك الطلاق فانه يحلف انه ما اراده ولا شيء
عليه فان نكل فان الطلاق يقع عليه ولكن يؤيد في عوده
اي فيما اراد ويعتدل منه لان تكوله اثبت عليه انه اراد
الطلاق فانه كاذب في قوله لم ار طلاقا فانه قال لم ارد
الطلاق فلذلك يؤيد في عوده وهذا بر قول الساطي
كيف يعتدل منه انه اراد كذا من العود وهو منكر احسن
الطلاق وليس لثاني هذا لا يحسن التعليل والظاهر
انه ان لم يردغ نية بشي يلزمه الثلاث وقوله دعوتني
راجع لهذا القسم والسابق في قوله وتؤيد فيه وفي عوده
في ان مبي الخ لتلبيس علي نفسه وعلي المسلمين لانه
لا يعلم ما اراد به هذه الا افاظ ومقتضى التعليل انه
يما قبل حلف او نكل **فكفر** ولا يؤيد في العود ان انكر قصد
الطلاق بقوله انت باين او بنية اخلية او بنية
خوابا القولا او دلوه خرج الي من حيثك **فكفر** موضوع
منه المسئلة اعم من ان يكون قبل الدخول او بعده
والعبي ان الزوجة اذا قالت لزوجها او دلوه خرج الي
ي من حيثك فقال له جوابا لذكر انت باين او انت
خلية او انت بنته او قال له جوابا قولها انا باين
منك او انا بري منك ارجلي او انا باين منك وقال
لم اريد لك الطلاق فانه يلزمه في كل لحظة من هذه
الفاظ الطلاق الثلاث ولا يعتدل بنية فيما
دون الثلاث وانظر التعليل في مؤيد قول
المواف ان انكر قصد الطلاق في الشرع الكبير
فكفر وان قصده باستقني الما او بكل كلام لزم **فكفر** يعني
ان الانسان اذا قال لزوجته استقني الما او ادخلي

او اخرجها او كلي او اشربي او غير ذلك مما ليس من الفلأه
 واما من الفلأه يخرج الظهار وقيد بذلك الطلاق فانه
 يلزمه على الشرع ثلاث من هذه الاشارة من الكتابات الحقة
 قبله ما تراه من طلقة قال فان لم ينو طلاقا فلا رما
 لو فعل فعلا كخبر بها وخبره قال اردت به الطلاق
 فلا يلزمه شي وقولنا ولا من الفلأه يخرج الظهار احتراز
 من الفلأه يخرج الظهار فانه لا يغير في المطلق
 ولو قيد على ما ياتي في باب من قوله وحترجه بغير
 مو يغير بها ولا يغير في المطلق وهل يواحد
 بالطلاق معه اذا تراه مع قيام البينة ثاوي باب
 وما تقدم من ان اسبغ الما من الكتابات الحقة
 جرح به الشرع فيه نظر لان الكناية استعمال المقول
 في لازم معناه واستغنى الما ليس بملوله الطلاق
 وانما هو من باب الطلاق بالنية والمقتضى ان بيان
 البينة المحررة عن المقتضى بالطلاق فكيف يرد اعلا
ي يعني ان الرجل اذا قصد ان يتلفظ بطلاق زوجته
 فسبغ لسانه بلفظ الجمل الطلاق بان قال اسقني
 الما او ادخلي او اخرجي فانه لا يلزمه شي لانه لم
 يقع الطلاق بنيتة انما اراد ان ينافعه بلفظه فوقع
 في الحارجه غير من المقتضى فكم يقع طلاق بنية ولا
 بلفظ اراده به **ج** او اراد ان يحجز الثلاث فقال انت
 طالق وسكت **ي** يعني ان الرجل اذا اراد ان يطلق
 زوجته ثلاثا فقال لها انت طالق وسكت فانه
 لا يلزمه الثلاث اي وتلزمه طلقة واحدة الا ان
 ينوي بها الثلاث فتلزمه **ح** وسبغ قايلا اي

المقتضى ان
 الرجل اذا اراد
 ان يطلق زوجته
 ثلاثا فقال لها
 انت طالق وسكت
 فانه لا يلزمه
 الثلاث

وياختي

وياختي **ي** يعني ان من قال لزوجته يا امي او قال
 ليا يا اختي او يا عمي وكقوله كقائه بسبغ اي يبرهنا
 من كلام اهل السنة اعم من كونه علي وجه الكرامة او الكرامة
 وهما احتمالا في النبي الوارد منه عليه السلام في قوله
 كما قال رجل لامرأته يا اختي الخنك هي فكره ذلك وروى
 عنه **ح** ولزم بالاشارة المهمة **س** اي ولزم الطلاق
 بالاشارة المهمة بان اختلف بها من القرائين ما يقطع
 من عاينها بانه فعدم منها الطلاق وهي كخبر بغيره فلا
 ينتقل الي نية وان لم يقطع من عاينها بذكره
 كالكتابة فلا بد فيها من النية وسواء في ذلك التحرس
 والسلم **و** بمجرد ارساله به مع رسول **س** للطلاق
 ان الزوج اذا قال للرسول بلغ زوجتي طلاقا او
 اخبر زوجتي بطلاقها به يقع بمجرد قوله الرسول
 سواء بلغها الرسول او لا وقوله وبمجرد ان يحوي ارساله
 المحرر **و** بالكتابة عارضا **ي** يعني ان الزوج اذا كتب
 الى زوجته او الى رسول غيرها انه طلقها وهو عارضا علي
 ذلك فان الطلاق يقع عليه بمجرد قرائته من الكتابة
 وينزل كتبه للمقتضى الطلاق منزلة ما اجعتهما به
 وسواء كان في الكتابة اذ لجال كتابي فانت طالق
 او انت طالق وتسمى الحرجة وحصل اليها او لم يخرج
ح او لا ان وحصل لها **ي** يعني ان الرجل اذا كتب الى
 زوجته بطلاقها وهو عارضا عليه حين كتبه
 اي ولا اخرجها عارضا اجابا بل كتبها فخرجها لينظر

Copy

rsity

فانه يقع عليه الطلاق ان وصل يد الكتاب لهما لان
 لم يعمل وسوا كتب انت طالق او اذ اجاك كتابا فانت
 طالق ويدخل في كلامه من لم يكن له في وقت الكتاب
 نية فانه محمول عند المحقق على عدم العزم وعند ابن
 رشر على العزم والفرق بين ما هنا من حيث الكتاب
 وبين التخييل من انه لا يثبت لكالف بالكتاب بقوله
 عازما انما لو حمل المطلق عليه ان المكالم لا تكون
 الا بين اثنين بخلاف باب الطلاق **وفي لزومه**
 بكلامه النفسي خلاف **يعني** ان الرجل اذا استأ
 ل الطلاق بقلبه بكلامه النفسي كما يشبه بلسانه
 من غير تلفظ بلسانه ومن يلزمه الطلاق بذلك
 او لا يلزمه خلاف في التشهير وليس معنى الكلام
 النفسي ان يسمى الطلاق ويحكم عليه ثم يدور
 له ولا ان يعتقد الطلاق بقلبه من غير تلفظ
 بلسانه فانه لا يلزمه في ذلك طلاق اجماعا ولما لا
 الكلام على اركان الطلاق وكان الركن الرابع وهو
 التلفظ تشعيبا وهو اطولها شرعا في متعلقاته فهذا
 تكوره يعطى بواو او فا او ثم فثلاث ان دخل
 يعني ان الزوج اذا كرر الطلاق بالواو او بالفا او بثم
 بان قال لزوجه انت طالق وطالق وطالق او انت
 طالق وانت طالق او انت طالق اذ لا فرق بين ان
 يعيد المبتدأ مع العطف او لا وحكمه الفارغ ثم كذا
 فانه يلزمه الثلاث ولا ينوي في ارادة التاكيد

في لزوم
 التاكيد
 في لزوم
 التاكيد

في لزوم

في لزوم واحدة لان العطف بينهما ومشي المولى في
 الواو على رأي ابن القاسم انما مثل الفارغ ثم
 فلا ينوي فيها وغير المرحول بها كما لم يحول بها على
 المذهب ثانيا على المشهور فيمن اتبع الحنفية طلاقا
 ولا بد من النسي في غير المرحول بها فنقول المولى
 ان دخل بها لا مضموم له على المشهور **كم** طلقين
 مطلقا يعني ان الزوج اذا قال لزوجه التي دخل
 بها او التي لم يدخل بها انت طالق مع طلقين
 او محمولة او مقرونة بها او حتمها او فوقها او
 نحو ذلك فانه يلزمه الطلاق الثلاث **وبلا**
 عطف ثلاث في المرحول بها كغيرها ان نسيه
 الا لنية تاكيد فيها **تتزم** انه قال وان كرر
 الطلاق يعطى بواو او فا او ثم وهذا قسم وهو
 انه اذا كرر الطلاق بلا عطف بان قال لزوجه
 اعترى اعترى اعترى انت طالق انت طالق
 انت طالق او قال انت طالق طالق طالق من
 غير إعادة المبتدأ فانه يلزمه الثلاث من غير
 شرط نسي في المرحول بها بشرط النسي في
 غيرها والمراد بالنسي المتابعة من غير فصل
 بكلام او جهات اختيارية لا بسعال ونحوه وحمل
 اللزوم ان لم ينو التاكيد فان نوي باللفظ الثاني
 والثالث التاكيد فانه يتبعه وتقبل منه
 ولزومه واحدة فقط مرحولا بها **لا** في غير
 تعليق **متعدد** متعلق بنية تاكيد ان
 نية التاكيد عما تنفع ان لم يكن تعليق احدا

او تغلبت بمحمد كانت طالق انت طالق ان دخلت مثلا
او انت طالق ان دخلت الدار وانت طالق ان دخلت
الدار مثلا وانت طالق ان دخلت الدار وما في المعلق
بمفرد كانت طالق ان كلفت فلانا انت طالق ان كلفت
فلانا اخر فكلت كلاما لم يلزمه طلعقتان وكذا ان قال
ان كلفت ابنا فان طالق ثم قال ان كلفت فلانا
فانت طالق وكلمته لم يطلعتان لان فلانا وحده
المطلوع عليه بقوله ان كلفت فلانا غيره مع غيره المولود
عليه بقوله ان كلفت ابنا فانه شامل لعكاب
وعن غيره لان الشيء في نفسه غيره مع غيره **ح** ولو
طلق تقبل له ما فعلت فقال هو طالق فان لم يقبل
اخباره ففي لزوم طلقة او اثنتين قولان **ق** يعني
ان من اوقع على زوجته التي دخل بها طلقة رجعية
ولم تنقح عريتها فقال له شخص ما فعلت فاجابه
بقوله هي طالق فان اراد اخباره بما فعل فانه يلزمه
طلقة واحدة وهي الاولى وان توي الاثنتان فانه
يلزمه طلقة ثانية مردقة على الاولى وان لم يقبل
اخباره او لا اثنتان تقبل يلزمه الطلقة الاولى فقط
جملا على الاخبار جملا عند المحمي وقيل يلزمه طلعقتان
كما عند غيره جملا على الاثنتان قولان المتأخرين وما
لو كانت غير مردحول بها ولو كان الطلاق بايثا بان كان
على وجه الخلع او رجعي وانقضت المدة او قال
بطلقة او طلقتا ولا يلزمه الا الطلقة الاولى اتفاقا
فصل القولين مفيد بقيود ان تكون الزوجة مردحولا
بها وان يكون الطلاق رجعي ولم تنقح عريتها وان

يبقي بلفظ محتمل للخيار والاستثناء مثال المواقف وان
يكون في الغضائتم انه يحلف في مسألة المواقف على
القول يلزم واحد حيث كان له فيها طلقة واحدة
بمعناه ما هو الراجح من اقوال ذكرها في ايجاز ان لم يقدر
له فيها طلاق فلا يلزمه من لايه يحلف الرجعية على
الوجهين جميعا ولما كان الحكم بحرية الطلاق ان
يحل ويحكم بقدر الياس على ثلثات اقسام ما
يلزم فيه واحدة وما يلزم فيه اثنتان وما يلزم فيه
ثلاثا ان تار الى ذلك بقوله **ح** ويصنف طلقة او
طلعتين او يدعي طلقة او يدعي ثلث طلقة او واحدة
في واحدة او متى ما فعلت وكذا او طالق او طلقة **ق**
يعني ان الحلف اذا قال يلزمه انت طالق يحلف طلق
فانما تكمل عليه طلقة كاملة وكذا اذا قال لها
انت طالق نصف طلقتين او نصف طلقة او غيره
ذكر من الاجزاء عشر طلقة فانه يلزمه طلقتان واحدة
وكذا اذا قال لها انت طالق نصف وثلث طلقة
فانه يلزمه واحدة لرجوع الجزئين الى طلقة واحدة لذكر
الطلقة في المعطوف دون المعطوف عليه وكذلك
اذا قال لها انت طالق طلقة في طلقة فانه يلزمه
واحدة اذا كان يعرف الحساب والافانثنتان وكذا لذكر
طلقة واحدة اذا علمت ماداة لا تقتضي التكرار لقوله
اذما او متى ما دخلت الدار وكذا الفعل وسواقرن
بما اوله وكذا يلزمه طلقة واحدة اذا قال انت طالق
الاولي يوم القيامة لان المعنى انت طالق واستمر

طلاقك ابداد هو ان اطلقها واحدة ولم يراجعها فتر استمر
 طلاقها ابداد قوله ويخف معطوف على الاشارة واليا
 بمعي في اي ولزم في الاشارة وفي تخفيف طلاق طلقه
 فاعل فعل محذوف دل عليه فاعل لزم وقوله او طلقين
 معطوف على طلقه وقوله او متى ما فعلت وكرر كذا
 مني المفعول ان ختمت تا فعلت فاعله صبر كالف
 والمفعول ان كسرت التا وتايبه يعود على الفعل
 المحذوف عليه ولو رجع للمرأة قري يا كذا المفعول
 وتعين الحاق تا التا ثبت له لانه مستحق
 التا ثبت في تعزير الشارح لقوله او متى ما الخ
 نكر مذكور في الشرح الكبير **و** اثبتان في رجع
 طلقه ونصف طلقه واحدة في اثنتين **يعني**
 انه اذا قال لزوجتي انت طالق رجع طلقه ونصف
 طلقه واحدة في اثنتين **يعني** انه اذا قال لزوجتي
 انت طالق رجع طلقه ونصف طلقه فانه يلزم
 طلقان لان كل جز من الربع والنصف المذكورين
 محققان الى طلقه غير التي اصبغها لهما الا حذر
 فكل منهما اتخذ مهره فاستعمل ولان التكرار اذا ذكر
 ثم اعيدت بلفظ التكرار فان الثانية غير الاولى
هو والطلاق كله الا نصفه **يعني** ان من قال
 لزوجتي انت طالق الطلاق كله الا نصفه فانه
 يلزمه طلقان لما مر من ان حكم المخزنية التكبير
 فلما كان الحاصل طلقه ونصف حكمها عليه الكسر
 بطلقه ومثله اذا قال لها انت طالق ثلاثا الا
 نصفها او ما لو قال انت طالق ثلاثا الا نصف الطلاق

فانه

فانه يلزمه الثلاث شريطة ان تنطق كله الا نصف
 الطلاق ففرق بين ان يقول نصفه او نصف الطلاق
 لان الطلاق اليهم واحدة فاستثنوا بهما لا يغيره
 كانه قال الا نصف طلقه فالزوم مع الصبر طلقين
 وهو قوله الا نصفه والزوم مع غيره الثلاث وهو قوله
 الا نصف الطلاق **هو** وانت طالق ان تزوجتك ثم قال
 كل من اتزوجها من هذه القرية وهي طالق **يعني** انه اذا
 قال لامرأة اجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال
 كل امرأة اتزوجها من هذه القرية وهي طالق واشارة الى
 قرية تلك المرأة ثم انه تزوج تلك المرأة فانه يلزمه
 طلقان واحدة بل هو محذور بالحريم بالعموم وعكس
 كلام المؤلف وهو كل امرأة اتزوجها من بلد كذا هي طالق
 ثم قال المرأة من تلك البلدان تزوجتك فانت طالق يلزمه
 طلقه واحدة على ما استحبوه شيخ ابن ناجي عكس
 ما ارتضاه ابن ناجي من لزوم طلقين ووجه الاستحسان
 انه لم يعلق الطلاق بالمرأة بقوله كل امرأة اتزوجها من
 بلد كذا هي طالق وهي من جملة نساء البلد المذكورة فلا
 يتعلق الطلاق ثانيا **هو** ثلاث في الا نصف طلقه
يعني ان من قال لزوجته انت طالق الطلاق الا نصف
 طلقه وهو بمنزلة قوله لها انت طالق طلقين ونصف
 طلقه فيكرمه في الحاليتين الثلاث بلعلن ان حكم
 الكسر التكميل **هو** اثنتين في اثنتين **يعني** انه
 اذا قال لزوجته انت طالق اثنتين في اثنتين
 فانه يلزمه الثلاث شريطة ان يزيد عليها وهو طلقه
 ولا فرق بين العارف بلحساب غيره **هو** او طلاقا

يبي ان من قال لزوجته انت طالق كما احسنت او كما جاز شهر
او يوم او سنة فانه يلزمه الطلاق الثلاث من غير ان
المشهور لانه محتمل غالب وقصد به التكثير كطالقت
مائة وهذا فيمن تخيّل او يتوقع جيعنها الصغيرة
لا ان كانت شابة لا تخيّل او ابسة كزك فلتا شي عليه
او كما اوسمي ما او اذا ما طلقك او وقع عليك طلاق
فانت طالق وطلعتا واحدة قد علمت انك لا اوسمي
ما او اذا ما ادوات تكرار فاذا قال لزوجته كما تارة
طلقك فانت طالق او كما وقع عليك طلاق فانت
طالق اوسمي ما طلقك فانت طالق او قال اذا ما
طلقك فانت طالق او اذا ما وقع عليك طلاق فانت
طالق ثم انه طلقها واحدة في كل واحدة من الصور
فانه يقع عليه الطلاق الثلاث لان فاعل السبب
هو فاعل السبب فيلزم من وقوع الاولى وقوع الثانية
ومن وقوع الطلقة الثانية وقوع الطلقة الثالثة
لان الثانية لما وقعت مما هو فاعله وهي الاولى جازية
الثانية فاعله احداهما فانه طلقها اثنتين فتقع الثالثة
بمقتضى اداة التكرار **و** او ان طلقك فانت طالق
قبله ثلاثا **و** يبي انه اذا قال لزوجته انت طلقك
فانت طالق قبل طلاق ثلاثا فاد اطلعتا واحدة
او اثنتين وقع مع التخيّل ما يملكه من تمام الثلاث
المعلقة لان ذكر القليلة بقوله انت طالق
اسي فان لم يطلعتا فلتا شي عليه **و** طلقة في
اربع قال لمن يبيتن طلقة ما لم يزد العود على
الرابعة **و** تقدم ان السر في الطلاق حكمه التكميل

فلا

فاذا قال لزوجاته الاربع يبيتن طلقة او طلقن ان او
ثلاث تطلقات وقع على كل واحدة طلقت واحدة
بانه قد ناب كل واحدة ربع طلقة او يخفف طلقة او
ثلاث اربع طلقة فكلت عليها واذا قال لمن يبيتن
خميس تطلقات او ست تطلقات او سبع تطلقات
او ثمان تطلقات فانه يقع على كل واحدة منهن
طلقتا وان قال لمن يبيتن تسع تطلقات
او اكثر فانه يقع على كل واحدة منهن ثلاث تطلقات
فلا تحل له واحدة منهن حتى تنكح زوجا غيره **و** يجوز
وان شرك طلقهن ثلاثا **و** يبي انه اذا قال
لزوجاته الاربع شركت يبيتن في طلقة واحدة
تطلق عليه طلقوا ان قال شركت يبيتن في
ثلاث تطلقات طلق كل واحدة منهن ثلاث تطلقات
وقد جعل بعضهم كلام سموي خلا قال للول وبعضهم
موافقوا كانه قال وطلقة في اربع قال لمن يبيتن
ما لم يشرك فان شرك طلقن ثلاثا **و** علم انه
خلاف يكون الممول عليه الاول وسيلة التشريك
الائنة لعل علي انه مغايل وكلام المؤلف في التخيّل
يستشعر منه انه من تخصيه لانه قال وتسهما ان
الحاجب لسمون الاحتمال ان لا يوافق عليه انت
القاسم **و** ان قال انت شريكة بطلقة ثلاثا
ولم تشركي انت شريكتها طلقن اثنتين والحر فان
ثلاثا **و** ان قال انت شريكتها طلقن اثنتين
بغيرهما ثلاثا **و** جاز قال للحر ان تنكح
ثلاثا او البتة وقال للثانية وانت شريكتها وقال

للثلاثه وانت شريكته فانه يلزمه في الاولى الحلاق
 الثلاث وكذا لك الثالثه وهو مراده بالطرفين وبما
 انه التزم الثلاث في الاولى والثالثه اشتركتها
 ومع الثانيه فثابتان الاولى طلقت وخفطه
 فكلت طلقتان وثالثه من الثانيه واحدة ومخرج
 ذلك ثلاث واما الثانيه فيقع عليه فيها طلقتان
 لانه اشتركتها مع الاولى فثابتا طلقتا وخفطه
 فكل **و** ادب الحزبي **ي** عني ان من اوقع علي
 زوجتي طلقتا فانه يودت علي ذلك وهو
 يفتحي بحريمه وكذا يودت معلقة علي القول
 بنفسه ولا فرق بين الحزبية بتشريك او غيره
 لانهما مع علي التماس ان الحلاق بتخرجه **ي** كطلق
 حريمه وان **ي** التثمين في الزوم والادب يعني
 ان من طلق حريمه من زوجته فانه يودت علي ذلك
 كقوله لها يدك طالق او عيبك طالق او خفطك
 او حوزك لا فرق بين الحزبية بالنسبة للتطليق
 او الزوجية وانما بالغ علي اليد لئلا يتوهم ان الحزمية
 ليس كالتشاي **و** لازم بتفرك طالق او كلامك علي
 الحسن **و** المشهور ان الرجل اذا قال لزوجته تفرك
 طالق او كلامك طالق فانه يلزمه ما نواه لان الشعر
 والكلام من محاسن المرأة ومثلها الرقبه والعقل
 بخلاف العلم وكلام المولى اذا فجد الشعر
 المتحمل بها ولا فجد له واما ان فجد المتحمل
 فمواك ايضا **و** لا يسعك وحياتك **و** مع **ي** يعني
 ان من قال لزوجته سعا لك وحياتك او سعا

طالق

طالق فانه لا يلزمه شي لان ذلك ليس من محاسنها **و** مع
 استثنائها لان الحقل ولم يستغرق **ي** يعني ان الاستثنا
 في الحلاق بالاول وغيرهما من الادوات **ي** مع بشرطين الاول
 ان يحصل المستثنى بالمستثنى منه فلو افضل عنه
 اختيار المخرج الشرط الثاني ان لا يستغرق المستثنى
 المستثنى منه كقوله انت طالق ثلاثا الا اثنتين
 فانه يلزمه واحدة فان كان قد راف او اكثر لم يخرج اجماعا
 كقوله انت طالق ثلاثا الا اثنتين او الا اثنتين ورعا
 او الا اثنتين ورعا فانه يلزمه ثلاث فاما فرق بين
 كون الاستغراق بالذات او بالتكميل بوليل قول المولى
 وثلاث في الايضاح طلقة ولو قال المولى لم يسا
 لغهم المستغرق بالاول **ي** ففي ثلاث الاثلاث الا واحدة
 او ثلاثا او البتة الا اثنتين اللوحدة اثنتان **ي**
 تقدم ان الاستثنى المستغرق بطلما اذا اقتصر
 عليه فاذ قال لزوجته انت طالق ثلاثا الاثلاث
 الواحدة فانه يلزمه طلقتان لان استثنى الثلاث
 من نفسها لغو فانه قال لها انت طالق ثلاثا
 الواحدة واذ قال لها انت طالق ثلاثا الا اثنتين
 الواحدة فانه يلزمه طلقتان لان الاستثنى من
 الاثبات يعني ومن المعنى اثبات فان قوله انت طالق
 ثلاثا اثبات وقوله الا اثنتين يعني من الثلاث
 فتوقع عليه طلقة وقوله الواحدة اثبات من
 الاثنتين المنقبتين وفي مثبتة فيقع عليه
 طلقة الحزبي وقيلها طلقة فيلزمه اثنتان
 قوله في ثلاث الخ مخرج علي قوله ان الحقل

Copy

وام يستقر **ق**ر واحد والثنتين الا اثنتين ان كان من
الجميع فواحدة والاثلاث **ب**يعني انه اذا قال لزوجته
انت طالق طلقة وطلقتين الا طلقتين فان كان
قوله الا طلقتين من جميع المطلق والمطلق عليه
فهو استثنائي صحيح يلزمه طلقة واحدة وان كانت
لزوجته من المطلق عليه فقط فانه يلزمه اطلاق
الثلاث لطلان الاستثنائي حيث استقرت الاصل
بشم كالمطلق بالواو كما قال ابن عرفة ينبغي ان يكون
المعطوفين من الحروف مما ياتي هناك الفاعل حتى لا يكرر
حرفي الفاء ما زاد على الثلاث واعتباره قولان
يعني ان ما زاد على الثلاث هل يلغي فلا يستثنى
منه لانه معدوم شرعا وهو معتبر فيجوز الاستثنا
منه وان كان معدوما لانه موجود لعظا فاذ قال لها
انت طالق خسا الا اثنتين فان اعتبر ما زاد على
الثلاث فبيلزمه الطلاق الثلاث لانه اخرج من الجنس
اثنتين وان لم يعتبر ما زاد على الثلاث فبيلزم
طلقة واحدة وكانه قال انت طالق ثلاث الا اثنتين
والقولان لا يمتنع ورجع القول بالمعنى واستقر
ابن رسلوان بن عبد السلام وتبعه المولف ومنه يعلم
ارجحيتته **و**يجوز ان علق بعبارة منتهى عقلا كعادته
او شرعا **ه** هذا شروع منه في الكلام على تعليل الطلاق
على امر مقرر وقوعه في الزمن الماضي او في الزمن
المستقبل والكلام الآن في الاول وسبب الثاني
والتعليل في حكم الطلاق المعلق فتعال في الفقرات
سكروه وقال المحبي ممنوع **ب**شم اعلم ان الفعل المعلق

عليه

عليه الطلاق في الزمن الماضي للمجلو امتناعه اما من
جنة العقل او العادة او الشرع كما قال المولف قال اول
اذا قال لزوجته طالق لو حضرت فلانا امس لا يجعن
بين حياتي وموته او لا تقتلي اياه الميث والثاني ان علق
بطلاق زوجته لو حضرت فلانا امس لا دخلت
الارض والثالث ان علق بطلاق زوجته لو حضرت
فلانا امس لا تقتله او افقت عيته ابن بثير
الا ان يعلم انه بقدر علي ذلك لا يفيد المبالغة منه
فينبغي ان المحنت ابن عرفة فيه نظر فنيام الشك
في وقوعه في الماضي ولو علق في الغد او قعدت
المبالغة لجواز مانع انتهى وانما حيز في الممتنع عقلا
وعادة وشرعا وجاز للقطع بالكذب في الاولين
والشك في الحديق والكذب في الخبرين **و**
جاز كل وجهين فحسبتك **ب** يعني وكذا لا يجوز عليه
الطلاق اذا علقه على ما لا يمكن الوقوع وهو
المراد بل جاز وان وجب شرعا حلفه بطلاق زوجته
لشخص لو جئته امس فحسبتك حقا وانما حيز عليه
لشك ولا يقرم على فوج مشكول حيب عطله ابن القاسم
بانه يميل لوجهه ان يتصديه وان لا يتصديه يحصل
الشك ويجوز ان يسبقوا غير احد الباطن بقوله كيف
يمثل المولى المجازي بوقا الدين مع ان قصده واجب ولو
علقه على ما لا يجب عادة كقوله زوجته طالق لو
قئني امس لقررت منه فظاهر كلام ابن عرفة
لا شيء عليه عوفيه نظر لانه لا يخرج عن الجاز وما
الواجب عقلا فلا شيء عليه كما لو قال علي الطلاق

لو لم يكن لا يثبت بين وجودك وعدك او لم يثبت بك السما
ولا تزلت بك الارض **ح** او مستقبل بحقق وشبه بلوغها
عادة كبر سنة او يوم موتي **ح** عطف علي بما حدث اي وان لم
يخبر عليه الطلاق وقت التعليل اذا علقه علي امر مستقبل
محقق وقوعه كقوله انت طالق بعد سنة وما اشبه ذلك
ما يبلغه عمره في طاهر كمال او قال لها انت طالق يوم
موتي او قبل موتي يوم فانه لا يخبر علي في وقت التعليل
لانه ح شبهه بنكاح المتعة لا يجعل حلته فرجها
الي وقت معلوم يبلغه عمره في طاهر كالحال بطلان
ذلك بخبر عليه ولا فرق بين ان يقول قبل موتي بشهر
او قبل موتك واما ان قال انت طالق بعد موتي او بعد
موتك او انت طالق اذا مت او اذا متي فانه لا شيء
عليه في ذلك كله قاله ابن القاسم في المدونة والمتراد
بما يشبه مكان مدة التمهيد فاقول وبما لا يشبه ما كان
فوق مدة التعهد واعلم انه لا يخبر عليه الا اذا بلغه
عمر كل منهما عادة واما ان لم يبلغه عمر واحد منهما
او يبلغه عمر واحد فلما شي عليه وكلامه يعيد انه لا يخبر
فيما اذا كان يبلغه عمر واحد وفيه نظر **ح** او ان لم
امس السما **ح** معطوف علي قوله بعد سنة وهو من
امثلة المستقبل المحقق اي محقق بحسب العادة
لانه علق الطلاق علي عدم المس وهو مستقبل
محقق لا يمتنع وكذا ان لم يشرب الخمر او ان لم
يجي سم الحيات او ان لم يحمل الحمل فانت طالق
لان عدم هذه الاشياء مستقبل محقق وهو من
جنس ما عطف عليه **ح** او ان لم يكن هذا الحجر حجرا

شاي

شاي وكذا لا يخبر عليه الطلاق اذا قال انت طالق ان لم يكن
هذا الحجر حرا وان لم يكن من الانسان اشياء او ان لم يكن
هذا الطائر طائرا استواقدم اخذ الطلاق واخره والتعليل
بانه بعد نذر ملجأ فيه **ح** او لم يزل كطالق امس **ح** يعني
ان من قال للزوجته انت طالق امس فانه لا يخبر عليه
الطلاق الا ان وهذا من زيد كحلي التوجيه بين المهر لم يجر
لان ما يقع الان يستحيل امس فيكون بهذا الاعتبار
هزا لا يحتمل ان يريد به الخبر اياي اخبر انه طلق
امس فيلزم اخذ الطلاق وعلي تعليل من الحاجة
المسئلة السالفة وهو قوله او ان لم يكن هذا الحجر حجرا
المهرل فالحيوان سم اسقاطا ومن قوله او لم يزل
فيكون المهرل علة لها وعلي التعديب يكون قوله
كطالق امس مشبهما بما قبله في التشجير والمهرل
لانه قلنا لا يشترط نذر ما زل وعلي عرمة يكون المهرل
سكت عن تعليل الاولى **ح** او بما لا يدبر عنه كان
قت **ح** معطوف علي بما حدث اي ويخبر ان علق بما
للحبر عنه كان يقول انت طالق ان قت او قهرت
فهر وقت معين او ليست غير شي معين ويصح خبرات
الفعل بكل من الحركات الثلاث فيتمل فعله وفعلها
وفعل الغير لان ما للحبر عنه كالمحقق الوقوع **ح** او عا لي
كانت حثت **ح** يعني انه اذا قال قال للزوجته التي تحيض
ان تحثت او اذا حثت فانت طالق او قال لها ان
لم تحثي فانت طالق فالمشهور انما تطلق عليه
بجرد قوله لها ذلك لانه علق الطلاق علي امر العا لي
وقوعه تنزيلا للعالم منزلة المحقق وكلام المؤلف

حجرا

يستول ويغزل لأن الحمل عن ذلك ناد فلو تطلعت في ان كنت حاملا
فانت طالق وتطلعت في ان لم تكوني حاملا فانت طالق
لكن ما اختاره المحقق حقيق لان الما قد يسبق **او لم**
يكن طلاقا عليه كان شأنا **شديدا** يعني انه اذا قال
لزوجته انت طالق ان شاء الله او لا ان شاء الله فانه
يخبر عليه الطلاق اذ لا فرق بين الحقيقين لان
المشبهة لا تنفع في غير **شديدا** او الملايكة او الجن
شديدا اي وكذا الخبر الطلاق اذا علق على مشبهة معينة
عنا كان شئنا الملايكة او الجن للجمل لنا بذلك فالفعة
مشكوك فيها **او صرف** المشبهة على معلق عليه من
اي وكذا ان يخبر عليه الطلاق اذ لا يجد المعلق عليه اذ
صرف المشبهة للمعلق عليه كقولك انت طالق ان
دخلت الدار ان شاء الله او ان كنت طالق ان دخلت الدار
ان شاء الله او ان دخلت الدار ان شاء الله فانه
وجدا المعلق عليه وهو الرخول من المخلوق على عدم
دخولها بخبر عليه ولا يعبره صرف المشبهة على دخول
الدار وهو الفعل المعلق عليه الطلاق **شديدا** الا ان
يبدو في المعلق عليه فقوا **شديدا** اي بخلاف ما اذا علق
الطلاق على امر بخلاف طالق ان دخلت الدار او ان
لم ادخلها او تزخليها الا ان يبدو في فعله ولا شيء عليه
اذ احرق الارادة الى الفعل المعلق عليه فقوا وهو
الرخول لانه جعل الامر موقفا على ارادته في المستقبل
فان شئنا جعل دخول الدار سببا لوقوع الطلاق وان
شئنا لم يجعله سببا لوقوعه لان كل سبب موكول الى
ارادة المكلف لا يكون سببا لا يتحصيه وجزمه علي

جعل

جعل سببا واخترت بالمعلق عليه من المعلق نفسه وهو
الطلاق فانه اذا احرق الارادة اليه فلا ينفعه لانه
لا اختيار له فيه فبغير **شديدا** لو كان لم تنظر السماع الى
اليعم الزمن **شديدا** يعني ان من قال لزوجته انت طالق
ان لم تنظر السماع الى راس الشهر العلاني او ان
مطرت عذرا او ان لم تكن مطرت بالشام فانه يخبر عليه
الطلاق **شديدا** لا ينتظر الى ذلك الوقت ليعتقد ان يكون الخطر
ام لا ولو مطرت في ذلك الوقت لم ترد اليه لانه علي
خبر علمه في المرونة بانه من الغيب اي هو ما يتر
بين الشك واليقين وكما هو موجب الخبر وهو ان لم
يعم الزمن فان عمه كانت طالق ان لم تنظر من غير
تقدير فانه لا شيء عليه وسواء عم او مولى كذا لانه
لا بد ان تنظر في زمن ما وكذا لو دبره اخلا خمس
سنين اي فلا شيء عليه من غير انتظار **شديدا** او يحلف
ليادة فيمنظر **شديدا** اي وكذا لا بد من خبر عليه الطلاق
في هذه الحالة وهي ما اذا حلف لعادة اعتادها كما اذا
لاي سجادة والعادة في مثلها ان تنظر السماع الى
لزوجته ان لم تنظر السماع فانت طالق ويقتضي السجادة
فل تنظر ام لا لا يحلف على غالب ظنه ويصح الحلف
ما قاله في توضيحه عن عياض في التفسيرات والري
لأن رشد في المقررات يقتضي انه يخبر عليه الطلاق
ولا ينتظر فان عقل عنه حتى حتما حلف عليه فقبل
بطلاق عليه وقيل للوقيل ان حلف لغالب ظنه
لا يترجمه بما يجوز له في الشرع لم يطلق عليه وان
حلف على ملأ بركه بكمائة او على الشك طلق عليه **شديدا**

وهل ينتظر في البر وعليه الاكثر ويجزى كالحنة تاويلان **ش**
يعني انه وقع خلاف فيما اذا كانت عيبته علي بر موجد بلجل
قريب لا اعادة لقوله ان مطرت السماء فان كانت طالت هل ينتظر
وعليه الاقل تاويلان اما لو حلف لعادة وقرب الزمن
كثير من مثلكا كانت طالت ان مطرت بعد شهر لعادة تؤسرها
انتظر قطعا وان اطلقت او قيد بزمن بعيد خمس سنين
يجزى اتفاقا والربيل علي ان محل الخلاف حيث قيد
بزمن قريب وليس بحلف لعادة قوله كالحنة حنة جعل
محل التخيير في صيغة الحنة حيث قيد بزمن قريب
ولم يحلف لعادة **ش** ويجزم كان لم اذن الا ان يتحقق
قبل التخيير يعني ان الشخص اذا حلف علي فعل محرم
فانه يجزى عليه الطلاق الا ان يجزى او يفعله فلا يجزى
عليه قال فيها ومن حلف بطلاق او عتق او متي او
بانه لا يجزى من قبلنا او لا يقتلنه الخ فليكن في التخيير
ولا يطلق عليه الحكم ويعتق عليه ان يقع ذلك اليه
بالتخيير فان اجترأ وفعل ذلك قبل النظر فيه زالت
ايمانه فيه فقوله محرم ايجابا وعلق الطلاق علي عدم
فعل محرم **ش** او بما لا يعلم حاله او ما لا **ش** اي ذكره بغير
عليه الطلاق اذا علقته علي امر لا يعلم حاله او لا
كما اذا قال لحياتي انت طالت انشا الله او ان كان فلان من
اهل الجنة او النار كما مر في قوله او لم يمكن اطلاقا
عليه وانما اعاده لبريق عليه قوله ودين ان امكن
حالا واعاده كالحنة انه راي الحلال والتمس مطبقة
بالقيم لينة ثلثين لا لينة تسع وعشرين كما سبق
اليه فلم يبعد ان لا يكون الحلال ثمانية وعشرين

يوما **ش** فلو حلف اثنتان علي التخيير كان كان هذا عرابا
او ان لم يكن فان لم يدع يقيتنا طلق **ش** هذا تفرع علي
قوله ودين ان امكن حالا واعاده حنة المسئلة كما قال
الاولي راي رجلان طابرا حلف احدهما انه عراب وحلف
الآخر علي التخيير وهو الطابرا المزكور ليس بعراب
وتقرر التحقيق فان ادعيا يقيتنا ايجزى حلف كل منهما
علي يقين منه فانما يدعيان اي يوكله الي دينهما ويقتل
قولهما والحنة علي واحد منهما وان لم يدعيا يقيتنا اي
اعتقاد اجاز ما بان ظن او شك كل منهما ولو في ثاني حال
فانه يجزى عليهما الطلاق وان ادعي احدهما يقيتنا علي
ملحق دون الآخر فالحنة علي من ادعي اليقين
وحنة الآخر وقوله فان لم يدع يقيتنا اي طلق
امراة من لم يدع اليقين شوا كان كل منهما او احدهما
وفي بعض النسخ فان لم يدعيا اي معا او علي السرل
ومعلوم انه لا يطلق الا راحة من لم يدع اليقين
وقد شاي في اطلاق اليقين علي الاعتقاد الجازم
ببعض المذونة لان اليقين العلم بالشيء وعدم
الشك ولا يقبل التشكيك الا الاعتقاد لو كان لرجل
امراتان فزاي طابرا فقال ان كان هذا عرابا فزيب
طالقوان لم يكن عرابا فحنة طالق والتيس عليه
الامر طلق لانه لا يمكن دعوي التحقيق في الجاهلين
ولما فرغ من الكلام علي ما يجزى شرعا فيما لا يخبر
فيه الحكم مما لا يشي فيه حاله او ما لا او حالا لا ما لم يكن
الاول قوله **ش** ولا يجزى ان علقته بمستقبل متع
كان لمست السماء وان نشاهد هذا الحجر يعني ان من

قال للزوجة انت طالق انت طالق انت طالق ان نشأ
 هذا الحجر وان نشأ هذا الحجر فانت طالق فانه لا شيء عليه
 على الشرع لان علقه الطلاق على شرط مستعرج جريه
 والشرط يلزم من عدمه عدم المشرط وقوله هيتهن عقلا
 كان جمعت بين الحدين فانت طالق او عادة كانت
 لمست الشئ ارجلت الحمل او شرعا كان شرب الخمر
 او لم تعلم مشيئة المعلق بمشيئته **ح** صورته قال
 للزوجة انت طالق ان نشأ فلان فانت طالق ولم يعلم
 هل نشأ الطلاق او لا فانه لا شيء عليه فان قلت
 تقدم سبيل التعليل على مشيئة الله تعالى
 والملايكة والجن فانه يجوز ان لم تعلم المشيئة في ذلك
 كله فمذاير على ظاهر كلام المؤلف منا وبجانب ثبات
 مراده منا بقوله او لم تعلم مشيئة المعلق بمشيئته
 من جنس من تعلم مشيئته وهو لا ادبي كالتحيا او
 ميتا حين التعليل ولم يعلم بموته او علم بموته على
 ظاهر المروية **ح** لو علقه على مشيئة صغير
 فلا شيء عليه اي الا ان ينتظر هذا في الصغير الذي
 لا يعقل انظر التبر عند قوله اي المؤلف في باب القوي
 واعتبر الصغير قبل بلوغها **ح** او لا يشيئ الملعوق
 اليه **ح** تقدم انه اذا علق طلاقا على اجل يبلغه
 عمرها في ظاهر الحال انه يجوز عليه وانما هذا انه
 اذا علق طلاقا على اجل لا يبلغه عمرها او عمرها
 في ظاهر الحال فانه لا شيء عليه وظاهر كلامهم و
 انخرمت العادة وعاشا اليه بخلاف ما اذا علقه
 على حبس يائسة وحلفت وشهدت البيعة انه دم

حيث

حيث فاشأنا تطلق **ح** او طلقتك وان لم يجز **ح** الملعوق
 ايما حذف او اي او قال طلقتك وان لم يجز او محنون
 وهذا اذا علم من القابل الاول انه تزوج في حالة الحميا
 ومن الثاني انه تقدم له جنون ومحل كونه لا شيء عليه
 اذا اتى باللعوق **ح** او اذا مات او مني او ان لا يبر
 نفيه **ح** تقدم انه يجوز عليه الطلاق اذا قال له
 انت طالق يوم موته لانه يشبه نكاح المتعة وانتار
 منالي انه لا يلزمه شيء اذا قال لهما انت طالق اذا مات
 او ان مات او مني مت او انت طالق اذا مات انت او ان
 ميتا انت او مني مت انت فانه لا يقع عليه الطلاق
 شيء من ذلك اذا لا يطلق على ميت ولا نطق
 ميتة اللحم الا ان يتغير الترتيب اذ امة فانه
 يقع عليه الطلاق لانه ميتا به من قال انت طالق
 لا اموت **ح** او ان ولدت حارة او اذا حملت الا ان يطا
 مرة وان قبل بميتته **ح** صورته ان قال للزوجة
 المحقق براتما من كل بيان قال لهما في طهر لم يحسوا
 فيه ان ولدت حارة او عالما او اذا حملت فانت طالق
 فانه لا شيء عليه الا ان يطاها مرة وينزل سوا كان
 الحي يفر بميتته او قبله ولم يستبرأ فيه جزم عليه
 حصول الشك في العمة خلافه لان الملتجئون
 في ان له وطهرها في كل طهر مرة كقوله لامته ان حملت
 فانت حرة اي قلها وطهرها في كل طهر مرة فيمكن
 اي ان كل و فرق ابن يونس بمنوا النكاح لاجل جواز
 التمسك له **ح** كما جعلت ووضعته الا ان يطاها مرة
 بعد ميسه او قبله ولم يستبرأ وهي محتمل فمرو

٢٤٥

ان

ان لا شيء عليه من قال
 اي لا شيء عليه من قال
 انت طالق
 فانت حرة
 ان لا شيء عليه من قال
 انت طالق
 فانت حرة

تشبيهة تام وهذا في غير متحقق حملها فيخرج عليه نظرا
 الحاية الثانية **او** محتمل غير غالب والمتظر ان اثبت
 اليوم قديم زيد وتبين الوقوع اوله انه قديم في نفسه
 هذه المسئلة اجابا ما لا يخرج فيها الطلاق وهي
 ما اذا علف الطلاق على امر محتمل غير غالب الوقوع
 وكان مثبتا لقوله انت طالق يوم قديم زيد فانه ينتظر
 قديمه فاذا قديم زيد بها فانه يتبين وقوع ذلك الطلاق
 من اول ذكر اليوم وعليه لو كانت عند طلوع الفجر
 طاهرا وحديث وقت بحسبه لم يكن مطلقا في حين
 وعليه الجواب في هذا اليوم من عدتها اذا لم يقع
 الطلاق في اثنا اليوم المقتضي المالاغا وانظر في
 هذه الاحكام مسلمة كما يقتضيه هذا ام لا وسباني
 قسم قوله وانتظر ان اثبت في قوله وان بقي وكم
 يوحد انتظار ومنع من هذا قوله ان قديم ايجبا واما ان
 قديمه ميتا فلا شيء عليه **والا** ان يشار بد مثا
 بشار مبتدا وخبر اي هذا المفعول مثل هذا المفظ
 في الحكم او هذا المعنى انه يتوقف وقوع الطلاق على
 مشيئة فان شأنا طلقنا طلقنا وان شئنا لم
 نطلق **والا** الخلف في **الا** ان يشار بد بغيره في اثنا
 زيد الاول يقتضي وقوع الطلاق **الا** ان يشار فيه
 بغير وقوعه وهو بعد وقوعه لا يرفع وفي الثاني
 وقوعه مشروط بمشيئته فلا يقع الا بعد وجودها
 واما مشيئته هو فان قال انت طالق ان ثبتت عليه
 بخلاف **الا** ان يشار الفرق ان الاول معلق على
 والثاني رفع بعد الوقوع ويرك عليه **الا** ان يشار بد

فانه

فانه رافع الجنا ويفرق بان الرفع في قوله **الا** ان يشار
 هو الموضع وفي قوله **الا** ان يشار بغيره فضعفت ثمة
 رفع ما هو رافع **الا** ان يشار بد في اي فلا ينفعه
 حيث رده اليه من او محتمل رده له والمعلق عليه
 فيخرج عليه وما مر من انه ينفعه حيث رده للمعلق
 عليه لقوله انت طالق ان دخلت الدار **الا** ان يشار بد في
 اي ان جعل دخول الدار ليس سببا للمعلق لان
 كل سبب وكل الى ارادة لا يكون سببا الا بتحميمه
 على جعله سببا **كالنذر** العتق **يعني** انه اذا قال
 على نذر كذا العتق او على عتق عيدي فلان ان يشار
 او **الا** ان يشار بد فيتوقف على مشيئته وان قال
 ان ثبتت توقف ايجبا واما ان قال **الا** ان يشار بد
 وان قال **الا** ان يشار بد في نفسه فحصيل بين ان يرد
 الى المعلق عليه او لا فهو تشبيه في جميع ما مر من
 ذكر قسم قوله ان اثبت بقوله وان بقي ولم يوحد
 كان لم اقدم منع منها اي وان بقي بان ان يجمعه
 الحث ولم يوحد بل جعل معين كما نشط طالق ان لم اقدم
 من كذا فانه يمنع من رويته حتى يفعل فان رفعه
 ضربه له اجل الا بلاءا ابتداء من يوم الرفع والحكم
 لان عيته ليست صريحة في تركه الوطي كما ياتي في
 الا بلاء في قوله والجل من اليقين ان كانت عيته
 صريحة في ترك الوطي والابقى الرفع والحكم وقوله
 كان لم اقدم كذا في بعض المتن هو ان يشار بد
 كان لم اقدم لتركه مع قوله **الا** ان يشار بد
 غيره ففي البر لنفسه وهل كذا في الحث الخ مع ما فيه

ان

Copyrsity

من افادة الجزم بلحاظ التولين الا تبيين في جبال سبل ملوق
في بعض النسخ كان لقرم يقرم بان الضمير في يقرم عابر على
الحالف فكانه قال كان لم اقرم عناية الامرا حكاية
بصيغة المكية **ح** الا ان لم اقبلها او ان لم
اطاها **ح** مستثنى من قوله منع منها اي يمنع منها
في كل اختلافه نفي و لم يوجب الا في هذا التقطع فانه
لا يمنع منها ويبطل عليها لان بره في وطهرها
فان وقف عن وطهرها كان موافقا لما ذكره الكثر الكثير
المعنى ان القاسم وهو الاقرب بخلاف الموافقيما اذا كان
من يتوقع منها الكمال والافضل عليه **ح** وهل يمنع مطلقا
اذا لاني كان لم اجمع في هذا العام و ليس وقت سفر
تأويلان في تخزم ان من نفي و لم يوجب يمنع من رجي
روحه لكن فعل المنع سواء كان المفعول المطلق عليه
وقت معلوم يمكن من فعله قبله ام لا قال في الترجيح
وهو المشهور قول ابن القاسم في كتاب الايداء ولا
يد من التفصيل وهو ان ما ليس له من معنى لا يقع
قبله عادية فانه يمنع منها من وقت خلقه وما له من
معنى لا يقع قبله عادية فلا يمنع منها الا ان جاء وقت
ولم يجعله لانه كالوجه بل باجل معين وهو قول الغير
في المدونة واختلف شراحها في كونه تعقيدا او جليا
تأويلان ابن عير السلام والآخر عزي انه تعقيد
المشهور لان الامان انما يحل على المتقدمين لا يتقدم
الغير في غير وقت المعنى ذكر ان اختلف على فعل
شي او اخرجه ليلرو ولا يمكنه ج و يجمع مما ذكرنا ان
المراد بقوله الموافق وقت سفر الوقت المعتاد للسفر
فيه

فيه من محل الخلاف وذلك يختلف باختلاف الامكنة كما هو
ظاهر ويوجد في بعض النسخ في هذا العام ولم يقع ذلك
في البرقة ولا في ابن الحلي ولا في ابن عرفة قال الحواري
استقامه لان تيمونه يقتضي خبريان التاويلين
فيما اذا عين العام موافقة في تعيينه لاختلاف في انه
لا يمنع منها الا اذا جاء وقت الفعل ولا ذكر تحمل له بعض
بقوله في هذا العام متعلق بما اقول الروحاني
خوف الجبر لا يوجب اي قوله في هذا العام ان لم اجمع
مثلا لان الحالف ادخلت امور كثيرة فصار القول
مقيد والفعل هو الحالف مثلا مطلقا كما ذكر الموكف
ان الحالف على حث مطلق يمنع وعلى موجه لا يمنع
عليه الطلاق ولا يمنع منها من الوجه حثي المنقضي
عليه مسائل من ذلك يتجزأ الطلاق في مطلقها
ويجوزها فخرج مما بقوله **ح** الا ان لم اطلقك مطلقا
اذا اهل **ح** اي ان من قال للزوجه ان لم اطلقك
فانت طالق واطلق في بيته ولم يقيد به باجل فانه
يجز عليه الطلاق ومثله اذا قال لها انت طالق
ان لم اطلقك بعد شهر مثلا لانه يجوز له ان يطلق
او كانه قال ان لم اطلقك الساعة فقوله الى اجل هو
قسم قوله مطلقا بغير التام اعمير مقيد باجل
ويجوز فخرج مما اي قال ذلك قوله مطلقا او مقيدا
وهو من مستثنى من مقدر بقوله منع منها اي منع
ولم يجز الا في كذا وقوله فيعجز قرينة على قبل
المقدور العلة انما امر بات بالعلف مع الاستثنى الثاني
لاستقلال كل منهما **ح** وان لم اطلقك من الشهر المنة

فانتطالق راس الشهر الميتة أو الآن فيبخر **مس** يعني كذا كذا
عليه الطلاق إذا قال لزوجته إن لم طلقك راس الشهر الميتة
فانت طالق راس الشهر الميتة لأن الحري المتبتين واقعة
راس الشهر على كل تقدير ما با بقاعه ذلك عليها أو عتق
المعتق فممكن قال انت طالق راس الشهر الميتة
وكذلك يجوز عليه الطلاق إذا قال لزوجته إن لم طلقك
راس الشهر الميتة فانت طالق الآن الميتة فالبتة
واقعة أما الآن أو عند راس الشهر على كل تقدير
وهو المشهور وقوله فيبخر راجع إلى قوله الآن لا
اطلقك مطلقا وما بعده ونحوه تحت ابن عبد السلام
في الخبر فقال لا يلزم فيه ما كالف شيء بوجه لانه
إذا حلف على اتقاء الميتة راس الشهر بوقوع
الميتة الآن فله طلب بحصول المخلوق عليه
وهو اتقاء الميتة عند راس الشهر فإذا أجاز راس
الشهر قبل ترك ذلك الحلف واختار كنت كما لكل
حالف فإذا اختاره لم يمكن وقوع الحنث عليه لان
زمان الميتة المخلوق به لانه إنما التزمها في زمان
الحال الذي بعد ما مضى عند راس الشهر قال في توفيقه
وما قاله من عدم وقوع الطلاق لحيته منه يأتي على
ما قاله ابن عبد الحكم في قال لزوجته انت طالق
اليوم انك كنت فلانا عرا لانه إذا كلف فلان شيء عليه
لأن الحرام محمي وهي زوجة وقد انقضت وقت وقوع
الطلاق ومثله لابن القاسم في الموارنة وما
ذكره ابن عبد الحكم خلاف أصل ما ذكره الطلاق
يلزمه إذا كلف عرا وليس لمطبق الطلاق بالأيام

وجه وإشار المؤلف إلى هذا بقوله ويصح أي بحكم بوقوع
الطلاق الميتة تلجوا في إن لم طلقك راس الشهر الميتة
فانت طالق الآن الميتة ولو محمي منه وليس لتعلقه
بالأيام وجه وليس له أن يقول اطلب ميتة راس الشهر
فإذا أجاز راس الشهر قبل ترك ببتة وطلب ميتة
وله فلا يقع لانقرام منها ولا يفيد ذلك فإذا كانت
وقوع الطلاق الميتة راس الشهر لا بد منه والحو
محمي منها الذي هو أول الشهر حذرت بحقيقة الوقوع
على كذا التقديرين فعملت خلاف المختار ابن عبد
السلام فيها واستظهر على ذكرهما في المتنبية
في المحمي بقوله الحلف اليوم إن كنت فلانا عرا كلف
عرا لانه يقع عليه الطلاق بمقارنا فجر اليوم الذي
وقع فيه الحنث كما ذكره الشيخ كريمة الدين فإنه قال
ويبقى الكلام فيما إذا كلف في غير وقوع عليه الطلاق
فإن الغدة تحسب من يوم الطلاق وهو يوم كلفه لانه
يوم الحلف إذا كان كذلك كان إذا أخر من الحنث
من يوم الحلف بحيث تنقضي فيه العدة لما كان عليها
عدة وكشف الغيب أن الطلاق كان في مطلقته
وكلها بطل ومنك تحسب ذلك اليوم من العدة لتبين
الوقوع في أوله أم لا الذي واستظهر بعد الأول **مس**
والله قال إن لم طلقك واحدة بعد شهر فانت طالق
الآن الميتة فإن يحملها اجزأت والافضل له أم
يحملها والأيام التي يميني أن من قال لزوجته انت
طالق ثلاثا إن لم طلقك راس الشهر طلقة قال
ابن القاسم أن يحمل الطلقة التي عند راس الشهر



لم يقع عليه شيء اي لا يقع شيء بعد الشهر لو وقع المعلق عليه
 وكونه قبل الشهر لا يجوز لما علمت ان المخرج قد يكون
 قبل اجله أمزله أنت طالق بعد شهر فنجز عليه
 الآن وان ابى ان يحلها وقف وقيل له اما يحل لك
 المتطابقة الآن والابايت منك بالثلاث واما لم
 يقبل وان ابانت لانها لا تبين بحجج عدم التحصيل
 فان عطل عنه حتى جاوز الاجل ولم يفعل الواحدة
 قيل بحجج طلقت البتة **روا** ان حلف على فعل
 غيره فقي البر كقصد وهل ذكر في الحنث او لا اعتبر
 له اجل الا بلاء وتلوم له قولان **يعني** ان من حلف
 على فعل غيره بطلاق او غيره وشوا كان ذلك
 الغير حائرا او غائبا كان ذلكا لغير الزوجة او جنسيا
 فان كان بيمينه المراهي المطلق فهو كلفه هو من كل وجه
 فالحرق بين ان دخلت انا الدار فانت طالق او بين ان
 دخلت انت او فلان الدار فانت طالق فيستقر ان البتة
 ولا يمتنع من بيع ولا رطي اما البر الموقت كان لم يدخل
 فلان الدار فانت طالق او انت حرة فاختلف فيه
 هل يمتنع من البيع والوطي ويدخل عليه اجل الا بلاء
 كلفه هو او لا يكون بكلفه هو فلا يدخل عليه اجل
 الا بلاء واما يكون له بغير ما يري انه اراد بيمينه
 ثم يقع عليه الحنث ولا يحتاج في وقوعه الى تحلف قولان
 لا بين القائلين لكن الثاني مذهب المرونة في كتاب
 المتفق وما كان يميني المولود الشورية بيمينه لو قال
 او لا ويكلم له كفاه للمعلم يعني الاجل من قوله
 او لا وان اقر بفعل ثم حلف ما فعلت حنث يميني

قبل شهر
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان

يعني

يعني لو اقر بيمينه مثلاً انه تزوج او نشر يمينها فحل حنثه
 في ذلك الحلف كما بالطلاق انه ما فعل ذكر وان كنت كاذبا
 في قولك فانه يجزى في القحنا يميني بانه انه كاذب
 في اقراره ولا يمين عليه لان كلامه او لا اوجب التهمة
 وان كان مستغنيا بالمحلف ولو نكل عن اليمين فنجز
 عليه كما استظهره بعض الشراح ولو قال وان اقربا من
 لشمل القول بخلاف اقراره بعد اليمين فنجز **يعني**
 انه لو حلف بالطلاق انه لا يتزوج او لا يمينه ثم يقر
 انه تزوج او استقر بيمينه فانه ينجز عليه الطلاق
 ولا يقبل منه انه كان كاذبا في اقراره لانه اقربا لعقار
 اليمين ويقضي عليه فوله في جزاي بالقحنا وظاهر
 هذا انه يقبل منه في القحنا **روا** لا تمكنه زوجته ان سمعت
 اقراره وان ابانت ولا يمين الاكرها **يعني** لو حلف الرجل
 بيمينه بالطلاق انه لا يتزوج عليها او لا يمينه جارية
 ثم قال اقرت بيمينه بعد يميني او استقرت ثم يقول
 كنت كاذبا في اقراره فانه لا يجزى ولا ينجز عليه
 الطلاق حتى اقراره لانه اقربا لعقار اليمين فان
 شهدت عليه اليمين بيمينه بيمينه وسمعت ذلك زوجته
 فانه لا تمكنه ولا يمين له الا وهي مكرهة وكرها
 اسم بعد الاكره ومكرهه اكرها فاطلقت اسم المحدث
 ولاد المحدث اي الاكرها فساوي مكرهه فولا اعتلج
 واد وبنات واولاد اكرها فساوي مكرهه فولا اعتلج
 الطلاق بائنا واما لو كان رجلا فليس لها الا منتكح
 لاحتال ان يكون رجلا فبينما بينه وبين اصدق
 ولتعتد منه وفي جواز قتله عند جوارق قولان

فلا كلام في وقوع الطلاق
 عليه وان لم تشهد عليه
 البينة باقراره

COPY

يعني ان يجب علي اللزاق حين سمعت اقراره ولا يثبت طهارة ان تقر
منه بما قدرت عليه ولو شعر اسما بالخلع نفسه ما منه
فان لم يطلها وطلب منها الكاغ فانه يجب عليها ان لا
تطبعه ولا تكتنه وهل يجوز لها ان تعتك عن طلبة
ذلك منها او لا يجوز لها ذلك فيه خلاف وظاهر القول
بحواز ذلك شوا كان محصنا ام لا وهو ظاهر لشهره
بالاحياء بل حيث علم انه لا يذفع الابا القتل **و** امر
بالعرفان ان كنتي تحبيني او تتبعيني وهل مطلقا
او الا ان تحب بما يقتضي الحث فيجوز ان يكون
فيها ما يدل لها **يعني** ان الشخص اذا علق الطلاق
علي امر مفسد لا يعلم صدقه من كز به فانه يومر
بالفراق نزيلا وقيل وجوبها من غير جبر من جهة
المشاعر كقوله انت طالق ان كنت تحبيني او تحبني
فراقني او تتبعيني او ان دخلت هذه الدلائل وان
كنت دخلتها فقلت لا احبك ولا ابعثك او قل
دخلتها ولم ادخلها ولا يعلم صدقها من كز بها
وهل يحل الامر مع عدم الجبر شيئا اجابت بما يقتضي
الحث كما اذا قالت له في جواب قوله انت طالق ان
كنت تحبيني نعم احبك ام لا بان قالت لا احبك
نظر الى ما في نفس الامر وهو محتمل ان يكون
مطابقا او غير مطابق او كل عدم الجبر اد الجابة
علا لا يقتضي الحث واما اذا اجابته بما يقتضي
الحث فانه يحرم علي الطلاق اي لا يجوز عليه جبرا
تاويلان وفي المذونة ما يدل لها ان المذهب الاول
وهو الذي جزم به **اولا** وبالايمان المشكوك فيها

هذا

هذا متعلق بامر علي حذف محذوف اي امر بانفاذ
الايمان المشكوك فيها من غير قضا من لم يرد بما حلق
بطلاق او عتق او شيئا اخر فانه فليطلق شيئا ويقت
رقيته ويصدق بثلث ماله وعيشي الي مكة وتقرير
الشرفنا بحالف المنقل **و** لا يومر ان يشك هل طلق
ام لا **يعني** ان من يشك هل صدر منه طلاق ام لا فانه
للجبر علي الطلاق بل لا يومر به فدخل من جبره
بطلاق لو يشك هل اعتق ام لا فان المعتق يتبع
المشوق المشاعر المحرقة وفيهم من قوله ان يشك ان
الظن ليس كذا كرفن ظن انه طلق فهو كمن يتبع
ذلك الفرق بين الشك في الحوت والشك في الطلاق
حيث العي في الثاني دون الاول هو ان الشك في
الحوت راجع الي استيفاء حكم الاصل فان الاصل شغل
الذمة بالاحتمال فلا يبرأ منها الا بيقين وفي الطلاق
راجع الي رفع حكم الاصل فان الاصل في الزوجة النكاح
البيح للوطي وهو لا يرتفع بالشك **ولا** ان يستند
وهو سالم الخاطر كروية شخص دخله شك في
كونه المخلوق عليه وهل يجوز ان يلاق **و** حصر
رجل خلفه وشك هل حث امر لاكن حلق مثلا ان
لا يدخل عمودا في يد شرا شخصه داخل الدار
وخارجا منها وشك الخالف وهو سالم الخاطر من
الوسوسة هل هو خير والمخلوق عليه او غير
وحي عليه الامر ونظر التحقيق فمذا يومر
بالطلاق وهل يجبر عليه اذا ابي ولا يجوز عليه
او يومر من غير جبر تاويلان حصر في قوله وهو

سالم الخاطر من غيره كالموسوس فانه لا شيء عليه
المراد بالموسوس من استنكحه الشك وهو الظاهر
الموافق لما ذكره في غير موضع كالشك في الحوض ونحوه
او ما هو اعم من ذلك وان شك امه في ام غيرها
اي وان وقع الطلاق على زوجة معينة من
زوجتين فالترشك شك في الوقوع عليها امه في
او غيرها وحلف بطلاق واحدة فحلفت ولم يدر
من هي منهن او من لزمه طلاق من شك في طلاقها
فكجزا اذا ذكر في العدة فينبغي ان يجذف قياسا
عليه المسئلة الثانية او قال احدا كى طالق اي
او قال لزوجتيه احدا كى طالق او امراته طالق او
امراتي او لزوجاته احدا كى طالق ولم يسمي
في الجيب او نوي واحدة وسمي بطلقت او طلقن
على المشهور ولا يختاره عند المحررين بطلاق
المتفق فانه يختار حيث لا شبهة وسوي الرتبون
في الاختيار والفرق المشهور خفة المتكلمين
تبع حجة عدم التحيزه اذا حلف بحقيقة ويعتق
منه بالقرعة قال الشاطبي هي فروق خفيفة
والذي يظهر ان الطلاق لا يات من معه من المود
للمعينة بطلاق المعتق او انت طالق بل انت اي
فانما بطلقتان لان احزابه عن الاولى لا يرفع عنها
طلاقا فتقوله بطلقتا جوابا عن الثلاث مسائل
وان قال او انت حرة يعني انه لو قال لزوجتي
انت طالق ثم قال للاخرى او انت طالق فهو
بالخير فيها فان شطقت الاولى والثانية المحي

الا ان

الا ان يجردت بنية بمر تمام قوله انت طالق فان الاولى تطلق
عليه واحدة لانه لا يجمع رفع الطلاق عنها بغير وقوعه
ولا تطلق الثانية لانه جعل طلاقا على خيار وهو
لا يختار طلاقا لما طلقت الاولى ولا انت طلقت
الاولى الا ان يريد الحزاب يعني لو قال للحري
زوجتيه انت طالق وقال للاخرى لا انت طلقت
الاولى فقد الا ان يكون اراد بقوله لا انت الحزاب
عنه الاولى ثم التفت الي الثانية فقول انت فان
الثانية تطلق ابنا وبعبارة قوله الا ان يريد
الحزاب راجع للمسيكتين اعني او انت قول انت
اي فيحذف قوله انت طالق او انت بين الاولى
والثانية الا ان يريد الحزاب فيبطلتان معا ولا
شي عليه في الثانية اذا قال انت طالق لا انت
الا ان يريد الحزاب فيبطلتان معا وانظر لو
قال اردت بالاحزاب يعني الاولى في عصمتي
فهل يعمل بنيتها مطلقا او في القوي روات
شك في التفرقة او اثنتين او ثلاثا لم تحل
الا بعد زوج حديق ان ذكر في العدة ثم ان
تزوجها وطلعتا فذكر الا ان ثبت يعني انه
اذا تحقق وقوع الطلاق على زوجة ولا يبري
هل هو طلق او اثنتان او ثلاثا فانما لا تحل
له الا بعد زوج لاحتمال كون الطلاق ثلاثا وان
ذكر ان طلاقه كان فاحزابا عن الثلاث فانه
يحذف بلا يمين لكن ان ذكر في العدة ثلث رجعتا
وان ذكر بعد العدة كان خطيبا من خطا بها وان

بقي علي شكك في تزوجها بعد زوج ثم طلعتا واحدة فلا تخل
 له الا بعد زوج الاحتمال ان يكون المشكوك فيه اثنتين ثم ان
 تزوجها وطلعتا اثنتين فلا تخل له الا بعد زوج الاحتمال
 ان يكون المشكوك فيه واحدة ثم ان تزوجها وطلعتا ثلاثا
 فلا تخل له الا بعد زوج الاحتمال ان يكون المشكوك فيه ثلاثا
 وهو معصية جديدة ثم ان تزوجها وطلعتا اربع فلا تخل
 له الا بعد زوج الاحتمال ان يكون المشكوك فيه اثنتين
 فواحدة من الاربع تمام المعصية الاولى والباقي عصية ثانية
 ثم ان تزوجها وطلعتا ستا فلا تخل له الا بعد زوج
 الاحتمال ان يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة تكمل
 للمعصية الاولى والباقي عصمتان ثم ان تزوجها وطلعتا
 ثامنا فلا تخل له الا بعد زوج الاحتمال ان يكون المشكوك
 فيه واحدة ثم ان تزوجها وطلعتا تسعا فلا تخل له الا
 بعد زوج الاحتمال ان يكون المشكوك فيه ثلاثا ثانيا
 ان تزوجها وطلعتا عشرين فلا تخل له الا بعد زوج الاحتمال
 ان يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة من العشرة
 تكمل للمعصية الاولى ويبقى ثلاث عصيمات وهكذا
 فلا يخلص من ذلك الا بالابتة وعليه بما قرنا ان
 تصد يقيه لا يتغير بدعواه ذلك في العدة فتقول في العدة
 ليس بمولا الذكر وانما هو مبرور لعامل مفر لا يوارى
 في العدة وان خلف حيانه طعام علي غيره لا يرد
 تدخل خلف الآخر لا دخلت حيث الاول يعني ان
 من حسم طعاما مثله او عي اليه الناس وحلف علي
 شخص معين لا بد ان تدخل داره مع الناس
 خلف الخراية لا يدخل دار حيانه الطعام وتتارعا

فانه يقتضي علي حيانه الطعام بالتحنيث لانه حلف
 علي شيء لا يملكه والآخر للحث عليه لانه حلف علي
 امر يملكه اما لو طاع المحلوف عليه بالرخول وحث
 نفسه فلا حث علي حيانه الطعام فتقوله حثت
 بجنم الحاد كبير الثوب المتشردة مبنيا للمجهول
 اي يقتضي بالتحنيث عند التنازع لا يقتضي بالتحنيث
 الثوب لانه يورهم ان يقتضوا لو طاع الثاني بالرخول
 كما يورهم كلام الشرايين كذلك محل كلام المؤلف
 ما لم يدخل الثاني مكرها والاولا حثت علي واحد
 منهما اما الاول فلا يخلف علي الرخول وقرن حث
 واما الثاني فلا بد حوله مكرها وان قال ان
 كلت اندخلت لم تطلق الا بهما **وهذا** يسمى تعليق
 بالتعليق وهو صحيح لازم يعني انه اذا قال لزوجتي
 ان تدخلت هذه الدار فانت طالق ان كلت زيدا
 او انت طالق اندخلت الدار ان كلت زيدا او ان
 دخلت هذه الدار ان كلت زيدا فانت طالق فانها
 لا تطلق الا بهما معا لانها ان دخلت الدار او لا تعلق
 الطلاق علي تكليم زيدا وان كلت زيدا او لا تعلق
 الطلاق علي دخول الدار فلا يحصل الا بحريهما
 ولا فرق بين ان تفعل الشرطين علي ترتيبهما
 في اللفظ او علي عكسه ولا يخالف هذا ما مر في
 باب البيمين من التحنيث بالبعث لانه حينها اذا كان
 ما تعلق به البيمين حيا فاعلي الكل وعلي البعض
 لقوله ان كلت هذا الرغيف فانت طالق فان الاكل
 صادق بكل الرغيف وبعضه واما الشرطان فكل

هذا هو
 ما مر في
 كتابنا
 من ان
 كل من
 حلف
 علي
 امر
 يملكه
 بالتحنيث
 لا يقتضي
 بالتحنيث
 عند التنازع

Copy

rsity

منه غير المحرم عندنا قد عليه وهذا يشكل على قوله
 لما ان دخلت ما بين الدارين فانك طالق كمثل قوله لها
 ان اكلت هذا الرغيف فانك طالق فكما ان الاكل في
 الرغيف حرمادقيا لكل والبعض كما مر كذا في الدخول
 في الدار من بعد ما قد اكل والبعض ولا يحصر التعلق
 على شئ بل هو لو تردد ولما ابي الكلام على سبيل
 التعلق شرع فيما يلحق به الشر ما لا من
 تعلق ان انشاؤه بحسب كل كلامه ان التعلق
 يكون في الاقوال ولو اختلفت في الفعل المتجر لا في
 المختلف منه ولا في القول ولا الفصل كما اشار اليه ذلك
 بقوله **و** ان شئنا شأنا هو حرام واخر ميتة **ي** يعني
 انه اذا شهد عليه شاهد انة قال في كذا وجبة ان علي
 حرام وشهد بها الشاهد الاخر عليه انة قال لها انت
 طالت الميتة او بالثلاث شعان الشهادة تلحق ويلزم
 الطلاق الثلاث لا اتفاق القولين في المعنى على
 البيهقي وانه اختلف في المعنى ومنه لو شهد
 احدهما بالامان اللازمه والخبر بالكمال على حرام
و او بتعلقه على دخول دار في رمضان وذي
 الحجة **ي** يعني لو شهد عليه شاهد انة قال في
 رمضان ان دخلت دار زيد قاسم اتي طالق وشهد
 عليه اخرا انة قال في ذي الحجة ان دخلت دار زيد
 قاسم اتي طالق فان الشهادة تلحق ويلزم ما شهد
 به لا سيما شهد بقوله واخروا التعلق وان اختلفا
 في زمنه والموضوع ان الدخول للدار بعد ذي الحجة ثابت
 بعد من الشاهدين او غيرهما **و** او بدخوله فيهما **و**

قد خلت احدهما
 فانه حينئذ كذا
 ان كل دار غير الاخرى
 وغير ما دقة عليها
 وكذا ان تقول لا اشكال
 لان قوله ان دخلت ما
 بين الدارين فانك طالق
 مع

انه قال ان دخلت دار فلان قاسم اتي طالق وشهدت
 البيهقي عليه بذلك ثم بعد ذلك شهد عليه شاهد
 انه دخل الدار في شهر رمضان وشهد عليه الشاهد
 الاخر انة دخلها في ذي الحجة فان الشهادة تلحق
 لان الدخول فعل واحد وان اختلف زمنه ويلزم
 الطلاق **و** او بكلامه في السوق والمسجد **و** موضوع
 المسئلة ان تعلق الطلاق على حصول الكلام
 لا يثبت ثابت لكن شهد بشأنا انة كلمة في السوق
 واخر انة كلمة في المسجد فان الشهادة تلحق لان
 الكلام قول واحد وان اختلف زمنه ويلزم الطلاق
 او التعلق ان يعلق به **و** او بان طلقها يوما بمصر
 ويوما بمكة لفت **ي** يعني لو شهد عليه شاهد انة
 امر انة بمكة وشهد عليه اخرا انة طلقها بمصر فان
 الشهادة تلحق اذا كان بينهما من يمكن فيه ان ينتقل
 من مصر الى مكة والا بطلت شهادتهما اذا وجد
 الشرط المذكور لفت سوا كان الزمان تفتحي فيه العدة
 ام لا لان الطلاق انما يتبع من يوم الحكم بشهادتهما **و**
 كشاهد بواحدة واخرى بان يزوج حلق علي الزايد والبا
 سجد حتى يخلق **و** التشبيه في التعلق والمحي
 انه اذا شهد عليه شاهد انة طلقها طلقه واحدة
 وشهد عليه الاخر انة طلقها طلقته واحدة
 طلقوا واحدة لا اتفاقا عليه او حلق علي نقي الزايد
 فان يخلق انة ما طلق واحد ولا الاخر حلق سبيله
 وان نكل سجد حتى يخلق فان طال حبسه دين اية
 وكما لا يشعور لا يلزمه غير الواحدة **و** لا بفعلين او

Copy

rsity

بفعل وقوله **قد علمت** انه الشهادة في الطلاق لا تلحق في
 الفعلين ولا في القول وانما تلحق في القولين
 فقد افقوله لا يفعلين اي لا يخلع كسب الشهادة
 احدهما لا يخلع انه لا يدخل الدار فان دخلها والآخر
 انه لا يخرج يركب الدابة وان ركبها واما بفعلين متخري
 كسب فقوم ان الشهادة تلحق فيهما في قوله او يدخل
 فيهما فان قلت الشهادة فيما ذكرت بفعل وقول من
 كل منهما لا يفعلين فتعلق بـ **عليه** جانب الفعل
 لانه المقصور **اي** وكذا لا تلحق الشهادة اذا اشهد
 احدهما بفعل والآخر بقول **شهادة** واحد يطبق
 بالرجوع لدار زيد **شهادة** احدهما بالرجوع ولا يلزم
 المشهور عليه **عنه** كما قاله ابراهيم عن ابن الوار
 وذكر الشيخ عبد الرحمن في مسألة الفعلين انه
 يحلف علي كذب ما شئنا به وطأ فوه ولو في الفتوى
 وانه ان نكل جسد وانطال دين وهذا علي القول
 المرجوع اليه وهو الموافق لما شئنا عليه المولى فيما
 ياتي في الشهايات واما علي القول المرجوع عنه
 فيلزم حيث نكل طلقتان كما ذكره **حسن** وان
 شهدا بطلاق واحدة ونسبها لم تعمل وحلف
 ما طلق واحدة **ش** يعني لو شهد عليه شاهدان
 انه طلق واحدة معينة من نسائه ثم نسب اسمها
 والزوج بكسر ياء في ذلك فان الشهادة لا تقبل على
 المشهور امرم يقين المشهور بطلاقها لكن يلزم
 الزوج اليقين انه ما طلق واحدة من نسائه فان حلف
 بركب وان نكل جسد حتى يحلف وانطال الدين ولا شيء

عليه

عليه انما الزوج اليقين لان البيعة اوجبته التهمة
 وان بطلت **الشهادة** **ح** وان شهد ثلاثه بهين
 ونكل الثلاث **ش** يعني ان اشهد عليه ثلاثه
 كل يمين كما اذا شهد واحد انه لا يكلم زيدا انه كلمة وشهد
 عليه لخر انه حلف انه لا يركب الدابة وان ركبها وشهد
 ثالث انه حلف ان لا يدخل دار زيد وان دخلها فان حلف
 لرد شهادته كل واحد منهم ولا يلزم منه طلاق عذر بيعة
 وهو خلاف قول مالك يلزمه واحدة للجماع اثبت عليها
 وهو قول اصيب ومطرف وعبد الملك فان نكل طلقت
 عليه ثلاثا على احد قول مالك في التطليق عليه
 بالتكول وهو الرجوع عنه والرجوع اليه ما مر من انه
 اذا نكل بحبس حتى يحلف وان طال دين ولما اتى
 الكلام على اركان الطلاق وكان منها الاهل وهو الزوج
 بمسالة شرع في الكلام على نكاحه وهو اربعة توكيل
 ورسالة وتكليف وتخير فقال **فصل** في
 ذكر هذه الانواع واجباتها وقدر عرف ابن عرفة كلاما من
 هذه الاربع انظره في الشرح الكبير **ان** فوصفه
 لها توكيل فله العزل **ش** يعني ان الزوج اذا فوضت
 الطلاق الي زوجته على سبيل التوكيل فله ان
 يبرأ قبل انقلعه كما لكل موكل ذلك والصبر فيه
 فوجه الفارز للطلاق وعبره للزوج اي فوض الزوج
 ابقاء الطلاق وتوكيلها به بل انه منصوب بشرع
 كما فوض اليه بالتوكيل اي بسبب التوكيل وتختل
 اليه من غير ان يكون عليه التمييز اي فوض التوكيل اليها
 فيكون عتيرها حولها عن المفعول كقولهم عرسيت

الارض شجر الا ان هذا النوع من التمييز فيه خلاف بينهم
قالوا في انه منسوب بترجى الخافض **الا تطلق حق** اي
رايد على التوكيل كما اذا شرط لها مثلاً ان تزوج عليها
فامرها او امر الراحلة ببيعها فانه لا يسر له ان يعزلها
لان الحق هو في الحذر عنها فعلق لها وما ذكره هنا
من ان له عزلها حيث يشاء كما خالف لقوله فيما ياتي وهل له
عزل وكيله قوله لان وحياب بعضهم بان المراد بوكيله
فيما ياتي وكيله على التحدير والتكليف **الحخير**
او تخليها **مطوق** على توكيلها وهو في الحقيقة يخرج
من قوله فلما عزل اي قبله العزل لاني التحخير والتكليف
ولهذا كان في العبارة قلقاً وحيث ان التحخير اختياري
تسلك وفي محذور او طلق تسلك ثلاثاً او اختاري
امرك والتكليف مباح كما ياتي دون التحخير وحيث
التكليف كل امتداد على جعل الطلاق بغيرها او بغير
غيرها دون تحخير لقوله امرك ببيعك وطلقي تسلك
رايت طالق ان شئت وطلقي تسلك في الحوازية
وعبرها بملكك وفي العتبية وليتلك امرك **رحيل**
بينما حتى تجيب يعني ان الزوج اذا ملك زوجته
او خيرها طلاقاً فاقبالاً لا يمكن بل يحال بينهم وبينها
حتى تجيب بما يقتضي رد او اخذاً بما ياتي بخلاف
الموكلة فان الامر ببيده لم يخرج عنه اليها فله
عزلها والتكليف منها ويمنع اذا علق بالتوكيل
حق ان يحيد حكمه حكم التملك والتحخير ووقف
وان قال الي سنة متى علم فتتخير **الا استظه**
الحاكم يعني ان الزوج اذا قال لزوجته امرك ببيعك

اي

الي سنة وقت متى علم ذلك لا تنزك تحتها امرها
بينها حتى توفى فتتخير يرد او طلاق الا ان يطالها
وهي طالمة فيزول ما يبيدها لاقتناها بعد الاجل عملاً
بالنقضاء ان اوقفها الحاكم وامرها بايقاع الطلاق
او رد ما يبيدها من التملك فلم تقبل فانه يستقر ما يبيد
ولا يملكها وان ردي الزوج كخاف انه ياتي لان حثية
التماد ببيعها عصية مشكوك فيها او في قوله
وان قال الي سنة او الحال وان وحشية لا او امر
التكليف والالتزام ما قبل المباحة مع قوله وحيل
بينها حتى تجيب ويعتبر لا ينقل ان معاذ قوله
رحيل بينهما يرد ما ذكره وقفت الي اذ معاذ الاول
مع الزوج منها ومنه ومنه وطلقي تسلك
بان يقتضي بايقاع الطلاق او رد ما يبيدها وبهذا
التخير جعل الواو في قوله وان قال الي المباحة خلاف
لكن كرههم انما الحال به على ان التحيل ولقوله وقفت
بمعنى **رحيل** على بقاءها الحذر في الطلاق كطلاقه
ورده كملكها **رحيل** اي وعلى مقتضى جوابها
الحذر فان اجابته بالطلاق على مقتضى قوله
ان طالق منك او طلق نفسي او اياي فاقبالاً وان تبين
مقتضى اجابته يرد على مقتضى قوله كقولها ردك
فانك تملكها او اقبله منك ويؤيد ذلك ان طلق
موتها خبيراً فانها لم يفتقره ومثل ردها بالقول
كما مره فاستدلوا بان مقتضى من افسها ولو من
القول في طالمة حاله بالتكليف لو كانت الحكم
ولم يقبل فانه يبيد ما يبيدها وكن الوكيل اجنبياً

وناكر بحيرة لم تدخل وحكمة مطلقا **يعني** ان الزوج
اذ اخرج الطلاق لزوجته على سبيل التخيير قبل
الرجوع بها فاقامت الثمن طلقه فان له ان يباكرها
فيما زاد عليها بان يقول ما اردت الا طلقه واحده
واما بعد التناقلين له مناكرتها كما يشاء اليه بقوله
الا يكره ولا نكرة له ان يدخل في تخيير مطلقا واما الملكة
فله ان يباكرها قبل الرجوع ويكرهه اذ اردت على
طلقه ان زاد عليه واحدة ان نواها وبادر وحلف
ان يدخل ولا يفسد الارجاع ولم يكرهها بغيرها الا
ان ينوي التوكيد كنسوها هي ولم يشترط في العقد
استأثر بهذا الى شروط صحة المناكرة الاولى ان يرد
الموقع من الحيرة قبل البناء للملكة مطلقا على
الواحدة فلا تفيد منكرته في الواحدة بان يقول
ما اردت طلاقا **الثاني** ان يكون نوي الطلقة
الواحدة والمختار بنته عند تقويم الطلاق فان
لم ينوع عنه شيئا فلا مناكرة ولو نوي بعده ولم
ما اوقعت **الثالث** ان يبادر على الفور للمناكرة
عشر سماعه الزايد على الواحدة فلولم يبادر الا
المناكرة وادعى الحمل في ذلك لم يبرر ونسبوا حقه
ولا يبرر بالحمل الرابع ان يحلف انه ما اراد الا طلقه
واحدة فان لم يحلف وقع ما اوقعت ولا يبرر عليها
اليمين وحمل يمينه وقت المناكرة ان كان دخل
بالمرأة لم يحكم له الا ان الرجعة وتبين حكم
الرجعة من نكحة وغيرها وان لم يكن دخل بها
فانه يحلف عند ارادة تزويجها وهو المراد بالارجاع

لا قبله

لا قبله اذ اعلمه لا يتزوجها الخامس ان لا يكره امرها بغيرها
اما ان كرهه بان قال لها امرك ببيدك امرك ببيدك فلا مناكرة
له فيما لا يوقع ما اوقعت الا ان ينوي التاكيد باللفظ
الثاني **والثالث** كما اذا قالت المرأة طلقك نفسي
وكبرته فهو على التاسيس الا ان ينوي التاكيد
فيقبل قبل الاقرار السادس ان لا يكون التخيير
او التخيير مشروطا له في عقد نكاح فان كان مشروطا
له في عقد نكاح فطلقت نفسها ثلاثا فان
لامناكرة له يبي بها ام لا لكن له الرجعة ان دخل
ان البتة شيئا من العدة خلافا للصوت في انه
لا رجعة له في الرجوع بها الرجوع اي الخلع فانها
اسقطت من صداقها المشروطا له ان عتاب
مروفي عليه على الشرط ان اطلق قولان **يعني**
اذ ثبت الوثيق ان امرها بغيرها ان تزوج عليها ولم
يعلم هل وقع ذلك الشرط في عقد النكاح او بعده
فمن قبل على الشرط فلا مناكرة او على الطوع
فلا مناكرة قولان **وقيل** الرادة الواحدة بغيرها لم
الطلاق **موجوع** المسألة انه ملكها او خبيرها
قبل التناقل وقيمت الثمن واحدة فقال الزوج لم
اريد التخيير او التخليك طلاقا احبلا فيقبل له ان لم
يؤدها فانه يلزم من ما اوقعت من الطلاق الرجوع بغيره
ذلك وقل ان يرضى ما حلفت له طلقا واحدة فانه
يجوز في ذلك ويلزم ما بين وانما قبل منه لاحتمال
سوءه **شبه** كراهة كان فصد طلقه واحدة وقال
صبع لا يقبل منه ذلك ويعود ما زال اليه استأثر بالهولة

والا حمله خلافه ايمختلف قول ابن القاسم **ولا** ذكره له ان
دخل في تخيير مطلق **تقدم** ان المحبرة قبل البناء بناكرها
اذا فحنت بالتر من طلقه واستار هذا الى حكمها بعد
الدخول وانه ليس له مناكر في تخيير المطلق العاري
عن التقييد بطلقة او بطلقت من وان اختيارها فيه
يكون ثلاثا سواءت هي ذلك ام لا على المستمرور
فان فحنت في التخيير المطلق بدون الثلاث فان
اختيارها ينطلي كما ياتي بخلاف المقتصر على طلقه
او اثنتي ثمانية بتقدير ذلك **وان** قالت طلقت
نفسى سهلت بالمجلس وبعده فان ارادت الثلاث
لزم في التخيير وناكر في التملك **وان** قالت واحدة
طلقت في التخيير **يقين** ان الزوج اذا خبر زوجته
بغير الدخول بها تخييرا مطلقا ايمساريا عن التقييد
بمرد او ملكها امرها بتعدد الدخول او قبله فقالت
اخبرت نفسي قالمتان **وان** قالت طلقت
نفسى او زوجي او انا مطلقة او هو مطلق فانها
تسهل في المجلس وبعده بالتخريب عما ارادت
بقولها فان قالت اردت الطلاق الثلاث فانه
يلزمه في التخيير اي بعد الدخول ويناكرها في
التمليك قبل الدخول او بعده بشرطه **وان**
قالت اردي بذلك طلقة واحدة فانها تلزم
في التملك وينطلي جميع ما يبدفها في التخيير
بعد الدخول **وان** قيل على الثلاث او الواحدة
عند عدم التمسك بانه يملك **وان** قيل على
قول المرأة طلقت نفسي **ولا** تية لها في غل وعلي

المت بذلك

الثلاث

الثلاث فتلزم في التخيير بعد البناء ويناكر في التملك
مطلقا وفي التخيير قبل البناء وتحمل على الواحدة
لانها الحمل فيبطل في المحبرة المرحول بملوكناكر
في الملكة مطلقا وفي المحبرة التي لم يدخل بها قاتلان
نروا الظاهر سواها ان قالت طلقت نفسي **ايضا**
عبر به اخبرت الطلاق فتسبل في التخيير والتمليك
لان هذه الالة واللام قد يراد بها الحيث فيكون
ثلاثا او يراد بها العمد وهو الطلاق السبي وهو
واحدة **وفي** جواز التخيير قولان **اي** وكراهته
وهذا يجري في المرحول بها وغيرها ان مودعه
الثلاث واما قوله بياكر غير المرحول بها فهذا
اخرفان **قيل** حيث كان مودعه الثلاث
فلم لم يتفقوا على كراهته قلت نظر المتصو به
ان هو البيسوية وينبغي جري الخلاف في التملك
ان قيد بالثلاث او الاضموها او انظر التوكيد
اذ قيد بالثلاث والظاهر كراهته قطعا
وحلف في اختاري في واحدة **يقين** انه اذا قال
لها اختاري في واحدة فارقت ثلاثا فقال ما
اردت الا طلقة واحدة فانه يلزمه اليقين ويقع عليه
طلقة واحدة وله الرجعة وانما يستخلفه ما لا خرف
ان يكون انما قال لها اختاري في واحدة اي في مرة
واحدة فيكون البتة في ان اريد مرة واحدة
في الاخرية وان اريد طلقة واحدة فهي السببية
فان كل واحدة ما فحنت به **وان** في ان تطلقني
نفسك مطلقة واحدة **قال** في المرونة قلت فان قال

قوله ويناكر في الملكة
صوابه وتلزم في الملكة
مطلقا انه شيخ شيخنا ابراهيم
القيوسي

Copy

University

لما اختار بي ان تطلق نفسك تطلق واحدة ربي ان
تقبلي فقال انت اخترت نفسي فقال سبيل عنهما ما لك
فقال فقال الزوج ما احلف يا الله ما اردت ان تختار بي
في واحدة الا واحد فو يكون ام لك يعملوا الزمة اليهم
لان المراد محتمل عندهم لا محتمل الفراق في مرة واحدة
و لا عليه قوله او تقبلي عبد الحق يحلف لزيادة
قوله او تقبلي اما لو استخاف قوله او تقبلي وقال اختار
في تطلقه فلا اشكال ان اليهم ساقطة ومثله
لان ابن زمين ابن حرزبان حذا الاقامة البيوت
فعلني التول في استخاف قوله او تقبلي الررك
لا اختار بطلقة يعني اذ قال اختار في طلبة
فقال انت قد اخترتها واخترت نفسي لم يلزمه الا واحدة
وله الرجعة ولا يمين على الزوج وتجب طلبة على
نزع الكافح وبطل ان فحنت بواحدة في اختار
تطلقين او بي تطلقين يعني ان الزوج
ان اقال لها اختار في تطلقين او قال لها اختار
في تطلقين فاختارت طلبة واحدة فانه
يبطل ما فحنت به وبستر ما حلفه لها بغيرها
كما في الحميم وهو المطابق للمنقل وماتت
من انه يبطل ما يبرها فيه نظر ولما وقع اللفظ
الاول في المرونة والثاني في اختصار الترهيم
جمع بينهما المولف ومفهوم اختار ان التملك ليس
كذلك قال في الشامل ولما افحصنا بواحدة في
ملك تطلقين وكذا تلاقا ولا يبطل على الاصح
من تطلقين فلا تقضي الا بواحدة لا يردون

لها

لما انتوقع اكثر من واحدة فان فحنت بالترتيب لم
واحدة وبطل في المطلق ان فحنت بدون الثلاث
المشهور انه اذا اخبرها بما هو الخول فحنت
اي عاريا عن التقدير بغيره فاقعت طلبة واحدة
او اثنين فان خباها يبطل ويجبر الزوج بها
كما كان قبل القول لها وسبب ذلك انما عرفت
عما جعله الشارع لها وهو الثلاث في التحريم
المطلقة كالمطلق نفسك ثلثا انما يبطل ما
يبرها ولا يلزمه شيء حيث قال المطلق نفسك ثلثا
فحنت باقل وطاهرة سواء كان مدخولا بها ام لا وهو
ظاهر في التحريم الثلاث وعلى هذا ليس القول المذكور
بما في التحريم ووقعت ان اختارت يدخوله على غير
من يمين انه اذا اخبرها فقال انت اخترت نفسي ان فحنت
اشع على حربي او ان قدم فلان او حوّه من كل محتمل
غير عاينها توقف فاختار الطلاق او البقاء لا
يملك ولا يملك بشرط على المشهور وعوز حنت
بذلك ما يجتمع انكلا من مطلقا فاختارت بعين حتما
وهو الواحدة في الاول وهو وقت يدون وقت في هذه
واجب بان التي فحنت بدون الثلاث تخبر فحنتها
البطل ما بقي لها من الثلاث لكن يبطل ما لا يتبع
فوجب بطلانها كما في عن بعض الروايات الثانية اختارت
نفسها على وحده فان لم يتم لها في على حتما
ولما اختلف قول مالك في سقوط التحريم والتملك
بانقضاء المجلس وتباينها بغيره انما المولف التي
القولين بقوله ورجع ما لك اي تباينها بغيرها في

209

المطلق مالم توقف او توطا كني شئبة واخذ ابن القاسم
بالسقوط **ثاني** ان اذ اسلكنا عليك مطلقا او غيرها
تخييرا مطلقا اي عاريا عن التشديد بالزمان والمكان
فالذي رجع اليه ما ذكر انما يريد ههنا ان توقف عند
حالكم او توطا او تخلي من عندكم طابعة قالت في المجلس
قبلت ان لا يعبر ان كان يقول او لا يبقى ذلك فيدها
في المجلس فقط وان تفرقا بعدا مكان الفضا فلا
شي لهما وان وثب حين ملكها يريد قطع ذلك عنها
لم ينفعه وحد ذلك اذا قصد موافقا يري الناس
انها تختار في مثله ولم يعم فراوان **دهم**
عامية التمارق عليه انما قدر تركا ذلك وجرها الى غيره
فلا حياء **ثاني** واخذ ابن القاسم بهذا القول المرجوع
عنه المتبني وبه العمل وعليه جمهور اهلنا
وقد رجع ما ذكرنا الى هذا القول المرجوع عنده استمر
عليه الى ان مات وكلام المؤلف يقتضي عدم رجوعه
لقوله الاول ويقتضي ان الراجح هو القول الثاني
لانه المرجوع اليه راسي كذلك فكان الواجب الانتباه
علي ذلك الراجح لو قال بول توطا يمكنه طابعة
من التمتع عامة لكان احسن ليهم منه احروية
الوطي بالفعل وقوله ثلثي شئبة تشبيهه في القول
المرجوع اليه بل الاختلاف وهو انما يريد ههنا ان توقف
او توطا **ثاني** وفي جعل ان شئبة او اذ كني او اذ است
كالطلق تردد **ثاني** يعني انه اذا قال لها امرك بيدك
ان شئبة او اذ است شئ هل يكون الامر بيدها ولو
بعد المجلس مالم توقف او توطا با اتفاق كني شئبة

او يكون

او يكون الامر بيدها ولو بعد المجلس مالم توقف او توطا
باتفاق كني شئبة او يكون الامر بيدها كني شئبة
والتخيير المطلق المتقدم ذكرها في باقي الخلاف بين
الشئبة ما ذكره ابن القاسم في ذلك طريقا في حكمها
ان تبين للمتلخرف فالتردد في ان واذا عالان
اذ وان ذلك على الزمان نحو ههنا فقلت ان
عليه بوجوهها وتضمنها لانها وان دخلت على ما
صرفت للاستقبال اذ معنى قوله ان دخلت الراء
فامر بك بيدك اي في الزمن المستقبل ولا يعم ارادة
الماضي **ثاني** على الامتناد وجعل كلام الساطي
عقولة عن هذا **ثاني** اذا كانت غايبة وبلغوا تشبيه
في مطلق التردد ومراده انه اذا حيرها او ملكها وهي
غايبة عن المجلس وبلغوا الكبر في بل يبقى ما جعل
لها بيدها بوجه بلوغها مالم توقف او توطا وهي
طريقة ابن رشر وحكي عليها الاتفاق او يجري
الخلاف الذي في الحاشية بين ما ذكره ابن القاسم
المتقدم وهي طريقة الكني **ثاني** وان عجزا مرا فني
اي وان عين الزوج امر الخبير تكا وملكته في هذا
اليوم او الجمعة او العام او هذا المكان او المجلس فني
ذلك لا يتقراه ويعبر ان فني اي يتدلى ذلك الامر
ومعناه مالم يوقعها الحاكم وليس منناه انه يبقى
بيدها وان وقعت فيما ردت قوله ووقفت وان قال ان
شئبة وخ فقول فني اي لا يستط مالم توقف ولما
الهي الكلام على ما اذا الجابت المراه بعين او محتمل
ان كرماد الجابت بمشافيين بقوله **ثاني** وان قال

اختارت نفسي زوجي او بالعكس للحكم المتقدم
يعني ان من قال لزوجته اختاري نفسي فقال
اخترت نفسي وزوجي فان الطلاق يقع عليه
لان الحكم الاول المفضل والثاني بعد ما وان
قال اخترت زوجي ونفسي لم يقع عليه طلاق
لما تقدم فلو قالت اخترتكما فالطاهر وقوع الطلاق
ولا ينظر المتقدم في مرجع الصبر الواقع من الزوج
تقليد الجاني بالتحريم ولو شك في ايها المتقدم
فانه لا يورى بالطلاق كن شك هل طلق ام لا وان
كن كاشف الحلف بالطلاق ان يدخل خلاه وشك
هل دخل ام لا وكذا ان تحققت النطق بالحرم لم يكن
في عينه **وهما في التخيير** لتقليدتهما بمخز وعيره
كالطلاق **وهما في التثنية** يرجع للتخيير والتقليد
والعنى ان الزوج اذا علقتهما بما يخز فيه الطلاق
فانهما يخزان الان وان علقتهما بما لا يخز فيه الطلاق
فانهما لا يخزان الا ان كانا قال لهما انت مخيرة
او بملكه بعد شهر مثلا او يوم موتي او ان قتلت ارجس
حلفت فانهما يخزان الان كما في الطلاق المشار
اليه بقوله **فما امر** بخزان علق بما حذر او مستقبل
محقق او بما لا يصبر عنه الخ وان قال لهما امرك بيدك
ان دخلت الدار فيموتن علي ذكر كالحلاق فقول
وعيره معطوف على التخيير **وهما في التخيير**
لتقليدتهما بخير ومخير حذف تقليد الثاني لانه
تقليد الاول عليه فكما لا يخز الطلاق ولا يقع
اذا علق بمستقبل متنع كان لمست السماء فانت

طالق

طالق كذلك لا شيء عليه في قوله امرك بيدك ان لمست السماء
وكما ينظر في انقطاع ان قدم ريدك ليدنظر في
امرك بيدك ان قدم ريدك ولو علقتهما بمخيرة
تقدم ولم تعلم وتزوجت فكانا وليين **وهما في التخيير**
ايه اذا خيرها او ملكها امر نفسها وقال لهما انت
عنت عندك شهرام مثلا فامرك بيدك فبها بعنهما
بشم قدم قبل محي المدة ولم تعلم زوجته بقدمه
ثم انها طلقت نفسها ايمان انبعت عنته وحلفت
اليه في الشرعية ايها لم يعدم اليها المدة المذكورة لاسرا
ولا تهر او انها اختارت نفسها انما انقضت بعد
تزوجت فكانا وليين فاندخل بها الزوج الثاني وتزوج
بها غير عالم بقدم الاول اي وغير عالم بقدم
الاول قبل دخول الثاني فتقوت على الاول والى
فلا وانما يكون عليها بقدم الاول قبل الشهر معتبرا
اذا حلفت الشهادة على اقرارها بالعلم قبل
عقد الثاني وقبل تلذذه والا لم يلغى اليه **وهما**
وبحسب قوله ولم تعلم هي على خيارها **يعني** ان
الزوج اذا خير زوجته او ملكها او علق ذلك على
حضور شخص عاين بان قال لهما ان حنرت فلان
فامرك بيدك فحنرت ولم تعلم بحسب قوله وطهرها
زوجها فاما حمله لاياف بيدها ولا يستقر خشي
عليه عالمه بقدمه فقوله وبمخيرة اي ولو
علقها بحسب شخص كزيد مثلا ولو استقر المولى
الصبر لكان او لي يطابق ما فيه الحكم قال ابن عاري
وهو التقيين **وهما في التخيير** قبل بلوغها وهل

ان ميزت او متي توطا قولان **ف** يعني انه اذا خيرها او ملكها
او وكلها قبل بلوغها اختارت نفسها فانه يقع الطلاق
عليها وهو لازم وهل اعتبار ما ذكر من تخيرها في جعل لها
ان ميزت وان لم تطف الوطي او لا بد من تمييزها واطاقتها
الوطي قولان فقوله واعتبر التخيير اعم من التملك
والتخيير والتوكيل وفي بعض النسخ التخيير وهي علي
حد من مضاف الي تخير التخيير المقتبل للتملك وفي
قاعدة وبعبارة وليس بشي لان التخيير والتملك
معتبران ميزت ام لا وطئت ام لا فيجب معنوم قوله
وهل ان ميزت الخ وله التقويح لغيرها **س** اي يجوز
للزوج التقويح با نواعه الثلاثة لغير الزوجة
اجنبيا منها او قريبا ولو امرأة اوجبها بعقل او ذميا
ولو لم يكن من شرعه طلاقه النسا وشوا شركها مع
ذلك العتق ام لا علي مذهب المدونة وهو المشهور فقوله
لغيرها بجمعا منها او منفردا عنها فاشتمل كلامه
علي السيلتين الا ان العبرة بما قد جرى به في حالة
الانفراد والعبرة بما في حالة الاجتماع ولو قال
الاب انا ادرى بمصلحة من **س** اي بمصلحة **و** هل له عزل
وكيله قولان **س** ملخص كلام ابن عازم ان ما قاله
المؤلف خطأ لانه لا يوجد في المذهب نقل يوافق
سواء جينا الصبر في وكيله للتقويح او التملك
سواء قلنا له او لا وهو كذا في كلام الخطاب لا يفتي
به لان القرابين المذكورين في التوجيه عزاهما
للمحبي واحدهما السبلة المذكورة في ابن عازم
عنه وقد عرفت منه انه لا يوجب حمل كلام المؤلف عليها

قوله **النظر** اي والمعتبر النظر في امر الزوجة فلا يفعل
الا ما فيه مصلحة فلا يرد الا اذا كان في الرد مصلحة
والا قام الحاكم مقامه وقوله وصار كمن فرغ الخ
اي وصار كمن في التخيير والتملك ومن اكرة الخ
قبل الدخول والمملكة مطلقا وفي الجواز والابطال
والكراهية ورجوع مالك واحد ابن القاسم يسمي سقوط
وعبرن لكما سقط وقوله ان جردا كان غاييا
عينة قريبة كالزوجة في شرط في قوله التقويح
لغيرها اي انما يكون التقويح لمن هو جردا او قريب
الغيبه كالزوجة والثلثة كحامي سماع عيسى
وقوله لا الترفل ما قسم قوله كل يومين اي لا ان يرد
عينة المفوض له امر او حبة الثمن كالزوجة
فيستقل لها النظر في امرها اذ في انتظار بعيد الغيبة
منزل عليها ولا يوجب لنقله عنها ولا الي ابطاله وقوله
الا ان يمكن من نفسه يرجع لقوله النظر اي فان
ملكته من نفسها سقط ما يدرها ان كان خيلا
بيدها وان كان النظر لغيرها سقط ما يدرها ولو
ملكته من غير علمه انتهى قال في الشامل علي
الاجماع او يوجب جردا ولم يشهد ببقائه **س** مطلق
علي تمكن والمعنى انه يسقط حق الحمل له امر
زوجته اذا كان خادما جردا جعل ثم غاب بعد ذلك
عينة بعيدة او قريبة كما عذر ابن رشد وغيره
ولم يشهد انه ياق علي حقه في احواله الزوجية من
امر زوجته لان عيبه مع عدم الاشارة علي بقاءه
بيده دليل بقربه الحال علي انه اسقط حقه من ذلك

ولا ينتقل اليها **فان** اشترقت في بقايه بيده او ينتقل
للزوجة قولان **اي** فان اشترقت في بقايه بيد مطلقة
الغيبه او غيبوت او ينتقل للزوجة في الغيبه
واما القريبه فتعزم انه يكتب اليه باسقاط ما بيده
او احنا ملحق اليه قولان في بقايه بيده وانتقاله
للزوجة على ما مر واذا كتب اليه باسقاط ما بيده
فاستقطه فانه لا ينتقل للزوجة وانظر لو مات
من فوجده امره هل يوص به لاحد هل ينتقل
لها وهو الظاهر لا وانما ان اوصى لاحد فانه ينتقل
اليه وان ملك رجلين فليس لاحدهما الفقهاء الا ان
يكونا رسولين **يعني** انه اذا ملك امرأته رجلين
فامرهما بطلاقهما فليس لاحدهما ان يستقل بطلاقهما
دون صاحبه وذلك بان يقول لهما طلقا ان شئتما
كالوكيلين في البيع والشرا فان اذن له احدهما في
وطر ي زال ما يدرهما فان مات احدهما فليس للباقي
تمليك الا ان يكونا رسولين فلكل منهما الفخذ وذلك
بان يقول لطلقا امرأتين وله يقر ان شئتما وعبارة
الا ان يكونا رسولين اي ان تحقق رتبة التملك
بحولان على التملك حتى يربط الرتبة فيكون
ما شاع على من حيث احبته تارك المذهب ابن القاسم
فكان المتأشب من ذهب ابن القاسم ان يقول
وان ملك رسولين فلاحدهما الفقهاء الا ان يكونا
وكيلين ولما ائتمى الكلام على الطلاق وما ينتقل
به وقسمه الى واقع من الزوج ومن موقوف اليه ذكر
ما قد يكون بعد ثبوته وهو الرجعة وهي اعادة المرأة من

الرجوع

الرجوع ونشر عا قال ابن عرفة رفع الزوج او الحاكم حرمة
المتعة بالرجعة لطلاقها فتخرج المراجعة وانما قوله
او الحاكم لا يخال ما اذا طلق في الحيض وامتنع الزوج
من الرجعة فان الحاكم يرجع له جبراً عليه كما مر وقوله
حرمة المتعة هو امر المرفوع وقوله لطلاقها متعلق
بالحرمه واحترامه من رفع الزوج احرمه بغير الطلاق
كما ان رفع حرمة الطهر اربا للفساد وانما خرجت
المراجعة لانها مفعلة من الجانبين لتوقعها على
رعي الزوجين والرجعة من جانب واحد فتخرجت
بقوله رفع الزوج ولما كان البحث في الرجعة ينتقل
باربعة اوجه المرجع والمرجعة ونسب الرجعة
واحكام المرجعة قبل الارتجاع انما هو الموكف الي
الاول بقوله **فصل** يرجع من ينكح اي
يجوز ان يرجع لان كلامه اعلم من ذلك اي من فيه اهلية
النكاح فلا يرجع الرجوع مجنون ولا يسكران وظاهره
ولو سكر بملاكو للرجوع الحيض خلاف للشك ومن ينكح
لان الحيض فيه اهلية النكاح في الجملة لان نكاحه
صحح متوقف على احازة وليه وانما يخرج بقوله
طالق غير باين لان طلاقه اما باين بان يطلق عليه
ولي به يوص او غير لازم بان يطلق هو والظاهر ان
حكم الرجعة حكم النكاح من جريان الاحكام الخمسة
كما وجد في بعض الفقهات ولما اخرج المراجعة
والحرم والمير بقوله من ينكح بعد علي حوله
بقوله **وان** بغير اجماع وعدم اجماع سبب **يعني** ان
الحرم يجوز له ان يرجع زوجته وان كان نكاحه ممنوعاً

وان كانت زوجته حرة من الجنان وكذلك العبد يجوز له ان
 يراجع زوجته من غير اذن سيده لان اذنه له في النكاح
 اذن في تزويجه وكذلك المريد من جنات خرفان ان يراجع
 زوجته وان منع الحاكم ابتداء كما مر لان في نكاحه
 اذ حال وارث والرجعة ترتفع على كل حال فليس في
 رجعة ما اذ حال وارث وكذلك يجوز للسفيه ان يراجع
 زوجته ولا يجوز فكاحه وكذلك يجوز للمفلس ان يراجع
 زوجته ولا يجوز نكاحه ويقع الرجعة اذا رجعت احد
 المؤمنين قبل وضع الحجر وكثر الرجعة اذا خرج بعض
 الولد قبل خروج بعضه بالخروج كل هذا داخل في كلامه
 طائفا غير بان **من** الوجه الثاني وهو المراجعة
 واكثر بقوله طائفا من الزواج ابتداء فلا يقال فيه
 رجعة وقوله غير بان من الحلالان الذي يخلع او
 يطلق بلع الغاية وقوله طائفا معقول يرجع وفي
 عدة صحيح متعلق برجع اي ولا بد ان يكون الزمان
 كما يدل عليه قوله جل وطوره مخرج بقوله في عدة
 من انقضت عدتها فانما لا ترجع اليه الا بعد جديد
 وقوله صحيح صفة المحذور اي نكاح خبيث واجتزازه
 من العائس بريد الذي لا يقرب بالزواج ولو سواها
 طلق فيه بعد الزوال كما منة فانه لا رجعة له
من رجل وطيه المراد انه لا بد ان تكون العدة من وطيه
 وان يكون خلا لا لا يقال العدة تستكمل الرطب لان قول
 اي كذا كذا مخرج بقوله حل وطيه من طلق قبل
 الرطب او بعد وطيه فاستدرك في حرمه وكثره فلا رجعة
 له كما لا يقع به احلا لولا احسان علي المشهور لان

المعروم بشرعا كما المعروم محسنا و اشار الى البحث الثالث
 وهو سبب الرجعة بقوله **من** يقول مع نية كرجعت واسكنها
من هذا متعلق بقوله يرجع والمعنى ان الرجعة تكون مع
 النية المقارنة للقول المحتمل كرجعت واسكنها رجعتا
 لا تفكتمل رجعتا عن حيثما واسكنها تقريبا لما
 بقوله يقول مع نية اي يقول محتمل كما مثل له وامر
 القول الحرج فللمحتاج الى نية كارجعت ورجعتا
 ورد بها النكاحي ابن عرفة الظاهر عدم افتقار الحرج
 لنية و اشار بقوله او نية علي الظاهر لقول ابن
 رشت العجيج ان الرجعة تقع بمجرد النية لان اللفظ
 عبارة عما في النفس فان التوحي في نفسه انه قد
 راجعها واعتقد ذلك في ضميره ففكر رجعت رجعتا
 فيما بينه وبين الله ابن عبيد السلام ويعز وجود
 هذا القول من صحيح عليه في المذهب انما هو
 كخرج ابن الموارنة الرجعة بالقلب لا تنفع الا مع
 فعل مثل جسة لشبهة او نظير فرجه مما قال به
 فان لم يفعل ذلك لم تنفع النية واليه اشار بقوله
 وحج خلا فو عليه فلو توحي بغير احباب فان بعد ما بينهما
 فليس رجعة وان تفرقت النية بغير قولان
 وتظهر فائدة كون الرجعة فيما بين الله
 فيما اذا انقضت العدة وعائتها ما شدة الازواج
 ورفع المقلدي بسبب ذلك فاقام بسبب علي اقراره
 انه راجعها قبل انقضائها العدة بالنية فان القلبي
 بعينه منها واذا ماتت بعد انقضائها العدة واقام
 نية برجعت فيها بالنية فانه يكمل له ارثها فيما

بينه وبين الله فادارفع للمقاضي فانه بمنفعه منه
او يقول ولو هو لاني الظاهر لا الباطن **المشهور** وهو
منهيب المبررة ان القول الحزني المجرد عن النية
لا يكون كافي في صحة الرجعة ولو كان هازلا فيه لكان
هزا محمداً وينفعه ذكر في ظاهر الحال ولا يجرد
فيما ادعاه من عدم النية فيؤخذ بالتقيد غيرها
من الاحكام لا سيما بينه وبين الله فقول او يقول
اي حزم يراعى قوله لا يقول بحتم كالحزني والواو
في قوله ولو هو لا ينبغي ان تكون الحال لا للمبالغة
والا تكرر ما قبلها مع قوله يقول مع نية **لا يقول**
محتمل بل بالنية كعبرت الكل او رفعت الحزيم **مقدم**
ان القول الرخ الحزني العاري عن النية يكون
كافي في صحة الرجعة واثار هذا الى ان القول
المحتمل العاري عن النية وعن الدلالة الظاهرة
لا يكون كافي في صحة الرجعة واثار هذا الى ان
القول المحتمل العاري عن النية وعن الدلالة
الظاهرة لا يكون كافي في صحة الرجعة لقوله
عبرت الكل او رفعت الحزيم فانه محتمل للرجعة
وليغيرها ولما ابيى الكلام على عمل اللسان والقل
بشرع في فعل الجوارح فقال **ح** ولا يفعل دونها كوطي
يعني ان الرجعة لا تحصل بفعل مجرد عن النية
ولو بالقوي الافعال كوطي وحزيم قليلة **والقول**
عليها من الفعل فادانوي به الرجعة لغرضه بعد
الشراحي يستبر بها من الوطي ولا يبرحها في زمن
الاستبراب الوطي بل بغيره وانما لم يكتف بالوطي

رجعة

رجعتني بنويها بعد كان وطى المبيعة نجيا راختبارا
ولم ينزه لان المبتلع جعل له البايع اختيارا بالحل
الوطي به ففعل مباحا وثمة به ملكه والفرق بين
النية فقط تكون رجعة كحالف الفعل ان النية
موتوعة للرجعة كحالف الفعل والحدائق يعني
انه اذا وطى في العدة وطيا عاريا عن نية الرجعة
وقلنا لا يحصل له به الرجعة فانه لا حدائق عليه
لما يرد لك الوطي على المشهور **وان** استمر وانقضت
كقوله طلاق **يعني** انه اذا طلق طلاقا رجعيا
واستمر علي وطيا ولم يرد بذكر الرجعة الى ان
انقضت العدة **تتم** حيث فيها بالثلاث وطلقها
فانه يلزمه الثلاث لقول ابن وهب بصحة رجعة
فمطلق في تكاح مختلف فيه ابن عبد السلام
وهو الصحيح واليه الاشارة بقوله علي الحج وقال
ابو بكر لا تكفها اذ قد بانت منه قال في تركه
والاول اذ تزواها بالثلاث بها بغير وطى اذ حصل نكاح
نية وطلق هل يلحقه الطلاق كما اذا وطى بلا نية
ام لا وهو ظاهر كلام الشرو من واقعه ثم ان الخلاف اذا
مستغنيا واما ان اسرته البينة فانه يلحقها اتفاق
قولا ان لم يعلم بحول وان تضادقا علي الوطي قبل
الطلاق **يعني** ان الزوج اذا طلق زوجته ولم تعلم
الحلوة بينهما اذ ادر رجعتا فلا يمكن منها ولا تفهم لان
من شرط صحة الرجعة ان يقع الطلاق بعو الوطي
للزوجة فاذ لم يعلم بحول فلا رجعة ولو تضادقا
كل من الزوجين قبل الطلاق علي الوطي واذا

مراعاة

اصابها فانه لا يصدق اذا كذبت فليس له رجعتها ولها كل
الحدائق لا قراره وعليها العدة للخلوة وانخلي بخلوة
المبا واقر بالوطي فقط فانه يحمل باقراره قوله
الرجعة وعليها العدة ولها جميع الحدائق فقوله
ولا ان اقر بالوطي فله ولا ان لم يعلم دخول
اي ولا ثبت له رجعة عليها ان اقر بالوطي فقط
وكذبتة هي في خلوة زيارته سواء ارادته او ارادها
وعبارة وكلام المؤلف فيما اذا كان هو الزاير
واما لو كانت هي الزايرة فصدق في دعواه الوطي
وصحت رجعتها ولما كانت الرجعة حقا للزوج
وفيها حشر من التكاح وتحتاج الى بينة مقارنة
اشار الى اجتماع الشمين فيها قوله وفي ابطالها
ان لم يخرج كذا او لان فقط تاريلان يعني انه
اختلف في الرجعة اذا كانت معلقة غير متخيزة
كقوله اذا كان في عرق قدر لا حيتك هل تبطل حال
وما لا لا يخرج راتسا لان الرجعة حشر من التكاح
وهو لا يخرج موحلا ولا حيتا بما لبنة مقارنة
او تبطل لان فقط وتكون حجة عدا الاهاحق
للزوج فله تعليقها وعليه فلا يباطها ولا يستحق
بها قبل محي عدا اي ايها قبل محي حشر
من لم تراخي قادا انقضى عدا قبل محي عدا
لوحش او حيت او ثم رما بها ان كانت بالاشهر
فلا يخرج رجعتها محي عدا علي الاول الوطي
وهو يكره ان رجعتها حجة كان وطهر حقة
اي لانه فعل قارئة البينة ولا ان قال من يغيب

ان

هذا الكلام
في الرجعة
على ما في
الكتاب

ان دخلت امرأت طالق فاراد ان يسافر وخاف ان
تختنه فقال بحضرة بيته ان يدخل الدار فقد
الرجعة فقال لا يستغفر بذلك ولا يتم له رجعة وعلي
هذا كلام المؤلف محمول على الخاف وقوع الطلاق
عليه فمقت الرجعة على تغرب وقوعه وفي كلام البشر
بهرام تغربا غير الشرح الكبير **ك** اختيار الامة نفسها
او زوجها بتقدير عتقها **و** التشبيه في البطلات
والعبي ان الامة المتروكة بعد ادا اشهرت على
نفسها اليها ان تم عتقها وهي تحت زوجها المذکور
فقد اختارت عتقها واختارته فلا يلزمها اخذ
ولا اسقاطا لها اذا اعتقت ان تحتار خلاف ما
اشهرت به او لا لان ذلك لم يكن وجب كعاد لانه
طلاق العبد مشكوك فيه خلاف عمل المحنيين
في بيان ذات الشرط تقول ان فعله زوجي فقد
فارقت **و** يعني ان الرجعة تخالف الامة في الشرط
والعبي ان الرجعة حرة او امة اذا شرط لها زوجها
انه ان تزوج او تشرى عليها مثل اقامتها بغيرها
فقال في مجلس العقدا اشهر واعي اني ان فعل
زوجي شيئا من ذلك فقد فارقت او اختارته فانه
يلزمها الاختار او الاسقاط والفرق ان خيار الامة
انما يحجب عتقها واختيارها ساقط كالشفقة في
اسقاطها قبل الشراء والملكته قبل لها الزوج ملكان
له اقلعه معلق علي امر فذكر الرجعة ولما ذكر
الامالي التي لا تخرج فيها الرجعة شرع فيها تخرج
فيه فقال **و** وصحت رجعتها ان قامت بيته علي

اقراره موصوع هذه المسئلة ان الرجل قد علم بين الزوج
 فيها ومعناها ان الزوج اقام بيعة بعد العدة تشهد
 علي اقراره بالوطي في العدة وادعي انقراطي بنية
 الرجعة فانه يجردق انه اراد به الرجعة وفي الشك احتق
 غير هذا فانه ينظر **ص** او تصرفه ومبيته فيها **ص** غير
 فيها للعدة وهو الرجوع لم يلقي الاقرار والتصرف
 والمبيت والمعني ان الزوج اذا اقام بيعة بعد العدة
 تشهد انه كان يتصرف في محله كما وان كان يبيت
 عندها في العدة وادعي مع ذلك انه راجع لم يلقي العدة
 فانه يجردق ولو كثر بنية المرأة فالبيعة تشهدت
 علي معافية التصرف والمبيت معها **ص** اقراره
 بهما فيها والمراد بالتصرف التصرف في حوائجها
 ومحلها كما لا الدخول عليها لانه لازم للمبيت وعلي
 هذا فالواو علي حالها وهو الموافق لما في المروسة
 وعلي ما لا ينسحب وان شير من عطف البيت
 علي التصرف باو وحمل التصرف علي تصرف
 للحصول الامن الزوج بمقتضى العادة كزوج له عليها
 وعلق الباب عليها بخود **ص** او قال التحجنت
 ثالثا فاقام بيعة علي قولها قبله بما كثر بها
 وهذا معطوف علي ما تقدم فيه الرجعة والمعني ان
 الرجل اذا راجع زوجته فقال التحجنت في الحيضة
 الثالثة ويذكر ان التحجنت عرفت عند الرجوع كدعي
 فاقام بيعة تشهد علي قولها انها قالت قبل
 ذلك لم احدث او قد رجعت حيضة ولم يحضر من
 من حين قولها بحمل ان يحجب فيه بقية الثلاث

حيض فان رجعت حيضة ولا يثبت قولها فتقوله بما
 يكن بها متعلق بقولها واقدم قوله اقام بيعة
 انه لو لم يقعها لم يجردق ولا تفصح رجعت **ص** او تشهد
 برجعتها فصحمت ثم قالت كانت انقضت **ص** يعني
 ان الزوج اذا اطلق زوجته طلاقا جليا ثم راجعها
 فصحمت عند ذلك فلما انقضى من المراجعة قالت
 بعد يوم او اقل عرفت كانت انقضت قبل المراجعة
 فان ذلك لا يقبل منها ويعبر بما وصحت رجعت
 لان سكوها مع الاشارة بها دليل علي حيضة
 الرجعة ومعلوم صحمت انها لو انكرت لا تصحرجية
 بشرط ان يحضي مدة يمكن فيها الاقحاض **ص** او كرت
 لكون ستة اشهر ورددت برجعتة ولم يحرم علي
 الثاني **ص** يعني ان الزوج اذا ادعي بوا انقضت
 العدة انه كان راجع رجعتة في العدة وكثر بنية وعلم
 بيعة ما دخول وطى فانه لا يجردق في ذلك وقربا نيت
 منه فكنيت من التزوج فترجعت بغيره ورجعت
 عنده ولذا كما لا دون ستة اشهر من يوم وطى الثاني
 فان الولد يلحق بالاولى بفتح نكاح الثاني ويرد
 الي الاول برجعتة التي انكحها لانه تبين انها
 حين الطلاق كانت حائضا ولا وقعت ان عده
 الحائض من حملها كله فانما مات عنها هذا الاول
 او طلقها وانقضت عدها منه فانه يجوز له الثاني
 ان يزوجها للحرم عليه لانه تبين انه تزوج
 ذات زوج لا معتدة وفي هذا التعليل نظر لانه يوجب
 ان تزوج المعتدة من طلاق راجعي بولي وليس كذلك

كما هو عبارة ولا دخل المولى بالمرتب احدهما تقييد قوله
او لرب لرب ستم شهر بان يكون الولد علي طور
لا يكون الا بعد هذه المدة فان كان علي طور تكون
في هذه المدة عليه فان رجعة الاول لا تخفى ثانيا
تقييد قوله وردت الخ بما اذا كان الولد يلحق بالاول
فان كان بين طلاق الاول ولاد ثانيا للولد الاثر من
اقتضى امر لكل فلما يرد برجعة وان لم تعلم
بما حدثت انتقضت وتزوجت او طوي الامة سبيرا
فكالولدين من الصير فيهما الرجعة وفي تعلم
للرجعة اي وان لم تعلم الرجعة برجعة الزوج
لما حدثت انتقضت عند ثمار وتزوجت او طويها
سريفا ان كانت امة فتعوت على المراجع لهما
بوكي او تلذذ الزوج الثاني بها الشيد عيرها من
كفوات ذات الولدين على الزوج الاول بتلذذ الثاني
والرجعية كالزوجة الا في تحريم الاستمتاع والرجوع
عليها والاكل مومنا الطلاق لان على احكام الرجعة
والمعنى ان الرجعية حكمها حكم الزوجة في وجوب
التعفف والكسوة والموارثة بيمينها وغير ذلك الا في
تحريم الاستمتاع بها قبل المراجعة بنظرة وغيرها
من روية شعروا حتملا بها لان الطلاق محاذ له
للمتكاح الذي هو سبب للاباحة والابقا للحد
مع وجود حنثه ولا يكلها ولا يدخل عليها ولو كان
مومنا من يحفظها ولا ياكل حيا ولو كانت بنته
رجعية لم يمتد برأجوها وهذا استدلاله لئلا
يبدأ الكراما كان فلا يرد ان الاجني يباح له ذلك

مع

الاجنبية ولا باس ان يربي وجهها واغيبها لغير لذة
اتفاقا اذ للاجنبي ذلك وله السكنى مومنا في دارها معة
لها والناس ولو اعزب وقوله كالزوجة اي التي للخل
ولا تلتزم في عصمتها فلم يلزم تشبيه التي بنفسه
ومن احكام الرجعية انه يخرج منها الا بيلوا الظهار
واللعان والطلاق وان طلقها لا يجوز له ان يجتمع بينها
وبين من يحرر جمعه مومنا مادامت في العدة **وهذا**
في انتفاء عدة العدة والوضع بل بين ما امكن وسيل
النساء يعني ان الزوج قد اتمها اذا راجعها زوجها
فقال تعقب ذلك عديت قد انتقضت بثلاثة اشرا
او بوضع الحمل فابها مضدقة في ذلك ولو خالفها الزوج
اذا كان هناك زمن يمكن فيه انتقضا العدة بما ادعت
ولا بين عليها وان خالفها غدا ثانيا لان النساء موانع
علي فروجهن واذا ادعت انتقضا عدتها في مدة
تتقضي فيها نادر كالتشهر وكوه او اشكل الامر
فان النساء يسيلن عند ذلك فان شهدن لها بذلك
اي شهدن ان النساء يحتمن لمثل هذا ثانيا بخلاف
فليس قوله وسيل النساء من يبطا بقوله ما امكن لانها
اذا ادعت في زمن يمكن الا انتقضا فيه صدقت ولا حاجة
الى سوال النساء بل هو مقتضب راجع لما اذا ادعت
ما لا يمكن فيه الا انتقضا الا نادر او اشكل الامر
وفهم منه ان ادعاءها في مدة لا تتقضي فيها
بحال لا تخيدق فالاقسام ثلثة **وهي** ولا يقيد
تلك بيمينها نفسها ولا انهارات اول الدم وانقطع ولا
روية النساء **يعني** ان المرأة اذا قالت اول عدتي

قد انقضت فيها يمكن من اقرا او وضع وقلنتم هي مصدقة
في ذلك وقربا ننت منه فقوله بعد ذلك كنت كاذبة وان
عزتي لم تنقض خاتمة بعد ذلك منها ان ما والى الجمل لمطوقا
رجعتنا الا بعقد جديد لا ينادى لعدة انكاح بغير ولي وجرا
وشهود و كذلك لا يغيرها بعد قولها دخلت في الجمعة
الثالثة اي رايث اول الدم وانقطع وقد كنت اظن
دوامه المدام الكهتير في البعد وهو يوم او يومه
وقربا ننت بقوله الاول وتبع المراف في هذا ابن
الحبيب وقال ابن عرفة والحر هب كله علي فبول قولها
اظهارات اول الدم وانقطع وكذلك لا يغيرها بعد قولها
حضنت ثالثة روية النكاحها فصدقتهما قلن
ليس بهما اثر حيض ولا يثبتت اي قولها قربا ننت
حين قالت ذلك ان كان في مقرر اخيجه له النكاح
وظاهره كابن الحبيب عموم ذلك في القر والوضع وان
تقول وصحت ثم تقول كزيت ولا ينفككم بحرين
اثر حرم وقال في توجيحه الظاهر لا فرق بينهما انتهى
ولو مات زوجها بعد سنة فقالت لم احض
الا واحدة فان كانت غير مخرج ومريضة لم
تصدق الا ان كانت تظهره وحلفت في كاستة لاني
كالاربعة وعشرين يعني انه طلقها طلاقا رجعييا ثم
مات بعد سنة وخواتم يوم الطلاق فقالت زوجتي
لم احض من يوم طلقني راي الا ان احبلا او لم احض
الا واحدة او اثنتين ولم ادخل في الثلاث فلا
يحلوا لها من امرين تارة تظهر احتباس دمها
وتكرر ذلك حتي يظهر من قولها في حياة مطلوقا انه

يقبل

يقبل قولها في ذلك وترثه لضعف التهمة نحو لو باكثر
من العام والعامين وتارة لم تكن تظهره في حياة مطلوقا
فانقلا لتصدق في ذلك ولا ترثه منه شيئا كقولها
امرا نادرا فان التهمة في قرية وهذا كله اذا كانت عسر
يرجع قولها من رجعة فان كانت من رجعة او من رجعة ثانيا
تصدق في ذلك وترثه لان المرحون والرجع يبعثان
الحض عا ليل خلا التهمة خواتم مات بعد ستة اشهر من
يوم الطلاق وقالت لم احض احبلا او لم احض اللواحدة
واثنتين ولم ادخل في الثالثة فانها حترق في ذلك
بين وترثه وان مات بعد اربعة اشهر من يوم الطلاق
فصدق من غير بين وموم مات انها لو ادعت طول
عدتها وهو حي لا يكون الحكم كذلك والحكم ان كانت
باين تصدقت لا ينفك عنها رقة علي نفسها وان كانت
رجعية لم يمكن من رجعتها مطلقا لكن انحصرت بقاقلها
عليه التهمة وعبرها مما للرجعية وان كذبها فلا شيء
لها وتذب الاشهاد المشهور ان الاشهاد على الرجعة
سحب لا واجب كما قيل **و**احدايت من مبعث لـ
م يعني ان من طلق زوجته طلاقا رجعييا ثم رجعها
واراد ان يجامعها فمعتة من ذلك لا يعر الاشهاد
فان ذلك من حرمها وهو دليل رشدها ولا تكون بذلك
عصبية لزوجها بل توجب علي المنع وكما يذب المطلق
الاشهاد علي الرجعة كذلك يذب له اعلاها اعدا
ويجوز كراهة عدم الاشهاد من قولها احدايت **و**
وشهادة السيد كالعزم يعني انه اذا طلق زوجته
الامة طلاقا رجعييا ثم ادعي بعد انقضت العدة انه

كان راجعها في العدة فانه لا يجد في ذلك ولا يصح رجوعه
ولو صدقته الزوجة على ذلك فلو شهد سيدها ان زوجها
كان راجعها في العدة فان شهادته كالمعدم لانه يثبتم علي
ذلك والزوجة جبرها على نحو عقد يربح دينار فان
ابي سيدها ان يعيد فقال فان السلطان يعقد له
عليها لان السيد معتز في انفا باقية في عهدة زوجها
وقوله السيد اي وشهادة الولي مع غيره كالمعدم
فلا يكون اثباتا لمسحب الا اذا شهد رجلين غير
من المتعة على قدر حاله **المشهور** من المذهب ان
المتعة وهي ما يعطيه الزوج لمطلقة ليحبر بذلك
الا انه الذي حصل لها بسبب الفراق مستحقة وتكون
على قدر حاله الزوج فقط ولو كان عبدا لان الادب
في النكاح اذن في توافقه لقوله تعالى على الموسع
قدره وعلى المقتر قدره واعار وعي قدر حاله فقط لانا
كسر ملكها من قبله فقط فبراعل جبرها منه وبه
يظهر الفرق بيننا وبين المتعة المراعى فيه لموسعه
وحالها فقوله والمتعة عطف على الاشارة من قوله
ويذب الاشارة وهذا هو المشهور وقيل بالوجوب
لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متلعا
بالعروف فحقا على الحسين وقال ايضا على المتقين
والحاصل في الامر الوجوب فقلنا حرم عنه هذا
قوله على الحسين والمتقين لان الواجب ان لا تنقيد
بها وبغيره وما قيل من ان حقها على من العاقل
الوجوب لجيب من الاول بيان المراد بلفظ الثابت
المقابل للبطل والمدوب ثابت وعن الثاني بان الامر

من المذهب بتقييده بالحسين والمتقين لكن المتعة
تكون للمطلقة طلاقا باينا الشرط لاقط الحصول الوحدة
بالمرافقة والمطلقة طلاقا رجعية فالا كسر عتوها لانه
مادامت في العدة ترجوا الرجعية فالا كسر عتوها لانه
لو بقوا لها قبل الرجعية نكحها لم يرجع بها لانها كسرت
مقبوحة فان ماتت قبل ان تمت فان المتعة ترفع الي
ورثتها باينا او رجعية والى ذلك اشار بقوله بعد العدة
للرجعية او ورثتها فلو مات الزوج قبل ان تمتها
او ردها للمعينة قبل دفعها لها سقطت باينا او رجعية
من كل مطلق في نكاح لازم **التشبيه** تام وهو ان
المتعة ترفع لها ان كانت حية او لو رثتها ان كانت
ميتة واحترز بالمطلقة ممن فتح نكاحا فاست
لا تمتنع كما واكبه اشار بقوله **لا في فسخ كلامه** لان
الملاعة قد حصل لها عانة العترة مما لا يجبره المتعة
وقوله في نكاح الف لان المطلقة لا تكون الا في نكاح
لكنه حرم نه للحيل قوله لازم والزوج في كل شيء بحسبه
فما يعوت بالرجوع او الطول او ولادة الولد لانهم
واحترازه من غير اللازم كنكاح ذات العيب فانها
اذا ردت به لا متعة لها لانها عارة بعيبها او مختارة
لفراقه لعيبه **وملك** احد الزوجين **ش** يعني ان احد
الزوجين اذا ملك جميع الاخر فانه لا يمتعه فان المالك
ان كان هو الزوجة فالزوج يملكه ملكا مطلقا ان
تزوج ماني بده وان كان المالك هو الزوج فحان الزوجة
لم يحصل عتوها وحشة لانه يطهرها ملك اليه
ام لو ملك احدهما بعد الاخر فالمتعة محسوبة لانه

لا يملك البعد بين الزوجين **من** الاختلاف او فوجها
وطالقت قبل البناء اختارة امتنعها او لم يمسها بحيرة ومملكة
من ما يستثنى من قوله كل مطلقة وهو استثنى ما قبل
لان المختارة لاعتقالاتها بعدد ما طلقته فان قوله
مطلقة يشترط ما ذكره اي سواء كان الطلاق منه او منها
او من سببه او سببها والمعي ان من خالعت زوجا
بموافق منها او من غيرها جازها فانه لا منفعة لها اذ لا
فوجت فطما وكذا لكان اختلافها للاستشارة الى اهلها
المختلعة والاختارة ولم يخل خلعت وكذا لا منفعة
لزوجت تزوجنا وقد فوجها الزوج **من** اذ اطلقها
قبل البناء استلعتها واخرها بجمعها اما لو طلقت
قبل البناء وقبل الفرج فانها تمتع ومعلوم قبل البناء
ان المطلقة بغيره لها النفقة وهو كذلك لكن تحت جواز
مسمى ابتداء وكذا لا منفعة لمن عتقت واختارت
فراق زوجها العبد واختارت فراقه لاجل عيب به
لان الفراق اعم من قبلها فان كان العبد ثانيا
معلوم قوله فيما امر لا يزوجها لو فارقها لاجل عيب
بها لا بغيره واما المختارة والتزويج امة عليها
اوثانبة او علمها بواجبة فالعتا اكثر فان لها النفقة
لان الطلاق بسببه كما قاله ابن يونس وليس كالنفقة
تحت العبد تحتنا نفقها لان هذا امر لا يزوج للزوج
فيه وكذا لا منفعة للمغيرة والمملكة لان تمام الطلاق
بها وان كان بدوه من الزوج وقيل لكل منهما
النفقة العتيق وهو الصحيح ولما انتهى الكلام على
الرجعة لعقبه بالكلام على الايلة لسبب الطلاق

او

مطلقة

الرجعي

الرجعي عنه فقال **باب** **الايلة** كذا قيل وفيه
بحث اذ سبب الطلاق الرجعي عنه يقتضي تفرقه
على الرجعة وقد يقال في ترجيعه ما ذكره المؤلف ان
كلامه الايلة والخطا في الحاقه كانه طلاقا باينا
واختلف هل كان كذلك لو كان السلام ام لا وهو الصحيح
فلما اجمعا معا واتي بها عقب الطلاق ومن المعلوم
ان الرجعة من تزويج الطلاق والايلة لانه لا يملك
لما استعمل فيما اذا كان الاستلغ منه بيمين شرعا
عرقه ابن عرفة بقوله حلف زوج على ترك وطء
زوجته بيمين حيا رها في طلاقه ورسمه المولت
بغيره من رسم ابن الحبيب فقال **من** من مسلم
مكلف **من** يعني ان الايلة لحلف المسلم المكلف ولو عبدا
باسم الله تعالى او حقة من حقة النفسانية او
المعنوية او مادية التزام عتق او طلاق او حنوم او
حدقة او غير ذلك وخصه بغيره باليمين باليهو ليقدر
عند ابن حنيفة بكل مادية التزام غير العتق
ولا ينفق من حبي ولا يحبون بخلاف السعة
والسكران بحرام والاحرس اذ اقيم منه باستشارة
وكونها او المحمي بلسانه ولا ينفق من كافر خلافا
للشافعي لموم الآية وجوابه ان قوله فان فارق فان
الله يمتور رجب بيمينه لم يمتور بيمينه الكافر باليمين
من بيمين وقاعه **من** بيمين بيمين المشاة الكنتية
اي يتفق اي يمكن ان العتق يتصور بقلعه ايج
جاءه بغيره بيمين المحبوب والخصم والشيخ الفاني
والعبد والشاب اذا قطع ذكره فلا ينفق منهم

University

ايلوا قوله بتصور وقاعه ولو في المستقبل ليشمل قوله
 ولو مر رجعا اي ولو كان الزوج الموصوف بما ذكر مر رجعا
 فهو كالصبي على ظاهر المذهب عندنا بنوعه السلام
 وهذا اذا طلق اما لو قيد بيمينه فليلا ايلوا عليه
 ولو كان المرحض الا ان يقصد الحذر فيطلق عليه
 للجل الحذر **من** يمنع وطى زوجته **يعني** ان حقيقة
 الايلوا هي اليهين يمين وطى الزوجة المتضمنة كقولها
 والله لا اطاول اكثر من اربعة اشهر او حتى تكلمه
 ان لا يلتقي موبيا او لا يقتتل من حيا بة من باحيا ياتي
 في كلام الموكف وقوله **من** يمنع جارد ويجرد منطلق
 يمين متعمدة معني الحلف والبا يميني علي لان
 منع الوطي مخلوق عليه لا مخلوق به ونسبة يمين بالقتل
 والقتل التخيبة والعوقية بناء على ان اليهين مونة
 او مذكورة لا ما يقضي الحلف احسن بخبر ربه عما اذا
 كانت اليهين لا تمتع مثله والله لا طائفا لان برة في
 الوطي ومنه الوطي انه لو حلف على محراما مثلا
 ومنه ذلك بحقيقة ما فانه لا يلزمه ايلوا بذكر ومنه
 الزوجة انه لو حلف على ترك وطى سرية او ام وكده
 اكثر من اربعة اشهر فانه لا يلزمه بذكر ايلوا الا انه
 يمنع من الحذر لا سيما ام الولد اذ ليس له فيها مصلحة
 الا الوطي وحلفه يحذر بما وشمل كلامه الزوجة الحذر
 التي تطيق الوطي لا يحذر بالاجل فيمن لا تطيق
 حتى تطيق وفيمن لم يدخل بها من يوم الرعا وحتى
 مدة التحريم وقوله زوجته اية الكاتبة حين الحلف
 او المتجدة بعد الحلف على عدم وطىها **من** وان تعليقا

يعني الحلف على ترك
 وطى زوجته وان
 جعلت اليه يميني

قد علمت ان التعليل من باب الايمان على الصحيح
 لان باب التزام من مبالغة في حجة الايلوا المقي
 انه لا فرق في لزوم الايلوا بين ان يكون منجزا او كاس
 والله لا اطاول الحنفي حصة اشهر مثلا او معاقا
 كقوله والله لا اطاول حتى ادخل الدار مثلا او بعبارة
 يجمع ان يكون مبالغة في يمين وفي منع الوطي وفي
 زوجته لان اليهين تكون متجزة ومعلقة ومنع
 الوطي كذلك يكون في الحال ويكون معلقا اي وان كانت
 اليهين منع الوطي تعليقا اي ذات تعليق كوالدين
 لا اطاول ان دخلت الدار فان كان عدم الوطي تعليقا
 اي معلقا كوالله لا اطاول حتى تساليني او تاتي
 وان كانت الزوجة اي الزوجة تعليقا اي معلقة
 كان تزوجت فلانة قوالله لا اطاولها ثم وجب
 الزوجة ان يولي منها بقوله غير المرحض ولها ان تقسمها
 فلا ايلوا في الحلف على ترك وطى المرحض كوالله لا
 اطاولها حتى تقطم ولها ان يكون موبيا قاله مالك
 في الوطى المردونة فان مات الولد دخل وطىها ان كانت
 ثنية احملاح الولد وان يولي يمينه موبيا وهو
 يولي ان بقي اكثر من اربعة اشهر **من** وان رجعية **من**
 يعني انه لا فرق في لزوم الايلوا من الزوجة بين من
 هي في العمة وقد طلقت طلاقا رجعيا فمن حلف
 على ترك وطى الرجعية فهو يولي بيمين له الاجل
 ويومر بعد انقضائه باليمين فيرجع ليعيد
 او يطلق عليه اخرجه للحتم ان يكون الرجوع
 وكثير هذا ان لم تنقضي العدة والافلاشي عليه

علة لقوله هو معر
 يصرح بالاجل انه عذر

اكثر من اربعة اشهر او شهرين للمعيد **ثاني** ان اهل لا يلا
 لا يلزم الا ان يكون اكثر من اربعة اشهر المحر او اكثر من
 شهرين للمعيد فلو حلف على ترك الوصي في سنة اقل من
 ذلك لم يكن مولى بقوله اكثر طرق للمنع او الذي هو ظاهر
 ان الكثرة مستبرة وادخلت كيوم وهو ظاهر المروثة مع
 ابن ابي عمران وصرح به في الموازية وهو ظاهر كلام
 ابن الخبيري قال عبد الوهاب لا يكون مولى الا بزيادة
 مؤثرة وروي عبد الملك انه مولى بالاربعة او في الاربع
 وهو مذهب ابي حنيفة ومنشأ القولين الاختلاف
 في فهم قوله تعالى للذين يورثون من سائرهم
 ترجع اربعة اشهر فان افان الله عقور رحيم
 وهما مبنيان على ان القبيصة هي هي مملوكة
 خارج الاربع اشهر او فيها ولا يقع عليه الحلق
 بمجرد روي اشتهر عن مالك وقوة الطلاق
 بمجرد رويها وتسل من قال بالمشهور بان يقطع
 الفاس قوله تعالى فان قارا فانها تستلزم تحريم
 ما بعدها قبلها فتكون القبيصة مطلوبة بعد
 الاربعه وان ان الشرطية بخبر الحلي يعرفها
 مستقبلا فلو كانت مطلوبة في الاربعه لبقى معنى
 الماحي على ما كان عليه بعد دخولها وهو باطل ورا
 في القول الآخر الغايبة لا مجرد السبب ولا يلزم
 تخبر السبب عن سببه في الزمان بل الغايبة عليه
 المختار ورا ايضا ان حرق كان بعد حرق الشرط
 والتقدير فان كانوا خاذا وكما تاول مثله في قوله
 تعالى ان كنت قلته فقد علمته والقرينة المعينة

لا يلا اربعة اشهر
 لا يلا اربعة اشهر
 لا يلا اربعة اشهر
 لا يلا اربعة اشهر

بعدها
 ان

لذلك

لذلك ما دلت عليه السلام حسن قوله للذين يورثون من
 سائرهم ترجع اربعة اشهر فان افان الله عقور رحيم
 لا غير **ثاني** لا يثبت بعقده يومه **ثاني** اي اذ حلف العبد
 على اكثر من شهرين ثم عتق بعد ثقل اجل الا بلاء
 وهو في الخبر يخرج بعتق الحلف في غيره باحكم فانه
 لا يثبت لاجل الحر وهو اكثر من اربعة اشهر واما لو
 عتق بعد الا بلاء قبل الحكم في المحتمل فانه يثبت
 لاجل الحر فقوله يومه اي الا بلاء اي بعد ثقل لاجل
 الا بلاء **ثاني** كوا الله لا ارجعك ولا اطاول حتى تسأليني
 او تاتيني **ثاني** هو شروع في بيان المثل التي لا يلزم
 فيها الا بلاء التي يلزم فيها وتسا منها بقاء محنتها
 وهو ما اذا اطلق زوجة طلاقا رجعيان ثم حلف
 انه لا يراجعهما وتومولي ان محنت اربعة اشهر من
 يوم حلفه وهي في الفدية فان لم يرجع طلق عليه
 بخبري وثبتت على عدتها وحلفت بنى مملو
 قل ما بقي منها كساعة وكذلك يكون مولى اذا
 قال والله لا اطاول حتى تسأليني الوصي او حتى
 تاتيني اذ ادعوتك لمشيئة ذلك على الشاركون
 اثباتها البعدهم معرفة عقبة ولا يكون رجوعها
 للسلطان شيوا لا يلزمه وليس عليها ان تاتيه
 وعليه ان ياتيهما لانه عليه الصلوة والسلام كان
 يدور على ثوابه **ثاني** او لا التقي موما او لا اغتسل من
 حنابة **ثاني** اي اذ حلف على ما يلزم منه في الوصي
 عقلا او شرعا فانه يكون مولى قال اول كوا الله
 لا التقي موما سوا اطلق في يمينه او غيره باجل

قوله على التوضيح
 كوا الله لا يلا

Cop

زائد على اربعة اشهر والثاني كواحدة لا تغسل منها من
 حثابة لانه لا يقدّر على الجمع الا بالكفارة **او** لا اطاول
 حتى اخرج من البلد اذا تكلفه **يعني** انه ان اختلف انه
 لا يطاول عليه حتى يخرج من البلد وكان عليه في خروجه
 منها مشقة بالنسبة كماله وكثر ما له فانه تكون
 موليا بذكر وجوب له الحبل من يوم الحلف لان يمينه
 حرة في ترك الوطى والضمير في تكلفه عما يدعي
 الخروج فان كان لا مونة عليه فيه فليس بمول
 الا انه لا يترك ويقال له طالق كنت حاد قاني اسك
 لست بمول وظاهر قوله اذا تكلفه انه يكون موليا ولو
 حصل رجناه بتكلفه **لكن** اوفي هذه الدراية اسم
 بحسن خروجه **يعني** انه اذا اختلف ان لا يطاول
 في هذه الدراية يكون موليا بذكر وجوب له الحبل
 من يوم الحلف وهذا اذا لم يحسن الخروج من الدار الحبل
 الوطى بالنسبة كماله وحاله الميرة ذكره في خبره
 راجع للوطى فظاهره ولو من تكلفه الميرة به منها
 انا اخرج ولا ابالي بالميرة ومعلومه انه لا يحسن
 خروج كل له بان كان لا ميرة للخروج للوطى على
 واحد منهما انه لا يكون موليا وظاهره ولو امتنع
 من الخروج له لانه متمزلة من لم يحلف على ترك الوطى
او ان لم اطال فانت طالق **يعني** وكذا يكون
 موليا اذا قال ان لم اطاول فانت طالق ووقع عن
 وطئها والافلاحيه منها لان يره في وطئها في امرها
 قوله الا ان لم احبها **او** ان لم اطاول فانت طالق **يعني**
 بان يقع عن وطئها على ملحق ابن بونس عن مالك

قال

٢٧٥
 وابن القاسم ثم رجع ابن القاسم وقال لا يكون موليا
 لانه ليس عليه يمين بمسقه الحجام وصوب وبعبارة
 وما رجع اليه ابن القاسم هو المراد به من انه لا ابلا
 عليه وهو الذي يوافق قول المؤلف في باب الطلاق
 ان ان لم اطاول قول مالك مقيد بما اذا امتنع من
 الوطى مع القدر هو ضعيف لان الطلاق عليه
 ليس للملابيل للخصم ان يمينه ليست مانعة له من
 الوطى وانما الامتناع من نفسه **او** ان وطئتك وتزوج
 بيمينه وطئها الرجعة وان غير مرد حول **يعني**
 انه اذا اختلف الزوج لزوجته ان وطئتك فانت
 طالق واحدة او اثنتين فانه يكون موليا ويمكن
 من وطئها فاذا وطئها وقع عليه الطلاق باول الملاقاة
 فالنزع حرام فالحلل من الحرمة ان يتوب بيمينه
 وطئها الرجعة فان امتنع ان يطا على هذا الوجه
 طلق عليه ولا فرق في هذا بين المدخول به وغيره
 لان غير المدخول به باول الملاقاة صارت مدخولا
 به وكلام المؤلف محله اذا لم يكن باداة تكرار
 والافلاحيه من الوطى **يعني** فيجبيل الطلاق ان
 حلف بالثلاث وهو الحسن او ضرب الحبل
 ثولان فيها ولا يمكن منه **يعني** اختلف المذهب على
 قولين اذا قال الرجل لزوجته ان وطئتك فانت
 طالق ثلاثا او ايمته فقال ابن القاسم بمحصول
 عليه الحنث من يوم حلفه وان لم تقم وهو الحسن
 عند ثبوت وعنده اذا فابردة في ضرب الحبل
 لانه يثبت باول الملاقاة وباقي الوطى وهو النزع

حرام لان اجزا الفرج من العرج وطب قلا يمكن من وطئها
وهذا مبني على انه غير موكي قاله ابن رستم في المحرمي
وابن رستم انه لا ينجس عليه كنفه ويحترق له اجل الا يلا
لانه مول ولا يطلق عليه الا بعد الاجل من يوم حلف
لعلمه ان تزويجها بالاقامة معه من غير وطئ وقرع
في المرونة على القولين فخير الموثق عايد على المرونة
وخير منه عايد على الوطي ابي لا يمكن من الوطي على
كلا القولين عند الرواة **كالظفار** تشبيهه في
قوله ولا يمكن منه والمحيي انه اذا قال لزوجته انت
وطئتني فانت على اظفار ابي فانه لا يغزو ملكتي يكفر
والعبارة تشبيهه في انه لا يمكن منها ويدخل عليه
الا يلا فان قيل ما فائدة ضرب الاجل مع انه
ممنوع منها فالحواب ان فائدة الاحتمال ان تزويج
بالقائم معه بلا وطئ تخالف في المسئلة السابقة
ولا كافر وان اسلم الا ان يخافوا التينا لا كافر
بالرفع والجراد هو عطف على مسلم وانما صرح
بمهمه لاجل ما فيه من التفصيل والمحيي ان
شرط صحة الايلاء ان يحد من روجه مسلم فلا يجمع
من روجه كافر ولو اسلم بعد الحلف الا ان يترافقوا
الميثاقا بحكم بينهم بحكم الاسلام فينظر هل
يحبهم تستلزم منع الوطي فيلزمه الايلاء لا فلا
يلزمه ولما كانت الزوجة هي المطالبة عبر المولى
بصيغة كبري ولا لا يخرجها او لا كلمتها في اي ولا
يلزم ابيلا في حلفه بما ذكرنا في المرونة وهو
ذلك مما المحرمي لكنه من العنصر الذي لها القيام

به ويطلق عليه بلا اجل فيجب ان يقتيد كلام المولى بذلك
كما قيد هابه المحرمي وغيره واما ان وقف عن مسماها فهو
مول **او** لا وطئها لبيلا او بفار **يعني** ان من حلف
انه لا يطار زوجته لبيلا او حلف انه لا يطارها بفار
فانه لا يكون مولا بذلك لانه لم يعم بتمينه الا زمته
وهو اجتهاد وطلق في الاعزان او لا يبيثن او ترك الوطي
من بلدان كان عابيا او سرمد العباداة بلا اجل على
الاصح **المشهور** انه اذا حلف ليعزان عن زوجته زمانا
يحتمل به من روجه او حلف لا يبيث عندها او
ترك وطئها حذرا او ادام العباداة انه يطلق عليه بلا
ضرب اجل ابيلا وسوا كان التارك الموطئ حذرا او حذرا
او عابيا فقد كتب عيرت عيدا عن رقوم عا سوا
جراسان اما ان يقر مولا او يرحلوا نسا هم اليهم
او يطلقوا جميعه فان لم يطلقوا يطلق عليهم الا ان
تدعي بذلك فقولها واجتهاد وطلق مستأنف ومطوف
عليه ومعنى الاجتهاد في الطلاق عليه فورا او التلوم
بلا اجل ابيلا فان علم لذه واجتراره طلق عليه
فورا ولا امهله بل اجتهاده فلعلمه بترك ما هو عليه
ومن ترك الوطي حذرا قطع الذكر حذرا لانه يستلزم
ترك الوطي وانراد بقطعه حذرا ان يقطع قطعه كما
في ابن عرفة ومن شرب دوا القطع لذة النسا كان
لها الفراق وكذلك ان شربه ليلامح علة وهو عالم انه
يذهب ذكر او يشاك **ولا** ان لم يكرمه بتمينه حكم
ككل مملوك اسلمه **حري** يعني انه اذا قال لزوجته انت
وطئتني فكل مملوك اسلمه حرقا لا يكون مولا بالذكر

او

لانه عجم في عيسيه وفي يمين حوج ومشفقة لا يلزمه بعل
ص او حتى بلدا قتل ملكه منها يعني انه اذا قال لزوجته
 ان وطيتك فكل محلوك املكه من البلد الفلاني حرا
 كل مال املكه منها حرة فانه لا يكون بذلك موليا فان
 ملك من تلك البلد عبرا او مالا فانه يكون موليا الا ان
 يكون وطيا قبل ذلك فيعتق ولا يستقر ملكه علي
 محلوك منها بعد ذلك **ص** او لا وطيتك في هذه السنة الا
 مرتين فانه لا يكون موليا لذلك لانه يترك وطيا اربعة
 اشهر ثم يطأ ثم يترك اربعة اشهر ثم يطأ
 فلا يبقى من السنة الا اربعة وهي دون اجل الا بلاء
 او مرة حتى يطأ ويبقى المدة **ص** يعني اذا حلف ان لا يطأ
 في هذه السنة الامرة قال مشهور انه لا يكون موليا لانه
 ليس بمزوج عا من الوطى يمين فبطالها بالوطى فان
 وطى في اثنا السنة للزمت في الارل او المدة في الثانية
 نظريا اقول من المدة فان كان اكثر من اربعة اشهر
 للمحرر اكثر من شهرين للعبد فهو مول وان بقي اقل
 فكلوا ان لم يطأ فحلف عليه ان كان مضارا **ص** وان
 حلف علي اربعة اشهر او ان وطيتك فعلي حرم هذه
 الاربعة **ص** يعني ان احرا اذا حلف ان لا يطأ اربعة
 اشهر اشهر ومن ملكه العبد اذا حلف ان لا يطأ اربعة
 اشهر من فانه لا يكون موليا بل علي المشهور حتى
 يزوج او علي ذلك وكذلك لا اطلاق علي من البتر
 حرم من معين عيسيه وبين من اثنا اربعة اشهر
 فاقل حرا ان وطيتك فعلي حرم هذه الاربعة اشهر
 او هذا الشهر او الشهرين او هذه الثلاثة فان كان

بينه

بينه وبين منتهاه اكثر من اربعة اشهر او سبي شهر اياقي
 بعد اربعة اقواله وهو في رمضان ان وطيتك فعلي حرم
 من فانه يكون موليا وانه قال لا اطأ وحيثي مشك
 من فانه غيب شهر او اربعة اشهر او اربعة اشهر فاقل
 اقول هذا فعلي حرم المحرم او ما قبله فلا اطلاق عليه
 واما ان حلف بحرم لم يعين زمانه فانه يكون موليا
 بذلك ولو كان حرم يوم خوان وطيتك فعلي حرم يوم
 ثم احيا ب ساءلا نال قتل عليه حرم ملكيته
 من الشهر او الاربعة فاقل المعينة بقوله نعم
 ان وطى في اثنا اشهر احيا ب المعينة او قبل بحسب الشهر
 المعينة او الشهر المعين فلا شيء عليه من حرم التقيد
 انه لو لم يعين كان وطيتك فعلي حرم شهر مثلا كان
 موليا كما في **ص** والجل من اليمن ان كانت عيسيه
 صرحت في ترك الوطى بان احتملت مدة عيسيه اقل
 او حلف علي حنت في يوم الرقع والحكم **ص** اع
 والجل الذم لها الغيام بعد حرمه وهو اربعة
 اشهر للمحرر وشهران للعبد مبداه المحرر والعبد من اليمن
 ولو لم يحصل رفع الحكم ان كانت عيسيه حرة في
 ترك الوطى المدة المذكورة كواسه لا اطأ وحيثي اشهر
 مثلا او لا اطأ واطلف او حتى اموت او تموتى لا
 عيسيه نكاحا بعتية عمره او غيرها فكاه قال لا اطأ
 واطلق وان كانت عيسيه ليست حرة في ترك الوطى المدة
 المذكورة بل احتملت القلة والكثرة فمن الحكم كواسه لا اطأ
 حتى يقوم ربه او كانت علي حنت كان لم ادخل الدار فانت

طالفتوا بؤة كون الجبل في الحزج من اليمين انما اذا رفته
 بعد محبي اربعة اشهر المحر او شهرين للمعبد لا يستأنف
 الجبل وان رفته قبل محبي ذلك حسب ما بقي من
 الجبل ثم طلق عليه ان لم يعد بالوطي قال
 المختبر مرة بعد مرة فقوله والجبل اي المختبر في الايلا
 الذي يكون بعده الطلاق فاجل الايلا اي الجبل
 الذي يكون به مولى غير اجل الحزب اي غير الجبل
 الذي يختبر به فكلما امكولفها في الجبل الذي
 يختبر به له وجهان في الجبل الذي يكون فيه مولى
 من قبل هل الخطا هو ان قدّر على التكفير وامتنع كالاول
 وعليه اختبرت او كالتاين هو الارجح او من تبين
 الحزب وعليه تؤولت اقوال **يعني** ان من قال
 لزوجته انت علي خطراي فانه حرم عليه ان يقربها
 قبل ان يكفر عن خطاها فاذا كان قادرا على اخرج
 كفارة الخطا او امتنع من اخرجها فانه يلزمه
 الايلا حتى اذا قلتم يلزم الايلا هل يكون ابتدا
 الجبل في حقه من يوم الخطا او من جميعه حركته
 في ترك الوطي وعليه اختصر المرونة البرادعي
 وغيره واستحسن المحبي او يكون ابتداءه في
 حقه من يوم الرقة والحكم كما اذا كانت بمنه محلة
 لاجل الايلا ولا قل منه وهو لا ياكل الايلا ولا رجح
 ابن بوشن لانه لم يجل على ترك الوطي حركتها
 انما هو لازم شرعا او يكون ابتداء الجبل من يوم
 تبين الضرر وهو يوم الامتناع من التكفير وعليه
 تؤولت المرونة اقوال ثلاثة متساوية عند المؤلف

ولم يعتبر ما رجع منها ولا قول الباجي الاول والثالث في
 المرونة لكن قلنا بكل ما رجع من المرونة الاول والثالث
 ان الخطا هو ان كان عاجزا عن كفارة الخطا لانه لا يدخل
 عليه اجل الايلا وهو كذا لراقيام عذره وقبده التخي
 بما اذا طرأ عليه العسر والمجزع علي الحياء بعد عقر
 الخطا وما ان عقره علي نفسه مع غلبه بالعسر
 عن حله فانه يدخل عليه لانه قد خد الحزب بالخطا
 ثم تخلف هل يطلق عليه الان او يرجع اليه انقضا
 لاجل الايلا رجحا ان يحدث له اربا في ترك القيام
 كما بعد لا يربا العيبة او يمنع الحوم بوجه جابز
 العيبة الرجوع والمراد بهما في باب الايلا رجوعه
 الي ما كان ممنوعا منه بسبب اليمين وقولها عذرك
 والتشبيه في جريان الاقوال الثلاثة في ابتداء
 الجبل في حق المعبد كما في مسألة الحرام المتقدمة وح
 وهو تشبيه في المنع فاد قال الزوج المعبد رجعة
 ان يعلى كخطراي هو لا يربا العيبة بالكفارة بالحيوم
 مع قدرته فانه يدخل عليه الايلا او اراد العيبة بالتكفير
 بالحيوم فتبده سببه منه بوجه جابز للضرورة تجزئة
 سببه او رجوعه فيدخل عليه الايلا هل يكون ابتدا
 اجله من يوم حلفه او من يوم رفته للحاكم حكمه عليه
 او من يوم تبين منه الحزب اقوال الثلاثة كذا قرر
 ابن عازي لكن يحتاج في جريان الاقوال لنقل فعل
 المؤلف اطلع عليه وقرره الشريانية تشبيهه في موموم
 قوله ان قدّر على التكفير وتفريره فان لم يفر على
 التكفير لم يلزمه ايلا كما بعد لاجل وعدم اللزوم في

الوجهين هو قول مالك في الموطأ وعليه درج ابن الحبيب ودرج
عليه المواق كما هو ظاهر كلامه ووجه من يرى لزوم الأيلا
للعبد إذا منع الصوم بوجهين أحدهما أنه محذور بغيره
أدخله على نفسه وهو داخل على ذلك وهو موقوف بوجه
جائز أنه لو منع لا بوجه جائز فلا يمكن من ذلك ومثله
الحاكم عنه ولما ارفى الكلام على ما يقتضيه الأيلا وما
لا يقتضيه شرع في بيان ما يحل به بعد انعقاده
فقال **و**احل الأيلا بزوال ملك من حلف بعتقه إلا أن
يعود بغير ارت **و** يعني أنه إذا قال للرجل عتقه أو طبتك
فبعد بغير ارت فإنه يدخل عليه الأيلا من يوم حلفه
فإذا مات العبد أو بلغه سيرة أو عتقه أو خرج عن
ملكه بوجه من وجوه الملك فإن الأيلا يحل عنه حتى فإن
ترك وطى زوجته بعد زوال ملك العبد فإنه بعد
محذور **و** الحالف بعتقه عليه الأيلا حتى ولو خرج العبد
عن ملك سيرة باختتاره أو بغيره كبيع السلطان
له في فلسس قلو عاد العبد كذا أو بغيره كإتلافه إلى ملك
الحالف بوجه من وجوه الملك غير الارت فإن الأيلا
يعود عليه بغير ارت إذا كانت يمينه مطلقه أو مقيدة
بزمان وقربى من الزمان أكثر من أربعة أشهر ما كان
عاد إليه العبد كله بسبب الارت فإنه لا يعود عليه
الأيلا لأن الارت حبر بما يدخل في ملك الإنسان
فمر عليه وعود بعتق إذا لم يرد بارت وبعثه
بغير ارت بوجه كعوده كله بغير ارت سواء عاد بعتقه
بغير ارت وطول بالعبودية فوطى عتق عليه بالملك
منه وقوم باقيه **و** كالطلاق القاهر عن العاقبة في المحلوف

بها

بها **و** الحالف اللام في لهما يعني علي أي لا عليها إذ
المحلوف لهما لا يتصور تعلق الأيلا بها ثم إن التشبيه
في أنه يعود الأيلا يعود المحلوف لهما أي أن يبلغ الطلاق
عاقبة أو ما في المحلوف عليها فيعود لهما ولو طلقها ثانيا
إنه ما دام طلاق المحلوف لهما لم يبلغ عاقبة فإذا قال
لزينب طالق واحدة مثلاً أو طبت عزة فطلقت
زينب واحدة وانقضت عتقها فليد وطى عزة ثم
أن تزوجها عاد موليا في عزة حيث لم يوطى أو حل
وبقي من اللحل حل الأيلا كان وطى عزة بعد ذلك أو
في عزة زينب حيث وقع الطلاق عليه في زينب
ولو طلق زينب ثلاثاً ثم تزوجها بعد ذلك لم يعود
عليه في عزة أيلا ليلوع الطلاق في المحلوف بها العاقبة
ولو طلق عزة ثلاثاً ثم تزوجها بعد ذلك لم يعود
عليه عاد موليا ما بقي من طلاق زينب **و** في
وتنجيل الحنت **و** أي وكذا كمنحل ويزول حكمه الأيلا
عن الولي إذا جعل الحنت فيما يمكن فيه ذلك كما إذا قال
أن طبتك فزوجني فلانة طالق فطلقها طلاقاً
ثلاثاً أو آخر طلقته أو عتقت العبد المحلوف بعتقه
أو دام الشهر الذي عتق وطى زوجته عليه كما مثل
به الشهر وثبت فيه بنظره أو لم يثبت فيه ما ذكر حنت لأن
الحنث فعل ملحق على تركه وترك ملحق على فعله
فعله وما قاله أئمة هو مثال لقوله **و** انحل الأيلا بزوال
ملك من حلف بعتقه **و** أي بعبادة وتنجيل الحنت
أي وتنجيل مقتضى الحنت لعتق العبد المحلوف
بعتقه أن لا يخطأ لأن الحنت في باب اليقين بخالفته

579

المخلوق عليه والمراد به هنا ما بوجبه الحث وهو العتق في
مثالنا واما الحث فهو وطها بالفعل **ويكفر** ما يكفر
اي ومن الامور التي لا يخل بها الايلة ويروى بحكمه
ما اذا قال لزوجته وانت لا الطول لمحي سنة شهر
ثم كفر عن بيمينه فان الايلة لا يخل فقوله ما يكفر
اي ما يغيب التكفير قبل الحث وهو اليمين بالله
والعذر الذي لا يخرج له **والاقل** ما لا يبيد هان لم
يمتنع وطها المطالبة بعد الحيل باليمين **اي** وان
لم يحصل اخلال الايلة بوجه من الوجوه السابقة
بان لم يحصل عتق العبد المبيع المخلوق بيمينه
ولا فحيل الحث ولا تكفير ما يكفر فطر رجة حكمة
دون ولها صغيرة مطقة او كبيرة ولو صغيرة
او محبوتة ولا يبيد هان كانت امة ولو حثت في حقه
في الولد حيث يرجي منها الولد المطالبة بعد الحيل
باليمين الا ان تكفيرها من هان ان لم يمتنع وط
الزوجة عقلا كرتقا او عادة كرجنة او شرعا
كما يحسن وحرمة الاقل المطالبة لها ولا يسرها
وتنع المولى في هذا القدر ان الحايض رايها شاس
وايكون كذا ان يعرفه وان المطالبة المذكورة ثابتة
مطلقا وهي تغيب الحث في القتل **يعني** ان
اليمين في اخطام الشرع لغير المظاهر والمرجع
والمرجع والمحيوس والغايب ومن ينع وطها شرعا
مغيب الحث في القتل ولو غيرها في غيرها فلا يخل
الايلة عن المالك بكن من تغيبها اقتضاها البكر
وكان الوطي المعتبر فيها اقتضاها قال **وافتنها**

البكر

البكر فلا يخل فيها بدونه وان حثت واما الغيبة المظا
في تكفيره كما مر ولغيره من اهل الاعذار الوعد كما ياتي
ثم شرط في تغيب الحث الايلة بقوله ان يخل
لا في حيض ورجلة فان قيل لا يشك ان الوطي الحرام
يحتث به وحيث الحث اليمين الحيل الايلة لا يبيد هان
فكجواب ان لا نسلم اخلال اليمين مستلزما
لاخلال الايلة مطلقا كما في الوطي بين المتخذين حيث
لهما العوج وإيمارة لا نسلم ان اخلال اليمين
مستلزم لعدم المطالبة باليمين **ولو** مع جنون
اي هو مبالغة في اخلال الايلة والمعنى انه اذا وطها
في حال جنونه فانه يخل الايلة بذلك الوطي ليمينها
يوطيه ما تنال في حثه فلو طها موطئا فلا تثم
حين وطلبت الغيبة وقا حال حيوة تسقط
مطالبتها بها واليمين باقية عليه فان اصح
يستأنف له اخل وحله بعض الشراح علي حيون
الرجل والمرأة وذكر في التعليل ما تقدم وهو يفيد
اختصاصه بحيون الرجل ان يعرفه ووطا المكروه
لغولائه لا يخل به اليمين وحيث المولى في التوجيه
صيف **اي** الوطي بين المتخذين حث الا ان يوطى
الفرج **يعني** ان الكولي اذا وطى زوجته بين فخذتها
مثلا فان الايلة لا يخل عنه بذلك المطالبة
وحيث **اي** تلزمه العبارة الا ان يكون نوي عند
حلقه انه لا يطاها في فرجها فانه حث للمغتصب الوطي
دون العوج ولا تلزمه به كفارة الايلة باق على كل
حال **ولو** طلق ان قال لا اوطاها تلوم ولا اختبر

ان

مرة ومرة **يعني** ان المولى اذا طلبت منه زوجة لمرة
 المحلقة للوطي العينة وهي الوطي او طلبد لك منه
 السيد بعد اجل الابل قال عند ذلك لا في اي امتنع
 من الوطي ومن الطلاق فان الحاكم يوقع عليه
 طلاقه على المولى فيها الرجعة من غير تكوم وان
 لم يمتنع من الوطي قيل قال عند ذلك انما اقول لم
 يفعل فان الحاكم يجتبره المرة بعد المرة الى ثلاث
 مرات باجتهاد الحاكم فان لم يفعل طلق عليه
وصدق ان ادعاه **يعني** ان المولى اذا ادعى
 الفجاء مع المولى من ماني اجل الابل وكذا منه فانه
 يصدق في ذلك مع يمينه ولا فرق بين المكر واليمين
 وظاهر كلام المؤلف انه لا يخلف ولها ولو جعيرة او
 سفينة اي حيث نكل الزوج وتوجعت اليه على
 الزوجة فليس هذا كما مر في العيوب في قوله وحلفت
 هي او ابوها ان كانت سفينة لان هذا لا يعلم
 الا من يمينه اذا كانت جعيرة اي او جعيرة
 ان تسقط عنها اليمين **والا** امر بالطلاق والى
 طلق عليه **يعني** وان لم يدع الزوج الوطي وهو
 العينة ولا وعدتها ومضى من الاحتياط فان
 الحاكم يحرمه بالطلاق لزوجته اذا طلبت
 الزوجية او سيدها فان طلقها فلما كلام وان
 امتنع طلق عليه الحاكم بلا تكوم فان لم يكن حاكم
 فليكنوا البلاء بقوم من مقام الحاكم ويجري هذا
 ماني امرأة المخرص من قول المؤلف مل يطلق
 الحاكم او امرها به ثم يحكم به قولان ولو رجعت

بإسقاط

بإسقاط حقها فلما العتيام متى شئت وقيل تخلف ما
 استقطنته المأبد **وجيبه** المخرجين المحبوسين بما يدخل به
يعني ان المخرجين والمحبوسين الذي لا يقر على الخلاص
 بالانجاف بما له والعائيت العينة التيسرة ومن
 في سننهم من كل ذي عزز منه او منها كالحاجين اذا
 حل اجل الابل او هم يتلك الحصة فان العينة في
 حقهم بما يدخل الابل اليه من عتق عبد معين تخلف
 بعتقه او تعجيل حقت او تكفير ما يكفر قبل الحنث كالحق
 بالله او طلاق بابين في غير المولى منها او غيرها ولا تكون
 العينة في حق هؤلاء الوطي لقوم قد رجم عليه في
 هذه الحالة **وان** لم تكن يمينه مما تكفر قبله كطلاق
 فيه رجعة فيها او في غير ما رجم لم يأت وعتق
 غير معين فالوعد **يعني** ان المولى اذا كانت يمينه
 بما لا يمكن تكفيره ما قبل الحنث كقوله ان وطيتك به
 فزوجته فلا تطلق او فانت طالق او فعلي عتق
 رقبة غير معينة او فعلي حرة غير معينة او علي
 ماني او علي صيام ايام لغيريات رمنها فان ما ذكر لا يمكن
 تكفيره منه قبل الحنث لانه اذا طلقها طلقه ثانية
 فلا فائدة في تعجيل الطلاق قبل الحنث وكذلك ان طلق
 منقها وكذا ان عتق عبد اياه اذا وطئها لم يعتق
 عبد آخر وكذا لو خدق بعد قة فانه يلزمه عند
 الحنث ان يصدق ايجالا ان اليمين منقورة عليه
 في ذلك كله فالعينة في ذلك تكون بالوعد بالوطي
 اذا زال المانع لا بالوطي لتقوره بالمخرجين ولا
 بالطلاق والعتق والحصوم وما ذكر معه اذا لو فعل

طلقة رجعية
 فاليمين منقورة
 عليه لم تعد اذ
 وطئها مرة عليه
 طلقة



اعاده مرة اخرى فلا فائدة في فعله كما هو مضمون قوله
فيه رجعة انه ان لم يكن فيه رجعة بان كان قبل البنا
او بالغا القاية فان الابل لا يدخل عنه به وظاهر قوله
وحوم لم يات انه لو قال فعلى حوم شهر لم يكن الحكم
كذلك وظاهره انه اذا ابي لا يكون الحكم كذلك ايا
في الاول لا بحوم حتى يطار في الثاني اذا التقى
قبل وطيه لاشي عليه لانه معين فانه **يعت**
للقايب وان يشهرين **يعني** اذا حروب للشخص
الحالف اجل الابل **لستم** التقى فوجد عابدا عنه
بعبرة مساوتها شهرين فانه يبعث اليه ليعلم
ملغزه فان كانت عيبته اكثر من ذلك طلق عليه
لكن بعد مجي الاجل رجحا ان يقوم في الاجل وهم من
قوله يعت انه معلوم الموضع والافترس مفعول فليطلق
عليه لعن الابل العوم نفقة وحوه لان الابل مع
الفقر ساقت كلام المؤلف مقيد بما اذا لم ترفع الحكم
لتمنعه من السفر حيث اراده قبل الاجل والافترس
بمنعه من السفر فان ابي اخبره انه يطلق عليه
اذا حل الاجل ففائدة اجتناب الحكم انه لا يبعث له
اذا اجبا للجل وطلبت العيبة **ولما** العود الى
رجعت **يعني** ان المرأة المولي منها اذا حل الاجل الابل
فرجعت بالمقام معه بلا وطى واسقطت حقيقتها
من القيمة **لستم** ايما رجعت عن ذلك الرجعي وطلبت
العراق قلما اذا توقعه من غير حروب اجل فانما اقا
والا طلق عليه لانه امر لا صبر لكنا عليه لثرة
الحرور وادامه فكانها اسقطت ما لم تقم قدره

ومن نظير هذا في امرأة المعتز من عند قوله ولها فراقه
بعد الرجعي بلا اجل ويأتي مثله في امرأة المسمى
بالنفقة بخلاف امرأة العتيق **يعني** الذكر الصغير
لستم تتم رجعة ان اخل والافترس **يعني** ان المولي
اذا طلق الحكم عليه زوجته التي دخل بها فله ان
يراجعها مادامت العدة باقية بشرط اخلال البين
عنه في العدة واخلاقها يكون اما بالوطى في العدة
واما بتكفير ما يكفر في العدة واما بتكفيرها اذا كانت
بمينه بانه واما بتجديل الحث في العدة كعتق
وطلاق ياتي وما استبه ذلك ومثل اخلال الابل
رجعي الزوجة المولي منها كما هو قول ابن القاسم
والخو **لستم** فان لم يدخل عنه الابل
وجه من هذه الوجوه حتى انقضت عدتها بدخولها
في الكعبة الثالثة فان رجعت تكون ملقاة
اي با طلة لا اثر لها وحلت للزوج ارجوله مراجعتها
بمقود يد بشرط وطى وكذا تلغى رجعة من طلق
عليه اميره بالنفقة حيث لم يجربها ويقوم
بواجب مثلما مال تزوج بذلك وهو اخص من
قوله في باب الرجعة بقول مع بنة **لستم** وان ابي
العيبه في ان وطيت احدا كما قال الخري طالق طلق
الحكم احراهما **يعني** ان من له زوجتان قال لهما ان
وطيت احدا كما قال الخري طالق فبني وطى احراهما
طلقت الخري فان ابي ان يطا احراهما بقوا تحتها
اجل الابل فان الحكم يتعلق عليه واحدة قال في
توجيه ينبغي ان يفهم علي ان القلدي يبيبره علي

طلاق واحدة او بطلان واحدة بالفرقة والافطار واحدة
عن مبيعة لا يمكن اذ الحكم يستدعي تعيين محله وفي
فصل كذا واحدة مبيعة من ان ترجح فلا مرجح ومن قام
بحقنة من هاتين المراتين كان الحكم ما ذكره المؤلف ولا يشترط
قبامهما معا قال ابن عبد السلام وذكر بعضه في تفسير
هذه المسئلة قوليني هل يكون موليا منهما او لا يكون موليا
الامن احدا فما انزى لفظ التوحيد ومراد ابن عبد السلام
بمعنى الشيوخ ابن حجر كما قاله ابن عرفة وكلام المؤلف
يعيد انه مول منهما اذ قوله وان ابن العيبه ظاهر في
انها متعلقة بكل منهما اذ هي انما تكون في المولي منهما
وإبارة والمول تبع ابن الخبيب وابن شاس والمذهب
ما استظهره ابن عرفة من انه مولي منهما فان رفعت
واحدة منهما حارب له اجل الا بالامم يوم الرق وال
رفعتاه جميعا حارب له فيها اجل الا بالامم يوم الرق
ثم وقع عندنا اقتضا الجمل فان فاق واحدة منهما
حت في الخري وان لم يف في واحدة منهما طلق عليه
جميعا وفيها فبين حلف بالله لا يطا واستثنى
انه مول وخلفت على ما اذ ارفع ولم تحذفه واذ
لو كفر عنها ولم تحذفه و فرق بشدة المال وبان
الاستثنى الجمل غير الجمل يعني ان من قال لزوجه
واسم لا أطول الا ان يشا الله قال مالك انه مول
وله الوطى ولا كفارة عليه واستثقلت المسئلة
بانه كيف يكون موليا وقد استثنى والاستثنى
حل للبين او رافع للكفارة وحل قول الامام فيها
ليزول اشكالها على ما اذ ارفعت زوجته اي الحاكم

ولم

ولم تحذفه على انه اراد بالاستثنى حل للبين وانما
اراد التبرك والتاكيد وادعى علي هذا الجواب لو حلف
ان لا يطا ثم كفر عن بين الايلا ولم يطا بعد الكفارة
ولم تحذفه زوجته انه كفر عن بين الايلا وانما كفر
عن بين الخري ان البين ترتفع عنه وهو مصدق
في ان الكفارة عن بين الايلا فلا ي شي حرق في
الكفارة ولم يثبت كما اتفق في الاول و فرق بان المكفر
ان يباشر الامور على النفس وهو خارج المال
فكان اقرب في رفع التهمة ومثله في الشرة الجرم
فكان ذلك اقرب في رفع التهمة وانما الاستثنى
فليس بشديد على النفس بل مجرد لفظ لا كلفة
فيه و فرق ايضا بان الاستثنى محل حل للبين وحتم
انه اراد به التبرك والتاكيد فلذا لم يحذف في ارادة
حل للبين وانما الكفارة التي هي اخراج المال للختل
غير حل للبين بلا شك واحتمال كونه الكفارة للبين
اخرى بعيد فالنهمة في الكفارة بعيدة وفي الفرق
الاول تغرلانه يلزم من عدم تحديقها له في ارادته
لكل لزوم الكفارة فبرجع لشره المال فيبطل ان
الاستثنى مجرد لفظ لا كلفة فيه لا يقال المرافعة
خاصة بالطلاق والعنف لاننا نقول البين هنا
وان كانت باسمه لكنها ابلة الى الطلاق ولما كانت
الظمار شديدا بالايلا في ان كلا منهما بين تمتعه
الوطى ويرفع ذلك الكفارة وكانا طلاقا في حذر
الاستلام وان تغار قاني بعض الاحكام اغتبه بالايلا
فقال **باب** يذكر فيه رسم الظمار واد كانه وكفارة

وما يتعلق بذلك الظاهر من قوله لان الوطي ركوب
والركوب معاليها انما يكون على الظاهر وكانوا في الجاهلية
اذ اكره لهم امراة ولم يرد ان تزوج بغيره الى منها
او ظاهر فتخير لادان زوجا للخلقة فتشكك غيرهم
وكان حلالا في الجاهلية وادى الاسلام حتى طاهر اوس
ابن الحيام من امراته حوله بنت ثعلبة وترك
سورة المجادلة حين حيا له فتحملي الله عليه وسلم
واختلفت الجاديت في بعض مجازاتها في بعضها
انه اكل شيئا من فريشته له بطي فلما لم يسي ظاهرا
منه وليصيبة صغار ان ذمهم الله عن عواوان
ختمهم الى جلعوا وهو عليه السلام يقول كما اتفق
الله فانه انما عمل فاربحت حتى ترك قوله تعالى قد
سمع الله قول الذين يجادلون في رجموا وتنكروا الى الله
والله يسمع تباركوا اي تراحمك فقال عليه السلام
ليعتق رقبة قالت لا يجد قال فيحبوب شهرين
مثلا يعني قالت يا رسول الله انه يشكك كبير ما به
من حيايم قال فيطعم ستين مسكينا قالت ما عجزه
من شيء يتصدق به قال فاني ساعينه بفرق من تمر
ثم قالت يا رسول الله واني ساعينه بفرق بخر
قال قد احسننا فان هبى واطفى ستين مسكينا
وارجعي ابن عمك والفرق بالتمر نيك ستة عشر
طلاوا بالمشكين سبع مائة وعشرون طلاوا وحده
ابن عرفة بقوله الظاهر تشبيه زوج زوجته اودي
امه حل وطيه اياها محرم منه او بغير اجنبية في
منته بهما والجزم بالكل والعلق بالحاصل واحبوب منه

تشبيه

تشبيه محل متعلق حاصله او مقررة بادمية اياها
او جزئها بظاهر اجنبية او بمن حرم ابا او جزيه في الحرمة
وقوله محرم بفتح الميم وسكون الحاء والفتوحة
كما يدل عليه قوله منه اذ لو كان يحرم الميم ويشد
الز الفتوحة لقال عليه وح يفتحن ان التشبيه
بالملاعة مثلا لا يكون طهارا مع انه طاهر ولا يشك
ان هذا التعريف غير شامل للتشبيه بين الجزئين
وبين الجزء والكل ولا يقال هذا اهل في قوله والجزء
كالكل لاننا نقول ليس هذا من تمام التعريف لان
تقديم والتعريف بغيره وقوله واحبوب منه الخ
كلامه يقتضي ان الاول محبوب وليس كذلك هو غير
جامع لعدم شموله لما اذا تشبه من تحل بالملاعة مثلا
ولما اذا تشبه جزئ من تحل بمن يحرم او يجوز بها الا ان يقال
مراده باحبوب ان محبوبا ثم قال ان يعرفه وقول
ابن الحبيب تشبيه من يجوز وطيه بمن يحرم بغير
طرده بقوله قال ما لك ان قال لها انت علي كعداة
الخصية في البتات وعكسه تشبيه الجزء الذي
ولما راي المولى ان هذا ابن الحبيب مرخول غرك عيته
الى ما يشتمل على اركانه الاربعة وهي الشبه والمثمنة
والمشبه بها واداة التشبيه مع الجمع والمنع فتاك
من تشبيه المسلم اي زوج او بيد الكافر فلا يلزمه
ولو تحالوا اليها لا يحكم بينهم بطلاق الا بطلاقا تحكم
بينهم لان الحق لما في الاطلاق بما يقطع عند التراف
فيستلزم قوله تشبيه المسلم من احداقة المحمدر
لما عله اي ما لك العصمة المسلم كان زوجا او سيدا

تشبيه

Copy

rsity

او الرجل المسلم ولا يقدر الشخص المسلم لانه يشمل الزوجة
 اذا ظهرت من زوجها مع انه ليس بظان ولا يلزمها
 كفارة ظهار ولا كفارة بين خلاف الزوجي في الاول
 ولا سحاق في الثاني **المطلب** اي وان عيدا او سكرانا
 فلا يلزم الظهار من غير المكلف كالحي والجموت
 وانما نه بالوديق من كراهية الزوج للنساء فلم يلزم ظهار المرأة
 كما هو لا بد من الطوق فلا يلزم ظهار المكره ويشمل
 السبي ولو لم يملكه التلغير عنه بالعتق ان كان موسرا
 فان لم يعتق عنه لا يجاقه بحاله او لانه لا يامس
 من عوده الظهار او الحليلة براهاله بجزء الصوم
 عند ابن القاسم والزوج الطلاق من غير ضرر
 الاجل وان لم يكن له مال حيا من غير منع لوليه
 فان ابي وهو مختار قاله المحمي وسياتي حكم العبد
 من تحت ارجلها بظهار حرم او جزية **هذا** وهو
 الركن الثاني والثالث وهو المشبهة والمثبه كانت
 علي او راسك او ربيك او كلامك علي كظهار ابي او
 كالاخينية وحرم ان يحنط بجنم الميم وفتح الحما
 ونشريد الرالمفتوحة لا بد من تعبيره بالاحماله
 فلا يلزم الظهار بقوله لا احرمي زوجتي انت علي
 كظهار زوجتي كما يحرم كونه لغيره من غير الميثبه
 بها ومثله ما اذا اشتهر زوجته التي هي عجمته من
 طلقها طلاقا رجبيا كما يحرمه قول ابن عرفة في التقرير
 الثاني بظهار اخينية او من حرم ابا او جده ابن
 عبد السلام محل تردد وعليه انه ظهار فيقال له
 اني اعتبار الطلاق الرجعي في جانب الميثبه واعتبر

في

في جانب الميثبه به ولمس له احتياط المعصية وان عيدا
 بفتح الميم وسكون الحاء وتخفيف الراء المفتوحة للحيلج
 الي التقييد بالاحماله لان الحرم لا يكون غير احلي
 والحرم من حرم نكاحه عدل التايب يدخر منه اي لشرقه
 ومن حيلة المحرم عليه الدابة فاذا قال لمن يحل له
 وطوها انت علي كظهار الدابة كان مظاهرا تأويل قوله
 ظهار خير الميثبه الذي هو تشبيه المسلم وتوقف
 ان تعلق بتمثيلتها يعني ان الظهار اذا وقع مطلقا
 من الزوج بآداة تعليق من ادا او هما او مبي تشبه
 مانه بتوقف وقوعه علي مشبهتها او مشبهة غيرها
 كزبد كما دلت عليه الكافي فلا يقع حتي يتا من علق
 بمثبه فان رده او لم تعلم له مشبهه لم يلزم فقوله
 وتوقف حذف متعلقه اي علي مشبهتها وهو يبرها
 مما هي ان سأت او ففته وان تشات ابطلت كالحفل
 لها فقوله يبرها اي قررتها وجزها بالجلس ونحوه
 مالم توقف كذا في الحرونة وظاهره ان الوطي غير
 مشتر وهو ما يخبره القفل وقوله مالم ترقت
 اي وتفتي او يبطله الحالم خلافا لظاهره من انها
 مجرد الايقان يبطل ما يبرها **و** تحقق كجزية
 وتوقف تأييد يعني انه اذا علق الظهار علي امر
 تحقق الوقوع فانه ينجز عليه الان كقوله انت
 علي كظهار ابي بعد سنة كانت طائف بغير سنة
 وانجوده بوقت كانت علي كظهار ابي في هذا الشهر
 او شهرا تأييد لوجود سبب الفارة فلا يتحل الا بها
 كالطلاق في ذلك كله **و** او بعدم زواج فعند الياس

او

او العزيمة **يعني** اذا اقال لها ان لم اترزوج عليك فانت
 علي كظماي فانه لا يكون مطاها الا عند النكاح
 من التزوج عليها والياس يحصل بموت المخلوف
 عليها ان كانت متبينة والافيا الموم علي الموم فيلزمه
 الظمار **لانه** علي حنث وبالعزم علي الحنث يقع
 الحنث ويمنع منها ويدخل عليه الا يلاز يجنوب له
 الاجل من يوم الحكم كما قاله **الباجي** **ولم** يجمع في
 المعلق تقويم كفارته قبل لزومه **يعني** ان الظمار
 المعلق علي صيغة بر لا يجوز ان يخرج كفارته قبل
 لزومه كقوله ان دخلت الدار او ان كلفت فلانا مثلا
 فانت علي كظماي او كراسي امي لان الظمار لا يلزم
 قبل دخول المال او الكلام بل وان اخرج الكفارة
 بعد لزومه وقبل المود الاتي بيان لا يقع اجنبا
 فكلام المولف فيه نظري وجنبي احدهما انه يقتضي
 حجة الحراج بعد الكزوم قبل المود الثاني يقتضي
 ان غير المعلق يجمع فيه تقويم الكفارة وليس كذلك
 مع ان هذا الموموم يدل علي ان غير المعلق يكون
 لازما وغير لازم فيلزم وبعبارة المراد بالزوم
 هنا الزوم المحتثي وذلك بان يعود ثم يطاوي
 هذا المولف في قوله وتجب بالعود وتجنم بالوطي
 وتجب بالعود ولا تحري قتله وهذا يعرف بالمعترض
 هناك وفي موم المعلق وهو المطلق يرجع فيه لقوله
 وتجب بالعود الي فاما هنا في المعلق وما ياتي فيها
 المطلق فاقاد هنا حكمي واحدا بالحنث وهو المعلق
 وواحدا بالموموم وهو المطلق فيقيد بما ياتي من قوله

وتجب

وتجب الخ فهذا الموموم يقيد بالمطوق الا ان قلتم ينف
 عليه اعتراحي وكلام المولف في يمين البراء ما يمين
 الحنث فيجمع تقويم كفارته قبل لزومه كما مر في القولة
 التي قبل هذه **وخرج** من رجمه **يعني** ان الظمار يجمع
 من الرجمه كما يجمع من هي في المحنة لا فم عودا
 من يجمعها كانه لعار حينا كان زوال استمناعه برون
 ابن عبد السلام ولو قبل ان يظماره منها قرينة
 الرجاء لما بعد **ومدبر** **ومحرمه** **يعني** ان
 الظمار من المدبرة يجمع لانه يجل له وطوها ولا يجمع من
 المعتق بعضها ولا من المعتقة الي اجل ولا من الامسة
 المشركة الا لا يجل له وطوعه وكذا ذكر يجمع من كل محرمه لعرض
 محرمه كخ او عرة او حايض وما اشبه ذلك لان وطوعه
 جازوا وانما حر من لعرض مالم يقدر عرة كحيض او اللحرام
 فان قيد قلم **ومحرم** **اسلم** **ثم** **اسلمت** **يعني** ان الزوج
 المحرم اذا اسلم ثم ظاهرا من زوجته المحرمية او طلقها
 ثم اسلمت بمواسلام زوجها ولم يبعد ما بين اسلامها
 من اسلامه كالشهر فانه يقر عليها من غير جرد عقر
 وهي بمواسلامه موقوت اسلامها في حكم الزوجية
 فيلزمه الظمار والطلاق كان الاولي ان يقول ومن
 اسلم لان ظاهر كلامه بوجه انه ظاهر وهو محرمي لكن
 هذا الابهام برده قوله سابقا تشبه المسلم والمراد
 بالمرأخي المدلول عليه بشم المرة التي يقر فيها عليها
 ان اسلم وهو الشهر لا مطلق التراجيح ولو بعد رفقائه
 يعني ان الرتق يجمع الظمار منها لانها وان تفرد استمنا
 منها بوجع محض لا يتقود استمناعه منها بوجعها

كحاضر

فدل على ان الظمار يتعلق بسائر انواع المسبب وعليه
لزوم ظمار الشيخ الغاني والمجبوب والمعتزلة وهو قول
ابن القاسم خلافا للحنيفة وسحنون وبعبارة قوله
ورفعها هذا برده قوله في الابل ان لم يمتنع وطبها لانه
لو لم يكن لها المطالبة لم يمتنع فيها ظاهر وهو قد
قال لنا المطالبة ان لم يمتنع وطبها اي عفت لا
او عاده او شرعا وردوا عليه بهذه فان وطبها بمتنع
عادة والظمار بمتنع فيها قلها المطالبة بالقبية
والا لم يمتنع فيها ظمار وكلامه هنا برده كلامه
السابق **لا** مكانية ولو عجزت على الاصح **قرع** قلت
ان الكائنة عجزت نفسها وما لها فاد اقا لظمار السيد
انت على كظما اي فانه اذا شتر عقلت قال كلام الله
لا يلزمه الظمار وان عجزت ورجعت الى الرق فظها
فولان مشهوره انه لا يلزمه فيها ظمار لا باعادة
اليه بعد العجز على جريد عجز ابن القاسم واليه اشار
بالاخر ومقابل له لزوم اذا عجزت استلحق بالكل
ملكما الذي كشفه عجزها وقوله لا مكانية عطف
على رجمية وظاهر كلامه ولو حصل عجزها بالمقرب
وخ يطلن الفرق بينهما وبين المحوسبة تسليم بالمقرب
والفرق ان المحوسبة حيث اسلمت بالمقرب لم يخرج
عن عمومته بخلاف الكائنة فانها كالأجنبية منه
قال يلزم فيها الظمار المتقرب على عجزها وظاهر
كلام المؤلف ولو توهم ولو عجزت وهو خلاف ما في المواق
واما الجيسة والحرمة فعلى حرمة وطبها لا بظاهر
سما وقد يخس البولس على ان الحرمة للجوز وطبها

وفي

وفي حجة من كجوب تاديلان **اي** وفي حجة الظمار
من عجز على الوطي قادر على مقدامة كجوب وحق
وشخ فان وهو قول ابن القاسم والعراقيين وعدم
ممنه وهو قول اصبغ وسحنون وابن زياد تاديلان
ولعل الفرق بين المجبوب وهو والرفق حيث
يرمي في الاول خلاف وجه الظمار في الثاني
ان الرفق كونهما يمكن الاستمتاع والوطي بشي
شخصها اقرب من استمتاع المجبوب بزوجته او امته
وان انزل ولما كانت العاقبة الظمار حرة وكفاية
استدلال ذلك قوله **و** حركه بظن مويد عجزها
يعني ان حركه الظمار يلحقه ظن مويد التحريم
تنب او رجوع لو لمعان كظما اي او اوام زوجتي او
ملكعتي لا تحت زوجتي وعجزها **او** عجزها او ظن
ذكر كونها من الحركه مشكل من قصده على
ذكر ظن مويد التحريم كما مر ولذا قيل جوابه للعفو
او طرد ذكره بالنفي فلا يكون من الحركه عوانت على
كيداي او ظمرا اي او ابني ارحل اي او فلان الاجنبي
ثم بين عرق معرفة الحركه من الكفاية بقوله
ولا يتصرف بالطلاق **اي** ولا يصح فحركه الظمار
للطلاق بحيث يكون طلاقا ففوق اذا قال ليما انت
على كظما اي واد به الطلاق رجما مستغنيا فانه
لا يتصرف اليه ويلزمه الظمار على المشهور لا
كل حركه في باب لا يحل ان يكون كفاية لعين فكلان
الكفاية فانه اذا توي بها الطلاق لرمة الطلاق
في الشيا والمعن **و** هل يجوز بالطلاق معه اذا

وصح

نواه مع قيام البينة **ثاوي** لان **الخبر** في معه المظلم
وفي نواه للطلاق المعنى انه اذا قال نويت بخرق الظمار
الطلاق وشهدت البينة علي اقراره بذلك **مس**
يوجب بالطلاق البينة ولا يوجب فيما دون الثلاث
وبالظمار المظلم خلا سبيل له عليها اذا تزوجها بعد
زوج حتى يكفر وهي رواية عجيبة عن ابن القاسم
وثاوي ابن رشر المروية عليه او انما يوجب بالظمار
فقط رواه استهيب عن مالك وهو لا يوجب اي
القاسم ثاوي لان ولو ابدل قوله مع قيام البينة
في العقد كان احصوا واشمل لا اقراره **مس** كانت حرام
كظمار اي او كما **مس** اي قبل زومه الظمار والطلاق
حيث يوافقا فان يوجب احدهما لزومه ما نواه فقط
وان لم يكن له بنية لزومه الظمار وظاهر كلامه انه اذا اوجبا
لزماه في الغيب والافتقار وكوه لابن الحبيب واستأس
وعليه قال تشبيه في الثاوي بالاول لا بقيد القيام
ومثال تعزير بخرق بظنه في الكبير فان قلت ما وجه
لزوم الظمار مع انه قد ايت حرام ويسمي قول المولى
وسقط اي الظمار ان يعلق قوله بخرق بالطلاق
الثلاث او تلحق كانت طالق ثلاثا وانت علي كظمار
اي انتي الشاهدي في قوله او تلحق قلت الفرق بينهما
انه فيما ياتي للمعقظ الظمار علي الطلاق لم يعتبر
لبينه بنية بالاول واما ما هنا فانه جعل قوله كظمار
اي او كما في كمال مما قبله فهو قيد يحايد له عليه
قول المروية لانه جعل المحرم محررا حين قال مثل
اي **مس** وكنايته كما هي او انت امهم لا افتقار الكرامة

وكظمار

وكظمار اجنبية **ث** يعني ان الرجل اذا قال لزوجته انت
علي كظمار فلا تة الاجنبية كان كناية لانه لم يذكر فيه
من يتاخر بمعا وكذا اذا قال انت كما هي كان هذا كناية
لانه لم يذكر فيه لغف الظمار ويلزمه الظمار الا ان يكون
قصد بذكر الكرامة لزوجته من الغايمثل امه في الشقة
والكرامة فانه لا يلزمه بذلك ظمار ومثل الكرامة العانة
ولا يقع الظمار مطلقا فلم يفعل حتى تزوجها فقال يحسبون
من قال لزوجته ان فعلت كذا قلت علي كظمار خلاصة الاجنبية
ثم تزوج فلا تة ثم فعل المحلوف عليه فلا تة علي
طلاق ملحق كان المحرم بنا علي اعتبار يوم كنت او يوم
اليوم وعكسه لو قال ان فعلت كذا فانت علي كظمار
فلا تة لزوجته ثم طلقها ثم فعل **مس** ويوجب فيهما في الطلاق
فالبينات **مس** الخبر في فيها يرجع للمكناية الظاهرة
والعني انه اذا نوي بالمكناية الظاهرة الطلاق فانه
يجوز فيما ادعاه في العتوب والعتق فاد انوي بالطلاق
بقوله لزوجته انت علي كما هي او كظمار فلا تة الاجنبية
وما اشبه ذلك صرق واذا ادعي انه نوي بالطلاق فاللزم
له البينات في المحجول في ملو لا تقبل بنية فيما دون
الثلاث خلافا لسمعون اذ اجماع بين الطلاق والظمار
التخريم وهو ظاهر في البينات ويؤيدني خبر المحجول
بما نقوله فالبينات جواب شرط مفروض كما قررنا وقوله
في الطلاق بعله اشتمال من الخبر في فيها لان الخبر
يشتمل الطلاق وغيره **مس** كانت كغلاصة الاجنبية الا ان
ينويه مستقته **ث** تشبيه في قوله فالبينات والمعني بان
قال لزوجته انت كغلاصة الاجنبية او انت فلا تة

الاجنبية من عبود كزظمرو ولا مودة التخريم فانه يلزمه
البيئات ولا يبغي فيما دونها في المرحول بها الا ان يبغي
به الظمار فانه يؤخر به فقط في الفتوى واما في القضا
فيلزمه الحلف على ما مر والظمار معا فاد ان زوجها
يعوز رج لا يبغي بها حتى يكفر او كايي او عظمي او لكل
شي حرمه الكتاب **س** معطوق على ما يكثر حبه البيئات
فاد اقال لها انت علي كايي او عظمي او انت علي مثل
كل شي حرمه الكتاب فانه يلزمه البيئات ويؤي في غير
المرحول بها **و** يلزم يا عظمي نواه به **س** قد علمت ان
كنايات الظمار منها ما هو كاهر وقوم ومنها ما هو
خفي والكلام الان فيه فاد اقال لزوجه كايي او اشربي
او اخرجي او اسقيي الماء ما استبه ذلك وقال ادت
به الظمار فانه يلزمه المراد بالكلام العموت فيتم
لتحق الغراب وتصف الحمار والفعل الذي يدل عرفا
على الظمار كالقول الرال عليه كايي الطلاق واما
الفعل الذي لا يدل عليه فلا يحصل به الظمار ولو نواه
به **س** لا بان وطيتك وطيت اي او لا اعوذ بمسك حتى
امس اي او لا ارجع حتى ارجع اي **س** يعني انه اذا قال
لزوجه ان وطيتك وطيت اي ولم يبع بظمار او لا
كلا فاد لا شي عليهم كما قاله ابن عبيد السلام التام
لا بن ابي زيد في النوادر وهذا بسبق قول ابن عرفة
انه لم يجره اعتبارا بن عبد السلام في النفس من نقل
الحنفلي في عدم نفيه الشيخ في نوادره ولو كان
اقرب من لقوة لانه ان كان معني قوله ان وطيتك وطيت
اي لا اطار كحي طام اجد من لغو وان كان معناه وطى

ايالك

ايالك كوطي اي فموظما وهذا اقرب لقوله ان يسرق فتر
سرق اخ له من قبل ليس معناه لا يسرق حتى يسرق
اخ له من قبل والامم انكر عليهم يوسف عليه السلام بل
معناه سرقته لسرقه احبه من قبل ولما انكر عليهم
وكذلك لا شي عليه اذ اقال لزوجه لا اعوذ بمسك حتى
امس اي لانه كمن قال لا امس امراتي ابرا او لا
العمل حتى ارجع اي قاله ابن يوسف عن مالك بن حذاف
فلا شي من الاولين لدلالة التام وهو مع عدم التوبة
واللزمه ما نواه من طلاق او ظمار وليس شي من هذا
الاغاط في المرونة خلافا لبعضهم فقوله لا بان وطيتك
لخ يخرج من قوله وكنايته اي هذا الكتاب فانه يلزمه
ظمار ولا يلزم من بقي الظمار بقي الحلفا فلهذا قال
فلا شي عليه لا من قوله ويلزم يا عظمي نواه به **س** وتعدت
الكفارة ابتعاد شطاهر **س** يعني ان الكفارة تنقذ على
المظاهر اذا هو به وان وطى او كفر في ظمار او لا كما
اذ قال انت علي كظم اي ان دخلت البراز فدخلت لزمه
الظمار ووطى او كفر ثم قال لها ان دخلت الدار فانت
علي كظم اي فدخلت وعاد لزمته الكفارة ايضا لان
الذي لما يقررت بالوطى حمار الظمار الثاني مما عا
للون وامتنع التام فيجب التام سبب فقوله ان
علا حواء ان وطى وكفر ونجس العود لا يكفي في التقو
فوق قال ان كفو او بقي بسبب منها ووطى ثم ظاهر
لوفي بالنعوذ وسلم من الاعتراف بانكلامه **س**
يعني انه اذا عاد ولم يكفر ولم يطا شطاهر انما
تعد عليه وليس كذلك عا بالاعتذار بحل كلام المؤلف

289

فيما اذا كان المظاهر منها واحدة ولم يتغيرت الظاهر بمقتدر
 اذ مع نفوذ المظاهر منها ونفوذ المعلق عليه المختلف بتعدد
 الكفارة وان لم يجعل بين اليمينين موجب نفوذه **او** قال
 لاربعة من دخلت او كل من دخلت او ايتكن **او** اي وكذا لك
 تنفرد الكفارة اذ اقال لاربعة من دخلت سكتن
 الدار في علي كظمراي او كل من دخلت الدار في علي
 كظمراي او ايتكن دخلت الدار في علي كظمراي
 اي وجعل من دخلت الدار المعلق الظاهر علي
 دخولها تنفقت الحكم بكل فرد من الافراد لا يحكم علي
 عام والحكم علي العام كلبية اي محكوم فيه علي كل فرد
 فرد كما قال ان دخلت فلانة في علي كظمراي
 وان دخلت فلانة في علي كظمراي وهكذا لان
 تزوجتكن **او** يميني ان من قال لاربعة نسوة ان
 تزوجتكن فانتن علي كظمراي شتم انه تزوجهن
 فانه يلزمه كفارة واحدة لكن لا يقرب الاولي حتى
 يكفر فانيا تزوج واحدة لزمنته ولا يقرب بها حتى يكفر
 شتم ان تزوج البواقي خلاشي عليه تجلاني ما لو قال
 من تزوجتكم منكن في علي كظمراي فانه يلزمه
 لكل من تزوجها من كفارة لا بهام مجتبه خطاب
 كالواحدة **او** كلمة المولى اوقع فيها الظاهر علي
 جميع النساء اجزائه كفارة واحدة **او** كل امرأة
 او ظاهرا من نسائه او كرهه **او** اي اذ اقال كل امرأة
 ان تزوجت علي كظمراي اي خلا لا تنفرد عليه
 الكفارة وانما يلزمه كفارة واحدة في اول من تزوجها
 ولو قال كل امرأة ان تزوجها ديمطالفا لاشي عليه

والفرق

والفرق ان الظاهر له فيه يخرج بالكفارة بخلاف
 الطلاق وانما يلزمه كفارة واحدة لان الظاهر كاليمين
 بانه كفارة يمين واحدة كفارة قس الجميع وكذا
 لا تنفرد الكفارة علي من قال لنسائه المستفردات
 في كلمة واحدة انتن علي كظمراي وكذا لا تنفرد
 الكفارة علي قال لامرأة واحدة انت علي كظمراي
 اي انت علي كظمراي انت علي كظمراي ولم ينو
 كفارات يميني التاكيد والتاسيس وظاهره
 ولو عاين في اعظمه كانت علي كظمراي اي انت علي
 كظمراي وظاهره ولو كرهه لو واحدة في محاليس وكذا
 لو كرهه بالتر من واحدة ولم يفرد كل واحدة خطاب
او وعلقه بيمينه كقوله ان دخلت الدار فانت علي
 كظمراي ان دخلت الدار فانت علي كظمراي ان
 دخلت الدار فانت علي كظمراي فانه لا يلزمه الا
 كفارة واحدة ان دخلت الدار فانت علي كظمراي
 فان الكفارة تنفرد عليه سيد ذكر المعلق عليه
 كقوله ان دخلت الدار فانت علي كظمراي انكلمت
 زيد فانت علي كظمراي انكلمت فلانا الرعيف
 فانت علي كظمراي شتم انكلمت المحلوق عليه
 فانه الكفارة تنفرد انكلمت ثانيا بغير اخرج الاولي
 ولا يميني وكذا قيل اخرج علي ظاهرها **او** اي ان يميني
 كفارات فتلزمه **او** يميني ان جميع المسائل المتقدمة
 التي فيها كفارة واحدة محتمية لم ينو كفارات
 لا تنفردت عليه الكفارة **او** وله المسن بعد واحدة
 شايها ان من تكررت عليه الكفارة في امرأة واحدة

فانه اذا اخرج كفارة واحدة ان يجاها لانه في المداومة
بالله ماله والزاد عليه مكانه ثم قاله القاسمي واسرا
عمران ابن بوش وهو الحبوب واليه استأجر بغيره علي
الارض ويخفي علي ذلك انه لا يستأجر العود فيمارا اذ
علي الواحدة وانه لو اوجي بهذه الكفارات وعتاق
الثلاث ان يجرم واحدة علي كفارة اليهين يالله وقدر
كفار علي اليهين **و** حرم قبلها الاستمتاع **س** اي
وحرم علي المخاير قبل اكمال الكفارة الاستمتاع
بالمخاير منها ولو عقر مات الوطي حلالا لقوله تعالى
من قبل ان يمسسا علي عرومه وعليه الاكثر وظاهره
حرمة الاستمتاع قبلهما ولو عجز عن كل انواع الكفارة
وكجزا المظن **عليها** **س** اي جوبا لا سنة
العبادة علي محبة **و** وجب ان يحاقته رقة المحام
س قال فيها ويجوز عليهما ان تمتعه من نفسها فان
خشيت منه علي نفسها رقت امرها الي الحاكم
فيمققه من وطئها ويؤديه ان اراد ذكره يلزمها
خدمته قبل ان يكفر بشرط الاستتار واما كونه
موا في بيت فحايان امن عليهما وله النظر لوجهها
وامسها اطرافها بقبر ليرة واليه استأجر بقوله وجاز
كونه موا في امن ومنه يوم ان امن عزم جوار الكسوة
موا في بيت واحد خشية الوقوع في المحذور واما
الرجعية فانه لا يكون موا في بيت واحد وان امن
والعرق ان الرجعية منحللة النكاح والمظاهر
منها تامة العصة صحيحة النكاح **و** وسقط ان
تعلق ولم ينتج بالطلاق الثلاث **س** يعني ان الرجل

اذا

ان علق ظمارا ورجعة علي دخول الدار مثلا بان قال لها
ان دخلت الدار فانت علي كذا اي ثمانية طلقت طلاقا
ثلاثا او طاعة مكملة للعصمة قبل دخول الدار فالظمار
يحل عنه وقايدته انه لو عادت اليه بغير زوج لم يلزمه
ظمارا لو عادت اليه بعصمة جديدة فلو طلقها طلاقا
قاصدا عن الغاية فانه لا العادها اليه بعصمة بغير زوج
او قبل ثبات الظمار يعود عليه ما بقي من العصمة
الاولى شي ولو عجز عن قوله ولم ينتج مما اذا انتحز
بان دخلت الدار ثم طلقها فاليهين باقية عليه
فيلزمه كفارة الظمار اذا تزوجها بغير زوج ثم اثن
طلاق السقوط فيه عجزا لان الظمار لم يلزم حتى
يقال سقط الا ان يقال وسقط حكمه واعتباره او وثقا
تعلق الظمار **س** اي تلحق كانت طالق ثلاثا وانت علي
كذا اي كونه كغيره من دخول بها انت طالق وانت علي
كذا اي يعني ان الزوج اذا قال للرجعة انت انت
طالق ثلاثا وانت علي كذا اي فان الظمار لا يلزمه
سقوط تعلقه لعدم وجود محله وهي العصمة لان
الرجعة انقطعت عصمة ما بالطلاق الثلاث وحوادث
الرجعية وكذا لا يلزمه الظمار اذا تلحق عن الطلاق
البائن لغير الرجوع بها انت طالق وانت علي كذا اي
اي لان الرجعية الغير الرجوع بها يانك باول وقوع
الطلاق عليها وحوادث الرجعية اذ لا عود عليها
فلا يلزم مطلقا لانه ليس من جنس الطلاق بخلاف
ما اذا ادى علي الخلع طلاقا فيلزمه حيث كان نسفا
لان حبسها احدى لا موقوف لقوله ثلاثا اذا الواحدة

الا
ويستحب لمن فيها
عقده

المباينة كذلك لان تقدم او محاب كان تزوجتك فانت طالق
ثلاثة ثاوان تنعني كظن ابي **يعني** ان الظاهر اذا تقدم
عليه الطلاق فانه لا يستقر كقوله لها انت علي كظن
ابي وانت طالق ثلاثا فاذ تزوجها بعد وجوبها
لا تغير ملكتي بكفر كفارة الظهار لقوله تعالى من قبل
ان يتم اساو كذا لا يستقر الظهار اذا جعله الطلاق
كقوله لامرأة اجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثلاثا
وانت علي كظن ابي فانه اذا تزوجها يلزمه الظهار لما
حكى ان المطلق والمطلق عليه يقان في ان واحد عند
وجود سببهما لا ينقضي الترتيب فيهما وسواء وقع
التقليد المذكور في محلي او محليين فانها يقان
بالعقد فتطلق بمجرد العقد ثلاثا فاذ تزوجها بعد
زوج فانه لا يغير ملكتي بكفر كفارة الظهار ويجوز
المواد بالتقدم اللغوي لا الزماني ولا المكاني ولا الرتبة
وقوله او محاب ابي في الوقوع لا في اللقطة اما بينا
علي ان المعلق والمعلق عليه يقان معا والمعلق
والمعلق مجزعا بشرط كان في الوقوع واذ ارفقا معا
وجدوا الظهار له محلا او الواو لا يرتب او ان وقوع احدهما
دون الآخر ترجيح بطا مخرج وقول بنت بان لم يسبق
احدهما للخرى في الوقوع كان يعطف او لا كان العطف
يتم او غيرها بقربينة التقليد كانت طالق ثلاثا
ثم انت علي كظن ابي وفي كلام المستطلي نظر وان
عرجن عليه بطلان امرأة فقال هي ابي فظن ابي
يعني ان الانسان اذا عرجن عليه بطلان امرأة لم تزوجها
فقال عند ذلك هي ابي فانه يلزمه الظهار اذا تزوجها

لان

لان قوله ذلك يخرج الجواب يعني ان قوله هي ابي قربة
علي ارادة التقليد فكانه قال ان فعلت هي ابي فاذ
تزوجها كان مظاهرا منها الا ان يعقد وجوبها بالكر
او الكرامة او الالهانية فلا يلزمه شيء وان قال لامرأة
لم يوجن عليه بطلان ابي فانت علي كظن ابي مع قوله راسه
بالطاول ثم تزوجها فانه يلزمه الظهار ولا يلزمه
الا بلاكما في التيجرة **ويجب** بالعود وتختتم بالوطي
ويجب بالعود ولا يجزئ قبله **يعني** ان كفارة الظهار
يجب بالعود التي تقبى به فلو كفر قبل العود لم يجزه
لانه كفر قبل الوجوب وهذا الوجوب محله ما دامت
المرأة في عجمته فان طلقها او ماتت عنده سقطت
الكفارة عنه وتختتم الكفارة على المظاهر بوطيه
المظاهر من ولو كان نالسا سوا يقينتي عجمته
اطلقها وسوا قامت كقما في الوطي ام لا لا تحف
لنوا عما اعاد قوله **ويجب** بالعود لبرتب عليه
قوله ولا يجزئ قبله اذ لو حذفه لاورهم عود العظمير الى
الوطن وليس كذلك لكن لو قدم قوله ولا يجزئ قبله علي
قوله وتختتم بالوطي اعناه عن التكرار قال بعض
وهو مما راينا من الشيخ كذا وكذا **ويجب** بالعود
ولا يجزئ قبله وتختتم بالوطي وعليها قلة ليس المراد
بالوجوب توجه الخطاب عليه به وقائده سقطت
الكفارة اذ اطلقها او ماتت بعد العود قبل الوطي
فلم يكن بين قوله **ويجب** وتختتم لزوم ولا ان احدهما
يعني عن الآخر ولا ان الثاني يؤكد الاول بل الاول
من قبيل الواجب المحبر فلو سكنت عن قوله وتختتم

لنعم منه انما لا تتطوع من عاد وليس كذلك لو اقتصر على قوله وتحتج لا غنى عنه بلا شك وكان الحسن واخضر لكنه لما قال وتحتج بالمؤيد اجاب بقوله وتحتج **وهل هو العزم** على الوطى او مع الامساك تاويلان **وخلاف** **الجمهور** قوله وهل هو يعود الى العود قال في المدونة والعود ارادة الوطى والجماع عليه **وروي** عن مالك ايضا ان العود هو العزم على الوطى مع ارادة امساك العجمة معا فمارا وايتان واختلف الاستيعاب يعود لكونه فيما تقتضيه المدونة من ذلك فالجمهور فيهم المدونة على ان معنى العود هو ارادة الوطى فقط وفيها الغلبة عندنا وان رتب على ان معنى العود هو ارادة الوطى مع ارادة العجمة معا ولو نسبة تاويلان على المدونة فخلا في التمسك به ويعد العود عند مالك في الايقاع على حقيقة اي ثم يبيرون لتبين ما قالوا اي قوله نعم وقوله نعم التمسك به وتبينه التحليل اي بالعزم على الوطى او مع الامساك ومعناه ان لا يمار قبل على الفور انك بمسكها مرة تنافي في العود **وروي** بسقطت ان لم يطأ بطا اقبيا وموتنا **الواو** بمعنى او كما في بعض النسخ كذلك اي وسقطت الكفارة الترتيبية على العود اذا حكم عليه ولم يطأ حتى طلقت طلاقا بائنا او ماتت او ماتت واما الرجعي فانه لا يسقط ما فيه ثم الخطاب في العدة وليس المراد بسقوط الكفارة عزم المطالبة بها وان عادت لعجمته وانما المراد لا يحاطب بها قبل عودها لعجمته واما بعد فلا يقر بها حتى يكفر ويبدل على هذا قوله وهل تجزي ان اتهمها تاويلان فان فائدة القول بالجزالة اذا اعادها لعجمته فانه يقر بها

من

غير تكفير **وهل تجزي** ان اتهمها تاويلان فان فائدة القول بالجزالة اذا اعادها لعجمته فانه يقر بها **وهل تجزي** **وروي** بسقطت الكفارة الترتيبية على العود اذا حكم عليه ولم يطأ حتى طلقت طلاقا بائنا او ماتت او ماتت واما الرجعي فانه لا يسقط ما فيه ثم الخطاب في العدة وليس المراد بسقوط الكفارة عزم المطالبة بها وان عادت لعجمته وانما المراد لا يحاطب بها قبل عودها لعجمته واما بعد فلا يقر بها حتى يكفر ويبدل على هذا قوله وهل تجزي ان اتهمها تاويلان فان فائدة القول بالجزالة اذا اعادها لعجمته فانه يقر بها

غير تكفير **وهل تجزي** ان اتهمها تاويلان فان فائدة القول بالجزالة اذا اعادها لعجمته فانه يقر بها **وهل تجزي** **وروي** بسقطت الكفارة الترتيبية على العود اذا حكم عليه ولم يطأ حتى طلقت طلاقا بائنا او ماتت او ماتت واما الرجعي فانه لا يسقط ما فيه ثم الخطاب في العدة وليس المراد بسقوط الكفارة عزم المطالبة بها وان عادت لعجمته وانما المراد لا يحاطب بها قبل عودها لعجمته واما بعد فلا يقر بها حتى يكفر ويبدل على هذا قوله وهل تجزي ان اتهمها تاويلان فان فائدة القول بالجزالة اذا اعادها لعجمته فانه يقر بها

ذلك لان الكفارة ليست نفس الاعتناق لانهما جنس تحت
ثلاثة انواع غير باعتناق الذي هو معدن الربا عي
للاشارة اليه لانه لا بد من ايقاع العتق عليها فلا يجزي
بدونه كما اذا عتق عتق علي دخول دار مثل طبرستان
يعتق الذي هو معدن الثلاثي منهم منه الجراحيت عتق
كان يا بقاء ام لا وهو من احناف المحدث لمقوله اي اعتناق
المظاهر حقيقة او حكما رقبة واعاقلنا او حكما ليحل
عتق الغير عنه كما هو سياتي **الحديث** عتق بعد
وصفه **عتق** علي مقدار اي يجزي عتق كل ما يجزئ
عليه رقبة للجنين اذ لا يجزئ عليه وان وقع عتق
بعد وجعه اي وللجزي وبعبارة المراد بالرقبة الحقيقة
والجنين ومنقطع الخبر ليست رقبة ما حقيقة وجدة
وعتق بعد وجعه مستانغة استنباطا ببيانها
لبيان الحكم وهي جواب عن سوال مقدر كان قابلا قال
له ملحكم الجنين اذا عتق عن الظمار ولم تجز فقال
وعتق بعد وجعه اي حكمه انه يعتق بعد وجعه اي
تقر فيه العتق السابق لا انه يحتلج الي استنباط
عتق الان **ومنقطع خبره** **خزوة** المسبكة للغير
غائب في بخارة او اباق او غير ذلك وانقطع خبره عند
فاعتقته عن ظمارك فانه لا يجزئك عن ذلك اذ لا
يعمل حياته وعليه فقر بحياته لا تعلم سلامته
فلو اكشف الامر عن سلامته اجراه وهذا الخلاف
الجنيني فانه حين العتق لا يسهي رقبة كما مر
مؤمنة وفي **الاعجبي** ثاويلان وفي الوقف حتى يسلم
قولان يعني انه يشترط في كفارة الظمار ان تكون

رقبة

رقبة مؤمنة لان الله تعالى وصف الرقبة في كفارة
القتل بالايان واطلقها في كفارة الظمار والمطلقة
تعمل علي العتق لان المقصور القرية بها والكفر
بما فيها الايمان متفق عليه في رقبة الظمار
وفي كل رقبة واجبة لكن لو عتق كافرا هو المراد
بالاعجبي فعمل تجز عتقه عن الظمار اولافيه ثاويلان
ومتفق علي كلام **ان** الخلافة جازي الاعجبي مطلقا
ومتفق علي تقرير **ان** التاويلين في المجزئي الكبير
واما الحنفية فيجزي اتقاها ويجزي عتق الحنفية
المكتابي علي الاصح والمراد بالحنفية الذي لا يعمل
دينه وعلي القول بالجزا فعمل يمتع الظاهر من وطن
المظاهر منها حتى يسلم الاعجبي بالفعل احتياطا
للمفرج وان مات قبل الاسلام لم يجزه حكاية ابن
يونس عن بعض احنافه بل يفتي ينبغي علي قول ابن
القاسم ان يوقف عن امراته حتى يسلم ابن يونس
وقلت ان ابل له وطير زوجته ولو مات قبل ان يسلم اجراه
لانه علي هذا القول علي دين من اشتراه ولما كان يجز
علي الاسلام ولا ياباه في عاالي امره عمل علي الخالد
فيه فكانه مسلم وهذا ما اراده بقوله قولان وظاهر
كلام المؤلف ان الوقف واجب وكافه وهم ينبغي علي
الاجوب وبعبارة المؤلف معطي ان الظمار يسقوا مطلقا
واما الخلاف في الوقف وعمره وبعبارة الشامل
بجلا فها هو انه هل يسقوا الظمار اولافيه بحرية
منه والحق **بها** يسلمه عن قطع اصبغ
يعني ان الرقبة التي تجز يفي عتق الظمار بشرط ان

ان تكون سالمة عن العيوب الالائية التي منها قطع احصيه واد
ولو اختصروا المراد بالقطع الزهايه ولو خلقته والمراد
بالاحصيه التي هي من الالائية ثم ان كلامه يقتضي
ان قطع ما دون الاحصيه لا يمنع المحذور ولو غلطت في بعض
الحلقة لا يغيره وقوله **يعود** كذا فيما لا يمنع الاجزاء
والحكمة يقتضي ان قطع الحلقة ويعيد الحلقة بغير
والنظر المقول عليه مفهوم اما لكن كلام **يعود** ان
المقول عليه مفهوم احصيه فانه قالوا انظر اذا ذهب
اعطيتان والظاهر الاجزاء الالائية الخلق في الاحصيه **وعبي**
ولكم وجوب وان قل ومرض مشرق وقطع اذ شئ
وخمسة ورم وعرج شرب يدور حرام ويرد في **راي**
ويشترط في الرقبة ان تكون سالمة من هذه الامور
منها العيوب وكذا الفتارة التي لا يحد منها الا حصر
واما الخفيف والعشيرة والاختراق فانه محرز في سباني
ان المكون محرز ومنها المكم وهو عزم فصلحة
المقطع بالكلام ومنها الحيوان ولو قليلا كره في المشر
عند ما ذكر ابن القاسم حكاه لا استهيب ومنها المرض
المشرف وهو الذي يبلغ فصلحه المزع وغير محرز
ومنها قطع اشراق الدائري فقوله وقطع اذ شئ
اي اشراقها لان المراد قطعها من احكامها هو ظاهر
كلامه يستتبان الواحدة في قوله وجرد في ذلك ومفهوم
في اذن انه لو عجز الجرح لا تحز بمكايات بناءه ومبها
الحصر ان فسرناه بفهم السمع لم يأت التفتيد بالتقبل
وان فسرناه بتقبل السمع تاتي تفتيده بان لا يكون
خفيا ومنها المحرم الشرعي بان لا يمكن معه الكسب

بحسنة

سنة تليق بهرمه وكبر سنه وانما منع المحرم بخلاف الصغر لان
منافع الصغر مستقبلة ومنها العرج الشريه فقوله
الشريد بن وصف المحرم والعرج وياتي منهما في
كلامه ومنها الجذام وان قل ومنها البرص وان قل ومنها
البرص وان قل ومنها الفلج والمراد به هنا ليس ببعض
الاعضاء وليس الشف ليس شرط او لو اطلق الشفري
على عيب بهر عتقه لا يحز به رجح بالارش
واستغاث به في رقبة وارث عيب لا يمنع الاجزاي
به ما شئ والدين المانع سعيه لتقيه لحرقة في فقتا
دينه منع الجزا لانه عيب **بلا** يشوب عوض يعني
انه يشترط في رقبة الظهار ان تكون سالمة عن شوائب
العوضيه فلو اعتقه عن ظهاره بشرط ان يكون السيد
في دمه العبد مال قليل او كثير فان ذكر لا يحز ولا
تحز بمظاهرة **لا** ما شئ في المعتق **عطف**
على مقدار اي في محز عتق ما لا يشوبه عوض فيه
للمعتق مشترط بشرط العتق لانها رقبة ليست كاملة
لان البايع قد خرج من قيمتها لاجل العتق **محز** له
لان يعتق عليه **الضمير** في له يرجع للظهار والمعين
انه يشترط في الرقبة ان تكون محزرة لاجل الظهار
محزرة عما لا يشترط من يعتق عليه بسبب
قراءة او تعليق لقوله ان اشترى به من حر فانه
للجزية لانه يعتق عليه مجرد الشرا بسبب القراءة
او التعليق لا بسبب الظهار وقوله لا من يعتق
عليه بسبب قراءة او تعليق وسواء احتاج حكم
او لا لعدم استقراء الملل عليه **وفي** ان اشترى به

فموجر عن ظاهري تاويلان **ش** التاويلان وقعا في قوله المرونة
وان قالوا ان اشتريته فهو حرة فاشترى اموال معتقه عن
ظاهري لم يجزه وفي قوله المرونة عن ابن القاسم الاجزا
فحين قال ان اشتريته فلانا فهو حرة عن ظاهري هل ما
في الكتاب بين خلاف يحمل قوله المرونة بعدم الاجزا فيما اذا
قال ان اشتريته فهو حرة على ظاهره اي من شموله
لما اذا قال عن ظاهري او اقتصر على قوله فهو حرة او
وافق كحل ما في المرونة على ما اذا اقتصر على قوله
ان اشتريته فهو حرة لم يذكر مع ذلك قوله عن ظاهري
فان ذكره معه فالاجزا فيكون موافقا لما في المرونة
ورجحه عدم الاجزا على القول بالكلية فيما اذا قال ان
اشتريته فهو حرة عن ظاهري ان قوله عن ظاهري بعد
بما بعد قوله ان اشتريته فهو حرة لان القلعة ان
تعلق عتق الظهار لا يفيد فقيدته بالظهار بعد
قوله حرة لا يفيد فكله لم يستقر عليه اي لم يستمر
لانه عتق بمجرد الشراء يحمل التاويلين فيما اذا تقدم
الظهار على قوله ان اشتريته فهو حرة او هو حرة عن
ظاهري واما ان لم يكن ظاهري فكل ذلك الاجزا اتفاقا
وكانه قال ان اشتريته فانت حرة عن ظاهري ان
وقع بيني وبين المولى وان لم يوه لم يعتق عليه **س**
والعتق لا مكاتب ومروجه **س** عطف على عوض
اي وبلا شوب العتق وقع في نسخة بعضهم او
عتق بتمكيره ووجه عطف على قوله بلا شوب
عوض اي وبلا شوب عتق اي خالية عن شايبة عوض
وعتق هو غير متعين لجهة عطف المعرفة على النكرة

فعل

فعل هذا الجزع يعتق مكاتب ومروجه مكاتب ولو لم يعتق
للجل ومعتق ولو لم يود المكاتب شيئا من حرمه وهذا اذا
اعتق المكاتب والمروجه مكاتب ان اشتريه وحررها
واعتقه عن ظاهري وقلنا بامتناع البيع كما خرج به
المواف في باب التذير حيث قال وقبح بعه ان لم يعتق
كالمكاتب فقبل الجزع عن ظاهري وقيل لا الجزع **س**
او اعتق نصفه فكل عليه او اعتقه **س** يعني انه اذا
اعتق نصف عبده والمير مستفرك بيته وتبين اخر
فقومه عليه الحالك فان ذلك الجزع عن ظاهري على
المشهور وكذا لو كان العبد كله له فاعتق نصفه
اولا ثم اعتق نصفه الاخر فانه للجزع به عن ظاهري
لان شرط الرقبة في كفارة الظهار ان يخرج دفعة
واحدة وهذا بعينه وان الحكم لما كان يجب عليه
التعظيم في الباقي حصار ملكه غير تام **س** او اعتق
ثلاثا عن اربع **س** اي وكذا للجزع من ادا المعتق
ثلاثا عن اربع من نسوة ظاهريتهن وشركهن في الثلاث
لانه تاب كاحدة ثلاثة ارباع رقبة والعتق لا يشبه
كما لو اعتق اربع عن اربع شركهن في كل رقبة وان عتق
لكل واحدة رقبة فحلت او اطلق فحلت اجنا عن ابن
القاسم لا عن استمهروا وعتق واحدة معينة
من الثلاثين ثنتين والعمم الحر يحلث المبيعة
مطلقا كالجزع ان تقيمت والا فلا ولو نسي التي اعتق
عنها الفرع عن الجزع ومنع حتى يكره عن الجزع
ولو اعتق ثلاثا عن ثلاث من اربع لم يبطا واحدة
حتى يخرج الرابعة **س** وجزع اربع **س** يعني ان من اعتق

عن ظماره عبد العور فانه يجزيه علي المشهور لان العين
 الواحدة تقوم مقام الاثنين ويرى بها ما يرى بهما
 وديتادية العينين جميعا الف دينار والكلاف في الاكثر
 الذي يخرج عيشه واما غيره فيجزيه باثنا عشر الطاهر
 اجزا اعتق من فخر من كل عين ففقد نظرها **وسمعوا**
 ويرهون وجان انه اقتديا **يعني** انه اذا اعتق عن
 ظماره عبده المضموم منه فانه يجزيه وكجوز وسوا
 قدر علي تخليصه لولا لانه باق علي ملكه وكذا الجزيه
 اعتق عبده المرهون او الجاني عن ظماره لبقا كل غلي
 ملك حياحيه لكن بشرط ان الجاني اعتق ابتداء ان
 يفتك الرهن برفع الدين او استقل من له الحق وان
 يدفع ارش الكفاية او يسقط الجاني عليه حقه من ذلك
 وما ذكرناه من ان المضموم يجوز مطلقا واما المرهون
 والجاني لا يجوز اعتق كل ابتداء الا ان اقتديا كما هو ظاهر
 صريح المواقف **ورمض** وعرج خفيف **قيد** حذف
 محقق اي ذو رمض وذلك لان الكلام في صاحب
 العيب دون العيب نفسه ثم ان خفيفا ما حال
 او فعت مقطوع وذلك علي ان رمض وعرج بالرفع وان
 كانا بالجر فمحملة لهما وتلزم علي الوجه الاول
 محي الحال من التكررة او قطع لغت التكررة وكلاهما
 قليل وعلي الثاني حذف الحذف وابقا المحذف
 اليه علي جزيه من صبر بشرط وهو قليل اي جانا والشرط
 المقنود هو المشار اليه بقول ابن مالك
 ورمض والرمي الجوا كما قد كان قبل حذف ما تقدم
 لكن بشرط ان يكون المحذف مماثلا لما عليه قرع عطف

واعلم

واعلمه وجزع في اذنه **يعني** انه اذا اعتق عن ظماره
 عبد مقطوع الاعلمه فانه يجزيه ولو كانت الاعلمه من الالهام
 والاعلمتين بمنزلة الاعلمه فالعبدة بمفهوم اصبع فيما مر
 وكذا الجزيه يعتق العبد المجزوع اي المقطوع الاثني او
 الاذن حيث لم يوجعها ونحو المرونة علي ان مقطوع
 الاذن لا يجزي ابني وكجوع بالبدال المجهلة **وعتق** العبد
 عنه ولو لم ياذن ان عاد ورجنيه **يعني** ان من اعتق
 عبده عن ظماره لازم لرجل فانه يجزيه وسوا اذن
 المظا هر لهذا الرجل في اعتق عبده عنه ام لا
 بشرط ان يكون المظا هر قد ازمته الكفارة بان
 حصل منه العود ان توب وطى المظا هر مبرا او وطىها
 بالفعل وبشرط ان يرضي المظا هر بالعتق المذكور
 فان لم يحصل منه عود او لم يرض بالعتق فان
 ذلك للجزيه الا ان يكون عن مية فالعود كاف لتقذر
 الرضى منه **وقول** هو رجليه بشرط فيما يعرفها لافها
 قبلها **وكره** الحصى ويدب ان يجلي ويضموم **اي**
 وكره عتق الحصى مع الاجزاء واعتق نفسه لزيادة
 سببته وهذا جار في باقي الكفارات ويدل عليه
 تشبيهها بكفارة الظماره وسحب في الرقبة ان
 تكون تحت عرف الاسلام وعقل الحيلة والضموم
 اي عقل ان ذلك من القرب بان يبلغ التمييز وان
 لم يبلغ حد الاعتلام لانه في بقول علي الكسبي والمحل
 وقيل لانه يكون في مسلم حقيقته وذلك لانه انما هو
 مسلم قبل التمييز باسلام ابني **ثم** لمسر عنه
 وقت الادا **هذا** شروع مية في الكلام علي الثاني

ان عاد ابي
 ان كان عاد
 قبل العتق
 ورجي ولو
 بعد العتق وقوله
 ان عاد تقطع
 فمقتل المبالغة
 وما بعد قوله
 ٦

من ابراج كفارة الظمار وهو الصيام والخير في قوله
عنه يرجع للمنفق المتقدم ذكره والمعنى ان المظاهر
اذا عجز عن الكفارة بالعتق فحين اذا الكفارة ايج
لحواحيها فانه يصوم **ح** شهرين متتابعين
لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
من قبل ان يتاسا وانما ابن بقوله لا قادر وان
فهم من قوله لعبد لاجل قوله وان عليك محتاج
اليه الكبر حتى او منعت والمعنى ان المظاهر اذا كان
قادر وقت الاداء على عتق رقبة بان كان عتقه
ثمنها او ما يساوي ثمن رقبة فقط من دابة او دار
او غيره ذلك هو محتاج اليه ذلك لاجل مرض او لاجل
منصب او سكنى **سكنى** لا فضل فيه فانه
يلزمه العتق ولا يجزيه الصوم **ح** وضمن
مفسر معنى عجز قفا بلكه يقوله لا قاله
او عليك رقبة فقط ظاهر منها **يعني** ان من ظاهر
من امته وهو لا عليك غيرها وقد لزمته كفارة الظمار
فانه لا يجزيه الصوم ويلزمه ان يعتقه عن ظماره
لما اذا تزوجها بعد كز بخلت من غير كفارة فان
قلت قد تقدم ان الكفارة لا تجزي قبل العود والعود
المعزم على الوطن او مع الاسكان وطى هذه قبل
الكفارة تمتنع قلت يجب بان المعزم على الوطن
وان كان حراما عود وحقه تايب عمران قيل له اجراه
عتقه وهو حرم عليه وطوقا قال بنية عودته
الوطن توجب كفارة وانما يجتنب هذا من لا يعلم ما
للسكنى انتهى وبه يجاسه عن اخذ المحبي منها انك

المولى ليس بشرط في وجوب الكفارة **ح** صوم شهرين
بالعمل **ح** ميتا خيره لمسير **يعني** انه اذا اعسر عن
عتق الرقبة وقت ادائها فانه يلزمه ان يصوم شهرين
بالعمل اذا ابدى اول الشهر وسوا كان ناقضا او كاملا
ح يتوبى القتابع والكفارة **يعني** انه اذا اعسر عن
ظماره يصوم شهرين فانه لا بد ان يتوبى تتابع
الشهرين ولا بد ان يتوبى اجبا بالصوم الكفارة
عن ظماره ويكفيه ان يتوبى ذلك في اول ليلة من
الشهرين وكذلك لكل كفارة واجبة فانه لا بد ان
يتوبى بصومه التكفير عن تلك الكفارة **ح**
وتعم الاول ان انكسر من الثالث **يعني** انه اذا ابتدا
الصوم من اول يوم في الشهر فانه يصوم الشهرين
بالعمل سوا كان كاملا او ناقضا **واما** اذا ابتدا
الصوم في اثنا الشهر فانه يصوم بقية ذلك الشهر
الذي ابتدا فيه الصوم ويصوم الشهر الذي بعده
بالمثل ثم يكمل الاول المنكسر من الشهر الثالث
فلو صام من الحرم عشرة ايام مثلا فانه يصوم
صفر بالمثل سوا كان كاملا او ناقضا ثم يكمل من
ربيع الاول ما بقى من الحرم وكذا لو مرض في حرم
بثلاثة ثين ولو مرض في الاول ثم حج ثم مرض
في الثاني ثم حج كمالها ثلثين وثلاثين وسوا
في ذلك الحرم والعبد **ح** والسيد المنع ان احترق حرمة
ولم يود حراجه **يعني** ان العبد المظاهر اذا اراد
ان يكثر عن ظماره بالصوم فليبيده ان يبيعه من
ذلك اذا كان العبد يجر حرمة سيده بسبب صومه

ان كان من عبدة الخدمة اوله يود حراجه ان كان من عبدة
 الخراج قالوا بمعنى او حلا فالفت فان جعل عليه
 كلامهما وحمل بالحيوم حيز في احدهما فله المنع **ح**
 وتبين لذي الرق **اي** وتبين التكثير بالحيوم لذي
 الرق سواء كان عن ظمار او غيره وسبب في المكاتب
 وكفر بالحيوم وانما يتبين الحيوم حيث قرر عليه
 او عجز ولم ياذن له في الاطعام فانه يتبين عليه
 في هذه الحالة اذ قد رغب عليه او عجز وانما اذا اذن له
 فيه فلا يتبين في حقه الحيوم وبعبارة وتبين اي
 الحيوم لذي الرق اي بالنظر للمعتق وان اذن بكلا
 الاطعام يخرج منه ان اذن له السيد فيه فهو شبه
 الحجير الحقيق في **ح** ولو طولب بالعتبة وقيل التزم
 محقق من يملك معتق سنين **ح** يعني وكذلك يتبين
 الحيوم في حق من طاهر من زوجه وقد التزم محقق
 من يملك مرة بيلفه عمره طاهر او هو موسر وقامت
 عليه زوجته وطالبته بالعتبة وهي هنا الكفارة
 فانه يتبين في حقه الحيوم اذ لا يقع العتق عت
 الظمار في العتق بل عن اليهين وقد علمت ان من
 شروط الرقبة ان تكون بحرية المظهار **ح** وان ايسر
 فيه ثمادي **ح** يعني ان من خرجته الحياض لم يحرز عن
 عتق الرقبة اذ اشرع في الحيوم ثم ايسر بعد
 ذلك وقد رغب علي العتق فانه يتمادي علي الحيوم
 ولا يرجع للمعتق اي لا يلزمه الرجوع حيث حياض
 ماله بال كالتلفق اما ان كان حياض كالبيومين فانه
 يستحب له الرجوع كما ياتي وبعبارة ثمادي ايجازه

وليس

وليس المراد ثمادي وجوبا وهذا ان لم يفسر حومه والا
 نقى في حقه اعتاق رقبة ولو لم يبق من حومه الا يوم
 واحد لما تقدم ان المعتق بحال المظاهر وقت اذا الكفارة
 وهو لما ايطل حومه خطوب ياداهما وهو ان موسر
 فلا يحز به الحيوم والي هذا انما يقوله الا ان يفسره
ح وترب العتق في كالبيومين **ح** يعني ان ما قرره
 من انه اذا ايسر في اثنا الحيوم يتمادي في مشروط بان
 يكون قد حياض ماله بال فان كان قد حياض البيومين وحرما
 فانه يستحب له الرجوع الى العتق كما في المرونة وهو
 الحيوم وفي اليوم يجب بانفاق ومثله كفارة القتل
 بخلاف اليهين لفظا **ح** ولو تكلفه الميسر جاز
ح يعني ان المظاهر الميسر اذا تكلف العتق بان تزاين
 واشترى رقبة فانه يحز به عن ظماره وبعبارة من
 فوجده التيم فنتكف القسلا ومن فوجده الجلو من
 في الحيلة فنتكف القتام فيها ومعي جاز محمي
 لانه قد يكون حراما كما اذا كان لا يفرز علي ذوق الدين ولا
 يعلم اربابه بالعجز عنه وقد يكون مكروها كما اذا كان
 يسأل لاد السوال المكروه كان من عادات السوال
 ام لا كان اذا سأل يعطي ام لا **ح** وانقطع بتأيقه
 بوطي المظاهر منها او واحدة ممن فيها لغا رقبات
 لبلاناسيا **ح** تعزم ان الحيوم محب تتابعه ذكر
 هذا ولا ينقطع تتابع الحيوم والمعني ان المظاهر
 اذا وطى المظاهر منها فان ذلك ينقطع تتابع حومه
 ويقتضيه من اوله وسواء وطى بالبلان او بها را عا لما
 او ناسيا جاهلا او عالطا واما اذا وطى غير المظاهر

منها فانه لا يبطل صومه ولو عاى بها راسا سباريا
 بياة عند قوله وفيها وسبان ومثل ذلك في المظاهر
 منها في قطع الصوم وجوبه ابتداء ما اذا كان له أربع
 روجات مثلا ظاهر منهن في كلمة واحدة وقد مر
 تحريمه كرامة واحدة لاثنين في حكم الكرامة الواحدة فإذا
 وطى واحدة منهن ليلا أو نهارا أو علقا أو ناسيا
 فإن ذلك يقطع تتابع صومه ومثل الوطى مقدماته
 على المشهور **لا يبطل** الطعام **التثنية** في قطع
 تتابع الصوم يعني أنه إذا وطى المظاهر منها أو وطى
 واحدة من جهتين كرامة في أثناء الطعام فإن ذلك
 يبطل اطعامه ولو لم يبق منه الا اطعام الاسكين
 واحدا ما وطى غير المظاهر منها فإنه لا يبطل اطعامه
 سواء كان الوطى ليلا أو نهارا أو عبريا لا يقطع في الصوم
 لما سبه وجوب تتابعه وفي الاطعام بالباطل ان لم
 وجوبه فيه لا تقتضي **ويقطع السفر** يعني ان المظاهر
 اذا كفر بالصوم ثم انه سافر في أثناء صومه سقرا
 تقصر فيه الحيلان فاطرفيه فان ذلك يقطع تتابعه
 لانه حصل تلك باختياره فيستأنف الصوم من اوله
 والاصنافه بمعنى في لانا الحناني اليه طرق للمحناف
 او بوضوئه هاجه لا ان لم يجد **يعني** ان تتابع
 الصوم يقطع بسبب المرحى الذي يحركه السفر وافر
 فيه لانه فعل ذلك باختياره واما ان حصل له المرض
 بغير سبب السفر فان ذلك لا يقطع تتابعه مويني
 على صومه اذا صح على المشهور فتوكله او يرحل او
 يطر مودن ما حجه ان يحركه السفر لا ان تحقق انه لم

يعجه

يعجه بان هاجه بنفسه او لم يحصل عيانه اصلا بان
 قال الاطيان ان هذا المصلح ليس من السفر وتجيجه
 بنحو خرق الحنارعة وختمه لانه يقال هاجه يعجه
 واهله يعجه فكيف يعني ان المراه اذا التزم الصوم
 يجب تتابعه لكفارة القتل ثم حصل له الحيلان
 في أثناء الصوم فان ذلك لا يبطل تتابع الصوم نيل
 لفطر ونبي **والكراه** وطقن عروب **اي** ان الفطر
 بكل منهما لا يقطع التتابع واحري الفطر لظن بقا الليل
 ومثله من صام تسعة وحسين ثم احبب فطر الظنة
 الكمال واما لو اضر شاك في العروب فانه كان افطر متعديا
 وفيها وسبان **اي** وفي المرونة لا يقطع بسبب
 فطر شبان يأكل او يشرب او وطى غير المظاهر منها
 واما وطى المظاهر منها فمكرانه يبطل ولو ناسيا
 ليلا او نهارا او قوله وسبان **اي** وحسبها لا يقطع
 به التتابع لسبان فالعطف يعني بالعطف التلقيني
وي بالعيدان يفهمه الجملة وهل انعدام العيد
 وايام الشرب بقا الاستئناف او يطر من ويستنى
 تاويلان **يعني** لو صام ذا القعدة وذا الحجة لخيار
 عليه متعدي الصوم يوم العيد في الكفارة فان ذلك
 يبطل صومه لعدم تتابعه وقد مر انه ينتابع
 الصوم واما لو صام في العير في شهر كرماء صاها
 للمرد او عاقل على ان في زمن صوم كفارة ظماري
 يوم عيد فان ذلك لا يقطع تتابعه ويجزى بعد اقلتم
 بالاجل مع الحمل هل منتهاه انعدام العيد واليومين
 بعده وانه قد ناهما متفصلة يعيانه وعليه ان كم

لا ينفال اختياره
 لها فيه صح

بجسمه ذكفانه لا يجزيه ويتناقض ظمار وهذا من ابن القاسم
 او اللجاء المذكور لا يتغير بجموع ايام النحر الثلاثة بل
 يبيى فضاء من متخلفا اسكل على المعطرات ام لا
 وهذا فهمه ابي محمد بن ابي زيد والى هذا اشار
 بالثاوي يلى والمرايا كجمل جمل كون العبيد ياتي ايام
 الكفارة لا حمل حكمه فانه يبطل التتابع ومتشبه
 ابو الحسن على ان المراد بل كجمل جمل الحكم وهو اظهر
 قاله الشيخ عبدالرحمن بن علي ما ذكره ابو الحسن بكون
 جمل العبيد اولى بهذا الحكم والمراد بالجموع اللغوي
 وهو الامساك ظاهرا لان جموع هذه الايام محرام
 والمحرّم لا ينقصد والمراد بايام التشريق اليومان
 الكرات يوم يوم النحر لا هما حمل الخلاف واما اليوم
 الرابع فلا خلاف انه يجموعه ويجزيه فان فطره
 يقطع التتابع وجمل رمضان كما لا غير على الارح
 كما يوحكم جمل رمضان كما اذا ظن ان شعبان
 رجب ورمضان شعبان كما حمل بالعبد في تجزيه
 ويقضي به ويبيى لان الحمل عذر على ما روي
 ابن يونس ولا يثنى فيه وهل انصاه والام
 استئناف لانه فضاء يومه عن فرضه قطعا
 لو علمه لم تجزه شواحيبا منه عن ظماره او شر
 فرضه وظماره ويقضي الفضا في معنى انه اذا
 لم يحمل ما وجب عليه فضاء به بحسب ما كانت
 ذلك تكون قاطعا ثانياً وسواء خيله عامدا
 او ناسيا وبمقدري الجموع من اوله قال ابو الحسن
 ولم يذروه بالشبان الثاني كما مر فيمن شي شيا

قلت
ح

امعا

من

من مفروضة الوضوء والعسل ثم تذكره فلم يسل حين
 ذكره فانه يستدري الظماره في ذكره ثم ذكره خلاف
 ناسي النجاسة ثم راها قبل الحلاوة ثم نسي عسلها
 حتى تحل فيها فلم يذكركم حتى حلى اجزائه حلاوة
 كفة الالة النجاسة اذ قيل يا شيخ يا ابا الهيثم
 بخلاف الموالاة وتقدم ما يؤخذ منه اغتفلا الشبان
 الثاني في الموالاة اجنا فمن حلى الحسن كذا يؤخذ
 ثم ذكر من وجوه من ثبات قولك ويقضي الفضا
 اي ما يجوز اذا الصوم فيه وافطره فانه يقطع التتابع
 واما اذ افحل بما لا يجوز الا اذ ابيه وافطره عدا فانه
 لا يقطع التتابع كيوم العيد وشهر اجنا العظم
 بالشبان يقوم قول ما لكر في المروية ان الشبان
 لا يقطع التتابع عذر قوله وفيها وشبان وهو
 الذي اعتمره كقولك هناك واما هذا الذي ذكره
 منا قول ما لكر اجنا في الموازية وقد علمت ان
 قول ما لكر في المروية تقدم على قوله في غيرها
 فاستظهره ابن رشر هو مقابل للمشهد وليس هذا
 مثل قوله فيما مر في الديلم وشهر اجنا لاكتفا
 بتخفيف الحلقوم والورد جين فان لم يدر يوم
 الربعة عن ظمارين موحى يومين حياهما وقضي
 من هذا نرى على القول بان الشبان يقطع التتابع
 فقول المبيى انه اذا حرام الربعة اشهر عن لغار شى
 ظمار ثم تذكر قبل فرائضه من ذكراته افطر في اثنا
 ذلك يومين ناسيا ولم يدر موحى هل هما من
 الاولى او من الثانية او احدهما من احرا الاولى والآخر

ها

شهرى
2

من اول الثانية مع علمه باحتمالهما فانه يعصومهما الان للتحتمل
 كونهما من اول الثانية ولا يجوز له ان يستقل عندهما
 قدرته عليهما ويلزمه اجتنابا قاطعا شهرين
 للتحتمل كون اليومين المذكورين من الاول او متفرقين
 وان لم يدر اجتماعهما والاربعه **س** اي وانه
 لم يدر بعد ختم الاربعه اشهر اجتماع اليومين المذكورين
 افطرهما في اثنا عشر يوما المذكورين افطرهما فانه
 يلزمه ختمهما الا ان للتحتمل ان يكونا من الكفارة
 الثانية ولا يستقل عنهما حتي يكملها لانه قادر علي
 ذلك ويلزمه اجتناب يوم اربعة اشهر للتحتمل افتراق
 اليومين المذكورين والتفرق بقطع المتتابع وترك
 المؤلف التفرق علي القول بعدم قطع السنين
 وهوانه يعصوم يومين في جميع العصور للتحتمل
 كونهما من الثانية متفرقين او مجتمعين ويقضي
 شهرين للتحتمل كونهما من الاول وقد بطلت في
 الثانية للمعجل **س** ثم تمليك سنتين مسكيات
س هذا هو النوع الثالث من انواع الكفارة وهو
 الاطعام ويشروطه العجز عن الحسيام سياسي او شكلي
 علي ما ياتي من لم يستطع فاطعام سنتين مسكيات
 يدفع المظاهر لكل مسكين من او ثلثي مد بمد النبي
 عليه السلام فلو دفع الكفارة لاقبل من هذا العدد
 فلا تجزي هذا من حيث الثاني في حكمه الا ان حصة
 فانه يقول ان اطعم مسكيات واحدا سنتين يوما
 اجزاه ذلك عن كفارة الصوم لان المقصود سد
 الحلة وقد سدر حلة سنتين وتزبيح بان الحاجة

بالدخول

ومذهب

سنتين

سنتين محقة عند الخراج ولا كذا في الواحدة سنتين
 بوملا لما يتوقع في الجمع الكثير من احياء الرغلا ومجا
 ولي ولوتنا هبة ثلثي المسكين ابتداء ان كانوا اكثر
 من سنتين والاربعين علي واحد وكل من شرط في المسكين
 ان يكونوا احوالا للغير لا انهم اعينيا سادا انهم
 كبرهم علي الاتفاق او البيع او تبشيل عتق
 من فيه ثلثي حرة ليحتمل من اهلها مسلمين
 حلا علي الركاة والي هذا اشار بقوله احوالا
 مسلمين لكل مدو ثلثان براد ان اقتاتوا عرا او
 عرهما في الفطر ففعله **س** الي هو المخرج منه بالحالة
 فان كان قوتهم غيره عرا او غيره مما يخرج في
 ركاة الفطر وهو التخيير والسيل والزبيب
 والاقط والذرة والارز والرجن وما اشبه ذلك
 فانه يخرج منه مدول من هشام اي مدول يتبع
 من هشام قال عيلان مينا ان يقال اذا اشبع
 الرجل من منجعة لم يشبعه من غيرها فيقال
 كذا فيخرج ذلك من غير السلام وابن عرفة عن
 بعض الابن بلحا المعتبر التبع زاد علي من هشام
 او نقص ثقله عنه لعلو كوفي شرحه في هذا الكتاب
 وقال الباقون الاطعمة عري مثل مسكيات الف
 كركاه الفطر ولا يجوز عري من حرة من حرة الفطر
 وحريه بعينه علي اجزا القيمة في الركاة ابن
 عروة ويرد بظهور التقيد في الكفارة بقدر المعطى عند
 اخذيه النبي وان اعطي الرقيق يريجه اجزاه كما قاله
 ابن حبيب قال بعضهم ولا يخالف في هذا ابن القاسم

Cop

ان شأ الله **ح** ولا يحب الفتا والعشا **ح** يعني انه اذا اطعم
الستين في كفارة الخطايا بعد او عشا فان ذكر للجزي
الا ان يبلغ مائة مائة شربي واذا بقوله كفارة الا ان
يخلف اليه ان لا يحب معناه لا يجزي كقوله فيها
ولا يجزي عشا ان لم يبلغ مائة يعني لا احبه
لا يجزي بوليل قول الامام لا ان لا اطعمه يبلغ مائة
بالقاسري **ح** وهل لا يستقل الا ان ابي من قررته
على الحميم او ان شك قولان فيها وتوالت ايضا
علي ان الاول قد دخل في الكفارة **ح** يعني ان استراح
المزهد اختلصوا في حكم الخطايا اذا اراد ان يبلغ
عن ظمارة بالاطعام هل من شرط ذلك انه لا يخط
يطعم حتى يس من قررته على الصوم حين
العودة التي توجب الكفارة بان كان الخطاء
في مائة مثلاً غلب على ظنه انه لا يقدر على
الحميم الا ان وافي المستقل لا يكفي في ذلك
بحر الشك وهذا قول ابن القاسم او يكفي في
الانتقال من الصوم الى الاطعام بحر الشك ولا
يشترط الاياس وهذا القول في المرونة احد
قذهب ابن شبلون الى يفاكل من القولين علي
ظاهره من غير رد ولا توفيق بينهما وذهب القروي
الى رد احدهما الى اللغو والتوفيق بينهما وهو ان
الوجوب ايس من الصوم قد دخل في الكفارة بالصوم
وتكفي بالعمل وان الثاني هو الذي يكفي بالشك
لم يدخل في الكفارة بالصوم ولا تكفي بفعله فلا
خلاف بين القولين وقوله او ان شك ابي او يستقل

(ان)

ان شك فهو عطف على لا يستقل فهو من عطف الجمل
ح وان اطعم مائة وعشرين في كفارة **ح** يعني ان
العود في كفارة الظهار معتبر في الشرع وهو مستوف
مسكين لكل مائة ثلثان كما مر فاذا اطعم طعام
الستين مائة وعشرين مسكينا بان اعطى لكل واحد
نصف الواجب فان ذكر لا يجزيه الا ان يكمل الستين
منهم ويشتري من المياطين بالقزعة ان يبي لحق
ان المرفوع كفارة وفيها كما مر في اليهين باسمه انه
اذا اطعم طعام العشرة المساكين فمشتري مسكينا
ان ذلك لا يجزى بل يجب قال ومكرز مسكين وناقض
كثرت لكل نصف الا ان يكمل وهل ان بقي ثاو بلا
وله تركه ان يبي بالقزعة ولا يشترط ان يبي نوع
الكفارة من ظمارة او يبي يكفي ان يقول هذا من كفاري
ح والمعبد احرازه ان اذن سبده **ح** اي له وله ابي
والمعبد العاجز عن الصوم في الحال الاطعام اذا
اذن له سبده فيدله تركه حتى يتمكن من الصوم
في المستقبل اما بفراغ عمل سبده او تادية خارج
او ياذن سبده له فيه والضرر في احرازه للمقرر
السابق من الاطعام وبهذا التقدير للمعبد الى
جعل الامام بمعنى علي **ح** وفيها احب الي ان يصوم
وان اذن له في الاطعام وهل هو رخص لانه الواجب
واحد للموجود او احب للمعبد عدم الجمع او كنع
السبده الصوم او على العاجز حينئذ فقط
قال ما ذكر في المرونة واذا انظار المعبد من امراته
فليس عليه الا الصوم ولا يطعم وان اذن له سبده

بل

والصوم أحب الي قال ابن القاسم بل الصوم هو الواجب عليه
ولا يطعم من قتلته في وقال ابن عمر السلام وظاهر هذا
ان ابن ابن القاسم حمل جواب ما ذكره علي الروم لقوله
ما اذ يربى ما هذا ولا اربى جواب ما ذكره في الاوهم اي يكون
الامام كان ان السائل تسأل عن كفارة اليهين يا نعم
فلجاب يستفي لا يجب والصبر في قوله لانه للصوم
اي لان الصوم هو الواجب على العبد المظا هو اذ ان
له في الاطعام او ان احب يحول علي الرجوع للمقتضي
استماعي ان الاحبة ترجع للسبب اي ان اذن نه
السيد له في الصوم احب اليه من اذنه له في الاطعام
وهذا التاويل حيث كان للسيد كلام في منعه من
الصوم بان احتربه في حقه منه او خراجوه وهو واضح
والا فيجب على السيد عموم المنع والمقتضي عياض
ان الاحبة ترجع للعبد اي يترتب للصوم اذنه له
السيد في الاطعام ومنعه من الصوم ان يجبر له
ان ياذن له في الصوم بعد ذلك وهذا الجواب كان
للسيد كلام والافيد علي العبد الصوم والمظا اي
ان الاحبة علي تايها وهي تحوله علي العبد
المعجز عن الصوم لان المرحق يرجو القرفة عليه
في المستقبل واعتزجه ابن بحر بانه ان كان مستظبا
للصوم في المستقبل ازمه التأخير والافيد ابو حنبل
بشروني ابن بحر اجتراحه علي قول ابن القاسم
ان القادر علي الصوم في المستقبل يلزم التأخير
اما علي قوله غيره لا يلزم منه عدم الاعتذار بل ذكر الي
الاقوام الحقة اشار بقوله تاويلات ولا ين عرفة

فيها

فيها بحث وتحرير في عزوها وفيها ان اذنه له في اليهين
ان يطعم اجزاه وفي قلمي منه شيء اي ثقل الحيوان
ابن عسري ابن عبد السلام ذكره في المروسة
ولما ابن الحبيب اشار اليه في ما كان له علي حجة
تاويل من حمل الاول علي ما اذا منعه من الصيام
لانه لا شك ان الشيء الذي في قلب الامام من جهة
الاطعام انما هو عدم حجة ملك العبد والشك في ذلك
والبحري يشارك كفارتين في مسكنين **مر** بان
يطعم ما يقدره من تاويل يشارك الكفارتين
فيما يدفعه لكل مسكن الا ان يعرف اعيان السالكين
فيتملك لكل من وجده من اهل بشرط بقا ذكره
ان لا علي ما مر فقله يشارك اي بان يجعل حظ كل
مسكن ملجوا عن كفارتين وظاهر كلامه ان
التشريك وقع في الاطعام والصيام اولى بهذا الحكم **مر**
لان التتابع فيه بشرط معتبر بخلاف الاطعام وظاهر
اعيان ان التشريك وقع في جميع امواد الكفارة لانه
نكرة في سياق النفي وكذا جعله الشيخ عبد الرحمن واما
لو وقع التشريك في بعض امواد الكفارة كما لو اعطي
مائة وعشرين مثقالا من مسكن الا انه نوي في مدين
منها ان كل واحد منهما عن كفارتين فانه لا يحري ما وقع
فيه التشريك فقله ليس يخدم بربته التابع للشم
حسن **مر** ولا تكييف حنفين **مر** يعني انما اذا اعتقه
نصف رقبته لا يملك غيرها او صام ثلاثين يوما او
صام ثلاثين يوما واطعم ثلاثين مسكينا عن
كفارة الظهار فان ذلك للبحري وليس من التلغيف

ا

اطعام ثلاثين مسكينا برائهم ثلاثين تمرا او شعيرا الحقيق
او حروجه ليل ذلك عيشهم وليس منه ايضا ان يعطي
ويغذي ثلاثين مسكينا ويعطي ثلاثين مسكينا من
كما يخدم **و** ولو نوي لكل عديا او عن كل شيء **يعني**
انما لو اطعم عن كفارتين فالتزوي لكل كفارة عردا
دون الواجب كما لو اطعم ثمانين ونوي لكل كفارة
اربعين او واحدة خمسين والاخرى ثلاثين نوي عن
صاحبة كل او اخرج الحيلة عن الجميع من غير تشريك
فيهما في كل مسكين فانه يجمع ويعني على ما نوي
لكل واحدة من المساكين ويكمل لها ما بقي منها فيكمل
لصاحبة الاربعين بغير ريب ولصاحبة الثلاثين
بثلاثين ولصاحبة الخمسين بعشرة ولا يغير شرعه
في اخرج ما قبل كمال ما قبلها لان الاطعام لا يترط
فيه المتابعة بحكم الضمان **و** سقط خط من مات
يعني انه اذا نوي عن كل عردا متعقا او مختلفا
فانت واحدة منهن او اكثر فخط من ماتت منهن
سقط وليس له نقل خطها لمن بقي حيا فلو نوي
لكل من ثلاث خمسين والميتة ثلاثين سقط
خطها وكمل للميتات عشرة عشرة ولو نوي للميتة
ستين والحيات اربعين سقطت ميتات الميتة
وكمل للميتات عشرين عشرين وهكذا **و** لو اعتق
ثلاثا عن ثلاث من اربع لم يطار احدى حتى يخرج
الاربعين وان ماتت واحدة او طلق **يعني** انما الظاهر
اذا الزمه اربع كفارات لكل امرأة كفارة ثم انه اعتق
ثلاث رقيات عن ثلاث منهن ولم يشرك فيهن

ولم

ولم ينوع عن كل واحدة شيئا معين فانه يجوز له حينئذ
ان يطا واحدة منهن حتى يكفر عن الرابعة بما يجوز
ان يكفريه اما يعتق او يحصيا شهرين ان يجوز عن
العتق او بلطعام ان يخرج عن الصوم ولو عين العتق
او غيره عن واحدة حل له وط من عين عنها وما كانت
تشتا عن اللعان يخرج المالك غنة مريد كما تشتا عن
الظهار معلقا ناسب تعقيب به فقال **باب**
ذكر فيه اللعان وما يتعلق به وهو لغة البعد يقال لعنه
اي البعد من رحمة وكانت العرب تطرد الشرير
المرد ليللا توخذ جرابه وتسميه لعينا واشتق منه
اللجنة في خامسة الرجل ولزم بسم عذبا جامدة
المراة تغلبيا للذكر واسبق لعانه وكونه سببا في لعانها
ومن جانبته اقوي من جانبها لانه قادح على الابتناف
لونها واحدا للعرفه ابن عرفة بقوله حلف الزوج
على ربي ورجته او نفي حملها اللازم له وحلفها على
تكذيبه ان اوجب نكولها حدها بحكم قاض وخرج بقوله
اللازم الحلف غير اللازم له فانه لا لعان فيه كما اذا انت
به لاق من سنة شهر من يوم العقد وكذا اذا كانت
الزوجة حديا وخرج بقوله وحلفها الخ ما اذا حلف
ونكحت ولم يوجب النكول حدها كما اذا عصبت
فانكر ولها لو ثبت العصب قبل اللعان عليها واللعان
عليه وحده وخرج بقوله بحكم قاض لعان الزوجة
والزوج من غير حكم فانه ليس بلعان شرعي واعتني
المولف باركانه فمهما الزوج فقال **انما** يلا عن زوج
ش اي لا سيد وسوا كان الزوج حرا او عبدا حل

ولم

بالزوجة أم لا يشك على المحرم موقوف لا يبيح عروا إن اللعان
يكون في شبهة النكاح وإن لم تثبت الزوجية إلا أن
يقال لما كان الولد للحقابه ودر الحود عنه كان في حكم الزوج
واعتنا من شرط التكليف قوله فيما يأتي أو هو حبي
حين الحمل ويحل في كلامه العتيق والمقر من الحرين
والمحبوب والحبي بنفسه وهو كذا في الجميع في الروية
والفرق وأما في الحمل فلا لعان في المحيوت كما في الجلاب
ويأتي في كلام المولود ذكر وأما الحبي في المروية حاله
على أهل المعرفة كما يأتي في العدة وفي الفراق في يلحق
المحبوب والحبي إذا أتى لا في غيره في محتمل أن المولود
أراد **هـ** وإن فسدت نكاحه أو فسدت أو قال لا لعان يعني
أن اللعان يكون في النكاح الفاسد الذي لا يقر الزوجان
عليه بحال كالخبر في ثبوت السب فيه ويكون إجناب
الزوجين الفاسقين أو الرقيقين وأما الزوجان الكافران
فإنهما لا يجر منهما اللعان نعم إن جازوا البيات وجسوا
بلحكما من حكمنا بينهم بحكم المسلمين ومعلوم لعن
المسلم بلاء عن اليهودية والنصرانية قال في الجلال
لكن لعانه لثبوت الحمل أو الولد لا للرمي ولما كان اللعان
أسباب أو شروط ثلاثة أشار إلى أولها بقوله
أن قذف ما يبرئ من جرح لا يقر بجن في طائفة فيه في قتل
أو دبر أو فحيت لانه من حقه ما لا فلا لعان ولا لعن
المولود لم يقيد بالصريح والخطوح لذكر حكمه بعد
بقوله وتلحقنا أن ماها يصب في قوله كقوله
وجرد تمام رجل في مكان وقوله في نكاحه متعلق
بقذف أي يجب أن يكون قذفه لعاني نكاحه يربط

وتراجع

وتراجع النكاح من المدة كالنكاح كما يأتي وسواء كان حصول
الزنا منها في نكاحه أو قبله كما لو قال لها رأيتك تزني
فبك أن أتزوجك أو قذفها قبل نكاحه فلم يخرج حتى
تزوجها فقد نكحها بجرعها لو خرجت من المدة فقد نكحها
أو قذفها ثم تزوجها ولم يقر فيها بعد أن تزوجها
فقوله والحد أي بأن قذفها قبل نكاحه أو بعد
خروجها من العدة **جـ** ثبوتها أعني براه غيره
من جهة لربي أي ربي مثبت في أعني بطريق من
الطرق من جنس أو جنس بكسر الكا أو اختيار بعيد
ذكر ولو من غير مقبول الشهادة مربي كغيره لا أعني
وهو البعد مرق لا يعتمد على شك ولا ظن والكراد
بالثبوت الجرم وقوله راء أي الفعل الدال على الزنا
لأن الزنا لانه لا يبري لانه معني من المعاني بأن يبري جرح
في فرجه لا يبري بغيره كالمشهور أي بأن يقول
رأيت فرجه في فرجها كالمروية في المحملة بل يكفى
أن يقول رأيتها تزني ويعبارة المشهور في التوجيه
أنه إذا تحقق البعد بزيارتها لم يبرها وهو
مذهب المروية وعليه لو قال ثبوتها ولو جحد
حسن **د** واستثنى به ما ولد لستة أشهر واللفظ **سـ**
الضري به يرجع للعان الروية وقوله ما يولد
والعني أنه إذا لا عنها بسبب روية الزنا وما في مثلها
من القفاية يمتنع عنه بذلك ما ولدته من ولد
كامل لستة أشهر فصاعدا من يوم الروية ونفس
كانا غير برية الرحم يوم اللعان وإن أثبت بولد
غير سقط لروية ستة أشهر لو لم يولد لانه لعانه لم كان

Cop

rsity

لروية الزنا لا يبقى الولد هو قول ابن القاسم فيما ياتي ويحقق
 الخطر يومها لان المراد بظهوره وجعله ليدون ستة اشهر
 وهو لقب برلقوله عن مالك في حكم الستة ما نقص
 عنها يسير كاربعة او خمسة ايام **الا** ان يدعي الاستبراء
 بما ان تاذكره من انه يلحق من لعن للروية ما ولدته
 لاقل من ستة اشهر من الروية مقيد بما اذا لم يدع
 الاستبراء قبل الروية فان ادعى ذلك فانه لا يلحق به
 ويتحقق باللعان الاول عندا شجب وهذا اذا كانت
 بين اثنتي عشرة او خمسة اشهر او مضي حكمها
 فالتزاما ان كان اقل من ستة اشهر فانه يحل على انه
 موجود في بطنه حال استبراء **والد** يعني حل يعني انه
 يلاع عن اذاري زوجته بغير حل طاهر بشهادتين
 امرأتين من غير تكثير للوضع كما يساوي عند قوله
 بلعان محل ولو قال المولى ويقطع نسب لكات
 اشمل المحل وغيره ولكن ما قاله هو الغالب وان
 مات او نفرد الوضع او التوم **اي** لا بد من لعان
 الزوج وان بكل حد لقوله وان مات الولد الذي رملها
 به او كحل الذي رملها به وقابله البعان ح لغو
 الحو عنه وكذلك يكفي لعان واحد وان نفرد الوضع
 كما لو جعت المزمين واحد في بطون وكان الاب
 غايا فلما قدم وعلم بذلك بقي الجميع لانه محمول
 من قذف زوجته بالزنا مرارا متكررة فانه يكفي في ذلك
 لعان واحد وكذلك يكفي لعان واحد وان نفرد التوم كما اذا
 ولدت تومين في بطن لانها في حكم الولد الواحد
 وما قبله يعني عنه وقوله بلعان محل متعلق بحذر

اي

اي يستقي الحمل في جميع الحصور بلعان سجا بلا تكثير
 ولو لم يجزئ او احدهما لا الحاح حذر التقاضي وحذر
هنا كزنا الولد **تثبيته** في الاثبات بلعان واحد
 بقوله استعوبا منه لرايتما تربي وما هذا الولد
 ملكي او ليس هذا الولد مني وزيت
 قبل الولادة او بعد **ان** لم يحاكم بعد
 وضع يعني ان ما مر من ان الرجل يلاع عن لثقي
 الولد او الحمل مقيد بان يعتمد في لعانه على احد
 هذه الامور الاول ان يقول انا ما وطيتها من حين
 وضعت الحمل الاول الذي قبل هذا الحمل المتقي وبين
 الوجهين ما يقطع الثاني عن الاول وهو ستة اشهر
 فالتزامه بيلاع عن واما لو كان بينهما اقل من ستة
 اشهر لكان الثاني من ثمة الاول الثاني اشار اليه
 بقوله او لمرة وهو معطوف على المتقي بقوله او وطيتها
 بعد وضع الاول لشهر مثلا راسك عنها لكن وجعت
 الثاني لمرة لا يلحق الولد فيها بالزوج اما القلة بان
 اثنتي عشرة اشهر من يوم اللعانة فانه يعتمد في ذلك
 على تقيده بيلاع عنه لان الولد ليس هو للوطي الثاني
 لتحصن عن ستة ولا من بنية الاول لقطع الستة
 عنه فابينة ما ستة او وطيتها بعد وضع الاول بواحد
 عنها ثم اثبت بولادة لا يلحق فيها الولد للمرة كمن
 سبق فالتزامه يعتمد في ذلك على تقيده بيلاع عنه
 الثالث اشار اليه بقوله او استبراء بحضنة وهو
 معطوف على قوله وضع ومعناه انه استبراء بالحضنة
 بوطيته اياها ولم يحاكمها بهراستبراء ثم رماها تربي

ثم ولدت ولدان بين الاستبراء وضع الحمل المتقي مستقط شهر
فأكثر فانه يعتد في نفيه على ذكره بل عدا وكبحته
في ذلك تجزيه وإيتار بقوله ولو تخمد قل علي نفيه
أي أن الحمل لا ينتفي عنه بالتخمد من الزوجه
علي نفيه حتى مباثقة في مقولاي ولا
ينتفي الحمل باللعان ولو تخمدت
لا ينتفي الولد باللعان ولو تخمدت
الآن تأتي به لدون ستة أشهر من يوم العقرب
له بالحنثه أيام حيتنفي في غير لعان لقيام المانع
الشرعي علي نفيه **أو** فوجبي حين الحمل أو حيوت
أو أبعثه مغربته علي مشرق في **أي** وكذا لا ينتفي
الولد بغير لعان إذا كان الزوج حين الحمل حياً أو حيوا
لقيام المانع العقلي علي نفيه وظاهره سواء وطى
المحبوب أم لا وهو ما في كلام عبد الحميد وكذلك ينتفي
عنه بغير لعان إذا عقر مشرق علي مغربته وتول
العقرب منه ما في ذلك ولو لم يوطأ عظم بقا كل منهما في حله
أي أنظر الحمل لقيام المانع العادي علي نفيه
ولا مفهوم أقوله علي مشرق بل المراد أن تدعنه
علي من فهو علي مدة لا يمكن بحبيبه البهائم
وانظر الحكم في مفهوم محبوب وهو الحدي ومقطوع
البيضنة السريغي المشرح الكبير **وفي** حده مجرد
القر في إرفاقه خلاف **أي** أنه إذا قال الزوجه
أنت زني فقط أو قال لها يا زانية فقط ولم يعيد
ذكر بروية زني ولا بغي حمل هل تحدد لا يمكن من
اللعان أو يلاعن ولحق عليهم للعرق لعموم آية اللعان

وهي

وهي قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن
شئ مما اتوا أنفسهن فلم يذكرونها روية زني ولا بغي حمل
ولا ولد أو قولان في المدة **روية** وإن لعن لروية وادعي
الوطى قبلها وعزم الاستبراء في الذكر الزامه بموعنه
ونفيه أقوال **الخير** في قبلها يرجع لروية الزنا
والمعني أن الزوج إذا لعن زوجه لروية الزنا قال
وطئتها قبل مفره الروية في يوم الروية أو قبله
ولم يستبرها بعد ذلك **أي** أنت بولد يمكن أن
يكون من زني الروية فلما ذكر في الزام الزوج بالولد
فتوارثان لكن إن لعن بلعان ثاب انتفي لأن
اللعان الأول ما كان الارق الحول المتقي الولد وسوا
أنت به ستة أشهر من يوم الروية أو أنت به لا أكثر
من ذلك وعزم الزامه به **أي** فلا يتوارثان للمشكك
ويبقى الأمر في الولد موقوفاً ولا ينتفي عنه
باللعان الأول بل إن نفيه بلعان ثاب انتفي
وإن استحقق به ونفي الولد عن الزوج باللعان
الأول تغليباً لحاب التحريم لأن اللعان الأول
موضوع لتقي الحول والولد مضافان ادعاه بعد ذلك
حق به وحيد بمباراة والذين لا يبين حسن أن القول
الأول بقول أن الولد لازم له **أي** لا ينتفي عنه
لما ينشأ علي أن اللعان موضوع لتقي الحول فقط
وعوله عن دعوى الاستبراء **أي** منه باستحقاق
الولد أن استحققه وليس له أن ينفيه بعد ذلك
وحمل الأقوال الثلاثة ما لم تكن ظاهرة الحمل
يوم الروية وإليه أشار بقوله ابن القاسم ويلحق

انظر يومها لكن كلامه يومها ان ابن القاسم لا مال له
 وليس كذلك بل هو مالكا ابنا وانما ابن القاسم فيه
 الاختيار فلو قال واختار ابن القاسم انه يلحق
 انظر يومها كان احسن وليس المراد بغيره انما
 بل يفتقد ثبوت وجوده بان تاتي به لاقول من سنة
 انظر من يوم الروية اقلية بيته **ح** ولا يعتد فيه
 على عزل الشار لا مشاهمة لعين وان يسود
 يعني انه اذا كان يتجاوز حبه ويعزل عنها ثم ظهر
 بها حال او كان بطاوه ولو لا يعزل الا انما ولدت ولدا
 لا يشبه اياه فليس للزوج ان يقول ما هذا الحمل مني
 معتمرا في نفسه ولما لم على العزل لان المأخر يسبق
 او يخرج منه ولا يشعروا ويقول ما هذا ولدي معتمرا
 في نفسه على عدم المشاهمة لان الشارع لم يقول
 عليها في هذا الباب ولو كان الولد ابنا وابنه
 اعتزل او بالعكس بخلاف باب القاقعة **ح**
 ولا وجه بين المخذلين ان انزل ولا وجه بين ان
 ان انزل قبله ولم يبل **ح** يعني ان الزوج اذا كان
 يتجاوز حبه بين في حبه وانزل مع ذلك ثم انما
 انت بولد فليس له ان ينفيه ويلاعن فيه معتمرا
 في ذلك على الوطى بين المخذلين لان المأخر يسبق
 فيدخل القرح فيحمل منه ومثله الوطى في الدبر
 وكذلك اذا وطى زوجته او لعب او امنه وانزل
 ثم وطى زوجته الاخرى ولم ينزل فيها والحال
 انه لم يحمّل منه بول بين الا نزال الوطى الثاني
 الذي لم ينزل فيه فحملت زوجته الثانية فليس له

ان

ما هذا الولد

ان يقول ما هذا الحمل مني معتمرا في نفسه ولما لم على العزل
 لان المأخر يسبق او يخرج منه ولا يشعروا ويقول ما
 هذا ولدي معتمرا في نفسه على عدم المشاهمة لان
 الشارع لم يقول عليها في هذا الباب ولو كان الولد
 ابنا وابنه اعتزل او بالعكس بخلاف باب القاقعة
 على عدم الانزال في الزوجة الثانية لا احتمال ان يبقى
 شيء من ما به في فتاؤه ذكره فيخرج مع الوطى اما ان
 كان يحمل منه بول بين الا نزال والوطى الثاني
 الذي لم ينزل فيه فحملت زوجته من الوطى الثاني فان
 له ان ينفي الولد ويلاعن فيه معتمرا في ذلك على عدم
 الانزال لان البول لا يبقى معه شيء من الماء ولا تحت
 في الحمل مطلقا **ح** هذا بشرطه في بيان الزمان
 الذي يمكن فيه اللعان لغيره او روية والمختار ان اللعان
 لغير الحمل لا يتقيد زمانه بكونه في العجينة
 او مطلقا كان الطلاق باينا او رجعي فخرجت من
 العدة او لا كانت حية او ميتة المهم الا ان تحيا ور
 اقمى امر الحمل فان الولد لا يلحق به حتى ياربها وضيقه
 فيما امره ولادة لا يلحق فيها الولد لقلته او لثقة من انه
 يلاعن لانها هي نكاح زوجة وهذا ليس في العجينة **ح**
 وفي الروية في العدة وان من باين **ح** يعني ان من طلق
 زوجته ثم ادعى انه رها تربي فان كانت الروية
 وبها هي العدة سواء كانت من طلاق باين او رجعي
 فانه يلاعن ولو ان تحضت العدة لان عدة الطلاق
 البائن من تواجب العجينة واخرى لوري من في العجينة
 وان كانت الوعوب بعمرها انه راي فيها فانه لا يلاعن

ولا

Cop

ersity

فتقول في الروية اي لا عن بسبب او لاجل دعوى الروية
 للمزني وقوله في العدة صفة للروية متعلقة بكونت
 خاص اي الروية المدعاة في العدة اي انما يلاعن
 اذا ادعى في العدة انه راي في المسائل ثلث احرامها
 ان يدعي في زمن العدة انه راي فيها وهذه يلاعن
 فيها الثالثة ان يدعي بعدها انه راي فيها وهذه
 لا يلاعن عنها الجنا **و** حرمها كاستحقاق الولد
 يعني ان من طلق زوجته طلاقا باينا او رجعا وانقضا
 عرفت انما قال لبيان انها تزني فانه يحرم كذا
 يحرم اذا استلحق من نكاهه يلاعن لانه الكذب
 نفسه فيها رماها به ويلحق به وقوله الا ان تزني
 بعد اللعان يخرج عما قبله يعني ان المرأة اذا رالت
 عن ثيابها زنت بعد اللعان فلا حرج على الزوج
 اذا رماها يزني بعد العدة او استلحق الولد بعد
 ان لا عن حبه كفارق عفيف فكم يحرم لمحيي ربي
 المقر **و** تسمية الزاني بها واعلم بحرق **ر** اي
 وحول المحامي مع اللعان للزوج حتى تسمية الزاني
 بها كقوله لا يثبت فلان يزني بك وللجملحة من الحد
 لفلان لعانه اذا تقدم اما لو حادوا لا سقط عنه
 اللعان لان من حد لفارق يدخل فيه كل حد ثبت قبله
 ممن قام ومن لم يقيم ولو لم يسمه للحد وكفاه اللعان
 كقوله لا يثبت رجل يزني بها واعلم من سماه بجره
 بان يقال فلان فارقك بامر الله لانه قد عترف ان
 يعمول ارادة الله ولو بلغ الامام علي المشهور
 وحكم الاعلام الوجوب اي يجب علي الحاكم ان

ويعدها
 الثانية ان يدعي
 بعدها انه راي
 بعدها وهذه
 لا يلاعن فيها

يعلم من سماه علي القول بان يحق للامام وهو المشهور
 وقيل **ن** ديا **ح** لان كره قذفها به يعني ان من اللعن
 زوجته ثم بعدها رماها بما رماها به اولاقائه لا يحرم
 لها فان قيل كل ما العرف علي هذا بين ما قالوه في حد
 القذف اذا قذف شخصاً فحده ثم قذفه ثانياً
 فانه يحرم علي الاصح قيل العرف ما قاله ابن الكاظم
 ان احداً متلماً عني كاذب الا ان لا نرى من هو منها
 فاذا قال الزوج ما كنت الاحاديث قاطناً لا تحره اذ كلفه
 كان حاداً قار القاذف انما حذر تكذيباً له فاذا قال
 كنت حاداً قار كالعرف فوجب ان يحذر تارة احري
 وقيل ان الملاعن ايمانه كاربعة مشهور اقامتها
 علي قذفه بخلاف الاجنبي واحذر بقوله به سما
 ان اقر قضاها بامر اخر او بما هو اعم فانه يحرق الاول
 كان يقر قضاها ثانياً يعني السب بعد ان قذفها بزين
 والثاني كقوله انت تزني مع كل الناس بعد ان قال
 لماريت مع فلان او يتحقق ولا يبان بخلاف قول
 المؤلف به فتقول بعينه كما قال ابن الحبيب لان
 كلامه يجيز بما اذا اقر قضاها به مع غيره لانه يجزى
 عليه انه قذفها بما قذفها به او لا اذ الحسن داخل
 في الاعم فلذلك تولى ابن عازي عليه **و** ورت
 المستحق الميت ان كان له ولد حر مسلم او لم يكن
 وقيل الحال يعني ان الاب اذا بقي ولده ولا عن ثم
 مات الولد عن مال ثم استلحقه ابوه فان الاب
 يحرق ويحرق به الولد ويرثه بشرط ان يكون للولد
 الميت ولد حر مسلم ولو انني تشارك الاب في اثار

المال اوله يكن له ولد كذلك بان عدم راسا او ورجلا علي
الصفحة بل عبد او بغيره اني ولكن قبل المال الرمي بجزءه
المستحق او الباقي بالتعقيب فيرتب ايجال الحنف
الزينة كما ذكره ابو ابراهيم الاعرج ومن يده بجزءه ابن
عرفه قال المولى والذمي يميني ان تتبع البهنة
فقد يكون السرس كثيرا فيمنعني ان لا يرتد ولو
كان للميت ولد وقد يكون المال كله يورا فيمنعني
ان يرتد وان لم يكن له ولد ان يتي فقوله وورث
المستحق بغير اكل المستحق بغير اكل الميت
ان كان له ابي للمستحق بالعنف ولد او ولد ولو
يقتل علي ظاهرها وقد يورث المولى في التقعيد
بالحرية والاسلام فانظره في ابن عازي وانظر
نحوه وباري عليه في الشرح الكبير وما قدم انه
لا يورث من تجهيل اللعان في نفي الحمل ولا يورث للموت
خوف النفسا شبه بقوله يلعان محل تكلم علي
ما يمنع اللعان في الروية ونفي الحمل فقال **روان**
وطي او اخر بعد علمه بوجع او حمل بلا عذر او منع
ينبغي ان الزوج اذا اخذ بانه وطئ بغير رويته
او علمه بوجع او حمل او اخر لعانه بغير علمه بوجع
او حمل اليوم واليومين بلا عذر في التأخير امتنع
لعانه في الحول الخمس وحقت به الولد بغير زوجة
مسلية او كتابية وحر للمسلية وليس من العذر
تأخيرها لاحتمال كونه زنا فيمنع خلقا لا ين
الفتحة او لما في الروية الكوطي لا التأخير ولما
انفي الكلام علي حكم الملاعن والملاعنة وعلي

ما يمتد

ما يمتد عليه الملاعن في لعانه شرع يتكلم علي صفة اللعان
فقال **و**شهره بانه اربعة الراية تترني **اعلم** انه تارة
يلعن الروية الزنا وتارة يلعن نفي الحمل والكلام الان
لما ول والمعة ان الزوج اذا لعن الروية الزنا بان قال
راية تترني قايه يقول اربع مرات اشهد بانك الدعي
لا اله الا هو لراية تترني يقول ذلك في كل يمين قاله ابن
المواز اي يزيد في كل مرة علي قوله اشهد بانك
وحكاه ابن شاسر والمتنبي وخر رجعي الشراح
بان يمتد علي لعن اشهد بانك فقول وحكي
قول ابن المواز بعده وانظر الكلام في هذه المسئلة
في الشرح الكبير او ما هذا الحمل مني **يعني** ان اللعان
اذا كان الحمل نفي الحمل قايه يقول اربع مرات اشهد
بانك الذي لا اله الا هو ما هذا الحمل مني عينا ابن
المواز وهو خلاف مذهب المروية من انه يقول لزنت
وهو المشهور قال في التوجيه ايجاز فانه لا يلزم من
قوله زنت كون الحمل من غيره انتهى ولا يلزم من كونه
من غيره زنا هالاه بجهل انه من وطئ شبهة او
عصب لكن وجه ما فيها انما نشر عليه بان يخلق
زنت لاحتال ان ينكل فينقر بالنسب والشارع به
متشوق له **و**وجعل خامسة بلعنة الله
عليه ان كان من الكاذبين او ان كنت كاذبة **يعني**
ان الرجل يقول في خامسة لعنة الله عليه ان
كان من الكاذبين او ان كنت كاذبة اي كاذبة عليها
يعني انه محبوس والحب لعن القرآن ومن اعتقل
لسانه قبل اللعان ورجي زواله عن قرب انتظار

ثم ان قوله ووجه اليمين متعلق بحذف اي بشهادة الاربعة وقوله
 بيمينه الكا مئة التي هي لعنة الله عليه ان كان
 من الكاذبين لا متعلق بوجه اليمين اي بيمينه الكا مئة
 كما بينت بيمينه الكا مئة عليه الخ وهو الذي يوافق مذهب
 الرسالة ويختار الجواب والمحققين من انه لا ياتي
 بالشهادة في الكا مئة وهو المذهب **واشار** الخرس
 او كتب **فمنها** يلام عن الخرس بما يبين منهم من
 اشارة او كتابة وكذلك يعلم قرضه انتهى وكذلك يقال
 في باقي ايمانه وما يتعلق بها من تكليف وغيره وتكرر
 الاشارة او الكتابة كاللفظ كما هو الظاهر ولو انطلق
 لسانه فقال لم ارد ذلك لم يقبل منه **وشهد**
 ما راى ابن ابي ابي بنيت **تقدم** الكلام على حصة
 لعان الزوج والكلام الان على حصة لعان المرأة الخ
 ابطال لعان الزوج وتقدم ان الرجل اذا لعن لرويه
 الزنا يقول اي شهادته لرايتها تزني وتزني ذلك
 بان يقول اي شهادته الذي لا اله الا هو علي ما مر
 ما راى ابن ابي بنيت **ذلك** مرة او تقول ما رايت في
 ردها الا بمان في يميني الخ وما هنا مطابق لمذهب
 الروية من انه يقول في اللعان لغيري الخ **لشده**
 خلاف ما مني عليه المؤلف من انه يقول فيه ما هذا
 لكل مني كما مر والمطابق له ان يقول هذا لكل مني
 او لغيري **خبر** التثنية يرجع الى قوله
 لرايتها تزني او لزنت فتزني ذلك بقوله في كل
 مرة اشهد بالله الذي لا اله الا هو لغيري وتعمل

خامسة

خامسة بيمينه الكا مئة عليها ان كان من الصادقين
 ويصح في خبر التثنية ان يرجع الى لعان روية الزنا
 والى لعان يميني الخ **وفي** الكا مئة عصب الله
 عليها ان كان من الصادقين **يعني** ان المراد اذا
 التفتت تقول في خامسة عصب الله عليها
 ان كان زوجها من الصادقين **فيما** ماها به يشير
 لفظ ان كما في الجواب وفي المروية ان يرجع قراءة
 عصب بالفتحة والحمد لله فان قيل لم حو لغت
 الفلعة في اليمين هنا وفي التثنية لان الزوج
 واوليا المقتول يدعون والقلعية انه انما يحلف
 اولا المرعي عليه قيل اما الملتحق فانه مرعي
 عليه ولذلك يحلف هو والمرأة يدري باليمين لانه لما
 تزفها طاب لبيته يحلفا فاحتاج لو كان يحلف اذ
 صار مرعي عليه الخ واما اوليا المقتول وهم مرعي
 عليهم حكما وان كانوا مرعيين في الصورة فان المرعي
 عليه من ترجح قوله بمو مو واخذل وهو كذلك
 ترجح قوله بالوث **ووجب** اشهد والعين
 والعصب **يعني** انه يجب على كل واحد من المتلايمين
 ان يقول في كل يمين اشهد بالله ولو ابدله بلحلف
 وانقسم وخوة له تجزئه وكذلك يتعين لفظ اللعن
 في خامسة الرجل لانه ميعر لليلة ولولده فبنا
 ذلك لان اللعن معناه البعد ويتعين لفظ العصب
 في خامسة المرأة لانها مضمومة لزوجها واهلها
 ولا يافنا سبها ذلك ولا يجزي لو ابدل الرجل
 العنة بالعصب او المرأة العصب بالعنة ويأشرف

سبه

البلد **بمعنى** وما يجب ان يكون لما في اشرف البلاد ان ذلك
مقطع للحق وان المقصود من اللعان التحريف والتقليد
على الملأين والموضع خطأ ولذا كان لعان الزميمة في
كنيسة تبا واليهودية في بعض ثاق المراد بان يشرق بالخط
الحق **و** يحضرون جماعة اقلها اربعة **بمعنى** وكذا لم يجد
ان يكون لعانها بحضرة جماعة اقلها اربعة لتظهر شعيرة
الاسلام لان هذه شعيرة من شعائر الاسلام وافضل
ما تظهر به تلك الشعيرة اربعة لا للتحتمال نكول او
اقرار لان ذلك يثبت بان اثنين **و** يذب اثر صلالة **ش**
اي ايقاع اللعان اثر صلالة وراي ابن وهب وبدر
العصر **الحق** **و** يحضرون جماعة عند الخامسة
والقول بانها موجبة العذاب **بمعنى** وما يندب
للمام ان يحرق المشتل اعين بان يقول لكل منهما تب
الى الله ويذكرهما ان عذاب الرب اهن من عذاب
الحرقة فان احدهما كاذب بلأشك وحضرة عند
الخامسة **و** يذب القول لكل منهما بان الخامسة
موجبة للعذاب اي هي محل نزوله بمعنى ان الله
تعالى يعقبن اختياره رتب العذاب عليها او بمعنى
انها متممة للايمان والمراد بالعذاب الحيل او الرجيم
على المرأة ان لم تحلف وعلى الرجل ان يات فتك
على القول بعدم اعادة ثما **وفي** اعادة ثما ان يدان
خلاف **ش** اي وفي وجوب اعادة المرأة ان يدان
بايمان اللعان لتقع بمرأى ايمان الرجل وهو المذهب
وهو قول استهيب كما خلف الطالب قبل نكول المطلوب
فلما جزي واختبر **و** صح وعدم اعادة ثما وهو قول ابن

القاسم خلاف وظاهره ان الخلاف سوا حلفت المرأة او لا
كما حلفت الرجل فقالت اشهد بانه ابن لمن الحادقين
ما رتبته وان حلف منه وقالت في الخامسة عتبت
على ان كنت **ش** الكاذبين **و** حلفت كما خلف في فقالت
اشهد بانه ابن لمن الكاذبين وقالت في الخامسة
عتبت الله ان كان من الحادقين خلاف التقيد ابن
رشد محل الخلاف بالاولى وما الثانية ذلك خلاف في
اعادتها لا حلفت على تكريره وهو لم يقدّم
له بين ثما **ش** على القول بالعادة بتوقف ثا **بمعنى**
در ثما على العادة وعلى القول بقرمها بتا **بمعنى**
لعان الرجل بقرمها **و** لا عتبت الزميمة بكنيسة ثما
بمعنى لا عتبت الزميمة بالمكان الذي تقطعه ولو
قال بوضع تقطعه لكان اولى فتلا عن المختار اذ
بكنيسة ثما واليهودية بكنيسة ثما والمجوسية بكنيسة
ثا رقم والزوج الحضور **ش** فاما نزل مع المسجد
ولم يجزى الزميمة على الالتفات بكنيسة ثما هكرا
قرره بعض وقراه بعض على انها لا تجزى الالتفات
لكن فيه نوع تكرار مع قوله وان انت ادبتشوردت
لكنها انما وان انت الزميمة من اللعان ادبت لا اذبتها
لزوجها وانما التمس في نسبه وهذا هو الفرق
بينها وبين الصغيرة التي توظف انما لا يلعن
بل يلعن الزوج فقط ولا يوجب ان ابنتها **ش**
بمعنى ان كلا لا يجد اقراره وقوله **و** ردت بكنيسة
اي ردت بكونها اذ بها الحكم ملتقى بالتحتمال فقلت
عندهم بنكولها او اقرارها والملة الدين

Copy

والشريعة فان قيل علي الاحتمال الثاني لك ان تقول انما
لا يجوز احد عليه فافادة التعرض له في الزميمة وعليله
ليلا يتزوج ان الزميمة تحت حلف الزوج **ف** كقولهم جرت بها
مع رجل في كذا **ف** يعني ان الرجل اذا قال اني حق زوجة
وجدت مع رجل محتاجة له او متجردة معه في كذا
ولا يمينه له فانه يوجب ولله على غيره لا يلائم
فالتشبيه في الازدي ولوقاله لا جنبية فغير عليه
فيلتزم بها ويقال فرق في الجنبية لا جدي فيه الزوج
ولا لعان وعبارة وما ذكره المؤلف هنا غير ان تزويج
الزوج بالفرق فليس كتميزه به وسيأتي في اول
الفرق ما يغير خلافه **ف** وتلاعيان ان رماها بقصب
او ركي شبهة وانكرته او صدقته ولم يثبت ولم
يظهر وتقول ما زينت وقرع عليها **ف** يعني ان الزوج
اذا قال لزوجته انت زينت عني او قال لها وطئت
شبهة مع زيد وسكنت له لخطبك انه اياك ولم تحرق
زوجته علي ذلك وانكرت الوطي حيلة في العورتين
او صدقته علي انها وطئت عني او وطئت شبهة
ولم يثبت القصب باليمين ولم يظهر للحيان
فانما يتلاعيان وتقول الزوجة في لهما ان شهد
بابه الذي لا اله الا هو ما زينت ولا اطعت ولكن
عظمت واني لمن الحماد قبي وتقول في خامسة غصب
انه عليا ان كانت من الكاذبين قال محمد يفرق
بينهما وان تكلمت رجعت **ف** ع اذا نكل الزوج
عن اللعان مع ثبوت القصب باليمين او تصادقا
عليه لم يجد وكذا كاذب اعماه وانكرته لان محمل قول

الزوج

الزوج محمل الشهادة لا محمل التعريض قاله محمد وغيره
ف والالتصاف فقط **ف** اي وان ثبتت عني او ظهر
بامر من الامور فانه يلتصق فقط دونها لانها تقول
يكن ان يكون من الحاصب وان نكل الزوج لم يجد
ف كصغيرة نوطا **ف** التشبيه في انه يلتصق بغيره
ولا يلتصق بزوجته والمعنى انه اذا ربي زوجته
الصغيرة بالزنايان قال رايها تزني والحال
ان مثلها يوطا فانه يلتصق بغيره فان حكمت فلا
يلحق به سجنون وتبقى له زوجة لانه لا عن لفتي
الحكم عن نفسه واحترار بقوله نوطا عما اذا كانت
لا نوطا فان زوجها للعقد عليه ولا لعان امر مكوك
المرة لها **ف** وان شتم مع ثلثة الثمن ثم التفت
وحد الثلثة لا ان تكلمت او لم يعلم بزوجيته حتى
رجعت **ف** يعني لو شتم علي امرأة بالزنا اربعة
رجال احدهم زوجها وعلمت بالزوجية بينهما قبل
اقامة امر علي المرأة او بعده علي ما في التوضيح
فان زوجها يلتصق او لا يتم يلتصق المرأة بغيره
ثم يجد الشهود للفرق وان تكلمت فانه يسقط الحر
عن الثلثة لانه قد حقق عليها ما شتموا به
بنكولها لحر عليها وتبقى زوجة ان كان حرها الحكر
وان كان حرها الرجم يثبت علي حكم الزوجية
ويرثها الا ان يعلم انه قد الزور ليعتقلا او يعز بذكر
فلا يورثها وكذلك الحر علي احد من المشهود حيث لم
يعلم بان احدهم زوج البايع ان رجمها الامام ويلاعن
الزوج فان نكل حر فقوا ويرث علي مالم ير انما لم يحر

الثلاثة في حالة نكوله لانه كرجوعه وهو بعد الحكم بوجوب
حوالراجع ففتوا رادية علي الامام لانه يختلف افيه
فليس بخطا جرح في تجري مثل هذا التوجيه في عدم
حد الثلاثة حيث نكحت فان قلت **فان قلت** فان قلت
لما بها بعد جلد ما قلت تايب حر منها واجاب بالحذر
علي الثلاثة الشهود وان اشترى زوجته ثم
ولدت لستة فكالامة ولا قل فكالزوجة **فان قلت** كما ذكر ان ولد
الحرة ينتقي بلعان وان ولد لامة ينتقي بغير بلعان
ذكر هذه المسئلة مركبة من الحرة والامة والمعني اليه
التحقق المتزوج بالامة اذا اشترى اهلها وليست بنظام
الحل يوم الشراء وطبها بعد الشراء ولم يستبرأ وولدت
لستة اشهر من يوم الاستبراء ينتقي بلعانا ولا
يبيى وان ولدت لاقبل او كانت ظاهرة للحل يوم الشراء
او لم يطا بعد الشراء فلا ينتقي عنه الابلعان وهو
ما اشار اليه بقوله فكالزوجة ان اعتمر علي شئ مما
اعتماده عليه ويمنع منه ما من تأخير او وطن بعد
العلم به **وحكمه** رفع الحدا والادب في الامة او الزمية
واجاب علي المرأة ان لم تلعن عن قطع نسبه وبلعانا
تايب حر منها **اعلم** ان عشرة اللعان ستة اشيا
ثلاثة مرتبة علي بلعان الزوجا وطبها رفع الحرج عنه
في الزوجة الحرة المسئلة لوالادب في الزوجة الامة او
الزمية ثانياها اجاب الحرج علي المرأة المسئلة ولو امية
او لادب علي الزمية ان لم تلعن عن لا تباح كالحديقة
ثالثا قطع نسبه من حمل حمل او سيجل وثلثا
مرتبة علي بلعان الزوجة او طبها رفع الحرج عنها ثانياها

فصح نكحها اللازم ثالثا تايب حر منها فقولوه وحكمه
اي قابضة وثمرته واملا حكمه في تقسمها الجواز
واما الرجوع يوم الكراهة فليس المراد بالحكم الزبح
هو حقيقته فقولوه وبلعانا اي وبتهام لعانها وبقنم
من التايب الفسخ ويقوم رفع الحرج عنها من قوله واجابه
علي المرأة ان لم تلعن عن ذكر الحكم الثلاث للزنية
علي لعانها يعجزها صرحا ويعجزها نكوحا **فان قلت**
وان ملكت او انقضت حملها **فان قلت** هو مبالغة في تايب
حر منها والمعني ان الزوج اذا لعن زوجته الامة
ورفعت العرقه بيمينها ثم اشترى اهلها زوجها من
سيدتها فانما يحرم عليه الي الابد ولا كذا اذا انقضت
حملها بعد اللعان وتبين ان لا حمل اذا علم سقطه
وكتمته **فان قلت** ولو عاد اليه قبل كالمراة علي الظاهر يعني
ان الزوج اذا نكل عن اللعان ثم عاد اليها فانه يقبل
منه اتفاقا علي طريقة غير ابن رشد وعنده لا يقبل
واما المرأة اذا عادت اليه بعد نكوحها فاقبل منها
عند ابن رشد والمولف لفق كلامه من طريقين
فمشي في الرجل علي طريقة غير ابن رشد وهن
الحكمة للاتفاق وعلي طريقة ابن رشد في المراه
ولو مشي علي طريقة ابن رشد لقال ولو عاد اليه
لم يقبل بخلاف المرأة علي الاخير وكومشي علي
الاخير لقال يوهل يقبل منه رجوع اليه فولات
واللهب طريقة ابن رشد والعرق عنه ان نكوحها
كالقرا من نكاحها علي نفسها بالزنا ولها ان ترجع عنه
ونكول الرجل عن اللعان لا اخرا منه علي نفسه

بالفزق وليس له رجوع عن الاقرار به ووجه من قال بعدم
 قبول رجوع المرأة بغير حق الزوج فيكون لها
 ان ترجع **رجوع** وان استلحق احرا التومين كقار ان كان
 بينهما ستة فبطنان **رجوع** يعني ان الشخص اذا استلحق
 احرا التومين وهما من جنسهما وليس بينهما ستة
 اشهر فان التوم الخرب يفت به لانها في حكم الولد الواحد
 فلا يمكن كافي احدهما دون الآخر وهذا اذا لا عن في
 احدهما فانه يكتفي بالآخر بذكر اللعان كما مر عن قوله
 وان نفردا الرضخ او التوم ويؤثر ثلثان على انهما استلحقا
 كما في تومي المسببة والمستأنسة كخلاف تومي الزانية
 والمفتحة فان المشهور فيهما انهما اجوان لأم وان
 كان بينهما ستة اشهر فاكثرفهما بطنان قلده ان
 يستلحقهما وان ينفقهما او يستلحق احدهما وينفي
 الآخر فمؤله وان كان بينهما أي بين التومين يعني
 الولدين لا يقيد كون ولادتهما اقل من ستة اشهر
 ففيه استحرام **رجوع** الا انه قال ان اقربا لثانيه وقال لم
 اطأ بعد الاول سبل الشقاق قلني ايه قرنتا خرو هذا
 لم **رجوع** هذا كالا استدراك على ما تضمنه قوله
 فبطنان من ان كل واحد على مستقل فببؤهم انه
 لا يلتفت لقول الشاوب عبارة وتقريب الاشكال ان
 الستة ان كانت قاطمة فلا يرجع للنكاح بخلاف ان لم
 تكن قاطمة فيرجع له وللجحد وهو قد قال في الاول
 انها قاطمة ويحذر في الثاني يرجع للنكاح لا يجد
 فاشكل الفرع الثاني على الاول والجواب بان
 الستة قاطمة والمرجع فيها احدا وهذا قد عارضها

ادرك

ادرك الحدود بالشبهات وسوال من شبهة وكما ان الكلام
 على النكاح وعلى محملاته من طلاق وفسخ شرع في
 الكلام على نواقضه من عدة واستبراء وكفقة وسكن
 وغيرها ذبا بالكلام على العدة المحوذة من العود
 بفتح العين لانها المذكور في النكاح واسباها موت
 او طلاق وانواعها فروع وشبهها واحسانا في معقادة
 وابنة وصغيرة ومرباة بغير سبب او به من رجوع
 او مرض او استئذان فقل **باب** في بيان
 ما ذكر وما يتصل به من احراء وغيره وعرف ابن عرفة
 العدة بقوله مرة من النكاح لغتة او موت الزوج
 او طلاقه فيدخل مدة منع من طلاق العدة من نكاح
 غيرها انقباض هو عدة وان اريد احراء الرجل فتسل
 مدة منع المرأة ولما الكولف بالسبب الاول وهو الطلاق
 وبالزوج الاول وهو القرء فقل **رجوع** بمنزلة وان كانت
 راعا ذكر الحرة لقوله بعد ثلثات اقرا ولا فرق على
 المهيمن المسلمة والكافرة اي اذا طلقها مسلم
 او اراد المسلم ان يتزوجها من طلاق ذي واما والادب
 ان تتزوجها كافر فلا يفرح لعدم الا ان يمتحما المصا
 ولكن لا يطلق على تزويج الكافرة الا استبراء الذكان
 طلاق ذي لان النكاح فاسدة وانما اقرا عليها اذا اسلم
 تزويجا في الاسلام **رجوع** اطاعت الوطي يعني ان الحرة
 المحببة الوطي اذا دخل بها زوجها ثم طلقها فانه
 يجب عليها العدة وان كان لا يمكن حملها على المشهور
 حيث طاعت الوطي لانه لا يقطع بمرم براءة زوجها لان
 لم تخطه فلا تخاطب بها وادبها زوجها المقطع بمرم

بإقرارهما إلا أن لم تنطقه فلا تخاطب بها وإن وطئها زوجها
للقطع بعدم حملها لأن وطئها كالحرج **في** خلوة بالغير
محبوب **في** هذا منطلق بقوله تقتدر حرمة المعنى أن
البالغ غير المحبوب إذا خلى بزوجته خلوة يمكن فيها
الحمل ثم طلقها فإنه يجب عليها العدة تنزيلاً
للخلوة منزلة الدخول لأنها مظنة فإن اختلفت
البالغ بزوجته خلوة لا يمكن وطئها فإنها لا عدة
عليها أي يائي واجترأ بالبالغ من غيره إذا جامع
عنه وليه فإن وطئها لا يوجب عدة على زوجها حتى لو
كان يقوي على الجماع واجترأ بقوله غير المحبوب
من المحبوب البالغ المقطوع ذكره وانقضاءه فالطلاق
لا يوجب على زوجته عدة تنزيلاً له منزلة الصغير
الذي لا يولد له منكم وأما الحي القابل للذكر المقطوع
الأنثى من المشهور أن وطئها يوجب العدة على
زوجته إذا طلقها قاله ابن عبيد السلام وهو ظاهر
المذهب **في** يمكن شغلها منه وإن نقضها **في** يعني أن
الزوجة إذا خلت مع زوجها خلوة يمكن أن يحننها
فيها سواء كانت خلوة أمراً أو خلوة زيارة فإنه
إذا طلقها بجميعها العدة وإن تصادق على بقى
الوطئ في تلك الخلوة لحق الله أي يمكن تسفل
المراة من الزوج قبل وقبل والخصم بمحضرت
أو امرأة واحدة عدة فلا عدة عليها إذا كان من أهل
العنة لا من غير النساء والارحمت العدة **في** وإذا
بإقرارهما **في** يعني أن الزوجين إذا تصادقا على بقى
الوطئ مع الخلوة التي يمكن شغلها منه فيها ثم طلقها

فإن

فإن العدة لا تنتقض بذلك لحق الله كما مر لكن يؤخذ أن
بإقرارهما في بقى الوطئ فيسقط حق المرأة من النفقة
وتكبير الصداق لا بما مقره بقى الوطئ ويؤخذ الرجل
بإقراره فيسقط حقه من رجعتها لأنه مقر بقى الوطئ
وقد بان من قوله وإقراره مفرغ على قوله وإن نقضه
والفرض بحاله أن الخلوة علت بينهما وهذا قرره ابن
عازمي وهو أحسن من تقرير الشرويت **في** لا يغيرها
إلا أن تقر به أو يظهر حمل ولم ينفه **في** أي والمعدة بغير
الخلوة الموصوفة بما ذكرنا بغير عدة **في** وطلقة قبل النكاح
أرعدت إحصاءاً بأن يكون الزوج حياً أو محبوساً
أو لم يمكن شغلها منه فيها إلا أن تقر الزوجة بالوطئ
فإنه يجب عليها العدة فقوله به أي بوطئ البالغ الذي
لم يعلم له دخول واخلوة وكذلك يجب عليها العدة
حيث لم تعلم خلوة بينهما إذا ظهر بها حمل ولم ينفه
ابن بلعان وأما خبر كالحول بها إذا طلقها زوجها
أما لو نقضه لا عن واستبرأت بوجع الحمل فلا مضموم
لقولهم ينفه فلا بد من وجع الحمل لكن مع نقضه
يسمى استبرأ ولا تنزى عليه أحكام العدة من
التوارث والرحمة وغير ذلك **في** بثلاثة أقراش
سقطت بغير حرة يعني أئمة العدة الحرة المسلمة أو
الكثاينة إذا طلقها زوجها بغير الرجوع بها بثلاثة
أقراش أو لو كانت مدعنة وهذا مذهب الثلاثة
حذافاً إلى حنفية وموافقة ابن الأقرابي أحسن
ولكن دليل فأنظره أن شئتوا المزمع الطاهر
جمع علي قرء وكثيراً وعلي أقرا قليل أو قوله أطهار

يدل من اقوالنا ان الاصل في البعث التخصيص بيوم
 ان لنا اقرا اطمارا واقرا غير اطمارا ليس كذلك
 صفة كاستحقاق الحمل في البعث لا يجمع قرائته
 بالاحناف ليل يلزم احدا في الشيء الى شيء
 الرق قران **يعني** ان عدة الزوجة الامة اذا طلقها
 زوجها قران لتقوم التخصيص كالطلاق وسواك
 قنا او فيها شيا بغيره ككاتبته ومير قوما استبه
 ذكر وسواك ان الزوج حر او قنا **والجميع** للاستبراء
 لا الاول فقط على الارح **يعني** ان الاقرا الثلاثة
 في حق الحرية والعربى في حق الامة للاستبراء الاول
 منها فقط والباقي بقدر يدل على سقوط العدة عن غير
 المرحول بها التيقن البراءة وقابضة الخلاف تظهر
 في الزميمة قبل زعمها الثلاث على الاول وعلى
 الثاني يكتفي بقرا الطلاق فقط على ان الكفار غير
 مختططين بالتعدد وتظهر اجزا في المتوفى عنها
 التي تعتبر عدة الطلاق لفساد تكاثرها فقلها لمراد
 فيما زاد على الاول على القول الاول ولا يلزمها احدا
 الا في الاول فقط على الثاني فقوله على الارح **الجميع**
 لما قبل لا وقوله والجميع اي جميع الاقرا يعني الحيض
 لا يعني الاطمار لان الذي للاستبراء انما هو
 الحيض فقيم شبهه استبراء ولو اعتادته في
 كالسنة **يعني** ان المرأة اذا كانت عادية
 القرا لا ياتى بها الا في كل سنة او اكثر منها مرة
 واحدة فانما لا تعتد الا بالاقرا ولا يخرج بذلك عن
 كونها من اهل الاقرا فتستقر العادة على عادتها

لغتنا

لغتنا **يعني** الله عنه بذلك ورد بلو على خلاف طاروس
 القابل بالكتفاها بثلاثة اشهر ولا تنتظر الحيض
 والحيض في اعتادته للحيض ومثل السنة العشر
 من عادتها ان ياتى بها الحيض في كل عشر سنين مرة فانما
 تنتظره فانما رقت بحبيبه وهو العشر سنين ولم
 يحي حلت وانما انتظرت وقت يحي الثانية فان
 خا وقتا يحي ولم يحي حلت وانما انتظرت وقت
 يحي الثانية فانما رقت المحي ولم يحي حلت وانما
 انتظرت وقت يحي الثالثة فان لم يحي اوجبات
 حلت **او ارضعت** **يعني** ان المرحضة تعتد بالاقرا
 فان اياها الحيض في زمن الرضاعة فلا كلام والافاها
 تستقبل بثلاثة اقرا بعد هابو زمن الرضاعة
 عنها الحيض فان محنت لها سنة بعد الرضاعة ولم
 تحض فيها فمحللت للمازواج لانعرفنا ان الرضاعة
 موالد يرفع حبيبتنا فلم تدخل تحت الايات فقوله
 او ارضعت معطوف على ما في خبر لو ولو رفع التوهم
 والامة كحرية نقله **عن** ابن عبد السلام **او استحيضت**
 وميرت **المشهور** ان المستحاضة اذا ميرت
 بين الرومين اي دم الحيض ودم الاستحاضة
 بالراحة او اللون او الكثرة انما لا تعتد الا بالاقرا
 لا بالسنة فان لم يميز بين الرومين فالسنة
 سنة كما ياتى ولا فرق في ذلك بين الحرية والامة وقوله
 او استحيضت **الح** عطف على دخول لوجلة ميرت
 جملة حالبة فتعذر **قوله** والمزوج انتزاع ولما مرصع
 فالامن ان ترضه او لم يزوج اخفها او رابطة اذا لم

فان الرضاعة

يجزى بالولد **ش** يعني ان من طلق زوجته الموضع طلاقا
رحميا فكنت سنة لم تحض للجل الرجوع فانه يجوز
له ان يبتزعه منها ولده خوفا من ان يموت فترثته
ان لم يجزى بالولد لكونه يقبل عيراته والاقبوز
له ان يبتزعه منها وكذلك يجوز له ان يبتزعه
منها لجل ان يزوج احدها او من لا يجل جمعه معها
او خامسة بالنسبة لهما وانما لم يقيد المولف كون
الطلاق رحميا للجل بكونه الارث انما يكون من
رحمية ويكون الالخت انما خرجت طلقت
اختمها طلاقا رحميا واما لو كان بائنا فتحل ولولم
تخرج من العدة كما مر في قوله وحلت الالخت
ببينة السابقة اذا كان له الا يتراع رعا
لحق غيره من الورثة فاحرى كحق نفسه بان
يبتزعه ليفعل حيثها لجل سقوط نفقتها
مثلا وقوله وللزوج كذا لك للزوجة طرده
لتجهن وقوله المخرج بكسر العين وفتحها
وصف للولد او المطلقة وقوله ولما المخرج واخر
ولد غيرها **و** ان لم يميز او تاجر بلا سبب او
موصف تر جفت نسمة ثم اعتدت بثلاثة
ش يعني ان الزوجة اذا استخيجت ولم تميز
دم الحيض من دم الاستحاضة او تخرج حيضها
بلا سبب بان كانت غير مريضة ولا مريضة
بل تخرج حيضها من غير علة او تخرج لجل مرض
فانما تمكث سنة نسمة الشهر استبرأ لجل
زوال الحائض لريته وثلاثة اشهر للمعدة ولا فرق

بين

بين الحرة والامة فقوله تر جفت نسمة ثم اعتدت
بثلاثة راجع للمسايل الثلاث وهل تقتبر
النسمة من يوم الطلاق او من يوم ارتفعت
حيضتها قولان **ح** كعدة من لم تر الحيض واليا بية
ولو يرق **و** التثنية في ان العدة بثلاثة اشهر
يعني ان عدة الحنفية التي لم تر الحيض والثانية
التي لم تحض في غيرها ثلاثة اشهر اما من حصلت
في غيرها ثم انقطع عنها فلا يبرأ من الاقرار
او سنة بيجزى ولا تكتفي بالثلاثة الاشهر الا ان
يقول لم تر الحيض في غيرها واليا بية التي فمرت عن
الحيض فمرت بها التي يحلان بها ثلاثة اشهر والحرة
والامة في انتظار الاقرار السنة والاشهر مستويان
فقوله ولو يرق راجع للياب كله بتقليب ما فيه من
الطلاق على غيره **و** تخرج من الرابع ان اكسر
ش يعني ان المطلقة التي تقتري بالاشهر ان وقع
طلاقا في اول شهر فانها تقتري بالاشهر بالاهلية
سواء كانت الاشهر كاملة او ناقصة وان وقع طلاقا
في اثنا شهر فانها تقتري بالاشهر بالاهلية في الشهر
الثاني والثالث شهر اما الشهر الذي وقع فيه الطلاق
فانها تكمله ثلثين يوما من الشهر الرابع **و** لحي
يوم الطلاق **ش** يعني ان المرأة اذا طلقت في اثنا
اليوم فانها تلقي نفقة ذلك اليوم ولا تحسب به
نعم ان طلقها قبل فجره فانها تحسب به ولو لم
المعدة من وفاة فانها تلقي يوم الموت نعم ان
مات قبل فجره اعتدت به لان الليلة المحمية

قولاً كذا يادراك جزؤها ونظير ذلك في الاعتقاد
باليوم يادراك ما قبل الفجرية المسافرة اقامة اليلة
ايام والاعتداد بيوم الولادة قبل الفجر وحول
المعتكف قبل الفجر وكذا قوله وكفى اي عده
واملكه فباعتبر فلا يخطب ولا يعقد فيه عليها
وانما جئت في السنة انتظرت الثانية والثالثة
من انتم حكم الرقابة المتقدمة فاقاد هذا
بان شرط جليتها بالسنة ان لا يحجب فيها
فانما جئت في تلك السنة ولو في آخر يوم منها
فانها تصير من احكام الاقرار تنتظر الحيضة
الثانية او تمام سنة بيضا لادم فيها فانقضت
لها السنة البيضا حلت وان حلت فيها الفتيان
واعتدت بعزيم وانتظرت الحيضة الثالثة
كما فعلت فيها قبلها او تمام سنة بيضا فلما حلت
انما تنتظر اقبح الاجلين من الحيض وتمام السنة
ولا يريد المولف انما تنتظر الحيضة ولو مضت لها
سنة بيضا للخل كما توهمه الشرع ثم ان احتاجت
لعدة والثلاثه الصبر في احتاجت راجع لمن يرضى
تسعة اشهر وتعتد بثلاثة ولم ياتها الدم فاذا
نزلت ففطقت ففوتها ثلثة اشهر في الطلاق
ولو كانت امة لا يها لما اعتدت بالشهر وحيات
كما يسه الا ان يعاودها الحيض مرة فترجع
حكمة وقولنا ولم ياتها فيه دم اجزا انما ادا
انها فساد فانيها تنتظر الثانية او تمام سنة
بيضا والثالثة كذلك ثم ان احتاجت لعدة بعد

ذلك

ذلك لا تعتد بثلاثة اشهر وانما تعتد سنة بيضا
فان اناها الدم فيها انتظرت الثانية او تمام سنة
بيضا وكذا يقال في الثالثة **و** رجب ان وطبت
برين او شهية ولا يطا الزوج ولا يعقد وعاب غايه
او ساب او مشق ولا يرجع لها فدرها **و** الصبر في
وطبت عايد على الحرة المتقدمة اولها بغير قوله
تنتد حرة والتمني ان الحرة اذا وطبت برين او وطبت
بشهية اما عكطا او سكا ح فاسد يجمع عليه محرم
سب او ربح او اولا او عايد عليها عاصي فشم
حلصت منه او عاب عليها الساب لها او عاب
عليها المشتري لها جهلا او سبها ثاقا به يحجب
عليها في هذه الامور ان عكث قد رعتا علب
تخصيها السابق كان كانت من نواقح الحيض
فانها تكون ثلثة اشرا استبرال لعدة او ثلثة
اشهر ان كانت صغيرة او يابسة او سيم ان تلخر
حيضها بلا سبب او كانت مستحاضة ولم يمتز
او مزينة ولا يعتد بقول المرأة ان العاصب ومن معه
لم يطاني ولا تخدق في شي من ذلك ولو وافقها على
ذلك العاصب ومن معه لان الاستبرال كذا في الامور
الزوجه الامة فانيها تستبرال بحيضة واحدة كما سبب
في فعل الاستبرال فاعل جميعه قوله قد رعتا
بحول الزوج ان يطارر حنة في مرة استبرالها
ذكر ومثل الاستمتاع كما في سماع ابن القاسم ولا
يجوز للحدان يعقد على تلك الحرة في زمن استبرالها
ماد كرو سوا كان العاقد وحده الذي يفسخ نكاحه

منها وكان العاقد حبيبا فاستعمل الزوج في حقيقة
وحجازه لان كل حمل متنع فيه الاستمتاع امثله فيه
العقد الا كغيره النفاس والحبيام واللعنات
وفي امثاله الولي او قسحه تردد يعني ان المحجور
عليه اذا عثر بكاحه بغير اذن وليه وتوقفت
لجازه النكاح على رضى الولي وله نعمته على ذلك
الا بعد الدخول فلجازه الولي قبل حيث فيه الاستبراء
من الماء الفاسد الحاصل قبل الامحاء او الاحتياج
للزواج الى استبراء من ذلك الماء بل يطافيه تردد
او قسحه هل يجب فيه الاستبراء من الماء الفاسد
الحاصل قبل الفسخ اذا اراد زوجهما ان يفتروا عليها
بموضع الولي او الاحتياج الى استبراء من ذلك الماء
بل يفتد فيه تردد واما بالسبب للاجبي اذا اراد
ان يترجها بموضع الولي فان المدة واجبة قولا
واحد في الحمل التردد اذا حصل امحاء او قسحه بعد
الدخول بالسبب للزوج الذي حصل في نكاحه
فسخ او امحاء واما النكاح ذلك قبل الدخول فلا
استبراء قطعا ولو بالسبب لعبر الزوج واعتز
بظاهر الطلاق وانكحة فحل بآول الحيضة الثالثة
او الرابعة ان طلقت بكحيض يعني ان المرأة اذا
طلقت في حال طهرها فانها تعتد بذلك الطهر الذي
طلقت فيه ويكون قرا ولو حاضت بعد الطلاق بلحظة
بسيرة ثم اذا حاضت ثانية فقرآن وثالثة فتلاوة
اقرا فلا حل ذلك قال فحل بآول الحيضة الثالثة
وذلك لان كل حيضة اثنتي عشرة طهر واما ان طلقتها في

حال

حال حيضها او تقاسمها فانها لا تحل الا بآول الحيضة
الرابعة من يوم الطلاق وهذا في الحرة واما الزوجة
الامة اذا طلقها في طهرها فانها تحل بآول الحيضة
الثانية وان طلقتها في حال حيضها او تقاسمها
فانها لا تحل الا بالرجوع في الحيضة الثالثة وذلك لان
كل حيضة وليت طهر او تقدم انه قال وذي الرقب
قرآن فان قيل كونهما تحل بآول روية الدم بما
ما سياتي من ان اقل الحيض هذا يوم او يومه فلو
لا معارضة وذلك لان محلي ذلك حيث انقطع الدم
وهنا استمر فمجرد الروية كافي نظرا الى ان الاحصل
الاستبراء ولو انقطع كان حكمه ما ياتي وهل ينبغي
ان لا تحل برويته تاويلان اي وهل قول الشعبي
فيها بمقول ابن القاسم فيها تحل بآول الحيضة
الثالثة ينبغي ان لا تحل التزوج برويته اي بروية
الدم الثالثة لاحتمال انقطاعه قبل استبراء
حيضة فلا تعتد به وفاق لمول ابن القاسم وهو
طريق اكثر الشيوخ كما لمولاه ينبغي على الاستحسان
ودرج عليه ابن الحبيب او خلاف واليه ذهب غير
واحد وهو مذهب سمعون لمولاه هو جبر من رواية ابن
القاسم وهو مثل رواية ابن وهب انما لا تحل للزوج
والاتبيل من زوجة حتى يشبين انما حيضة مستقلة
وهو مذهب ابن الحارث وابن حبيب وعلى هذا فيكون
قول الشعبي واجب محمول على الوجوب ويبين ذلك
بقيل الشعبي بمولاه اذا قد ينقطع علحا فانما علوة
تقتضي الوجوب واليه اشار بمولاه تاويلان للاكثر

حيث

وعبرهم ولو قال بدل قوله وهل ينبغي له ما بعده اشهد
ينبغي ان لا يحمل برويته وهل خلاف ثاوي لان كان
الخط في افادة المراد اي وهل قوله اشهد ينبغي له خلاف
قول ابن القاسم انما يحمل باول الحجة الثالثة او
الرابعة بناء على حمل قوله ينبغي على الوجوب او رفاق
بناء على حمل قوله ينبغي على الاستحباب فان يحل
برويته وانقطع قبل يوم او بعينه فكمين تزوج في
العدة محمد الجوهري كما في ح **و**رجع في قرر الحين
هنا هل هو يوم او بعينه **و** يعني انه يرجع للنسأ
العارفات في قرر الحين في بابت العدة والاستبراء
هل هو يوم اي هل لابد ان تمام يومها الدم يوما
او يلتقي ببعض يوم واحد المراد ببعض له بال
وظاهر كلامه ان اليومين لا يرجع فيهما للنسأ
والذي في المروية ان اليومين كما اليوم ففيها اذ ان
الدم يوما او بعينه يوم او يومين ثم انقطع فاب
قلن النسأ ان مثل ذلك حجة اجرائها التمي
واما رجع في قرر الحين للنسأ للختلاف الحين
فهو بالنظر الى البدران واحدا من قوله ههنا عن
باب العيادة فان اقله فيه دفعة **و** في ال
المنقطع ذكره او انشأه بولده فنقتدر رجعة
اولا **س** اي وكذا يرجع لقول النسأ العارفات في حكم
الشخص المنقطع ذكره او بعينه او المنقطع انشأه
فقط اهل بولده فنقتدر رجعة او لا بولده
فلا تقتدر رجعة وظاهره انه يرجع في هذا النسأ
والمقصود انه يرجع وبه لاهل المعرفة واهل المؤلف

حل اهل المعرفة علي الشايد ليل الاحالة عليهم
في السابقة واللاحقة والمذهب انه من باب الخبر
لان باب الشهادة فيعتبر بالواحدة فلجمع في
كلام المؤلف غير مقصود **و** ما تراه اليابسة
هل هو حين **س** اي وكذا يرجع للنسأ في حكم الدم
الذي تراه المرأة اليابسة هل هو حين ام لا والمراد
باليابسة من تشك في ياسها ليست حين
لا ثبت سببي ودم من لم تبلغ حين حين
قطعا **و** خلاف الصغيرة ان امكن حينها
وانتقلت لما قرأ تقدم ان عدة الصغيرة
ثلاثة اشهر فاد طلقها زوجها واخرت نفقة
بالاشهر فقات الدم ولو في اخر يوم من اشهرها
فانها تنتقل الى العدة بالاقراء تلغي ما تقدم
لها من الاشهر لان الحين هو الحمل في الولاية علي
براة الرحم ولا يرجع في هذا النسأ فان اكان
مثلا بحيث انما من لم يكن حينها ليست
سبع سنين فان تراه دم علة وفساد فلا يعتبر
فان قلت بما الفرق بين الصغيرة واليابسة
وقد جمع الله في القرآن بينهما في الاشارة بل قدم اليابسة
والحواس ان مع الياس تشك في كونه يابسة
ام لا علي حد شرافنا سب ان يرجع فيه لسؤال
النسأ فينزع احرامها ويمن ففعل به ومع الصغير
عمو عليه طن من حينها فتقبل علي علية الطن
فحكم به فلا يرجع للنسأ لان الفرق ان حينها مكن
كما هو قول المؤلف ان امكن حينها وسماها صغيرة

مع امكان الحيض فيوزا باعتبار ما كان لان الحيض علما
 للمبلوغ وما لم تقترق العباداة والمدة الا في قدر الحيض
 فيمضي استواءا في الطهر بقوله والطهر مثل العباداة
 فاقوله حصة عشر يوم على المشهور فلو عارده هادم
 قبل اتمامه لم يفتسب وقسمته الى ما قبل الطهر
 من الدم وان انت بعمرها يولد ليدون اقصى امراكل
 لحق الا ان يغيبه بلعان **يعني** ان المرأة المعتدة
 من طلاق او وفاة اذا انقضت عرتها بالاقراء او بالانكاح
 ثم انت يولد ليدون اقصى امراكل من يوم انقطاع
 وطيه عنها ولم تكن تزوجت بعمرها قبل ان يولد
 قبل حيضه او بعمرها وانت به ليدون ستة اشهر
 وما في حكمها من عقر الثاني فان الولد يلحق بصاحب
 العرق حيا او ميتا الا ان يغيبه الحي بلعان ولا يجوزها
 اقراءها بانقضت عرتها لان دلالة الاقراء على المرأة
 الكثرة والحامل ينجب ويخرج نكاح الثاني ويحكم
 له حكم الملك في العدة وانما لو انت به لستة اشهر
 وما في حكمها فانما اكثر من عقر الثاني لحق به ولدون
 ستة واقصى امراكل لم يلحق بولد منها وحديث
 ما ياتي بعد نكاح في شرح **من** و ترجعت ان ارباب
 به وهل حيا او اربابا **يعني** ان المتوفي عنها
 او المطلقة اذا اربابا في الحمل خمس في بطنها
 فانما لا تقل المازاج الا بعمر محي اقصى امراكل
 وهل حيا من السنين وهو اقضاه او اربابا
 في الشهير فان محنت المدة وزادت الرتبة مكنت
 حتي ترتفع الرتبة من احبها كما لو مات الولد في بطنها

وفيها

وفيها لو تزوجت قبل الخمس باربعة اشهر فولد
 خمس له بلحق بولد منها وحديث واستشكلت
يعني لو تزوجت المعتدة من طلاق او وفاة قبل محي
 خمس سنين من يوم الطلاق او من يوم الوفاة
 باربعة اشهر فولد ثلثه ستة اشهر من يوم نكاح
 الثاني فان هذا الولد لا يلحق بولد منها ويخرج
 نكاح لانه نكاح مالا اما عزم كونه بالاولى فلهما ورتبه
 لا في امراكل وهو خمس سنين بشهر واما عدم
 حوقه بالثاني فلهن قصا من قبل امراكل وهو ستة
 اشهر بشهر وحيث لم يلحق بولد منها فان المرأة
 بعد عقر الحنف المستعظم بعن الشيخ ان يبقى الولد
 عن الزوج الاول ونحو المرأة لزيادة ثما على الخمس
 سنين بشهر كان الخمس سنين فخرج من الله ورواه
 الخطا بن يوسف خاله عزيم استعظام ذلك لابن
 القاسم والاشكال مفرع على القول بان اقصى امر
 لكل خمس سنين اما على القول بالحران اقضاه
 اربعا فلا اشكال **وعنه** الحامل في طلاق او وفاة
 وجع حملها كله **يعني** ان الحامل من نسب او كافر
 حرة او امة مسلمة او كتابية معتدة من طلاق او
 وفاة تنقضي عرتها بما يوجع حملها كله بعمر الموت
 او الطلاق ولو لم يحفظه لا بعنه ولو كان او متقرا
 والزوج رجعتا قبل خروج باقية او الآخر على
 المشهور بشرط كون الزوج احمل تنقضي به العدة
 ان يكون للحق بالحبيب العدة ولو احتمل الاول
 تنقضي به العدة ولا بد من اربعة اشهر وعشر في الوفاة

الثاني

والاقرار في الطلاق كما اذا اتت به بدون ستة اشهر
او كان جنب يلحق بالحل او ادعتة مفربة على مشرق
ويؤخذ لكونه وان ما اجتمع المراد بالدم المحقق الذي
لا يزوب بحسب المال الخارج عليه والافكا المطلقة
ان قسر هذا مستثنى مما قبله اي وان كانت
لم يكن المتوفى عنها ملأ والحال ان زوجها قد
مات عنها ونكاحها فاسد يرجع عليه فحكمها حكم
المطلقة فعدتها ثلاثة اقران ان كانت حرة او
قران ان كانت امة وهذا ان كان مرخولا بعد الافكا
عدة عليها وان كانت صغيرة او ابسة استبرأت
بالاشهر وان كان مختلفا في نفسه كالمربوحت
اعتدت عدة الوفاة بالاشهر ودخل بها ام لا علي
اظهر القولين وفيه الارث لان حكمه المختلف
فيه كالصحيح كالزمية تحت ذمي بتثبيته
في حكم المطلقة يعني ان الزمية الحرة غير الحامل
تحت ذمي مات او طلق واراد مسلم ان يتزوجها
او تحاكموا لينا فان كان دخل بها حلت التمسك بثلاثة
اقران لم يكن دخل بها حلت مكانها من غير نسي
آخر النكاح الكفار بحري المتفق على فساد
واختار بقوله تحت ذمي عما لو كانت تحت مسلمانا
تخير على اربعة اشهر وعشر من وفاته دخل بها ام لا
وعلى ثلاثة اقران طلاقه ان دخل بها ام لا
قوله نقال والذين يزوجون منكم وامالانه حكم بين
مسلم وكافر وما بعدوا ثبانه يغلب فيه المسلم
والا فاربعة اشهر وعشر اي والابان كان لكاح

المتوفى

المتوفى عنها حيها او ما في حكمه من مختلف فيمتنع
في الوفاة اربعة اشهر وعشر كان الزوج حرا او عبدا
صغيرا او كبيرا دخل بها ام لا صغيرة او كبيرة مسئلة
او منية حيا كليا بيها موحد الالة والمتراد الليالي
بايامها وانما اثنتي عشرة اما لان المراتب عشر من كل
مدة يوم وليلة او تغليب الليالي على الايام لتسفيها
عليها فلو تزوجت بعد عشر نيا لفسخ على هذين
القولين واليه ذهب الشافعي ومالك والشافعيون
وحملت العدة اربعة اشهر لان بها يتحرك الحمل
ويبدأ العترة فانه قد تنفجذ الاشهر او تنطوي
حركة الجنين وقيل انما اثنتي عشرة لان المراد الليالي
دون الايام فليكن لا يقع العقد عليها اذ وقع بعد
اربعة اشهر وعشر ليالك واليه ذهب الاوراع
من الفقهاء وابو بكر الاسود من المتكلمين وروى
ان ابن عباس قرأ اربعة اشهر وعشر ليالك والنجفة
مبالغة في وجوب العدة يعني ان المطلقة طلاقا
رجعيا اذ امانت زوجها عنها قبل انعقاد العدة
من الطلاق المبرور فانما تنقل من عدة الطلاق
الى عدة الوفاة وتندم العدة الاولى لما حلت اثناء
العدة هذا التقيد لا لما استبرأ فتفتت الحرة باربعة
اشهر وعشرة ايام والامة شهرين وخمسة ايام
واختار بالرجعية من التي طلقت طلاقا بائنا
ثم مات زوجها قبل انعقاد العدة فانما لا تنقل
لارجعية الوفاة وتستمر على عدة الطلاق بالاقرار
ان تمت قبل من حي حية ثم اقر ان الشا لاربعة بها

يعني ان المعتمدة الحرة المتقدمة تقدر باربعة اشهر
 وعشرة ايام بشرط ان حيث كان مروحولا بها قبل موته
 ان تمت تلك الحرة قبل زمن حبيبتها بان كانت تحب
 في كل خمسة اشهر وتوفي عنها فحبطت طهرها ومثله
 لو تلحق الحرة او حلفت فيها بالشرط الثاني ان يقول
 الشاعند ويمن لها الاربعه بها والا انتظر ثلثا
 ساي وان لم تتم الاربعه وعشر قبل زمن حبيبتها
 بان تمت بعرجي حبيبتها كما لو كانت تحب في
 كل اربعة اشهر قبل حرة حبيبتها اما العيسين
 او مرضت او استحيحت ولم تبرز او تمت قبل
 زمن حبيبتها لكن قال الشاعند ربيته من جسي بطن
 انتظرت الحجة لان تلحقها عن وقتها ولو مرض
 او استحيحت وقول الشاعند لك اوجبا الشكل في براءة
 رجها فلا تحل الا بالحجة يريد او تمام نسيمة اشهر
 فان لم تزد الرب لم تحلت وان زادت ارتفعت
 الى اقصى امر الحبل وقوله ان يدخل بها شرط في قوله
 ان تمت الى اي ان هذا التفصيل كله ان يدخل بها
 قبل موته والا حلفت بحبي اربعة اشهر وعشر
 من غير تفصيل لانها انما كانت تنتظر الحجة
 ان يدخل خشية الحبل ورجوعه للزمية بميد طول
 الفصل واجبا تشبهها بالطلقة يعني عنه
 ثم من الانتظار عدة وقوله انتظر ثلثا الحجة
 بعد حجة واحدة ان زالت الربية والحاجل ان يحل
 المرحول بها تقدر في اوقات باربعة اشهر وعشر
 من غير انتظار لتأخير حبي او مجيئه وكذا المرحول بها

التي

ومن حلتها اما من حلتها كالحرة او من حلتها
 له واما من حلتها كالبياينة او من حلتها كالبياينة
 لا يؤمن حلتها وتتم الاربعه اشهر وعشر قبل
 حبيبتها او لا تتم ثلثا حبيبتها انما حلتها او
 تأخر الحرة واما ان تلحق الحرة او لا تلحق الحرة او لا
 تلحق الحرة او تمام نسيمة اشهر وعشر
 بان لم يزل له حدة فيها فثلاث اشهر والا ان
 ترتب فثلاثة اشهر بان لم يزل له حدة فيها
 بالرق كذا او اجتنابا او اجتنابا او اجتنابا
 كانت مروحولا بها او كانت مروحولا بها او كانت
 الزوج حرا او عبد لكن يعني بالاشهر بيت
 ومن لم يزل ان كانت غير مروحول بها او حرة
 او بياينة او من ذوات الحبيص وحلفت فيها
 فان لم تحن فيها وهي مروحول بها او من ذوات
 الحبيص سواء تمت قبل زمن حبيبتها ام لا فثلاثة
 اشهر وان كان كتاب محرم للمني وهو اجسما
 ولا يملكه في الحنية قبل حبيتها او من ذوات
 الحبيص او من ذوات الحبيص او من ذوات الحبيص
 بها الكسرة او من ذوات الحبيص او من ذوات الحبيص
 مطلقا وهو من ذوات الحبيص او من ذوات الحبيص
 وهذا كله ان لم يرتب ثلثا ان ارتابت بمقتادة
 الحجة يعني بطل فتمت نسيمة اشهر وعشر
 او من ذوات الحبيص او من ذوات الحبيص او من ذوات الحبيص
 الحجة او من ذوات الحبيص او من ذوات الحبيص او من ذوات الحبيص
 يظهر الحبل فيها قاله بعض من

وضعت على زوجها ولو تزوجت **بغير** ان المراجعة اذا
وضعت بعد موت زوجها ولو كانت قاتنه يجوز لها ان
تقبله ويحتمل لها ان يكون ولو تزوجت غيره لكن الجواز
فيما اذا تزوجت مقابل الحرمة فلا ينافي انه مكروه وتقدم
في الكتاب ان الحب نفيه ان تزوج احدها او تزوجت
غيره **ولا** ينقل الميثاق لعدة الحرة **يعني** ان الزوج
اذا طلق زوجته الامة طلاقا رجعيا او مات عنها
ثم اعترف انها الحرة فانها لا تنقل من عدة
الطلاق التي هي قران ولا من عدة الوفاة التي هي
شهران وخمسين ليال الى عدة الحرة التي هي ثلاثة
اقرا في الطلاق والعدة اشهر وعشرون في الوفاة لان
النقل عند ما كان هو ما ارجب عدة اخرى والعنف
لا يوجب عدة اخرى ولهذا لو مات زوج المطلقة طلاقا
رجعيا اثنى عشر يوما انتقلت اليعدة الوفاة مرة او
امه كما مر لان الموت يوجب عدة وكذا لو طلق الامة
رجعيا ثم اعترف بها سبعا ثم مات الزوج قبل انقضاء
عدتها انتقلت لعدة الحرة اربعة اشهر وعشرين لان
الموجب هو الموت لما نقل ما حاد في الحرة فتعذر عدة
الحرة للوفاة بعد ان كانت عدتها قد سوت وانقرمت
لها حصة ام لا ولو كان الزوج مات قبل انقضاءها
تعذر عدة الامة لان الموت لما نقل ما حاد فيها
حرة وانما حاد فيها امه لكنها تنقل عن حصة
الي شهرين وخمسين ليال **ولا** موت زوج ذمية اسلمت
سماي ولا ينقل عدة الوفاة عن الاستبراء موت
زوج ذمية اسلمت وقلنا يكون احق بها ان اسلم

في عدتها

في عدتها فان قيل ان يسلم قبل تمام عدة اسلامها
فتستبر على استبراء بها بثلاثة اقرا فلما كان احق بها
ويقر عليها الواسل في عدتها ترعيبا في الاسلام
فيتموهما به كوت كزوج مطلقة رجعية قبل انقضاء
عدتها فتنتقل لعدة الوفاة فرفع ذلك التوهم بانها
في حكم البايين ولو اسلمت ثم مات استأنفت عدة وفاة
فروا ان اقرب طلاق متقدم استأنفت العدة من اقراره
سريعي ان الشخص اذا اقر في حصة امه وقع منه طلاق
علي زوجها ولا يمينه له بذلك فانه يحذر باقراره في
الطلاق فيلزم ما اقر به من امر الخلاق ولا يقبل منه
في تاريخ الطلاق المتقدم لانه يتم على اسقاط العدة
من يوم اقرب الطلاق اما ان كانت بينة تستبر بها
اقر به فالعدة من الوقت الذي ذكرت البينة انه طلق
فيه ففاعل اقر هو الصحيح بدليل قوله وورثته فيها
والكان انما لا ينفذ بغيرها في مرقى باب الخلع
مردا لاقراره فيه كما نشأ به **ولا** لم ير ثما ان انقضت
عليه عوا **يعني** انه اذا اقر في حصة بطلاق متقدم
وقدم حي مقرر العدة قبل اقراره فانه لا يرثها حينئذ
لا عتراقه انما حاد من عدة رجعية ولا رجعة له عليها
ان كان الطلاق رجعيا لانها قد خرجت من المرح
مردورثته فيها **يعني** ان المراه تراث المقر بالطلاق
في العدة التي استأنفتها من يوم اقراره بالطلاق
الرجعي وان كان الطلاق بائنا لم يوارثا بحال
وانما لم ير ثما اذا انقضت علي دعوا هو ورثته
فيها لان المكلف يسري باقراره علي نفسه ولا

ببقراءه الي غيره فلو انقضت العدة المستأنفة فلا توارث
بينهما ولا معاينة بين هذا وبين قوله في باب الخلع
والاقرار به فيه كاشا به والعدة من الاقرار ابي ولها
ابي ولها الارث فيها وبعد ما لان هذا المقرر صحيح وذاك
موجب **ص** الا ان تشهد بيعة له **هـ** هذا الاستثناء
راجع لقوله استأنفت ولقوله ورثته فيها فتكون
العدة هنا من يوم الطلاق ابي من اليوم الذي
قالت البيعة انه وقع الطلاق فيه ولا ارث ان
انقضت العدة على ما ارخت البيعة والمريض
كالصحيح في هذا واد احرقت فلا ارث لها الا اذا
تكون العدة من الاقرار بخافة التواطى على استقار
العدة وقوله الا ان تشهد له هذا اذا كان مقرا به عليه
قوله له واما لو كان منكرا وشهدت عليه البيعة فقد
من في باب الخلع **و** لا يرجع بما انقضت المطلق من
ما تسلف **ي** يعني ان الانسان اذا طلق زوجته
وقرظ طلاقا وقبل عليها به انقضت من ماله شيئا
فانه لا يرجع عليها به لعزها بعزها بالطلاق وهو
مقرر اذا لم يعلمها بالطلاق فان كانت تسلف
شيئا وانقضت قبل عليها بالطلاق فانه يرجع عليه
به ومثل قوله ويرم ما تسلف ما انقضت من ماله
وكلام المولى مقيد بما اذا لم يخبرها من بقيت
خبره الطلاق بخبر فلو قدم عليها رجل واحد شهد
بطلاقها فاعلمها او رجلين او اثنتين فليس كذلك
بشيء حتى يشهد عندها من يحكم به السلطان في
الطلاق **ح** خلاف المتوفي عنها والوارث **ي** يعني ان

الشخص

الشخص اذا مات فانقضت زوجته من ماله شيئا بعد
موتة وقبل عليها بالموت فان الورثة ترجع عليها بذلك
وكذلك الوارث اذا انقضت شيئا من مال مورثه بموتة
وقبل عليه بالموت فانه للميت من ماله ما ترجع الورثة
عليه به لان مال الميت حيا بجميع الورثة لا يختص
به واحد دون غيره ولما كانت عدة المستأنة سنة
حرية او امة واستمر اوها في انتقال الملك فلا كسنة
الشهر ففرض جميع الموجبات بين ما يسريها منها بقوله
ص وان استترت امة معتدة من طلاق ولم تسترب
حلت ان محبي قران المطلاق وحجته للشرقات
استترت قبل ان يحبس شيئا من عدة الطلاق
حلت منها بقرب من عدة الطلاق او بعد محبي قران
منها حلت منها بالقر الباقى او بعد محبي القران
حلت من الشر الحيضة الثالثة فان ارتفعت
حيضتها بعد الشر حلت باقضي الاجلين وهو قوله
ان محبت لها سنة المطلاق عدة طلاق المستأنة
وثلاثة من الاشر للشر استمر اوها فان استترت
بعد سنة اشهر حلت بمحبي سنة من يوم الطلاق
وبعد عشرة اشهر في محبي سنة وشهر واحد عشر
شهر افي محبي سنة وشهرين من يوم الطلاق وبعد
سنة في محبي ثلاثة اشهر من يوم الشر ويستثنى
من كلامه من ارتفعت حيضتها الرجوع فانها لا يخرج
من العدة الا بقوب **و** او معتدة من وفاة فاقضي
الاجلين **ي** يعني ان الامة المتوفي عنها زوجها اشهرها
تخص في عدة الوفاة فانه يجب عليها ان تمكث

أقضى الليلين وهما الشهران وخمس ليال قبلها وتمامها
انحاضت قبل تمامها ولما انتهى الكلام على أقسام
العدة الستة اعتادة ومرتابة بتأخير الخبيثين وحبيرة
وبابسة وحامل ومرتابة بالحمل وكان من متعلق
عدة الوفاة الحرام ملحوظ من أحد وهو المنع يقال
حدوث الرجل من كذا إذا منعته ومنه الحدو والشرعية
لأنها تمنع ويقال للبول بعد الوفاة يقال حدث ولحق
وهو كما قال ابن عرفة ترك ما هو زينة ولو مع غيره
فبدرج الخاتم فقيرا للمبتدلة فقوله ولو مع غيره أي
أن ترك ما هو زينة وحده أي ما يترتب به لتوابع
الزينة وحده واجب ولذا ما يترتب به مع غيره
فدخول في ذلك من كان له خاتم فقيرا وهي مبتدلة
ولازمة لها فيجب عليها طهر الخاتم كما دللنا به
قالوا ولو حدثا وهو صحيح أشار إليه بقوله وترك
المتوفي عنها فقط وأن جمعت ولو كانت بابسة
ومفقود زوجها **يعني** أنه يجب على المرأة الكبيرة
في عدة الوفاة دون الطلاق ترك التزين وأما
الصغيرة على ولها أن يحبسها ما تجتنب الكبيرة
وعلى الأمة والزمنة يتوفى عنها زوجها المسلم
وأما شرع الاحتراد لأنه بمنع تشوق الرجال لها
لأنها إذا تزينت يودي إلى التشوق وهو يودي
إلى العقد في العدة عليها وهو يودي إلى الوطء وهو
يودي إلى انحلال الأنساب وهو حرام وإنما إذا
أبى الحرام حرام وأما المطلقة فلا احتراد عليها
رحمينة كانت أو بابسة بالبنات أود ونال أن الزوج

باق

باق يرب عن نفسه انظر حمل وقوله المتوفي عنه حقيقة
أو حكمها كما في روضة المفقود فتعد عدة الوفاة بمرحوب
الرجل على المشهور وقوله التزينين بابا المحبوس هو من قول
ترك أي التخليل بالمحبوس **ولو** أدكن أن وجد غيره
بالأدكن ما فوق لون الحرة ودون السواد وهو بالراك
المهلة وهو المسمى بالحلمى وظاهر قوله أن وجد
غيره ولو يبيغنه واستحلف في غيره **أو** إلا الأسود
أي فيجوز لها لبسه ما لم يكن زينة قوم وما لم تكن
اللابسة نكحها البياض **أو** التخلي والتطيب وعمله
والخرفية **أي** يجب عليها ترك لبس الحلي ولو
خاتم أو قرط أو أحد من هذا جواز نقب إذن المرأة
المسيرة القروط ويؤيده أن سائر فحلفت لم تكن
بالحل ففحفت بها ونقبت أذنها بابا من الخليل وكذلك
يجب عليها أن تترك الطيب ولا تمسه ولا تمسكه ولا
تخرفية لأن في ذلك إي في التطيب والتخلو والزينة
دعوة إلى النكاح وتفتيح الشهوة فمنعت من ذلك
أو التزينين فلا تمتشجها أو كنتم **ما** تقدم من
التزين المراد به بالملبوس وأما التزين ههنا المراد
به التزين في البدن فلا تمتشجها بلبسها ولا يبيغ فيه
دهن ولا يكتنم وهو شي أسود يجمع به الشعر
بدهب جريئة ولا يسود **أي** بخلاف نحو الزيت والسدر
والمستحرق **يعني** أنه يجوز لها أن تدهن بالزيت
والشبرق والأدهان غير الحبيب والشبرق بكسر
السين الحقة وأخره قاف ويقال للحبيب وهو دهن
السهم ولذلك لما ان تمتشجها بالسدر ونحوه مما لا يمتز

في راسها وكذا يجوز لها ان تحلف عاتقها وهو المراد بالاستحرام
 وان كان زينة لكنه لم يظهر ولا تدخل الحام ولا تطلي
 حيسرها **يعني** ان المتوفى عنها زوجها لا يطلي حيسرها بالبرورة
 بل يدخل الحام في زمن عودتها ولا تطلي حيسرها بالبرورة
 قال مالك لا يباين ان يحضر العرس ولا يشهد فيه
 بما لا يلزمه الحاد ولا يثبت الا في بيتهما زاد غيره
 لا يباين ان تنظر في المرأة وتحتجيم وتعلم اظفارها
 وتشتف ابطنها **الحكمي** عن **ابن** **شبيب** **ولا** **تدخل**
 الا الحنورة وان بطيها **وتسجد** **بما** **ار** **يعني** انه يجوز
 للمرأة المتوفى عنها زوجها ان تكتحل الا اذا دعت
 الحنورة الى ذلك فاما يباين به ليلوان بطيها وتسجد
 بفارق قوله وان بطيها راجع لموت قوله الا الحنورة
 فهو مبالغة في الجوار وقوله الا الحنورة يرجع لمسألة
 الاكتحال كما هو مقتضى جميع التوجيه لانه افرز
 مسألة الحام وطلي الحنورة **وجعل** **قوله** **واحدة** **ولم**
يستثن **منها** **الحنورة** **وجوز** **الحكمي** **رجوعه**
 لقوله ولا تدخل الحام وما عطف عليه وظاهر
 قوله وتسجد **بما** **ار** **في** **الحمل** **مطلقا** **لو** **كان** **بطيها**
ام **لا** **والزبي** **عند** **الابي** **ان** **يحل** **هذا** **حيث** **كان** **بطيها**
ولما **ابى** **الكلام** **على** **العدة** **وكان** **سببها** **امر** **بطلانها**
ورفاة **شرع** **فيها** **يختلما** **وهي** **عنة** **امراة** **المفتود**
في **بعض** **حصولها** **واجره** **ابن** **الحاجب** **عن** **الاستبراء**
والزنا **اخلا** **وتبعه** **ابن** **عرفه** **فقال** **فمن** **الذكر**
المفتود **واقسامه** **الاربعة** **ومتعلقاته** **والزوجة**
المفتود **الرفع** **للقاضي** **والراي** **والراي** **المفتود** **من**
 فتد

الفرقة بين الحنورة والحنورة
 الحنورة هي التي لا تطلي حيسرها بالبرورة
 والحنورة هي التي لا تطلي حيسرها بالبرورة

فتد بالغني يفقر فقرا وفقرا نأبالكسر وفقرا نأبالحنم
 يقال فقدت المرأة زوجها في فاقرب لها ما قاله النووي
 والمفتود هو الذي يعقب فينقطع اثره ولا يعمل له حيز
 والمراد به بيتا المفتود في بلاد الاسلام وعراقه ابن
 عرفة مطلقا بقوله من انقطع حيزه يمكن الكشف
 عنه ومعنى كلام المؤلف ان لزوجة المفتود في بلاد
 الاسلام بدليل ما يات بحرا كان او غيرا صغيرا كان
 او كبيرا كانت من حوله لا يباين الا صغيرة كانت او كبيرة
 حرة كانت او امه ان ترفع امرها الى القاضي او الى
 الراي وهو قاضي الشرطة اي السنياسنة والولاية
 الميان وهم الذين ياخذون الزكاة ليكنشعوا عن
 امر زوجها اذ الحق لها ولها ان لا ترفع وتزني باقامتها
 في عهده حتى ينسخ امره وظاهر كلامه ان الثلاثة
 في مرتبة واحدة وهو كذلك لكن القاضي لا يبطر قوله
 المفتود اي الذي له مال بدليل قوله ان دامت نفقتها
 ولا شرط لزوجهما اما التي لها شرط كقوله ان عنت
 عنك فانت طالق او امرك بيدك فلكزها بالشرط
 احسن كان له مال ام لا واما الذي لا مال له ولا شرط
 لها فلها ان تطلق ليرم المفتود عن من قوله المفتود
 القيمة وعلم من قوله ان دامت نفقتها الزوجية
 والتفاني المحمية فالفصول الثلاثة التي
 تشتمل عليها من كلامه **والعلمي** **امه** **المسلمين**
س **اي** **فان** **لم** **يخذ** **المرأة** **احدا** **ممن** **كفر** **فانما** **ترفع**
امرها **الى** **جماعة** **المسلمين** **والواحد** **منهم** **كاف** **فكل** **صروا**
 به في باب اليقين واخرجه المؤلف بالزوجة ام الولد

فينخرج الاسير

وما في حكمها فيوجل أربع سنين ان دامت نفقتها
 والعبد يضمنها من العجز عن خبره **يعني** ان المرأة
 المعقود زوجها في بلاد الاسلام وسياتي حكم غيره
 اذ ارفعت امرها للفلاني او لمن ذكر معه فانه يكلهما
 ان تثبت الزوجية وان زوجها غائب وانها باقية
 في عهده الى عييته ثم بعد ذلك يسأل الحاكم من مارق
 زوجها من خبراته واهل بيوتهم ثم يرسل الى البلد الذي
 يظن به ان يخرج اليه ويكتب في كتاب بصحة زوجها
 وحرفته واسمهم بيه فاداعا اليه الخبر يعرف
 موطنه حيزب لها الاجل وهو اربعة اعوام والراجح
 ان هذه المدة تعد لفعل عمر واجمع الحماية عليهم قبل
 لا يملأها امواكل ولا يملأها اقصى ما ترجع فيه
 المكاتبه في بلاد الاسلام وما يابا وهوا في حق
 الزوج الحرام العبد فيوجل نصف الحرة وهو المهر
 كما في الابلا والاعتراض وحل التاجيل المذكور
 دوام النفقة بان يكون للمعقود مال ينفق منه
 على امراته في الاجل وان لم يكن له مال تطلق عليه
 من الان كما لعنوه وكذا لو كان له مال لا يكفي في الاجل
 فانها تطلق عليه قبل الاجل بمرفوع ماله وتبوا
 المرحول بهل من فرض لها قبل ذلك وعبرها **ثم**
 اعتدت كالوفاة **اي** بعد ان لشف الحاكم عن امره
 ولم يعمل خبره ولا يؤذنه فان زوجته نفقت حينئذ
 كعدة الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام ولا نفقة لها
 فيها لانه متوفي عنها بخلاف الاجل بخامس وسوادخل
 بخلافه لان ثبوت نفقة موته ردت ما نفقت بعد

الوفاة

الوفاة وكذلك الورثة **وسقطت** بها النفقة **الخير**
 المجرور بالجرف عابد على العدة والباختتم ان تكون
 المسببة والتمثل ان تكون بمعنى مع اي وسقطت
 النفقة بسبب اعتزاد بها وتتمثل ان تكون للظانية
 وهو الاقرب اي وسقطت النفقة في زمن الاعتزاد
 لان المتوفي عنها لا نفقة لها وهذا ما نفقت الوفاة ولو
 حامله ولا يحتاج فيها لادب **يعني** ان المرأة لا تحتاج
 بعد انقضاء الاجل الى اذن الامام في العدة وكذا لا تحتاج
 بعد العدة الى اذن في التزوج لان اذنه جعل بعنبر
 الاجل او لا **وليس** لها البقاء بعمرها **اي** ليس لامرأة
 المعقود ان يرجع الى العدة بعد التزوج في العدة
 لانه لما محبها بعد العدة وجبت عليها العدة والحد
 فليس لها ان تسقط ما وجبت عليها باختيارها واما
 في الاربع سنين فليما ذكر لا يملأها كجب عليها ومي
 رفعت بعد ذلك ايدي لها الاجل وقوله لها اي لمن
 قامت لا لمن حيزب لها الاجل لانه سيأتي ان الحيزب
 لو حدة حيزب ابعثتهن وان ابين وتتمثل ان يرير
 المؤلف بقوله يعرفها اي يعرف تمام العدة كما ذكره الشيخ
 ابو بكر بن عبد الرحمن قال لا يملأها بعنه ولا
 حجة في انه ان قزم كان احق بها لانها على حكم
 الفراق حتى تظهر حياته اذ لو ماتت بعد المدة
 لم يوقف له منها ارض انتهى وظاهر كلام الشريفي
 شامكه ترجيح هذا الاحتمال وان كلام ابي عمر ان
 مقابل **وقرطبات** يتحقق عند دخول الثاني **يعني**
 يعني انه لا بد من تقرب وقوع طلاق من المعقود عند

ثم

ابتداء العدة يعنيها عليه ويتحقق وقوع تلك الطلاق
 المفتر في اول العدة عند دخول الثاني كان الاول احق
 بها فان ادخل الثاني نفقا بانت من الاول وتلحق
 من المبتوء جميع المحررات لم يكن دخل بها كالمبتوء
 وكالمعتز قد يعجز التلويح له لانه قد وقع ومحيي فتدخل
 للاول ان طلقتا اثنتين يعني ان المقتول لو كان
 طلقتا قبل هذه الطلقتين ثم دخل بها الثاني ثم
 مات عنها او طلقتا فانها تدخل للاول بعصمة مخيرة
 لان الطلقة الثالثة التي بقيت من عصمة
 المقتود قد رقت فوعدها عند ابتداء العدة وتحقق ما
 دخول الثاني بالمرأة فادخلت ما طلقتا الثاني حلت
 للاول بعصمة جديدة فادخلت للاول اذ حصل
 من الثاني وطئ حل المبتوءة بان يكون لانكورة فيه
 ولا بد من اعتباره كونه من بالغ وعبر ذلكها هو مذكور
 في حله كما هو ظاهر كلامهم فيمن حل المبتوءة
 اذ لم يعرفوا بين من ابنتها المقتول وبين غيره
 وبه حرم بعض الشراح فان جاء اثنتين انه حي
 او مات فكلا وليين يعني ان المقتود اذا جاء اثنتين
 حيا ثم اوثبى انه مات فخلا كلاهما من اربعة اوجه
 اما ان تكون التي الاثنتين في العدة او بعد العدة وقبل
 العقد او بعد العقد عليها وقبل الرجول او بعد العقد
 والرجول فكلها في هذه الوجوه حكم ذات الوليين
 بزوجهما كل من رجل وتقدم ايها بقوت بطلان
 الثاني بعد غير عال ان لم تكن في عدة وفاة من
 الاول فذكر لهما من المقتود في ثلاثة اوجه وهي

الاول
 الثاني
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر
 الحادي عشر
 الثاني عشر
 الثالث عشر
 الرابع عشر
 الخامس عشر
 السادس عشر
 السابع عشر
 الثامن عشر
 التاسع عشر
 العشرون

ان يجي

ان يجي او تبين انه حي او مات وهي في العدة اتفاقا
 او بعد ما وقبل العقد على المشهور خلافا لابن نافع
 او بعد العقد وقبل الرجول على ما رجح اليه مالك
 خلافا لابن القاسم وتفاوت على المقتود في الوجه
 الرابع وهو ان يكون الثاني دخل بها اي او تلحق
 بها بتمامها وحيت رجعت للماول في الاوجه الثلاثة
 كانت عترة على الطلاق كله اي انه لا يقع عليه
 طلاق وانما تقع عليه طلقة بدخول الثاني
 لا قبل ذلك لقوله او مات عطف على حي لا يشترط
 صفة مشبهة فهو اسم بشبه العقل اي او تبين
 انه مات او علي حيا ولا يتبين عطفه على حي
 اي فان جاء او مات او تبين انه حي وورثت الاول
 ان قضى له بها يعني ان امرأة المقتود تترثه ان قضى
 له بها اي تترثه ان ماتت في حال قضى له بها وهي
 احوال اربعة ان يموت في الحال او بعدة ولم يخرج من
 العدة او خرجت ولم يعقد الثاني او عقد ولم يدخل
 ولو تزوجما الثاني في عدة فغيره اي ولو
 كشف الامر علي انه تزوجما الثاني في وقت تكون
 فيه في عدة من الاول فكثيره من تزوج في عدة
 مما تقدم في قوله وتايد تزوجهما بوطي فان لم يبلد
 بها نسخ نكاحه وكان خاطبا ان احب وان تلحق
 بها في العدة او وطئها ولو غيرها تايد تزوجهما
 هو انما ان يفي لها او قال عدة طالق مرعيا عابته
 فطلق عليه ثم انقضت ودوا ثلاث وكذا ليلتين
 والطلقة لعدم النفقة ثم ظمرا استقاطا وذات

Copyrighted material

المعتود تتزوج في عداها فيمنع او تزوجت برعواها الموت
او بشهادة غير عدلين فيمنع ثم يخلعها ان كان على
الحمية فلا تقوت بدخول **ك**ما ذكر ان زوجة المعتود
على الوجه الذي تقوم تقوت بدخول الثاني كرات
الولدين انما ذكر بالخطام على سبيل جنس يتوهم
مساواة انما ذكر ذلك وبنه على ان الحكم فيها مخالف فلا
ينبغي ما الدخول او لها انما اثار اليه كقولها واما عطا
على مقرر تقويره اما هذه فتقوت بالدخول اما
ان تعي لها ويحتمل الاستيفاء على غير الاعلى
في انما لا تقدر بدو لا حرق والمضي لهما زوجا هي
التي اخبرت بموته فاعتدت على الاحبار وتزوجت
ثم قزم فالمشهور انما لا تقوت على الاول ولو دللت
الاولى من الثاني وسوا حكم بموته حاكم او لم
يحكم وقيل تقوت بدخول الثاني كما مر ان المعتود
وتعتد من الثاني بثلاث حيض او شهر او وضع
حمل وتعتد في بيتهما التي كانت تسكن فيه مع
الاحد بحال بيته وبين الدخول عليها فان مات
القادم فعدة وفاة ولا ترجع وان لم يكن موته
فانما لا يدعواها بشبهة فلهما المضي فطالما
فلا يدمن الاستبراء ولا يكفي الوضوء من حملها من
الثاني لان الوضوء ليس من الحلق والفرق على
المشهور بينهما وبين امرأة المعتود ان امرأة المعتود
لا بد منها من الحكم فيها مستند لا مرفوع
ولا كذا هذه ثابتهما من له زوجة تشبه عمة
ولا يعرف له غيرها فقال عمة طالق وادعي انه

انما قصد بذلك امراة له غايبة تشبه عمة فان ذلك
لا يقتل منه فاذا طلقنا عليه هذه الحرة
واعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها الثاني ثم
انه اثبت حين حلفه ان له زوجة غايبة غير
هذه تشبه عمة فان هذه لا تقوت عليه بدخول
الثاني وتزوج اليه ثابتهما المضي في عمة
ثلاث زوجات ثابته وكل وكيلين ان تزوجا له
فزوج كل منهما بامراة قوسبق عقرا اخرها عقير
الاخر ففصحنا عقرا لاولي منهما طمنا بها الثانية
فاعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم تبين
بالبيضة انما الراي معتود هي حليمة المعتود
الاولى فانها لا تقوت على من فصح نكاحها منه
بدخول الثاني ومعلوم ان التي كان نكاحها وتبين
انما الخامسة لا بد من فصح نكاحها ولو دخل بها
وايس كلام المولدينها راكعتها من طلقته نفسها
لا حل عزم تقعتها بان كان زوجها غايبا مثلكا ثم
اعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم اثبت
زوجها ان تقعتها ساقطة بان ثبت انه ارسل
بها اليها او انما سقطتها عنه في المستقبل
خامستها اخرى الثلاث المذكورات بقوله وان
المعتود لتزوج في عداها منه المقررة لهما من
وقان زوجة المعتود هي الاربعة اشهر عشرة
ايام واخرها لو تزوجت في الجبل فصح نكاحها
ثم انما استبرأت من الوطى العاشر وتزوجت
ثالث ثم ثبت ان عمة كانت الفتحت بون

المفقود قبل تكاح الثاني فانهما يتردد الى الزوج الثاني
ولا تقوت عليه بدخول الزوج الثالث او تزوجت بدعواها
الموت لزوجة المفقود ولم يعلم موته الا بقوله فاعتز
وتزوجت ودخل بها زوجها ففسخا نكاحها ثم انا
اعتز وتزوجت ودخل بها زوجها ثم خيرا نكاح
الثاني كان علي الحجة لموت موت الاول وانقضا
عونهما منه فبطلت فانهما لا تقوت بدخول الثالث
وترد الى الثاني اظهر حجة في نفس الامر والحد
عليها لان دعواها الموت شبهة تدل على الجدل
او تزوجت امرأة شجعي عايب بشهادة شخصين
غير عدلين على موته فيمنع لمرم عماله شهود الموت
ثم تزوجت ثانيا بشهادة عليين ودخل بها الثالث
ثم يظهر ان نكاح المستزوج بشهادة غير العدلين
كان علي الحجة لموت المورث ارجوا موته بتأخير
مستعوم بنقضي فيه عونهما قبل نكاحه فتدركه
ولا يقوت بدخول الثالث بها فتقوله فلا تقوت بدخول
جواب اما قول الشرح مراده بالخبر ما يتم القابلية
به وهناك مسيلتان لا يقوت بها الدخول اجنا انظرهما
وما يتعلق بذلك في الشرح الكبير والشرح
لو احدثت خبرا بيقين وان ابي **يعني** ان من قام
من شابه به خبرت الجدل واحدة فانه لا يجزى للمثالي
اجل مستأنف بل يكفي اجل الاول وليس المعنى ان من قلعت
من شابه فحزب لها الجدل ثم اعتزت ان العدة
تكره البواقي وينقطع عن النكاح ولو احدثت المقام
مع يظهر ذكر بذكر كلام المتيقن **ويقوت** ام ولده

وماله

وماله **يعني** ان المفقود في بلاد الاسلام لو كان له ام ولد
فارادت ان ترفع امرها الى الحاكم ليجزى له الجدل
كزوجته فانهما لا يجزى ليدركوا نكاحها فبطلت
موت او ياتي عليه من الزمان ما لا يقوت الى مثله
وهو منه التغير كما ياتي وكذا لماله يوقف الى التغير
فيورثه **خ** لانه لا ميراث بشك ولا قسم على ورثته
يوم الحكم بموته لا يوم فقده ولا يوم يلو عنه سبب
التغير وعطف المال على ما قبله من عطف العام
عليه كالحديث ان ام الولد مال الحنف **وزوجة الاسير**
س يعني وكذا لو وقف زوجة الاسير التي ترك لها
ما تنفق منه ولا بشرط لها وارث ماله الى التغير
فتنقر عدة الوفاة كزوجته المفقود وانما لم يجزى
الامام لزوجة الاسير احكام لان الاسير لا يحمل الامام
الى الكشف عن حاله والفحص عن خبره كما تفعل
بالمفقود ثم انه يتفق من ماله على رقيقه ولده
ولا يتفق منه علي ابويه الا ان يكون قدني بذكر قاض
قبل الفقر **ومفقود** ارجح الشر **يعني** ان المفقود
في ارجح الشر حكمه حكم الاسير لا تزوج زوجته
ولا يقسم ماله ولا يتفق ام ولده الا اذا صح موته
او يحكي عليه من الزمان ما لا يقوت الى مثله
فقوله للتغير عما يري ام الولد وما يبرها **وهو** يكون
واختار الشرحان ثمانية حكم خمس وسبعين
الخير في وهو عايب على التغير اي مودة اي ان
نمايته تسعون عاما وهو قول مالك وابن القاسم
واشهب ولما ذكر ابن القاسم قول الجلاله ثمانية

واختاره الشيخ ابو محمد بن ابي زيد وابو الحسن القاسمي و
كان يعني القاسمي ابن السليم وابن زريز وغيره كما سوا
تلكمون يا بعد التغير خسة ويعرفون عا ما والعرب
تسمى السبعين دقاقة الاعناق واصل الراجح عند المؤلف
الاول ولقد الميكما افوا الجريا على عاداته **وقد** اختلف
الشعور في بيته فالأقل **يعني** ان البيعة اذا اختلفت
شهادتها في قرين من المفقود حين فقر فقالت بيعة
فقد وسنة كذا وقالت البيعة الحزبي بل فقالت
وسنة باز يبقا به بعمل بقول البيعة التي شهدت
بالأقل لانه اجو ط الجنة المفقود كما قالوا في الاسير
اذا انتحبر وشهدت بيعة انه تنصير طاعا وشهدت
الحزبي انه تنصير مكرها ان بيعة الاكراه مقربة
للاحتياط في اخراج ماله عن مولا ان بيعة الاكراه قد
علت ماله تعالى الحزبي **ويحوز** شهادتهم على التقرير
يعني ان شهادته الشهود على بين المفقود يجوز
ان تكون على التقرير بما يعل على ما يقرر وانه بطلت
ظنهم اي انهم يشهدون على ما يعل على ما يعل
ظنهم واعتقدوا ذلك للتقرير **وحلف** الوارث حينئذ
س اي واذا شهد الشهود على بين المفقود على
التقرير من غير قطع فان الوارث الذي يظن به
علمه لا يحلف على طبق شهادتهم على القطع
فقوله **س** اي حين شهدت البيعة على التقرير
اما لو شهدت بتاريخ الولادة فلا يمين **س** وان تنحبر
اسير فعلى الطوع **يعني** ان الاسير اذا تنصير او تود
قائه يحمل امر على انه فعل ذلك طاعا لانه الاحمل في

افعال

افعال المكلفين واقوالهم عند حمل الحال فيفرق بينه
وبين زوجته ويوقف ماله فان مات مرتا كان للمسلمين
وان اسلم كان له يعني القرويين فان فرق بيعة
وبين زوجته مع حمل الحال على المشهور ان ثبت
اكرامه في الحال المفقود في زوجته فنفتوت برحول
التأني وقيل لا تنفوت بالرحول الحال المعنى لها زوجها
س واعتدت في مفقود المعنوك بين المسلمين بعد
انفصال الصغرى **يعني** ان من فقر بسبب القتال
الحاصل للحمل الفتن بين المسلمين بعضهم بعضا
قربت الدار وبعدت اذا شهد البيعة العرلة **س**
حين المعنوك فان زوجته نفقت من حين فزع القتال
وتحمل امر من فقر في ذلك على القتال على الموت
اما لو شهدت البيعة **س** يخرج مع كمين فقط
فتكون زوجته كالنقود في بلاد المسلمين ويجري
فيه ما مروا من عليه المؤلف خلاف ما نقله
ابن عرفة عن مالك و ابن القاسم انها نفقت من
يوم التقا الصغرى قاله **س** واعتذر المؤلف الناحر
المقايين بقوله اما ان يوم الا لتلقه يوم الانفصال
واما لان المراد انها شرعت في العدة بعد الانفصال
وتنصيرها من يوم الانفصال **س** وهل يتلوم وتجنيد
تفسير **س** اي هل يتلوم بالحديث ثم نفقت
زوجته وهذا على ان قوله احصيه تفسير **س** اما
على انه خلاف فانه لا يتلوم احصا فنفقت
ياشر الانفصال وهو تفسير آخر وبعبارة اعلم
ان مالكا قال ان زوجته نفقت من يوم التقا الصغرى

عن

وقال اصبغ يعترى لامرأة بقدر ما يستقضي امره ويستبرأ
بغيره وليس لذلك حد معلوم فظاهر هذا ان قول اصبغ مخالف
لقول مالك وهو ان يبعثهم ومنهم من جعله ثقب مبرأ
وهو الاقرب وقواتنا لا في هذا الاختلاف بقوله وهل
الحق فاطلف التلوم علي الاستفحاح والاحتياط على الاستبراء
الوارد في كلام اصبغ قاله الشوزاد بغيرهم فما يعنى
واحد فاطلف التلوم علي بن علي بن عبد السلام
لكلام اصبغ علي الوفاق وحمل ابن الحبيب له على
الخطاف **وروت** ما له حينئذ **يحيى** الشروع في
العودة وهو احاديث بقوله بعد تفصيل العصفين حين
انقضاء التلوم علي القول بمراتين بقوله كما ينبغي
اي الرجل المتوجه من يديه ليلا الطاعون فمقتدر
او فقد في يديه من غير ان يجاع لكن في زمنه اي من
الطاعون فيقتدر حيث يورثها الطاعون
اي قول الحمي وغيره تحمل من فقد في يديه زمن
الطاعون او في يله تزوجه اليه وفيه طاعون على الموت
الح والامموم للطاعون بل وما في حكمه مما يكثر
منه الموت لسعال ونحوه ولو غير بالوباء التمثيل
ذلك كله والطاعون نثرة من مادة سمية
مع لمب واسوداد حولها من وخرابن بخرت نوما
ورم في الغالب وفي حقيقان في القلب بخرت غالباً
في الموضع الخوة والعمان كفت الأبطر خلف
الأذن والوباء كل مرض عام وقال بعض هو مرض
الكثير من الناس في جملة من الارض بدون سائر
الحيات ويكون مخالفاً للمعتاد من الامراض في الكثرة

وبغيرها

وبغيرها ويكون نوعاً واحداً وفي الفقهاء بين المسلمين
والكفار بعد سنة بعد النظر **مقطوع** علي مقتود
متعلق بما يتعلق هو به وهو اعتزات اي واعتزت
في القدر في القتال الواقع بين المسلمين والكفار
بقولته متعلق بلعدت اجناب اي تلخز في الاعتزاز
ما ذكر من القدر بموجبه سنة كائنة تلك السنة
بعد النظر في امر المقتود من السلطان ولما انما
الكلام علي احكام تلك الحقائق الاربعه شرع في
الكلام علي ما يتعلق سكنى المعتزات ومن في حكمهن
تقال **وللمعتزة المطلقة** او المحبوسة بسببه في
حياته السكنى **يعنى** ان السكنى واجبه للمعتزة
المطلقة اي سواء كان الطلاق رقيقاً او بائناً او المجرى
سببه بغير طلاق كالزنى بها ومن قس في كلامه الفسار
او قرابة او جنس او صفراً او لعان وهي مروجول بها
ان غيرهما لا استبرأ عليها بائناً لها سكنى لكن
انما يجب السكنى حيث اطلع علي موجبه قبل
موت من الحسن بسببه كان يطلع علي فسار
التكاح في حياته وخرق بينهما فيجوز لنا السكنى
ولو مات بغير ذلك كما ياتي في قوله واستمران
ما ت اي واستمر السكنى ان ثبات عن الحسن
بسببه واحترز بذلك عما لو مات قبل المعتز علي
موجب الحسن كاليوسف تكاحها بغير موته فكلما
سكنى لها مدة الاستبراء فقوله في حياته متعلق
بالمحبوسة سواء المطلقة فلهما السكنى مطلقاً
اي سواء ثبت الطلاق قبل موته او بغيره وتستمر

لن حيث عليه

سواء كان حيا او مات وعطف المحبوبة على المخلقة من
عطف العام على الخاص لشمله ما سبق وغيرها
حاملا ام لا من مطلقه او من غيرها او مقصوده
او من فسخ كلاهما لفساد بقرا بقصدها او ركنها او
لأن بنا على انه فسخ لا من باب عطف المفاير كما قيل
نظر المغير في الثاني وهو محبوسه ونظرا لا إطلاق
في المخلقة وفيه نظر بل النظر لمطلقه او محبوسه
تسميه فلا انظرته لفهم هذا وهو هو ان كان محققا
واعترف على تقدير المولف السكني بقوله في
حياته بان ظاهر المذونة ان السكني لا يتقيد بذلك
انظر بعضها في الشرح الكبير والمتوفى عنها اب
لحل بها والمسكن له او نقر كراهه **س** يعني المتوفى عنها
شخصي لها بالسكني مدة عدتها بشرطين الاول ان
يكون الزوج قد دخل بها الثاني ان يكون المسكن
الزوي هي سالته فيه وقت موته للميت بملك او
منفعة موقنة او جارة وقد نقر كراهه قبل موته
ولو نقر البعض فلها بالسكني بقوله فمما حكمها
في الباقي حكمه ما لم ينفذ هذا كله ان ماتت وهي
في عجزته وامان مات وهي مطلقه بآبنة
مستحقة السكني فهي ثابتة لها على كل حال
سواء كان المسكن له او نقر كراهه ام لا لانها مطلقة
فالسكني لها بلا شرط وسببه المولف على هذا
في قوله واستمر ان مات اي المطلق لا بلان
وهل مطلقا او لا الوجبة تاريلان هذا
عطف على ما مر اي والمسكن له بملك او نقر كراهه

لا بلان

نقر والمعنى ان الزوج اذا مات والمسكن لغيره ولم ينقد
كراهه فانما لا يسكن لها وترفع اجرة السكنى من مالها
وهل مطلقا سواء كان الكرا حية اي مدة معينة
او كانت مشاهرة لكل شهر بكذا هو ظاهر قولها ان
كانت الدار يكر او هو مو بسرقلا سكنى لها في مالها
وعليه حملها الياجي وغيره او لا سكنى لها في المشاهرة
ولها السكنى في الوجبة وان لم ينقد الزوج الكرا
لان الوجبة تقوم مقام التفريق المعبر احق
في التكت وعليه حملها بعدن المقر وبين تاريلان
س ولا ان لم يدخل بها الا ان يسكنها الا ليكنها
تقدم ان المتوفى عنها لا سكنى لها الا ان دخل بها
زوجها فلو مات قبل الدخول بها فلا سكنى لها
في مال الميت الا ان يكون اسكنها معه وحمها اليه
وان حلفت لا يجامع مثلها الا ان تكون حلفت
لا يدخل مثلها وانما اسكنها وحمها اليه ليكنها
فقط عما يكره فلا سكنى لها ويكنها بغير لام بعد
الفاكه في التوجيه عن ابن عبد الرحمن والزمعكاه
ابن عرفة عن الحنفلي عنه ليكنها من باب
الكفالة والحنانة ونكاحه الا ان يسكنها والمسئلة
بكالها وهي ان المسكن له او نقر كراهه وقوله الا ان
يسكنها وفي مطبقة للوطي اسكنها ليكنها ام لا
وقوله الا ليكنها اي وهي غير مطبقة للوطي
فمنه ليكنها من الكفالة التي هي الحنانة هي
الحنانة للمسئلة مزوجته في الحنفية
التي لا تطبق الوطي اذ هي محل الخلاف فيغير كلامه

بما في كلام **ح** والباطل نظر **و** سكنت علي ما كانت
تسكن **ر** اي وسكنت المعتدة من طلاق او وفاة علي
حسب ما كانت تسكن مع الزوج فتلزم المكان الذي كانت
مستأهلا ومحبوها في شتاها وحببها **و** رجمت
له ان تغلبها واتهم **ر** يعني لو غلبها زوجها في غير المنزل
الذي كانت تعرف بالسكنى فيه ثم طلقها او مات فانها
ترد الى المنزل الاول فتعز فيه ويحكم الزوج علي
انه انما اراد استقطاقها من السكنى في العدة
في المنزل الاول والعرقه حق لله وواؤه وانهم واه
الحال لو اراد العطف علي نفلها **و** او كانت بعيرة وان
لشرطي اجارة فباع وانفخت **ر** يعني ان الزوجة
اذا كانت في غير المنزل الاول الذي عرفت بالسكنى
فيه بان كانت حارة عنه بسبب استيجار لاجل
ارضاع لبنه وشرطوا عليها ان ترجعه في دار
اهله فطلقها زوجها او مات عنها فانها ترجع الى
منزلها الاول وتنسخ الاجارة للحل حق الله ان لم
يوجد اهل الطفل باكر حيا عما للطفل في مسكنها
فلو كانت قابلة تولد غيرها او ما بشطة فلا يجوز
لها ان تبني عندهم ولو محتاجة كما يوحى من قوله
في الاحاديث والطبيب وعمله ولو محتاجة **و** مع ثقة
ان بقي شيء من العدة انخرجت حرة فمات او طلقها
في كالتلاثة الايام **ر** يعني ان المرأة اذا خرجت
من زوجها الى حجة الاستلام وهو المراد بالضرورة
فمات زوجها او طلقها بابيا او رجبيا في اثنا الطريق
فانها ترجع الى منزلها للحل العدة حجة **و** من

ثقة

ثقة محرم او غير محرم او ناس لا يابى بهم ان كانت
سارت شيئا قليلا كالتلاثة الايام ونحوها هذا
ان بقي شيء من عدتها بعد وصولها الي منزلها ولو يوما
واحدا كما فوطا هو المدونة اما ان لم يبق من عدتها
شيئا فانها لا ترجع وبحل الرجوع ما لم تكن تلبس
بالحرام او ما لم تكن سارت كثيرا فانها لا ترجع
وتسهر في دهاياها الى حجبها فقوله ان بقي شيء من
العدة اي بعد رجوعها الى مسكنها للحال الطلاق
او الموت وهذا الشرط ينبغي رجوعه لجميع المسائل
التي فيها الرجوع السابقة والملاحقة والاولاخره
عن جميعها كان احسن واستكمل قوله ان بقي شيء
مع فوجن المسئلة انه مات او طلق بعد ثلاثة ايام
فلا يتصور ان تخفى عدتها في ضرورة والحالة هذه
واجيب بانه يتصور في الحام اذا حصل لها ما يرب
علي قرب وجع الحل ويمكن ان يتصور فيما اذا خرجت
عن مسكنها تلك المدة ثم طهر انه طلقها سابقا
وبقي من العدة مسافة الطريق فقط فلا ترجع لانه
لا فائدة في الرجوع حينئذ **و** في المنقطع او غيره
انخرج للرباط لا للمقام وان وحملت والحسن ولو
اقامت نحو الستة اشهر والمختار حمله **ر** يعني ان
المرأة اذا خرجت مع زوجها نحو طوع او لرباط او حماد
او لزيارة او نحو ذلك فطلقها زوجها او مات عنها
فانها ترجع الى منزلها للحل عدتها فيه ولو وحملت
الى المكان الذي تعدته فلو وحملت اليه واقامت
به الستة اشهر فمل ترجع الى منزلها الاول كمتن

فيه اولا ترجع فيه خلاف قال ابن عبد السلام ترجع وهو
الاحسن عند ابن عبد الحكم وقال الخبي لا ترجع نقوله
وفي التطوع منطلق بوجه وقوله او غيره اي غير
تطوع الحج من اسفار التوافل والاباحة المتأثر اليه
بقوله ان حرج لكر بل كما في موارجع لقوله او غيره ولو
قال ان حرج كقوله وصلت لكان احسن اذ هذا
الحكم ثابت ولو خرجت وحدها وقوله لا المقام اي
انتقال فانما يستند لا يجب عليها الرجوع وبيان
ايضا بحبرة في المكان الذي تقتضي فيه وفي الانتقال
تقتضي باقربهما او ابعدهما او بمكانهما هذا مفهوم قوله
لا المقام يعني انه اذا سافر بها سافر بغيره فان
او طلقها في اثنا الطريق فانما بحبرة فان ثبات
اعتدت في اقرب المكانين اليها اي المكان الذي
خرجت منه او المكان الذي خرجت اليه وان ثبات
اعتدت في ابعدهما وان ثبات اعتدت في المكان
الذي مات زوجها او طلقها فيه وعلى في الموت
بان الزوج مات ولا قرار لها بالرفق فقرارها ولم
تدخل الى قراره بغير المطلقة طلاقا بائنا او
رجعيا لذكر وبعبارة قوله شرحة على التحدير
وظاهر كلام ابن عرفة ان هذه اقوال خاصة
ذكر في المسئلة ستة اقوال وعليه الكرايما
اي يثبت لزومها الرجوع وكانت معتدة من
طلاق لانه ادخله على نفسه اما لو كان الرجوع
جائزا كما اذا كانت تعتد باقربهما او بابعدهما او
بمكانها فلا شيء عليه قاله بعض الجاربي عليه

الاحول

الاحول في المتوفي عنها ان عليه الكراي الرجوع او التناهي
ان كان نفرد فيها اذا اعتدت بمكان الموت نظر انتهى
ولما كان قوله فيما مرور حيث في كل الاقسام مقبلا
عنكرا عليها بموجب العدة قبل تلبيسها حق انه
كما قدمناه نبي علي ذلك بقوله ومحدث المحرمة
او المعتكفة يعني ان المرأة اذا حرمت بالعدة او
الحج او اعتكفت ثم مات زوجها او طلقها فانها
تحتج على احوالها وعلى اعتكافها ولا ترجع
لمسكتها ونسفرها حقا منه او احرم من وعصمت
سماي وكذا تحتج في احرامها اذا حرمت المعتدة
بغير موجب العدة من طلاق او موت وعصمتها من
بأحوال الاحرام على العدة كزوجها من مسكن
عدتها قال ابو الحسن بخلاف المعتكفة فانها لا تنفذ
اذا حرمت وتبقى على اعتكافها حتى تمت اذ لو قبل
انها تخرج الحج الذي حرمت به لبطل اعتكافها
لانه لا يكون الا في المسحوق بالحرمان بخلاف حلة
المعتكفة ولا بخلاف حلة العدة وانما يحل بمبستها
بقوله او حرمت الخ اي التي كانت احرم من التي
كانت اعتكفت والتي احرم من وعصمتها فاعطوف
في قوله او احرم من محذوف وليس احرم من معطوف
على كان المقدره لان حلة ال لا تكون فعلا
ما قبلها وحذف الموصول وابعد من حياير لقوله
من يجوز بمرجه سواء ولا نسكن لامة لم تنوا
ش يعني ان الامة اذا طلقها زوجها او ماتت عنها
فان كانت قربة بيتا مع زوجها قبل الطلاق

او الموت قلها السكنى والافلاو اعاد هذه المسئلة مع
فهمها من قوله ساقوا سكتت على ما كانت تشكف
ليرتب عليه قوله **وكانت** لا تنقل مع ساداتها
يعني ان الامة اذا اطلقوا زوجا طلاقا رجبيا او يائنا
او مائث عنها ولم تكن قد بويت مع زوجها بيتا وهو معيني
قوله في ابي حنيفة لم تنوقا انه يقضي لها بالانتقال مع
ساداتها اذا انتقلوا ولا كلام لزوجها لان حقها لم
لم ينقطع بالتزويج وان كان بويت مع زوجها بيتا
فليس ساداتها ان ينقلوها مع **حريم** او يرويه ان دخل
اهلها فقط **س** تشبه في جوار الا ينتقل اي يجوز
للبيروية اي سائلة الغيرة ان تنتقل مع اهلها
فقد اخرجوا لوارثي اهلها واهل زوجها معا اجتمعوا
او افرقوا لكن ان اجتمعوا اعتدت مع اهل زوجها
وان افرقوا اعتدت مع اهلها وموم اهلها فقط
انما لو اخرج اهل زوجها فقط لا تزحل موم وهذا
اذا كان لكل اهل فان لم يكن لها اهل اعتدت
حيث كانت موم اهل زوجها وبمباراة العصور اربع
لانه اذا اخرج اهلها قايما ان يكون عليها ان بقيت
مع اهل زوجها مستقرة في حاقها باقيا بعد العدة
ام لا ففي الاول تزحل مع اهلها وفي الثاني لا تزحل
موم واذا اخرج اهل زوجها فقط قايما ان يكون
عليها اذا اخرجت موم مستقرة في عودها لاهلها
بعد العدة ام لا ففي الاول لا تزحل موم وفي الثاني
تزوجها ماد كرم ما يبيع **حريم** الزوج البدوية ماد كرم ما يبيع
للحجرية وغيرها بقوله او بعد لا يمكن المقام

معه بمكنا السفوطه او خوف جاسور ولزمت الثاني
والثالث **يعني** انه لو طلقها او مات عنها فخرجت في
العدة ثم حصل لها حذر في المكان الذي بقي فيه
لا يمكنها المقام معه فانيما تنتقل الى غيره والعذر
اما سفوطه او خوفه على نفسها او مالها لا احل
لجار المشوم او للجل انتقال جبرائهما من حولها
ووجدت حشيه واذا انتقلت لعزلي المحاكات
الثاني حمار حكمه كالاول في لزومه كما مرقات
حصل عذر كما مرقاتها تنتقل الى غيره وهكزا
واذا انتقلت لغير عذر ردت بالتحليل ولو ادن لها
المطاف **حريم** والخروج في حوايجها طرفي النهار **يعني**
انه المنيعة من وقاه او طلاق يجوز لها ان تخرج
في قضا حوايجها طرفي النهار اي المحكوم لها في التفرق
تلك النهار وغما من قبيل الفجر بقليل ومن الغروب
للمساء واخرى نهارا وانما نحن على التوهم وعليه
فيكون موافقا للمدونة وظاهر كلام المؤلف انها
لا تخرج في غير حوايجها وظاهر ان نقل جوارها فانه
قال تخرج القروى ولا تبين الا في بيته ما من الحذر
جوار الحجرة ورفعت المحاكم واقترح ان يخرج ان
اشكل بينه هنا على ان حذر الجيران في حقت
الحجرة قريبة او مدنية لا يكون عزلا يبيع لها
ان تنتقل اليه غير مشروها ولكن ما ترفع امرها الى
الحاكم فيقرر فيه فن كان نظاما كفه عن حياضه
وان اشكل عليه الامر فانه يقرر بينهم فن خرج
السهم عليه اخرج من حياضه ويحذر من الحجرة

من البورقة فان حصر الجيران في حقه عذر يبيح لها ان
تنتقل من موضعها وتخرج ابنى عرفة الجماعة في القرعة
وارتضي احراج غير المعترة انما يخصه وما يربى عليه
في الشرح الكبير **و**هل لا يسكنى لمن سكنت زوجها
ثم طلقها قولان **س** يعني ان الزاوة اذا تبرعت للزوجها
بالسكنى موهبا في منزلها الذي يملكه منقبة
ثم انه طلقها فطلبت منه اجرة السكنى في مرة
المعدة فامتنع من ذلك فمل يلزمه ذلك لان المكارمة
قد انقطعت بالطلاق او لا فيخلق ومفهومه
الطلاق انه لو ما تنعها لاشي لها في عدة الوفاة
وعادة المولى ان يقول في مثل ذلك تردد لانه
لعدم نفي المتقربين وجعل الشر محل الخلاف
فمن طلعت بسكنى زوجها موهبا يقتضي انه اذا
شرط ذلك في العقد لا يكون الحكم كذلك فيعتبر
العقد قبل الرجوع ويثبت بعده بحدائق المتل
وسقط الشرط كما مر عند قوله او على شرط ينافى
الح وهو الخا **و** **س** سقطت ان اقامت بغيره
س خير سقطت برج اجرة السكنى من العدة
والعني ان المعترة من طلاق ولو زوجها او وفاة
اذا اقامت بغير منزلها الذي لم يها ان يعتد
فيه فانها لا تستحق اجرة السكنى اي اذا طلعت
اجرة المنزل الذي خرجت منه لا انها تركت ما كان
واجبا لها فلا يلزمه بغيرها عنه عوضا وشرا
الري المنزل الذي خرجت منه ام لا وقال الجهمي
ان اكره رجعت بالاقول بما اكره به اللول او الترت

وقوله

وقوله وسقطت ان اقامت بغيره اي لعذر عذر كما هو
ظاهر وذكر الشرح عن المرونة ما يفيد **س** كبتقة ولد
هرت به **س** تشبيهي السقوط اي انه تسقط نفقة
الولد الذي هرت به مرة ثم جات تطالب نفقة
عن تلك المدة من هي عليه هكذا قال غيرهما
ذلك من مسيلة المرونة وقيل غيره ذلك بان تكون
هرت بالولد موضع لا يعلم الزوج واما ان كان عالما
بوجودها فلا لا تخرج بالانفاق على ولدها كذا وكلام
الشيخ لا يفهم منه هذا التقيد قلت واعل كلام الغير
مقبول اجنا بما اذا كان مع العلم بوجودها قادرا على
رد ملكها اما اذا لم يكن قادرا او لم يكن العالم بوجودها
قاله الشرح ولما كان يسكنى المعترة حقا تعلق بعين
في اخفا به من القوم المتقدمة على الذين كما سياتي
في قوله يخرج من تركه المستحق تعلق بعين ثم
تفصي دنيوه اشار الى ذلك بقوله والمقر ما يبيع
الداني المتوفى عنها **س** يعني ان المعترة يجوز لعمرها
زوجها الميت ان يبيعوا الدار التي تعتز فيها للزاة
من وفاة زوجها بشرط ان يشرط ان يستثنوا
مدة السكنى للمعترة من العدة وهي اربعة اشهر
وعشرة ايام في يبيعوا الدار معتز فيها ويرجى
ذلك المشتري فان لم يستثنوا ذلك ولا يمتنوه
فان البيع صحيح ولا يجوز ابتداءه باع دارا موحدة
ولم يبيح ذلك المشتري ويثبت للمشتري الخيار
س فان ارثايت في اخفا والمشتري الخيار **س** تقدم
ان عرما الحية يجوز لعمرها ان يبيعوا دارا يستثنوا

سكنى مدة العدة او يبيعوا علي ما مرقان ارتا بت
 المرأة تحس بطن او تلخير الحيضة وهي احق بالسكنى
 الى زوال الريبة ويثبت للمثتري الخيار في فسخ
 البيع عن نفسه والتماسك به للمعتز والمزوج في
 الاثر من **يعني** ان الزوج اذا اطلق زوجته التي
 عونها بالاشهر كالمعتز كالصغيرة واليايسة كمن
 السبعين فانه يجوز له ان يبيع الدار التي
 فقت فيها مطلقته بشرط ان يستثنى مدة العدة
 اما ان كانت عونها بالاقراء او بلحل فانه لا يجوز للزوج
 ان يبيعها كما في الجواهر لعدم العمل بما مرها وقصدا
 بخلاف الفرماني من قوله في الاثر من اي في عدة
 من تقتربا لاشهر اي من تحقق اعتراضا بالاشهر
 بدليل قوله ومع توقع الحيضة قولان **يعني** ان
 المعتدة اذا كانت ممن يتوقع منها الحيض كمن
 ثلاث عشرة سنة وكمن حبلى وخوها هل
 يجوز للزوج ان يبيع الدار التي فقت فيها المرأة
 ولا يجوز فمن نظر الى الطراري منع البيع ثم علي
 القول بالجواز اذا حصل لها الحيض وانقضت للفرار
 فالكلام للمثتري لانه دخل مجوزا للذكر علي القول
 بعدمه **يعني** البيع ولو باع ان زالت الريبة ففسد
يعني لو باع الفرما في الوفاة او الزوج في متوقع الحيض
 بشرط ان زالت الريبة بان لم يحصل الحمل او حبلت
 وزالت قبل انقضاء العدة فالبيع لازم وان استمرت
 فهو مردود فسد البيع المحمل بزوال العلة المشهور
 وابدلت في المنع من المعار والمستلحج المنقضي

المدة

المدة **يعني** ان المعتدة في مكان جاري ملك مطلقا
 اذا اهدم فانه يلزمه ان يبدلها مكانا غيره ثم كثر
 فيه الى اخر عدتها وكذا اذا كانت تعتد في مكان يملك
 المطلق منقصة اما بجرة وانقضت مدتها او بغيره
 وانقضت مدتها فانه يلزمه ان يبدلها غيره الى تمام
 العدة تقول له المنقضي المدة للمستلحج اما المعار
 فانه يفسد بطلان كان مقبرا بجرة وانقضت فكا
 والافان محلي ما يعار له وكلام المؤلف في المعتدة من
 طلاق وامان وقاة فانه انما يكون لها السكنى
 ان كان المسكن له او فخر كراه او كان الكرا حبيبة
 علي احد الثاويلين واذا اهدم اعزم كونه له
 وانقضت الجارية وقع سقوط احقها من السكنى
 وظاهره انها لا تبدل في عدة الوفاة حيث حصل
 الهدم ولو كان له موضع اخر يملكه عند الموت وهو
 ظاهر لان الحق فيه لغيره فان لم يغير المدة
 فلو ما اخر اجها مني اخبرها في الطلاق البرك
وان اختلفا في مكانين اجبت **مع** علي
 ضرورة الابدال فكان ينبغي ان يبدل الواو بالغا
 اي وان اختلفت المطلق والمطلق بغير معتز
 السكنى في تلك المساكن الثلاثة بما ذكر في مكانين
 فدعي كل منهما الى بديل غير البرك الزمي دعوى اليه
 الاخر والمعتز علي واحد منهما اجبت لسكنها
 فيما طليت الا ان تدعوه الى ما جفرت به لكثرة كراه
 او تدعوا الى موضع تبعد منه او فيه قوم شولان
 له التحفظ لشبهه في مثل هذا وامرأة الامير

يرجع
 المستلحج

وخرجوه لا يجرهما القاد من لوار ثابت **يعني** ان الامير
والقاضي او المير اذا طلق زوجته او مات عنها وهي
في دار الامارة او القضاة او المير بما فاته لا يجوز لمن قهر
ان يجرهما حتى تتم عرونتها من طلاق او وفاة ولوار ثابت
بحسب بطن او تخرج جيبا الى خمس سنين ولم يجعلوا
ما يستحق الامير من السكنى كالخبر حقيقة والا
لم يستحق ما زاد على بقور التولية **ككس** حياته
م مثبته في عزم الخراج اي ولذكر من حبست
عليه دار وعلى اخر بعده فملك الاول ترك زوجته او
طلقها خلا يجرهما من حمارت اليه الدار حتى تتم عنهما
ولو خمس سنين وافهم قوله حياته لو خمس عليه
سنين معلومة لم يكن الامير كذا اي فانه لا تكون
الحق بالسكنى الا في المرة المعينة ومثل كلام المؤلف
ما اذا جعل الدار وقفا على ذريته بعده فانه لا
تستحق السكنى وذلك لان المرة الوقفية خارجة
مخرج الوجبة والسكنى من توابع الملك **م** خلافا
حبس سجد بيده **يعني** ان حبس المسجون
كالحبس عليه حياته اي قللا امام الثاني اخراج
زوجة الامام الاول اذا مات او طلق وزوجته في
دار الامامة فهو قول ابن العطار وعليه القرائن
خلافا لمرأة الامير لانها لا تحق في بيت المال ودار
الامارة من بيت المال خلافا لبيت المسجون قال
ابن زرقون الذي قاله ابن العطار متصور على ما اذا
كانت الدار بحسبة على المسجون حبسا مطلقا وما
ان كانت بحسبة على امة المسجون فلا يجرهما القاد

ادلا

ادلا فرق حتى بين دار الامارة ودار الامامة وقيله ابن
عبد السلام ونظر فيه ابن عرفة والظاهر فيه
قبيل عليه في الشرح الكبير **ولا** يولد عيوب عنها
السكنى **م** الميرور وهو من مذهب المرونية ان ام
الولد اذا مات عنها سببها انجب لها السكنى
في مدة حبسها لا يتاخر حتى يموتها للمرة وكذا ان
قلنا هي محض استبرالانها بحسبة بسببه ولا
نفقة حكمها وبمباراة وكذا اذا اعتقها ثم ان الظاهر
انه لا يكون لها السكنى حيث مات الا اذا كان السكنى
له او فقو كراه او كان الكراخيبة على احوالها وبلين
الساكنين ولا يلزم ما ان ثبت في منزلها من
انتظار الحسنة وليت كلورة **م** ويريد مع المعتق
نفقة الحمل **م** اي ويريد لام الولد يجر سببه لعقوب
وهو حامل مع السكنى النفقة بخلاف ما اذا توفي
عنها فان لها السكنى في زمن حبسها ولو لا نفقة
الحمل لانه وارت **م** كالمتردة **يعني** ان المتردة اذا
كانت حاملا يجب لها السكنى والنفقة اي حين
وجعها فان لم تكن حاملا لم تخرج واستمر بيت
فاما ان تقتل او ترجع اليها السلام **م** المشبهة
يعني ان المرأة اذا وطئت بشبهة فحملت خاياه
يجب لها النفقة والسكنى اي حين الوضع لكن لا
ذات بحر حملت فحملت منه فلو لم يعلما بالتحريم
بأن حملت فلها السكنى دون النفقة لان الولد
غير الحقة اذ لا سبب لولده الزنا فقله ان حملت راجع
للمتردة والمشبهة واقرد الصبر للعلافة على ما ذكر

ان الواو بمعنى او وهل نفقة ذات الزوج ان لم تحمل
عليها او علي الواو قولان **ح** يجوز ثمانية طيات زوج
غير مرحول بها فوطيها بغيرها زوجته وامته ولم
تحمل من الفاحش قبل نفقتها مرة استبرأ بها ثلاثا
حيث للمعرة ونحوه للمامة عليها نفسها او علي
واطرها قولان كما في نوحته واما ان حملت منه
فنقضت ما وسكتها ما الي حين الودع علي واطرها
بالحلاف ولو بين بهما زوجها كانت النفقة والسكنى
علي زوجها لا علي الفاحش الا ان ياتي الزوج بما يتيقن
عنه ذلك كالحمل واعتزج ابن عازي كلام المولف القانع
لابن الحاجب على حملها انه لم يقل احريان نفقتها
في هذه الحالة علي الواو وانما الخلاف هل نفقتها
في هذه الحالة عليها او علي الزوج ووجهه لابن عرفة
وقال اني الكلام علي المعية من طلاق ووقاة وتوابعها
استوي بالكلام علي شبهها وهو الاستبراء
المشتق من التبري وهو التخلص وهو لغة
الاستغناء والبحث والكشف عن الامر العام
وشرعا قال في نوحته الكشف عن حال الارحام
عند انتقال الاملاك مراعاة لحفظ الانساب
وقال ابن عرفة مرة دليل براءة الرحم لا لرفع حمة
او طلاق لخرج العدة ويدخل استبرأ الحرة ولو
للعمان والموروثه لانه للملك للذات الموقوت اشار
المولف الى حكمه بقوله **ف** يجب الاستبراء
محمول الملك ان لم توفق البراءة ولم يكن وطئها مسلما
ولم تحرم في المستقبل **س** اشار بهذا الي حكمه والي شروطه

فلحترز

فلحترز بمحمول الملك عن تزوج مائة فلا استبرأ عليه واحترز
بقوله ان لم توفق البراءة بما اذا اثبتت ابي علي علي الظن
او اعتقد ذلك فانه لا استبرأ كحجب المودعة والمنبعة
بالحجاب تحت يده ولم يخرج ولم يلح عليها سيد هاشمي
اشترأه كحاياتي واحترز بقوله ولم يكن وطئها قبل
الملك مسلما عن اشترائها زوجته او اعتق وتزوج
كما ياتي واحترز بقوله ولم تحرم الحريم في المستقبل
كشترائها ان تحرم او متزوجة بغيره فلا استبرأ
وستوحيه الملك بغيره او بغيره ولو ياتى نكاحا
من عبده او اشترأها من عبده لم يقبل بتقوى الملك ليشمل
ما اخذ بالقيمة من ايدي الكفار عما اخذوه من اموال
المسلمين بالقيمة من ايدي الكفار عما اخذوه من اموال
علي المذهب وبما وجه هذه العبارة في نوحته
بقال ابن عبد السلام ولذا جاء بقوله او رجعت من
سبي مختطفاتي سلك العتبار به يتضح الفرق
بينها وبين قوله او غنمت فليس بمسقط عنه
كما قيل **و** ان الصغيرة اطاقت الوطي او كبيرة للجحان
عادة **س** يعني ان من جعل في ملكه ام صغيرة
تطبق الوطي ولا يحمل مثلها في العادة ليست تشع
سنتين او كبيرة فقد تمنع المحض ليست السنين
فما فوق فانه يجب عليه استبرأ كل بثلاثة اشهر
كما سياتي وان كانت الصغيرة لا تطبق الوطي
فلا استبرأ عليها حسب المتباعدة قوله للجحان
عادة لا تحوله اطاق الوطي لانه يجبر التقدير
ان لم تطق الوطي بل وان اطاق الوطي وهو فاسد

لانه لا استبرأ ان لم تطف الوطي كما سياتي وجلة للحيات
 عاد فقال لادمنة اما يبي الحال من جنة فكل خسرما
 بجلة اطلاق الوطي واما من كبرية فليعطها على ماله
 مسوخ **او** وختا او بكرا **او** الرختين يسكون الحياء
 لكثير من كل شي والوختي الرذل والمعي ان من ملك
 حارية من وختي الرقيق وهو الذي لا يبراد للوطني
 عالمها واعايراد للمزمنة فانه يجيب عليه استبرأوها
 علي المشهور وكذا لكر من ملك امة يكر اوجه من وجوه
 الملك فانه يجيب عليه استبرأوها ليريد اذا كانت
 تطيق الوطي كما مر لاحتمال احما بة تلخارج العزج
 وحتما مع بقا البكار **او** ورجعت من عصب
 يعني ان الامة اذا عصبها شخص وعاب عليها
 عينة يمكن شغلها منها فاذا رجعت الي سيرها
 فانه يجيب عليه استبرأوها ليجتنبه وسوا كانت من
 علي الرقيق او وختي مول لا تخدق هي ولا هو اذاه
 انكرت او انكر الوطي فالمراد بالملك في قوله يحصل
 الملك في قوله يحصل الملك انتا او كما ما في تطيق
 علي الراجحة من عصب او سبي لان الملك لم يثقل
 وانما حمل فيه خلل بدم المتخرف فاذا رجعت
 فقد نزل ذلك او سبي اي وكذا لكر يجب الاستبرأ علي
 الامة اذ اعاب عليها الساب ثم قررنا عليها
 وارجعنا اليها لكرنا قال فيها اذا سبي المروامة
 اوجرة لم توط الحرة الا بعد ثلاث حبس والامة
 الا بعد حبس ولا بعد قتي بقي الوطي وان زنت لكر
 فلا يطرها زوجها حتي تنزع **او** غنت **او** حصولها عثم

المسلمون

١٥
 من ١٨٦٤
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠

المسلمون امة من امة المد والحررة فانه يجب استبرأوها
 بجنة وهذا مستقيم عنه بقوله يحصل الملك وكذا
 قوله او اشتريت وانما ذكره ليرتب عليه قوله
 ولو متزوجة ولو طلقت قبل البناء يعني ان من اشترى
 امة متزوجة قبل ان يتم البيع طلقها وزوجها قبل البناء
س يعني ان من اشترى امة متزوجة قبل ان يتم البيع
 طلقها وزوجها قبل البناء بما فانه يجب علي المشتري
 ان لا يطأها حتي يستبرأها عزاين الفاسم خلاف
 لعموم لانه لو انتت بولد امة اشهر من يوم
 عقد النكاح فانه يلحق بالزوج ويان الزوج انما ابيع
 له وطرها بالخبار السيد والمشتري لا يعمد عليه
 اتفاقا قوله ولو متزوجة اي بغير المشتري وياش
 حكم ما اذا اشترى الزوج زوجته وقوله وطلقت
 قبل البناء او ما لو طلقت بعد البناء فطهرها العدة
 ولا استبرأ عليها كالوطوة ان بيعت او زوجت
س تشبه في قوله يجب الاستبرأ يحصل الملك
 يعني ان السيد اذا اراد ان يبيع او يزوجه امة
 الموطوة له فلا بد من استبرأها قبل حرد ورجوعها
 فيها وهذا ما لم يقطع بانثقا وطيه لعلها بعينه
 قوله في اللعان او ادعته مفرمة علي مشرق النظر
س وقيل قول سبدها وجر للمشتري من مزعمه
 تزوجها قبل **س** اي وقيل في جواز الوطي للزوج لها
 قول سبدها في انه استبرأها ان لا يعلم الا من جهته
 كما يقبل قول المرأة في انثقا عذتها وكونها لا اقرار
 علي تزوجها اما وطي المشتري فلا يكفي فيه

قول السيد ولا بد له من المواد متحقق انه فقربان ان قوله
وقيل الخ فاحد بقوله او زوجت وضم من قوله وجب ان
المشتري من موعده اي موعدي الاستبراء او زوجا
قبله ان وطبه هو لا يجوز اعتماذه فيه علي دعوي
البائع كما قلنا **و** اتفاق البائع والمشتري علي واحد
يعني انه يجوز ان يتفق البائع للامة والمشتري
لها علي استبراء او احوال ان البائع للموطرة لا بد له
من استبراء والمشتري منه لا يعمد في وطبه علي
قوله فيحمل عرج كل منهما بما جردت تحت يده
امني قبل عقد الشراء بعينه حتى تزي السرم
وكالموطرة باستنباه **و** معطوف علي قوله كالموطرة
ان بيعت واعما عاكاف التشبيه ليعبر الفحمل
والمعني انه لا خلاف في وجوب استبراء الامة اذا
وطيت باستنباه لفلح كما مر في الحرة لكن استبراء
الامة بحصة لا بمقدار عدتها **فان** الامة الاستبراء
في هذا مع كون الولد علي تقدير وجوده للحقاسه
تخبر فبين رماه بانه ابن شتهمة فان كان يلحق
بالشبهة فلا حد علي من رماه والحد كما مر في
قوله ووجب ان وطيت بزن الخ **ادست** الخ لكن
عنده تخرج **يعني** ان الاستبراء يجب بحصول ظن
الوطي كما اذا اشترى امة عيذه موبعة او مرفوعة
مثلا وهي تزحل وتخرج في قعد الكوايج للحيث ان
ان تكون قد حملت من زني او اغتصاب وتاخير من
علي هذا ايامة التي عنده تزحل وتخرج في قعدا
لخواجه لا نال ذلك في امة **و** لو كفايب او محبوب

ومكانة

ومكانة محزنة **و** هذا من جملة استبراء سوا الظن
والمعني ان من اشترى امة لشخص غايب لا يمكنه
الحصول اليها او لشخص محبوب او حبيبي او امرأة او
غيره فانه لا يجوز له وطوها الا بعد استبراء المحببة
وكذلك الامة المكاتبه اذا كانت تتصرف في محزنة
ورجعت علي ما كانت عليه قبل الكتابة فانه
لا يجوز لسيرها وطوها الا بعد استبراءها بحصة
لان الكتابة كالبيع فمحزها كابتراكك وانما ان كانت
لا تتصرف فلا تزحل فلما استبراء علي سيرها **و**
الجمع فيها وارسلها مع غيره **و** حرم ثبات شخص ارسل
مالا مع شخص ليشترى له به جارية فاشترى لها
وارسلها مع غيره فاحتث في الطريقة فانه لا يجوز
للمرسل اليه ان يطأها الا بعد ان يستبراء بالمحبة
علي المشهور ولا يخفى بترك المحبة في الطريقة
ابن يوش معناه ان المبيع معه تقري بارسلها
وبه يجاب عن اعتراض التوشي بان الرسول
امينة ويده كبره الا تزي لو لم يبعث بها كان
للماروطيها بترك المحبة والطاهر انما المبيع
بان المبيحة معه لا ياتي بها وارسلها مع غيره
بمؤلة اذ له في ارسلها ولما كان موجب
الاستبراء حين حصول الملك وتقرموز وال
اشار اليه بقوله **و** يموت سيد وان استبرقت
يعني ان الامة اذا مات عنها سيدها فانه
يجب علي الوارث استبراءها بحصة وسوا
كان سيرها حلحرا او غايبا يمكنه الحصول اليها

وسوا اقربوطها ام لا ولو كان قد استبرأها قبل موته
وسوا كانت قنأ ام ام وليد ليس هذا مكررا بالنسبة
لام الولد مع قوله واستأنتفت لحي لان ما ياتي بحول
علي ما اذا اعتقت في حياته **س** وانعتقت عذرتا
س يعني ان الامة اذا ماتت زوجها او طلقتا فاعتدت
وانعتقت عذرتا ثم ماتت سيرها فانما يجب
استبرأها وعلي من ملكها بحبنة لانها قد حلت للسيد
زمننا منا فالاستبرأ السيد الخن اذا لامناح له من وطها
حتى وكذا لك يجب الاستبرأ اذا انعتقت عذرتا ثم باعها
سيرها ام لا ولم تنقح العدة قبل موت السيد فلا
استبرأ واخرى لو كانت ذات زوج لا يملكها سيرها
زمننا **س** وبالعتق **س** يعني ان من اسباب الاستبرأ
العتق مطلقا سواء كان التحيز او تعليقا او حنثا
فاذا عتقت السيد الامة قبل ان يستبرأ بها فان
لا بد من استبرأها بحبنة واما لو استبرأها
ثم اعتقها فمخرجها من كافيها وبعبارة وبالعتق
اي ويجب بالعتق لام ولدا وعذرها قبل ان يبر
السيد ان يزوجها قبل استبرأها واما هو فلم ذلك
كما ياتي من قوله او اعتقت وتزوج وبعبارة وبالعتق
ما لم يكن السيد قد استبرأها او انعتقت عذرتا
او غاب السيد عينة علم انه لم يفرم منها فحاصت
في عينية قبل العتق فلا يحتاج الى استبرأ وهذا
كله في غير ام الولد واما هي فلا بد ان تستأنف
الاستبرأ بعد عتقها ولقد سبب زوال الملك لعماد
العامل في قوله وبالعتق المنجز انت او تعليقا اذا

حصل

حصل سببه واجبا للتحالف بين الموت والعتق بعدم الاكتفا
في الموت بالاستبرأ والعدة السابقين والاكتفا بهما في
العتق بالاحكام الولد وللتحالف المذكور اشارة بقوله
واستأنتفت ان استبريت او غاب عينة علم انه
لم يفرم ام الولد فمخرجها بحبنة **س** يعني ان ام الولد اذا
استبرأها سيرها بحبنة او لم يستبرأها والعتق
عدتها ان كانت متزوجة ثم اعتقها او غاب سيرها
عنها عينة علم انه لم يفرم منها ولا يملكه او خول
اليها حبة ثم اعتقها فانه لا بد من استبرأها
بحبنة ولا يكفي بالاستبرأ العدة السابقين
على عتقها ولا بعينة السيد العينة المذكورة لان
ام الولد فراش لسيرها فالحبنة في حنفها كالعدة
في الحرة فكما ان الحرة تستأنف عدة بعد الموت او
الطلاق ولا تكفي يذكر فكذا ام الولد بخلاف
الموت السابق فلا تكفي فيه القن بذلك اجنا
لحصول ملك الوارث لها فمخرجها او غاب الخ اي
ولا يسل لها العتق واما لو ماتت فبدخل في قوله
حصول الملك ولا فرق بين ام الولد وغيرها وقوله
بحبنة راجع لقوله اول الباب يجب الاستبرأ الخ
س وان تلخوت او ارضعت او مرضت او استخضت
ولم يبر فثلاثة اشهر **س** يعني ان الامة القن او ام
الولد اذا تلخو حبة بلعن عاذتها بلا سبب او
سبب ارضاع او مرض او استخضت ولم يبر
دم كحبة من دم الامة حاجنة فانها تكت ثلاثة
اشهر من يوم الشرا وينظر النساء اليها فان لم ترتب

حلت وان ارتبى بحسب بطن فتكثت تمام تسعة اشهر
فان لم نزل الرينة او ذهبت حلت وان زادت تزيجت
تمام اقصى امراكل واليه الاشارة بقوله وينظر النساء
فان ارتبى تسعة ايام تمام وتقدم ان المراد النساء
المعارفات وتقدم ان الجرح ليس بشرط قولها العنيفة
والياسة تشبه في ان استبرأ كل منهما ثلاثا
اشهر وبالوضع كالعدة **و** التشبيه في قوله وجنحها
كله وان دما اجتمع وفي قوله وتزيجت ان ارتبى
به وهل ارتبى او جرحا او غير ذلك وان كان يكون
للحق به او يجمع استحسانه فلم يعتبره **و** حرم
في زمنه الاستمتاع **و** يعني ان من ملك امه بوجه
من الوجوه فانه يحرم عليه ان يستمتع بها في مدة
استبرائها من الحيض بشي من الجراح ومقداراته
وسواء كان شابا او شيخا لا يباح له ان يمسها
مادامت في الاستبراء وسواء كانت حاملا ام لا لان
تكون في ملك سيدتها وهي بيعة لكل منهما استبرائها
من رتبى او عقيب او اشتباه فلا يحرم وطؤها ولا
الاستمتاع بها ولما ابي الكلام فيما يوجب الاستبراء
شرع في مقامه فبوجه وان لم تكن على الترتيب
فمنها مفهوم قوله وان حصة امه اطافت الوطى
بقوله ولا استبراء ان لم تطف الوطى مفهوم ان لم
توفق البراءة بقوله او حصة تحت بده كودعة
والمعنى ان من كان عنده امه مودعة او موهنة
او نحو ذلك فحلت تحت بده ثم استبرأها من بدها
ولكل حال انما لم يخرج جرحه بلج عليها سيدتها كما ياتي

فانه

فانه يجوز له وطؤها من غير استبراء لان البراءة متيقنة
و متبينة بل كخيار ولم يخرج جرحه بلج عليها سيدتها
و يعني ان الشخص اذا اشترى امه بالخيار له ان يمسها
او يغيرها وقبعتها المشتري فحلت تحت في ايام الخيار
فماضي من له الخيار البيع فان المشتري لا يحتاج ان
استبرأ بها كحصة ثانية رجل له وطؤها بشرط اذا
كانت الامه لا يخرج للمتعرف ولم يدخل عليها سيدتها
في ايام الخيار والافلا بد من استبرائها لاجل سنو
الظن واذا ارد من له الخيار البيع جاز لبايعها ان يطأها
من غير استبراء بحصة ثانية لا يمسها لم يخرج عن
ملكه الا انه يستحب له الاستبراء كما سياتي وقوله
ولم يخرج عن ملكه الا انه يستحب له الاستبراء
يرجع للامه التي حاصرت من مودعة وموهنة
و متبينة بل كخيار **و** اعترف وتزوج **و** يعني ان من
اعترف امه عنده بطؤها بالملك فانه يجوز له ان
يتزوجها في الحال من غير استبراء على المشهور لان
المأماوه ووطوه الاول حلال والاستبراء انما يكون
عن الوطى **و** الفاسد **و** او اشترى زوجته وان يور
بها **و** هذه عكس ما قبلها لان التي قبلها كانت
بطوها بالملك حلالا بطؤها بالملك حرام وهذه كان بطوها
بالملك حراما بطوها بالملك والمعنى ان الانسان اذا
اشترى زوجته فقهر ملكها وانفسه بملكه كما مر عند
قوله وفسخ وانظر الى الملاقاة **و** يجوز له ان يطأها
من غير استبراء وسواء اشترىها قبل البناء او بعده
على المشهور لان المأماوه ووطوه حلال وعبر بزوجته

دون موطنة ليجزج الامة المستخنة فانه يستبرها اذا
اشترها من مستخنة ما في المبالغة تخلف في الشرح
الكبير فان بلغ المشتراة وقد دخل او اعتق او مات او عجز
المكاتب قبل وطى الملك لم تحل لسيد ولا زوج الا بغير
عدة ففسخ النكاح **س** يعني ان الزوج لو ابرأ العبد اذا اشترى
زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء وهي زوجته
ثم باعها قبل ان يطأها بالملك او كان الزوج مكاتب
اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء ثم
عجز بعد الشراء او مات قبل ان يطأها بالملك فيرجع
لسيده فاما لا تحل واحدة منهن لسيد وهذا تصوير في
امة المكاتب التي رجعت الى السيد في حق من اشترى
والزوج يريد بكل ما في الاربع الا بغيرين ايجاز بين
عدة ففسخ النكاح الثاني عن شرا الزوج لزوجته كان
عدة ففسخ النكاح الامة فوان عدة طلاقا لما علفت ان
عدة ففسخ النكاح يجري بحري عدة الطلاق في حق الحرة
والامة فمؤله قبل وطى الملك يرجع للماربع منسابل
ويبرمجحنة **س** هذا مفهوم قوله فاما مرقبل وطي
الملك والمعنى انه اشترى التي دخل بها ثم باعها بعد
ان وطأها بالملك واعتقها بعد ان وطأها بالملك او مات
عنها بعد ان وطأها بالملك فاما لا تحل لسيد ولا زوج
المحجنة واحدة للاستبراء لا وطأها ففسخ لعدته
منها كحصوله بعد حجة او حجة **س** تكفيه
في حلها بحجة والضمان المحرور يرجع لا انتقال الملك
الواقع على بيع المدخول بها او علمه عتقا لها او
علي موت زوجها الذي اشترها او علي عجز المكاتب

والمعنى

والمعنى انه اذا اشترى زوجته التي دخل بها ثم حللت
عدة بحجة واحدة او حادثة عنده بحجتين
ثم باعها او اعتقها او مات عنها او عجز المكاتب رجعت
الى السيد فانها تكتفي بحجة واحدة كما اذا كان
الا انتقال المذكور بعد وطى الملك لان الانتقال
المذكور لا يحصل بعد حجة واحدة كانت المحجنة
الثانية المطلوبة مكيلة للعدة ومقنية عن الاستبراء
وان حصل انتقال المذكور بعد حجتين كانت المحجنة
المطلوبة لجرد الاستبراء لا بعدة ففسخ النكاح تمت ومفهوم
قوله وقد دخل انه ان لم يدخل فعليها في جميع استبراء
بحجة **س** او حصلت في اول المحجنة وقيل ان لا يحصى
حجته استبراء او اكثرها ثانيا وثلاثا **س** عطف على قوله
ولا استبراء ان لم تطلق الوطي والمعنى ان استبراء
الاستبراء من ملك وما عطف عليه اذا حصلت في اول
حجته فانها تكتفي بها في غير ام الولد والحاجة
في استبراءها الى حجة ثانية وهل لاكتفا بغيره
لحجة مقديرات لا يحصى منها بقرا حجة
استبراء اي مقدار حجة كافية في الاستبراء المقدم
في العدة وهو يوم او نفيته واليه ذهب ابن الموار
او مقديرات لا يحصى اكثر المحجنة لكن لا بالمعنى
السابق المشار اليه بقوله حجة استبراء وانما
المراد بالكثرها اقوالها انزاعا وهو المومنان الاولان
من ايام المحجنة التي اعتادتها لال الزوم فيها يكون
الكثر انزاعا كما نقله ابن عبد السلام عن ابن جعفر
الطار عن ابي موسى بن مناس ثاويلا ثم تفسير

الملك

الأكثر بالبو مبغضاً هرفين خفيض أكثر منها واما من حبيصها
 يات يومين فاقبل فالظاهر انه يعمل بقول اهل المعرفة
 في أكثرها انزاعاً **او** استبرأ اب جارية ابنه ثم وطبها
س يعني ان الاب اذا عرل جارية ابنه الصغير او الكبير
 عنه حتى استبرأها اي من غير ثا ابنه ثم وطبها
 الاب فقد ملكها بالقيمة ولا يحتاج بعد ذلك الى استبرأ
 وكذلك لو استبرأها الابن ثم وطبها الاب فقهر ملكها
 الاب بمجرد وقوعه به عليها وجلو نسبه بين فخذها
 حرم من علي الابن ووجبت له قيمتها علي ابيه
 فحمار وطى الابني مملوكة له بعد الاستبراء وقولنا
 من غير ثا ابنه اختياراً اذا وطبها الابن فانه حرم
 علي الاب **و** وثبت علي وجوبه وعليه الاقل
س اي وثبتت المدونة علي وجوب الاستبراء علي
 الاب تأييداً من وطبه الذي خفي منه بعد الاستبراء
 الاول لقنائه لانه قيل ملكها بتلعي ان الاب لا يجهن
 قيمتها بتلذه ولو بالوطي بل يكون للابن التماسك
 بقافي عسر الاب وسره والتاويل الاول هو تاويل
 اللزوم **س** لاختلاف اذا استبرأها الاب ابتداء
 امالو وطبها الاب ابتداء من غير استبراء فانه يمين عليه
 استبرأؤها من وطبه **او** فاقار **و** ليس تحت اذا
 غاب عليها مشتري خياره **س** اي يستحب الاستبراء
 اذا اردت المبيعة تأخير خياره وغاب عليها المشتري
 خياره فاحتمل اذا اختار الرد من له الرد فالا استبرأ
 علي البايع لان البيع لم يتم فان احب البايع ان
 يستبري التي غاب عليها المشتري وكان الخيار له

وثبتت علي
 الوجوب ابتداء

خلعة

فاحتمل قد ذكر حسن ادلو وطبها المستلح لكان يذ لك
 مختار وان كان مضمياً عنه كما استحب استبرأ من
 غاب عليها الفاحص وثبتت علي الوجوب ابتداء
 اي وثبتت علي الوجوب في الفاحص فتحصل بذلك
 ثلاث تاويلات الوجوب في المشتري والغائب
 والاستبراء فيهما والاستبراء في المشتري
 والوجوب في الفاحص وهو الذي يظن من كلام المؤلف
 ولا مفهوم لقوله بخيار له اي للمشتري بل ومشكله
 اذا كان الخيار للبايع او لهما وهو حيز الشئ وهو ظاهر
 كلامه في قوله لا سيما اذا كان الخيار للمشتري
 ولما كانت الواضحة نوعاً من الاستبراء وانما افته
 في بعض الاحكام كالشفقة والحنان فان الشفقة
 في زمن الواضحة علي البايع وحنانه منقول
 شرط المقرين لها خلاف الاستبراء فذكرت بالكلام
 لبيان تلك الاحكام وهي كما قال ابن عرفة الواضحة
 قبل الامة مرة استبرأ بها في حوز مقبول خبره
 عن حبسها ولو قال ابن عرفة يرد عن حبسها عن
 برائتها قبل الجسيرة والبايسة فان الواضحة
 كل بثلاثة اشهر ولما كانت الواضحة لا تحبس في
 المحرير لان بشر الا في التفتي في التي يتقدر لجل
 من غيرها في التي وطبها البايع والاول الاستبراء
 بقوله ويتواضع المصلحة اي الراية الجيدة التي تزداد
 للفرات في المحرمة والي الثانية بقوله تزوج حتى يكون
 لها المجه اي حسيبة خفية اقرا البايع بوطنها
 فان لم يقر فعلا مواضحة واما يستبريها المشتري

فف

وانما عطف الوحش باووليه يات بكاف التشبيه لئلا يترحم
رجوع قوله عن من يرمي للوحش خاصة مع انه منطلق
بنتقاجع اي تتواضع علي مطلقا والوحش الذي
اقر البايع بوطيها ما عنده من يرمي ولو جلا لاهل
له وهو كحكاة الخبي وقال في الذخيرة ومن شرط
ان يكون متزوجا وبشارة فلو رجعت عند غير امين
فيلجبه عن حبسها فلي هذا الوجه عند امين
شرط في الجواز قوله والبيان الثاني المستحب
والمطلوب او السنة الغريبة التي يري اهل المذهب
انها علي حجة الاستصحاب واذا رجعنا فليس
للحرم الا انتقال يعني ان البايع والمشتري لا انتقا
علي ان يجعل الامة الواحدة تحت يد غيرهما في زمن
استمرارهما فليس لاحدهما بعد ذلك ان يتقاربا من
عنده الا ان يكون لذكر وجه واما اذا رجعنا بالحرم
فلكل منهما الا انتقال قاله المازري ويوم من قوله
ليس للحرم ان يلحقا معا الا انتقال والقول للبايع
فحين توضع عنده حيث عين المشتري غيره لان الحمان
منه ويصلي احدهما يعني ان البايع والمشتري
اذا كانا موثقين فانه يكره ان تكون الامة الواحدة
تحت يد احدهما في مدة استمرارهما من حيث حقوق
تساؤل المشتري في احدا بينهما قبل الاستمرار نظر
الحق البايع والبايع نظر التاويل اي انهما هما واما
ان كانا غير موثقين فانه يحرم ان يكون عند
احدهما فانه ياما كراهة واما حرمة وهي يلغى
بواحدة قال تجزج علي الترجمان يعني ان المرأة الواحدة

هل

هل تجزي في ايما بها علي الامة الواحدة ويقتل
قوله ان الامة قد حلت او ما حلت قال المازري
يجزج الخلاف في ذلك علي الخلاف في الترجمان هل
من باب الخبر فيكتفي بواحدة وهو المشهور كما مشي
عليه المؤلف في باب الفحشاء وهو ليس من باب الخبر
فلا يكتفي بواحدة والمسئلة نظاير في الخلاف
انظر في الشرح الكبير ولا مواضع في متروجة
وحامل ومعتدة ورائية **الميرمور** من المذهب
انه لا مواضع في امة **ميرمور** فيما ذكر لا يتقاربا
المواضع فبين اما المتروجة فله حول المشتري
علي ان الزوج يرسل عليها واما الحامل اي من غير
سرها فليعلم المشتري بان الرحم مشغول بالولد
واما المعتدة فله كذلك لان العدة تقضي عن المواضع
وعن الاستمرار واما الزانية والمفتشمة فان الولد
لا يلحق بالبايع ولا بالمشتري ولا يعتبرهما اذا نسب
لولد الزنا كالمردودة بعيب او فساد او قاله
ان لم يقب المشتري التشبيه في عدم المواضع
وقد علمت ان المقصود منها ما ينبغي من اكل او خوف
اختلاط الانساب والامة في هذه المسائل لم يفت
عليها المشتري فلم يحج البايع الي المواضع لانها
لم تجز عن ملكه اما لو عاين بغيره يمكن فيها
الوطي لوجب علي البايع الاستمرار لكن علي تعجيل
مذكور في الشرح الكبير **ميرمور** وان تقرر بشرط لا يتقاربا
اي في غير البيع الموحول فيه علي المواضع
فدا ان شرط علي المشتري نقل الثمن او بيعه

لا ان تطوع له بالتقرب من حيث وقع البيع على المشترى لو
وقع البيع على الخيار لمع التقرب ولو تطوعوا لمحتزنا
بقولنا انما هو شرط عامهما او انما هو شرط
البيع بشرط التقرب بل يبطل الشرط ويقتضى الثمن
من البايع ويجزى عليه ما حكمه الواحدة من الصمان
وعبرة ولو بعد الغيبة على الامة ولا يبر من نزع
الثمن من يد البايع ولو لم يطلبه المشتري ولو طبع
عليه ثم لو قال المولى وقد ان شرط التقرب كان
اولي لان المفسرا انما هو شرطه ولو لم يتقرب بالفعل
واجاب بعضهم بان كلام المولى من باب القلب
وان زائدة اي وفسر بشرط تقرب وفي الجبر على
ابقاى الثمن قولان ومحبيته من خصي له به
يعني انه اختلف في ابقاء الثمن في ايام الواحدة
هل يحكم به ام لا فظاهر ما في البيوع الفاسدة
من المرونة انه يرضع تحت يرضع له ومثله لما لكره
الواحد من المخرج عتق في الغيبة عن ما لكره للجبر
على المشترى اخراج الثمن حتى تجب له الامة
خروجها من الاستبراء وهو ظاهر ما في الاستبراء
من المرونة والقولان لما لكره في المرونة اذا فرغنا
على القول بالابقاى فختلف في زمن الواحدة
كانت محبيته من خصي له به لو سئل هو البايع
اذا رأت الامة الدم والمشتري اذا لم تزل الدم فالخير
في محبيته يوجب الرجوع للمشتري وما شرهنا عليه
من تقريظ قوله وفي الجبر على ابقاء الثمن قولان
عن قوله ومحبيته من خصي له به هو الجواب

لكون

الاشارة
لما في الجواب

كون الاول مفر على الثاني على احد القولين ونحوه
تذكر الخبير في بهي الحواب وهو من المرونة ونحوه
بما يقع على حذوف متخاف اي يكره ويملو اللام بمعنى
على اي من قضي عليه يكره ومنها احكامه وهي اذارات
الدم الزمها البايع للمشتري وان لم تزل الزمها المشتري
للبايع ولما ابي الكلام على العدة مستغردة والاشارة
لكذا شرع في الكلام عليها الواحدة متفقين
وختلفين وبسبب ذلك باب التداخل قال بعض
وهو باب يفتي به الفقهاء ويختصون فقال
فصل في تداخل موجبين من نوع او نوعين
من رجل واحد وقيل سابع ام لا واشارة المولى احاطوا
ذلك بقوله انظر موجب قبل تمام عدة او استبراء
الخدم الاول وايتممت يعني ان المرأة اذا كانت
في عدة او استبراء ثم تحدد قبل تمام ما هي فيه
موجب اخوفا ما ان يكون الموجبان من رجل او
من رجلين فان كانا من واحد فاما ان يكونا بفعل
جابر ام لا فان كانا من واحد وفعل سابع كما يطلق
زوجته طلاقا بائنا ثم تزوجها وطلقها بعد البنا
فانما تستأنق العدة من اولها وتبرم الاول
ويجوز في المزم قرائته بالمحبة اي انقطع حكمه
ومنه هزم السبي النكاح اي قطع وبالسببية
اي نقص حكمه وقوله وايتممت حكم غيره اعم
من كون الحكم بالخير غير الاول او هو وغيره فينظر
فيه من لزمها اخصي الجليلين اذا لا يقال فيها
الخدم الاول كزوج بائنة ثم يطلق بعد البنا

او يموت مطلقا **بدا** المولف من امثله بطر وعرة علي
عدة والمعي ان منطلق زوجته بعد الدخول لطلقا باينا
بدون التلا شتم تزوجها ودخل بها ثم طلقها
فانها تاتى عدة من طلاقه الثاني ويسمى الاول
ولو طلقها ثانيا قبل البناء بنت علي ما بقي من العدة
الاولى وكذا تاتى عدة وفاة اذا مات بعد تزوجها
سواء نبي بها ام لا ولا تنبي اذا لا تنبي عدة وفاة
طلاق للعتلا فها نوعا في بعض النسخ مبانته
من ايان ومواسم معقول متعذر وياتي
مؤمر باينته وقوله بعد المين طرف لغوا وحل وقوله
بمرا المينا بنتا رعه باينة ويطلقها ما الحامل
اذا طلقها ثم تزوجها ومات عنها او طلقها
قبل الحنف فان عدتها من حملها ويرى بها ذلك
من الطلاق والموت كما سر عند قوله عدة الحامل
في الموت او طلاق حنف حملها كله **و** يستبرأ
من فاسد ثم يطلق **هنا** طر وعرة علي استبرأ وليس
ان ذات الزوج اذا او طيب وطيبا فاسدا بزنا او اشتباه
او عصب او غير ذلك فقبل تمام الاستبرأ طلقها زوجها
فانها تاتى عدة من يوم الطلاق ويهدم السبر
الاولى فان كانت من ذوات الطهارة قبلاتة اقرا الطمار
وان كانت من ذوات الاشهر قبلاتة اشهر من يوم
الطلاق وان كانت حاملا فيوجع حملها كله ومن يوم
يطلق لو مات فاقحي الجليل كما ياتي للمولف
درو كرجع وان لم يمس طلق او مات الا ان يؤخر
بالنطويل فتبني المطلقة ان لم يمس **و** عملت

بن الرجعية كالزوجة فاذا طلقها طلاقا رجعيا ثم
قبل انقضائها عدة راجعها وطلقها او مات عنها فانها
تتألف العدة من يوم الطلاق الثاني او من يوم
الموت وتوأمسها بعد ان راجعها او لا والمراد بالمس
الوطي المعلن ان الرجعية تقدم العدة الا اذا اراد
بانحائها الحذر بها بالنطويل العدة عليها ثم
طلقها قبل ان يمسها فانه يعامل بتقيض مقصوده
وتبني علي عدتها الاولى اما اذا راجعها ثم طلقها
بعد ان وطئها فانها تستأنف كما مر من يوم الطلاق
الثاني لان وطئه هدم عدتها فصارت الى الحالة
التي كانت عليها قبل الطلاق الاول للعتلا حصول
حمل عن وطئه ولا ينظر لعدد الحذر كحذر ابن
عروة انما تستأنف ولو قعد حذر لا والله علي
نفسه انظر ابن عازي فان قلت من تزوج
باينة ثم طلقها قبل المينا في عدة طلاقها الاول
فانها تنبي علي عدة الطلاق الاول ومن طلق
المطلق طلاقا رجعيا بعد ان راجعها وقبل المس
فانها تاتى عدة من يوم الطلاق الواقع بعد
الارجاع فما الفرق قلت الفرق ان مبانته
للجنيته ومن تزوج اجنبية وطلقها قبل البناء
للعدة عليها بخلاف الرجعية فانها كالزوجة
فطلاقه الواقع فيها بعد ارجاعها طلاق رجعي
مدخول بها فتقتدر منه ولا تنبي علي عدة الطلاق
الاول لان الارجاع هدمها **و** لعنرة وطئها المطلق
او غيره فاسدا بكا شتبا **هنا** طر واستبرأ علي

عدة والمعنى ان المرأة المعترة من طلاق رجعي او بائن
اذ او طهرها مطلقا او غيره في عدة نكاحها فاسد
بأشياء او بزني او لم ينو مطلقا بوطيعة الرجعة
على المشرع من اشتراط الكيفية حجة الرجعة
او كان الطلاق بائنا وتزوجها مطلقا او غيره في
عدة تزوجها فاسدا و فرق الحاكم بينهما فانها
تستأنف العدة من يوم الوطى الفاسد بثلاث
حيث ان كانت من ذوات الحيض او بثلاثة اشهر
ان كانت من ذوات الاستبراء او بجم الحبل ان كانت
حامل او يندم ما تقوم من العدة واد او طهرها مطلقا
طلاقا رجعي او لم ينو الرجعة وكان هذا الوطى بعد
بحي قريين مثلا وقلتم يا يقرام الاول وثلاث
ثلاثة اقرا قيل له عليها الرجعة الى اخره
الثلاثة الاقرا التي هي استبراء او لا رجعة لم
عليها الا في اخر العدة فقط وهو الظاهر انهما
يجردا انقضا عديتهما تبين منه الا ان يكون
الرجعي فاذا ابانت منه لم يلحقها طلاقه ولا
رجعة له عليها بعد ذلك فاد ارجعيها قبل انقضا
عدتها من حرم عليه وطهرها في بجنة استبراءها
فاذا نكح استبراءها حل له وطهرها **فان** طهرها
فاقضى الحليلي **كذا** ياد ان الاستثنائي بعض
الشعوي يفتيها لامن وفاة باعطف على مقدر
اي من طلاق لامن وفاة والمعنى ان المرأة المعتدة من
وفاة اذ او طهرها في عدة نكاح فاسد من زني او من
شبهة او من نكاح فاسد و فرق بينهما فانه يلزمهما

موضع

ان

ان نكحت اقضى اي بعد الاجلين من الاشهر والاقرا
فتتزوج تمام ثلثة اقرا من الوطى الفاسد ان
كملت قبلها عدة الوفاة او تمام عدة من يوم الوفاة
ان كملت قبلها الاقرا هذا في الحرة واملي الامة
فعلينا اقضى الحليلي وقد مر ان استبراءها
ببجنة او ثلثة اشهر وان عدتها من وفاة
زوجها شهران وخمس ليال او ثلثة اشهر
كاستبراء من وطى فاسد مات زوجها **التشبه**
في انها نكحت اقضى الحليلي وهذه عكس ما
قبلها والمعنى ان المرأة المستبراءة من الوطى الفاسد
زني او نكاح فاسد او نحوهما اذا مات زوجها
في اثنا استبراءها فانها نكحت اقضى الحليلي
اجل تمام اقرا استبراءها من يوم شرعها في
الاستبراء او اجل عدة الوفاة من موته وهذا في
الحرة واملي الامة فالاجل فيها اجل حيضنة
استبراءها و اجل عدة وفاتها **وكستبراء**
معتدة **يعني** ان من استبرأ امة معتدة من
وفاة فانها نكحت اقضى الحليلي عدة الوفاة شهران
وخمس ليال او ببجنة استبراء الاجل انتقال
الملك او طلاق وارثفت ببجنة فالحل الا ان
معي سنة المطلق و ثلثة اشهر المشرع وقد مر هذا
كله وانما العادها جمعا لكسنا برونها اي الكلام
على ما يمكن تقديره فانه من اقرا او اشهر نكح على
مالا يمكن تقديره وهو الحل فان حله احد الواطيين
فيحتاج الى السؤال هل يبري الحل من حله من

غيره او يبري من حد حبه لا من غيره فقال **وهو موضع**
حل الحق بنكاح صحيح غيره وبفاسد اثر هو اثر الطلاق
لا الوفاة **يعني** ان الحنث من طلاق او وفاة اذا
تزوجت بعين زوجها في عدتها ودخل بها زوجها
ففسخ نكاحها او زنت او عرفت او طيفت باثنيائه
في عدتها ثم انت بولد كامل غير سقط فان الحق
بالزوج الاول وهو صاحب النكاح الصحيح بان وطئها
الثاني قبل حجة واثنت به ستة اشهر قال **التر من**
وطئ فان ذلك الوضوع يعدم الاستبراء من الوطئ
الثاني واولي يعدم نفقه وهو عدة الصحيح من طلاق
او وفاة اي احرازها من الوطئ بل الخلق لان الاستبراء
انما كان لما ينفي من الكل وهو من ايامون وان الحق بالكل
بان تزوجت في عدتها بعد حجة وانتهى لستة
اشهر من يوم الوطئ الفاسد ولم ينفع الثاني فان
حجته يعدم اثر الوطئ الفاسد اي يحز بها الجملعة عدة
ويعدم ايضا اثر الطلاق اي يحز بها الجملعة عدة
الصحيح ان كان طلاقا سابقا على الفاسد لا يعدم
اثر الصحيح من الوفاة وعليها اقضي الجليل **وعلي**
كل الاقضي مع الاثناس كالمرايين احرازها بنكاح
فاسد او احرازها مطلقه ثم مات الزوج **ف**
التر اخل فيما مر باعتبار موجبين وهذا موجب واحد
ولكنه التنبس بغيره ولعلم ان الاثناس تارة
يكون من جهة محل الحكم وتارة يكون من جهة
سبب الحكم وقد مثل المؤلف للماول بمثل ابني احدهما
اذا كان له زوجتان احرازها بنكاح صحيح والآخرى بنكاح

فاسد

فاسد كما اذا تزوج اختين من الرضاع مثلا ولم تقل
السابقة منهما ثم مات الزوج فتعذر كل منهما بارية
اشهر وعشرة ايام عدة الوفاة وبثلاث حيض
استبراء فتمكث للمحضر منهما اما لو علمت السابقة
منها لا اعتدت بارية اشهر وعشرة ايام وتعذر للآخرى
بثلاث اقرا لا استبراء ان دخل بها للعدة عليها
ان لم يدخل بها قبلها لم يعلم الحكم فيه لم يطول استئصالها
بالا مرين معا **الثاني** مات الزوج في العدة عن امراتين
احدهما مطلقه فطلاقا بياض والآخرى في العدة
ولم يعلم المطلقه من غيرهما فتعذر كل واحدة منهما
بارية اشهر وعشرة ايام عدة الوفاة وبثلاث
اقرا عدة الطلاق اذ لو علم الحكم فيها لا اعتدت بالمطلقه
بثلاث اقرا ان كانت من ذوات الحيض ان دخل بها
وتعذر التي في العدة بارية اشهر وعشرة ايام
فلما لم يعلم الحكم فيه لم يطول ليكل منهما بالامرين معا اذ
لا يتحقق احليتهما الماز واجه لا بذلك **وكستورية**
من زوجة مات السيد الزوج ولم يعلم السابق
فان كان بين موتيهما اكثر من عدة الامة او جمل
فعدة حرة وما شئت من الامة وفي الاقل عدة حرة
وهي قدرها كاتل او اكثر قول **ف** هذا مثال
للاثناس الذي يكون من جهة سبب الحكم والمعي
ان ام الولد اذا زوجها استبراء الشخص ثم مات
السيد الزوج في عتيق وعلم بسبق موت
احدهما ولكن لم يعلم عن السابق منهما هو السيد
او الزوج فلا تخلو الحالتهما من اربعة اوجه فان كان

بين موتيهما اكثر من عدة الامة اكثر من شهرين وخمس ليال
او جعل ما بينهما على اكثر من عدة الامة او اقل او مساو
فالواجب عليهما في الواجب عدة حررة اربعة اشهر
وعشر وما يستتبرأ به الامة وهو حبس سنة وبعث كل من
عدة الرقاة والاستبراء من يوم موت الثاني فان لم
تزال دم تزوجت تسعة اشهر فان لم تزه ولم تحس
بربها حلت مكانها وان رادت ربها ما مكنت اقرب
امد الحبل واعمالها جوع الامرين لانها بتقرب
موت سيدها او لا لا يلزمها شيء بسببه لانها في عدة
زوج لم تخل سيدها ثم لما مات زوجها وهي حرة
لزمها اربعة اشهر وعشر وبتقرب موت الزوج او لا
يلزمها شهران وخمس لانها امة بعد ثم يلزمها
بموت سيدها الاستبراء بحبسة تكونها بغير حرم
من عدتها حلت لسيدها لان الموضع ان بين موتيهما
الكثر من عدة الامة فلاجل هذا لا تخل الا بالامر
وحكم ما اذا جعل ما بينهما حكم ما اذا كان بينهما اكثر
من عدة الامة للحنك المحتمل ان يكون اكثر وان كان
بين موتيهما اقل من عدة الامة بان يكون بينهما شهر
فالواجب عليهما عدة حررة اربعة اشهر وعشر المحتمل
موت السيد او لا فموت الزوج عتبا وهي حرة وبتقرب
موت الزوج او لا فانما عليها شهران وخمس ليال
وهي مندرجة في الاربعة وعشر وموت السيد لم
يوجب عليها شيئا لانها لم تخل له فليدفع الحينة
استبراء واختلف اذا كان بين موتيهما قدر عدة
الامة شهرين وخمس ليال جعل حكمكم ما اذا كان

بينهما

بينهما اقل من عدة الامة فتكتفي بعدة الحررة كما ان
اليه ابن شبلون اذ لم يجد لها وقت تخل فيه للسيد
او حكمكم ما اذا كان بين موتيهما اكثر من عدة الامة فيجب
عليهما الامران وبه فسر ابن بركس المرونية قالت
يحدث ولا ينبغي ان يختلف فيه قولان نعم ان قوله
ولم يعلم السابق حادق بما اذا لم يكن سابق البتة
بان ما كانا معا لان السالبة تغدق بقى الموضع
وموضع هذه المسئلة انما هو ان ما تانعا قبيين
ولكن تارة يعلم السابق وتارة لا يعلم اي واما لو مات
معا فالاحتمال ان الامة الا انما تغدق بعدة حررة احتياط
ففي كلامه اجمال لا يلفظ به والجواب ان مرار هذا العلم
التقل وعلم العقل لا يعمل به الا اذا وافقه نقل والتقل
في هذه المسئلة بما علمته ولما كان الرضا محرم
خرمه النسب ونذر جافيه حيث ذكر كقوله وحرم
احوله وفحوله وما ذكر معه شرعي بيان شروطه
وما يتعلق بها فقال **باب** مسائل الرضا
وبيان ما يحرم وما لا يحرم وهو في الراوي كسر
مع التاوتر كما وانكر الصبي الكسر موباه وهو من
باب سماع وعندها هل يحرم باب سماع المرأة
موضع اذا كان لها ولد نزعها فان وجعها بارضاها
قبل موصفة ويقال لبن ولبنان لبنات ادم وغيره
وانكر اهل الحنفية لبن في نبات ادم والحادثة
على خلافه ابن عرفة الرضا عرفا وحول لبن
ادبي الحبل مظنة عذرا اخر لم يحرمهم بالسقوط
والحقيقة ولا دليل الا مسهي الرضا قوله عرفا

خصص هذا الحدود بذلك مع انه مجرد الخبايق الشرعية اشارة
 الى ان الرضا على غلب في الحدود بين الناس وهو حرم
 الشفيعين علي محل حرج الذين من ثري لطلب
 حرجه لكن الفقهاء حيث حكموا بان الحفنة والسعوط
 يقع التحريم به لعل ذلك على ان الرضا عرفا شرعيا
 صادق عليه ما ورد الشيخ بان رضا الكبير لا يحرم
 واحباب بان الحدود ما حرم عليه انه رضا وكونه
 لا يحرم او يحرم امر اخر فالحدود ما هيبة الرضا عما هي
 لا افرادها والخرق قول ابن عرفة محل مطعون مع
 قوله المؤلف الا ان في الحفنة تكون عزا فيما يات
 والحمل في تحريم الرضا على قوله تعالى في وامها نكح
 الثاني ارضفكم واخوانكم من الرضا عنة وقوله عليه
 السلام يحرم من الرضا ما يحرم من النسب وقوله
 ان الرضا عنة محرم ما يحرم الولادة فيه بيان للامة
 وزيادة وان التحريم ليس مقصورا على المباشرة
 والى ذلك اشار المؤلف بقوله حصول لبن امرأة
 يعني ان حصول لبن المرأة سواء كانت مسلمة
 او كافرة صغيرة لا يوطا مثلما او كبيرة حيثة او
 ميتة تحقق ان في ثديها لبن حال الحمل لا ان شك
 مشروحة او غير مشروحة ولو حثي مشكلا في جوف
 الحنفير الموضع ينشر الحرمه كما ينشرها النسب
 وشوا وصل الى جوف الرحم بوجور او سعوط ياتي
 تفسيرهما وياتي محتررات الخبير وبالغ بقوله
 وان ميتة ذب الطفل موضعها وتحقق ان في
 ثديها لبن حال الحمل وكذا ان شك عند ابن ناجي

خلاف

خلافا لابي رashed و ابن عبد السلام او حلب منها علي
 المشهور لرد ملحقه ابن شاس وغيره من القول
 الشاذ بعدم تحريمه لان الحرمه لا تقع بغير الباح
 والجواب عن مضموم قوله تعالى وامها نكح اللاتي
 ارضفكم ارضفكم محرم الغالب والمراد بالمرأة اللاتي
 فدين الحين لا ينشر الحرمه **وجنينة** معطوف
 على ميتة وتفيد عن لا تطبق الوطى حتى تكون
 لخلقة في حين المبالغة لانها محل الخلاف اذ ليس
 المطبقه الوطى ينشر اتفاقا **وجور** لا سموط
 او حفنة **التبايا** الالة اي او كانت الالة الموحدة
 خوف الرضا وجور ابيض الواو ما يدخل من وسط
 الفم او محسب في الحلق وفعله جروا وجرا ووط
 يعني اوله ملحق من الانثى اولد و ملحق من
 جانب الشرق ولد بالواو ويجعلناه او حفنة وهي
 ذوا يصب في الذر يجمع الى الجوف فاذا وصل
 لبن المرأة الى جوف الرحم يجره الى الجوف فانه
 ينشر الحرمه ثم ان مسلة الوجور نغم من مسلة
 السعوط بالاولى فلو حرقها ما حرمه ثم ان قول
 المؤلف يكون عزا نكس العين وبالذال المعجمة ما
 يتقدي به من الطعام بقا له غزوت الحيني بالواو
 لا غزوت بالياء جميع الشراحي للمثلثه وغيرهم
 للحفنة فتقوا ومعنى كونها عزا ان يدخل الى مجمل الفرج
 ولا ينشر القربا بفعل لان المحنة الواحدة محرم
 وهي لا تكون عزا وهذا هو قول ابن عرفة لخلقة عزا
 اخر كان في نفسه عزا او لخلقة لا ابن عبد السلام

الفرج

او يقال علي حمل اعتد بالافعل لا يبيح كلام ابن عرفة
 لا مكان حمل كلام ابن عرفة علي ما وحمل للجوف بغير
 الحقة وذلك لانك تقول بعض الشرا حرم بشرط
 المؤلف في اللبن الذي يحمل الي جوف الرحم ان
 يكون غذاء كما استقر في ذلك في الحقة فلو كان اقرب
 الي مخرج الطعام من الحقة ان حمل اي ولو احرم
 ما وحمل الي الجوف من اللبن ولو حمل بغيره من ماء
 او عقاقير كمنزوت و من اطعام ان كان اللبن
 مساويا او عاليا لا ان علي بغيره فلا يحرم
 علي الاخر وهو قول ابن القاسم خلافا للحنوف
 وبخبرة او حمل بغيره لا يلبي امرأة اخرى
 فانه ينشر الحرة مطلقا اي كان مساويا عاليا
 او مغلوبا وقوله ولا كما احقر اي ولا ان لم يكن
 الواحد الي جوف الرحم لبنا بل كما احقر وغيره
 مما ليس بلبن ولو خرج من الثدي معطوف علي
 لبن فهو محترق كما ان قوله في نفقة محترق
 امرأة معطوف عليها والكاف مقدرة فيه وفيما
 بغيره فلو وضع حبيبي وحببه عليها لم يحرم ثلثهما
 اتفاقا وفي معناه كما ادخلته الكاف الرجل
 اذا ادريتم قوله والتحال به معطوف علي بجوز
 فهو محترق وما في معناه كما ادخلته الكاف المقدرة
 معه مثله كما يدخل من الاذن ومسام الراس
 وكذا كذا في معانيه يفرق بين مستوعبا تقا
 ذهن السائب وقوله محرم اي ناسر كحرمه خبر
 حصول ثم ذكر شرط التحريم بقوله ان يحصل

في الحولين

في الحولين او زيادة الشهرين يعني ان بشرط نشر الحرة
 بالرجوع ان يحصل الوصول للجوف في الحولين من
 ولادته او زيادة ما قرب منها بما له حكمه كالشهرين
 والشهرين وقيل الثلاثة الاشهر وهذا ما دام مقصورا
 علي الرجوع او ياكل معه ما يجربه الاقتصار عليه
 فلو قطع نشر الرجعة امرأة بعد حملها بيوم او
 يومين او ما اشبه ذلك حرم لانه لو اعبد للمين كان
 قوة في غذائه فلو فصل فصلا لا يمتثل اعثنا ربحا
 يحصل له من اللبن بعد ذلك كما افاده بقوله الا ان
 يستغني استغنا يستغن عن اللبن بالطعام فلا
 يحرم الرجوع ثم لو حصل الاستغناء فيهما اي في
 الحولين وسوا استغني فيهما اي في الحولين وسوا
 استغني فيهما مرة بعد مرة او قريبة علي المشهور
 وهو من هذا المرونة خلافا لما حوينا حنيفة في تقا
 التحريم الي ثباتها وقوله محرمه النسب الي
 والعنبر منكم معقول محرم المتقدم ذكره فكلما
 حرم بقوله تعالى حرم من عليكم امهاتكم الي
 قوله وبنات الاخت حرم من من الرجوع بقوله تعالى
 وبناتكم اللاتي ارجنعنكم وبناتكم من الرضاعة
 وقوله محرمه انما الذوات والا عيان التي حرمها
 النسب **الام** امك اخيك واختك وام ولدك وولدت وحملة
 ولدك واختك وولدت وام عمك وعمتك وام خالك وخالتك
 فقد لا يحرم من الرجوع **هذه** المسائل حرم من
 النسب ولا يحرم من الرجوع الاولي ام اخيك واختك
 من النسب هي امك او زوجة ابيك وبناتك امك حرام

وعشابه

عليك ولو ارسلت اجنبية اخاك او اختك لم تحرم عليك
لا انها ليست امك ولا زوجة ابك الثاني ام ولد
ولذلك ذكرنا او اني لا انها اما بنتك بشا او زوجة
ابك وكلها حرام عليك ولو ارسلت اجنبية
ولذلك لم تحرم عليك الثالث فقد الوصف المحرم لها نسب
الثالث الوصف وجدة وذلك لانها نسبها اما امك او ام
زوجتك فمحرمات الا بوصف النسب لك او لزوجتك
ولو ارسلت امرأة ولدك لم تحرم عليك بها لانها
ليست اما لك ولا اما لزوجتك الرابعة اخت
ولذلك لانها نسبها بنتك او بنت زوجتك وكلتاها
حرام عليك لكن بوصف النسب منك او من زوجتك
ولو ارسلت امرأة ولدك لم تحرم بنتها التي هي اخت
ولذلك من الرضا عنك فقد الوصف المحرم لها
نسبا وخامسها ام عمك وعمتك لانها نسبها اما
جدتك لا بيك او حليقة عليك وكلتاها حرام عليك
ولو ارسلت امرأة عمك او عمتك لم تحرم عليك
لقد الوصف المحرم في النسب وهو كروية سادتها
ام خالك خالتك لانها ام ولدك لا امك او زوجة
حك لها وكلتاها حرام عليك لما قلنا فيما قبلها
ولو ارسلت امرأة خالك خالتك لم تحرم عليك
ذلك مديا ويجوز للرجل ان يتزوج بام حادثة
من الرضا عنك ولا يجوز ذلك من النسب لانها حليقة
ابنه او بنته بخلاف الرضا لانها اجنبية
عنه وكذا يحل له التزوج بجدة ولده من الرضا
وكذا يجوز له ان يتزوج بعمه ابنة من الرضا ولا

يجوز

يجوز ذلك من النسب لانها اخته بخلاف الرضا وكذلك
المرأة يحل لها ان تتزوج بابي اجنها من الرضا وباني
ولدها من الرضا وبابا يحميها من الرضا وبجدة
ولدها من الرضا ولا يجوز ذلك من النسب كما مر في حق
الرجل وقد في كلام المؤلف للمحقق وانظر المختصر
على المؤلف في الاستثنائات المذكورة في المشرح الكبير
هو قدر الطفل خلقة ولدا احل له الدين واخلقه
من وطئه يعني ان الطفل الرضيع اذا شرب لبن
امراة وحمل اليه جوفه فانه يكون ولدا لتلك المرأة
تقربا حرة او امة سلة او كافرة ذات زوج او
سيدة ويكون ولدا احل له الدين ايضا كانه حليل
من بطنها وظاهره من حين وطئه للمرضعة مع الاثر
لان عمده عليها ولا يقر مات الوطن من قبلته ونحوها
ولا يغير انزاله وقروعه كمن يقرم عليه المرضعة
واسما لها وبنا تمامها وخالها لانها تحرم علي
فصوله ولا يحرم علي اصوله واخوته في ترخلقة
احبولة واخوته واما فصوله فلا يجوز خلقة عنها
لانقطاعه ولو بعد سنين يعني ان اللبن يحكم
به للوالدين الاول الذي نشأ اللين عن وطئه اب
ان ينقطع بعد مفاارقة لزوجته او سريره ولو
استمر اللبن ولم يتزوج فمحلف للاب ولو بعدت
السنون من غير حد كما في المرونة وسواها حيث
عن صحتها ومكته ولم يتزوج فلو طلقها او ماتت
عنها لم يمتد في تربيتها ووطئها زوج ثان اشترك
الثاني مع الذي قبله واليه اشار بقوله واشترك
مع القريم في الولد ترخصه بوطئ الثاني فكان

ابنهما ولو تشرع الحرة بيعة وبين كل منهما ولو تقرر
 الزواج كان ابنها المبيع مدام لبن الاول في ثمنهما
 ولو جرم لا يلحق الولد به **هكذا** الحيوان باسقاط
 الا ان يقولوا بجرام اي تثبت الحرمة وتنتشر
 بين الرضيع وحامله اللبن ولو حصل اللبن
 بسبب وطئ حرام لا يلحق الولد فيه كما لو زني بامرأة
 ذات لبن ارجع لبن بوطيه لبن لم يكن فيه ثالة
 يجبر من شرب من لبنها اللبن كائنه او تزوج
 بخامسة او محرم نسب او رجماء عالماء اخرى لو
 كان حرام يلحق به الولد كما اذا تزوج من ذكر جاهلا
 على المنكر فهو احرقولي ما ذكر المرجوع اليه ابن
 عبد السلام وهو ظاهر المذهب والمرجوع عنه عزم
 نشر الحرمة بين الرضيع وحامله اللبن ان حصل
 بسبب وطئ حرام لا يلحق الولد فيه وسواء جعده
 الحركا لثنا او لا كالحال لا يملك حرة فان الغلط
 بها لا يلحق فيه الولد بالغلط انما الولد لحد
 الفرائش وهو الزوج وهو ظاهر ما رجعني احمل
 المؤلف وهو ضعيف **وحرمت** عليه ان ارجعت
 من كان زوجها لاهنا زوجة ابنة **الصحفي**
 عليه راجع لحد صاحب اللبن وحيور ثا امرأة كبيرة
 تزوجت بصغير بولائه ابنة ثم خالعتهم
 ابوه ثم انما تزوجت بصغير كبير ودخل بها
 وانزل فحدثت لها منه لبن فارجعت به ذلك
 الطفل فاحتمل حرم علي زوجها الذي هو صاحب
 اللبن لانهما زوجة ابنة من الزوجين وقد علمت
 ان حليلة الابن حرم علي الاب وقوله وحمل

ابنكم

ابنكم الذين من احملاكم حرج حرج الغالب **ص**
 كرجعة مبانته **س** التشبيه في التحريم اي كما يحرم
 علي الشخص من رجعة رجعية مبانته والمعي ان
 الشخص اذا تزوج رجعية ثم طلقها ثم ان زوجة
 ذلك الشخص ارجعت تلك الرجعية المبانته فان
 الزوجة المرجعة تحرم علي زوجها لا بما نصير
 ام زوجته والعقد علي الثبات يحرم الامهات **ص**
 او من رجع منها **اي** من مبانته وقراده بلبس
 غير لبسه ليل يكون تكرارا مع ما مر ومع ذلك
 ان من طلق امرأة وقد دخل بها ثم تزوجت
 غيره وحصل لها لبن فارجعت حبيبة فان
 تلك الحبيبة تحرم علي زوجها المطلقة لا بما نصير
 بنت زوجته من الرجوع وانما قبحنا كلامه بان
 يكون من حولا لا بالان العقد علي الامهات للبحر
 الثبات بحرية وما يقتيد المسئلة بان
 المطلقة ذات لبن فليس بها حر كما قررنا **ص**
 وان ارجعت احبوبة زوجية اختاروا **ص**
 الخيرة **ص** حيور ثا تزوج بمرجعتين واحدة
 بعد واحدة عقد عليهما وليهما ثم ارجعتهما
 احبوبة او زوجته التي لم يدخل بها فانه يختار
 واحدة ويبارك الاخرى لانهما حارتا اختين
 ولو كانت المختارة هي الخيرة في الرجوع
 علي المختار لو كان اسلم علي اختين ورأى ابن بكر
 انه لا يختار واحدة بمزلة من تزوج الاختين
 في عقد وقرق للمختار بان العقد هنا وقع
 فمجا بينهما وطوله ما اشهره بخلاف مسيلة

منزج الختین فی عقد واحد فانه وقع فاسدا ما كان
الرجعة للختین ام الزوج واخذه فانهما جرم كان
عليه معايل الخطا فصار ثا ختین له او بنات اخوان
وان كان قد بنى بها جرم الجميع لو قال تلذذ بها برك
بمن كان اولي بالمعنى انه اذا كان قد تلذذ بالكبيرة التي
ارخفت زوجته فان الجميع محرم من عليه الرجعة لانهما
ام لمعا والعقد على المباحة محرم الا سمحات والرجعتان
لهما بنتا امرأة متلذذ بها والتلذذ بالام جرم البنت
فان لم يكن قد تلذذ بالكبيرة فانه يختار ويختار
الخروج مع الكبيرة وادبت المتفردة للاختصاص
ان الكبيرة اذا كانت تهرت الافسار بالرجع بين
الختین بنى فانهما تودب ان كانت عالمة بالحكم
ولا عزيمة عليها على الشرع اذ للعزم على الزوج
قبل الدخول وبمباراة ابي وادبت الرجعة المفسدة
بازجاءها بطلان المتفردة للافسار فغفر له الافسار
الاولي بطلانه بالمتفردة ويلزم منه ان تكون عالمة
بالخبر فلا تودب الجاهلة وفي نكاح المتحددين
عليه يعني ان الزوجين اذا اجمعا قاعا على انهما اخوان
من الرضاع وهما من قبل نكاحهما بان يكونا
مكلفين ولو سفيهين فان نكاحهما يفسخ قبل الدخول
وبعده **في** كتمان بينة على اقرار احدهما قبل العقد
تشبيه في الغيب يعني لو قامت بينة تشبه على
اقرار احد الزوجين قبل العقد انهما اخوان من الرضاع فان
نكاحهما يفسخ قبل الدخول وبعبده فتو له قبل العقد
متعلق باقراره سوا فيه اقراره واقرارها ومفهومه
لو قامت بينة على اقرار احدهما بعد العقد فان

كان

كان الزوج فكل ذلك ان كانت المرأة لم تفسخ لانهما على
فراق زوجها ففي المفهوم تفصيل **في** ولها المسمى بالدخول
الا ان تعلم فخطا فكل عبارة **في** اي انه اذا فسخ بعد الدخول
فله المسمى ان كان هناك مسمى حلالا والا فحداق
المثل وهذا اذا علم او جهلا او علم وحده واما ان علمت
هي وحدها وانكر العلم فلهما ربع دينار فقط كالتي عزت
من نفسها وتزوجت في العدة عالمة بالحكم **في** وان
ادعاه فانكرت اخذ باقراره ولها المصنف **في** يعني ان
الزوج اذا اقر انه اخذ زوجته من الرضا وكذبته
زوجته فانه يوجب اقراره من فراق وعزيمة فان
كان اقراره بذكر قبل الدخول فانه يفرق بينهما
ولها نصف الحداق لانه يترتب على فسخ النكاح قبل
الدخول والفسخ قبله لا شيء فله وان كان اقراره بعد
الدخول فانها تسحق جميع الحداق وتقع الفرقة
بينهما فتو له ولها المصنف كمال منه ان قبل الدخول
وكلام المولى حيث كان اقراره بعد العقد واما ان
كان قبل العقد فلا شيء لها في فسخه بعد العقد كما
يعبره كلام المحامي لان نكاحه وقع فاسدا على دعواه
في وان ادعته وانكر لم يترفع **في** يعني ان المرأة اذا
كانت هي المرعية للحقة الرضا بعد الدخول بكونها
في ذلك فان قولها لا يقبل والنكاح ثابت بينهما لان
الفراق ليس ببراءة ولا يترتب على طلب المهر قبله
من الصبر في قبلة يرجع للدخول اي لا تغتزل المرأة على
طلب المهر من زوجها قبل الدخول لانها لا تسحق
شيا الا بالدخول او بالاطلاق وهي مقرة بفساد

المقر فلا يجب لها شيء ظاهره ولو يملوت ولا مخلص من
 الزوج الا بالفرار منه او بطلت بلختياره وانما لم يقبل
 وليس له طلب المهر قبله لان بقي القررة المبلغ من
 نفق الطلب **و** اقرار الابوين مقبول قبل النكاح **و**
 لا بعده **و** يعني ان ابا الزوج واما الزوج واما الزوج
 اذا انعقد فاقبل عفا النكاح علي ان ولد بها اخوان
 من الرجناع فان اقرارها يقبل في النكاح ان وقع
 فان كان اقرار الابوين بذلك بعد عقد النكاح فان
 ذلك لا يقبل منهما والنكاح ثابت بين الزوجين
 وحكم الصغيرين كالصغيرين كما هو ظاهر ما لا ين
 عرفة اما الكبيران غير الصغيرين فحكمهما موافكا لما لا ين
 ثم ان قوله الابوين يشمل اياه واباهما واما احدهما
 وام الخور لا يشمل ام كل ويدخل هذا في قوله واما من
 ان قضا **و** قول ابن ابي ابي حمزة ولا يقبل منه انه اراد
 الاعتذار **و** التثمين تام اي فقبيل اقرار ابي
 احدهما ثبت كان ولده غير بالغ وكان اقراره قبل
 النكاح لا بعده فلو قال الاب اردت بقولي قبل
 النكاح الاعتذار لعدم ارادة النكاح فانه لا يقبل منه
 اذا اراد النكاح بعد ذلكا بن القاسمي وان يتاخر
 بينهما وظاهره ولو لم ينول العقد بان رشد الولد
 وعقد لنفسه وهو كذلك علي احد القولين وعلي
 الخور مني ابن الحاج **و** بخلاف ام احدهما فالتنزه
و يعني ان ام احدهما اذا قالت قبل عقد النكاح
 هذا فخرج مع ابنتي فانه يستحب في التنزه فقط
 وليست كالاب ولو كانت وحيدة فالا بي اسحاق

قال

قال لا يبا تخبر كالعاقدة للنكاح فكانت كالاب واما امها
 فبما **و** ثبتت برجل وامرأة وباسرائيلين ان قضا قبل
 العقد **و** يعني ان الرجوع يثبت بين الزوجين بشهادة
 رجلين عدلين ولا خلاف في ذلك وثبتت اجناب شهادة
 رجل وامرأة برديان كان ذلك فاستيقا قبل العقد
 وشوا كالتا امها **و** اجنبتين قاله ابو الحسن لا يهمل
 من الامر الذي لا يطالع عليه غالب الا الشافان لم يكن
 ذلك فاستيقا قبل العقد فانه لا يثبت بشرط الغش
 في الميسطين واما الرجل مع المراتين لا يثبت شرط
 الغش في ذلك وبعارة وبرجل وامرأة اي وبس الرجل
 ابا ولا المرأة اما لحدما وقوله وامرأتين اي وليست
 لحدما اما لحدما وقوله وبرجلين اي اجنبتين
 وقوله لا با امرأة اي وليست اما لحدما لا يبا قديم
 فلا تكرار وهل ثبت شرط المرأة مع الغش **و** تردد
 اي واذا قلنا بان ذلك يثبت في الحورين اذا كان
 فاشهاد مثل شرط مع ذلك الغشوا من احدهم هو ثبوت
 عدالة الرجل والمرأة او عدالة المراتين او لا تث شرط
 المرأة الا مع عدم الغش **و** تردد **و** وبرجلين لا با امرأة
 ولو قضا **و** يعني ان الرجوع يثبت بين الزوجين
 بشهادة رجلين عدلين انفا فاشا ام لا ولا يثبت
 بشهادة امرأة ولو قضا قبل العقد ولو كانت
 عدلة **و** يذهب التنزه مطلقا **و** يعني انه يستحب
 التنزه في كل شهادة لا توجب فراغا بان كانت
 شهادة امرأة واحدة سواء كانت ام احدهما او كانت
 اجنبية او كانت شهادة رجل وحده ولو كان عدلا

من قضا وثبتت ايضا
 بشهادة امرأتين
 ولو كانت فاشيا
 قبل العقد صح

قبل له عبر في الرجل بالسعة والحرارة بحالها ولو قال
 بحالها لكان اخضر يقال انما عبر بالسعة في جانب
 الزوج اقتضا بالقرآن لقوله تعالى لتنفق ذو سعة
 من سعة **روا** البكر والسعر يعني انه لا بد في
 وجوب النفقة على الزوج من اختيار حال بكرة
 وحال السمر فيه اذ ليس بغير اختيار كغير الجرب
 ولا بغير الرضا كغير الغدار للحال الموصوف بحال السمر
روا ان الكوفة يعني ان نفقة الزوجة يجب على
 زوجها ولو كانت الكوفة حرة او هي مقيمة نزلت به
 فليس كفايتها او بطلانها كما في الحرب تحل من
 استلجرا خيرا بطعامه فوجده ان لا لاقان المستلجرا
 له الخبز في ابقا الحيازة وقسمها الا ان يرضى
 الجير بطعام وسط فانه للخباز المستلجرو يكره
 ان يوقع للاجير طعاما وسطا كما ياتي في باب
 اللجارية عند قوله كاستلجرا وجوب الكلفة قاله
 في المسوط وفيه نظرقان في الزام الاجير بطعام
 وسبب اخر لا يوجب من قوله **وتزاد** الرجوع
 ما تقوي به **تقدم** انه قال يجب النفقة للزوج وحده
 بحسب العادة هذا في غير الرجوع واما هي فليست
 كغيرها فيراد لها ما تستعين به على رحتلها لثرة
 احتياجا لذلك وقوله الرجوع اي التي ولدها ليس
 رقتا الا المراجعة وقليلة الاكل فلا يلزم الا ما
 تاكل على الحيوان **هذا** مستثنى من قوله بالعانة
 وهو متحل والمعنى ان المرأة المراجعة اذا قل لها
 فانه لا يجب لها على زوجها من النفقة الا ما يلجها

نقط

فقط وليس لها ان تلخذ منه طعاما كاملا لتخير الباقي
 في مصالحها وكذلك المرأة الحرة القليلة الاكل
 لا يلزم زوجها من النفقة الا بقدر كفايتها فقط
 وليس لها ان تلخذ منه طعاما كاملا لاجل ان تنفق
 باقتدائه في مصالحها قال المتطعي وهذا هو الحيوان
 وهذا كله في غير المقر لها النفقة والافضل منه
 ما قرر لا يراعى في مريضة وقليلة الاكل من
 غيرها **ولا** يلزم الحرة رجل على الطلاق وعلي
 المربية لقيناعتهما **يعني** ان الزوجة اذا طلبت من
 زوجها ان يكسوها خيرا فانه لا يلزمه ذلك وستوا
 كانت مصرية او غير مصرية وهي هذا على اطلاقه
 لرجل باهل مربية الرسول عليه السلام لاجل
 قناعتين وهو الحيوان عند جميعا عن الشيوخ واما
 سائر الامصار فليس بحسب حال المسلمين كالنفقة
 قال مالك لا يلزمه الحرة وان كان متشح الحال لغيره
 ابن القاسم على ظاهره في ظاهر البلاد وتاوله
 ابن القصار على ان ذلك حلف بالمدينة ولعل الموكف
 لم يقابل ابن القاسم بام القصار والاقبال
 قولان ولما قدم ان الواجب القوت وما معه بين ما
 هو الذي يعقني به هل الاعيان او انما هل عند
 المشاحة فيتنى اية بعرض الاعيان بقوله **في**
 فيعرض الماء والزيت والخبز واللحم الحرة
 بعد الحرة **يعني** انه يلزم الزوج لزوجه ما يشترها
 ووضوئها وغسلها وظاهره ولو من حيا به من
 غير وطية واستراح الرسالة فيه كلام ويلزم لها

اجنا الزيت لاكلها ووقيدها والادها نعلي العانة ويلزمه
 لها اجنا الحطب للطبخ والخبر ويلزمه الحبل والمخ لانت
 مصلح ويلزمه اللحم من اعتادته المرأة بمواضعه
 في حقت القادر ثلاث مرات يوما بعد يوم والمتوسط
 مرقان والمخيط الحال مرة **و** حبيب وسرير احتيج
 له **و** يعني انه يفرض للزوج حبيب من حلقا او يري
 يكون تحت فرشها ويفرض لها سرير يمين عندها
 المقارب او البراعيت وما اشبه ذلك واليرد ب
 ورق فاقث يخرج في وسط الماء المعصوص فيه
 بياض الغالب انه في الماء الار **و** اجرة قابله
 المشهور ان اجرة القابلية هي التي تؤكل النسا
 لازمة للزوج لان المرأة لا تستغني عن ذلك كالتففة
 اي في ولد للحق بالزوج ويجب للزوجة عند الولادة
 ما يجلي لها ما يحوت به العادة ولو مطلقة بابتنا
 لاني وكذا لامة لان ولدها رقيق كسيرها بل ذلك
 علي سيرها ولو كانت الامة في عصمة الزوج **و**
 وريثة تستغني تركها كالكل ليعينها والدين
 لتقرها وكذا لراسيها ويد بها الجاري بذكر العانة
 وليس عليه طيب ولا عفران ولا احنا بليدها
 اد لا يجبر لها تركه اي ولو اعتدى كما بعينه كلام
 المواق **و** مشي **و** الاولي قرانه بالعلم اي ما تشد
 به من دهن مثله ويكون من عطف القام عليه
 الخاص عكس فيها فامة وتخلو رمان لا بالحنم
 وهو الالة لئلا يتخلل يانه يلزم عليه ان يكون
 مشي علي الثفرقة في الالة بين المشط والمحلة

والمتابع

والمتابع له يعرفوا بينهما انظر ابن عازي **و** احرام اهله
و خبره عابده علي الاحرام لا علي الزوج فكانه قال واحرام
 اهل الاحرام وهو كلام موجه يحتمل الاجنافة للمعاكل
 والمفصول فكانه لشدة الاختصار اشار لا بشرط
 الا ملكية فيها حق الزوج لسمته وفيها اشرفها
 واقر به منه ان يكون لاحقا ان شرط الاهلية في
 احدها ينتهيها في الآخر فلا يكون اهلا للآخر انما
 الا اذا استحققت وبالعكس ويجعل احرامها بقية
 او عملوكته او يتفق علي خادمتها او يكرى لها خادما
 كما اشار اليه بقوله وان يكرى ولو بالتر من واحدة
و يعني انه يلزم الزوج ان يخدم زوجته التي هي
 اهل الاحرام وان احتجبت اي التزم من خادمت علي
 المشهور **و** فحقه ليلجأ دميها ان احببت الاربعة
و يعني لو قالت المرأة يجوز مني خادمي يكون عتري
 ويتفق عليها زوجي وقال الزوج خادمي هو الذي
 خدم كل عا ليقول قولها ويلزمه ان يتفق علي
 خادم الزوجة لان الحزم كفله هذا قول مالك وابن
 القاسم وقيد ابن سنان الفتحة بخادمها
 اذا كانت مالوفة وظاهر كلام المؤلف الاطلاق
 ابن المواق قال مالك كذا ان اراد ان يكرى لها
 دار او عبت هي في السكني في دارها بمثل ما
 يكرى لها اودون فلو كان في خرم فخذ مسما
 لها ربيبة قائما لاحتاج لذيها وخادم الزوج هو
 الذي يخدمها لكن لا بد ان تثبت الربيبة بالبيبة
 او يعرف ذلك جبر انما **و** الا فليها الحزمة

الباطنة من عجزه وكسوف فرش **يعني** ان المرأة ان لم تكن
اعلا لا تنجز من ارجائها ان لم تكن من اشراق الناس
بل كانت من لعينهم لو كان زوجها فقيرا كحال ولو كانت
اهلا للاحوام فانه يلزمه الكرم في بيتها بنفسها او
بغيرها من عجزه فرش وجلب واستقاما من الدار
او من خارجها ان كانت عادة بغيرها من رشتها
ان يكون الزوج من الاشراق الذين لا يمتدحون
ازواجهم في الكرم فعليه الكرم للحرام وان
لم تكن زوجته من ذوات الاقرار **كذلك** المسح
والفزل **يعني** ان المرأة لا يلزمها ان تنجز لزوجها
ولا ان تقول له ولا ان تحبها وما اشبه ذلك لان هذه
الاشياء ليست من انواع الكرم وانما هي من انواع
التكسب وليس عليها ان تتكسب له الا ان تنطوع
بذلك وظاهرة كغيره ولو كانت عادة ستا بغيرها
وهو الجار بمعلي ما قاله اصحابنا في المغلس ولا يلزمه
التكسب وكما قدم الامور التي يلزم الزوج لزوجته
من اجرة القابلة والزينة التي تستحضر بتركها
وما استنبه ذلك اخذ يتكلم على الامور التي لا تلزمه
فقال **لما** مكحلة ردوا رجلا من ثياب المخرج
يعني ان الرجل لا يلزمه لزوجته المكحلة وهي
الوعاء التي يجعل الرجل فيها خللا الفحل فيلزمه
وكذلك لا يلزمه البراءة من رجسها لا عيان ولا
اغتصاب ومنه اجرة الطبيب وكذلك لا يلزمه لها
اجرة الحجام الذي يحبسها ما لا يفي بوجوب
حام الامن سمع او تقاس ابن شعبان يريد الخروج

اليه

اليه لاجرة وكذا لا يلزمه لها ثياب المخرج وهي التي
تتزين بهامنها الى الزياره والاخر ما
اشبه ذلك هذا هو المشهور ولو كان الزوج غنيا **ص**
وله التمتع بشورتها **ص** الشورة بمعنى الشين هي
متاع البيت ورجسها في الحال والمعنى انه يجوز
للرجل ان يمتع مع زوجته بشورتها التي تحمضت
بها ودخلت عليه بها من عطا وطلو لباس
وبه هو ربيارة وله التمتع بشورتها معناه ان له
منها من يتبعها ورجسها لانه يمتنع عليه التمتع
بها وهو حق له والمراد بشورتها اي التي دخلت
بها من مقبوض حيا او ما التي تحمضت به واما لو لم
تفقد شيئا وانما تحمضت من مال نفسه فليس
له عليها الا الجراد انبرعت بزايد التلث **ص** ولا
يلزمه بدلها **ص** اي لا يلزم الزوج بدل الشورة الاولى
بل يلزمه ما لا عني عنه **ص** وله متعها من الكل
لثوم **يعني** انه يفتحق للرجل بان يمتع زوجته من
اكل شي لاجته كرمه عليه يتادى منها كالثوم
والبختل والفجل وما اشبه ذلك ما لم ياكل موعا
فليس له ان يمتعها من ذلك او يكون فاقدا للثم
واشي لها من متع من ذلك وله ان يمتعها ابعنا
من فعل ما يوهن جسدها من الغنايم وله
منها من الفزل ما لم يقصد بذلك رجسها **ص**
لا يوجبها ولها من غيره ان يدخلوا بها **ص**
يعني ليس للزوج ان يمتع ابوي زوجته ان يدخلوا
البطن وليس له ان يمتع اولادها من غيره ان يدخلوا

لها يعني ليس للزوج ان يمنع ابوي زوجته ان يدخلوا
اليها وليس له ان يمنع اولادها من غيرها ان يدخلوا اليها
بل يقتضي عليه تزوج هولاء المتفق حال اولادها
ويفتقر الاثبات حال ابنتها وقد رتب الشرع الى
الواجبة والعادة جارية بذلك ان يشترط لزوم الرجل
ان ياذن لامرأته ان يدخل عليها ذوات رحمها من
النساء لا يكون ذلك في الرجال الا في ذوي المحرم منها
خاصة **وجئت** ان يحلف **يعني** اذا حلف علي منع
ابويها فانه يجتنب ويقتضي عليه دخولها واعلم
انه لا يجتنب غير ذلك فلا يطلب ابويها وكذا
الرجول ولا يباحكم لهم بذلك وانما يكون الجنت
بحصول حيز المحلوق عليه **كلقة** ان لا تزور والى
ان كانت مامونة ولو كانت **التشديد** في التحسين
والمعنى ان المرأة اذا كانت مامونة تحلف عليها
زوجها ان لا تزور والىها فان جئت في يمينه بملكها
لها القلبي بالخروج اليها للزيارة او لغيرها بما فيه
مصلحة فتجنت في يمينه حرسا **السوا** الثانية وغيرها
ومقتضى كلام المؤلف ان غير المامونة لا يقتضي
عليه حرسا للزيارة ابويها ولو مع امينة وجوز
للمتزوج كزيم الدين **لا** ان يحلف لا يخرج **اي** اذا
حلف لا يخرج واطلق فانه لا يجتنب ولو في زيارة
ابويها اذا اطلقها وهو مقتضى ما نقله ابن عرفة
فقال سمع القريبات في الايمان بالطلاق ان يحلف
به لو جئت ان لا يدعها يخرج ايلا يقتضي عليه
في ابويها وامها ويجتنب قال لا انتهى وفي ابن حبيب

ما يوافقه

ما يوافقه وقد نقله المؤلف واثار بعضهم للفرق
بان حال التفصيل يظهر منه فحسب العذر خلاف
حال التجميع **وقضي** للحنف ان كل يوم وليلة
في الجمعة كالوالدين ومع امينة ان **يعني**
ان اولاد المرأة ان كانوا احفاداً فانه يقتضي لهم
بالرجول علي امهم في كل يوم مرة لتتفق امهم
حالفهم وان كانوا كباراً فانه يقتضي لهم بالرجول
اليها في كل جمعة مرة واحدة وانما الايوان فانه يقتضي
لها بالدخول عليها في كل اسبوع مرة واحدة وان
الجمعة الزوج في اخذ زوجته واشبه قوله
بالقراين فانهما يدخلان عليها في كل جمعة مرة
مع امينة من حفته لا تقارنهما لئلا يختليا بها
فيغيران حاله علي زوجهم وبما روي امينة
وجوز للزوج اخذها والى الجحيرة ان لا يكون
عابداً عن البلد الاقليسي **لها** ان ياتيا بامنة لاني
من حفته لا من حفته **ثبته** قوله ومع امينة
ان التجمع اي باقتسادها في التقل فالتفاهر
يلزم له لا يوجب منهما الامكان التخرج منهما في ذلك
قال بعضه نسكت المؤلف عن غير الابوين والاولاد
من الاقارب قد نفي عن الملك علي انه لا يمنع
اخاه وعمها وخالها وابن اخيهما وابن اخيهما
ولا يبلغ بمنع الرجول لها وخروجها لهم من ملك
الابوين في التحسين اذا لاحت في غيرهم
ولما لا يمنع من ان تسكن مع اقاربها الا الوضيفة
سأى للزوجة ان تمنع من السكنى مع اقارب

زوجها الا ان تكون وصيعة الغدر فلا كلام لها قال
عبد الملك في المرأة تكون هي واهل زوجها في
دار واحدة فتقول ان اهلك بونوني فلخرجهم
عني او اخرجني عنهم رب امرأة لا تكون لها ذلك كون
مداقها قليلا وتكون وصيعة الغدر ولعلها ان
تكون على ذلك تزوجها في المنزل سعة فاما اذا
الغدر فلا بد له ان يزوجها فان حلف على ذلك حمل على
الحق ابره او احسنه ابن رشيد ليس هو عند
خلع لمزعب ما لك قلت انظر هل لها الامتناع
من ان تسكن مع خدمه وجواريه والخاها ليس
لها الامتناع في ذلك لان له وطى امته ورجعها احتاج
الخدمة اقارب **ك** كولو لا يخرجهم ان كان له
خاصة **ب** التثنية في الامتناع لكل من الزوجين
والمعنى ان احدا الزوجين اذا كان له ولد صغير
واراد الاخر ان يخرج منه من المنزل فان له
ذلك بشرط ان يكون الولد من بطنه وتلقاه
فان لم يكن له من بطنه فانه يخرج على اقامته
عنده **ب** الا ان يبيتي وهو معه **ب** يعني ان احد
الزوجين اذا بي بجنبه ومعه ولد يعلم به صاحبه
ثم بعد ذلك اراد ان يخرج منه ليس له ذلك
وان لم يكن معه علم به فله الامتناع وهذا اذا
كان الولد حقيقا والا فلا امتناع لمن ليس معه
الولد من السكني مع الولد شو احصل الامتناع العلم
به ام لا **ب** وقد رت بحاله من يوم اوجعة او شهر
او سنة **ب** يعني ان نفقة الزوجة تكون على الزوج

سنة ارقائه

علي

علي قدر حاله من يوم كون رزقه مياومة كارياب **ب**
الحنايع بقري محسرا وشهر كارياب الحنايع بقري
محسرا وشهر كارياب الحنايع **ب** وتبعن الجند او سنة
كارياب الرزق وقوله من يوم اوجعة الخ اي وتبعنها
بمجلسه يد كل قوله الا ان وصفت بالفتنة مطلقا
وظاهر كلام المؤلف ان النفقة اذا كانت تتاحر
تنتقض حتى تقتصر ولا يكون عزم قدرته الا ان
عسر بالنفقة **ب** والكسوة بالشتا والحبس
يعني ان كسوة الزوجة والعطارة والوطا بقدر ذلك
مرتبة في السنة مرة في الشتاء ومرة في الصيف
للختلاق مناسب الوقتين من فرو ولتدوس سرب
وعبر لحكاها الحيوي ويكون بالاشهر والايام والمواد
بالشتا فصله وما والاها وكذا يقال في الصيف **ب**
وصفت بالفتنة مطلقا **ب** المشهور من المذهب ان
الزوجة حنانية لكل ما قبضت من نفقة وكسوة
وغير ذلك لنفسها من اجرة رزق وغيرها ما حنينة
او مستقبلة قامت على جنبها بسنة ام لا **ب**
جدا على ذلك **ب** لا تلقت سبها ام لا لا يحا
قبضته كق نفسها او اما ما قبضت كق غيرها
فاستار اليه بقوله **ب** كنفقة الولد الا البيعة علي
الصبي **ب** يعني ان الحنينة اذا قبضت نفقة
المحزون قايما تضمنه فلحمان الرمان والعوارب
لا يقال تقبضتها كق نفسها ولا هي من حنينة
للمائة لانها قبضت كق فان قامت بيعة علي
الصبي من غير سبها فلا ضمان عليها والاحتمال

او جعة كارياب اشباع

وعلى برجع الولد عليها او على الاب وهو الذي ينبغي
وكلام المولى فيما قبضته من نفقة الولد مستقبلة
كما حملت عليه الساطي وهو المتعين كما بينه عليه
السوداني وهو يفيد ان ما قبضته من نفقة الولد
عن المأدني تضمنت مطلقا النفقة لانه كبري
لها قبضته ومثلها للسلطان المتوجبه والشر الكبير
وما في ثبوت معتز في وثا بشارت الى ان ما
تقتضيه من اجرة الرضاع كنفقة ما تضمنه
مطلقا وهو صحيح مطابق للتقيد وكذا تضمن نفقة
الولد مطلقا اذا اشترط عليه لهما بقا واستفيد
من كلام ثبوت ان المراد بالنفقة في قول المولى كنفقة
الولد في غير مية الرضاع وهو ظاهر لان نفقة الرضاع
اجرة له حقيقة وليست بنفقة للولد فلذا تضمنها
مطلقا ويجوز اعطاء الثمن على الزمة اي انه يجوز
للرجل ان يعطي الزوجة عن جميع ما لزمه من نفقة
وكسوة ثم لا يظن ان هذا الذي يعطي به على الزوج
في الحمل هو ما خرج لها من الاعيان لان ثمنه وان
للزوج ان يعطي الثمن عن ذلك قال وهو ظاهر
المذهب وظاهر قول لو كان الذي يلزمه لها طعاما
ممتنع بعه قبل قبضته وهو كذلك على احد القولين
تبا على ان يخرجهم بيع الطعام قبل قبضته معلل
بالعينة عليه هي معقوبة بين الزوجين او غير
معلل فبمنه وهو القول الاخر ان ثمنه الثاني هو
الموافق لما ياتي للموافاق اخرا باب الخيار وقول ثبوت
ان ظاهر المذهب ان اللزم للزوج هو الاعيان خلاف

ما ذكر

فيما لا ينفك

ما ذكر المواق ان ظاهر المذهب انما هو الاثنان ونسبه المثل
لظاهر ما في النكاح الثاني من المودة ثم ان ما استفاد
من كلام المواق هنا وان كان خلاف المذهب خلاف
ظاهر المبررة موافق لقوله او لا يفرض المال ولا
يخالف قوله بغير المقاصد بدينه لانه كجمل على
ما ان كان ما فرضه لها من الاعيان من جنس الدين
او فرضه عينا والمقاصد بدينه الا العنصر اي بان
يكون فرضها ثمن او تكون النفقة من جنس الدين
وخ فلا يقال ان كلام المولى هو ان يعطى ان الواجب
على الزوج ابتداء عن الاعيان وهو خلاف مقتضى
قوله او لا يجوز اعطاء الثمن على الزمة وبحل اجابة
الزوج اذا ادعى للمقاصد وجبر عليها ما لم يحصل
بغيره بخلاف الزوجية بان كانت فقرة الحال فانه
اذا حصل صهايد بینه واستقطت نفقة ما في ذلك حصل
لها العبر وخصمها فلا يجاب له وما يفيد ظاهر
سياق المولى من جواز المقاصد لعطفه على الجواب
صحيح ولكنه يفيد بما اذا لم يحصل طلبها من جرحها
برئيس ما ياتي في باب المقاصد ويستقطت بالاكل
منه ولها الامتناع يعني ان المرأة اذا اكلت من زوجها
فان نفقتها المقررة او المطالبة بها ان لم تكن مقررة
تسقط عنه بمعنى انه لا يشي على عليه بغير ذلك ولها
ان تمتنع من اكله معه وتقول له اذفع الى نفقتي
انا انفق على نفسي وحيات ابني ذكره فيكون لها
ما من الاعيان او الاثنان والكسوة كالنفقة فاذا
كسها معه فليس لها غير ذلك وهو ظاهر في النفقة

Copyrsity

ولو يجوز اطلاقه لان السعفة لا تجز عليه في ثقتهم اما الكسوة
اذا كانت بحرة فلا تنفذ كسوتها المقررة او كسوتها
المعتادة لما يكسر ثما مع **او** منعت الوطى **او** المشهور
ان الزوجة اذا منعت زوجها من الوطى لعذر عذر فان ثقتها
تسقط عنه لان منعهما يشوز والثقة تسقط ايضا
وان اذعت انها ائتمنته لعذر كرجوعه فلا بد من اثباته
حيث خالف هذا الزوج بشهادة امرأتين كما قاله ابن
فرحون في شرح ابن الحاجب ولم يسل ما ذكره ابن فرحون
من الثبوت بامرأتين فيما لا يطلع عليه الرجال والطلاق
يثبت الا بشاهدين كزوجها بلا اذن ولا يقبل قول
الزوج هي تمنني من وطئها حيث قالت لم امنعه
واما المانع منه لانه يهتم علي اسقاط حقها من
الثقة كما قاله النافذ القاني **او** الاستمتاع
ايحوي ذلك تسقط الثقة بمسما الاستمتاع كن لاوطا
كالزنا وجوها وحرم من عطف الغاير والكن من
الوطى والاستمتاع يعلم من جهة ما بان تقر بذلك
بحضرة عدلين او عدل وامرأتين او احداهما مع بين علي
ما يظن فان قلست كفيما ثبت بعدل وامرأتين
مع ان المنع المذكور يثبت عليه المقر بوجه لا يثبت
بذلك فاجواب ان المترتب عليه ما من كون
بعضها ثم يجرها ثم يعثر بها ان اخاد **او** حر
نكاحا اذن ولم تقدر عليها **يعني** ان المرأة اذا خرجت
من محل طاعة زوجها بما يبرأ منه ولم يقدر علي
عودها الي محل طاعته لا يثبت ولا يلزمها فان
ذلك يكون اشد استوز فيسقط به ثقتها وتصدق

حينئذ

حينئذ الثمن بر علي ذلكا بر عمران واستحسن في هذا
الزمان ان يقال لها اما ان ترجعي الي بيتك ونكاحي
زوجك وتجب عليه والافلا ثقة كذا لقول الحكم
والا يخاف في هذا الزمان ويود بها مو والحاكم علي
ذلك قال وكذلك اماربة الي مخرج معلوم مثل النكاح
واما الي مخرج مجهول فلا ثقة لها ولا يسكني بالثقة
خرجت من منزلها ولو قدر علي ردها بحلف ان الثقة
فلا بد من المجزأ وعدم العلم بمكانها والفرق ان
السكني متعينة في مسكن الطلاق لا في ذمته
فليس لها ان توجب في ذمته ما لم يكن عليه واجبا
وتبارة وله يقدر عليها ايم علي ردها ولا مسما ابتدا
ولم يمنعه لم تسقط الا بالخروجت باذنه وهذا في
التي في المحمة واما الرجعية فلا تسقط ثقتها
مطلقا لانه ليس مسما وقوله ان لم يجل شرط في
مسألة منع الوطى وما يبرها لقوله تعالى وان كن
اولا تحل فانفقوا عليهن حتى يجمعن خافن قال
الولن حيث ذكر ايمنا ثقة لكل فاما يبريدون
به حل البائين لامر في المحمة ولا الرجعية قول المتوفي
عنها فلا ثقة لهم اما الارليان فلا بد راجع ثقة
حدا في الثقة عليها واما الخيرة فيلها وارث
حيث وجبت الثقة وحيث الكسوة **او** بانفت
اي ان المطلقة بايتا بثلاث او بجملة ايمنا
حالم في حقه لا ثقة لها ان لم يجل لقوله تعالى وان
كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يجمعن حملهن
فشرطي ثقة المطلقة ان تكونها ملاقتي

النفقة لا تنقضي شوطها وهو من مبنيا ومذهب الشافعي
 وأوجب أبو حنيفة لها النفقة في العدة كما سكنى لأنها
 محبوسة بسببه فيها وهذا أن لم تحل فإن حملت
 فلها النفقة كما أشار إليه بقوله ولها نفقة الحمل فإد
 به أن حمل البات يجب نفقته **والكسوة** في أوله
 وفي الأثر قيمة مناجيا **س** أي وللبيان مع النفقة
 الكسوة بنما إذا كانت في أول الحمل لا يجب
 حيث وجبت النفقة وإن كانت بعد مني الشهر
 من حملها فلها قيمة مناجيا تلك الأشهر الباقية
 فيقوم ما يجبر لتلك الأشهر الماضية من
 الكسوة لو استت في أول الحمل فيسقط ونقضي
 ما ينوب الأشهر الباقية القيمة دراهم وبسائر
 توليه والكسوة في أوله هذا إذا أباها في أوله
 وقوله وفي الأشهر الخ هذا إذا أباها في أثناءه وقوله
 في أوله راجع للكسوة لا النفقة الحمل الجناحلا
ل **س** إذا فائدة فيه لأنه إن كان الحمل برعواها
 فلا نفقة كما ياتي في قوله ولا نفقة برعواها
 كان بظهوره وحركته فسباني في قوله بل بظهوره
 وحركته فيجب من أوله ولما أتت على أن يزوج
 النفقة والكسوة والمسكن شرع في الكلام على
 عوارض نفوس بعد الزوج وإن من تلك العوارض
 ما يقطع ومنها ما لا يقطع ويبدأ بالكلام على المسكن
 بقوله **س** واستمران مات **س** الحيوان نسخة
 استمران يتراد الضمير العايد على المسكن أي
 استمر المسكن للبيان لا نفقنا العدة كانت خلا

أم لا إن مات زوجها كان المسكن له أم لا انقر كراه أم لا
 والحجة من رأي المال وإن كان سياق كلامه في البيان
 الحامل بخلاف التي في المحمة فلا يستمر لها المسكن
 إلا إن كان له أو انقر كراه والرجعية كالزوجة وأما
 النفقة والكسوة فيسقطان بالموت لا بغير
 التثنية العايد على المسكن مع النفقة لما علمت
 أنه لا نفقة على الميت ويمكن تحصيلها بعمل الحيز
 في مات للولداي واستمر المسكن والنفقة إن مات
 الولد في بطنها كما ذكره في التاميل لكن الذي اقتصر
 عليه ابن الشقاق وابن سلون أن النفقة تنقضي
 بموت الولد في بطنها **س** لا إن مات المرأة المطلقة
 فلا شيء لورثتها في كراه المسكن بائنا أو رجعيًا وقوله
 وردت النفقة بالبنا الممحل ليتناول زوجته
 وموتها والبيان الحامل من في المحمة والرجعية
 وإن كلامه لم يزل في البيان الحامل إلا أن الحكم في
 ردها النفقة بل لا نفقة بل والتفصيل في الكسوة
 عام يحا في المرونة وغيرها فوكسها كنفقة
 الحمل تشبيهه في قوله وردت النفقة لكن في الأولي
 ترد النفقة من يوم موت الزوج وفي هذه تردّها
 من أول الحمل لا نفقة شه ونسخة الكافح من
 نسخة لا نفقة ش الحمل بالكلام لأن ذكره القليل
 الغير المراد به غير مودع أنه يؤتمر عليه بالزوج
 كثيرة أي ترد نفقة جميعها وذكر كسوته ولو بعد
 الشهر وسوا النفق عليه بعد ظهوره أم لا وهو هو
 الراجح وسوا آخرته بحكم أم لا وإن ادعت امرأة أن

ما بطلتها ولدته وقال الزوج انه تزوج وانقضت فقولها بلا
بمعنى لا الكسوة بعد شهر **يعني** ان الزوج لو دفع
لزوجته كسوتها مدة مستقبله وهي في العصة او
للحجل بعد الطلاق ثم ماتت احوها بعد ذلك فان كان
موت احوها بعد شهر فانه لا يرد من الكسوة شي وان
كان موت احوها بعد شهر او شهرين فنزول مثل الموت
الطلاق البائن في ذلك **ح** خلاف موت الولد يرجع
يكسوتها خلفه **يعني** ان الولد اذا مات بعد
قبض حلفت كسوته مرة مستقبله فيرجع
والده بكسوته وان كانت خلقته ولا تورث عن
الولد لانه اذا دفع عما يظن لزومه له فاداه هو سابقا
وكما ترجع للامه الكسوة ترجع له النفقة والسكنى
ان لم يكن لاه نسكنى وخلقته بغير اللام وكومات
الامه فلا تنفي للولد في كسوة المدة المستقبلة لاهما
لا تلزم الاب وتزد الورثة **ح** وان كانت من حنفية
فلها نفقة الرجوع **يعني** ان الحامل البائن
يجب لها النفقة والكسوة والسكنى ولو كانت مع ذلك
ترجع فانه يرضى لها نفقة الرجوع ايضا بحجته
مخافة لنفقة الحجل لان الرجوع سببه احوها والبائن
لا رجوع عليها لقوله تعالى فان ارجعتن للم فأنوهن
احورهن قال الصيرفي كانت للبائن الحامل حق
هذا ان يفرمه عند قوله ولها نفقة الحجل ولا نفقة
بمعناها بل بظهور الحجل وحركته فتجب من اوله **ح**
يعني ان البائن اذا ابعث الحجل لم تقط نفقتها
حتى يظهر وظهوره بحركته فاداه بظهور بشهادة

اسرائيل

اسرائيل اعطيت نفقة الحجل كله من اوله الخ فتاوا في حركته
بمعنى مع علي ما شهره الحير في شرح الارشاد من
ان الظاهر من غير حركته لا يوجب لها نفقة ولا يظهر في
اقل من ثلثة اشهر ولا يخرج في اقل من اربعة اشهر
وجواب الشرع عن عدم تكرار هذه المسئلة مع قوله سابقا
ولها نفقة الحجل والكسوة في اوله والخ فان معني الاول
ان النفقة تجل لها بعد ظهور الحجل وهذا مراده ان
النفقة تستلحق في الايام التي قبل ظهور الحجل فتاوا
في اول الحجل وليس له ان يقول لا ادفع لها ذلك وانما تجب
الان والحكمة فيبين المسيلتين نوع تكرار لان النفقة
في المسيلتين تلحقها البائن من اول الحجل الخ فتاوا
او الاول بيان للوجوب وهذا بيان للمبدأ او الاول في
الكسوة وهذا في النفقة او فيهما **ح** ولا نفقة للحمل
اشار المؤلف بهذا وما بعده الى شروط وجوب النفقة
للحجل فاشار لكونه لاحقا بالزوج فلولا النفقة علي
ملا عن الحجل ملا عنته لقطع بسببه لكن لها السكنى
لانها محبوسة بسببه نعم ان استلحقه امه
حق به وحركه ولزمته نفقته من اوله فكل ام المؤلف
اذا كان اللعان لمتي الحجل لا لزوية الزين مالم تكن بلحجل
لسته اشهر وما في حكمها من يوم الزوية كما مر في
قوله وانفقي به ما ولد لسته والحق به الا ان يدعي
الاستبراء مثل من ولد له لستة من يوم الزوية
من كانت ظاهرة الحجل يومها فلو قال ولها نفقة الحجل
ملا عنته الا انطق به لشميل هذا شمل ما اذا استلحق
منقاه باللعان وكونه حواظا قال وامه اي والحمل

امتنع على ابويه الحوا والمعد لانه ملك لسيدها والملك مقوم على
الابوة لقوة تصرف المالك بالتزويج وان شاع المال والمعد
عن الحوا بمقهور الميراث دون الاب في ذلك كله ولا شك
بوجوب نفقة الامتنع على الزوج لانها في مقابلة الاستمتاع
ولو اعتق السيد ما في بطنها لم تسقط النفقة عنه
لانه لا يعتق الاب بالوقوع لان المهر ما يبيعون بها ولو
استترها الزوج فهو عتق السيد جنبينها في ام ولد
بذلك الحمل والعبدة يعتق السيد له الا انه لا يبيعها
هو الا ان عتبه دين فان بيعت لغير دين ربيعتها
فان قلت كونه ام ولد بهذا الحمل يتكفل بقوله ام
الولد هي الحرة جليها من وطى ما لكها وفي هذه الصورة
لست خريته من وطى المالك وقد يجب بانها طاك
لا يعتق الابعد وعتقه وقد ملكه ابوه قبل ذلك فكان
محررة من تحرر بوطى ما لكه وقوله الا انه لا يبيعها
هو اي السيد لغير الزوج واما للزوج جف وزكما بقيد
اول كلامه وحدهم بذلك ابن الحوا زكما ذكره وكوت
الزوج حوا فله اقال وللعلو عبد اي ولا نفقة على عبد
كل زوجته المطلقة طلاقا بانيا متوا كانت حرة
او امه لا يلزم العبد ان يعتق على اولاده لعدم
ملك العبد وقوله تعالى وان كن اولاد حمل فانفقوا
عليهم حتي يصنعن حملن خاص بالزوج الحرة على
المشهور نعم ان اعتقه سيده وحوا حرة قبل ان
تختبر زوجته فانجب عليه ان يعتق على ولده
ان كانت الزوج حرة احالة او عتقت الامتق ولنا
طلاقا بانيا للاحترار عما اذا كان الطلاق رجعيا فانها

تعتق

تعتق النفقة واليه اشار بقوله الا الرجعية فان
حكم بالحكم الزوجه التي في المحبة **و** تسقط
بالسيرة يعني ان واجبات الزوجه من نفقة وما
مها تسقط عن الزوج باعتماره اي في زمنه
نقطا وسوا دخل بها ام لا لقوله تعالى ليعتق ذرا
سعة من سمعته ومن قرر عليه رزقه فالنفقة
مما اتاه الله لا يكلف الله نقسا الا ما اتاهها وهرا
مسير لم يوت بشيا فلا يكلف بشي واذا سقطت
فانقضت على نفسها شيئا في زمن اعماره فانها
لا ترجع عليه بشي من ذلك لانه ساقط عنه من
تلك الحالة وتحمل على التبرع وسوا كان حال الاتقا
حاضرا او غائبا والمراد بالسقوط عدم الزوم لانتفا
تكاليفه حيث **العسر** لا ان حبست او حبسته
هو اخرج مما قبله والمعنى ان نفقة الزوجه تسقط
بعسر زوجها ولا تسقط بحبسها في دين شرعي ترتب
عليها لان المانع من الاستمتاع ليس من جهتها
وكذلك لا تسقط نفقة بلحبس زوجها في دين
ترتب عليه لها او لغيرها الاحتمال ان يكون معه
مال واخفاه فيكون متمكنا من الاستمتاع لعدم
ادائه لما هو عليه **او** حجت العرض ولما نفقة حضر
بقي ان المرأة اذا خرجت حجة العرض اصاله مع
بحرم او مع رفقة ما مونة ولو غير اذن زوجها فان
نفقتها لا تسقط عن زوجها لكن لها نفقة حضر
وعليها ما ارتفع من السمر ما جح النظر اذا خرجت
اليه فلا نفقة لها عليه علي زوجها الا ان ياذن لها

ق

فكون له نفقة سفر فلو نفقت نفقة السفر عن نفقة
الحضر مقررة ولا يدفع ما زاد من نفقة الحضر على نفقة
السفر وقوله وان رتقا ارجع جميع الباب والمراد بالرتقا
من قام به مانع من كل ذاته عيب تحل علما به وتعبر به
كالصحة وبلغ المانع المدخول عليه كالحجب والمرح
والحيون وان اعسر بعد يسر فالمأخوذ في ذمته وان لم
يخرج منه حاكم يعني ان الزوج اذا اعسر بعد ان كان موسرا
فانه ما يجد له زوجته في زمن اليسر من نفقة فانه باق
في ذمته كما ان الزوجون تلتزمه منه اذا اليسر وسوا كان
فرجه حاكم ام لا ولا يقطع السفوط في زمن
العسر على ما يجد في زمن اليسر ولا يقطع عن الزوج
الا زمنه خاصة ولما كان العسر لا يقطع عن الزوج
الاما وجب عليه لغيره لاما وجب عليه لنفسه فلما
لو انفقت هي او غير هل عليه ان نفقة به حيث كان
غير سرف واليه انما يقول **ورجعت بما انفقت**
عليه غير سرف وان اعسر المتفق علي اجبني الاء
لحيلة اي ورجعت الزوجة على زوجها بما انفقت
عليه حال كون ما انفقت عليه غير سرف بالشبهة
اليه والى زمن الاتفاق وان كان حال الاتفاق عليه
معسرا حتى يرجع من انفق علي اجبني وان معسرا بما
انفقت عليه غير سرف الا لحيلة فلما رجوعها بما
انفقت علي زوجها او علي اجبني او انفقته اجبني غير
علي اجبني نقول **غير سرف** حال من ما وتختلف
الا ان تكون اشهرت او لا انما انفقته ليرجع وكذا من
انفق علي اجبني لا بد من يمينه الا ان يكون اشهد

وقوله

وقوله علي اجبني اي كبير بدليل ذكره الصغير بصدقه
وروي علي اجبني ان كان له ملك وعلمه المتفق وحلف
انه انفق ليرجع **هذا** معطوف علي مدخول الكاف
وحق فيستفاد منه ان الرجوع بغير السرف وهو كذا
كما مر به الي الحسن والمعني ان من انفق علي صغير
فلما يرجع الا بشرط ان يكون له مال حين الاتفاق
وعلمه المتفق **ويستفاد** من الاتفاق منه كعوضا وعين
ليست بيد المتفق ويعسر الوصول اليها وان يتوهم المتفق
الرجوع وحلف انه انفق ليرجع وان يبقى ذلك المال
لان تلفه وكسره عبثه وان لا يكون سرفا او رشدا
والاب الموسر كالمال انتهى اي فلا بد من علمه به وبانه
موسر ويستمر يساره الي حين الرجوع وهذا ما لم يتم
طرحه والافرجع عليه كما ياتي في باب اللقطة اي
اذا كان مليا وسرا علم ملاوة امره فان قلت لم لم
يجعل طرد المال هنا كطرد الاب هناك فالجواب ان الاب
هناك يعاقب بتفويض مقصوده ويرجع عليه مع عدم
العلم به لكونه نكح لم طرحه ولما لا يرسل الناس
عليه طرحا ولا دهم انظارا بالحسن ولكن نقل الشيخ
عبد الرحمن انه لا يشترط علم المتفق بالاب بل اذا
ظهر له ان كان له الرجوع عليه بخلاف المال كما في تخمين
الحبناغ وكلام المؤلف معتد بغير من انفق عازي به
فانه لا رجوع له لانه محمول علي عدم الرجوع ولها
الفتوى ان يخرج عن نفقة حاضرة لا ماضية **اي** اذا
عجز الزوج عن النفقة الحاضرة او المستقبلة لمن
يريد سفرادون الماضية والسوة كذا فان ادعي

العجز عند ذلك سواء اثبتته ام لا فان لزوجته اختيار المقيم
 معه علي ذلك ولها القيام بالفسخ واذا اختارته فلا يجوز
 اما ان يثبت عسره او لا فان لم يثبت عسره امره
 بالنفقة والكسوة او الطلاق فان طلق فلا كلام وان لم
 يطلق فان الحاكم يتلوم له كما في التوجيه والسروان
 ثبت عسره فلا يأمره بالنفقة ولا كسوة فانه لا قابلية
 فيه بل يأمره بالطلاق فان لم يطق تلوم له الحاكم
 بالاجتهاد علي احد قولين قوله ولها الفسخ اي المقيم
 به فلا يتكلم مع قوله ثم طلق عليه سرارة بالفسخ
 هنا الطلاق اي وللزوجة الفسخ انما كان زوجها
 عنها بطلقة رجعية ان عجز عن نفقة ما صلبة
 ومثلها المستقبلة لان عجز عن نفقة ما صلبة
 لعجزه وانما يناديها بنظر فيها كسائر الديون **سروان**
 عجزين **سروان** راجع لقوله ولها الفسخ لا لقوله ما صلبة
 ودخل فيما قبل المباحنة ثلاث صور ما اذا كانا
 حزين او فوجزوه هي امة او هي حرة وهو عجز فاشتمل
 كلامه علي اربع صور **سروان** لان عجزت فقوله او اياه
 من السؤال **سروان** المشهور ان المرأة اذا عجزت عند
 العقد عليهما ان زوجها من السؤال الطابعين علي
 الابواب او اياه من الفقر او دخلت علي ذلك
 راجعية فانه لا يثبت لها حق في الفسخ ولزمها
 القيام معه بلا نفقة وهي حرة علي الحكم ان كان
 من السؤال المشهورة حاله علي عزمه ان كان خيرا
 لا يسأل **سروان** لان يتركه او يشترط بالمعطاء والقطع **سروان**
 يعني انما اذا دخلت علي ان زوجها من السؤال

ثم

ثم بعد الدخول بها تركه فانه يثبت لها حق الفسخ وكذا
 يثبت لها حق الفسخ اذا كان زوجها ليس من السؤال
 الا انه كان مشهورا بالمعطاء اي تقصده الناس بالمعطاء
 ودخلت عالمة بتركه ثم انقطع المعطاء عنه فقوله
 الا ان يتركه مستثنى من قوله او اياه من السؤال
 وقوله او يشترط **سروان** مستثنى من قوله لان عجزت
 فقوله اذ هو صادق بالمشترط بالمعطاء وبغيره فهو
 لغو ونشر غير مرتب **سروان** في امره الحاكم ان لم يثبت
 عسره بالنفقة او الكسوة او الطلاق **سروان** يعني ان
 الزوج اذا عجز عن نفقة زوجته او عن كسوتها
 ورقت امرها الي الحاكم وشككت حزر ذلك وان ثبتت
 الزوجية ولو بالشبهة او كانا طارئين فان الحاكم
 يأمر زوجها اذا لم يثبت عسره بالنفقة والكسوة
 او الطلاق فان انفق وكسى فلا كلام وان ابي من ذلك
 ومن الطلاق اجناوا دعوى العسر او اثبتت باليمين
 والكلف فان الحاكم يطلق عليه بعد التلوم بالاجتهاد
 علي المشهور وسواء كان الزوج يرحي له بني ام لا
 واليه انما يقول له والالتلوم بالاجتهاد اي وان لم
 يثبت ما ذكر مع دعواه العسر من غير اثبات او
 مع اثباته بعد الامر بالطلاق فلم يفعل او اثبتت
 ابتداء تلوم له بالاجتهاد الحاكم من غير تحديد بيوم
 او ثلاثة اشهر او شهرين كما قيل بكل ميثا
 ولا نفقة لها علي الزوج في زمن التلوم ان اثبتت
 عسره والارحمة عليه ولو طلق ورضيت بالمقام
 بعد التلوم ثم قامت بعد ذلك فلا بد من التلوم

ثانياً بخلاف امرأة المعتزلة فلا تحتاج الى اجل ثلث والعرق
ان اجل المعتزلة سنة لا يدخل للمعتزلة كغيرها فاذا احكام
بها ووجب للمرأة المعتزلة تمام الاجل لم يتحقق الحكم
المعني بتلخيص ما رجب لها والتكلم في النفقة انما هو
احتماد فاذا رخصت يمد به بالمقام بطل **و** روي
ان مومن او مومن **ي** يعني ان الزوج اذا مرض او رخص
في اثامدة التكلم بالاجتهاد فانه يبرأ له في تكلم
بقدر ما يرضى له شيء وهذا اذا كان يرجى بروه من
المومن وخلافه من المومن عن قرب والاطلاق
عليه يتم طلق اي ثم بعد التكلم وعدم الجواز
للمنفقة او الكسوة بطلت عليه ويجري فيها قوله
فمن بطلت الحاكم او يامرها به يتم بحكم قولان **و**
وان غابا **ي** اي وان كان الذي ثبت عسره وتكلم
له غابا ومعني ثبوت العسر في الغائب عدم وجود
ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه والتكلم بالغائب
محله حيث لم يعلم عينته او كانت بعيدة كفترة
ايام واما ان قرئت ثلاث اشهر ايام فانه يبرأ اليه
قاله ابن خزيمة في مسأله وجماعة المسلمين
المردون يقومون مقام الحاكم في ذكر وفي كل امر يقدر
الوصول الي الحاكم او لكونه غير عول او حيد
بمسك الحياة **و** عطف على المتباعدة يعني ان
الرجل اذا لم يضرر على القوت الاعلى ما يمسك
الحياة فقط فانه يعتبر حكمه حكم المأجور عن
الاتفاق جملة لما يحق المرأة في ذكر من الحذر
الشديد لو الرضاها الاقامة مع ذكر **و** لان قدر

علي

على القوت وما يوارى العورة والنفقة **و** يعني
ان الزوج اذا كان قادرا على قوت زوجته الكامل
من الخبز وما او غير ما ذكر كان ذكر من قوت او غيره
فانه لا قيام لما يحق العشرة لو كانت ذات قوت **و** روي
على المشرع وكذا لا قيام لها اذا كان موز لها على
ما يستوعقها ورواها من غلبها الكتمان او الجلو
ولو كانت عسيرة او كراد بالموزة جميع يرضىها كله
الا لسوتان فقط وتعزم الزوجة على غيرها من
الاولاد والابوين فان قلت قد مر انه يرضى حلالها
في النفقة فلم لا يجعل الزوج عجزا في هذا الحالة
بالنسبة للنفقة قلت ذاك من فروع القدرة
على ما يرضى وهذا من فروع العجز الموجب للمنفقة
ولم يعلم ان كل طلاق او فقه الحاكم يابن الاطلاق
الولي والميسر بالنفقة وقدم شرط تمام رجعة المولي
بقوله وتتم رجعتة ان الحبل والالفت مشرع في
شرط رجعة المطلق عليه ليسر النفقة بقوله
و له الرجعة ان وجد في العدة يسار يقوم بواجب
مشكلا **ي** يعني ان الحاكم اذا وقع على الزوج طلاق
للجل عسرة بالنفقة ذي طلاق رجعية فاذا
اراد الزوج ان يراجعها فانه لا يمكن من ذلك بل
ولا يصح الا بعد ان يوجد معه يسار يقوم بواجب
مشكلا كما قل لان الطلقة التي اوقعها الحاكم
انما كانت للجل حذر فقوله فلا يمكن من الرجعة
الا اذا زال موجب الطلقة وهو الاعسار الا ان
تدعي لان الحق لها وفهم من قوله له الخ وقوله

في العدة ان هذا في المرحول بها ان غيرها للعدة عليها وتلق
في قدر الزمن الذي اذا ايسر به كان كما الرجعة فلا ين
القاسم وابن الملقحون نفقة شهر وقيل نصف شهر
وقيل اذا ما لو قدر عليه او لا لم يطلق عليه قال ابن
عبد السلام وينبغي ان تستأثر هذه الاقوال على ما
اذ اذن ان يقرر على اقامة النفقة بعد ذلك وقيل في
التوحيج **ولها النفقة فيها وان لم يرجع على الاخير وهو**
موجب المرونة لانها مطلقة رجعية ثبتت لها الحكم
الرجعية من اربث وعبره وقولنا يسار عليك به الرجعة
لحتران احوال الزوجين **يسار** ينبغي عن واجب مثلها فلا
نفقة لها اذا لا عليك بذكر الرجعة بها والخصم في قوله **ولها**
النفقة **وطلبه عند سفره** بنفقة المستقبلة
ليدفعها اليها او يقيم لها كفيل **عطف** على الفسخ من
قوله **ولها الفسخ** والمعنى ان الرجل اذا اراد سفره فله رجعة
ان تطالبه بنفقة مودة عناية به ليدفعها لها نقدا او يقيم
لها كفيل **يتكفل** لها بها يدفعها له عند استحقاقها
في كل يوم او شهر او نحو ذلك على حسب ما كان الزوج
يعمل كما مر وللمباين الحكم طلبه بنفقة الاقل من مودة
الكمل او السفر وان كان يحمل على غير ظاهر خافته فلم
ير لها ما كطلبه كميل وراه اصبح واختاره المحقق
ان قامت قبل خبثه والاول ان قامت بعدها فان
انهم ان يقيم اكثر من السفر المختار حلقا واقام
حيلا **وقرئ** في مال الغائب ووديعته ودينه
يعني ان الزوج اذا غلب عن زوجته قبل نكاحه
بها او غيره رفعت امرها فطلبته نفقة ما كان الحاكم

للحائقة لعدم

او

او جملة المسلمين عند عدمه يفرض لها ذلك على قدر
وسمه وجاها في ماله الحاضر والغائب المرجوع كذا
يفرض لها نفقتها في دينه الشرعي ويكفي اقوال المدين
ويجوز نفقة دينه بدال فتاة ختنة نفوقية اك
دنة رجيت له اذ ليس له المفقو وعليه دينه وكذا يفرض
لها في وديعته وهو مذهب المرونة وبعبارة وفرض
نفقة الزوجة والاولاد والابوين في مال الغائب اذ اطلبوا
ذلك **واقامة البينة على المنكر** تقدم ان نفقة
زوجة الغائب يفرض لها في دينه الشرعي عفاذا انكر
من عليه الدين فلمرة ان تقيم البينة على مدين
زوجها فلو اقامت شاهدا واحدا يدين زوجها خلفت
معه واستحققت كما امرنا المجلس **ذكر** بعد حلها
بأنه **تحتلها** **يعني** ان الحاكم لا يفرض لزوجة
الغائب نفقتها في ماله الحاضر والغائب المرجوع في
دينه او في وديعته الا ان يحلفوا اليه في الشرع
انها استحققتا في ديمته الى يوم تارخه وانما اسم
تستطاع ولا يبعثها عنه ثم يفرض لها وبعبارة
قوله بعد حلها متعلق بقوله واقامة البينة
الخ ويقوله وفرض في مال الغائب ايضا اي انما
يفرض لها ولكن ذكر موهبا وتقام البينة بعد حلها
من ذكرها بالاستحقاق وبعث من تقرر حلها على
الفرض وعلى بيع الدار بعد ثبوت ملكها انما اذا
اقامت شاهدا واحدا بان الدار ملكها انما خلف
معه ثانيا وكذا الزوج عليه عمن الاستظهار
حيث اقامت شاهدين **ولا يجوز** منها كفيل هو

على حجة اذ اقدم **ب** بين ان الزوجة اذا فسخ لها العاقي
بثبوتها على زوجها الغايب ودفعها لهما فانه لا يوجزن
المراة كقبل بيمينها فيما قبضته من ثبوتها لانه لم
تخرجها على سبيل الفرض وزوجها باق على حجة
اذ اقدم فان اثبت مسقطا رج عليها **و** بيمين داره
بعد ثبوت ملكه وانما لم يخرج عن ملكه في علمهم
ب بين ان عقار الغايب يباع في نفقة زوجته اذا لم يكن
له مال ولا دين ولا ورثة يقر ثبوت ملكه له باليمين
تشهدا بما يقبض في ملكه الي حين البيع لم يفسد
الحلحرج من ملكه بناقل شرعي وليس لهم ان
يشهدوا على القطع اذ لا يمكنهم ذلك فقولهم بعد الحسب
بيمين وقوله وانما لم يخرج ظاهره ان هذا واجب
وقد حكى في باب الشهادة خلافا في وجوبه وكونه
شرطا كمال وظاهر قوله وبيمين الح والى لم يكن له
غيرها وهو يحتاج اليها عبارة الكروية فيذكر
واذا ابيع عقاره هنا وفي دين ثم قدم وان ثبت المراه
بما ابيع فيه عقاره فذكر عن البرزلي في مسألة
الدين ثلاثة اقوال الاول انه لا يثبت البيع بحال
ويخرج على ريب الدين بما قبض الح وعليه اقتصر
المواق **ب** بين بيمينه بالخياره قابله هذا الذي حزنه
هي التي شهد بملكها الغايب **ب** بين ان الحاكم اذا
ثبت عنده ملك الغايب للعقار قابله لا يبيعه
حتى يوجه من عنده شاهدين عدلين للحجج بارة
المقتار المذكور فتطون البيعة به داخل وخارجا
وكرر مكروده الاربعة ثم تأتي بيمينه بالخياره

عند

عند القلدي فتقول هذا الذي حزنه هو الذي شهدنا
بملكه الغايب ان كانوا هم شهدوا الملك او شهد
بملكها الغايب ان كانوا غيرهم ولم يسلح الاحتياج
الي بيمينه بالخياره فيما اذا شهدت شهدوا الملك
بان له دار يحل كذا ولم تذكر جردوها والخياره
على وجه الشهادة به واما ان ذكرت بملكها الوجه
المذكور كما عندنا بحسبيل يزيدون بيان بيمينه
مدرا انها ما تشتمل عليه من الاماكن والمراة فغير نحو
ذلك فلا يحتاج ليمينه بالخياره **و** ان تنازع عاقي
عسره في عيبنه اعتبر حال قرومه **ب** بين ان
الزوج اذا قدم من سفره فطالبت زوجته بيمينها
في حال عيبنه فادعي انه كان معسرا او خالفته
الزوجة في دعواه لتجب عليه نفقتها ولا يثبت لها
فان اعتبر في ذلك حال قرومه من سفره فان قدم
معسرا فالقول قوله يمينه وان قدم معسرا فالقول
قوله يمينها وتلحقها منه وقيل اعتبر حال خروجه
ونفقة الابوين والاولاد في هذا كالزوجة **و** في
ارسالها فالقول قوله ان رقت من يمينها لغير
ب بين ان الزوج اذا قدم من سفره فطالبت زوجته
زوجته التي في عيبنه بيمينها مرة عيبنه فقال
ارسلتها لك او قال توكتها عندك عند سفري ولم
تصدق زوجته على ذلك فان القول في ذلك قولها
بيمينها ان كانت رقت امرها في ذلك اني الحاكم فلم
يجد لزوجها ما لا يباح لها الا نفاق على نفسها
واذن لها في الاقتراض والرجوع بذلك على زوجها

لكن القول قولها من يوم الرفع لا من يوم سفره فان
القول قوله من يوم سفره قبل رفعها واما المخلقة
والرجعية فالقول قولها من قبلها والكسوة كالتيقن
وقوله يوم هذا يعني يوم الرفع وهو متعلق بقولها
لا برفعت والتمتوث بن غوص عن جملة حقائق البهائم
اي من يوم اذ رفعت امرها للحاكم **والعروك** وخبر
يعني ان الزوجة اذ ارفعت امرها بسبب
نقضها في حال عيب زوجها الى جماعة المسلمين
العروك او الى الجيران فان ذلك لا يكون كرفعها التي
الحاكم فلا يكون القول قولها ويكون القول قول
الزوج وهو المشهور وسيجي ان يعيد هذا الحكم
بما اذا كان هناك حاكم كما في غير هذا الموضع وحكم
نقطة اولادها الحصار حكم نقضها يعني لو ناز
عند فور من سفره في نقطة اولادها الحصار
فقال ارسلتها لكذا وتركتهما عندك قبل سفرى
فان كانت رفعت امرها في ذلك الى حاكم فالعروك
قولها من يوم الرفع والا فالقول قوله قاله ابن القاسم
في العتبية **والا** قوله كالحصر اي وان لم
ترفع احدا او رفعت العروك وجيران او رفعت بعض
المدة وسكنت بعضها فقوله فيما لم يرفع للحاكم
كلا او معصا كما ان القول قول الجاني في انه اتفق
اذ لم تكن مغررة والا فلا يقبل قوله لا يباح بناية
الدين ويحتمل كون القول قول الجاني في النقطة
حيث ادعى انه كان يتيق او يرفع النقطة في
زمنها اما اذا تجرد عليه لما محي فلا يقبل قوله

بالاجماع

بالاجماع وكل هذا في حقت من في العتبية واما البائت الحامل
فلا يقبل قوله انظر حلو **و** حلف اقر قبضتها لا يثبت
اي وحيث كان القول قوله حلفها او غايب حلف
اقر قبضتها منه او من رسولها لا يحلف اقر قبضتها
الها الاحتمال عدم حصول ما يثبتها وهو الاصل
ويقتضي عيبه على رسولها او كتابه **و** فيما قرينه
فقوله ان استبى والا فتقوله ان استبى والا يثبت
الغرض وفي حلف مدع الاستبى ما ويلان **الخير**
الاستبى في فرضه عايد على الحاكم وكذا البند
والجار والجار ومعلق بنسازع والمعين وان كان
تتازع الزوجين فيما فرضه الحاكم فقال ذلك الزوجة
مثلا فرض لي في كل يوم درهما وقال الزوج بعصفه
فالقول قول الزوج ان استبى قوله او استبى
معا وان استبى وحدها فالقول قولها فان لم
يشبه واحد منهما اثبتا العرض لما يستقبل ولها
نقطة المثل في المخرج وظاهره لا فرق في ذلك بين
ان يكون اختلافا فيما فرضه قاض وقتها او قلص
سابق عليه وهو كذلك واذا قلنا القول مدعى
الشبه من زوج او زوجة قبل ذلك يمين ام لا ولما
اي الكلام على اقوي اسباب النقطة وهو
الزوجية شرع في الكلام على السببين الباقيين
وهما الملك والقرابة ومعلقها فقال **ف**
في الكلام على ذكره واذا دخل الوالد اداة الحصر
وهي قوله **انما** يجب نقضه وقبضه ودايته ان لم يكن
مرعي **و** ليس موجب حصر لانه سبب كراة نقطة

خادم الاب الفقير يجب على الولد وكذا خادم الام ويحتمل
ان يكون محببه علي قوله ان لم يكن موعا فان كان
شهر موعا يكتفي ولا يكلف بغير ذلك ويكون علي هذا
في كلامه محقق وتقريره وتلخيصه ومعناه انما يجب
عليه علي دابة ان لم يكن موعا ويجب عليه
نفقة رقيقه والابيعا الخ ويحتمل ان يكون اراد
حصر اسباب النفقة الثلاث وذلك لانه لما
ذكر ان النفقة يجب بسبب النكاح اشار الي انها
لا يجب بغير ذلك بالاحتمال الا بسبب ملك او قرابة
ويكون رقيق الاب والام بطريق التبعية كما لانه
من تمام التركة والحد اقل بعد هذا الكلام وبالقرابة
علي الموصراي فلا يجب علي غيره ذلك من القرابة
ويحتمل ان محببه نفقة رقيقه اي انما يجب
للمرقيق النفقة لا التزوج او الحج او البيع ونحو ذلك
وهذا اولى انظر الترحم الكبير والابيع اي بان
استنع من الاتفاق او بحجة بيع ما يباع ونحو
بين ذكاة ما ياكل وهو واحد من ملكه بغير
والابيع ما يبيع بغيره واما ام الولد فقيل بشرط
وقيل نفقة واختير واما المبرور والمعتق للحمل
فيقال كما احرم ما عا ينفق عليها ان كان لها حرة
والاعتقار اما قوله كتكليفه من العمل ما لا يطيق
اي وتكرره منه ذكره بانه يباع واما الحرة والموتان
فلا يباع كذا ذكره في البيع ما لم يرفع الحضر
والا فلا يجبر علي البيع ويجوز من لبيها ما
لا يجزى بنتا جها يعني انه يجوز لما كذا الدابة ان

يلتذ

يلتذ من لبيها ما لا يجزى بنتا جها فان كان يجزى به
تحتقا او شكافاة للجوز له الخ ومنه وبالفراية
علي الموصر نفقة الوالدين المصربين اي وكذا كذا
نفقة الوالدين المصربين علي ولد هما الموصر والحمل
في ذلك قوله تعالى بوالدين احسانا ولا جمل الامه
وسواك انظر الولد كبير او صغير اذكر او انثى حيا
او ميتا واحدا او متفودا وسواك ان الا بوزن محققين
او من بين مسلمين او كافرين او مختلفين وان ثبت
العدم لا يهين **يعني** لو طلب الا بوزن نفقة من
الولد فقال لها لا يلزم مني لهما نفقة لانكما عنيان
وجالاه في ذلك وادعيا العوم فليهما ان يثبتا نفقة
لتقدم الفسأ والمشتهور ان اثبات العوم يكون بمولدين
لا بوجله وامرأتين او احدهما يمين لانهم حرموا حتى
باب القس ان العوم لا يثبت الا بمولدين لانه ليس
بالدليل ابل اليه فالتردد لا محل له في كل قوله
لا يهين لانه يقتضي ان عليهما عينا في اثبات
العدم وهي يمين الاستظهار وليس كذلك ان العوم
لا يثبت الا بشاهدين وكان عليه ان يقولوا يمين
اي حال انه لا يمين استظهارا في حلفا اثبات
العدم في الديون فلا بد من يمين وهل الا بوزن المطلوب
بالنفقة محمول علي المملوك او علي العوم قولان
يعني ان الاب اذا طلب نفقة من ولده فادعي الوار
انه فقير فمحل حمل علي الملاحني يثبت فقره او
محل علي العوم وعلي الاب اثبات ملايه قولان
وكلما ان لم يكن للولد اخ موصر يشاركه في النفقة

عليه الا يوجب اما ان كان له اخ موسر فيتفق علي انه يحمل
علي الملاحية يثبت العدم لان اخاه يطالبه بالنفقة
منه نكته في التوجيه عن ابن النخاس ز ولوا د عي كل
من الولدين العدم جوي القولان المذكوران في كلام المؤلف
وخدمها وخدم زوجة الاب يعني ان الولد الميسر
كالزوجة نفقة ابويه الميسرين كذلك يلزمه نفقة
خادمها ويلزمه ايضا نفقة خادم زوجته ابويه وهذا
اللزوم بطريق التبع وظاهره وان كان غير محتاجين
الى الخادم والمخادم البنت فلا يلزم الاب ولو احتلت
لها وكذا حاجة الولد واعفاه بزوجته واحدة معطوف
علي نفقة ابى انما يجب اعفاه بزوجته واحدة لا بامه
ولا بالثمن واحدة والظاهر ان الاب لا يلزمه
قبول الامنقرا كما ذكر بواحدة لئلا يتوهم ان المراد
بالزوجة الجسدية ولا تنفرد البنت لخدمها امه
علي ظاهرها تنفرد بمرد وعنفاء من فوق
والصبر للنفقة وعلي انه مبدوء بعنفاء من تحت
فالصبر للاتفاق المقصود من نفقة اي ولا ينفرد
الاتفاق علي الولد لزوجات ابويه كانت امه مع ابويه
ام لا فنقول ان كانت الحرة واحدة لو كانت اجنبتين
وهذا اذا كانت امه نفق الاب والام تنفرد بالنفقة
علي الابن امه بالقرابة والآخرى بالزوجية وان
كان لا ينفرد الاب نفقة احوالها فالزوجية والقول
للاب فتمين ينفق عليها الولد حيث لم تكن احوالها
امه وطلب الاب النفقة علي من نفقتها النكاح وال
نفقت الام ولو كانت غنية لان النفقة هنا للزوجة

للمنفقة وخلاف هذا لا يقول عليه **لا** زوج امه وجده ولد
ابن **يعني** ان الولد الموسر لا يلزمه ان يتفق علي
زوج امه المفسر علي المشهور ولا يلزم ولدا لابن اب
يتفق علي جده ولا جده المفسرين وسواك انت من جهة
الاب او الام وكذا لا يلزم الجدة نفقة ولدا ابويه او لغير ولد
البنت لانه ولد الغيب **ولا** ينفقها تزويجا
من فقير **يعني** ان نفقة الام لا تنفق علي الولد
بسبب تزويجها من رجل فقير او بغيره ثم افتقر
فان وجوده كالعدم وكذا ليس الثمن نفقة امه
لا ينفقها تزويجا بفقير واما ان تزويجا غني فتفقوا
نفقتها عنه بالمرقة فقيمة علي خلاف ذلك فقير
ومثل الام في ذلك البنت ولو قدر الزوج علي بعض
النفقة ثم ابنت او الاب ينفقها **ووزعت** علي الاولاد
وهل علي الروس والارث واليسار اقول **يعني** ان
نفقة الاولدين الميسرين واجبة علي اولادهم
الموسرين واختلف هل توزع تلك النفقة علي عود
روس الاولاد من غير فرق بين ذكر وانثى ولا فسد
بسال او توزع علي حسب ميراثهم فيجوز ان يكون
علي الانثى او توزع علي قدر يسارهم الغني بحسب
حاله والفقير بالنسبة لغيره بحسب حاله كان ذكر
الغني ذكر او انثى اقول ثلثة والمذهب هو القول
الثالث **ونفقة** الولد الذكر حتى يبلغ عاقلا قادرا
علي الكسب **واما** يوجب نفقة الولد الذكر الذي لم يملك
له ولا حصة تقوم به علي الاب الحرة حتى يبلغ عاقلا
قادرا علي الكسب ويجوز ما ينكسب فيه اما لو كان له مال

او حصة لامعة فيها تقوم به سقطت نفقة عن الاب
لكن لا ان ينقض ماله قبل بلوغه او يرفع الاب قوا حذا
وبسافر العامل ولا يوجد سلف فنقوم على الاب
واما الولد الرقيق فعلى بيده ومن بلغ حيونا او زمنا
او اعجب فستمر نفقة على الاب ولو كان كجنا
بعد حين لا نفقة عليه انه بلغ حيونا قاله
يعني وثبت نفقة العاجز عن الكسب جملة بر مائة
او غيرها والقادر على البعد على الاب تثميرها
ولو طرأ عجزه او حيوته او زمانته بعد البلوغ لم
تقو خلافا للميراث والاثني حتى يدخل بها زوجها
يعني ان نفقة الاثني الحرة ولو كانت كافر فولاية
على ابيه لحتى يدخل بها زوجها البالغ او يدعي
للزوجة وهي مطبقة للوطي فانها تسقط عن
الاب لو جوف على الزوج مخ فلو طلقها زوجها قبل
بلوغها بعد ان اراد بكارها فان نفقتها تعود على
ابها بعد عليه الميثاق ويورثه موقوف ما ياتي من
قوله لان عادت بالغة وتنفق عن المونسر
معني الزمن الا لغيره او تنفق غير منبر قد
علمت ان نفقة الولد المعسر على ابيه المونسر
وان نفقة الاب المعسر على ولده المونسر بما هي من
باب المواساة وسوا حكمة فترفع عند الاحتياج
فاذا احتج المونسر بما هي نفقة واخرها من غير
من وجبت عليه ثم اراد الرجوع بها على بيت
وجبت عليه مدة التحيل فانه لا يلزمه له شيء من
ذلك سقطت عن المونسر بما هي ذلك الزمان لان

الحكمة

لان الحكمة قد استندت وزال سبب وجوبها ما لم يكن قد حكم بها
حالم اما ان كان قد حكم بها لم ينفذها لانها لا تنفذ عن المونسر
معني الزمن لانها كانت بقضية الحاكم كالدين وكذلك
لا تنفذ النفقة عن المونسر متى اذا انفق عليه شخص
غير منبر فكل هذا الرجوع على من وجبت عليه لانه
قام عليه واجب يرجع بها المولى فبيع ابن الحجاب من ان
نفقة الجاني غير منبر حكمها القاضي بها مع انه لا
يقضي للمنفق غير منبر الا اذا رجع الا اتفاق بعد
الحكم كما ان نضاه ابن عرفة فلو قال الا ان يعرضها
فيقضي بها المولى انفق بعد ما عليها غير منبر
لكن اصوب بخلاف نفقة الزوجة فلا تسقط عن
الزوج معني زيتها لانها في مقابلة الاستمتاع
واستمرت ان دخل زمته ثم طلق يعني ان الاثني
اذا دخل بها زوجها وهي زمته ثم طلقها وهي على
حاله ازمته فان نفقتها تستمر على ابيها وكذلك
تعود على الاب اذا كان للولد مال ثم ذهب وقوله
ان يدخل زمته وكذا تستمر نفقتها ان رثها والمراد
بالاستمرار العود في مدة زوجيتها نفقتها على
زوجها لا على الاب لان عادت بالغة او عادت
الزمانة اي لا ان تزوجها صغيرة صحيحة ثم عادت
الى الاب بطلاق او موت بالغة صحيحة قادرة على
الكسب من غير السواك ثيبا او عادت الزمانة عند
الزوج ثم تاهت بعد بالغة ثيبا فلا تعود نفقتها
التي كانت واجبة على الاب فقوله لان عادت بالغة
اي ثيبا صحيحة دخل بها صحيحة اوزمته وقوله

او عادت الزمانه ايم بعد بلوغها عادت بعد الطلاق او قبله
وبعبارة لا انعادت اي تبطل بحدية دخل بها زمينة
او بحدية فان عادت تبطل بالحدية عادت النفقة
وهل الى بلوغها او رجوع قول زوج قولان وان عادت بغير
عادت النفقة الى رجوع الزوج وقوله او عادت الزمانه
ايه اذ ادخل بها زمينة ثم رآه الزمانه عند الزوج
ثم طلقت بالحدية ثم عادت الزمانه ولم يكن عذر
انتهى بحب عليها نفقة ولها الا المكاتبة كما قال ابن
عرفه والمهر في النفقة على الام لولدها الصغير البقي
المعسر والابن العربي في اخر سورة الطلاق نفقة الولد
على المولودين الا مطلقا قال ابن الموارث انما على الابوين
على قدر الميراث وتاويله بحال عسر الابل بحقوق
التونس في كتاب الصيام وقع في الموارث ان الابل ان
كان فقيرا او لا لبن للام ان عليها ان تستاجر له وليس
ببين لا تعاقتا علي ان نفقة الولد لا تلزمها حتى
عسر الابل فاذا لم يكن لها لبن لم يتعلق عليه بزمته
كما لم يكن لها نفقة انتهى بنيه عليها بقوله وعلى
المكاتبة نفقة ولها ان لم يكن الابل في الكتاب فليس
عجز عنها عجزا عن الكتابة يعني ان نفقة اولاد
المكاتبة عليها يكون سببهم اذ دخلوا معها في كتابتها
بشرط او كانت جاملا بقم او خدرت او امير الكتاب
قد خلوا بغير شرط هذا ان لم يكن ابوهم في الكتاب
بان كانوا احرار او في كتابته اجري ونفقة ما هي علي
زوجها اما ان كان الابل موم في الكتابة فان نفقتها
ونفقة الاولاد علي ايهم فلو عجز الابل عن نفقة

اولاده

اولاده او عن نفقة امهم فان ذلك لا يكون عجزا له عن
الكتابة لانها مسوطة بوقبته فكانت كالكتابة والنفقة
شرطها اليسار لانها مواساة ويرد على قول المؤلف
ليس لنا ان نحب عليها نفقة ولها الا المكاتبة
قول المؤلف الا ان واستلجرت ان لم يكن لها لبن وقد
يحاسب بان الفرق جاز بارحلتها موكا لشرط اي
انه من باب المواساة لا من باب وجوب النفقة
عليه لا يحتاج الى استئذان المكاتبة لان النفقة
في الحقيقة منتهى السبل لانه اشترط ذلك عليها
وكانه من جملة الكتابة **وعلى** الام المتروجة والطلاق
او فلع ولها بالاجر يعني ان الام المتروجة بايب
الطفل يلزمها ارضاع ولها منه من غير طلب اجر
وكذلك المخلقة طلاقا رجعا لانها كالزوجة **والا** لعل
قد يعني ان الزوجة اذا كانت عالية القدر يان كانت
من اشراق الناس فانه لا يلزمها ان ترضع ولها
الا ان لا يقبل الولد غيرها كما يان فان ارضعته
بختيار منها قلما ان تطلب من ابنته الليرة ومثل
عالية القدر من حمل لما قلنا لن ارضع قلا يلزمها
ان ترضع ولها وان كانت غير عالية المقدار وبعبارة
وعلى القدر بالعلم والصلاح **كالباين** الا ان لا يقبل
غيرها او يهرم الابل او يموت ولا مال المحبي **يعني**
ان المطلقة طلاقا بايبا لا يلزمها ان ترضع ولها
واحدة رجلا لانه لا يبيد الا ان لا يقبل غيرها
فيلزم كل من الشريفة والباين الارحلت مع امكانه
منها بوجود اللبن في ثديها ويجب لكل الليرة كما في

الموتة من مال الاب فان اعدم فمن مال الحبيبي وكذا لو لم يترك
كلاما من الشريعة او البايين او غيرها ان تزوج ولها لكن
حياتها اذ قبل غيرها في اذ كان الا بعد عينا او ميتا ولا
مال الحبيبي اما ان كان المولود مال فانه يستلجمله منه من
يرجعه كمال الاب ويعدم مال الاب فقوله الا ان لا يقبل
غيرها اي الشريعة القدر والباين مستثنى من المشبه
والمشبه به **و** استلجرت ان لم يكن لها البايين **اي**
وايه تلجرت من وجوب عليها ارجاع ولها حياتها ان لم
يكن لها البايين علي المشهور او لها ولا يكفيه لو وصفت
او انقطع لبيها او حملت لانه لما كان عليها الا ارجاع حياتها
فعلية بخلفه ولا رجوع لها علي الاب او الحبيبي اذا
ابى وتعدم الجواب عن ايراد هذه علي قولهم ليس لما
انتي تجيب عليها نفقة ولها وقولنا من وجب عليها
ارجاع ولها حياتها يستل من في العدة او المطلقة
طلاقا رجعي او عاليا القدر والباين ان اعدم الاب او
مات ولا مال للحبيبي وهو اول من حصه بعالية
القدر والباين في حالة عدم الاب او موته ولا مال للحبيبي
لغيبوره وقد **حاجب** عنه بانه اذا كانت ممن تجب
عليها الارجاع لها رضى تستلجرا اذ عزم لباينها فاولي
من تجب عليها الرجوع اجباله وبشرط في المستلجزة
ان لا يكون فيها عيب يورث في ائلين لكونها حقا ارجعا
بما استلجرت عزمه في الظاهر وانما عزمها بلبان وفيما
تقدم يلين حيث قال حصول لبين اذ هي لانه ردها
من علي لبين يقول ان لبين الادبي لا يملك فيه الابان
وهنا واقعه **و** لها ان قبل اجرة المثل ولو وجد من رده

عنده

عنده **مجانا** علي الارجاع في التاويل **يعني** ان اللام
الغير اللام لها الرجوع من بشرعية فداو باني اذ قبل
الولد غيرها ان تزوج بأكيرة المثل من مال الاب او مال
الولد ان لم يكن للاب مال والقول قولها في طلب الكبرة
ولو وجد ابوه من يرجع الولد عندها به بدون اجرة المثل
او **مجانا** لان الظاهر ان كانت تزوجه عندها فبالظير
هي التي تباشره بالرجوع والمبيت وذكر بقرينة بين
الام ولها **و** بعد **م** من قوله هذا ان قبل اجرة
اذا لم يقبل الولد غيرها الا اجرة لها وليس كذلك لما قرئنا
من ان مرغب المدونة ان لها اجرة فلو قال الا ان بعدم
الاب او يموت ولا مال للحبيبي كعدم قبوله غيرها ولها
لغيرها كان قبل ولو وجد من يرجعه عندها **مجانا** كمال
من الالهام المذكور ونسخة عنده بتذكر الحبيبي انكرها
ابن عازي للجليل **م** ذهب المدونة وتزجي ابن
يونس انما هو علي نسخة التابيت ولما ابي الكلام علي
التفقات التي من اسماها القرابة وكانت خاصة
بالاب وانما يسمي بالرجوع الذي هو من فرعه وكان
مستزكا بين الابوين شرع في نواحيها وهي الحضانة
المستزكة بينهما وغيرها ابن عرفة هي تحصيل قول
الباين حقا الولد في مبيته وموته ظاهرا ومولها
و محضه وتنظيف خصة فقال **و** حضانة الذكر
المبلوغ والاثني كالتفقة للام **يعني** ان الحضانة
ثابتة وكانت للام كان المحضون ذكرا وانثى لكن حضانة
الذكر المحقق من ولادته للمبلوغ من غير شرط علي
المشهور وعند ابن شعبة ان حتي يبلغ عاقلا غير من

وان تصور به ابن الحبيب لكنه متعقب والناثي لرحول الزوج
بها ولا يكفي الدعوى الى الرحول ولا يعتبر هذا البلوغ
بالاثبات وقولنا المحقق لا يعتبر بانه عن الحثي
المشكل فانه لا يخرج من الحثانة مادام مشكلا ونما
قررنا من ان الرعا المرحول غير معتبر بحلاف وجوب
الشفقة على الاب فتعقب علمت بلغي التشبيه في كلام
المولف **رواية** عن عتق ولدها **يعني** ان الامة اذا كانت
متزوجة بغير فطرتها ومهما منعت ولدا اعتقه سيده فان
حضانته لأمه قال ما ذكرنا اذا اعتق ولدا لامة وزوجها
حرف فطرتها في الحنفية حضانة ولدها الا ان يتباع فتضمن
الى غير ذلك الاب قال اب احق به او يولد الاب انشقا لا الى
غير يولد الام فله اخره وبعبارة اي ولو كانت الامة
متزوجة بغير ولدها فله حضانته وسوا كان ابوه
حراما لا وفرضه في الكورنية في الاب الحر لانه الموقوف
ويجب على قوله اعتق وكذا في دفع توهم ان الامة لا
تضمن الجور استار المولف بقوله او ام ولد الى ان ام الولد
له حضانة وكذا ما من سيدها اذا اعتقها او عتقت
بوتة فالحكم **ل** ان ولدا لامة اذا اعتق وكان من
زوجها فله حضانته واولي اذا لم يعتق وكذا ولدا ام
الولد من زوجها لم يعتق واما ولدها من سيدها فلها
حضانته اذا اعتق او ماتت سيدها لكن اذا ماتت
ام الولد بارتاحة فليس فيه حثي رقيق فقلنا
بأنهم فيه المنع وقوله ولو اعتق ولدها قال ابن
عزقة قلت هذا ان لم يتسرها السيد انتهى ولعل
المراد بالشر الوطى لا اتخاذها للوطى **و** كلاب

تقاهره

تقاهره وادبه وبعثه للمكتب **س** اي والولي تقاهره
المحمول وادبه وبعثه للمعلم اعلم من كونه ابا وذكور
ابو الحسن بل حمله ان للاب القيام بجميع امور
وتحتنه في داره ويرسله للام وان البنت تزف
من بيت امها وان لم يزوج الاب يتركها انتهى والمراد
بالادب التاديب **س** ثم امها بوجبة الام **س** يعني
المستحق للحضانة بمرام الطفل اذا تزوجت او
حصل لها وجه سقط جردته ام امه لان شفقتي على
ولد ابنتي كشفقة امه عليه وقر عتقت ان المهر
للحضانة والمستحق لغيرها من كانت شفقة على
الطفل اقوي من شفقة غيره مشهور المذهب ان
قرايات الام اشفق على الطفل من قرايات الاب
ملعري ام الطفل وامها فانه متفق عليهما انهما
اشفق على الطفل من قرايات الاب فان لم يكن
المحمول بغير حق قبل امه او كانت وسقطت
حضانته فان الحنفية حضانته تنتقل الى جدة
امه وكلامه بوجهه على جدة الام دينة
وليس كذلك كما في الاولى اب يقول بغير جدة للام اي
ثم الجدة من جهة الام فينبطل حصة الزكوة وجبة
الرايات لكن حصة الرايات مقدمة على حصة
الزكوة ان انفردت بالسكنى عن ام سقطت حضانته
س الصيرفي اعرف بغيره على حصة جدة الطفل
وعلى جدة امه والمعنى ان كلامها لا يشترط
الحضانة الا بشرط انفردتها في السكنى بالطفل
عن ام سقطت حضانته بالشر لا بالشر او غيره وذكر

ان تقول المحض حصة لها بذلك بل كل من استحق الحصة
 بشرط فيه ان يفرد بالسكنى عن التي سقطت
 حصة بنتها **ثم** الحالة عخالها ثم حصة الاب **ثم**
 يعني فان لم يكن للمحمض حصة من قبل امه او كانت
 وسقطت حصة بنتها بتزويج او غيره فان حاله
 الطفل اخت امه شقيقة او لا تستحق الحصة
 عليه وتقوم الحالة الشقيقة على التي للام فان
 لم يكن للمحمض حصة او كانت وسقطت حصة بنتها
 بتزويج او غيره فان حاله الام تستحق الحصة
 وهي اخت حصة الطفل لامه كالصهر في خالها
 برجع لام الطفل اي **ثم** بعد حالة الطفل التي هي
 اخت امه ينقل الحصة في الحصة فحالة امه
 وهي اخت حصة لامه وهو اخو اخو اخو اخو اخو اخو
 المعيدة الذكر او لي من ارجله الحالة القريبة
 الذكر لا بحالة الحالة قد تكون اجنبية للمحمض
 كما لو كانت خالها من ابيها واسقط المولى العمة من قبل
 الام وعمة الحالة وهما شي واحد قبل الحصة للاب فكان
 الاول ان يقول **ثم** الحالة ثم خالها ثم عمة الام وعمة
 الحالة ثم حصة الاب ابجدية المحضون من قبل الاب
 اعم من ام الاب وام ابيه وان علنتو بعبارة كلام
 المولى بوجهه فحصة علي حصة الاب دية وليس كذلك
 فكان الاول ان يقول **ثم** الحصة للاب ابجدية من
 حصة الاب فيشمل الذكر وحصة الاناث لكن حصة
 الاناث مقدمة على حصة الذكر **ثم** الاب **ثم**
 الاخت **ثم** اي **ثم** مرتبة الاب تلي امه **ثم** مرتبة

اخت

اخت الطفل تلي مرتبة ابيه شقيقة ثم لام ثم الاب
ثم العمة **ثم** اي **ثم** مرتبة العمة من قبل الاب كشوا
 كانت اخت الاب او اخت اب الاب او فوق ذلك تلي
 مرتبة اخت الطفل واسقط المولى الحالة من قبل
 الاب وهي بعد عمة الاب وشوا اخت ام الاب او اخت
 ام ابيه وان علنت فحصة ان يذكرها قبل قوله **ثم**
 هل الخ **ثم** هل بنت الاخ او الاخت او ابنا من
 وهو الاظهر اقوال **ثم** اي فان لم يكن للمحمض حصة
 لا امه او كانت وسقطت حصة بنتها من قبل
 بها فقيل بنت الاخ شقيقة او لاب او لام اخ
 بخالها تلي وقيل بنت الاخ شقيقة او لاب
 او لام اخ **ثم** بنتها من قبلها شوا وهو الاظهر
 عند ابن رشد لقوله القياس هي في المرتبة
 شوا ينظر الامام في ذلك فينقضي لغيرها وانما هي
 اي من الكفاة لا من الكفاة اقوال ثلاثة وبعبارة
 اي الاتركفاة بغير ابي الحبي وطعامه وشرايه
 ومحمضه وتنظيف ثيابه وكلام المولى فيه
 اعتراضات اظهر بعضها في شرحنا الكبير **ثم**
 الوحي **ثم** اي **ثم** مرتبة الوحي مقدمة على مرتبة
 العمة في الاناث الجوار وفي الذكر مطلقا
 وله حصان الاناث الكبار ذوات المحارم فان
 لم يكن ذوات محارم قبل له حصة في حصان بنت
 ابن عوفه وينبغي ان يكون خلافا في حال فان
 ظهرت اماراة الشقيقة وهو اخو اخو اخو اخو
 المولى بالوحي ما يشمل مقدم الفلحي والطاهر

ان وجهي الوحي هو من ما يعنيه ما سرفي الكلام علي اوليا
النكاح **ثم** الاخ **ثم** ابنة ثم الم ثم ابنة الجبر لان
واختار خلافة **ثم** ابني فان لم يكن وصي ولا احد من ذكر
قبله او كان وقط حقه من الحضانة فان الاخ مقدم
ويستحق الحضانة ويقوم الشقيق علي غيره كما
ياقي **ثم** بعد الاخ الجواب بالاب **ثم** بقره ابن الاخ
ثم بقره عم المحضون فان لم يكن فان عم المحضون
واما الجوز من جهة الام فانه لا يستحق الحضانة لكن
عليه ابن رشتد اختار المحمي خلاف هذا وان له حقا
في الحضانة لانه حنانا ونفقة وتعلقا الدية
عليه وقد قدموا الاخ للام علي الاخ للاب والعم
مع محو بينهما **ثم** المولي الاعلي **ثم** الاسفل اي **ثم**
تلي مرتبة العم وابنه واما اخر عصبية السبا
المولي الاعلي وهو المعتق بكسر التاء وعصبية من
موالي السبا **ثم** المولي الاسفل علي المشهور ومربي
المرونة وهو المعتق بعق التاء وجورته ان كان انتقل
الي محضنا فهو مولي اعلي وجورته ما يتولد
معتق فان الحضانة تستقل لعتيقها والخطر
هل لعصبية الاسفل سببا حضانة ام لا **ثم** يقدم
الشقيق **ثم** للام **ثم** للاب في الجميع **ثم** يعني ان جميع
ما مر من مراتب الحضانة الشقيق ذكر او انثي
يقدم قبلها علي الذي للام ويقدم علي الذي للاب
فان تقدم للاقرب فان الحضانة يستحقها بعده
من هو ادني منه مرتبة ولا يستقل الحق للسلطان
وقوله في الجميع اي في جميع المراتب التي يدخلها الشقا

وعدها

وعددها اخترازا من الاب والجد والجد والجد **ثم** في
قوله في الميتا يعني بالصيانة والشفقة **ثم** يعني ان
قد تقدم ان الشقيق يقوم علي غيره اذا اختلفت
المرتبة فان اختلفت كعتقين وعجيين مثلا فيقدم من
مواقي شفقة وحضانة علي المحضون ويقدم الاسن
علي غيره لانه اقرب الي الصدر والرفق من غيره
فان تساوي بالظاهر القرعة فان كان في احد من
حضانة وفي الآخر شفقة والظاهر تقدم ذي
الشفقة كما يعبره كلام الرجزاجين ولما كانت الحضانة
كما قال القرافي تقتضي الي وجور الحبيب علي الاطفال
في كثرة البكا والتحنن من المعيات العارضة
للمحيين ومن يد الشفقة والرفقة الساعية علي الرفق
بالمحضون فلو ذكر وجوبه علي النساء لان علوهم
الرجال بمفهوم الاسلاك في اطوار الحبيبات وما يليق
بهم من التكليف والعامليات وملازمة الاقدار
ويحل الدانة انهي شرع في صفاتها المحملة
لذلك بقوله **ثم** بشرط الكا حتن العقل اي بشرط
الشخص الكا حتن ذكر او انثي العقل فلا حقد في
الحضانة للمحضون ولو غير مطبق والامن به طيش
وانما اقتصر علي الانثي في قوله لا كسنة الكونما
الحمل في باب الحضانة قال في التوجيه لمن
يستحق الحضانة شروط اولها العقل الخ ومن من
صبيح العموم وبما سقط ما قبله اقتصر علي
الانثي لان الذكر لو كان مسنا وعنده من يحضن
كما هو الشرط فيه لا يستحق حقه وادخلت الكاف
العي والخرس والعموم من شرط الكا حتن اجنا عزم

مراد المولود بهذا ان الحفانة اذا انتقلت عن الام بتزويجها
 بلحبي مثل الغيرة والمحبون جميعا وانت المرحض
 ان تزوجه عن من انتقلت الحفانة فكلوا قالت
 لا ارجعه الا في بيتي ورجعت الام بان تزوجه في منزلها
 او قالت المرحض ان ارجعه في بيت امه ولا ارجعه عن
 من انتقلت لها الحفانة فان الحف في الحفانة للام
 فان قلت كلام المولود لا يغير مرادها فاده ان الام اذا
 تزوجت وانتقلت الحفانة لمن يغيرها وانت المرحض
 ان تزوجه عن من انتقلت الحفانة له وليس كذلك
 اجيب بان في كلام المولود حذف حرف في ايمعند بدل
 امه لكنه لا دليل عليه فباريه غير جواب بلزاقا
 انما عازي بصوابه ان يقول عند يدها فيعود الصبر
 على الام المتفرقة والمراد بدلها من انتقلت لها
 الحفانة فغيرها بتزويجها كما في حنفها اللحي ولا يع
 حمل كلام المولود على ما اذا لم تنتقل الحفانة عن
 الام بتزويجها لعدم وجود حنف او لوجوده متصفا
 بما في ادفي هاتين الحورتين لا تنتقل الحفانة عن
 الام بحال وانما حمل عليها بوجهي الى تكراره مع قوله
 او لا يكون للولد حنف الخ او لا يكون للولد حنف
 او غير مأمون او عاجز يعني ان الحفانة لا تنتقل
 عن الحفانة بتزويجها لمن يسقط حنفها في حيث
 لم يكن المولود بعد حنف من بشر عن حنفه او يكون له
 لكنه غير مأمون او عاجز كما في قوله **ص** او كان الان عبد
 وهي حرة يعني ان ابا المحضون اذا كان عبدا وامه
 حرة وتزوجت برجل احبي من المحضون قلن الولد
 يبقى

يبقى عنده ولا يترج منها وظاهره سواء كان هذا العبد
 قائما بمورسده فيه كفاية ام لا وهو ظاهر كلام المولود
 هنا وفيما ياتي من قوله وان لا يسافر في حراجه وقوله
 او كان الالة عبد ايمر الحفانة بغير الام للاب المولود
 ليس هناك من يستحق الحفانة بغير الام للاب المولود
 من يستحق الحفانة قبله انتقلت الحفانة له بتم
 عم كلام اللحي بسادة المسائل وفي قوله **و** وفي
 الوحيدة روايتان **ب** يعني ان الام او غيرهما من
 الحفانات اذا كانت حنف على الاطلاق وتزوجت
 برجل احبي من الاطفال دخل بتزويجها منها لتزويجها
 بلحبي كغيرها او يبقون عندها في ذلكا بيتان
 عن ما لكر قال مرة يبقون عندها انتقلت كغير
 بيتا يسكنون فيه وكما في طعاما ملوما يجب لهم الا ان
 تحشي عليهم راد في رواية محمد ولو قال في احبائه ان
 تزوجت فانزعوم لانه لم يقل خلا حنفها وقال
 مرة يترعون منها لان المرأة اذا تزوجت غلبت على
 حل امرها في فعل ملبس بجواب وعلى القول بغير
 السقوط في مرتبة الاب وقيل الام **تمت** عكس
 كلام المولود لو تزوجت الحفانة بالودي عليها وحملتهم
 في بيت بنفقتهم وحادهم لم يترعوا منها قاله ابن
 القاسم وان لا يسافر في حراجه **و** اي بشرط
 ثبوت الحفانة ان لا يسافر في حراجه **و** اي بشرط
 رضيا بسفر ثقله نسبة يرد فان سافر الولي السحر
 المولود كان له ان يلحق المحضون من حنفته ويقال لها
 البعير وليك ان شئت ولا يلحقه ان سافر لغير سلكي

كما يأتي والمراد بالولي اعم من ولي المال وهو الاب والوصي به
والمقدم وولي العصبية كانت العصبية سببها المقتضى
وعصبية او شيئا فاذا اراد الممثلة السفر المذكور
بالمحزون فله اخذه من الحائنة واحتز بقوله ولي حر
كما لو كان الولي للمحزون عبدا اراد السفر فانه لا يكون
له اخذه معه ويبقى عبدا لانه العبد لا يقرر له ولا يسكن
واحتز بالولد الحر من الولد العبد اسافر وليه لا يخرجه
معه لان العبد تحت نظر سيده سفر او حنجر او قوله
ولولا موقوف له اعيان محزون وقوله وان رخصيا متباقة
في المفهوم اي ان سافر الولي الحر من الولد الحر السفر المذكور
سقط احقنا من الحائنة فله اخذه وليه معه ولو كان الولد
رخصيا على المشهور بشرط ان يقبل الولد عبدا معه
ومثلا لام غيرهما من له الحائنة **ص** او سافر هي
ص يعني وكذلك بشرط في حائنة الحائنة ان لا تسافر
عن بلد الولي الحر من المحزون الحر فان سافرت السفر
المذكور سقطت حائنته **ص** سفر ثقلة لا بخارة **ص**
هذا راجع لسفر الحائنة وسفر الولي اي بشرط سفر
الحائنة المسقط الحائنة او سفر الولي الموجب
للحر الولد من حائنته ان يكون سفر ثقلة وانقطع
فان كان سفر بخارة ونزعة فلا تسقط حائنة
الحائنة بسفره بل تاخره ان قرب الموضع والباخره
الولي من حائنته وقوله وحلف اي الولي انه
يريد بسفره الثقلة وسوا كان منها او غيره وهو راجع
للمفهوم اي فان سافر اخذه وحلف وقوله ستة يرد
طرق مكتوب على الظرف فيقال له يسافر وتسافر

فرد

فهو شامل لسفر الولي وسفر الحائنة فالسفر الذي يقطع
الحائنة من الولي او من الحائنة هو ما كان مقفرا ستم
يريد **ص** يعني ان ظاهر المدونة ان سفر البريد بين
يكون كافي في قطع الحائنة اذا سافر الولي او سافرت
الحائنة والمشهور الاول وقوله يريد بين علي حذو حذو
اي مسافة يريد بين حذو الحائنة وبين الحائنة المبه
بحر واد الا كان الواجب ان يقول يريد بالالف وحده
ويجب ظاهرها يريد **ص** ان سافر للمندمان في الطريق
ولو سافر في الحيز في قوله ان سافر في مود علي الولي
والعني انه بشرط في السفر الذي يسقط الحائنة
ان يكون الولي سافرا بالمحزون ان يكون مود وان تكون
الطريق مملوثة يسلك فيها بالمال والخرير وسوا كان
في الطريق يحرام للعلي المشهور بقوله تعالى هو الذي
يسير في البر والبحر فيقيد هذا بما اذا لم يقبل عطية البحر
كما مر في الحج عند قوله البحر كالبر لان يقبل عطية البحر
ان سافر في شرط في مفهوم ان لا يسافر في اي فان
سافر اخذه ان سافر **ص** الا ان تسافر هي معه اي الابه
ان تسافر هي اي الحائنة معه والمكان الضمير في تسافر
وامن مفرد ام ذكر اعلى الولي ابرز الضمير العاير الى
الحائنة للمعايرة بين الضميرين وان لم يفتش اللبس
ثم ان الاستثنا من مفهوم الا ان يسافر في اي فان
سافر سقطت حائنته الا ان تسافر هي مفهومها
كان قوله سفر ثقلة لا بخارة ستة يرد راجعا لسفرها
كان قوله لا اقل من ستة يرد على الاول او يريد بين علي

الثاني راجعاً إليها يعني فلا يأخذها الولي ولا يتزكها الحاصنة
 اذا سافر زوجها منها لا قبل بما ذكر ولا يعود بها الطلاق
 يعني ان الحاصنة اذا سقطت حقها من الحضانة
 بسبب تزويجها من غيره وانقل الحق لمن يبرها ثم طلقت
 او مات زوجها فان الحضانة لا تعود لها سوا كانت
 اما او غيرها بل الحق فيها باق على ان تنقلت له واذا
 اراد من له الحضانة زوال المحضون لغيره فان كان للام فلا
 مقال للاب في ذلك لانه نقل لها هو اقبل وان كان لخته
 فللاب المنع من ذلك نعم ان قوله ولا يعود الى اي جبر
 علي من انتقلت له يتزوجها اما لو سلم لها الحضانة
 من بسبب حقها بعد ما قاله يعود لها ويقبل قوله ولا يعود
 الى ما اذا لم يمت من يبرها كما يدل عليه قوله او لموت الجدة
 والام خالية ويقيد ايضاً بما اذا لم تتزوج الحاصنة
 بعوها من تزويجها لا يسقط الحضانة بحيث كان غير محرم
 كابن العم على ما مر في دفع القاسم على الارح والاشارة
 بهذا الى ان الحاصنة اذا سقطت حضانتها بالتزويج
 ثم ظهر ان النكاح قاسم لا يقران عليه وفيه لذلك
 وقد حل بها قال لا يعود لان قسح نكاحها كحلها
 عن النكاح الصحيح قال ابن يونس وهو الحيواني غير
 عنه المولى بالارح خلد بهذه المسئلة فقط
 الاسقاط يعني ان المرأة اذا سقطت حقها من
 حضانة وارها من غير مانع قام بها ثم اذ اخذه بغير ذلك
 فليس لها ادراك على المشهور وقوله اذا الاسقاط اعني
 على الطلاق والمراد بالاسقاط السقوط بل بالاسقاط
 بغيره الا للمرض في اي الا ان يكون السقوط لعذر للمرض

لا تقدر

لا تقدر مع على القيام بالمحضون او عدم لبن او حج المرض
 او سقر زوجها بها غير طائفة او رجع الولي من سقر النكاح
 فلما اخذه من هو بيده يعود والهره العواريا من
 صحت او رجعت من سقرها او عدا لينا بقرب روالها
 الا ان تنزكه بغير السنة ويحرفها فلا تلحزه من هو بيده
 الا بغير موته وانتقاله الي غيره الكمي او يكون الولد
 خاليه يعني ان الام اذا تزوجت ودخل بها زوجها فان
 الحق الولد ثم طارقه الزوج الام فان للمهرق ربه اليها
 ولا مقال للاب ولا لذكر ادا ما انت الحرة او تزوجت
 والام خالية من الموانع في حق من الاب ولا مفهوم
 الحرة ولا للام ولا للموت بل تزوج الحرة وبقيت الموانع
 المسقط للحضانة كزوالها قال او لموت من انتقلت
 له الحضانة وقدر حالي من قبله لكان اشمل اولتايمها
 قبل علمه يعني ان الحاصنة اذا تزوجت ودخل
 بها الزوج ثم طلقتها او مات عنها قبل علم من
 انتقلت الحضانة اليه فانها تستمر للحاصنة ولا مقال
 لمن يبرها ومفهوم قبل علمه اية اذا علم من يبرها انه
 لا مقال له من باب اول بشرطه وهو مخي عام فامر
 عن قوله الا ان يعلم وسكت العام فيقيد مفهوم كلامه
 هنا بما مر ويحتمل ان باب بيان ما هنا المانع رالك
 فلا فرق بين العام او اقل وما مر من ان العام مستقط
 فيما اذا الميراث المانع وهو اولي والحاصنة فيحق
 نقيضه يعني ان الحاصنة اما كانت او غيرها لها
 ان تعيق نفقة المحضون وجب ما يجتلي اليه من ابيه

وهو المختلط بذلك ابتداء بشرطه المنتظم وان ابي فان قال
 الا بولن لما كحضارة تنبعني الى المحضون يا كل عتري
 ثم يعود اليك لم يجب لذلك لان في ذلك حصر علي الولد
 وعلي من عتري في حضرة الله لان الاطفال لا ينعجبوا
 الوقت الذي يا كلون فيهم واكلمهم متفرق وذلك يعود
 الى الخلط بالحبس بلهم واد اقلنا بان للحاجة في
 ما يحتاج اليه المحضون ثم ادعت لنفسه قبل يقبل
 قولها في ذلك الامور ذهب ابن القاسم في حاشية
 الا ان تقوم بيته علي التلف كما مر على قوله كنفقة
 الولد الا البيته للحيثان احالة **و** والسكنى بالاجتهاد
 الحكم ان مرهب المرونة ان اجرة المسكن كلها علي ابن
 المحضون وعن سحنون انها علي الحاضن وان ابنه
 بلحيته كالحاكم يعني انه يوزعها عليهما فيجعل نصف
 اجرة المسكن مثلا علي ابن المحضون ونصف علي
 الحاضن او ثلثها مثلا علي ابي المحضون وثلثيها
 علي الحاضن او بالعكس واذ اتم هذا فعلي المولى
 الذي في اختياره المرهب سحنون لانه علي مرهب
 المرونة انما علي ابي المحضون فلا معنى لقوله بالاجتهاد
 ويمكن تثمينه علي مرهبها يجعل قوله بالاجتهاد
 لاجل قوله وللحاشية في بعض نفيته وانه غير
 مرتبط بقوله والسكنى في معنى تقريبه علي المسكن
 ومعنى الاجتهاد في بعض نفقة المحضون ان الحاكم
 ينظر في حال الحاضنة وما يليق من اقتضاها
 كل يوم او شهر او جمعة او نحو ذلك وقوله والسكنى
 عطف علي قبض نفقته وعليه فيحتاج الى حمل

قوله



قوله ولا شيء كالحاضن لاجلها علي انه لا نفقة للحاضن
 ولا اجرة مسكنة فلا ينبغي ان له اجرة السكنى واحتوز
 بقوله لاجلها علي لو كان هناك سبب غيرهما كما اذا به
 كان الولد موسرا وهو محضون لانه الفقيرة فكما اجرة
 الحاضنة لا انما تنفق النفقة في ماله كونه محضنه
 وحلي الله علي سيدنا محمد وعلي
 اله وصحبه وسلم ثم لهما الجزاء
 المبارك بجزا الله وعونه
 وحسن توفيقه
 والحمد لله
 امين

در

كتبته وقد انقنت لاسك انقني استبلي عظامي والخرق وراخ
 رعي الله تو ما عاينوا قرحوا له يعل في هذا الخراب باليدنا خ